

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا

فرع اللغة

قام الطالب بإجراء التعديلات اللازمة

أ.د. عبدالرحمن محمد إسماعيل مشرفاً

أ.د. محمد أحمد عاظم مناقشاً

د. غنيم غانم الينعاوي مناقشاً

إسماعيل
مشرفاً



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٦٦٤٢

للهودة الكهف

دراسة صرفية

رسالة مُقدّمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية

إعداد

الطالب/ إلياس الحاج إسماعيل حاق

إشراف

الأستاذ الدكتور/ عبدالرحمن محمد إسماعيل

١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

مُلَخَّصُ الرِّسَالَةِ

عنوان الرسالة «سورة الكهف دراسة صرفية» وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في ثلاثة أبواب تسبقها مقدّمة وتُعقبها خاتمة. فأما المقدّمة فقد تناول فيها الطالب سمّى الأسلوب القرآني، وأنه يعلو ولا يُعلَى عليه.

وأما الباب الأول (المصادر) فقد قسّمه إلى خمسة فصول، تحدث في الأول عن المصدر، وفي الثاني عن اسم المصدر، وفي الثالث عن المصادر الواردة في السورة على الأوزان القياسية، وفي الرابع عن المصادر الواردة في السورة على الأوزان غير القياسية، وفي الخامس عن المصادر الميمية التي وردت في السورة.

وأما الباب الثاني (الأفعال) فقد قسّمه إلى تسعة فصول يبيّن في الأول حقيقته وخصائصه، وفي الثاني زمنه، وفي الثالث جموده وتصرفه، وفي الرابع صحته واعتلاله، وفي الخامس تجرده وزيادته، وفي السادس تعديه ولزومه، وفي السابع بناءه للفاعل والمفعول، وفي الثامن تأسيسه وتأكيده.

وأما الباب الثالث (المشتقات) فقد قسّمه إلى تسعة فصول تناول الحديث في الأول عن اسم الفاعل والصفة المشبهة، وفي الثاني عن اسم التفضيل، وفي الثالث عن اسم المفعول، وفي الرابع عن اسمي الزمان والمكان، وفي الخامس عن اسم الآلة، وفي السادس عن نيابة اسم المصدر عن المشتقات في الدلالة على معناها، وفي السابع عن التذكير والتأنيث، وفي الثامن عن الاسم المقصور والممدود والمنقوص، وفي التاسع عن المشي والجمع.

ثم تلا هذه الأبواب خاتمة عرض فيها الباحث بعض النتائج التي توصل إليها من خلال هذه الدراسة. والله الموفق والمستعان.

الباحث
إلياس الحاج إسحاق
المشرف
عبد الرحمن محمد إسماعيل أ.د.
عميد الكلية
حسن محمد باجودة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُرِيهِمْ
آيَاتِهِ لَعَلَّهُمْ
يَتَّقُونَ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد الهادي البشير ، وعلى آله وصحبه الغر الميامين وبعده:

فإن كتاب الله (القرآن الكريم) هو كتاب العربية الأم الذي جمع أصواتها وألفاظها وصيغها وتراكيبها العالية التي تقبلتها العرب على اختلاف لهجاتها وقبايلها ومواطنها، فلم يختلفوا في شيء منه إن صوتاً أو لفظاً أو تركيباً؛ لأنه الكتاب المحكم الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾. وقد أنزله رب العالمين على خاتم الأنبياء والمرسلين بلسان عربي مبين ، ولا عجب في ذلك فقد أنزله رب العالمين قرآناً عربياً ، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ، وَإِنَّ فِي أُمَّ الْكِتَابِ لَدِينَا لَعَلِّي حَكِيمٌ﴾ وقال جل من قائل: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ فما من شيء في القرآن من العربية إلا وقد أجمع عليه السلف والخلف لهذه الأمة ، وإن الباحثين والدارسين من كل جيل إذا نظروا فيه أبرزوا لنا كل يوم ما هو عجب من أسرار هذه اللغة وسموها في أصواتها وألفاظها وصيغها وتراكيبها وهم مع ذلك لم يأتوا على كل شيء منه ؛ لأنه الكتاب الذي لا تنتهي عجائبه ، كما قال القائل : (القرآن بحر لا يدرك غوره ولا تنفذ درره، ولا تنقضي عجائبه ، فما أحق الأعمار أن تُفنى فيه، والأزمان أن تُشغل به)

ولما كان موضوع الدراسة متصلاً بكتاب الله اتصالاً وثيقاً بإحدى سورهِ العظام وهي سورة الكهف ودراستها دراسة صرفية آن لي أن أكشف النقاب عن القضايا الصرفية في هذه السورة وما يتصل بهذه القضايا من حيث القياس والسمع، وآراء أهل العربية وتحليلاتهم وتعليقاتهم وتوجيهاتهم المختلفة ، كل حسب ما يعين له وما يتفق مع فكره ومشربه. الأمر الذي يجعلني أجزم بأن الدراسات القرآنية على الرغم مما أولاهها أهل العربية من الدرس والبحث لا تزال بكرة ومليئة بالخصوبة والثراء اللغوي والفكري، وقد لفت نظري وانتباهي قضية هامة من القضايا الخصبية ، وهي قضية المصدر.

فالمصدرُ فيما اشتمل عليه من الأمورِ المُبْهَمَةِ يحتاج إلى بيان ، حيث المصدرُ فيما نقرؤه من كتب الصرف لم يكن مُكْتَمِلَ البناءِ واضحَ المعالمِ قريبَ التناولِ محصوراً لدى الباحثين والدارسين؛ إذ نراه كما أوضحتُ الدراسةُ متعددَ الصيغ ، متعددَ الوظائفِ متعددَ الاستعمالِ ، وهذا أمرٌ يدلُّ على أن العربَ توسَّعتْ في مصادرِ الثلاثي كما توسَّعتْ في فعلِهِ ، فلما كانت صيغُ الفعلِ الثلاثي متعددةً ، والمعول فيها على السماع كذلك كانت مصادرُها متعددةً ، وطريقُ معرفتها عند أكثر أهل العربية السماعُ ، وإن كان لي رأي آخرُ تبعاً لجماعة من أهل العربية الذين يرون أن مصدرِ الثلاثي الأصل فيه القياس.

إلا أن العرب قد تحمل تارة على الشبيه أو النظير وعلى الضد وقد تستعير مصدر فعل لمصدر فعل آخر لاتفاق المعنى كما تقيم أحيانا اسم المصدر مُقام المصدرِ للتقارب في الاشتقاق كما تعدل عن صيغة إلى أخرى للتخفيف. الأمرُ الذي يحمل الكثير من الدارسين على القول بأن المصادرَ الغالبُ فيها السماع. وسيأتى لنا في الدراسة مناقشة لهذا القول مشفوعا بالواقع اللغوي في الاستعمال ونصوص بعض أهل العربية في ذلك.

وشملت هذه الدراسة كذلك موضوعا هاما وهو دراسة الفعل وما يتصل به من قضايا تتعلق بمفهومه في اللغة والاصطلاح واشتقاقه واستعمالاته ودلالاته وخصائصه وتقسيماته المختلفة من حيث التصرف والجمود والصحة والاعتلال والتجرد والزيادة والزمان ، والتعدي وال لزوم والبناء للفاعل والمفعول ، وتأسيسه وتأكيده.

وتبع ذلك دراسة المشتقات وما يتصل بها وتناوب بعضها و بعض ، ثم يعقب ذلك قضايا جزئية مثل دراسة التذكير والتأنيث ، ثم الاسم المقصور والمدود والمنقوص ، ثم المثني والجمع.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في ثلاثة أبواب تسبقها مقدمة. أما المقدمة فقد تناولت فيها سمو الأسلوب القرآني وشموله لأنماط العربية العالية وأن العربية باقية ما بقي هذا الكتاب مصداقا لقوله تعالى ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾

أما الباب الأول وهو المصادر فقد قسمته إلى خمسة فصول: تحدثت في الأول عن المصدر ، وفي الثاني عن اسم المصدر ، وفي الثالث عن المصادر الواردة في السورة على الأوزان القياسية، وفي الرابع عن المصادر الواردة في السورة على الأوزان غير القياسية ، وفي الخامس : عن المصادر الميمية التي وردت في السورة.

أما الباب الثاني وهو الأفعال فقد قسمته إلى تسعة فصول بينت في الأول : حقيقته وخصائصه ، وفي الثاني : زمنه ، وفي الثالث : جموده وتصرفه ، وفي الرابع : صحته واعتلاله، وفي الخامس : تجرده وزيادته ، وفي السادس : تعديه ولزومه ، وفي السابع : بناءه للفاعل والمفعول ، وفي الثامن : تأسيسه وتأكيده.

أما الباب الثالث وهو المشتقات فقد قسمته إلى تسعة فصول تناولت الحديث في الفصل الأول عن اسم الفاعل والصفة المشبهة ، والثاني عن اسم التفضيل ، والثالث عن اسم المفعول ، والرابع عن اسمي الزمان والمكان ، والخامس عن اسم الآلة ، والسادس عن نيابة اسم المصدر عن المشتقات في الدلالة على معناها، والسابع عن التذكير والتأنيث ، والثامن عن الاسم المقصور والمدود والمنقوص ، والتاسع عن المثنى والجمع وقد قدمت لهذه الفصول القول عن تقسيم الاسم إلى جامد ومشتق، وتعريفهما، وما يكثر الاشتقاق فيه وما يندر، وتعريف الاشتقاق، وأقسامه، ثم بيان الخلاف في أصل المشتقات.

ثم تلا هذه الأبواب خاتمة عرضت فيها بعض النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة.

وفى الختام أشكر الله سبحانه وتعالى أن يسّر لي سبل هذا البحث ، ووفّقني لإتمامه ،
كما أقدمّ عظيم شكري وامتناني لجامعة أم القرى التي احتضنتني طوال هذه المدة ،
وسهّلت لي ولزملائي سبل مواصلة الدراسة في ربوعها ، وعلى رأسها معالي مدير الجامعة
الدكتور راشد الراجح ، كما أقدمّ شكري إلى عمادة الدراسات العليا وأخصّ كلية اللغة
العربية بوافر الشكر وعلى رأسها سعادةً عميدها الأستاذ الدكتور/ حسن محمد باجودة -
وفقه الله إلى كل خير - وسعادةً رئيس قسم الدراسات العليا الأستاذ الدكتور سليمان بن
إبراهيم العايد حفظه الله.

كما أقدمّ شكرى إلى كل أساتذتي الأفاضل وزملائي وكلّ من ساعدنى ومدّ لي يد
العون. كما أشكر سعادة أستاذي المشرف على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور عبدالرحمن
محمد إسماعيل فقد كان لي أستاذاً وأخاً وصديقاً ، ومنحني من علمه ووقته الشيء الكثير
فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أخصّ أيضاً بالشكر والعرفان الجميل الأستاذين الفاضلين الكريمين المناقشين
الأستاذ الدكتور محمد أحمد خاطر والدكتور غنيم الينعاوي الأستاذين في كلية اللغة
العربية بجامعة أم القرى على تفضلهما بقراءة هذه الدراسة وتقويمها وإبداء الرأي فيها
وصولاً بها نحو الجمال والكمال فجزاهما الله عني خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أشكر عمادة شؤون الطلاب وعلى رأسها سعادةً عميدها الدكتور
عبدالعزیز بن علي العقلا - حفظه الله - ؛ لما قدّمه ويقدمه لي ولزملائي الطلاب من عون
ومساعدة ، فجزاه الله خيراً ، ووفّقه إلى كل خير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباب الأول : المصادر

الفصل الأول : المصدر

الفصل الثاني : اسم المصدر

الفصل الثالث: المصادر الواردة في السورة على الأوزان القياسية

الفصل الرابع : المصادر الواردة في السورة على الأوزان غير القياسية

الفصل الخامس : المصادر الميمية الواردة في السورة

الفصل الأول :

المصدر

تعريفه :

قبل تعريف المصدر قد يتبادر إلى الذهن سؤال : هل المصدر هو المفعول المطلق أو المفعول المطلق هو المصدر ؟ ؛ إذ نجد بعض أهل العربية يطلقون المصدر مراداً به المفعول المطلق، كما يطلقون المفعول المطلق مقصوداً به المصدر .

ففى كتاب اللمع فى العربية لابن جنى وشرح الكافية الشافية لابن مالك : (باب المفعول المطلق وهو المصدر) (١) ويقولون فى تعريف المفعول المطلق : المصدر المنتصب توكيداً لعامله ، أو بياناً لنوعه أو عدده .(٢)

وقال ابن السراج : والمصدر هو المفعول فى الحقيقة لسائر المخلوقين ... (٣) وفى شرح عيون الإعراب: (ويقال : لِمَ قَيَّدَ المفعول به بالباء وأطلق المصدر نحو: ضربت ضرباً؟ والجواب : أن المصدر مفعول حقيقي لك ؛ لأنك : أنت الذى تحدثه وتوجده بعد أن لم يكن ، وليس كذلك (زيد) وما جرى مجراه ؛ لأنه ليس مفعولاً لك ، وإنما هو مفعول لله عز وجل ، إلا أنك أحدثت فعلاً وأوقعت به ، فلهذا قَيَّدَ بالباء) (٤)

وقال ابن الحاجب : (المصدر اسم الحدث الجارى على الفعل) (٥) ثم قال (اسم الحدث يشمل شيئين : أحدهما اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور كترتاً، وجندلاً ، فهذا لا يكون إلا مفعولاً ، والثاني : اسم حدث سواء فعله فاعل فعل أو لم يفعله كقولك: ضَرَبْتُ ضَرْبًا وَأَعَجِبَنِي الضرب ، وقوله: الجارى على الفعل احتراز من اسم الحدث الذى لا يجرى على الفعل مثل تَرَبُّبًا وَجَنْدَلًا ، وما أشبه ذلك . والفرق بين البابين هنا وفى المنصوبات فى قوله: المصدر هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور أن تَمَّ ذكرنا المفعول المطلق الذى فعله فاعل الفعل المذكور سواء جرى على فعله أو لم يجر وهاهنا ذكرناه باعتبار كونه جارياً على فعل من لفظه ومعناه)(٦)

(١) انظر كتاب اللمع فى العربية ٤٨ وشرح الكافية الشافية ٦٥٣/٢

(٢) شرح ابن عقيل ٥٥٧/١

(٣) الأصول لابن السراج ١٥٩/١

(٤) شرح عيون الإعراب ١١٩

(٥) الأمالي النحوية ٥١/٣

(٦) الأمالي النحوية ٥٢-٥١/٣

وقال الأستاذ الدكتور تمام حسان بعد تقسيمه الكلم إلى اسم ، ومصدر ، ووصف ،
 وفعل ، وضمير ، وظروف ، وخالفة ، وأداة : (وليكن المقصود بالمصدر المصدر الصريح
 والميمي وما دل على مرة أو هيئة وما يعرف باسم المصدر) (١)

وتعريف المصدر - كما عرفه ابن مالك - (الاسم الموضوع بأصالة ، الدالّ على
 المعنى الصادر من الحدث به عنه أو القائم به أو الواقع عليه). (٢) كما عرفه فى الألفية
 بقوله :

المَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَذْلُومٍ أَوْ كَأَمْنٍ مِنْ أَمْنٍ (٣)

وعرفه ابن الحاجب بأنه : (اسم الحدث الجاري على الفعل) (٤) وقال الرضي :
 (يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى أو لم يصدر عنه
 كالطول والقصر) (٥)

وعرفه ابن هشام بأنه: (الاسم الدال على الحدث الجاري على الفعل كالضرب
 والإكرام). (٦)

(١) البيان فى روائع القرآن ٤١

(٢) شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت ٦٨٩/٢

(٣) ألفية ابن مالك ٤٥

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣٩٩/٣ تحقيق يوسف عمر

(٥) المرجع السابق ٣٩٩/٣

(٧) شرح شذور الذهب ٣٨١

وعرفه الدكتور تمام حسان بقوله : (المصدر اسم الحدث حين يبرأ الحدث من الزمن) (١) ثم قال وهذا التعريف فى نظرى أدق من قول ابن مالك:

المَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولِي الفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِينٍ (٢)

والجري فى كلامهم يستعمل فى أشياء : يقال : هذا المصدر جار على هذا الفعل أى أصل له ومأخذ اشتق منه ، فيقال فى حمدت حمدا : إن المصدر جار على فعله ، وفى نحو: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ (٣) إن تبتيلا ليس بجار على ناصبه. (٤)

وقال ابن قيم الجوزية: (فإن المصدر هو الجارى على فعله الذى هو قياسه كالإفعال من أفعال، والتفعيل من فَعَل، والانفعال من انفعل، والتفعلل من تفعلل وبابه) (٥)

وفى الصرف الميسر ومعنى جريانه على الفعل : أن يكون له فعل مستعمل ، وأن يأتي المصدر متسقا مع فعله الذى منه اشتق اشتقاقا قياسيا. (٦)

(١) البيان فى روائع القرآن ٤٤

(٢) المرجع السابق ٤٤

(٣) سورة المزمل ٨

(٤) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣/٣٩٩

(٥) البدائع ٢/١٣٧

(٦) انظر الصرف الميسر ٢٨

الخلاف في أصليته:

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه ، نحو : ضرب ضرباً ،
وقام قياما ، ومن الأدلة التي استدلوها بها على أن المصدر فرع على الفعل ما يلي:

أولا - أن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله ، كما في قولك : : قاوم
قواما، فيصح المصدر لصحة الفعل ، وقولك: قام قياما فيعتل لاعتلاله ؛ فلما صح لصحته
واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه.

ثانيا- أن الفعل يعمل في المصدر كما في قولك : ضربتُ ضرباً فتنصب ضرباً
بضربتُ ؟ فوجب أن يكون فرعا له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المفعول ؛ فوجب أن
يكون المصدر فرعا على الفعل.

ثالثا- أن المصدر يذكر تأكيدا للفعل ، ولا شك أن رتبة المؤكّد قبل رتبة المؤكّد ؛
فدلّ على أن الفعل أصل ، والمصدر فرع ، وأيدوا ذلك بوجود أفعال لا مصادر لها.

رابعا- أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل ، والفاعل وضع له فعل
ويفعل ؛ فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف بالمصدر أصلا للمصدر.

خامسا- وقالوا : إن المصدر سمي مصدرا لأنه مصدر عن الفعل كما قالوا :
(مركب فاره، ومشرب عذب) أى مركوب فاره ومشروب عذب ، والمراد به المفعول لا
الموضع .

وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه. ومما احتجوا به لصحة
مذهبهم ما يأتي:

أولاً- أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيد ، فكذلك المصدر أصل للفعل.

ثانياً- أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

ثالثاً- أن الفعل بصيغته يدل على شيئين : الحدث ، والزمان المحصل ، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل للفعل.

رابعاً- أن المصدر له مثال واحد نحو الضَّرْبُ والقَتْلُ ، والفعل له أمثلة مختلفة ، كما أن الذهب نوع واحد ، وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة .

خامساً- أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل، ألا ترى أن (ضَرَبَ) يدل على ما يدل عليه الضرب ، والضرب لا يدل على ما يدل عليه (ضَرَبَ) وإذا كان كذلك دلّ على أن المصدر أصل والفعل فرع؛ لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل .

سادساً- أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لكان يجب أن يجرى على سنن في القياس ، ولم يختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ؛ فلما اختلف المصدر اختلف الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل.

سابعاً- لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما فى الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به ؛ فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقاً من الفعل.

ثامناً- والدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل قولهم: (أكرم إكراما) بإثبات الهمزة، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو (مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ) لما كانا مشتقين منه ؛ فلما لم تحذف هاهنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه.

تاسعاً- والدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدراً فإن المصدر هو الموضع الذى يُصَدَّرُ عنه، ولهذا قيل للموضع الذى تصدر عنه الإبل (مصدر) فلما سمي مصدراً دل على أن الفعل قد صدر عنه. (١)

وقال ابن مالك : (والفعل مشتق من المصدر ؛ لأن المشتق فرع ، والمشتق منه أصل وكل فرع يتضمن الأصل وزيادة عليه. ولا شك فى أن الفعل يتضمن المصدر والوقت فثبت فرعيتة وأصلية المصدر ؛ لأنه دلّ على بعض ما يدل عليه الفعل. وهذا مذهب البصريين وهو الصحيح). (٢)

ويرى ابن طلحة أن كلا من المصدر والفعل أصل بنفسه وليس أحدهما مشتقاً من الآخر. (٣) ويرى السيرافى والفارسي أن المصدر أصل للفعل ، والفعل أصل لجميع المشتقات. (٤)

(١) انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأباري ٢٣٥/١ فما بعدها

(٢) شرح الكافية الشافية ٦٥٣/٢-٦٥٤

(٣) انظر شرح ابن عقيل ٥٥٩/١

(٤) انظر الصرف الميسر ٦-٧ ، وجامع الدروس ١٦١/١ ، وعدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك ٢٠٨/٢

الفرق بينه وبين المفعول المطلق:

وإذا عدنا إلى السؤال الذى ذكرناه : (هل المصدر هو المفعول المطلق ، أو المفعول المطلق هو المصدر ؟) نجد أنهما مختلفان بالرغم من إطلاقهم المصدر مراداً به المفعول المطلق ، والمفعول المطلق مقصوداً به المصدر ، وذلك أن المفعول المطلق مصطلح نحوي ، والمصدر مصطلح صرفي ، والنحو - كما هو معلوم - يدرس الجملة أو الجمل ، بخلاف الصرف فإنه يدرس الكلمة وحدها.

ومن هنا ، فإننى أرى أن اختلاف أهل العربية فى أى من المصدر والفعل أصل لغيره وفرع للآخر ناشئ عن عدم التفريق بين المصدر والمفعول المطلق ، وإطلاق أحدهما على الآخر ، ولا تتحقق - فى نظرى - أصلية المصدر وفرعية الفعل كما ذهب إليه البصريون إلا إذا نُظِرَ فى تعريفه بالمنظور الصرفي ؛ إذ النظر فيه بالمنظور النحوي يوهم بل يؤكد أنه مشتق من الفعل وفرع عليه.

يؤكد صحة ذلك أننا لو قلنا فى مثل ضربتُ ضربَ الأمير : إن الضرب - وهو مصدر ، ويطلق عليه فى الدراسة النحوية مفعولاً مطلقاً - هو أصل للفعل لتعارض مع أحد أدلة البصريين الذى هو أن دلالة المصدر الحدث فقط كما قال ابن الأنباري : (الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين : الحدث ، والزمان المحصل ، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل للفعل) (١) لأن الضرب فى العبارة المذكورة له دالتان ، وهما الحدث وصفة حصوله.

وإذا قلنا : إن الضرب فى (ضربتُ ضربَ الأمير) ليس المصدر الذى هو أصل للفعل ؛ لأنه يدل على الشيئين : الحدث وصفة حصوله. وإنما المصدر الذى هو أصل للفعل هو ما يدل على الحدث فقط كما احتج به البصريون لصحة مذهبهم فى أصلية المصدر

وفرعية الفعل ، فالضرب فى المثال المذكور لا يخرج من كونه إما مشتقا من الفعل ، وإما ليس مشتقا منه؛ لآزدواج دلالاته ، فلا يكون بذلك أصلا للفعل . فإذا قلنا : إنه مشتق من الفعل لكونه المفعول المطلق الذى فعَّله فاعل الفعل المذكور ، فهو موافق لمذهب الكوفيين ؛ لأنهم استدلوا على صحة مذهبهم لأصلية الفعل وفرعية المصدر بكونه معمولا للفعل المذكور كما ذكر ابن الأنباري بقوله: (الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل فى المصدر، ألا ترى أنك تقول (ضربت ضربا) فتنصب ضربا بضربت ؟ فوجب أن يكون فرعا له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المفعول ؛ فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل) (١) وهذا المصدر الذى ذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من الفعل ، هو ما يسمى المفعول المطلق فى الدراسة النحوية، ويطلق عليه فى الدراسة الصرفية اسم المصدر. وإذا قلنا : إنه غير مشتق من الفعل فقد وافق مذهب ابن طلحة فى كون المصدر أصلا بنفسه كما كان الفعل كذلك ، وليس أحدهما فرعا للآخر.

وإذا صح أن المفعول المطلق فى الدراسة النحوية هو اسم المصدر فى الدراسة الصرفية مشتق من الفعل ، فالمصدر الذى دلالاته الحدث فقط فى المنظور الصرفي هو الأصل للفعل، والفعل مشتق منه ؛ لأن دلالة الفعل الحدث والزمان ، ودلالة المصدر الحدث فقط ، وهى واحدة ؛ فتحققت صحة الحجة بأصلية المصدر وفرعية الفعل. ولا أرى خلافا بين الكوفيين والبصريين فى ذلك.

والذى يؤكد صحة ما ذكرنا من أن المفعول المطلق مشتق من الفعل كما ذهب إليه الكوفيون ، وليس المصدر الذى هو أصل للفعل قول السهيلي: (الفعل قسمان : خاص وعام ، فالعام منه نحو : (فعَلْتُ) و (عمِلْتُ) و (صنَعْتُ) ، وأعمها كلها (فعَلْتُ)؛ لأن (عمِلْتُ) عبارة عن حركات الجوارح الظاهرة مع دُعُوب ، ولذلك جاء على وزن (فَعَلَ) كَعَبَ وَنَصَبَ . ومن ثم لم تجدها يخبر بها عن الله - عزوجل - إلا أن يرد بها سمع فيحمل على المجاز المحض ، ويلتمس له التأويل. وإذا ثبت هذا ففَعَلْتُ وما كان نحوها من

الأحداث العامة الشائعة لا تؤكد بمصدر ؛ لأنها فى الأفعال بمنزلة شيء وجسم فى الأسماء، لا يؤكد ؛ لأنه لم تثبت حقيقته عندالمخاطب، وإنما يؤكد ما ثبتت حقيقته ، والمخاطب أحوج إلى ذكر المفعول المطلق الذى تقع به الفائدة منه إلى توكيد (فَعَلْتُ) ، فلو قلت له: (فَعَلْتُ فَعَلْتُ) ، وأكّدتَه بغاية ما يمكن التوكيد ، ما كان الكلام إلا غير مفيد! وكذلك لو قلت: (فَعَلْتُ فِعْلاً) على التوكيد ؛ لأن المصدر الذى كنت تؤكد به - لو أكدت - قياسه أن يكون مفتوح (الفاء) ؛ لأنه ثلاثي ، والمصدر الثلاثي قياسه أن يكون على هذا الوزن مفتوح الفاء ، كما أن فعله مفتوح (الفاء) . فإذا ثبت هذا فلا يقع بعد (فَعَلْتُ) إلا مفعول مطلق ، إما من لفظها فيكون عاما نحو: (فَعَلْتُ فِعْلاً حَسَنًا) ، ومن ثم جاء مكسور الفاء ؛ لأنه كالطَّحْنِ والذَّبْحِ [لا كالطَّحْنِ والذَّبْحِ] أى : إنه ليس بمصدر اشتق منه الفعل ، بل هو مشتق من (فَعَلْتُ) . وإما أن يكون خاصا نحو: (فَعَلْتُ ضَرْبًا) ، فضَرْبًا أيضا مفعول مطلق من غير لفظ (فَعَلَ) ، فصار (فَعَلْتُ فِعْلاً) كطَحَنْتُ طِحْنًا ، و (فَعَلْتُ ضَرْبًا) كطَحَنْتُ دَقًّا .

فإن قيل: ألم يُجِيزُوا فى (ضَرَبْتُ ضَرْبًا) و(قَتَلْتُ قَتْلًا) أن يكون مفعولا مطلقا ، فإِمْ [لِمَ] مَكْسُورُ الأَوَّلِ إذا كان مفعولا مطلقا ، ومفتوحا إذا كان مصدرا موكِّدًا ؟ قلنا: (حدِّثْ حدِيثَيْنِ امْرَأَةً !) ، ألم يقدم فى أول الفصل أنه لا يعمل فى (ضَرْبًا) إذا كان مفعولا مطلقا إلا معنى (فَعَلْتُ) ، لا لفظ (ضَرَبْتُ) ، فلو عمل فيه لفظ (ضَرَبْتُ) لقلت : (ضَرَبْتُ ضَرْبًا) مكسور الأول ، مثل : (طَحَنْتُ طِحْنًا) ، ولكن هذا محال ؛ لأن الضرب لا يُضْرَبُ ، ولكنك إذا اشْتَقَقْتَ له اسما من (فَعَلْتُ) التى هى عاملة فيه على الحقيقة لقلت : هو فِعْلٌ . وإن اشتقت له اسما من (ضَرَبْتُ) التى لا يعمل لفظها فيه ، لم يجز أن تجعله كالطَّحْنِ والذَّبْحِ ؛ لأن الاسم القابل لصورة الفعل إنما يشتق لفظه من لفظ ما عمل فيه ، فثبت من هذا كله أن (فَعَلْتُ) و (عَمِلْتُ) استغْنِيَا بمفعولها المطلق عن مصدرها ؛ لأنها لا تتعدى إلا إلى حدث ، وذلك الحدث مشتق له اسم من لفظها ، فيجتمع اللفظ والمعنى ويكون أفيد عند المخاطب من المصدر الذى اشتق منه الفعل ؛ ولذلك لم يقولوا: صَنَعْتُ صَنْعًا ، بفتح الصاد ، ولا : عَمِلْتُ عَمَلًا ، بسكون الميم، مثل:

حَمِدْتُ حَمْدًا. وَلَا فَعَلْتُ فَعْلًا ، بفتح الفاء ، استغناء عن المصادر بالمفعولات المطلقة؛ لأن العَمَلَ مثل : القَنَصَ والنَّفْضَ ، والصَّنْعَ مثل: الدُّهْنَ والخُبِزَ ، والفِعْلَ مثل الطَّحْنَ ، فكأنها بمعنى المفعول ، لا بمعنى المصدر الذى اشتق منه الفعل (١)

وقوله : (ألا ترى أن (الشُّغْلَ) على وزن (فُعْل) كاللَّهْنَ ، فهو عبارة عما يشتغل المرء به ، فهو اسم مشتق من الفعل وليس الفعل مشتقا منه ، إنما هو مشتق من الشُّغْلَ ، والشُّغْلُ هو المصدر ، كما أن الجَعْلَ والجُعْلَ كذلك) (٢)

حيث يفهم من هذا النص أن المفعول المطلق فى الدراسة النحوية مشتق من الفعل ، والفعل هو أصله ، وهو اسم المصدر فى الدراسة الصرفية ، لذا كان السهيلي مع كونه يرى أن المفعول المطلق مشتق من الفعل كما ذهب إليه الكوفيون يرى أن المصدر هو أصل للفعل ؛ لذا كان المصدر المؤكَّد - عنده - ليس مفعولا مطلقا. (٣) كما يفهم من هذا النص أن المصدر الذى هو أصل للفعل وزنه (فُعْل) .

هذا القول الذى قلناه هو التوفيق بين مذهب الكوفيين ومذهب البصريين يؤكد ذلك اتفاقهم على كون (الفُعْل) المصدرَ الأصليَّ للثلاثي ، قال سيبويه : (وقالوا: اللَّمْعُ والحَطْرُ ، كما قالوا : الهدْرُ . فمأجاء منه على فُعْل فقد جاء على الأصل وسلّموه عليه) (٤)

ولم يكن الفُعْل هو المصدر الأصلي الذى اشتق منه الفعل ، وماعداه من صيغ المصادر الأخرى فرع له ، وهي فى الأصل أسماء اشتقت من الفعل لا من المصدر لأدى ذلك إلى القول: إن الأفعال التى تعددت مصادرها أنها كلها أصول وليس بعضها أصلا

(١) نتائج الفكر ٣٦٠-٣٦٢

(٢) المرجع السابق ٣٦٢-٣٦٣

(٣) انظر المرجع السابق ٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٦٩-٣٧٠

(٤) الكتاب ١٥/٤ ، وانظر المقتضب ١٢٧/٢ ، والأصول لابن السراج ٨٦/٣ ، ٨٧ ، ٨٨ ، والنصف ١/١٧٩ ،

وشرح الشافية للحاربردى ٤١/٢ ، الدراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عزيمة ٦٦١/٢ القسم الثاني

ولعل السر في ذلك هو فهم المراد كما قال ابن جني في قول أبي عثمان المازني :
(واعلم أن المصدر إذا كان فعلة فالهاء لازمة له ...) : (لو قال مكان هذا : واعلم أن
المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف وفاؤه مكسورة ، وعينه ساكنة ، فالهاء لازمة له لكان
أحسن في العبارة ، ولكنه تسامح في اللفظ ، وهو من عادة أهل العربية ، ولهم أشياء
كثيرة تحمل على المسامحة ، ولكنهم يفعلون هذا ؛ لأن أغراضهم مفهومة) (١) أو كما
قال السهيلي : (وتسمية الشيء باسم غيره لمعنى جامع بينهما جائز) (٢)

(١) المنصف ١/١٩٨

(٢) نتائج الفكر ٧٣

الخلاف في مصادر الثلاثي من حيث القياس والسماع:

اختلف أهل العربية في مصادر الأفعال الثلاثية من حيث القياس والسماع إلى رأيين:
الأول: أن مصادر الأفعال الثلاثية لا يجوز إجراء القياس فيها ، وإنما مرد معرفتها
السماع.(١) ، وعُزِّيَ هذا الرأي إلى ابن جودي وابن سهل وابن القوطية وابن نفطويه
وابن الحاجب والفيومي.(٢)

والثاني: أن مصادر الأفعال الثلاثية بعضها قياس ، والبعض الآخر سماع وعليه
سيبويه والفراء والأخفش ، وجمهور أهل العربية . (٣) إلا أن المراد بالقياس عند
أصحاب هذا الرأي مختلف فيه ، وسيأتي بيانه فيما بعد إن شاء الله تعالى.

ولعل أصحاب المذهب الأول نظروا إلى كثرة ما ورد من صيغ مصادر الأفعال
الثلاثية كثرة تمنع من إجراء القياس فيها وإخضاعها لقاعدة معينة ؛ إذ ذكر منها ابن
الحاجب أربعة وثلاثين مصدرا ، وهي: قتل، وفسق، وشغل، ورحمة، ونشدة، وكُدرة،
ودَعوى، وذكرى، وبُشرى، وليان، وحِرمان، وغفران، ونزوان، وطلب، وخنق، وصغفر،
وهدى، وغلبة، وسرقة، وذهاب، وصراف، وسؤال، وزهادة، ودراية، وبُغاية، ودُحول،
ورجيف، وقبول، وصُهوبة، ومدخل، ومرجع، ومسعاة، ومحمدة، وكراهية. وزاد
عليها الرضي السوِّدَد، والجَبَروت، والتُّدْرأ، والكيَنونة، على وزن الفعلولة أصلها
كيَنونة، والشيوخوخة على وزن الفعلولة، والبُلْهِنِيَّة، والشيبية، والضرورة، والتَّهْلُكَة،
والمسائية، والغلبة، والغلبى.(٤) ، ورُوِيَ أن ابن مالك ذكر في التسهيل تسعة وتسعين
مصدرا للثلاثي.(٥)

(١) انظر الجمع ٤٨/٦

(٢) انظر الصرف الميسر ٣٠ وجهود الفراء الصرفية ص ٩٥

(٣) انظر تصريف الأسماء للطنطاوي ٥٠ والأسماء العربية في التصريف ٧٩ وجهود الفراء الصرفية ص ٩٥

(٤) انظر شرح الشافية ١٥٣-١٥٢/١

(٥) انظر شرح التصريح ٧٤/٢ وشرح التسهيل ٤٦٨/٣ فما بعدها

وجمع الدكتور محمد المختار المهدي في كتابه الصرف الميسر ستا ومائة صيغة للمصادر. منها ما ذكر ، ومكْرُم ، ومَعُونَة ، و شَيْخُوخِيَة ، و تَقْدِيمَة ، و تَهْلُكَة ، و حُلْم ، و خُصُوصِيَّة ، و سُخْرِيَّة ، و عِرْفَان ، و جَمَزَى ، و هَلْكَاء ، و خِيَلَاء ، و خِيَلَاء ، و مَعْيُورَاء ، و حَيْثِي ، و هَجِيرَاء ، و اِهْجِيرِي ، و اِهْجِيرَاء ، و دِفْقَى ، و زَعَارَة ، و ميسور ، و مِصْدُوقَة ، و فِالْج ، و عَافِيَة ، و كِبْرِيَاء ، و تَلْعَاب ، و تَبِيَان ، و رَحْمُوتَا ، و وِلْدِيَّة ، و صَبُور ، و غَلْبِي ، بَرَاكَاء ، بَرُوكَاء ، سُلْطَان ، عُنْفُوان ، و عِرْضَنَة ، و ضَحِك ، و هَجِير ، و هَجْرِيَا ، و سُخْرِي ، و سُخْرِي ، و صَبُورَة ، و أُمْنِيَّة ، و لَقْيَانَة ، و ضَارُور ، و ضَارُورَاء ، و تَهْلُوك ، و تَهْلُكَة ، و مَلْكُوتَة ، و مِيثَاق ، و غَلْبَة ، و عَيْنِيَّة ، و عَيْنِيَّة ، و خَيْرَة ، و غَلْبَة ، و بَرُوكَاء ، و جُبُورَة ، و عَجَلَة ، و عَجَلِي ، و غَلْبَاء . (١)

كما أننا لو نظرنا إلى هذه الأمثلة المختلفة الصيغ لمصادر الأفعال الثلاثية غير مراعيين الفرق بين المصدر واسم المصدر بأن نجعل اسم المصدر هو المصدر والعكس ، وصارفين النظر عن بعض طرائق العرب من حمل الشيء على نظيره إما في الصيغة أو المعنى ، أو حملة على ضده ، وإقامة الاسم مقام المصدر ، وعن تأخى صيغ الأفعال الثلاثية نفسها ومزيدها وتعارض هذه الأفعال في مصادرها بأن يوضع مصدر فعل موضع مصدر فعل آخر مع اتفاق في اللفظ والمعنى أو اتفاق في المعنى واختلاف في اللفظ يدعوننا بالتأكيد إلى القول بأن هذه الأوزان الكثيرة لا يجوز إجراء القياس فيها ولا يمكن إخضاعها لقاعدة معينة .

غير أننا لو راعينا بعض طرائق العرب من الحمل على النظير كما قال سيبويه : (وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فُعُول. وذلك لزمه يلزمه لزوما ، ونهكه ينهكه نهوكا ، ووردت ورودا ، ووجدته جُحودا ، شبهوه مجلس جلوساً ، وقعد قعودا ، وركن يركن ركونا ؛ لأن بناء الفعل واحد). (٢) وقال أيضا : (وقالوا : عمله يعمله عملاً ، فجاء على فَعَل كما جاء السرَق والطلب . ومع ذا أنْ بِنَاء فعله كبناء فعل

(١) انظر الصرف الميسر ٣٣-٣٥

(٢) الكتاب ٤/٥٦

الْفَزَعِ ونحوه ، فشَبَّهَ به) . (١) وقال أيضا: (وقالوا: سَخِطَهُ سَخَطًا ، شَبَّهَهُ بِالغَضَبِ حين اتفق البناء وكان المعنى نحواً منه) . (٢) كما قال: (وجاءوا بضد الزهد والغرض على بناء الغرض ، وذلك هَوِيَّ يَهْوَى هَوًى وهو هَوٍ كما قالوا : غَرِضٌ ؛ لأن بناء الفعل واحد ، وأنه ضد ترك الشيء) (٣) وقال الميرد: (فالهوى من هويتٌ مقصور ، وتقديره: فَعَلَ ، فانقلبت الياء ألفاً فلذلك كان مقصوراً. وإنما كان كذلك ؛ لأنك تقول: هَوِيَّ يَهْوَى ، كما تقول: فَرِقَ يَفْرِقُ ، وهو هَوٍ كما تقول: فَرِقٌ كما ترى. وكان المصدر على فَعَلَ بمنزلة الفَرَقِ والحَذَرِ والبَطْرِ؛ لأن الوزن واحد فى الفعل واسم الفاعل) (٤) وقد أكد ابن جنى انتهاج سيبويه هذا المسلك فى عرضه للمصادر بقوله: (وقد سلك سيبويه هذه الطريق فى المصادر كثيرا ، فقال: قالوا كذا كما قالوا كذا ، وأحدهما ضد الآخر) (٥)

وإقامة الاسم مقام المصدر كما قال ذلك أهل العربية ، ونذكر منها بعض أقوالهم، قال سيبويه: (وقد جاء من مصادر ما ذكرنا على فُعَلٍ ، وذلك نحو : الشُّرْبُ ، والشُّغْلُ . وقد جاء على فِعْلٍ نحو: فَعَلَهُ فِعْلاً ، ونظيره : قاله قَيْلاً) . (٦) وقال أيضا: (هذا باب ما جاء من المصادر على فَعُولٍ : وذلك قولك: تَوَضَّأت وَضُوءًا حسنًا ، وأولعتُ به وكُوَعًا. وسمعنا من العرب من يقول: وَقَدت النارُ وَقودًا عاليًا، وقَبِله قَبولًا ، والوَقود أكثر. والوَقود : الحَطَبُ) . (٧)

(١) الكتاب ٦/٤

(٢) المرجع السابق ٦/٤

(٣) المرجع السابق ١٦/٤-١٧

(٤) الكامل ٤٣٠/١

(٥) الخصائص ٣١١/٢

(٦) الكتاب ٦/٤

(٧) الكتاب ٤٢/٤

وقال أيضا: (وقالوا: قُتِه قَوْتًا . والقوت : الرزق ، فلم يدعوه على بناء واحد ، كما قالوا: الحلب في الحليب والمصدر. وقد يقولون: الحلب وهم يعنون اللبن ، ويقولون حلبتُ حلبًا يريدون الفعل الذي هو المصدر) (١)

وقد صرح بعض أهل العربية باسمية كل من الشُّرب ، والشُّغل ، والفعل(٢)، والقيل، والوضوء ، والوقود ، وإن كان بعضهم يرى أنها لغات في المصدر. ولا خلاف بينهم- في نظري - ؛ لتقارب المصدر واسمه ؛ لإقامتهم المصدر مقام الاسم والعكس ، أو تعاقبهما على شيء واحد.(٣) وقال الأخفش : (و «الوقود»): الحطب ، و«الوقود»:(«الاتقاد») وهو الفعل ، يقرأ «الوقود» و«الوقود» ، ويكون أن يُعنى بها: الحطب ، ويكون أن يعنى بها: الفعل ، ومثل ذلك : «الوضوء» وهو الماء و«الوضوء» وهو الفعل ، وزعموا أنهما لغتان في معنى واحد) (٤)

والذي يؤكد أن سبويه يريد في أقواله السابق ذكرها إقامة الاسم مقام المصدر قوله: (توضأت وضوءاً حسناً، وأولعتُ به وكوَعًا) أن توضأً مصدره تَوَضُّؤًا كَتَفَعَّلَ تَفَعُّلاً، كما أن مصدر أولعَ إيلاعاً كأَفْعَلَ إِفْعَالاً، فالوضوء اسم المصدر أقيم مقام المصدر الذي هو التوضؤ كما أن الوكوع اسم المصدر أقيم مقام المصدر الذي هو الإيلاع.

وقد صرح أبو علي الفارسي بإجراء الاسم مجرى المصدر بقوله : (قد يستغنى بفِعْلة نحو الجلسة والركبة عن المصدر ويقويه أيضا أن ناسا من النحويين يزعمون أنه قد يجرى الأسماء التي ليست بمصادر مجرى المصادر فيقولون:عجبت من دهنك لحيتك، وينشدون:

* وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةِ الرَّتَاعَا *

(١) انظر النتائج ٣٦٠ فما بعدها ٣٧١-٣٧٢

(٢) المرجع السابق ٤٢/٤

(٣) انظر تهذيب الإصلاح ٢٣١ ونتائج الفكر ٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٧١-٣٧٢ واخكم ٣٤٨/٦

(٤) معاني القرآن للأخفش ٥٧/١ وانظر إعراب القرآن لابن النحاس ١٠١/١ وجامع الأحكام للقرطبي ٢٠٣/١

فيجرونه مجرى الإعطاء) (١) وقال أيضا فى موطن آخر: (والبغداديون يجعلون هذه الأسماء المشتقة من المصادر بمنزلة المصادر ، ويعملونها كما يعملون المصادر فيقولون : عجبت من دهنك لحيتك ، وقد جاء عن العرب ما يدل على صحة ما ذهبوا إليه قال:

* وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعَا *

وأشياء غير هذا ... وقد قال سيبويه فى نحو الجلسة والركبة: إنه قد يستغنى بها عن المصادر ، أو قال: تقع مواقعها) (٢) وقال الرضى: (قال سيبويه: وأما التبيان فليس ببناء مبالغة ، وإلا انفتح تاؤه ، بل هو اسم أقيم مقام مصدرين ، كما أقيم غارة وهى اسم مقام إغارة فى قولهم: أغرت غارة ، ونبات موضع إنبات ، وعطاء موضع إعطاء ، فى قولهم: أنبت نباتا ، وأعطى عطاء) (٣)

وقال الأزهرى : (ويجوز أن يكون معنى قوله: ﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ (٤) أى أحصاه إحصاء. فالعدد اسم من العد أقيم مقام المصدر الذى هو معنى الإحصاء) (٥)

وقال الخليل: (رزق الله يرزق العباد رزقا اعتمادوا عليه ، وهو الاسم أخرج على المصدر ، وقيل رزق) (٦) وذكر ذلك الأزهرى (٧) والقرطبي (٨)

وقال الجوهري : (يقال : جاء يجيء جيئة ، وهو من بناء اسم المرة الواحدة إلا أنه وضع موضع المصدر مثل الرجفة والرحمة) (٩)

(١) الحجة ١٨١/١-١٨٢

(٢) المرجع السابق ٣٥١/٢

(٣) شرح الشافية ١٦٧/١

(٤) سورة الجن ٢٨

(٥) تهذيب اللغة ٩٠/١

(٦) العين ٨٩/٥

(٧) انظر تهذيب اللغة ٤٣٠/٨

(٨) انظر جامع الأحكام للقرطبي ١٢٥/١

(٩) الصحاح ٤٢/١ ، وانظر التاج ١٨٢/١

وتقارض مصادر بعض الأفعال لاتفاق المعنى قال المبرد: (واعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر) (١). وهذا التقارض إما أن يكون الفعلان متفقين في اللفظ وإما أن يكونا مختلفين، ومثال المتفقين في اللفظ قول سيبويه: (هذا باب ما جاء المصدر فيه علي غير الفعل لأن المعنى واحد، وذلك قولك: اجتوروا تجاوروا وتجاوروا اجتوروا، لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد. ومثل ذلك انكسر كَسْرًا وكُسِرَ انكسارًا، لأن معنى كُسِرَ وانكسر واحد. وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (٢)؛ لأنه إذا قال: أَنْبَتَهُ فكأنه قال: قد نَبَتَ: وقال عز وجل: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ (٣)، لأنه إذا قال تَبَتَّلْ فكأنه قال: تَبَّلْ. وزعموا أن في قراءة ابن مسعود: ﴿وَأُنزِلَ الْمَلَائِكَةَ نَزِيلًا﴾ (٤)، لأن معني أَنْزَلَ ونَزَلَ واحد. وقال القطامي:

وَحَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَّبِعَهُ أَتْبَاعًا

لأن تَتَّبَعْتُ وَأَتَّبَعْتُ في المعنى واحد، وقال رؤبة:

* وَقَدْ تَطَوَّيْتُ وَأَنْطَوَّيْتُ أَنْطَوَّاءَ الْحِضْبِ *

لأن معنى تَطَوَّيْتُ وَأَنْطَوَّيْتُ واحد، ومثل هذه الأشياء: يدعه تَرَكًا؛ لأن معنى يدع ويترك واحد. (٥)

وقول الأخفش: (وقال: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ (٦) فقال: ﴿عُلُوًّا﴾ ولم يقل تَعَالِيًا، كما قال: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ (٧) قال الشاعر:

أَنْتَ الْفِدَاءُ لِكَعْبَةٍ هَدَمْتَهَا وَنَقَرْتَهَا بِيَدَيْكَ كُلَّ مُنْقَسِرٍ
مُنِعَ الْحَمَامُ مَقِيلَهُ مِنْ سَقْفِهَا وَمِنْ الْحَطِيمِ فَطَارَ كُلُّ مُطِيرٍ

(١) المقتضب ٧٣/١

(٢) سورة نوح ١٧

(٣) سورة الزمل ٨

(٤) سورة الفرقان ٢٥

(٥) الكتاب ٨١/٤-٨٢ وانظر المحمص ١٨٦/١٤-١٨٧

(٦) سورة الإسراء ٤٣

(٧) سورة الزمل ٨

وقال الآخر:

يَجْرِي عَلَيْهِ أَيْمًا إِجْرَاءِ

وقال الآخر:

وَخَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَّبِعَهُ اتِّبَاعًا (١)

وقال ابن عصفور: (وإذا كان الفعلان متقاربين فى المعنى جاز أن يستعمل كل واحد منهما للآخر ، فتقول: تطويت انطواء وانطويت تطويًا ؛ لأن انطويت وتطويت بمعنى واحد ، قال رؤبة :

وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطِوَاءَ الْحِضْبِ

ومثل ذلك : تجاور اجتوارا ، وتتبع اتبعا. (٢)

ومثال المختلفين فى اللفظ قولُ الأحفش فى قوله تعالى : ﴿ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَائِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (٣) : (وقال : ﴿ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ ؛ لأنه قال : (فَضَّلَهُمْ) فقد أَخْبَرَ أَنَّهُ أَجْرَهُمْ ، فقال على ذلك المعنى ، كقولك : (أَمَا وَاللَّهِ لِأَضْرَبَنَّكَ إِيجَاعًا شَدِيدًا) لأن معناه لِأُوجِعَنَّكَ (٤)

وقال ابن القيسى: (وقد يُقْرَنُ بالفعل غيرُ مصدره موافقاً له فى الاشتقاق كقوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ (٥) وغيرُ موافقٍ كقوله : ﴿ فَسَلِّمُوا عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ (٦) (٧)

(١) معانى القرآن ٤٢٤/٢-٤٢٥

(٢) المقرب ١٣٥/٢

(٣) سورة النساء ٩٥

(٤) معانى القرآن ٢٦٥/١

(٥) سورة المزمل ٨

(٦) سورة النور ٦١

(٧) الهادى فى الإعراب ٧٦-٧٧

واجتمع إقامة اسم المصدر مقام المصدر مع اختلاف اللفظ في قول الأخفش: (وقال: ﴿تَقَرَّبْكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى﴾ (١) ﴿زُلْفَى﴾ ههنا اسمُ المصدر ، كأنه أراد بالتي تُقَرَّبْكُمْ عِنْدَنَا إِزْلَافًا) (٢)

أضف إلى ذلك مراعاتهم التخفيف بالعدول عن صيغة إلى أخرى أو حذف قال سيويه: (وقالوا: قام يقوم قياما ، وصام يصوم صِيَامًا كراهية للفعول) (٣) وقال أيضا: (وقالوا: (صاح صِيَاْحًا وغابت الشمس غِيَابًا كراهية للفعول في بنات الياء كما كرهوا في بنات الواو) (٤) وقال أيضا: (وقالوا دام يَدُومُ دَوَامًا وهو دائم وزال يَزُولُ زَوَالًا وهو زائل وراح يروح رَوَاحًا كراهية للفعول) (٥) وقال أيضا: (حاضت حَيْضًا ، وصامت صَوْمًا وحال حَوْلًا كراهية للفعول) (٦) ومثال الحذف قولهم في (قِيم) : إن أصله قيام فحذفت الألف كما حذفت في خيم. (٧) والجُنن أصله جنون (٨) والوُرُوع أصله وُرُوع (٩)

لو نظرنا إلى هذه الأمور التي ذكرناها آنفا وراعيناها كَمَا مع القائلين بالمذهب الثاني، وذلك أن الغالبية العظمى لهذه الصيغ ليست في الأصل مصدرا وإنما هي أسماء أقيمت مقام المصدر يؤكد صحة هذا القول وجود صيغة لا شك في اسميتها كاسم المفعول

(١) سورة سبأ ٣٧

(٢) معاني القرآن ٤٨٤/٢

(٣) الكتاب ٥١/٤

(٤) المرجع السابق ٥١/٤

(٥) المرجع السابق ٥٢/٤

(٦) المرجع السابق ٥٢/٤

(٧) انظر التبيان للعكبري ٣٣١/١ والمتع ٦٤/١

(٨) انظر ديوان الأدب ٤٦/١ ، واللسان ٩٦/١٣

(٩) انظر ديوان الأدب ٢١٢/٣

(١٠) المتنضب ١٢٤/٢

بجانب النصوص السابقة الواردة من أهل العربية ، قال أبو علي الفارسي : (وأما الموعود فصفة قال:

لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءُ

التقدير: الأمر الموعود حق لقاءه. ومن جوّز مجيء المصدر على مفعول جاز عنده أن يكون الموعود مثل الوعد (١)

وإذا ثبتت صحة القول بأن الغالبية العظمى لهذه الصيغ أسماء في الأصل ، فالأسماء لا تقع بقياس كما قال الميرد : (اعلم أن هذا الضرب من المصادر على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد ، وذلك أن مجازها مجاز الأسماء والأسماء لا تقع بقياس) (٢)

وهذه الصيغ للمصادر منها ماهو أصل ، وقد ذكرنا أن المصدر الأصلي هو الفعل، ومنها ما هو فرع. كما أن هذه الصيغ منها ما لا يجرى على القياس وهو الأغلب الأكثر؛ لأنها هي تلك الأسماء التي أقامتها العرب مقام المصدر ، فالأسماء - كما قال الميرد - لا تقع بقياس ، وما عدلوا عنه إلى صيغ أخرى للحمل على النظرير أو على الضد ، وكذلك ما حذف منه الزائد ، وسبيل معرفتها السماع . ومنها ما يجرى على القياس ، وهو ما جاء من الأوزان للفرقة بين مصدرى الفعل المتعدي واللازم ، ولاختلاف بنية الفعل الثلاثي ، وكذلك الصيغ التي جيء بها لإفادة معان خاصة ، وهذه المعاني ، هي : الامتناع ، والتقلب ، والثناء ، والصوت ، والسير ، والحرفة ، والولاية، وإلى ذلك يشير ابن السراج بقوله: (اعلم : أن العرب ربما أجزت هذه المصادر على المعاني كما خبرتكم وربما رجعوا إلى بناء الفعل) (٣)

(١) الحجة ٥٨/٢ - ٥٩

(٢) المقتضب ١٢٤/٢

(٣) الأصول ٨٩/٣

أوزان مصادر الثلاثي القياسية:

قد ذكرنا آنفاً أن الصيغ التي تجرى على القياس هي التي جاءت للفرقة بين مصدرى الفعل المتعدي واللازم ، واختلاف المعاني الذي دعا إلى إيجاد صيغ خاصة تدل عليها ، واختلاف بنية الفعل الثلاثي ، وفيما يلي بيان ذلك :

أولاً - الفعل ، وقد قلنا فيما تقدم : إن المصدر الأصلي للفعل الثلاثي هو الفعل ، وبجانب كونه مصدراً أصلياً وحقيقياً ، فإنه مقيس في الفعل المتعدي ، وإلى ذلك يشير سيبويه بقوله في باب بناء الأفعال التي هي أعمال تعدك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها: (فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية على فَعَلَ يَفْعُلُ ، وَفَعَلَ يَفْعَلُ ، وَفَعَلَ يَفْعَلُ ويكون المصدر فعلاً ... فأما فَعَلَ يَفْعُلُ ومصدره فَعَلَّ يَفْعُلُ قَتَلُ قَتْلًا... وَخَلَقَهُ يَخْلُقُهُ خَلْقًا... وَدَقَّهُ يَدُقُّهُ دَقًّا... وَأَمَّا فَعَلَ يَفْعِلُ فنحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا... وَحَبَسَ يَحْبِسُ حَبْسًا... وَأَمَّا فَعِلَ يَفْعَلُ ومصدره فهو لَحَسَهُ يَلْحَسُهُ لَحْسًا... وَأَلْقَمَهُ يَلْقَمُهُ لَقْمًا... وَشَرِبَهُ يَشْرِبُهُ شَرْبًا... وَمَلِجَهُ يَمَلِجُهُ مَلْجًا...) (١) وقوله: (وَكَتَبْتُهُ كِتَابًا... وبعض العرب يقول: كَتَبًا على القياس) (٢) وقوله: (وَرَحِمْتُهُ حِمَايَةً وَقَالُوا حَمِيًّا على القياس) (٣) وقوله: (وَقَالُوا: ضَرَبَهَا الْفَحْلُ ضِرَابًا كَالنَّكَاحِ ، وَالْقِيَاسُ ضَرْبًا وَلَا يَقُولُونَهُ كَمَا لَا يَقُولُونَ : نَكْحًا وهو القياس) (٤)

ثانياً- الفعول ، ولما كان الفعل الثلاثي إما متعدياً أو لازماً ، فقد خصوا اللازم بمصدر خاص ، فجعلوا له الفُعُول كما خصوا المتعدي بالفعل ، للفرق بينهما ، قال سيبويه: (وَأَمَّا كُلُّ عَمَلٍ لَمْ يَتَعَدَّ إِلَى مَنْصُوبٍ فَإِنَّهُ يَكُونُ فِعْلًا عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الَّذِي يَتَعَدَّى ، وَيَكُونُ الْاسْمُ فَاعِلًا وَالْمَصْدَرُ فُعُولًا ، وَذَلِكَ نَحْوُ: قَعَدَ قُعُودًا... وَجَلَسَ جُلُوسًا... وَسَكَتَ سَكُوتًا... وَثَبَّتْ ثُبُوتًا... وَذَهَبَ ذُهُوبًا) (٥)

(١) الكتاب ٥/٤

(٢) المرجع نفسه ٧/٤

(٣) المرجع نفسه ٨/٤

(٤) المرجع نفسه ٩/٤

(٥) المرجع نفسه ٩/٤

وقال المبرد: (وزعم سيبويه أن الأكثر في الفعل الذي لا يتعدى إلى المفعول أن يأتي على (فُعول) وإن كان الفَعْل هو الأصل ، فكأن الواو إنما زيدت وغير للفصل بين المتعدى وغيره؛ وذلك جلست جلوسا ووقدت النار وقودا، وإن كان الأصل ما ذكرنا، وقد يجيء هذا فيما لا يتعدى أكثر) (١)

وقال الجاربردى فيما نقل عن الخليل : (ثم فرّق بين اللازم والمتعدى بأن زيدت الواو في اللازم ولم يعكس ؛ لأن اللازم أقل استعمالا فجعل له البناء الأثقل لأن فعولا أثقل من فَعْل بواسطة زيادة الواو والضمّة) (٢) وفى البدائع قال ابن قيم الجوزية: (لما كان الفعل اللازم هو الذى لزم فاعله ولم يجاوزه إلى غيره جاء مصدره مثقلا بالحركات إذ المثقل من صفة ما لزم محله ولم ينتقل عنه إلى غيره، والخفة من صفة المنتقل من محله إلى غيره فكان خفة اللفظ فى هذا الباب وثقله موازنا للمعنى فما لزم مكانه ومحله فهو الثقيل لفظا ومعنى وما جاوزه وتعداه فهو الخفيف لفظا ومعنى) (٣)

مما تقدم يتبيّن بوضوح أن الفَعْل مع كونه أصلا لمصادر الثلاثي فقد اختص بالفعل المتعدي كما خصوا الفُعول بمصدر الفعل اللازم للفرق بينهما ؛ لذا قال الفيومي : (الفُعول بضم الفاء من أبنية المصادر لا يشرکہا فيها اسم مفرد) (٤)

ومع كون الفعول قياسيا لمصدر (فَعْل) اللازم ، فإنه يُعَدَّل عنه إلى (الفَعْل) فى المعتل العين ؛ للتخفيف ، ولكونه الأصل ، قال سيبويه: (وقالوا حاضت حيضا وصام صوما وحال حَوَلاً كراهية الفعول) (٥)

(١) المقتضب ١٢٧/٢

(٢) شرح الشافية للجاربردي ٤١/٢

(٣) البدائع ٥١/٢

(٤) المصباح المنير ٢٦٧ (الخاتمة)

(٥) الكتاب ٥٢/٤

وقال صاحب شرح التصريح : (وقال ابن الحاج يقل فى المعتل العين كغفار وسار وغاب وآب وإنما يفرون من ذلك إلى الفَعْل كالصوم والعود والأوب والخيم وهو الجبن والحيض والغيم) (١) وقال الشيخ الحملاوى : (وأما فَعَل بالفتح اللازم فقياس مصدره : الفُعُول بضم الفاء ، كقعد قعودا ، وجلس جلوسا ، ونهض نهوضا ، ما لم تعتل عينه ، وإلا فيكون على فَعَل...) (٢)

غير أننا نجد الفارابي يقول فيما نقل عن الفراء قوله : (ماورد عليك من باب فَعَل يفَعْل وفِعْل يفَعْل ولم تسمع له بمصدر فاجعل مصدره على الفَعْل أو على الفُعُول ، الفَعْل لأهل الحجاز ، والفُعُول لأهل نجد) (٣) كما وجدنا ابن الحاجب نقل عنه ذلك القول وإن كان فيه خلاف فى النقل بقوله : (وقال الفراء : إذا جاءك فَعَل مما لم تسمع مصدره فاجعله فَعْلًا للحجاز وفُعُولًا لنجد) (٤) وقال الرضى : (يعنى قياس أهل نجد أن يقولوا فى مصدر ما لم يسمع مصدره من فَعَل المفتوح العين : فعول متعديا كان أو لازما ، وقياس الحجازيين فيه فَعْل متعديا كان أو لا) (٥) وهذا القول فى ظاهره خلاف ما ذكرناه ، والصواب ما قدّمنا من أن الفَعْل قياس للمتعدى والفعول للازم كما جزم به ابن مالك وابن هشام وأبو حيان وابن عصفور وغيرهم . (٦)

وإن صح هذا القول من الفراء يمكن توجيهه بأنه من باب إجراء مصدر اللازم مجرى مصدر المتعدى عند أهل الحجاز ، وإجراء مصدر المتعدى مجرى مصدر اللازم عند أهل نجد كما قال ابن جماعة : (وقال الفراء) رحمه الله (إذا جاءك فعل) بفتح العين (مما لم تسمع مصدره فاجعله فَعْلًا) بفتح الفاء (للحجاز) أى لأهله إجراء له مجرى مصدر

(١) شرح التصريح ٧٢/٢

(٢) شذا العرف ٧٢

(٣) ديوان الأدب للفارابي ١٣٩/٢

(٤) شرح الشافية ١٥٧/١

(٥) المرجع السابق ١٥٧/١

(٦) انظر التاج ١٧٥/١٢

المتعدى من ذلك (وفعولا) بضمها (لنجد) أى لأهلها إجراء له مجرى مصدر اللازم
منه (١)

ولعل إجراء مصدر المتعدى مجرى مصدر اللازم ، وإجراء مصدر اللازم مجرى مصدر
المتعدى هو الذى يشير إليه سيبويه بقوله عقب حديثه عن مصدر الفعل المتعدى: (وقد
جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فُعُول. وذلك لزمه يلزمه لُزُومًا ، ونهكه يَنْهَكُهُ
نُهُوكًا، وورَدَتْ وُرُودًا ، وِجَحَدَتْهُ جُحُودًا ، شَبَّهَهُ بِجَلْسَ جُلُوسًا، وَقَعَدَ قُعُودًا ، وَرَكَّنَ
يَرَكِّنُ رُكُونًا ؛ لأن بناء الفعل واحد). (٢) من باب حمل الفرع على الأصل عند أهل
الحجاز وحمل الأصل على الفرع عند أهل نجد.

ولما كانت معانى الأفعال الثلاثية ليست مقصورة على التعدي واللزوم اللذين خُصَّ
بكل منهما لفظ خاص ، بل هناك معان أخرى تحتاج إلى إيجاد مصادر لها يختلف بعضها
عن الآخر، جاءوا بأوزان تؤدي تلك المعانى ، وفيما يلي بيان هذه الأوزان أو الصيغ
والمعانى التى جيء بها من أجلها:

أولاً- الفِعَال: يقول ابن الناظم: (وأما فِعَال فمطرود فيما دل على فرار وشبهه نحو
فرّ فرارا ونفّر نفارا ونار نوارا أى نفر، وشرّد شرادا ، وأبى إباءً ، وجمح جماحاً وقمص
قماصاً). (٣) ويقول الرضى: (والغالب فى الشراد والهباج وشبهه الفِعَال كالفرار
والشماس والنكاح والضراب والوداق والطماح والحران شبه الشماس والشراد والجماح
والجامع امتناعه مما يراد منه. (٤)

(١) شرح ابن جماعة على شرح الشافىة للحاربردي ٤٢/٢

(٢) الكتاب ٦-٥/٤

(٣) شرح اللامية ١٣٥

(٤) شرح الشافىة ١٥٣/١-١٥٤

ثانيا - الفَعَال: يقول ابن الناظم: (وأما فَعَال فمقيس في مصدر (فَعَلَ) الدال على صوت نحو صَرَخَ صَرَخًا وبَكَى بُكَاءً وَنَبَحَ نُبَاحًا وَضَبَّحَ ضُبَّاحًا أو على داء نحو: سَعَلَ سَعَالًا) (١) وقال الرضي: والغالب في الأصوات أيضا الفَعَال بالضم كالصُّرَاخ والبُغَام والأَعْوَاء... ويأتي فيها كثيرا فاعيل أيضا كالضَّجِيج والنَّيِّم والنَّهَيْت وقد يشتركان كالنَّهَيْق والنَّهَاق والنَّبِيح والنُّبَاح (٢) كما قال: (والغالب في مصدر الأدوية من غير باب فَعِيل المكسور العين الفَعَال كالسُّعَال والدُّوَار والعُطَاس والصُّدَاع. (٣)

ثالثا - الفَعِيل: يقول ابن الناظم: (وأما فَعِيل فمقيس في مصدر (فَعَلَ) الدال على صوت نحو: صَهَل صَهِيلاً وَضَغَبَتِ الأَرنبُ ضَغِيْباً صَوَّتت وَنَهَقَ الحِمَار نَهِيْقاً ، وَنَعَبَ الغَرَاب نَعِيْباً . وقد كثر الفَعِيل في السير ونحوه... نحو ذَمَل ذَمِيْلاً ، وَوَجَفَ وَجِيْفاً وَوَأَدَ وَتَيْدًا) (٤) وقال الرضي: (ويأتي في الأصوات كثيرا فاعيل كالضَّجِيج والنَّيِّم والنَّهَيْت. (٥)

رابعا- الفَعَالَة: يقول ابن الناظم: وَفَعَالَة مقيس في مصدر (فَعَلَ) الذي الوصف منه على فاعيل نحو شَجَع شَجَاعَة فهو شَجِيْع ، وَمَلَّح مَلَا حة فهو مَلِيْح ، وَنَطَّفَ نَطَافَة فهو نَطِيْف. (٦)

خامسا- الفَعَالَة: يقول ابن الناظم: (وأما فَعَالَة فمطرود فيما دل على حرفة ، أو ولاية نحو: نَجَرَ نَجَارَة ، وَتَجَرَ تَجَارَة ، وَخَاطَ خِيَا طَة ، وَكُتِبَ كِتَابَة ، وَوَلِيَ عِلِينَا وَوَلَا يَة ، وَأَمَرَ إِمَارَة ، وَسَعَى سَعَا يَة ، وَخَفَرَ خِفَارَة) (٧)

(١) شرح اللامية ١٢٧ ، وانظر شرح ابن عقيل ١٢٥/٢ ، وشرح التصريح ٧٣/٢ ، والجمع ٤٩/٦

(٢) شرح الشافية ١ / ١٥٥

(٣) المرجع السابق ١٥٤/١-١٥٥

(٤) شرح اللامية ١٣٣ فما بعدها

(٥) شرح الشافية ١ / ١٥٤-١٥٥

(٦) شرح اللامية ١٢٨-١٢٩

(٧) المرجع السابق ١٣٦

ويقول الرضي: الغالب في الحرفة وشبهها من أى باب كانت الفِعال بالكسر كالصياغة والحياكة والخياطة والتجارة والإمارة. (١)

سادسا - الفَعْلان: يقول الرضي: والقياس المطرد في مصدر التنقل والتقلب الفَعْلان كالنَزْوَان ، والنَقْران، والعَسْلان والرَّكْبان. (٢) وقال ابن جني: (وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعْلان : إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو النَقْران ، والغَلِيان ، والغَثِيان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال) (٣)

سابعا - الفُعْلَة: قال الرضي: (والأغلب في الألوان الفُعْلَة كالشُّهْبَة ، والكُدْرَة). (٤)

وكما كان للتعدى واللزوم واختلاف دلالة الفعل مصادر على صيغ مخصوصة ، فقد كان كذلك لاختلاف أبنية الفعل الثلاثي مصادر على صيغ خاصة كما قال المبرد : (وهذه الأفعال التي على ثلاثة أحرف تختلف مصادرها لاختلافها في أنفسها؛ لأن المصدر إنما يجري على فعله (٥) و (وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف فجرت على قياس واحد؛ لأن الفعل منها لا يختلف ، والثلاثة مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة ؛ فلذلك اختلفت مصادرها وجرت مجرى سائر الأسماء) (٦)

(١) شرح الشافية ١/١٥٣

(٢) المرجع السابق ١/١٥٦

(٣) الخصائص ٢/١٥٢ وانظر الكتاب ٤/١٤

(٤) شرح الشافية ١/١٥٦

(٥) المقتضب ١/٧١

(٦) المرجع السابق ٢/١٢٤

وأبنية الفعل الثلاثي هي : **فَعَلَ** و**فَعِلَ** و**فَعُلَ** ، وقد تقدم القول إن مصدر **فَعَلَ** اللازم **فُعُول** ، وأما **فَعِلَ** و**فَعُلَ** فكما يلي بيان مصادرها:

أولاً - **الفَعَلَ** ، يقول ابن الناظم : (**فَعَلَ** مقيس من مصدر (**فَعِلَ**) اللازم نحو: **فَرِحَ فَرِحًا** ، وأشِيرَ **أَشِيرًا** ، و**عَطِشَ عَطَشًا** ، و**غَرِثَ غَرِثًا** ، و**عَوِرَ عَوِرًا** ، و**حَوِلَ حَوِلًا**) (١) ، وأخرج منه الشيخ الحملاوي أن يكون علاجاً ووصفه على فاعل فإن قياسه على (**فُعُول**) ك**أَزِفَ أَزُوفًا** ، و**قَدِمَ قَدُومًا** ، و**صَعِدَ صُعُودًا** . (٢)

ثانياً - **الفَعَال** ، وثالثاً - **الفَعَالَة** ، ورابعاً - **الفُعُولَة** ، وخامساً - **الفُعُول** مصادر (**فَعَلَ**) ، إلا أن في هذه الأوزان خلافاً بين أهل العربية من حيث قياسها.

فابن مالك يرى القياس في **الفَعَالَة** و**الفُعُولَة** ، قال الشيخ خالد الأزهرى: (وأما **فَعَلَ** بالضم) في عينه (فقياس مصدره **الفُعُولَة**) بضم الفاء (ك**الصُّعُوبَة**) مصدر **صَعَبَ** ضد **سَهَّلَ** (و**السُّهُولَة**) مصدر **سَهَّلَ** الأمر (و**العُدُوبَة**) مصدر **عَذَّبَ** الماء (و**المُلُوحَة**) مصدر **مَلَحَ** (و**الفَعَالَة**) بفتح الفاء (ك**البلاغَة**) مصدر **بَلَّغَ** (و**الفَصاحَة**) مصدر **فَصَحَ** (و**الصَّرَاحَة**) بمهملتين مصدر **صَرَّحَ** ، وإلى ذلك يشير قول الناظم:

* **فُعُولَة** فعالة ل**فَعَلًا*** (٣)

وقد فصل ابنه قياسية كل من **الفَعَالَة** و**الفُعُولَة** بقوله: (و**فَعَالَة** مقيس في مصدر (**فَعَلَ**) الذى الوصف منه على فعيل نحو **شَجِعَ شَجَاعَة** فهو **شَجِيع** ، و**مَلَحَ مَلَاحَة** فهو **مَلِيح** ، و**نَظَّفَ نَظَافَة** فهو **نَظِيف**) (٤) وقوله: (و**فُعُولَة** مقيس في مصدر (**فَعَلَ**) الذى

(١) شرح اللامية ١٢٨ وانظر ص ١٢٧ و شذا العرف ٧٢

(٢) انظر شذا العرف ٧٢

(٣) شرح التصريح ٧٤/٢

(٤) شرح اللامية ١٣٦

الوصف منه على (فَعَلَ) نحو سَهَّلَ الأمرُ سُهولةً فهو سَهْلٌ ، وصَعَبَ الأمرُ صُعوبةً فهو صَعْبٌ ، وحَزُنَ المكانُ حُزونةً فهو حَزْنٌ (١)

أما ابن يعيش فإنه على خلاف ما ذهب إليه ابن مالك وابنه ، فإنه يرى مجيء الفَعَالِ والفَعَالَةِ والفُعْلِ مصادر لفُعْلٍ وإن كانت الفَعَالَةُ أكثر بقوله : (وأما ما كان مما لا يتعدى مختصا ببناء لا يشركه فيه المتعدى فهو فَعْلٌ وذلك لما يكون خصلة في الشيء غير عمل ولا علاج ولمصدره أبنية ثلاثة يكثر فيها وهي فَعَالٌ وفَعَالَةٌ وفُعْلٌ ، فالأول جَمَلٌ جَمَالًا ، وبَهُوَ بَهَاءٌ والثاني قَبْحٌ قَبَاحَةٌ ، وبَهُوَ بَهَاءٌ ، وشنَعُ شِنَاعَةٌ ووسُمٌ وَسَامَةٌ ، والثالث: حَسُنَ حُسْنًا ، ونَبِلَ نُبْلًا ، وفَعَالَةٌ أكثر) (٢) ونحنا نحوه صاحب شرح الشافية بقوله : (قوله : ((وفَعْلٌ نحو كَرُمَ على كَرَامَةٍ غالبًا)) فَعَالَةٌ في مصدر فَعْلٍ أغلب من غيره ، وقيل : الأغلب فيه ثلاثة : فَعَالٌ كَجَمَالٍ ، وفَعَالَةٌ كَكَرَامَةٍ ، وفُعْلٌ كَحُسْنٍ ، والباقي يحفظ حفظًا) (٣)

وإذا عدنا إلى الكتاب نجد سيبويه يقول : (أما ما كان حسنًا أو قبحًا فإنه [مما] يبنى فعله على فَعْلٍ يفْعَلُ ؛ ويكون المصدر فَعَالًا وفَعَالَةٌ وفُعْلًا ، وذلك قولك : قَبْحٌ يقْبُحُ قَبَاحَةٌ ، وبعضهم يقول : قُبْرُوحَةٌ ، فبناء على فُعْلَةٍ كما بناه على فَعَالَةٍ . ووسُمٌ يوسُمُ وَسَامَةً ، وقال بعضهم : وَسَامًا فلم يؤنث ، كما قال : السَّقَامُ والسَّقَامَةُ . ومثل ذلك جَمَلٌ جَمَالًا وأما الفُعْلُ من هذه المصادر فنحو : الحُسْنُ والقُبْحُ ، والفَعَالَةُ أكثر) (٤)

من هذا النص لسيبويه يتبين لنا كون الصيغ الأربع مصدرًا للفعل (فَعْلٌ) ، وإن كانت الفَعَالَةُ أكثرها وأقيسها .

(١) شرح اللامية ١٢٩

(٢) شرح المفصل ٤٦/٦

(٣) شرح الرضي ١٦٣/١

(٤) الكتاب ٢٨/٤

غير أن ابن قيم الجوزية فرّق بين الفَعَالِ والفَعَالَةِ ، بقوله: ((ولزم مصدر فَعُلَ الذي هو طبع وخصلة وزن الفَعَالِ كالجَمَالِ والكَمَالِ والبَهَاءِ والسِنَاءِ والجَلالِ والعِلَاءِ ، هذا إذا كان المعنى عاما مشتملا على خصال لا تختص بخصلة واحدة فإن اختص المعنى بخصلة واحدة صار كالمحدود ولزمته تاء التأنيث لأنها لا تدل على نهاية ما دخلت عليه كالضربة من الضرب) (١)

ونلاحظ بين التعبيرين لابن الناظم والرضي خلافا؛ إذ الرضي استخدم كلمة الغالب وابن الناظم القياس . وهذان التعبيران وإن اختلفا إلا أن معنييهما متقاربان ، يقول ابن سيده : (والغالب كالقياس الذي هو اللازم وإن لم يكن مستحقا لاسم اللزوم ولا لاسم القياس ولكنه قريب منه) (٢)

وخلاصة مصدر الثلاثي الثلاثي باعتبار التعدي واللزوم وصيغ الفعل تأتي على النحو الآتي :

١- الفَعُلُ للمتعدي مطلقا.

٢- الفُعُولُ لفَعَلٍ اللازم ما لم يكن معتل العين فيعدل عنه إلى الفَعُلِ والفِعَالِ قصدا إلى

التخفيف.

٣- الفَعَلُ لفَعَلٍ اللازم.

٤- الفُعُلُ والفَعَلُ والفِعَالُ والفَعَالَةُ والفُعُولَةُ لفَعَلٍ.

وقد جمع ابن مالك صيغ المصادر القياسية في قوله في مقدمة كتابه ثلاثية الأفعال : (فَعُلُ مصدرٌ لفَعَلٍ أو فَعِلَ متعديا ، وفُعُولُ لفَعَلٍ لازما ، وفَعَلُ لفَعِلٍ لازما ، وفَعَالَةُ لفَعُلٍ ، وفُعَالُ لِمُفْهِمٍ صوت أوداء ، وفُعَالُ لِمُفْهِمٍ نَفَارٍ ، وفَعَالَةُ لِمُفْهِمٍ حَرْفَةٌ أو وِلَايَةٌ ، وفَعْلَانُ

(١) البدائع ٥١/٢

(٢) المخصص ١٢٧/١٤

لِمُفْهِمٍ تَقَلَّبَ ، وَفَعِيلٍ لِمُفْهِمٍ صَوْتٍ أَوْ سِرٍّ (١) وَتَرَكَ ذَكَرَ الْفُعْلُ وَالْفَعَالُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَى قِيَاسَهُمَا ، كَمَا تَرَكَ الْفُعُولَةَ.

(١) انظر ثلاثية الأفعال المقول فيها أفعال أو أفعال بمعنى واحد ١٩ تحقيق الأستاذ الدكتور سليمان العايد

معنى القياس في مصادر الثلاثي:

يرى أهل العربية الذين أجازوا القياس في مصادر الأفعال الثلاثية أن الأكثر يقاس عليه، ولكنهم يختلفون في المراد بالقياس.

ف عند سيبويه والأخفش يراد به : أنه إذا ورد فعل ولم يُعلم كيف تكلم العرب بمصدره فإنك تقيسه على الأكثر ، لا أنك تقيسه عليه مع وجود السماع وتبعهما الجمهور. قال الشيخ خالد الأزهرى: (والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم تعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا لا أنك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والأخفش والجمهور) (١)

أما الفراء فإنه يتوسع في مفهوم القياس ؛ إذ يرى أنه يقاس على الأكثر سواء سمع للفعل مصدر مخالف للقياس أم لا ، فيكون للفعل مصدران أحدهما سماعي والآخر قياسي. (٢)

ولو صح مانسب إلى سيبويه والأخفش كان مرد معرفة مصادر الأفعال الثلاثية أسفار أهل العربية وبخاصة المعاجم فما ذكرته للأفعال مصدرا أخذناه والتزمنا به سواء وافق القياس أم لا ، وما لم تذكره للأفعال مصدرا جعلنا مصدرها على الأكثر.

أما المذهب المنسوب للفراء فمرجع معرفة المصادر أسفار أهل العربية ، وبخاصة المعاجم، ومعرفة الفعل نفسه من حيث معناه ، ومن حيث بنيته ، والتعدي واللزوم ، فإذا عرفنا الفعل عرفنا مصدره القياسي سواء اطلعنا في ذلك على كتب أهل العربية أم لا.

(١) شرح التصريح ٧٣/٢

(٢) انظر الصرف الميسر ٣٠-٣١ ، والأسماء العربية في التصريف ٧٠

و الحقيقة أن هذين الرأيين فى غاية الواجهة إلا أنهما فى حاجة إلى توجيه وتوفيق. ولكي يمكن لنا التوجيه لهذين الرأيين أو التوفيق بينهما ، لابد أن ننظر أولاً إلى الغرض الذى من أجله جاءت صيغة من الصيغ الفرعية ، فإذا كانت صيغة ما جاءت لتدل على معنى خاص، فإن الإتيان بصيغة أخرى لتدل على المعنى نفسه يعتبر نقضاً أو إلغاءً لذلك الغرض.

يتضح هذا الأمر جلياً فى قول سيبويه: (وقالوا: ضربها الفحلُّ ضرباً كالنكاح والقياس ضرباً ولا يقولونه كما لا يقولون نكحاً وهو القياس) (١) ، لأن فعل الضراب والنكاح فيهما معنى المشاركة الذي تناسبه صيغة الفِعال، لأن كل واحد منهما يفعل مثل فعل الآخر. ونظير ذلك قولهم: زنى يزنى زنىً وشرى يشرى شرىً . (٢) قال ابن سيده: (وقد جاء المد فى زنى وشرى (٣) ؛ لأنه فعل يقع من اثنين ، كل واحد منهما يفعل مثل فعل الآخر فصار بمنزلة ضاربتة ضرباً وقاتلته قتالاً) (٤)

لذلك لم يقولوا ضرباً ولا نكحاً ؛ لأن معنى صيغة فَعَل غير معنى صيغة فِعال ، ولو قالوا : ضرباً أو نكحاً لم يؤد المعنى المراد ؛ لأن الفعلين يقعان من اثنين ، فجاء مصدرهما الضراب والنكاح على الفِعال الدال على المشاركة. والفَعْل مصدر عام وقياس للفعل المتعدي ما لم يدل على أحد المعاني الخاصة ، فلها الصيغ المخصوصة.

وتوضيحا أكثر لما تقدم : لو أردتَ التعبير عن معنى الحرفة أو الولاية الذي يُدلُّ عليه بصيغة الفِعال ، وجئتَ بصيغة أخرى كالفَعْل أو غيرها ؛ لتدلَّ على المعنى نفسه فقد نقضت الغرض الذى من أجله جيئَ بصيغة الفِعال ؛ لأنها جيءَ بها لإفادة معنى الحرفة أو

(١) الكتاب ٩/٤

(٢) انظر المرجع السابق ٤٧/٤

(٣) أى زناء وشراء على وزن فِعال

(٤) المخصص ١٦٢/١٤

الولاية وشبههما خاصة. فليس لك إلا أن تلتزم كما فعلوا ، فإن عدم الالتزام بما فعلوا خروج عن القياس وإبطال للقاعدة التي صنعوها.

ولو جاء لفِعْلٍ ما مصدرٌ على الفِعالَةِ ولم يأت على الفَعْلِ أو الفُعُولِ ، وأنت تريد التعبير عن غير هذا المعنى ، هل يجوز الإتيان بالفَعْلِ أو الفُعُولِ عند عدم إرادة معنى الحرفة أو الولاية وشبههما ؟ أو جاء مصدر لفِعْلٍ ما على الفَعْلِ أو الفُعُولِ ولم يأت على غيرهما من صيغ المصادر الفرعية القياسية ، هل يجوز المحيء بإحدى هذه الصيغ عند إرادة المعنى الذى من أجله جيء بها كالفِعالَةِ التى خصّوها للدلالة على الحرفة والولاية وشبههما ، أو الفَعْلانِ التى خصّوها للدلالة على الحركة والتقلب ؟ هذا السؤال فى غاية الأهمية فى هذا الأمر ، ويمكن إحالته إلى أحد مجامع اللغة العربية للإجابة عنه.

غير أنى أقول : إن ظاهر رأى القراء المشار إليه جواز ذلك ، ولعل هذا الرأى هو الصواب، أما الرأى الذى نسب إلى سيبويه فظاهره المنع ، بيد أننا إذا عدنا إلى كتابه وبخاصة باب المصادر لا نجد له قولاً يدل على المنع غير ما سبق أن ذكرناه وشرحناه وهو قوله: (وقالوا : ضربها الفحل ضرباً كالتكاح والقياس ضرباً ولا يقولونه كما لا يقولون تكحاً وهو القياس) (١)

ولعل الذين نسبوا له هذا الرأى اعتمدوا فقط على هذا النص. كما ذكره الزبيدى فى التاج بقوله: (قال سيبويه : ضربها الفحلُ ضرباً كالتكاح، قال: والقياس ، ضرباً ، ولا يقولونه ، كما لا يقولون : نكحاً ، وهو القياس . قلت ومثله قول الأخصش خلافاً للفراء فإنه جوّزه قياساً) (٢)

(١) الكتاب ٩/٤

(٢) التاج ٢٣٩/٣

وإذا كان هذا القول هو الذى اعتمد عليه الناسيون لسيبويه والأخفش هذا الرأي فإنه إذا تدبرناه وأمعنا النظر فى معناه ومدلوله فإننا نراه لا يدل على المنع مطلقا ولا أرى له معنى غير المعنى الذى سبق أن ذكرته ، إذ لو ذهبنا هذا المذهب لأجزنا إجراء القياس على الصيغ التى جيء بها لإفادة المعانى الخاصة - كما سبق ذكرها - على بعض الأفعال ومنعناه على بعضها الآخر ؛ إذ ليس كل فعل يدل على أحد هذه المعانى جاء له مصدر على الصيغة المخصصة له ؛ لأن من الأفعال ما جاء مصدره إما على الأصل فقط وإما على إحدى الصيغ الفرعية ، وإما على الأصل والفرع معا وإما على غير الأصل والفرع كالاسم المقام مقام المصدر واستغني به عن الأصل.

ولو صح ما ذكرته صح أن يقال إنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش والفراء ، وأن توجيه رأيهم هو ما ذكرته. كما أن أوزان مصادر الأفعال الثلاثية المقيس عليها هى الأوزان التى سبق ذكرها ، وأنها يقاس عليها فى المعانى التى من أجلها جيء بها ؛ لذا قال ابن مالك : (المقيس من مصادر (فَعَلَ) و (فَعِلَ) المتعديين ما كان على (فَعَلَ) خاصة كـ(الأكل) و (القتل) و (الجذب) و (الضرب) و (القضم) و (الخضم) و (اللثم) و (الفهم). والمقيس من مصادر (فَعَلَ) اللازم ما كان على (فُعُول) كـ(نزل نزولا) و(قعد قعوداً). هذا إذا لم يكن لصوت أو غيره مما يشار إليه (١) وقال الرضى : (فالأولى بنا أولا أن لا نعين الأبواب من فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ ، ولا المتعدى ولا اللازم) ثم ذكر الأوزان والمعانى المخصصة لها. (٣)

ولعل بعض ما تتضمنه هذه الدراسة هو من مدلول قول ابن درستويه كما نقل عنه فى المزهرة السيبوطي: (ولكن فرقوا بين المصادر ؛ لأن المفعولات كانت مختلفة ، فجعل الفرق فى المصادر بأنها أيضا مفعولة ، والمصادر كثيرة التصاريف جدا ، وأمثلتها كثيرة

(١) شرح الكافية الشافية ٢٢٢٤/٤

(٢) شرح الشافية ١٥٣/١

(٣) انظر المرجع السابق ١٥٣/١

مختلفة ، وقياسها غامض ، وعللها خفية والمفتشون عنها قليلون ، والصبر عليها معدوم ؛
فلذلك توهم أهل اللغة أنها تأتي على غير قياس ، لأنهم لم يضبطوا قياسها ولم يقفوا على
غورها). (١).

وهذا القول الذي نقله السيوطي عن ابن درستويه كما في كتابه تصحيح
الفصح (٢) يعد رأياً ثالثاً في قياس مصادر الثلاثي - كما في ظاهر كلامه -؛ إذ يرى
أن مصادر الثلاثي قياس .

(١) الزهر / ١ / ٣٨٤

(٢) تصحيح الفصح / ١ / ٣٦٤

مصادر غير الثلاثي :

اتفق أهل العربية على قياسية مصدر غير الثلاثي ، قال المبرد: (فإذا خرجت الأفعال من الثلاثة لم يكن كل فعل منها إلا على طريقة واحدة ، ولم تختلف مصادرهما) (١) وقال أيضا: (وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف فجرت على قياس واحد ؛ لأن الفعل منها لا يختلف) (٢)

ووضعوا معرفته قاعدة ، وذلك بالنظر إلى الحرف الأول من الفعل ، فإذا كان مبدوءا بهمزة وصل يكسر الحرف الثالث منه ويزاد قبل آخره ألفا ، وإذا كان مبدوءا بتاء زائدة يضم ما قبل آخره إن كان صحيحا ويكسر إن كان معتلا . قال ابن مالك: (ومصدر غير الثلاثي بكسر ثالثة ومدّ ما قبل آخره إن كان ذا همزة وصل . وإن كان ذا تاء مطاوعة فبضم رابعه إن صح ما بعده ، وإلا فيكسره) (٣) ، وإذا كان الفعل غير مبدوء بهمزة الوصل ولا بالتاء الزائدة فلا يخرج ذلك عن الأوزان التالية : الأول أفعل ، والثاني فاعل ، والثالث فعّل ، والرابع فعَّلَلْ وملحقاته. قال الرضي: (كل ماضيه على أفعل ، فمصدره على إفعال ، وكل ما ماضيه على فعّل فمصدره على تفعيل ، وكل ماضيه على فعّل فمصدره على فعلة) (٤)

وقد فصل القول ابن الناطم في مصدر المبدوء بهمزة الوصل ، والمبدوء بالتاء المزيدة، وغير المبدوء بهما.

الأول- المبدوء بهمزة الوصل ، قال ابن الناطم : (بناء المصدر من كل فعل أوله همزة الوصل بكسر ثالثة ، وزيادة ألف قبل آخره ، إلا (استفعل) مما عينه معتلة ، فيقال: انطلق انطلاقا ، واحتمل احتمالا ، واستخرج استخراجا ، واحرنجم احرنجاما ، واحلولى احليلاء ، واحمرّ احمرارا ، واسمغدّ اسمغدادا.

(١) المقتضب ٧٢/١

(٢) المقتضب ١٢٤/٢

(٣) شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ ٧٢٢/٢

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤٠٣/٣ تحقيق يوسف حسن عمر

وأما (استفعل) مما عينه معتلة نحو: استقام ، واستعان ، ، فيجيء المصدر منه على قياس نظيره من الصحيح ، فيلتقى إذ ذاك ساكنان ، الألف المبدلة من عين الفعل ، وألف المصدر ، فتحذف الثانية منهما ، ويُعَوِّض عنها بتاء التأنيث ، فيقال: استقام استقامة ، واستعان استعانة ، والأصل: استقواما واستعوانا) . (١)

والألف المحذوفة من الاستقامة والاستعانة - كما ذكره ابن الناظم - ومن الإبانة والإعانة - كما سيأتي ذكره - هي الثانية . وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه . وأما عند الأخفش والفراء فهي الأولى . (٢)

الثاني - المبدوء بالتاء الزائدة ، قال ابن الناظم : (وبنائوه من كل فعل أوله تاء مزيدة بضم ما قبل آخره إن كان صحيحا ، نحو: تعلم تعلمًا ، وتغافل تغافلًا ، وتدحرج تدحرجًا ، وبكسر ما قبله إن كان معتلا ، نحو: تولّى تولّيًا ، وتسلقى تسلقيًا ، وكان الأصل تولّيًا ، وتسلقى تسلقيًا على قياس نظيره من الصحيح ، فأبدلت الضمة كسرة ؛ لئلا يخرج إلى ما ليس من كلامهم ، وهو أن يكون آخر الاسم واوا قبلها ضمة) (٣)

الثالث - ما ليس مبدوءًا بهمزة الوصل ولا بالتاء المزيدة الذي هو : فَعَلَّلَ وملحقاته ، وأَفَعَّلَ ، فاعل ، فَعَّلَ ، ومصادرهما كما يلي :

١- أَفَعَّلَ ، قال ابن الناظم : (بينى المصدر من (أفعل) على (إفعال) ، نحو: أكرم إكراما ، وأحسن إحسانا ، وأعطى إعطاء.

(١) شرح لامية الأفعال ١٤٠-١٤٢

(٢) انظر شرح الشافية ١٦٥/١ وشرح التصريح ٧٥/٢

(٣) شرح لامية الأفعال ١٤٢-١٤٣

وما عينه معتلة ، نحو: أبان ، وأعان ، يجيء المصدر منه على قياس نظيره من الصحيح، فيلتقى ساكنان : الألف المبدلة من عين الفعل ، وألف المصدر ، فتحذف الثانية ويعوض منها تاء التانيث ، كما فُعِلَ بالمعتل من (استفعل) فيما سبق فيقال: أبان إبانة وأعان إعانة ، والأصل : إيبانا وإعوانا ، فنقلت حركة العين إلى الفاء ، وقلبت ألفا ، فالتقى ألفان ، ففعل به ما ذكر (١)

ب- فاعل ، قال ابن الناظم : (بناء المصدر من (فاعل) على (مُفَاعَلَة) ، نحو: ضارب مضاربة ، وخاصم مخاصمة ، وباع مبيعة ، وقاول مقاوله ، وكثر بناؤه على (فاعل) ، نحو: قاتله قتالا ، ونازعه نزاعا ، وخاصمه خصاما. (٢)

ج- فَعَّلَ ، قال ابن الناظم : (وقياس المصدر من (فَعَّلَ) صحيح اللام على (تفعيل) ومعتلها على (تفعلة) نحو: علّم تعليما ، وكذّب تكذيبا ، وزكّى تزكية ، وقوّى تقوية ، ولم يجئ شيء من المعتل اللام على غير (تفعلة) ، إلا ما ندر من قوله:
وهي تُنْزِي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًّا
فهذا على تشبيه المعتل بالصحيح ، كما شُبّه الصحيح به في قولهم : ذكّره تذكرة وبصّره تبصرة) (٣)

هذا الذي ذكره ابن الناظم إذا كان (فَعَّلَ) صحيح اللام ، وليست مهموزة ، يكون مصدره على (تفعيل) بلاخلاف ، كما أنه لاخلاف في يجيء مصدر معتل اللام على (تفعلة) إلا التَّنْزِي .

أما إذا كان مهموز اللام ففيه خلاف ، الرأي الأول : التفعيل هو الأكثر والأجود ، وقد نسبه أبو العباس إلى أبي زيد وجميع النحويين كما قال ابن السراج: (قال أبو العباس

(١) شرح لامية الأفعال ١٥٥

(٢) المرجع السابق ١٥٣-١٥٤

(٣) المرجع السابق ١٤٨-١٤٩

الإتمام أجرد وأكثر عن أبي زيد وجميع النحويين فيقولون : هنأته ، وخطأته تخطيئا ، وتهنيشا وخطئة ، وتهنته (١) وعليه ابن الناظم كما يبدو من كلامه .

والثاني : لزوم التفعلة ، وقد نسب الرضي هذا الرأي إلى سيبويه كما قال : (وظاهر كلام سيبويه أن تفعلة لازم في المهموز اللام كما في الناقص ، فلا يقال : تخطيئا وتهنيئا) (٢)

وذهب الصيمري إلى جواز الوجهين حيث قال : (وأما المهموز من هذا البناء بمنزلة الصحيح يجوز فيه التفعيل والتفعلة ، وذلك : هنأته تهنيئا ، وتهنته ، وخطأته تخطيئا وخطئة) (٣) وذلك أن مجيئه على التفعيل - كما ذهب إليه الجمهور - هو على الأصل ، ومجيئه على التفعلة - كما ذهب إليه سيبويه - من باب حمل الصحيح على المعتل ، كما يحمل المعتل على الصحيح ، يؤكد قول ابن الناظم في (التنزي) في قول الشاعر (فهذا على تشبيه المعتل بالصحيح ، كما شبه الصحيح به في قولهم : ذكره تذكرة وبصره تبصرة) (٤) ، ولأن المهموز يعامل كثيرا معاملة المعتل ؛ لذا حمل مصدر المهموز على مصدر المعتل .

يؤكد صحة ذلك أنه لما حُمِلَ المهموز على المعتل حمل المعتل كذلك على المهموز في (أبي يأتي) ، وأبي يأتي ليس مما يأتي على باب فعل يفعل ؛ لعدم حلقية عينه أو لامه ، قال سيبويه : (فقالوا : أبي يأتي فشبهوه بيقراً) (٥) وقال أيضا : (وجبى يجبى وقلبى يقلبى فشبهوا هذا بقرأ بقرأ ونحوه) (٦)

(١) الأصول ١٣٣/٣

(٢) شرح الشافية ١٦٤/١

(٣) انظر التبصرة والتذكرة ٧٧٥/٢

(٤) شرح لامية الأفعال ١٤٨-١٤٩

(٥) الكتاب ١٠٥/٤

(٦) الكتاب ١٠٥/٤ ، وانظر الخصائص ٣٨٢/١

ومما تقدم يمكن القول بأن الفعل المهموز اللام قد تجاذبه شبهان أحدهما الصحيح الآخر غير المهموز نحو قدم تقديما ، وقتس تقديسا ، والآخر المعتل اللام نحو: زكى تزكية وربى تربية.

وعلى هذا يكون المهموز اللام وسطاً بين الصحيح غير المهموز والمعتل . حيث يقال: جزاً تجزيماً كما يقال : قدم تقديماً ، ويقال : جزاً تجزئةً كما يقال : زكى تزكية.

د- فعلل وملحقاته ، قال ابن الناظم : (بينى المصدر من (فعلل) قياسا على (فَعَلَّلَ) نحو: دَحْرَجَ دَحْرَجَةً ، وَسَبَّرَجَ سَبَّرَجَةً . وسماعا على (فِعْلَال) نحو: سرهفته سرهافا ، أى سَرُهَفَةً ...

وما أُلْحِقَ بـ(فَعَلَّلَ) محذو به في بناء المصدر حذوه ، وذلك نحو: زَلْزَلَ زَلْزَلَةً ، وَحَوَّقَلَ حَوَّقَلَةً ، أَي كَبِرَ ، وَجَهَّوَرَ فِي كَلَامِهِ جَهَّوْرَةً ، وَيَطْرَرُ الدَابَّةَ يَطْرَرَةً وَرَهْيًا الْعَمَلَ رَهْيَاءً ، وَسَلَقَاهُ سَلْقِيَةً [والصحيح سلقاة كما في التثمة في التصريف (سَلَقَى سَلْقَاءً(١))] فهذا كله على مثال (فعللة) والقياس فيه.

وقد جاء منه شيء على مثال (فِعْلَال) ، وليس بمطرد. قالوا زَلْزَلَ زِلْزَالًا ، وَقَلَقَلَ قَلَقَالًا ، وَحَوَّقَلَ حَيْقَالًا. قال الشاعر:

يَا قَوْمِ قَدْ حَوَّقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَشَرُّ حَيْقَالِ الرَّجَالِ الْمَوْتُ (٢)

وهناك رأي آخر غير ما سبق ، وهو كما قال الرضي : (ويجوز أيضا أن يُرْتَكَبَ قياسٌ واحدٌ لجميع الرباعي والمزيد فيه ، وهو أن يقال: ننظر إلى الماضي ونزيد ألفا قبل الآخر ، فإن كان قبل الآخر في الماضي متحركا ، كَسَرَتْ أَوْلَهُمَا فقط ، كما تقول في أَفْعَلْ: إِفْعَالٌ ، وَفِي فَعَلَّلَ: فِعْلَالٌ ، وَفِي فَعَلَى: فِعْلَاءٌ ، وَفِي فَاعَلَ: فَيْعَالٌ ، وَفِي فَعَّلَ: فَيْعَالٌ ، وَإِنْ كَانَ ثَلَاثَ مَتَحْرَكَاتٍ ، كَسَرَتْ الْأَوَّلَيْنِ ، كَانْفِعَالٌ ، وَافْتِعَالٌ ، وَاسْتِفْعَالٌ ، وَافْعِلَالٌ ، وَافْعِيْلَالٌ ؛ إِذْ أَصْلُ مَاضِيهَا: انْفَعَلَ ، وَافْتَعَلَ ، وَاسْتَفْعَلَ ، وَافْعَلَلَ ، وَافْعَالَلٌ(٣) وقال أيضا: (يعني بقياس المصادر المنشعبة ما مرّ في شرح الكافية ، من كسر الماضي وزيادة ألف قبل الآخر ؛ فيكون للجميع قياس واحد) (٤)

(١) التثمة في التصريف ٧١

(٢) شرح لامية الأفعال ١٤٥-١٤٧

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٠١/٣ تحقيق يوسف حسن عمر

(٤) شرح الشافية ١٦٣/١

هذا الذي ذكره الرضي إن هو إلا صدق لقول سيبيويه: (وقد قال ناس : كلمته
 كِلَامًا ، وحملته حِمَالًا ، أرادوا أن يجيئوا به على الإفعال فكسروا أوله وألحقوا الألف قبل
 حرف فيه ، ولم يريدوا أن يبدلوا حرفا مكان حرف ، ولم يحذفوا كما أن مصدر أفعلت
 واستفعلت جاء فيه جميع ما جاء في استفعل وأفعل من الحروف ، ولم يحذف ولم يبدل
 منه شيء وقد قال الله عزوجل : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾ (١) (٢)

وقوله: (وأما الذين قالوا : كِذَابًا ، فإنهم قالوا تحمّلت تحمّلا ، أرادوا أن يدخلوا
 الألف كما أدخلوا في أفعلت واستفعل ، وأرادوا الكسر في الحرف الأول كما كسروا
 أول إفعال واستفعال ووفّروا الحروف فيه كما وفّروا فيهما) (٣)

وقوله: (وأما الذين قالوا: تحمّلت تحمّلا فإنهم يقولون : قاتلت قيتالا ، فيوفرون
 الحروف ويجيئون به على مثال إفعال وعلى مثال قولهم: كلمته كِلَامًا) (٤)

غير أن القياس الذي ذكره الرضي - في شرح الكافية - في ظاهره خلاف ما ذكره
 في شرح الشافية حيث قال فيه (وفِعَالٌ في مصدر فَعَّلَ ، وفِعَالٌ وفِعَالٌ في فاعل ،
 وتَفِعَالٌ في تفَعَّلَ ؛ وإن كانت قياسا لكنها صارت مسموعة لا يقاس على ما جاء منها ،
 ولا يجيء فِعَالٌ فيما فاؤه ياء للاستثقال ، فلا يقال يسار في ياسر) (٥)

ومع هذا ، نجد بعض العلماء لا يرون قياسية مصدر (فَاعِلٌ) على (فِعَالٌ)
 و(فَعْلَلٌ) على (فِعْلَالٌ) ، قال الصيمري : (وقد يمتنع من الفِعْلَالِ في بعض ذلك - وإن

(١) سورة النبأ ٢٨

(٢) الكتاب ٧٩/٤

(٣) الكتاب ٨٠/٤

(٤) الكتاب ٨٠/٤

(٥) شرح الشافية ١٦٦/١

كان كثيرا - فوجب أن يكون العام هو الأصل الذى هو عليه الباب . ألا ترى أنك تقول: دحرجته دحرجة ، ولم نسمع فيه دِحْرَجاً (١) وقوله: (وقد يمتنع الفِعال قالوا جالسته مجالسة ، وقاعدته مُقاعدة ، ولم نسمع جِلاسا ولا قِعادا) (٢) وقال ابن القبيصي : (ومصدره يجيء على (فِعال) و(مُفاعلة) نحو: خاصمته خِصاما ، ومخاصمة ، وجاورته جوارا ، ومجاورة ، وتكثر (مفاعلة) فى المعتل تقول: قاولته مقاوله ، ولا يجوز (قوالاً) (٣)

وبالرغم من وجود تناقض فى ظاهر قول الرضى ، فالذى نلاحظ من قول الميرد جواز ذلك ؛ إذ قال : (ومن هذا الوزن (فعّلت) ومصدره التفعيل... وكان أصل هذا المصدر أن يكون (فِعَلا) كما قلت : أفعلت إفعالا ، وزلزلت زلزالا ، ولكن غُيِّرَ لبيان أنه ليس بملحق. ولوجاء به جاء على الأصل لكان مصيبا كما قال الله عزّ وجلّ : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾ (٤) . فهذا على وزن واحد ، أعنى (فعّلت) و (فاعلت) و(أفعلت) و(فعّلت) والملحقات بفعّلت (٥)

كما قال : (وأما (فاعلت) فمصدره اللازم مفاعلة... ويجيء (الفِعال) نحو: قاتلته قتالا ، وراميته رماء. وكان الأصل (فِيعالا) ، لأن فاعلت على وزن أفعلت وفعّلت ، فكان المصدر كالزّلزال والإكرام ، ولكن الياء محذوفة من فيعال استخفافا . وإن جاء بها جاء فمصيب (٦)

اللهم إلا إذا كان قصد الرضى بقوله : (وِفْعَالٌ فى مصدر فَعَّل ، وِفِعالٌ وِفِعالٌ فى فاعل ، وِتِفْعَالٌ فى تَفَعَّل ؛ وإن كانت قياسا لكنها صارت مسموعة لا يقاس على ما جاء منها

(١) التنصرة والتذكرة ٧٧٣/٢

(٢) التنصرة والتذكرة ٧٧٤/٢

(٣) التثمة فى التصريف ٧٧

(٤) سورة النبأ ٢٨

(٥) المقتضب ١٠٢-١٠١/٢

(٦) المقتضب ١٠٠-٩٩/٢

ولا يجيء فعّال فيما فاءه ياء للاستتقال ، فلا يقال يسار في ياسر (هو عدم مجيء يسار في ياسر) ، فليس قوله في شرح الشافية خلاف قوله في شرح الكافية. لأن عدم مجيء مصدر (ياسر) على (يسار) واقتصاره فيه على (مياسرة) لا يخرج عن القياس الواحد ؛ لأن المعتل يتصرف فيه ما لا يتصرف في الصحيح ؛ لذلك قالوا : إن مصدر فاعل اللازم المفاعلة لعدم انكساره في كل من الصحيح الفاء والمعتلها.

وعلى كل حال ، سواء كان ما أثبتته الرضي في شرح الكافية خلاف ما ذكره في شرح الشافية أم لم يكن فإن قياس مصادر جميع أفعال غير الثلاثي بكسر أول الماضي وزيادة ألف قبل آخره قد أجازته المبرد وورد عليه الآية : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾ بقراءتي (كِذَابًا) بتشديد الذال وتخفيفها ، والتشديد مصدر (كَذَّبَ) ، وهو واضح ، وتخفيفها مصدر (كاذب) (١) ، ولكن حمل مصدر (كَذَّبَ) على مصدر (كاذب) ، والأفعال تتقارض في مصادرهما إذا تقارب معناها ، نحو : اجتور تجاورا ، وتجاوز اجتوارا ؛ لأن اجتور وتجاوز بمعنى ، وانكسر كسراً ، وكسّر انكساراً ، لأن معنى كُسِرَ وانكسر بمعنى ، وأنزل تنزيلاً ، ونزل إنزالاً ؛ لأن نزل وأنزل بمعنى ، وتتبع اتباعاً ، وأتبع تتبعاً ، وتطوى انطواءً ، وانطوى تطويًا ؛ لاتحاد المعنى . (٢)

وإذا كانت الآية بقراءتها : كِذَابًا وَكِذَابًا قد وردت على قياس مصدر فعّال على فعّال ، و فاعل على فعّال ، بجانب ورود أمثلة لذلك من كلام العرب ككلم كِلَامًا ، وحمل جَمَالًا ، وتحمل تَجَمُّلاً ، وتملق تَمَلُّقًا ، فالقول بإجازة قياس مصدر غير الثلاثي بكسر أول الماضي وزيادة ألف قبل الآخر قياساً اطرادياً أولى وأفضل .

(١) انظر شرح الشافية ١/١٦٦

(٢) انظر الكتاب ٤/٨١-٨٢

الفصل الثاني :

اسم المصدر

عرّفه ابن مالك بأنه ما وافق فى المعنى مصدر غير الثلاثي ، وفى الوزن مصدر الثلاثي : كغُسِّلَ وقُبِّلَ ، وعون. (١)

وسار على مثل هذا التعريف أكثر المتأخرين فقد عرفوه بأنه: ما ساوى المصدر فى الدلالة على الحدث، ولم يساوه فى اشتماله على جميع أحرف فعله ، بل خلت هيئته من بعض أحرف فعله لفظاً وتقديراً من غير عوض ، وذلك مثل : تَوْضُأً وضوءاً ، وتكَلَّمَ كلاماً. (٢)

والملاحظ من التعريف السابق أن الفرق بين اسم المصدر والمصدر هو اشتمال اللفظ على أحرف الفعل ، فإذا اشتمل اللفظ على أحرف الفعل ، فهو مصدر ، وإن لم يشتمل بنقصانه لفظاً أو تقديراً بدون عوض من المنقوص فهو اسم مصدر.

وعلى هذا ، فإن المصدر الثلاثي إذا استعمل مع الفعل المزيد فهو اسم المصدر نحو: أعدم إعداماً وعُدماً ، وأحضر إحضاراً وحُضْراً ، وأيسر إيساراً ويُسْراً ، وأعسر إعساراً وعُسْراً ، وأنذر إنذاراً ونُذْراً ، وأقبل إقبالا وقُبْلاً ، وأدبر إدباراً ودُبْراً ، وأفحش إفحاشاً وفُحْشاً ، وأهجر إهجاراً وهُجْراً ، وأنكر إنكاراً ونُكْراً. (٣) فالمصدر من الأمثلة السابقة هو ما جاء منها على إفعال ، وأما ما جاء منها على فُعْل فهو اسم المصدر لعدم تضمنه أحرف فعله بنقصان الهمزة منه.

(١) شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ ٢/٦٨٩-٦٩٠.

(٢) انظر جامع الدروس ١/١٧٦.

(٣) انظر المحكم ٢/٢٦.

وإذا استعمل مع الفعل الثلاثي نحو: طعم طُعْمًا وطعامًا، وشرب شُرْبًا وشِرْبًا، وغسل غُسْلًا، وحجَّ حِجًّا، ورزق رِزْقًا، وجاء جيئةً، رحم رحمةً، وشغل شُغْلًا، وفعل فعلًا، وصنع صُنْعًا، وعمل عَمَلًا، ورجف رجفةً وعدَّ عددًا، وحلم حُلْمًا، وشكر شُكْرًا، وكفر كُفْرًا، ودهن دُهْنًا...، فهو مصدر وليس باسم المصدر، وذلك لتضمنه أحرف فعله.

وهذا خلاف ما نصّوا عليه - كما سبق ذكره فيما تقدم -، من أن الرِّزْقَ، والجِيئَةَ، والرحمة والرجفة، والدُّهْنَ، والعدد (١)، والشُّغْلَ، والفِعْلَ، والصُّنْعَ، والعَمَلَ، والحُلْمَ، والشُّكْرَ، والكُفْرَ (٢) والشُّرْبَ والشَّرْبَ (٢) والغُسْلَ (٣) والحِجَّ (٤) أسماء مصادر؛ لذا جاءت على غير الفعل، إذ الفعل هو المصدر الحقيقي، ولكن تلك الأسماء أقيمت مقام المصدر الذي هو الفعل، واستغني بها عنه في الدلالة على الحدث.

ولعل ابن مالك ومن تبعه في تحديد اسم المصدر لم يراع الأصل - كما راعاه غيره أصحاب النصوص السابق ذكرها في دراسة المصدر ومنهم سيبويه وأبو علي الفارسي وغيرهما من أهل العربية الذين أثبتوا ودلّوا على جواز إقامة اسم المصدر مقام المصدر كما ذهب إليه الكوفيون والبغداديون، على الرغم مما نسب إلى البصريين من المنع - فجعل اسم المصدر المقام مقام المصدر هو المصدر ولا فرق بينهما من حيث الصيغة إلا في تضمن اللفظ أو اشتماله على أحرف فعله، فإذا تضمن فهو مصدر وإلا فهو اسم المصدر.

(١) انظر ص ١٩

(٢) انظر نتائج الفكر ٣٦٠ فما بعدها

(٣) انظر الصحاح ١٧٨١/٥ وتهذيب الإصلاح ٩٢

(٤) انظر الصحاح ٣٠٣/١

غير أنني أرى فروقا أخرى بين المصدر واسمه ؛ لذا فتعريف اسم المصدر الذي أطمئن إليه وقد استنتجته من الدراسة السابقة وأقوال أهل العربية هو: (الاسم المشتق من الفعل الموضوع متعلق المصدر الدال على الحدث نيابة).

(و الاسم المشتق من الفعل) هو مدلول قول السهيلي: (فلا يقع بعد (فعلت) إلا مفعول مطلق، إما من لفظها فيكون عاما نحو: (فعلتُ فِعْلاً حسناً) ، ومن ثم جاء مكسور الفاء ؛ لأنه كالطَّحْنِ والذَّبْحِ [لا كالطَّحْنِ والذَّبْحِ] ، أى : أنه ليس بمصدر اشتق منه الفعل ، بل هو مشتق من (فعلتُ) (١) وقوله : (ألا ترى أن (الشُّغْلُ) على وزن (فُعْل) كالذُّهْنُ ، فهو عبارة عما يشتغل المرء به ، فهو اسم مشتق من الفعل وليس الفعل مشتقا منه ، إنما هو مشتق من الشُّغْلِ والشُّغْلُ هو المصدر) (٢) وقوله: (وقولهم: إلا أن تختلف أنواعه [لا تختلف أنواعه] إلا إذا كان عبارة عن مفعول مطلق اشتق من لفظ الفعل لا عن مصدر اشتق الفعل منه) (٣)

(و الموضوع متعلق المصدر) هو قول لأبى حيان نقله عنه أبو جعفر الرعيني في شرحه لألفية ابن معط حيث قال: (وأسماء المصادر هي أسماء أُخِذَتْ من مواد المصادر ووضِعَتْ للشيء الذي هو متعلق المصدر ، كالثواب لما يثاب به والعطاء لما يُعْطَى والذُّهْنُ بضم الدال لما يُدْهَنُ به ، والخُزْبُ بضم الخاء لما يُخْبِزُ ، والكلام للجمل المقولة، والكرامة لما يُكْرَمُ به والكُحْلُ لما يكحل به والرَّغِي بكسر الراء لما يُرْعَى ، والطحن بكسر الفاء لما يُطْحَنُ). (٤)

(و الدال على الحدث) هو معنى قولهم : إن اسم المصدر يقام مقام المصدر كما ذهب إليه الكوفيون والبغداديون. (٥)

(١) النتائج ٣٦٠ فمابعدهما

(٢) المرجع السابق ٣٦٢

(٣) المرجع السابق ٣٧١

(٤) شرح ألفية ابن معط للرعيبي ٧ / ١٣٨ / ب / ١٣٩ / أ (مخطوط) ويقوم بتحقيقه الأخ الزميل عبد الله عمر حاج

إبراهيم لتيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى

(٥) انظر شرح شذور الذهب ٤١٢

و(نيابة) هو معنى قولهم : (وهو ما كان اسماً لغير الحدث فاستعمل له كالكلام فإنه في الأصل اسم للملفوظ) .(١) وقولهم : (المصدر مدلوله الحدث واسم المصدر مدلوله لفظ دال على الحدث) (٢) وقولهم : (ما كان أصل وضعه لغير المصدر كالثواب والعطاء والدهن والخبز والكلام والكرامة ، والكحل ، والرعي ، والطن ونحوها وهي أسماء أخذت من مواد الأحداث ووضعت لما يثاب به ويدهن به ولما يكرم به ، وللجملة من القول ، ولما يرعى ولما يطحن) (٣)

ومعناه أن اسم المصدر مشتق من الفعل الاصطلاحي ؛ لأنه مفعوله الحقيقي أو أثره كما ذكره يس في حاشيته على شرح الفاكهي للقطر .(٤) ، ووُضِعَ لمتعلق المصدر لنيابته في الدلالة على معناه .

ومتعلق المصدر هو القائم به وزمان وقوعه ، ومكانه ، والواقع عليه ، وأداة وقوعه ، وهو الذي يشير إليه الرضي في قوله : (اعلم أن المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به ، وزمان ومكان لبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي ولبعضها من الآلة....) (٥)

وإذا كان متعلق المصدر هو ماسبق ، فإن اسم المصدر وضع لنيابة اسم الفاعل في الدلالة على معناه ، واسم المفعول ، واسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة ، فأما أمثلة المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل فداخلة في اسم الفاعل ؛ لأنها في حكم الفاعل .

(١) شرح شذور الذهب ٤١٢

(٢) الكليات ١٠٦٠

(٣) الارتشاف ١٧٩/٣

(٤) انظر الحاشية ١١٥/٢-١١٦

(٥) شرح الكافية ٤٠٢/٣

ومحترزات التعريف أن : (الاسم المشتق من الفعل) خرج منه المصدر ؛ لأنه أصل،
ومنه اشتق الفعل الذى هو أصل لاسم المصدر . (والموضوع متعلق المصدر) خرج منه
المشتقات الصرفية الاصطلاحية.

وبهذين القيدين صار التعريف حدا مانعا ، وقد أضفت إليه (الدال على الحدث)؛
ليشمل أسماء المصادر المقامة مقام المصدر ، كما ذكرت (نياية) ؛ للإشارة إلى أن دلالة
على الحدث عن طريق النياية ، وليست فى أصل وضعه ، بخلاف المصدر فقد كان فى
أصل وضعه الدلالة على الحدث.

وهناك أنواع أخرى للمصدر - كما ذكره - ، وهي اسم المرة واسم الهيئة
والمصدر الميمي . وأرى أن عدّها من أسماء المصادر أولى ؛ لما ذكرته من الفرق بين المصدر
والمفعول المطلق . ويؤكد صحة ما ارتأيته أننا إذا رجعنا إلى الكتب القديمة ككتاب سيبويه
وشرح الكافية الشافية وشرح التسهيل وشرح عمدة الحافظ والألفية لابن مالك
وشروحها، وشرح الرضوي على شافية ابن الحاجب لا نجد فيها تعريفا لاسم المرة واسم
الهيئة اكتفاء بتعريف المفعول المطلق الذى ؛ (هو المصدر المنتصب : توكيدا لعامله ، أو
بيانا لنوعه ، أو عدده ، نحو: «ضربتُ ضربًا ، وسرتُ سير زيدي ، وضربتُ
ضربتين») . (١)؛ لأنهما قسمان من أقسامه كما هو واضح فى التعريف . والذى نجد فى
هذه الكتب وغيرها هو بيان بنائهما وما يشترط عليه .

قال سيبويه: (هذا باب ما تجيء فيه الفِعْلَةُ تريد بها ضربًا من الفعل وذلك قولك :
حسن الطَّعْمَةِ . وقتلته قِتْلَةً سَوْءًا ، وبئست المَيْتَةُ ، وإنما تريد الضرب الذى أصابه من
القتل ، والضرب الذى هو عليه من الطَّعْمِ ، ومثل هذا الرُّكْبَةُ ، والجلِيسَةُ ، والقِعْدَةُ . وقد
تجيء الفِعْلَةُ لا يراد بها هذا المعنى نحو الشُّدَّة ، والشُّعْرَةُ ، والدَّرِّيَّة . وقد قالوا الدَّرِّيَّة) (٢)

(١) شرح ابن عقيل ٥٥٧/١

(٢) الكتاب ٤٤/٤

ثم قال : (وإذا أردت الواحدة من الفعل جئت به أبدا على فعلة على الأصل ؛ لأن الأصل فعل. فإذا قلت الجلوس والذهاب ونحو ذلك فقد ألحقت زيادة ليست من الأصل ولم تكن في الفعل. وليس هذا الضرب من المصادر لازما بزيادته لباب فعل كلزوم الإفعال والاستفعال ونحوهما لأفعالهما. فكان ماجاء على فعل أصله عندهم الفعل في المصدر ، فإذا جاءوا بالمرّة جاءوا بها على فعلة كما جاءوا بثمرّة على تمر. وذلك قعدتُ قعدةً وأتيتُ أتيةً. وقالوا: أتيتّه إتيانة ، ولقيته لقاءة واحدة ، فجاءوا به على المصدر المستعمل في الكلام. كما قالوا: أعطى إعطاءة واستدرج استدراجة . ونحو: إتيانة قليل والاطراد على فعلة) (١)

وقال ابن الناظم : (يُدلّ على المرّة من كل فعل ثلاثي بمثال (فعلة) ، وما لم يكن المصدر منه مبنيا عليه ، فيقال: ضربه ضربة ، وقعد قعدة ، وشرب شربة ، وفرح فرحة ، ولقي لقيه ، وأتى أتية وقولهم : لقاءة ، وإتيانة شاذ)

وما كان مصدره على (فعلة) دلّ على المرّة منه بقريضة ، نحو: رحمة رحمة مرّة ، وعام عيمة واحدة) (٢)

وقال الرضي : (اعلم أن بناء المرّة إما أن يكون من الثلاثي المجرد أو غيره ، والثلاثي المجرد إما مجرد عن التاء أو لا. فالجرد عنها تجعله على فعلة بفتح الفاء ، وحذف الزوائد إن كانت فيه ، نحو خرجتُ خرجةً ودخلتُ دخلةً. وذو التاء تبقيه على حاله نحو: دريتُ درايةً ونشدتُ نشدةً ، ولا تقول دريةً ونشدةً ، كذا قال المصنف؛ ولم أعثر في مصنف على ما قاله ، بل أطلق المصنفون أن المرّة من الثلاثي المجرد على فعلة ، قال سيبويه: إذا أردت الواحدة من الفعل جئت بها أبدا على فعلة على الأصل؛ لأن أصل المصادر فعل، هذا قوله، والذي أرى أنك ترددا التاء أيضا من الثلاثي إلى فعلة؛ فتقول: نشدتُ نشدةً بفتح النون.

(١) الكتاب ٤/٤٥

(٢) شرح لامية الأفعال ١٣٧

وغير الثلاثي المجرد تخليه على حاله ، سواء كان رباعيا كدَحْرَجَةً أو ذا زيادة كانطلاق وإخراج وتدحرج ، فإن لم تكن فيه التاء زدتها ، نحو أكرمته إكرامة ، وإن كانت فيه تاء خليتها ، نحو عزّيته تعزية : أى تعزية واحدة ، والأكثر الوصف فى مثله بالواحدة لرفع اللبس نحو: عزّيته تعزية واحدة ، ولو قلنا بحذف تلك التاء والمجيء بتاء الوحدة فلا بأس (١)

ثم قال : (ثم اعلم أنه إن جاء للرباعي وذى الزيادة مصدران أحدهما أشهر فالوَحدة على ذلك الأشهر دون الغريب ، تقول : دحرج دَحْرَجَةً واحدة ، ولا تقول دِحْرَاجَةً ، وكذلك لا تقول قاتلتُ قتالةً ، ولا كذبتُ كِذَابَةً)

وقد شذ فى الثلاثي حرفان لم تحذف منهما الزوائد ولم يردّا إلى بناء فَعَلَةٌ ، بل ألحق بهما التاء كما هما ، وهما إتيانة ولقاءة ويجوز أتيّة ولقيّة على القياس ، قال أبو الطيب :
لقيتُ بدرّب القلّة الفَجْرَ لَقِيَّةً شَفَتُ كَمَدِي وَاللَّيْلُ فِيهِ قَتِيلٌ (٢)

قال السهيلي فيما يصاغ منه اسم المرة : (فالتحديد فى المصادر ليس يطرد فى جميعها ، ولكن فيما كان منها حركة للجوارح الظاهرة ففيه يقع التحديد غالبا ؛ لأنه مضارع للأجناس الظاهرة التى يقع الفرق بين الواحد فيه والجنس بهاء التأنيث نحو: تمرّة وتمر ، ونخلة ونخل ، وكذلك نقول: ضربة وضربٌ.

وأما ما كان من الأفعال الباطنة نحو: علِمَ وحذِرَ ، وفرقَ ، ووجِلَ ، وكذلك ما كان طبعا نحو: ظرُفَ ، وشرُفَ - فلا يقال فى شيء من ذلك: فَعَلَةٌ ، ؛ لا يقال: فهمَ فَهْمَةٌ ، ولا: ظرُفَ ظَرْفَةٌ . وكذلك ما كان من الأفعال عبارة عن الكثرة والمقلّة نحو: طال وقصر ، وكبر وصغر ، وقل وكثر، لا تقول كبيرة ، ولا: صغيرة. (٣)

(١) شرح الشافية ١٧٨/١-١٧٩

(٢) شرح الشافية ١٨٠/١

(٣) نتائج الفكر ٣٧٠

مما سبق يتبين أن اسم المرة يصاغ من الفعل الثلاثي على وزن (فَعْلَةٌ) بصرف النظر عن وزن مصدره سواء أكان على فُعول ، أو على فِعال ، أو على فِعيَل ، أو على فَعْلان أو غيرها، إلا إذا كان محتوما بالتاء ، ففيه تفصيل .

فيرى ابن الحاجب أن المختوم بالتاء يوصف بما يدل على عدد حصول الحدث ، نحو: كتبتُ الرسالةَ كِتَابَةً واحدةً ، وَنَشَدْتُ زيدا نَشْدَةً واحدةً. ويرى جميع أهل العربية أن يُرَدَّ على (فَعْلَةٌ) كالأول سواء كان مصدره مزيدا بالألف أو الياء أو بالتاء ، نحو: كتبتُ الرسالةَ كَتْبَةً ونشدته نَشْدَةً. أما إذا كان المصدر على (فَعْلَةٌ) فيوصف به ، نحو: جئتُه جيئةً واحدةً ، ولقيته لَقِيَةً واحدةً.

ويصاغ من غير الثلاثي بإضافة تاء في آخر مصدره الأشهر ، نحو: أخرجته إخراجةً، وكذَّبتُه تكذِيبَةً ، وإذا كان فيه تاء وصف به نحو: أقمته إقامةً واحدةً ، وكاذبته مكاذبةً واحدةً ، ودحرجته دَحْرَجَةً واحدةً.

والذي فيه تاء يجوز فيه الوجهان : الوصف وعدمه ، كما قال الرضي: (وإن كانت فيه تاء خَلِّيتها ، نحو: عزَّيته تعزيةً ، أي واحدةً ، والأكثر الوصف في مثله بالواحدة لرفع اللبس ، نحو: عزَّيته تعزيةً واحدةً ، ولو قلنا بحذف تلك التاء والمجيء بتاء الوحدة فلا بأس).

وقال الرضي: (وبكسر الفاء للنوع نحو : ضِرْبَةً ، أي : ضربًا موصوفاً بصفة ، وتلك الصفة إما أن تذكر نحو: (حسن الرُّكْبَةِ) و (سَيِّئ المِثْنَةِ) و (جلسْتُ جُلُوسَةً حسنةً) أو تكون معلومة بقرينة الحال) (١)

وقال ابن الناطم : (ويدل على الهيئة من كل فعل ثلاثي بمثال (فَعَلَة) بكسر الفاء ، ما لم يكن المصدر مبنيًا عليه ، وإلى هذا الإشارة بقوله : (غالبًا) . فيقال : هو حسن القعدة والجلسة ، والمشية ، والطعمة ، وبست الميتة ، والقئلة ، يراد بذلك النوع من الفعل ، لا حقيقته من حيث هو هو . والمعنى : هو حسن الهيئة التي يلازمها من القعود والجلوس والمشية والطعم وبست تلك الهيئة من الموت والقتل .

وما كان مصدره على (فَعَلَة) دُلَّ على الهيئة منه بقرينة ، نحو : حميته حمية المريض ، أو نوعًا من الحمية ، ونشدته نشدة النفيس ، أو نوعًا من النشدة ، وكذا ما كان الفعل منه غير ثلاثي ، نحو : أكرمه إكرام الصديق ، أو نوعًا من الإكرام . وقولهم : اختمر خمرًا حسنة شاذ (١)

ويشترط فيما يصاغ منه اسم الهيئة - كما ذكره محمد الطنطاوي - (٢) ما اشترط في المبني منه اسم المرة

والذين تعرضوا لتعريف هذين الاسمين هم أصحاب الكتب الحديثة فقد عرفوا اسم المرة بأنه : اسم مصوغ من المصدر للدلالة على حصول الحدث مرة واحدة . (٣)

واسم الهيئة بأنه : اسم مصوغ من المصدر الأصلي ، للدلالة على صفة الحدث عند وقوعه . (٤) وعرفه صاحب معجم المصطلحات النحوية بأنه : اسم مصوغ للدلالة على الصفة التي يكون عليها الحدث عند وقوعه . (٥)

(١) شرح لامية الأفعال ١٣٨-١٣٩

(٢) انظر تصريف الأسماء ٨١

(٣) تصريف الأسماء للطنطاوي ٧٩ وتصريف الأفعال والأسماء لحسين ٣٤٧

(٤) تصريف الأسماء والأفعال لقباوة ١٤٤

(٥) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٢٣٧

وإذا ثبت أن اسمي المرة والهيئة نوعان من أنواع اسم المصدر أو قسمان من أقسامه كما كان المصدر المبيّن للنوع ، والمبيّن للعدد قسامين من أقسام المفعول المطلق فالقول في التعريف بأنهما مشتقان من الفعل أولى من القول بصوغهما أو اشتقاقهما من المصدر ، وذلك أنا قد أثبتنا القول - فيما تقدّم - : إن المفعول المطلق مشتق من الفعل لا من المصدر الذي هو أصل للفعل.

وعليه ، فتعريف اسم المرة - عندي - هو: الاسم المشتق من الفعل للدلالة على عدد حصول الحدث. واسم الهيئة هو: الاسم المشتق من الفعل للدلالة على هيئة حصول الحدث.

وأقصد بالفعل : الفعل الاصطلاحي ، ولم أقيّد التعريف بحصول الحدث مرة واحدة - كما قيّدوا- ؛ لأن حصوله قد يكون مرة ، وقد يكون أكثر من مرة ، فالقول : (للدلالة على عدد حصول الحدث) أكثر دقة في التعريف.

مما تقدّم يتبيّن أن اسمي المرة والهيئة إذا انتصبا بفعليهما اللذين اشتقا منهما تكون صيغة اسم المرة على (فَعْلَةٌ) مطلقا خلافا لابن الحاجب. وإذا كان المصدر عليها يُوصَف بالواحدة . ومن غير الثلاثي على صيغة مصدره الأشهر بإضافة التاء في آخره إن كان خاليا عنها ووصفه إن كانت فيه. وتكون صيغة اسم الهيئة من الثلاثي على (فَعْلَةٌ) بكسر الفاء للفرق بينهما، ويُفَعَل به ما فُعِلَ باسم المرة. ومن غير الثلاثي بوصف مصدره.

وإذا كان المفعول المطلق يأتي المبيّن منه للعدد والنوع على القياس الذي سبق ذكره ، ولا تصدق عليهما المفعولية المطلقة إذا كانا غير منتصبين بفعليهما اللذين عملا فيهما ، فإن كلا من العِمَّة ، والقِمِّصَة ، والخِمْرَة ، والنَّقْبَة في قول ابن مالك :

(وَقَدَّ تَجِيءُ (فَعْلَةٌ) هيئة ما ليس ثلاثيا شذوذا فاعلما)

الإشارة بهذا الكلام إلى نحو قولهم: (فلان حسن العِمَّة ، والقِمِّصَة) و (فلانة حسنة الخِمْرَة ، والنَّقْبَة) يريدون الهيئة من (تقمِّص) ومن (تعمّم) ومن (تخمّرت)

ومن (تنقبت) أو اختمرت ، وانتقبت). (١) غير مفعولات مطلقة فى المنظور النحوي ؛ لأنها غير منتصبة بأفعالها التى عملت فيها.

يؤكد هذا القول ما قاله ابن هشام فى أوضح المسالك : (وهو: اسم يؤكد عامله ، أو يبين نوعه ، أو عدده، وليس خيرا ، ولا حالا ، نحو: (ضربت ضرباً ، أو ضُربَ الأمير، أو ضربتین ، بخلاف نحو: ضربك ضرب أليم ...) (٢) ثم قال: (وخرج بهذا القيد نحو: (اغتسل غسلاً ، و توضأ وضوءاً ، وأعطى عطاءً، فإن هذه أسماء مصادر) (٣)

وإذا كانت غير مفعولات مطلقة فى الدراسة النحوية فهى أسماء المصادر فى المنظور الصرفي لكل من الفعل: (تعمّم) ، و(تقمّص) ، و(اختمر أو تخمّر) ، و (انتقب أو تنقّب) . وإذا كانت أسماء المصادر لهذه الأفعال ، فهى مقامة مقام المصدر الذى هو : التعمّم ، والتقمّص ، والتخمّر ، والتنقّب ، أو الاختمار والانتقاب ؛ لأن معنى (فلان حسن العِمة والقِمصة) : فلان حسن التعمّم والتقمّص . و(فلانة حسنة الخِمرَة والنَّقبة): فلانة حسنة التخمر والتنقّب، أو الاختمار والانتقاب.

هذا المعنى الذى ذكرته يؤكد صحته ماجاء فى اللسان : (وعمّمته : ألبسته العمامة، وهو حسن العِمة أى التعمّم) (٤) حيث فسّر كلمة (العِمة) بالتعمّم ، وتفسّر كذلك كلمة (القِمصة) بالتقمّص ، و (الخِمرَة) بالتخمّر أو الاختمار ، و(النَّقبة) بالنقّب أو الانتقاب.

وإذ ثبتت صحة هذا المعنى فقد قوى قول ابن مالك السابق ذكره مذهب الكوفيين والبغداديين بجواز إعمال اسم المصدر عمل فعله أو إقامته مقامه خلافاً للبصريين ، لكثرة الأدلة التى وردت عن العرب تؤكد صحة ما ذهب إليه الكوفيون والبغداديون ، قال أبو

(١) شرح الكافية الشافية ٢٢٤١/٤

(٢) أوضح المسالك ٢/٢٠٥ فمابعدا

(٣) أوضح المسالك ٢/٢٠٧

(٤) اللسان ١٢/٤٢٥

علي الفارسي : (قد يستغنى بفعلة نحو الجلسة والركبة عن المصدر ويقويه أيضا أن ناسا من النحويين يزعمون أنه قد يجرى الأسماء التي ليست بمصادر مجرى المصادر فيقولون: عجبت من دهنك لحيتك ، وينشدون:

وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعَا

فيجرونه مجرى الإعطاء) (١)

وقال أيضا في موطن آخر: (والبغداديون يجعلون هذه الأسماء المشتقة من المصادر بمنزلة المصادر ، ويعملون المصادر فيقولون : عجبت من دهنك لحيتك ، وقد جاء عن العرب ما يدل على صحة ما ذهبوا إليه قال:

* وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعَا *

وأشياء غير هذا ... وقد قال سيبريه في نحو الجلسة والركبة: إنه قد يستغنى بها عن

المصادر ، أو قال: تقع مواقعها) (٢)

أما إطلاق ابن مالك الشذوذ على العمّة والقمصّة والخمرة والنقبة ؛ فلأن أفعالها غير ثلاثية ، إذ العمّة - كما تقدم - من تعمّم ، والقمصّة من تقمّص ، والخمرة من تخمر أو اختمر ، والنقبة من تنقب أو انتقب. والمعلوم أن قياس صوغ اسم الهيئة من غير الثلاثي أن يكون على مصدره ، ثم وصفه بما يدل على الهيئة.

غير أنه لولا أن ابن الناظم ذكر في شرحه للامية : (اختمر خِمْرَةً حسنة شاذ) (٣) لاكتفيت بما تقدم ، ولكن لما قال : (اختمر خِمْرَةً حسنة شاذ) أورد أن أذكر فيه ما يعنّ لي ، وذلك أن (اختمر خِمْرَةً حسنة) لا خلاف في شذوذها ؛ إذ القياس أن يقال: اختمر اختمارا حسناً. إلا أنني أرى أنه لما كان خَمِيرَ واختمر يرجعان إلى معنى واحد ، وذلك أن خمر بمعنى : تواري واختفى كما أن اختمر بالخمار بمعنى لبس الخمار (٤) ، حُمِلَ اسم هيئة اختمر على اسم هيئة خَمِيرَ ؛ لاتحاد المعنى.

(١) الحجة ١٨١/١-١٨٢

(٢) الحجة ٣٥١/٢

(٣) شرح اللامية ١٣٩

(٤) المعجم الوسيط (خمر)

ونظير ذلك قول الأخصف في قوله تعالى: ﴿ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (١) وقال: (أَجْرًا عَظِيمًا) ؛ لأنه قال : (فَضَّلَهُمْ) فقد أخبر أنه آجرهم، فقال على ذلك المعنى ، كقولك: (أَمَا وَاللَّهِ لِأَضْرِبَنَّكَ إِجْجَاعًا شَدِيدًا) ؛ لأن معناه لأوجعَنَّك (٢) ؛ لذا قال الميرد: (واعلم أن الفعلين إذا اتفقا فى المعنى جاز أن يُحمَل مصدر أحدهما على الآخر) (٣)

أما قول الرضي : (وقد شد في الثلاثي حرفان لم تحذف منهما الزوائد ولم يردا إلى بناء فَعَلَةٌ ، بل ألحق بهما التاء كما هما ، وهما إتيانة ولقاء ، ويجوز أتيّة ولقيّة على القياس) (٤) وقد ذكره سيبويه كما تقدّم. فقد جاء في اللسان : (قال الليث : يقال : أتاني فلان أتياً وأتيّةً واحدة وإتياناً ، قال : ولا تقل إتيانة واحدة إلا فى اضطرار شعر قبيح ، لأن المصادر كلها إذا جعلت واحدة رُدَّت إلى بناء فَعَلَةٌ ...) . (٥)

هذا النص من اللسان يفهم منه أن الإتيانة نفسها لا تستعمل لبيان مرة حصول الحدث ، إلا فى الضرورة الشعرية ، لأنها مخالفة للقاعدة بخلاف غيرها مما شد عنها يستعمل فى الكلام إلا أنه لا يقاس عليه ، فهي بذلك كالمعدوم فى الكلام العربي . أما قولهم بشذوذ اللقاة ، والقياس اللقيّة ، فلو وجهوا بقياسيتها كان أولى ، وذلك يجعلها اسم مرة (لاقى) لا لـ (لقي) لكن لما كانت اللقيّة اسم مرة (لقي) و اللقاة اسم مرة (لاقى) . بمعنى حُمِلَ اسم مرة (لاقى) على اسم مرة (لَقِيَ) إيجاءً لاتحادهما فى المعنى كما حُمِلَ مصدر (لاقى) الذى هو اللقاة على مصدر (لقي) ؛ لأن (لقي) و (لاقى) بمعنى ؛ لأن من لقيته فقد لقيك ، ففيه معنى المشاركة الذى يُدَلّ عليه بصيغة (فَاعَلَّ) الذى مصدره على (فَعَال) أيضا .

(١) سورة النساء ٩٥

(٢) معاني الأخصف ١/٢٦٥

(٣) المقتضب ١/٧٣

(٤) شرح الشافية ١/١٨٠

(٥) اللسان ١٤-١٣/١٤

ونظير اللقاء الزناء والشراء كما قال ابن سيده : (وقد جاء المد فى زنى وشرى لأنه فعل يقع من اثنين ، كل منهما يفعل مثل فعل الآخر فصار بمنزلة ضاربه ضرابا وقاتله قتالا) (١)

قال أبو على الفارسي : (ويقال : لقيته ولاقيته ، فمن لاقيت قوله : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ ﴾ (٢) و ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ (٣) وقال : ﴿ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ ﴾ (٤) ولو كان يلاقونه كقوله : ﴿ وَأَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ ﴾ (٥) لكان حسنا ، وقال : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (٦) (٧)

وحمل مصدر فعل على مصدر آخر جائز ، إذا كان معنيهما متقاربين ، وقد سبق من بعض أقوال أهل العربية ما يدل عليه ، وقال ابن عصفور : (وإذا كان الفعلان متقاربين فى المعنى جاز أن يستعمل كل واحد منهما للآخر فتقول : تطويت انطواء وانطويت تطويًا ؛ لأن انطويت وتطويت بمعنى ، قال رؤبة :

وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطَوَاءَ الْحِضْبِ

ومثل ذلك : تجاور اجتوارا ، وتتبع اتباعا) (٨)

وقد يُعْتَرَضُ على ما سبق بقول الرضي : (ثم اعلم أنه إن جاء للرباعي وذى الزيادة مصدران أحدهما أشهر فالوحدة على ذلك الأشهر دون الغريب ، تقول : دَحْرَجَ دَحْرَجَةً واحدةً ، ولا تقول دِحْرَاجَةً ، وكذا لا تقول قَاتَلْتُ قِتَالَةً ، ولا كَذَبْتُ كِذَابَةً) (٩)

(١) المخصص ١٦٢/١٤

(٢) سورة البقرة ٢٢٣

(٣) سورة البقرة ٤٢

(٤) سورة الأحزاب ٤٤

(٥) سورة البقرة ٢٢٣

(٦) سورة البقرة ١٤

(٧) الحج ٢٧/٢

(٨) المقرب ١٣٥/٢

(٩) شرح الرضي ١٧٩/١-١٨٠

وعلى كل حال ، فالقياس في مصدر غير الثلاثي فيه رأيان ، والرأي الثاني منهما الذي هو كسر أول الماضي وزيادة ألف قبل الآخر لمصادر جميع أفعال غير الثلاثي قد أجازته المبرد بقوله : (ومن هذا الوزن (فَعَلْتُ) ومصدره التفعيل... وكان أصل هذا المصدر أن يكون (فَعَالًا) كما قلتُ : أفعلت إفعالاً ، وزلزلت زلزالاً ، ولكن غير لبيان أنه ليس بملحق. ولو جاء به جاء على الأصل لكان مصيباً كما قال الله عز وجل: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ (١) . فهذا على وزن واحد ، أعنى (فَعَلْتُ) و(فاعلت) و(أفعلت) و(فَعَلْتُ) والملحقات بفعلت) (٢)

وقوله : (وأما (فاعلت) فمصدره اللازم مفاعلة... ويجيء (الفِعال) نحو: قاتلته قتالاً ، وراميته رماءً. وكان الأصل (فِيعَالًا) ، لأن فاعلت على وزن أفعلت وفعللت ، فكان المصدر كالزلزال والإكرام ، ولكن الياء محذوفة من فِيعَال استخفافاً. وإن جاء بها جاء فمصيب) (٣) ويعتبر هذا الرأي أحد قولي الرضى كما سبق في شرح الكافية (٤) وعلى ما تقدم ، فحمل اللقاء على القياس بالشرح الذى ذكرته أولى من حملة على الشذوذ ؛ ولأن بناء اسم المرة على اللقاء بإضافة تاء فى آخره ، فيقال: لقاءة أخف من بناء اسم المرة على (ملاقة) لأن فى آخره تاءً ، ولا تدل على المرة إلا بوصفه؛ وإن ترك الوصف - على رأي - فهو مُلْبِسٌ . وعلى ذلك ف(اللقاءة) أفضل من (الملاقة الواحدة) وأحسن منها لخفة اللقاء وثقل الملاقة. كما أن بناء اسم المرة على الفِعال أسهل من بنائه على الفَعْلَلَّة. ولأن بناء اسم المرة من المصدر على غير المشهور أجازته ابن جني بقوله: (وأما تَلْقَامَةٌ وتَلْعَابَةٌ فإنه وإن لم يذكر ذلك فى الصفات فقد ذكر فى المصادر تَفَعَّلْتُ تَفَعَّالًا ؛ نحو: تَحَمَّلْتُ تَحِمَّالًا . ومثله تَقَرَّبْتُ تَقَرَّبًا. ولو أردت الواحدة من هذا لوجب أن تكون تَحِمَّالَةً(٥) خلافا لما ذكره الرضى.

(١) سورة النبأ ٢٨

(٢) المقتضب ١٠١/٢-١٠٢

(٣) المقتضب ٩٩/٢-١٠٠

(٤) انظر شرح الكافية ٤٠١/١ تحقيق يوسف حسن عمر

(٥) الخصائص ١٨٧/٣-١٨٨

وأما المصدر الميمي فقد ذكر السمين في الدر المصون في مواضع مختلفة أنه اسم المصدر، ومنها قوله: (مشواكم: اسم المصدر لا اسم مكان) (١) وقوله: (ومرساها: يجوز أن يكون اسم مصدر وأن يكون اسم زمان) (٢) وقوله: (ومزدجر هنا اسم مصدر أى ازدجار...) (٣) وقوله: (ومزاحف جمع مزحف اسم مصدر) (٤)، ونسب الشيخ مصطفى الغلاييني للمحققين أنه اسم فى معنى المصدر بقوله: (والمحققون من قالوا: إن المصدر الميمي اسم جاء بمعنى المصدر، لا مصدر) (٥)

وعُرِّفَ بأنه: ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل. (٦) أو ما دل على الحدث وبدئ بميم زائدة على غير بناء المفاعلة. (٧)

وقياس صوغه من الثلاثي (مَفْعَل) بفتح الميم والعين إذا كان فعله غير المثال الواوى الصحيح اللام سواء أكان الفعل بعد هذا صحيح اللام أم معلها وسواء أكانت عين مضارعه مفتوحة أم لا. وذلك نحو مطلع ومرد ومتاب ونام ومساق ومحيا وممات. وإذا كان فعله مثالا واويا صحيح اللام فقياسه (مَفْعَل) بكسر العين مطلقا فى الأنواع الثلاثة الآتية أى سواء أكانت عين مضارعه مضمومة كيوضؤ، أم كانت مكسورة لفظا كيعد، أو تقديرا كيضع، أم كانت مفتوحة فتحا أصليا كيوجل ويوحل ويوصب. غير أن كسر العين فى النوع الأخير لغة الأكثر، أما الأقل فقياسه عندهم (مَفْعَل) بفتح العين. (٨)

(١) الدر المصون ١٤٩/٥

(٢) الدر المصون ٥٣٠/٥

(٣) الدر المصون ١٢٢/١٠

(٤) الدر المصون ٥٨٤/٥

(٥) جامع الدروس العربية ١٧٤/١

(٦) شرح شذور الذهب ٤١٠

(٧) تصريف الأسماء للطنطاوي ٧٢ وانظر تصريف الأسماء والأفعال ١٤٥

(٨) انظر تصريف الأسماء للطنطاوي ٧٢-٧٣

ومن غير الثلاثي قياسه على وزن اسم المفعول منه نحو أكرمته مُكْرَمًا ، أى
إكراما. (١) والفرق بينهما بالقرائن فى الكلام. (٢)

وذكر ابن هشام أن اسم المصدر من حيث الإعمال ثلاثة أقسام ، الأول : ما يعمل
اتفاقا ، والثاني : ما اختلف فى إعماله ، والثالث : ما لا يعمل اتفاقا. والذى لا يعمل
اتفاقا هو ما كان من أسماء الأحداث علما كـ (سيحان) علما للتسييح ، و(فجار) علما
للفجرة ، و(حماد) علما للمحمدة. والذى اختلف فى إعماله هو ما كان اسما لغير
الحدث ، فاستعمل له ، كـ(الكلام) فإنه فى الأصل اسم للملفوظ به من الكلمات ، ثم
نُقِلَ إلى معنى التكليم ، و(الثواب) فإنه اسم للمُثاب به الْعَمَال ، ثم نُقِلَ إلى معنى
الإثابة. وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله. والذى يعمل اتفاقا هو
المصدر الميمي. ومن إعماله قول الشاعر:

أَظْلُومٌ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلْمٌ (٣)

ومما تقدم يتبين أن اسمي المرة والهيئة فى الدراسة الصرفية من أسماء المصادر ، واختلفَ
فى إقامتهما مقام المصدر وإعمالهما ، ومما ورد من أسماء المرة التى أقيمت مقام المصدر
الجَيِّئَة ، والرَّحْفَة ، والرحمة ، قال الجوهري: (يقال: جاء يجيء جَيِّئًا ، وهو من بناء المرة
الواحدة إلا أنها وُضِعَ موضع المصدر مثل الرَّحْفَة والرحمة) (٤) ، كما قال الزبيدي : (جاء
الرجل يجيء جَيِّئًا وجَيِّئًا بِالْفَتْحِ فِيهِمَا ، والأخير من بناء المرة ووضع موضع أصل المصدر
للدلالة على مطلق الحدث) (٥) ومن أسماء الهيئة التى أقيمت مقام المصدر الجلسة والركبة
كما قال أبو علي الفارسي : (قد يستغنى بِفِعْلَةٍ نَحْوِ الْجِلْسَةِ وَالرُّكْبَةِ عَنِ الْمَصْدَرِ وَيَقْوِيهِ
أيضا أن ناسا من النحويين يزعمون أنه قد يجرى الأسماء التى ليست بمصادر مجرى المصادر

(١) انظر شرح لامية الأفعال ١٧٤ وانظر التاج ٥/٥٠٩

(٢) انظر تصريف الأسماء للطنطاوي ٧٥

(٣) انظر شرح شذور الذهب ٤١٠ فما بعدها

(٤) الصحاح ٤٢/١

(٥) التاج ١/١٨٢

فيقولون : عجبت من دهنك لحيتك ، وينشدون :

وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعَا

فيجرونه مجرى الإعطاء) (١) كما قال : (والبغداديون يجعلون هذه الأسماء المشتقة من المصادر بمنزلة المصادر ، ويعملونها كما يعملون المصادر فيقولون : عجبتُ من دهنك لحيتك ، وقد جاء عن العرب ما يدل على صحة ما ذهبوا إليه قال :

وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعَا

وأشياء غير هذا ... وقد قال سيبويه في نحو الجلِسة والركبة : إنه قد يستغنى بها عن المصادر ، أو قال تقع مواقعها) (٢)

وهذا القول الذي نقله أبو علي الفارسي من سيبويه هو معنى قوله في الكتاب: (وقد تجيء الفِعْلَةُ لا يراد بها هذا المعنى نحو الشدَّة والشَّعْرَةُ والدَّرِيَّة) (٣)

ويفهم من قول أبي علي الفارسي أن إجراء اسم الهيئة مجرى المصدر هو مذهب البغداديين وسبق قول ابن هشام أن جواز إعمال اسم المصدر غير العلم مذهب للكوفيين والبغداديين والمصدر الميمي مذهب للحميع . كما يُفهم من قوله أيضا أنه هو وسيبويه يجيزان ذلك.

وأرى أن قول النبي صلى الله عليه وسلم : (فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ) (٤) من أسماء الهيئة التي أقيمت مقام المصدر للدلالة على الحدث ، والمعنى - والله أعلم - فإذا قتلتم فأحسنوا القتل ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح.

(١) الحجة ١٨١/١ - ١٨٢

(٢) الحجة ٣٥١/٢

(٣) الكتاب ٤٤/٤

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ٦٢٢/٤ تحقيق عبد الله أحمد أبي زينة - دار الشعب - القاهرة

به الفعل بخلاف اسم المصدر؛ لأنه لما كان لا يقع مؤكداً لفعله، لا يدل على الفاعل. يقول ابن قيم الجوزية: (وأما الفرق المعنوي ، فهو أن المصدر دال على الحدث وفاعله، فإذا قلت: تكليم وتسلیم وتعلیم ونحو ذلك دل على الحدث ومن قام به، فيدل التسليم على السلام والمسلم، وكذلك التكليم والتعلیم. وأما اسم المصدر فإثما يدل على الحدث وحده فالسلام والكلام لا يدل لفظه على مسلم ولا مكلم بخلاف التكليم والتسليم) (١)

السادس- المصدر يطلق عليه الحدث كما يطلق عليه المصدر الحقيقي والأصلي إذا كان على صيغة (فَعْل) واسم المصدر يطلق عليه الأثر؛ لأنه هو المفعول الحقيقي أو المفعول المطلق. وإطلاق المصدر على اسم المصدر متسامح فيه ؛ وذلك لإجراء الاسم بحرى المصدر.

السابع - المصدر أصل للفعل ؛ لأنه مشتق منه ، والفعل أصل لاسم المصدر ؛ لكونه مشتقا منه . قال السهيلي: (إنه ليس بمصدر اشتق منه الفعل ، بل هو مشتق من (فعلت)(٢)

(١) البدائع ١٣٧

(٢) نتائج الفكر ٣٦٠-٣٦١

صيغ المصادر في السورة وما ورد عليها (١):

جاء على (فُعَل): أجر - أمر - بأس - بحر - بعض - بين - جمع - حسب - حق - حمد - خرج - خلق - ذك - رب - رجم - ردم - ريب - زرع - سد - سعي - سمع - شيء - صبر - صف - عدن - عرض - عين - غصب - غور - غيب - قبل - قلب - قول - قوم - كف - كنز - نقب - وزن - وعد - وقر. و(فِعَل): إمْرٌ - ذكر - رزق - علم - قبل. و(فُعَل): حسن - حكم - خير - رحم - رشد - رعب - صنع - عذر - عسر - عقب - غور - كفر - نكر - يسر. و(فَعَل): أبد - أسف - أمل - بدل - جدل - رشد - زلق - سرب - سفر - شطط - طلب - عجب - عدد - عمل - فتي - قبل - قصص - مدد - نصب - هوى. و(فِعَل): كَذِبٌ. و(فِعَل): جَوَل - عوج - قبل - قيم. و(فُعَل): هُدَى. و(فُعَل): جزز - فُرُط - قُبَل - نزل - هُزُو. و(فَعَلَة): حنّة - رحمة - مرّة. و(فَعَلَة): زينة - عدة. و(فَعَلَة): سنة - قوّة - نطفة. و(فَعَلَة): حياة - زكاة. و(فَعَال): ثواب - جزاء - خراج - سماء - شراب - طعام - عذاب - غداء - نبات. و(فِعَال): إله - ذراع - غطاء - فرار - كتاب - لقاء - مداد. و(فُعُول): عدو. و(فُعُول): رقود - غثور في قراءة. و(فِعِيل): رقيم - قبيل. و(فُعَلَان): بنيان - حسيان - سلطان - طغيان - قرآن. و(فَعَالَة): ولاية. و(فَعَالَة): عبادة - قيامة - ولاية في قراءة. و(فُعَلَى): حسنى - عقبى.

وجاء من غير الثلاثي على (فِعَال) فراق - مرء. و(تَفْعِيل): تأويل. و(تَفَعَّل): تقلّب في قراءة.

وجاء من المصدر الميمي من الثلاثي على (مَفْعَل): مجمع - مصرّف في قراءة. و(مَفْعِل): مرفق - مصرف - مطلع - موئل - موبق - موعد - مهلك. وجاء من غير الثلاثي على (مُفْعَل): مُهْلَك في قراءة. و(مُنْفَعَل): منقلب. و(مَفْتَعَل): مرتفق - ملتحد.

(١) هذه الدراسة تشمل المصادر وأسماءها وما سمي به أو نقل من المصدرية إلى الاسمية.

الفصل الثالث:

المصادر الواردة في السورة على

الأوزان القياسية

الثلاثي :

الأول - ماجاء على فعل:

١- الأجر:

قوله: ﴿أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾ ٢ ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ ٣٠ ﴿قَالَ
لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ ٧٧

الأجر: ما يعود من ثواب العمل دنيويا كان أو آخرويا. (١) وهو فى الأصل
مصدر قياسي لأن فعله متعد ، يقال: أجر زيد عمرا بأجرة أجرا: أعطاه الشيء بأجرة. (٢)

٢- الأمر:

قوله: ﴿وَهَيَّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ ١٠ وقد وردت فى ٢٨/٢١/١٦
٨٨/٨٢/٧٣/٦٩/٥٠

يقول الراغب (الأمر: الشأن ، وجمعه أمور ، ومصدر أمرته: إذا كلفته أن يفعل
شيئا. وهو لفظ عام للأفعال كلها). (٣)

مما سبق يتبين أن الأمر فى أصل وضعه مصدر ، وهو قياس ، لأن فعله متعد (٤)
وهو فى الآية (٥٠) عبر به عن اسم مفعول أى مأمور. (٥)

(١) المفردات ٦٤

(٢) انظر المرجع السابق ٦٥، واللسان ١٠/٤

(٣) المفردات ٨٨

(٤) انظر اللسان ٦/٤ فمابعدا

(٥) انظر التحرير والتنوير ٣٤١/١٣

٣- البأس:

قوله: ﴿ قِيمًا لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا ﴾ ٢

البأس: العذاب ، والشدة في الحرب ، بؤس ككرُم بأسًا ، فهو بئيس . (١) .

يتبين أن البأس جاء مصدرا لـ(بؤس) ، وقياس مصدره البؤس أو الباسة ، أو البأس على الفعل والفعالة والفعال ؛ لأن فعله على فعل كما ذهب إليه سيويه ، ولاغرابة فيه ؛ لأنه على فعل ، وهو الأصل لمصادر الثلاثي.

٤- البحر:

قوله: ﴿ فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا ﴾ ٦١ ، ووردت في الآيات ٦٣/٧٩/١٠٩

البحرُ استعملته العرب أول ما استعملته مصدرا للفعل بَحَرَ ، يقال بحر الأرض بحرا: شققها ، وبحر الحفرة: وسعها ، وبحر الناقة أو الشاة : شق أذنهما. (٢) وقال الزبيدي : (والبحر في كلام العرب: (الشق) ويقال: إنما سمي البحر بحرا لأنه شق في الأرض شقا ، وفي حديث عبد المطلب: (وَحَفَرَ زَمْزَمَ ثُمَّ بَحَرَهَا بَحْرًا) أي شققها ووسّعها حتى لا يُنْزَفَ) (٣)

مما سبق يتبين أن البحر في أصل وضعه مصدر بَحَرَ يَبْحَرُهُ أي شققه ، وهو قياس ؛ لكون فعله متعديا ، ثم سمي به البحر لأنه شق واسع في الأرض.

(١) القاموس ٦٨٤

(٢) انظر الزاهر ٢/١١٠ ، والتاج ١٠/١١١

(٣) التاج ١٠/١١٤

٥- البَعْض :

قوله : ﴿ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ ١٩ ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجٌ فِي

بَعْضٍ ﴾ ٩٩

بَعْضُ الشَّيْءِ : جزء منه . (١) ويقال : بَعْضَ الشَّيْءِ يَبْعُضُهُ بَعْضًا . (٢) وفي الدر المصون : (والبعض في الأصل مصدر بَعْضَ الشَّيْءِ يَبْعُضُهُ ، إذا قطعه ، فأطلق على القطعة من الناس ؛ لأنها قطعة منه ، وهو يقابل كلا) (٣) وعليه يتبين أن البعض في أصل وضعه مصدر بعضه يبعضه بعضا ، وهو قياس ؛ لأن فعله متعد ، ثم سمي به جزء الشيء أو القطعة منه .

٦- البَيْن :

قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ بَعَثْنَا لَهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ ﴾ ١٩ ووردت في الآيات ٢١ /

٩٦/٩٥/٩٤/٩٣/٧٨/٦١/٥٢/٣٢

قال الزجاجي : (بين لها أربعة موضع : تكون اسما معربا بما يصيبه من الإعراب ، وتكون بمعنى الفصل [و] هي اسم أيضا ، وتكون بمنزلة (مع) و (عند) فتكون ظرفا ، وتكون بمنزلة الفرق فتكون اسما ومصدرا) (٤)

وقال أبو علي : البين مصدر بان يبين ، إذا فارق واستعمل هذا الاسم على ضريين : أحدهما : أن يكون اسما متصرفا كالأفتراق . والآخر : أن يكون ظرفا ثم استعمل اسما والدليل على جواز كونه اسما قوله ﴿ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾ و ﴿ هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾ (٥)

(١) المفردات ١٣٤

(٢) انظر المعجم الوسيط ٦٣/١

(٣) الدر المصون ٢٩١/١

(٤) كتاب حروف المعاني للزجاجي ٢٧

(٥) الأمل لابن الشجري ٥٩١/٢ ، وانظر البدائع ٢/٢

مما سبق يتبين أن البين الذي يستعمل ظرفا ، فى الأصل مصدر ، وقد يستعمل مصدرا على الأصل كما فى قوله تعالى : ﴿ هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ﴾ ؛ إذ البين هنا بمعنى الفراق ، وأما البين من حيث القياس أو السماع فهو قياس ؛ لأن فعله متعد كما يكون لازما (١) وهو قياس فيه أيضا لاعتلال عينه.

٧- الجمع:

قوله : ﴿ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا ﴾ ٩٩ يقال: جَمَعَ الشَّيْءَ عَنْ تَفْرِيقَةٍ يَجْمَعُهُ جَمْعًا. (٢) وعليه فالجمع مصدر قياسي ؛ لأن فعله متعد ، وهو من باب فتح . وجاء الجمع فى السورة مؤكدا لفعله.

٨- الحَسْبُ:

قرئ قوله تعالى: ﴿ أَفَحَسِبَ ﴾ (١٠٢) (حَسَبَ) بسكون السين وضم الباء بمعنى: أكافيهم. (٣) وعلى هذه القراءة فالحسب فى أصل وضعه مصدر قياسي لحسبه يحسبه ثم عبر به عن اسم الفاعل بمعنى حاسب.

٩- الحق :

قوله: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ ﴾ ١٣ ووردت فى الآيات ٢١ / ٢٩ / ٤٤ / ٥٦ / الحقُّ مصدر (٤) وفى كتاب الأفعال للسرقسطى: حَقَّقْتُ الحَدِيثَ أَحَقُّهُ بضم الحاء فى المستقبل وَأَحَقَّقْتُهُ: تَبَيَّنْتُهُ، وَحَقَّقْتُ الأَمْرَ وَأَحَقَّقْتُهُ: كنت على يقين منه، وَحَقَّقْتُ حذر الرجل وَأَحَقَّقْتُهُ: صدَّقْتُهُ وَحَقَّقْتُ الأَمْرَ عَلَيْكَ والقضاء . وَأَحَقَّقْتُهُ : أوجبه (٥) يتبين أن فِعْلَ الحَقِّ يَأْتِي متعديا بنفسه تارة وبالهمزة أخرى، وعليه فالحقُّ مصدر قياسي للمتعدى .

(١) انظر المعجم الوسيط ٨٠

(٢) انظر المحكم ٢١١/١ (جمع)

(٣) انظر تفسير ابن عطية ٤١٢/٩-٤١٣

(٤) البدائع ٢/٢

(٥) كتاب الأفعال ٣٢٧/١

١٠- الحَمْدُ :

قوله : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ١ الْحَمْدُ : نقيض الذَّم . (١) ، وهو مصدر قياسي للفعل (حَمَدَ) لأنه متعد . قال سيبويه : (وَحَمَدَهُ حَمْدًا) . (٢)

١١- الخَرْجُ :

قوله : ﴿ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا ﴾ ٩٤ فى اللسان : (والخَرْجُ والخَرَجُ واحد : وهو شيء يُخْرِجُه القوم فى السنة من مالهم بقدر معلوم . قال الزجاج : الخَرْجُ المصدر ، والخَرَجُ اسم لما يُخْرِجُ . والخَرَجُ : غَلَّةُ العبد والأمة . والخَرْجُ والخَرَجُ : الإتاوة تُؤخَذُ من أموال الناس ؛ الأزهرى : والخَرْجُ أن يودي إليك العبد خراجه أي غَلَّتَه ، والرَّعِيَّةُ تؤدى الخَرْجُ إلى الولاية) . (٣)

يتبين لنا أن فى الخَرْجِ والخَرَجِ رأيين : الأول : الخَرْجُ والخَرَجُ واحد ، وهو شيء يخرجُه القوم فى السنة من مالهم بقدر معلوم ، وهذا القول منقول من التهذيب ونسبه الأزهرى لليث . (٤) وعلى هذا الرأي أبو حيان ؛ إذ يقول : (والخَرْجُ والخَرَجُ بمعنى واحد كالنَّوَلِ والنَّوَالِ) (٥) والثانى : الخَرْجُ المصدر ، والخَرَجُ اسم لما يُخْرِجُ . وعليه الزَّجَّاجُ كما نص عليه اللسان ، ونسب الأزهرى هذا الرأي للفراء ، وقال : نحوا نحوه الزجاج ، قال الأزهرى : قال الله جل وعز (أم تسألهم خَرْجًا فَخَرَجُ رَبِّكَ خَيْرٌ) (٦) وقرئ (أم تَسْأَلُهُمْ خَرَجًا) قال الفراء : معناه : أم تسألهم أَجْرًا على ما جمعت به ؟ فَأَجْرُ رَبِّكَ وثوابه خير . (ونحوه قال الزجاج) (٧) .

(١) الخكم ١٩٨/٣

(٢) الكتاب ٥٠/٤

(٣) اللسان ٢٥١/٢

(٤) انظر التهذيب ٤٨/٧ ،

(٥) البحر ١٦٤/٦ .

(٦) التهذيب ٤٨/٧

(٧) انظر التهذيب ٤٨/٧ وانظر معاني القرآن للزجان ٣١٠/٣

وهذان الرأيان فى الخُرْج والخَرَج لا فرق بينهما فكلاهما يؤديان معنى واحدا ؛ لأن الخُرْج وإن كان مصدرا فى الأصل ؛ لأنه جاء على الفَعْل ، وهو أصل مصادر الثلاثي ، والخَرَج اسم المصدر فقد أُجْرِيَ مجرى الاسم وسمي به ، وهو معنى قول الفراء الذى نقلوا عنه كما جاء فى معانيه: (الخَرَج الاسم الأول والخُرْج كالمصدر كأنه الجُعْل) (١)

غير أن القول بمصدرية الخُرْج يتطلب توجيهها ؛ لأن المعلوم أن الفَعْل كالخُرْج مصدر قياسي للمتعدى ، وفِعْل الخُرْج لم يرد إلا لازماً ، ومصدره يأتى على فُعُول ، يقال : خَرَجَ يَخْرُجُ خُرُوجًا . فالخُرْج نظيره السَّكْتُ والهُدْءُ والعَجْزُ وقياس مصدرها أن يأتى على الفَعُول أى السكوت والهدوء والعجز كما قال سيبويه: (وقد قالوا : فى بعض مصادر هذا فجاءوا به على فَعْل كما جاءوا ببعض مصادر الأول على فَعُول ، وذلك قولك : سكت يسكت سكتا وهدأ الليل يهدأ هداءً وعجز عجزاً ...) (٢) ويحتمل أن يكون الخُرْج قد جاء على فَعْل وإن كان القياس الخروج حملاً له على مرادفه فى المعنى وهو أَجْر ، كما فسره الفراء ؛ لأن (أَجَرَ) يأتى مصدره على فَعْل (أَجَرَ) ؛ لكونه متعدياً ، فجاء الخُرْجُ مصدراً لخَرَجَ يَخْرُجُ حملاً له على الأَجْر . كما يحتمل أن يكون محمولاً على ضده وهو الدخَل ، قال الفيومي: (والدخَل بالسكون ما يدخل على الإنسان من عقار وتجارته ودخله أكثر من خرجه وهو مصدر فى الأصل) (٣) وهذا القول يدلنا على أن دخل يأتى متعدياً ولازماً ، لورود مصدره على الفَعْل (الدخَل) فهو للمتعدى والفعول (الدخول) لل لازم (٤)

(١) معاني القرآن ١٥٩/٢

(٢) الكتاب ٩/٤

(٣) المصباح المنير ٧٢-٧٣

(٤) انظر كتاب الأفعال فى القرآن الكريم ٩٧/١

قال أبو البقاء : (والخَرْجُ يُقرأ بغير ألف ، مصدر خَرَجَ ، والمراد به الأجر. (١) ،
والخَرْجُ : الإتاوة كالخَرَاج ، وهو خلاف الدَّخْل. (٢)

وعليه فخلاصة ما تقدم أن الخَرْجَ جاء على الأصل كالتَّسَكُّتِ والعَجْزِ والهُدْيِ ، أو
حمل على الدَّخْلِ ، وهو مصدر دخل أيضا ؛ لأن فعله يأتي متعديا ولازما ، فالدَّخْلُ
للمتعدى والدخول لل لازم . أو حمل على مصدر أَجَرَ وهو أَجَرَ لأنهما بمعنى.

١٢- الخَلْق :

قوله : ﴿ مَا أَشْهَدُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسِهِمْ ﴾ ٥١ يقال: خَلَقَ
اللهُ الشيءَ يَخْلُقُهُ خَلْقًا: أحدثه بعد أن لم يكن. (٣) وعليه فَالْخَلْقُ مصدر قياسي؛ لأن
فعله متعد ، وهو من باب نصر.

١٣- الدَّكُّ :

في قراءة قوله : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكًّا ﴾ ٩٨ دَكًّا (٤) الدَّكُّ مصدر
دَكَّهُ : إذا ضربه وكسره حتى سواه بالأرض وبابه ردّ . قال الجوهري : قال الله تعالى :
﴿ جَعَلَهُ دَكًّا ﴾ قال : ويحتمل أن يكون مصدرا كأنه قال: دَكَّهُ دَكًّا. (٥) وعليه فَالدَّكُّ
مصدر قياسي ؛ لأن فعله متعد ، وهو من باب نصر . وما ذكره الجوهري على تضمين
جعل معنى دَكَّ ، وإذا كان الدَّكُّ مفعولا ثانيا فهو بمعنى اسم المفعول أى مدكوكا. (٦)

(١) التبيان ٢/٨٦١

(٢) انظر القاموس ٢٣٦-٢٣٧

(٣) انظر المحكم ٤/٣٨٨ (خلق)

(٤) انظر السبعة ٤٠٢

(٥) انظر الصحاح (دكك)

(٦) انظر الكشاف ٢/٤٩٩

١٤- الرَّبُّ :

قوله : ﴿ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ﴾ ١٠ ووردت فى الآيات ١٣ /
 ٥٧/٥٥/٥٠/٤٩/٤٨/٤٦/٤٢/٤٠/٣٨/٣٦/٢٩/٢٨/٢٧/٢٤/٢٢/٢١/١٩/١٦/١٤
 ١٠٩/٩٨/٩٥/٨٧/٨٢/٨١/٥٨/

فى المفردات: (الرَّبُّ فى الأصل: التربية وهو إنشاء الشيء حالا فحالا إلى حد
 التمام. ويقال: رَبَّهُ وَرَبَّاهُ وَرَبَّيْهِ. (وقيل: لَأَنَّ يَرْبِي رَجُلٌ مِنْ قَرِيشٍ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَرْبِي
 رَجُلٌ مِنْ هَوَازِنَ) (١) وقال الراغب: (فالرَّبُّ مصدر مستعار للفاعل ، ولا يقال: الرَّبُّ
 مطلقا إلا لله تعالى المتكفل بمصلحة الموجودات)(٢)

وعليه فالرَّبُّ فى الأصل مصدر قياسي لِرَبِّهِ يَرْبِيهِ ، تسمي به الرَّبُّ ؛ لأنه المتكفل
 بمصلحة الموجودات.

١٥- الرَّجْمُ :

قوله : ﴿ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ﴾ ٢٢
 قال أبو البقاء العكبري: (وَرَجْمًا: مصدر ، أي يَرْجُمُونَ رَجْمًا) . (٣) وقال
 الراغب: (والرَّجْمُ: الرمي بالرَّجَامِ ، يقال: رُجِمَ فهو مرجوم .. ويستعار الرَّجْمُ للرمي
 بالظن والتَّوَهُّمُ وللشتم والطرد، نحو قوله تعالى: ﴿ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ﴾ (٤) وعليه فالرَّجْمُ
 مصدر قياسي لِرَجْمٍ يَرْجُمُ ؛ لأن فعله متعد.(٥)

(١) المفردات ٣٣٦

(٢) المفردات ٣٣٦ ، والمصباح المنير ٨٢

(٣) التبيان ٨٤٣/٢ ، والبحر ١١٤/٦

(٤) المفردات (رجم) ٣٤٥ وانظر الصحاح ١٩٢٨/٥ ومختار الصحاح ٩٩-١٠٠

(٥) انظر الصحاح ١٩٢٨/٥ ومختار الصحاح ٩٩-١٠٠ وانظر المصباح ٨٤

١٦- الرَّدْمُ:

قوله: ﴿ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ﴾ ٩٥ ، ولم يرد في غير هذه السورة.

يقول الراغب: (الرَّدْمُ سَدُّ الثُّلْمَةِ بِالْحِجْرِ ، قال تعالى ﴿ أَجْعَلُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ﴾ ٩٥ ، والرَّدْمُ : المردوم) (١) ، ويقول الجوهري: (رَدَمْتُ الثُّلْمَةَ أَرَدِمَهَا بِالْكَسْرِ أَيْ سَدَدْتُهَا ، والرَّدْمُ أَيضاً : الاسم ، وهو السد) . (٢)

مما تقدم يتضح أن الرَّدْمَ في أصل وضعه مصدر قياسي للفعل (رَدَمَ) وفعله متعد ، من باب ضرب ، ثم سمي به ، بمعنى اسم المفعول أي المردوم.

١٧- الرِّيبُ :

قوله: ﴿ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَأَرْيَبَ فِيهَا ﴾ ٢١

الرِّيبُ مصدر قياسي لَرَابَ المتعدي المجرد في لغة جمهور العرب ، يقال : رَأَيْتُ الشَّيْءُ يَرِيْبِي: إذا جعلك شاكاً. قال أبو زيد : رابني من فلان أمر يَرِيْبِي رِيْبًا إذا استيقنت منه الريبة ، فإذا أسأت الظنَّ به ولم تستيقن منه الريبة قلت أرابني منه أمر. وفي لغة هذيل: راب وأراب بمعنى تقول: أرابني فربت أنا وارتبت: أي شككت (٣) وفي اللسان: (وأما أراب ، فإنه يأتي متعديا وغير متعدٍ ، فمن عداه جعله بمعنى راب؛ وعليه قول نحald:

كَأَنِّي أَرَبْتُهُ بِرِيْبٍ

وعليه قول أبي الطيب :

أَتَدْرِي مَا أَرَابَكَ مَنْ يُرِيْبُ

وَيُرَوِّي :

كَأَنِّي قَدْ رَيْبْتُهُ بِرِيْبٍ

(١) المفردات ١٩٩ طبعة دار الفكر

(٢) انظر الصحاح ١٩٣٠/٥

(٣) انظر شرح ديوان الهذليين ٢٠٧١ فمابعدها، الصحاح، والتاج، (ريب) ومفردات الراغب ٢٠٥/١

(٤) اللسان ٤٤٣/١ وانظر التاج (ريب) ٥٤٧/٢

١٨- الزَّرْع :

قوله : ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا﴾ ٣٢

الزَّرْعُ: الإنبات وحقيقة ذلك تكون بالأمر الإلهية دون البرية ، قال الله تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ (١) فَنَسَبَ الْحَرْثَ إِلَيْهِمْ وَنَفِي عَنْهُمْ الزَّرْعَ وَنَسَبَهُ إِلَى نَفْسِهِ ، وَإِذَا نُسِبَ إِلَى الْعَبْدِ فَلِكُونِهِ فَاعِلًا لِلْأَسْبَابِ الَّتِي هِيَ سَبَبُ الزَّرْعِ ، كَمَا تَقُولُ: أَنْبَتُ كَذَا : إِذَا كُنْتَ مِنْ أَسْبَابِ نَبَاتِهِ. وَالزَّرْعُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ وَعُبِّرَ بِهِ عَنِ الْمَزْرُوعِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا﴾ (٢)(٣)

مما تقدم يتبين أن الزَّرْعَ في الأصل مصدر قياسي لزرعه يُزرعه ؛ لأن فعله متعد ، وهو من باب فتح ، ثم عبر به عن المزروع.

١٩- السَّد :

قوله : ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ ٩٤ ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ﴾ ٩٣

قرئ بالفتح في السين كما قرئ بالضم. (٤) فقال الخليل وسيبويه: الضم هو الاسم، والفتح المصدر. وقال الكسائي الفتح والضم لغتان بمعنى واحد. وقيل: ما كان من خَلْقَةِ اللَّهِ لَمْ يَشَارِكْ فِيهِ أَحَدٌ بِعَمَلٍ فَهُوَ بِالضَّمِّ ، وَمَا كَانَ مِنْ صَنَعِ الْبَشَرِ فَهُوَ بِالْفَتْحِ. وقيل ما تراه العين فهو بالضم ، وما لا ترى فهو بالفتح. (٥)

مما تقدم يتبين أن في السَّدِّ بقراءتيه الفتح والضم في السين أربعة آراء ، وهذه الآراء الأربعة يهمني منها رأيان :

(١) الواقعة ٦٤

(٢) السجدة ٢٧

(٣) المفردات ٣٧٩

(٤) انظر السبعة ٣٩٩

(٥) انظر تهذيب اللغة ٢٧٦/١٢، وتفسير ابن عطية ٩/٤٠٠-٤٠١، وجامع الأحكام للقرطبي ٤٠/١١

الأول: وهو أن السد بفتح السين مصدر والسد بضمها اسم المصدر، وعليه الخليل وسيبويه.

الثاني: وهو أن السد بالفتح والسد بالضم لغتان بمعنى واحد، وعليه الكسائي، وابن الأعرابي كما في تهذيب اللغة . (١)

وإذا نظرنا إلى هذين الرأيين نجد أنهما في ظاهرهما اختلاف، إذ يقتضي رأي الخليل وسيبويه أن السد بالفتح مصدر سدّ الثلثة ونحوها يسدّها. (٢) والضم اسم المصدر.

غير أنهما في الحقيقة لا فرق بينهما في هذا الموطن، إذ السدّ بالفتح وإن كان مصدرا في الأصل كما صرحوا به . (٣) قد سمي به الحاجز فهو بذلك بمعنى اسم المفعول أى المسدود به. (٤)، أو اسم الفاعل بمعنى السادّ، كما كان السدّ بالضم بمعنى ما يسدّ به أى المسدود به، لذا ذهب الكسائي وابن الأعرابي إلى أن السدّ بالفتح والضم سواء. (٥)

(١) انظر التهذيب ٢٧٦/١٢

(٢) انظر المصباح ١٠٣

(٣) انظر المفردات ٤٠٣

(٤) انظر تفسير ابن عطية ٤٠٤/٩

(٥) انظر التهذيب ٢٧٦/١٢

٢٠-السَّعْيُ :

قوله: ﴿ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ١٠٤

في القاموس : (سَعَى يَسْعَى سَعْيًا ، كَرَعَى : قَصَدَ ، وَعَمِلَ ، وَمَشَى ، وَعَدَا ، وَنَمَّ ، وَكَسَبَ ... وَسَعَى سِعَايَةً : بِأَشْرَ عَمَلِ الصَّدَقَاتِ) (١)

يتضح أن الفعل (سَعَى) بمعنى قَصَدَ ، وَعَمِلَ ، وَمَشَى ، وَعَدَا ، وَنَمَّ ، وَكَسَبَ ، وجاء مصدره على الفَعْلِ (السَّعَى) كما جاء على الفِعَالَةِ (السَّعَايَةُ) .

وما جاء منهما على الفِعَالَةِ (السَّعَايَةُ) قياس لما يدل على الحرفة ؛ لأن مباشرة عمل الصدقات حرفة، وأما السَّعَى على فَعْلٍ هو قياس مصدر المتعدي ، فيحتمل أن يكون جاء على فَعْلٍ حملا له على مصدر مرادفه وهو كَسَبَ ؛ لأنه يأتي مصدره على (فَعْلٍ) أى كَسَبَ لكونه متعديا.

٢١-السَّمْعُ :

قوله: ﴿ وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ ١٠١ السَّمْعُ مصدر سَمِعَ يَسْمَعُ ، وهو

قياس لأن فعله متعد . (٢)

٢٢-الشَّيْءُ :

قوله: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ﴾ ٢٣ ووردت فى الآيات

٨٤/٧٦/٧٤/٧١/٧٠/٥٤/ ٤٥/٣٣

(١) القاموس ١٦٧٠

(٢) انظر اللسان (سمع)

الشيء في أصل وضعه مصدر قياسي لشاءه يشاؤه ، عُبرَ به عن اسم الفاعل إذا وصف به تعالى ، وعن اسم المفعول إذا وصف به غيره يقول صاحب المفردات : (الشيء عبارة عن الموجود ، وأصله : مصدر شاء ، وإذا وصف به تعالى فمعناه : شاء وإذا وصف به غيره فمعناه المشيء . وعلى الثاني قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (١) فهذا على العموم بلا مثنوية إذ كَانَ الشيء ههنا مصدرا في معنى المفعول ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً ﴾ (٢) فهو بمعنى الفاعل . (٣)

٢٣- الصبر :

قوله : ﴿ قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ ٦٧ ووردت في الآيات

٨٢/٧٨/٧٥/٧٢

الصَّبْرُ : حبس النفس عن الجزع ، وبابه ضرب ، وصَبْرَهُ : حبسه . قال الله تعالى : ﴿ وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ ﴾ وفي حديث النبي عليه الصلاة والسلام في رجل أمسك رجلا وقتله آخر قال (اَقْتُلُوا الْقَاتِلَ وَأَصْبِرُوا الصَّابِرَ) (٤) أى احبسوا الذى حبسه للموت حتى يموت . فهو مصدر قياسي لأن فعله متعد . (٥)

٢٤- الصَّفَّ :

قوله : ﴿ وَعَرَّضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفًّا ﴾ ٤٨ الصَّفُّ فى أصل وضعه مصدر قياسي للفعل (صَفَّهُ يَصْفُهُ) ففي الصحاح (وَصَفَّ الْقَوْمَ مِنْ بَابِ رَدٍّ : فَاصْطَفَوْا أَي أَقَامَهُمْ صَفًّا . وَصَفَّتِ الْإِبِلُ قَوَائِمَهَا فَهِيَ صَافَةٌ) . (٦)

(١) سورة الرعد ١٦

(٢) سورة الأنعام ١٩

(٣) المفردات ٤٧١ انظر البصائر ٣/٣٦٣

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٨/٣

(٥) انظر الصحاح (صبر)

(٦) الصحاح (صفف)

وهو في الآية عبر به عن اسم المفعول يقول أبو البقاء : (وقوله تعالى ﴿ صَفًّا ﴾ حال بمعنى مصطفين ؛ أي مصفوفين) (١) ولا فرق بين المصطفين والمصفوفين ؛ لأن من صَفَّفْتَهُمْ فقد اصْطَفَوْا .

٢٥- العَدْنُ :

قوله : ﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ ٣١ العَدْنُ : بمعنى الإقامة (٢) ، يقال: عَدَنَ بالمكان يَعِدُنُ عَدْنًا وَعُدُونًا: أقام به قيل : ومنه جنة عدن : جنة إقامة لمكان الخلد فيها ، ويقال: عَدَنَ البلدَ : تَوَطَّنَهُ. (٣)

ومن هنا يتبين أن العَدْنَ مصدر ، وفعله من باب ضرب ، يأتي لازماً بمعنى أقام بالمكان كما يأتي متعدياً بمعنى تَوَطَّنَهُ ، لذا جاء مصدره على فَعَلٍ (عَدَنٍ) كما جاء على فُعُولٍ (عُدُونِ) . وعليه فالعَدْنُ قياسي في المتعدي والعُدُونُ في اللازم.

٢٦- العَرَضُ :

قوله : ﴿ وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرَضًا ﴾ ١٠٠ فَعَلُ العَرَضِ من باب ضرب وعلم يأتيان لازمين ومتعديين (٤) يقال : عرض الشيء : ظهر . كما يقال : عرض الشيء : أظهره وأبرزه ، ويسأتي مصدره على فَعَلٍ (عَرَضُ) وفُعُولٍ (عَرُوضُ). (٥) وعليه فالعَرَضُ مصدر قياسي للمتعدي والعروض لللازم. وهو في الآية جاء مؤكداً لفعله.

(١) التبيان ٨٥٠/٢

(٢) انظر الاشتقاق لابن دريد ٣١

(٣) المعجم الوسيط (عدن)

(٤) انظر أقرب الموارد ٧٦٤/١

(٥) انظر المعجم الوسيط (عرض)

٢٧-العَيْن :

قوله : ﴿ وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ٢٨ ﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ ﴾ ٨٦

يقول ابن قيم الجوزية : (العين يراد بها حقيقة الشيء المدركة بالعيان أو ما يقوم مقام العيان وليست اللفظة على أصل موضوعها ؛ لأن أصلها أن يكون مصدرا وصفة لمن قامت به ثم عبر عن حقيقة الشيء بالعين كما عبر عن الوحش بالصيد وإنما الصيد فى أصل موضوعه مصدر من صاد يصيد... وأما عين القبلة وعين الذهب وعين الميزان فراجعة إلى هذا المعنى، وأما العين الجارية فمشبهة بعين الإنسان لموافقتها لها فى كثير من صفاتها ، لأن العين فى أصل الوضع مصدر كالذئب والزئب واليئب والأيسن وما جاء على بنائه(١)

مما سبق يتبين أن العين الباصرة كما فى قوله تعالى ﴿ وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ فى الأصل مصدر قياسي لعانه يَعيُنُهُ عَيْنًا: إذا أصبته بالعين ، ثم سمي بها ، ونظيره الذئب والزئب واليئب ، هى مصادر فى الأصل سمي بها .(٢)

وأما العين التى ينبع منها الماء كما فى قوله تعالى : ﴿ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ ﴾ فقد جاءت لهذا المعنى تشبيها لها بالعين الباصرة لما بينهما من وجوه الشبه ، وهذا يدل على أن تعدد المعنى لِلْفِظَةِ واحدة وهو ما يسمى بالمشترك اللفظى استعمال مجازي كما كان للعين الباصرة التى هى فى الأصل مصدر وسمي بها ، هى حقيقة فيها ومجازية فى غيرها من المعاني المتعددة ، وهذا رأى موافق لما ذهب إليه ابن درستويه.(٣)

والعين مصدر سمي بها وهى بمعنى اسم الفاعل ، يقول ابن قيم : (والعين التسي

(١) البدائع ٢/٢

(٢) انظر البدائع ٢/٢

(٣) انظر الزهر ٣٨٤/١

هي عضو الإنسان سميت عينا ؛ لأنها آلة ومحل لهذه الصفة التي هي العين وهذا من باب قولهم: امرأة ضيف وعدل تسمية للفاعل باسم المصدر (١)

٢٨- الغَصْب :

قوله : ﴿وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ ٧٩ الغَصْبُ : أخذ مال الغير ظلما وعدوانا، وهو مصدر قياسي لأن فعله متعد من باب ضرب ، يقال: غَصَبَ الشيءَ يَغْصِبُهُ غَصْبًا. (٢)

٢٩- الغَوْرُ :

قوله : ﴿أَوْ يَصْبِحَ مَاؤُهُ غَوْرًا﴾ ٤١ الغَوْرُ مصدر غار الماء يُغْوَرُ : ذهب في الأرض. (٣) ، والأصل في مصدره الغَوْرور (٤) ؛ لكون فعله لازما على فَعَلَ . ولكن عُذِلَ عنه إلى الغَوْر تخفيفا. قال سيبويه: (وقالوا: حاضت حَيْضًا وصامت صَوْمًا وحال حَوْلًا كراهية الفعول ، ولأن له نظيرا نحو سَكَتَ يَسْكُتُ سَكْتًا وَعَجَزَ يَعْجِزُ عَجْزًا ، ومثل ذلك مال يميل مَيْلًا) (٥)

(١) البدائع ٣/٢

(٢) انظر اللسان ١٤٨/١

(٣) انظر المصباح المنير ١٧٤، والمعجم الوسيط ٦٦٥

(٤) انظر الكتاب ٥٠/٤

(٥) الكتاب ٥٢/٤

٣٠- الغَيْب :

قوله : ﴿ وَيَقُولُونَ خَمْسَةَ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ﴾ ٢٢ ﴿ لَهُ غَيْبٌ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ٢٦
الغَيْبُ اسْتَعْمِلَ فِي كُلِّ غَائِبٍ عَنِ الْحَاسَةِ وَعَمَّا يَغِيبُ عَنِ عِلْمِ الْإِنْسَانِ بِمَعْنَى الْغَائِبِ ،
وهو مصدر غابت الشمس وغيرها: إذا استترت عن العين. (١)

وأصل مصدر غاب الغيوب على فُعُول لكونه لازما ، وَعُدِلَ عَنْهُ إِلَى الْفَعْلِ (غَيْب) ؛
لأجل التخفيف ، وصار المعتل العين فيه قياسا.

٣١- الْقَلْبُ :

قوله : ﴿ وَلَا تَطِيعُ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا ﴾ ٢٨ الْقَلْبُ: تحويل الشيء عن
وجهه ، وَصَرَّفَكَ إِنْسَانًا عَنْ وَجْهِهِ الَّذِي يَرِيدُهُ ، يُقَالُ فِي فِعْلِهِ: قَلْبُهُ يَقْلِبُهُ قَلْبًا. (٢) ومنه
سُمِّيَ الْقَلْبُ قَلْبًا ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: سُمِّيَ الْقَلْبُ قَلْبًا؛ لِتَقْلِبِهِ وَسُمِّيَ الْفُؤَادُ فُؤَادًا
لِتَحْرُكِهِ عَلَى مَنْ يَشْفِقُ عَلَيْهِ. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

مَا سُمِّيَ الْقَلْبُ قَلْبًا إِلَّا مِنْ تَقْلِبِهِ وَالرَّأْيُ يَصْرَفُ بِالْإِنْسَانِ أَطْوَارًا (٣)

وقال القرطبي: وهو في الأصل مصدر قلبت الشيء قلبه قلبا: إذا رددته على بدائه .
وقلبت الإناء: رددته علي وجهه . ثم نقل هذا اللفظ ، فسمي به هذا العضو الذي هو
أشرف الحيوان لسرعة الخواطر إليه ولتردها عليه كما قيل:

مَا سُمِّيَ الْقَلْبُ إِلَّا مِنْ تَقْلِبِهِ فَاحْذَرِ عَلَى الْقَلْبِ مِنْ قَلْبٍ وَتَحْوِيلِ (٤)

وعليه فالقلب في الأصل مصدر قياسي لأن فعله من باب ضرب ، وهو متعد .

(١) انظر المفردات ٦١٦ ، واللسان ١/٦٥٤

(٢) اللسان ١/٦٨٥

(٣) التهذيب ٩/١٧٣

(٤) جامع الأحكام ١/١٣١

٣٢-القول :

قوله : ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ ٩٣ قال سيبويه: (وقالوا: سُقْتُه سَوْقًا وَقُلْتُه قَوْلًا). (١) ، فالقول إذا مصدر قياسي ؛ لأن فعله متعد، كما أنه المعتل العين.

٣٣-القوم :

قوله : ﴿وَوَجَدَ عِنْدَهَا قَوْمًا﴾ ٨٦ ﴿وَجَدَهَا تَطَّلَعُ عَلَى قَوْمٍ﴾ ٩٠ قال ابن الأثير فى النهاية : (القوم فى الأصل مصدر قام ، فوصف به ، ثم غلب على الرجال دون النساء ولذلك قابلهن به ، وسموا بذلك لأنهم قوامون على النساء بالأمور التى ليس للنساء أن يقمن بها) (٢)

مما سبق يتبين أن القوم فى أصل وضعه مصدر قام يقوم ، وقد جاء على وزن الفعل لاعتلال عينه ، وأصله القوم إلا أنه عدل عنه إلى القوم لخفته وثقل القوم ونظيره الغور والغيب.

٣٤-الكف :

قوله : ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا﴾ ٤٢ قال الأزهرى (وأصل الكفّ : المنع ؛ لأنها يُكفُّ بها عن سائر البدن) (٣) وفى المصباح : (قال الأزهرى : الكف الراحة مع الأصابع ، سميت بذلك لأنها تكف الأذى عن البدن) (٤)

(١) الكتاب ٤٩/٤

(٢) النهاية لابن الأثير ١٢٤/٤

(٣) التهذيب ٤٥٥/٩

(٤) المصباح ٢٠٤

وعليه فالكف في أصل وضعه مصدر سمي به . و فعله يأتي متعديا ولازما ، ففي الصحاح : (وَكَفَّفْتُ الرَّجُلَ عَنِ الشَّيْءِ فَكَفًّا ، يتعدى ولا يتعدى، والمصدر واحد) (١) فهو مصدر قياسي للمتعدى ، ومصدر اللازم الذي هو الكفوف استغنى عنه بالكفّ حملا للفرع على الأصل.

٣٥-الكنز :

قوله : ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ ﴾ ٨٢

في المفردات (الكنز : جعل المال بعضه على بعض وحفظه ، وأصله من كَنَزْتُ التمرَ في الوعاء). (٢) ويقول الفارابي: (والكنز واحد الكنوز ، وهو في الأصل مصدر). (٣) وعليه فالكنز مصدر كَنَزْتُ الشيءَ أَكْنِزُه كَنْزًا، فهو قياس، لأن فعله متعد من باب ضرب. (٤) ، ثم سمي به المكنوز ، على فَعَلٍ بمعنى مفعول .

٣٦-النقب :

قوله : ﴿ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا ﴾ ٩٧ النَّقْبُ : الثقب في أي شيء كان . (٥) وفي البحر : مصدر نَقَبَ ، أي حَفَرَ وَقَطَعَ (٦) ويقال منه : (نَقَبَهُ يَنْقُبُهُ نَقْبًا) (٧) . وعليه فهو مصدر قياسي ؛ لأن فعله متعد.

(١) الصحاح ٤/١٤٢٣

(٢) المفردات ٧٢٧

(٣) ديوان الأدب ١/١١٢

(٤) الجمهرة ٢/٨٢٥

(٥) اللسان ١/٧٦٥ ، والتاج ٤/٢٩٢

(٦) البحر ٦/١٤٩

(٧) اللسان ١/٧٦٥ والتاج ٤/٢٩٢

٣٧-الوزن :

قوله: ﴿ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴾ ١٠٥ الوزن مصدر قياسي للفعل (وَزَنَ)؛ لأنه متعد ، قال سيبويه: (ووزنته فأنا أزنه وَزْنًا).(١) ولعله في الآية عبر به عن الموزون، كما قال المبرد : (يقال : رجل رَضِيَ : أي مرضي ، وهذا ضرب الأمير : أي مضروب ، وهذه دراهم وزن سبعة ، أي موزونة) (٢)

٣٨-الوعد :

قوله: ﴿ لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ ٢١ ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا ﴾ ٩٨
الوعد مصدر قياسي للفعل (وَعَدَ) لأنه متعد ، قال سيبويه: تقول: (وعدته فأنا أعدته وَعَدًّا. (٣) و هو في الآية عبر به عن اسم المفعول أي الموعدود. (٤)

٣٩-الوقر :

قوله : ﴿ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا ﴾ ٥٧ يقال : وَقَرْتُ أذنه تَقَرُّ وَقْرًا : ثقلت أو صممت، كما يقال : وقر الله أذنه : أثقل سمعها أو أذهب كَلَّهُ. (٤)
ومن هنا يتبين لى أن الوقر في الأصل مصدر سمي به الثقل فى الأذن ، و فعله من باب ضرب ، يأتي لازما ومتعديا. وعليه فالوقر مصدر قياسي للمتعدى وأما مصدر اللازم فمحمول على الأصل .

(١) الكتاب ٥٢/٤

(٢) الكامل ١٥٦/١

(٣) الكتاب ٥٢/٤ وانظر المحكم(وعد) ٢٣٦/٢

(٤) المعجم الوسيط (وقر)

الثاني - ماجاء على فُعل:

١- الحسن :

قوله : ﴿ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ ٨٦ الحُسْنُ مصدر حُسْنٌ يحْسُنُ (١) يرى سيبويه أن المصدر القياسي لفَعْلٌ يَفْعُلُ والفَعْلُ والْفَعْلُ والْفَعَالُ والْفَعَالَةُ والفُعُولَةُ . (٢) وقال: (وأما الفُعْلُ من هذه المصادر فنحو: الحُسْنُ والقُبْحُ، والْفَعَالَةُ أكثر. (٣) وعليه فالحسن مصدر قياسي ؛ لأن فعله من باب فَعْلَل.

٢-الحكم :

قوله : ﴿ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا ﴾ ٢٦ فى الحكم : (الْحُكْمُ : القضاء ، وجمعه أحكام .. وقد حَكَمَ عليه بالأمر يَحْكُمُ حُكْمًا وحكومة ، وحَكَمَ بينهم كذلك(٤) (٤) وفى اللسان : (الْحُكْمُ : العلم بالشيء والفقه والقضاء بالعدل وهو مصدر حَكَمَ يَحْكُمُ) (٥)

مما تقدم يتبين أن الحكم جاء مصدرا للفعل (حكم) من باب نصر ، وكان قياس مصدره أن يكون على (فُعُول) لكون فعله لازما.

وأرى أنه فى الأصل اسم مصدر أقيم مقام المصدر ، واستغني به عن مصدره القياسي، لذا جمعوا الحكم على أحكام ، لكونه اسما فى الأصل.

(١) انظر اللسان (حسن)

(٢) انظر الكتاب ٢٨/٤، وشرح المفصل ٤٦/٦ و شرح الشافية لابن الحاجب ١٦٣/١

(٣) الكتاب ٢٨/٤

(٤) الخكم ٣٥/٣ وانظر اللسان والقاموس ١٤١٥

(٥) اللسان ١٤١/١٢

٣-الخبر :

قوله : ﴿ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا ﴾ ٦٨ ﴿ كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا ﴾ ٩١

الخُبْرُ : العلم بالأشياء المعلومه من جهة الخبر ، وخَبْرُته خُبْرًا وخَبْرَةٌ . (١) وفي المصباح المنير: خَبَرْتُ الشَّيْءَ أَخْبِرُهُ مِنْ بَابِ قَتْلِ خُبْرًا : علمته فأناخبر. (٢) وعليه فالخُبْرُ جاء مصدرا لخَبْرَهُ يَخْبُرُهُ بمعنى علمه . غير أن الخُبْرَ وإن كان قد جاء مصدرا لخبره إلا أنه في الأصل اسم مصدر أقيم مقام المصدر فاستغني به عنه يقول الجوهري : (يقال : مِنْ أَيْنَ خَبَرْتَ هَذَا الْأَمْرَ ؟ أَي مِنْ أَيْنَ عِلِمْتَ ، وَالاسْمُ الْخُبْرُ بِالضَّمِّ ، وَهُوَ الْعِلْمُ بِالشَّيْءِ) (٣)

ويحتمل أن يكون الخُبْرُ وهو قياسي عند سيبويه (٤) في مصدر خَبَرَ يَخْبُرُ : أي صار خبيراً جاء مصدرا لخَبْرَ الشَّيْءِ يَخْبُرُهُ بمعنى : علمه ؛ لأن خبره وخَبْرٌ بمعنى إلا أن الأول متعد والثاني لازم . لذا التقى مصدراهما في فَعْلٍ مع أنه قياسي في فَعْلٍ وقياس مصدر المتعدي خَبْرٌ ، كما التقى في اسم الفاعل على فَعِيلٍ ، مع أن الفعيل قياسي في فَعْلٍ ؛ وقياس خبره خابره ؛ لأن معنى الفعلين واحد .

غير أن أبا البقاء العكبري يقول: (وقوله تعالى : ﴿ خُبْرًا ﴾ مصدر ، لأن تَحِيْطُ بمعنى تُخْبِرُ) (٥) . وعليه فالخُبْرُ عنده اسم مصدر أَخْبِرَ قام مقام المصدر الحقيقي الذي هو الإخبار .

(١) المفردات ٢٧٣

(٢) المصباح المنير ٦٢

(٣) الصحاح ٦٤١/٢

(٤) انظر الكتاب ٢٨/٤ ، وشرح المفصل ٤٦/٤ ، وشرح الشافية للرضي ١٦٣/١

(٥) التبيان ٨٥٥/٢

٤-الرَّحْمُ :

قوله : ﴿ فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَوَةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴾ ٨١ لم ترد إلا في هذه السورة.

الرَّحْمُ والرَّحْمُ بمعنى الرَّحْمَةِ مصدر رَحِمَهُ يَرْحُمُهُ . قال الزجاج في قوله تعالى : (وأقرب رحماً) أي أقرب عطفًا وأمسَّ بالقرابة والرَّحْمُ والرَّحْمُ في اللغة العطف والرحمة(١) وفي مجاز القرآن : (﴿ وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴾) معناها معنى رَحْمًا مثل عُمَرُ وَعَمْرُ وَهَلْكَ وَهَلْكَ (٢)

وعليه فالرَّحْمُ اسم مصدر والرَّحْمُ هو المصدر نظيره السُّدَّ والسُّدَّ ، ثم أجري مجرى المصدر الذي هو الرَّحْمُ .

٥-الرُّشْدُ :

قوله : ﴿ قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا ﴾ ٦٦

قال سيبويه: وقالوا: رَشِدَ يَرشُدُ رَشْدًا ... وقالوا: الرُّشْدُ كما قالوا: سَخِطَ يَسْخِطُ سَخِطًا وَالسُّخُطُ. (٤)

يتبين أن الرُّشْدَ والرُّشْدَ جاءا مصدرين لَرَشِدَ يَرشُدُ . والفُعْلُ من المصادر القياسية لفُعْلُ يَفْعُلُ التي هي : الفَعَالَةُ والفَعَالُ والفُعْلُ ، وإن كانت الفَعَالَةُ أكثر من غيرها كما قال سيبويه . ومن المعلوم أن قياسَ فَعِلَ يَفْعَلُ اللازمَ فَعَلَ .

وعليه فالرُّشْدُ مصدر قياسي ؛ لَرَشِدَ يَرشُدُ . وأما الرُّشْدُ فإما أن يكون اسم مصدر لأرشد ، أو جاء مصدرا لفَعِلَ يَفْعَلُ - مع أنه سماعي فيه ، قياسي في فَعَلَ يَفْعَلُ - وذلك للدلالة علي تقارب صيغتي فَعِلَ وفَعَلَ ، إذ هما تتقارضان في مصدريهما، فيأتي مصدر فَعَلَ علي مصدر فَعِلَ والعكس.

(١) معاني القرآن للزجاج ٣/٣٠٥

(٢) مجاز القرآن ١/٤١٢

(٣) الكتاب ٤/٣٤

يؤكد ذلك قول سيوييه: (وقالوا: سَعِدَ يسَعِدُ سَعَادَةً ، وشَقِي يشَقِي شَقَاوَةً. وقالوا: الشَّقَاءُ كما قالوا : الجَمَالُ. وقالوا فهِمَ يفهِمُ فَهْمًا ... ونَقِهَ ينقِهُ نَقَاهًا ... وقالوا: النَّقَاهَةُ والفَهَامَةُ... وقالوا : لَبِقَ يَلْبِقُ لَبَاقَةً ... فهو بمنزلة الفَهَمِ والفَهَامَةِ. وقالوا : لَبَّ يَلْبَبُ ، وقالوا : اللَّبُّ واللَّبَابَةُ. (١)

ويزيد ذلك توكيدا أن أسقطوا من الأبواب التسعة حسب القسمة العقلية لأبواب الفعل الثلاثي باعتبار حركتي العين في الماضي والمضارع ثلاثة أبواب وهي: فَعِلَ يفعلُ وفَعُلَ يفعلُ وفَعَّلَ يفعلُ. فجعلوا أبواب الفعل الثلاثي ستة فقط، وهي فَعَلَ يفعلُ، وفَعَّلَ يفعلُ، وفَعَّلَ يفعلُ، وفَعَّلَ يفعلُ، وفَعَّلَ يفعلُ، وفَعَّلَ يفعلُ، مع ورود أفعال على الأبواب الثلاثة المهملة. (٢)

٦-الرعب :

قوله : ﴿ وَلَمَلِئْتْ مِنْهُمْ رُعْبًا ﴾ ١٨ في التهذيب : الرُّعْبُ : الخوف ، وتقول: رَعِبْتُ فلانا رَعْبًا ورُعْبًا لغتان. (٣)

يتبين أن الرُّعْبَ والرُّعْبَ جاءا مصدرين لرعب والقياس منهما الرُّعْبُ ؛ لأن فعله من باب فتح متعد. فأما الرُّعْبُ فقد قرئ بضم الراء وسكون العين ، وبضمتين (رُعْبُ)، ففي توجيهه خلاف ، فقييل: الرُّعْبُ والرُّعْبُ لغتان، وقيل: الأصل الضم والسكون تخفيف، وقيل: بالعكس والضم إلتباع ، وقيل: الرُّعْبُ مصدر والرُّعْبُ اسم، وقيل : كلاهما مصدر. (٤) وفي المصباح : يقال: رعبته وأرعبته والاسم الرُّعْبُ بالضم وتضم العين للإلتباع. (٥)

(١) الكتاب ٣٣/٤-٣٤

(٢) انظر ص ٢٧٢ فما بعدها

(٣) التهذيب ٣٦٧/٢،

(٤) انظر التاج ٥٠٣/٢ فما بعدها

(٥) المصباح المنير ٨٨

والذي يظهر لي مما سبق أن الرُعْب لغة بني أسد ؛ لأن كل اسم ثلاثي على فُعْلٍ
يقلون الثاني إتباعا له للأول فيقولون في فُعْلٍ فُعْلٍ، نحو قُفْلٍ وقُفْلٍ، وهُزْءٌ وهُزْءٌ، وكُفْءٌ
وكُفْءٌ، وغُفْلٍ وغُفْلٍ، وأُكْلٍ وأُكْلٍ، وسُحْتٌ وسُحْتٌ، خلافا لبني تميم فإنهم يسكنون
الثاني للتخفيف، فيقولون في فُعْلٍ : فُعْلٌ، نحو رُسُلٍ ورُسُلٍ، وطُنْبٍ وطُنْبٍ، وكتَّب
وكتَّب إلا في نحو سُرُرٍ وذُلِّل (١).

كما يظهر لي أن الرُعْب اسم مصدر لرَعَبَهُ، ثم أقيم مُقام المصدر، وأما ما ذكره
القيومي من أنه اسم مصدر لرعبه وأرعبه فلائهما بمعنى.

ويمكن أن يقال : إن الرُعْب مصدر رَعَبَ ككرم كما جاء في التاج ما نصه :
(وارتعب) فهو مرعَّب ومرتعِب أي فزع ، ورعَبَ ككرم (٢)

فهذا قياسي عند سيبويه، إذ يجعل مصدر فَعْلٍ على فُعْلٍ وفَعْلٍ وفَعَالَةٍ وخلافا لابن
مالك، فلم يذكر أن الفُعْلُ مصدر لفَعْلٍ، بل اقتصر في مصدر فَعْلٍ على الفَعَالَةِ والفُعُولَةِ
مع أن قول سيبويه واضح ونقله عدد كثير من العلماء من أمثال ابن يعيش في شرحه
للمفصل والرضي في شرحه لشافية ابن الحاجب .

٧-الصنع :

قوله : ﴿ وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ ١٠٦ الصُّنْعُ بالضم مصدر قولك:
صنع إليه معروفا وصنع به صنيعا قبيحا، أي فعل (٣) وكان قياس مصدر صنع أن يكون
على فَعْلٍ (صَنَع) ؛ لأنه متعد. إلا أن العرب استغنت عن مصدره القياسي بالصُّنْع وهو
الاسم ، لأن فعله من الأفعال العامة الشائعة ، فلا تؤكد مصدره الذي قياسه فَعْلٍ لعدم
ثبوت حقيقته المعينة عند المخاطب - كما قال السهيلي - ، فلم يقولوا : صنعت صُنْعًا
كما لم يقولوا: عملت عملا ، مع أن القياس يقتضي ذلك لأن فعلهما متعد فاستغنوا
بالصُّنْع عن الصُّنْع كما استغنوا بالعمَل عن العمَل (٤).

(١) انظر أدب الكاتب ٤٣٠ فما بعدها ، والمصباح المنير الحاققة ٢٦٧

(٢) تاج العروس ٥٠٤/٢

(٣) الصحاح ١٢٤٥/٣، وانظر المصباح المنير ١٣٣

(٤) انظر نتائج الفكر ٣٦٠ فما بعدها، وبدائع الفوائد ٨٢/٢ فما بعدها

٨-العذر :

قوله : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ ٧٦ قال الفيومي : (عَذْرَتُهُ فِيمَا صَنَعَ عَذْرًا من باب ضرب . رفعت عنه اللوم فهو معذور أى غير ملوم والاسم العُذْرُ وتضم الذال للإلتباع وتسكن) (١) وفى أقرب الموارد عذره على ما صنع يعذر عُذْرًا وَعُذْرًا... رفع عنه اللوم . (٢)

وعليه يتضح أن العُذْرَ والعُذْرَ جاءا مصدرين لِعَذَرَ ، والقياس العُذْرُ ، لأن فعله من باب ضرب متعد . وأما العُذْرُ فهو اسم مصدر كما ذكره الفيومي أجري مجرى المصدر ، غير أن الفارابي يقول : (والعُذْرُ : الاسم من الإعذار) (٣) كما أن النُذْرُ اسم من الإنذار . فالعُذْرُ جاء على لغة بني أسد كما سبق في الرعب أما ما ذكره الفارابي من أن العُذْرُ الاسم من الإعذار فلأن عذر وأعذر لغتان . (٤)

٩-العسر :

قوله : ﴿ وَلَا تَرْهَقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا ﴾ ٧٣ العُسْرُ ضد اليُسْرِ . (٥) ، وهو مصدر قياسي لفعل عند سيبويه . (٦) ويقال من فعله : (وقد عُسِرَ الأمرُ بالضم يعسرُ عُسْرًا فهو عسير) (٧) ويقال منه عُسْرٌ أيضا (قال عيسى بن عمر : كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم وأوسطه ساكن فمن العرب من يثقله ومنهم من يخففه مثل عُسْرٍ وَعُسْرٍ ، وَرُحْمٍ وَرُحْمٍ ، وَحُلْمٍ وَحُلْمٍ) (٨) ويحتمل أن يكون عُسْرًا في الآية مفعولا به ثانيا كما يحتمل أن يكون مصدرا . بمعنى الإرهاق جيء به توكيدا لترهقني ، وذلك على حد قولهم : ضَرَبْتَهُ إِجْجَاعًا ، وَجَلَسْتُ فُعُودًا وَفَرِحْتُ جَدَلًا ، وذلك لتقارب معانيهما .

(١) المصباح ١٥١

(٢) أقرب الموارد ٧٥٦/١

(٣) ديوان الأدب ٢٦٠/١

(٤) انظر المصباح المنير ١٥١

(٥) المفردات ٨٩١

(٦) انظر الكتاب ٢٨/٤ ، وشرح المفصل ٤٦/٤ ، وشرح الشافية للرضي ١٦٣/١

(٧) الصحاح ٧٤٥/٢

(٨) الصحاح ٧٤٤-٧٤٥

١٠-العقب :

قوله : ﴿ هُوَ خَيْرٌ نَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾ ٤٤ قال الجوهري : (وعقب فلان مكان أبيه عاقبة ، أى خلفه ، وهو اسم جاء بمعنى المصدر كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَوْقَعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ (١) ... والعُقْبُ والعُقْبُ : العاقبة مثل عُسْرٌ وَعُسْرٌ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هُوَ خَيْرٌ نَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾ (٢)

وعليه يتبين أن العُقْبُ اسم مصدر عَقَبَ كالعاقبة. وأما العُقْبُ وقد قرئ به (٣) تثقيب العُقْبُ. والعُقْبُ والعاقبة أقيما مقام المصدر في الدلالة على الحدث.

١١-الغور :

قرئ قوله تعالى : ﴿ أَوْ يُصْبِحَ مَأْوَهَا غُورًا ﴾ (٤١) غُورًا. (٤) يحتمل أن يكون الغُور على حذف الزائد كما حذفوا من الوُرُوع أصله وُرُوعٌ. (٥) والجنُّ أصله جنُّون ، قال الفارابي : (الجنُّ : الجنُّون ، وهو محذوف منه حرف المدة ، وقال :

مثل النعامة كانت وهي سائمة أذناء حتى زهاها الحَيْنُ والجنُّ (٦)

وأصل الغُور على هذا : غُورٌ ثم خُفِّفَ كما قالوا: رُسُلٌ ورُسُلٌ (٧) ، ثم سُهِّلَتْ الهمزة فقالوا: غُورٌ كما قالوا في السُّؤل: سُولٌ. (٨)

و يحتمل أن يكون اسم مصدر ، والمصدر الغُورُ والغُورُ كما قالوا في السُّدِّ والسُّدِّ ، السُّدُّ المصدر ، والسُّدُّ اسم المصدر.

(١) سورة الواقعة ٢

(٢) الصحاح ١٨٥/١

(٣) انظر البحر ١٣١/٦

(٤) انظر البحر ١٢٩/٦

(٥) انظر ديوان الأدب ٢١٢/٣

(٦) ديوان الأدب ٤٦/١ ، وانظر اللسان ٩٦/١٣

(٧) انظر أدب الكاتب ٤٣١

(٨) انظر اللسان ٣١/١١

١٢- الكفر :

قوله : ﴿ فَحَشِينَا أَنْ يُرْهَقَهُمَا طُعْيَانًا وَكُفْرًا ﴾ ٨٠ قال سيويه : (وقالوا: الكُفْر كالشُّغْل. (١)

ويقال: كَفَرَ نعمةَ الله يكفُرها ، كما يقال: كَفَرَ بها يكفُرُ بها كُفْرًا وكُفُورًا وكُفْرَانًا : جحدها وسترها، من بابي نصر وضرب. (٢)

يتبين أن الكُفْر جاء مصدرا لكُفَرَ ، كما يتبين أن فعله يأتي متعديا بنفسه ، ويأتي متعديا بحرف الجر وتعديه بالباء عند السهيلي ؛ لتضمنه معنى كَذَب. (٣) وعليه فالقياس في مصدر المتعدي منه الكُفْرُ، كما أن القياس في مصدر اللازم الكُفُورُ.

أما الكُفْر فيرى السهيلي أنه مفعول مطلق وهو الذي اشتق من الفعل، لا من المصدر الذي اشتق منه الفعل؛ لأن الكُفْر عبارة عما يُقَابَلُ به المُنْعِمُ من جَحْدٍ وَقُبْحٍ فعل، كما أن الشكر الذي هو نقيضه مفعول مطلق ، لأنه عبارة عما يُكَافَأُ به المُنْعِمُ من ثناء أو فعل. فهو بمعنى المشكور كما أن الكفر بمعنى المكفور، والمشكور في الحقيقة النعمة ، كما أن المكفور في الحقيقة النعمة ولكن كفرها تكذيب وجَحْد. (٤)

(١) الكتاب ٨/٤

(٢) المصباح المنير ٢٠٤، وانظر القاموس المحيط ٦٠٥، والتاج مادة (كفر)

(٣) نتائج الفكر ٣٦٣

(٤) انظر المرجع السابق ٣٦٣

لذا استغني به عن مصدره ، لأنه واقع على أشياء مختلفة ، فكلما كان الفعل أعم وأشيع لم يكن لذكر مصدره معنى . ونظير الكُفْر الحُبّ في قولهم: أحببتُ حُبًّا ، ولم يقولوا : إجابا باستغناء بالمفعول المطلق الذي هو أفيد عند المخاطب من الإجاب.(١)
كما يمكن القول بأن الكُفْر جاء على الفُعْل حملا له على ضده وهو الشُكْر ، والعرب تحمل الشيء على نظيره مرة وعلى ضده أخرى.

١٣- النكر :

قوله: ﴿ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا ﴾ ٧٤ ﴿ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نُكْرًا ﴾ ٨٧
النكر اسم مصدر نكّره و أنكره يُنكّره إنكارا واستنكره بمعنى منكر.(٢) إلا أن ثلاثيه لا يتصرف.(٣) يؤكد كونه اسم مصدر لأنكر تفسيرهم له بالنكر ؛ إذ المنكر اسم مفعول أَنْكَرَ يُنكِرُ.

غير أن بعض العلماء يعدونه من الصفات المشبهة التي جاءت على فُعْل ، وليس الأمر كما زعموا ، لأن فعله متعد من باب فَعِلَ ومن أَفْعَلَ ، وقد صرحوا بأن الصفة المشبهة لا تبنى من المتعدي بل تبنى من الفعل اللازم من فَعِلَ وفَعَّلَ . وقرئ نُكْرًا (٤) فهو نظير العُسْر والعُسْر تثقيل النُكْر.

١٤- اليسر :

قوله: ﴿ وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ﴾ ٨٨ اليسر نقيض العُسْر(٥) وهو مصدر قياسي عند سيبويه ؛ لأن فعله من باب كَرُم . ويقال : يُسِرُّ ويُسْرُ كما قيل في العسر.(٦) وقد قرئ به(٧)

(١) تاج الفكر ٣٦٤

(٢) انظر مختار الصحاح ٢٨٣

(٣) انظر المصباح ٢٣٩

(٤) انظر البحر ١٥٠/٦

(٥) الصحاح ٨٥٧/٢ وانظر المفردات ٨٩١

(٦) انظر الصحاح ٨٥٧/٢

(٧) انظر الكشاف ٤٩٣/٢ ، والبحر ١٥٠/٦

الثالث- ما جاء على فَعَل:

١- الأبد :

قوله : ﴿ مَا كُنْتُمْ فِيهِ أَبَدًا ﴾ ٣ ووردت في الآيات ٥٧ / ٣٥ / ٢٠ قال الراغب :
 (الأبد عبارة عن مدة الزمان الممتد الذي لا يتجزأ كما لا يتجزأ الزمان ، وذلك أنه يقال :
 زمان كذا ، ولا يقال أبد كذا) (١) ، وفي معجم الخطأ والصواب (٢) : الخطأ : ما
 فعلته أبدا ، والصواب : ما فعلته قط أو لن أفعله أبدا؛ لأن (أبدا) ظرف زمان لاستغراق
 المستقبل ، أما إذا كانت مصدرا، فيصح استخدامها في النفي والإثبات نحو الآية ﴿ خَالِدِينَ
 فِيهَا أَبَدًا ﴾ (٣)

مما تقدم يتبين أن الأبد في أصل وضعه مصدر قياسي لأبد يأبد ، ثم استعمل ظرفا.
 كما استعملوا البين ظرفا وهو في الأصل مصدر. ويرى بعض الباحثين أنه اسم
 المصدر(٤)

٢- الأسف :

قوله : ﴿ فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسِكَ عَلَىٰ آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ ٦
 يقول الفخر الرازي: (قوله: ﴿ أَسَفًا ﴾ الأسف المبالغة في الحزن ... وفي انتصابه
 وجوه: الأول: أنه نصب على المصدر ودل ما قبله من الكلام على أنه يأسف. الثاني: يجوز
 أن يكون مفعولا له أي للأسف كقولك: جئتكَ ابتغاءَ الخير. الثالث: قال الزجاج :
 (أَسَفًا) منصوب ؛ لأنه مصدر في موضع الحال.(٥)

يتبين مما سبق أن الأسف في الوجوه الثلاثة كلها مصدر ، فالأول منها مؤكد لعامله،
 والثاني مفعول لأجله ، والثالث مصدر إلا أنه سمي به اسم الفاعل بمعنى آسِفًا. وفعلُ
 الأسف من باب فَرِحَ كما أنه لازم ، وعليه فهو مصدر قياسي .

(١) المفردات ٥٩

(٢) انظر معجم الخطأ والصواب ٢٨٠

(٣) سورة البينة ٨

(٤) انظر دراسة سورة النور ١٦٤

(٥) الفخر الرازي ٧٩/٢١، وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٢٦٨

٣- الأمل :

قوله : ﴿ وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلاً ﴾ ٤٦ فى
 الصحاح : (الأمل الرجاء ، يقال : أمل خيره يأمله أملاً ، وكذلك التأميل) (١) وفى
 القاموس : (الأمل والأمل والإمل : الرجاء ، أمّله أملاً ، وأمّله : رجاه) (٢) وفى المعجم
 الوسيط : (أمّله يأمله أملاً وأملاً وإملاً : رجاه وترقبه) (٣)

يتبين أن الأمل هو المصدر القياسي للفعل (أمل) ؛ لأنه متعد ، وأما الأمل والإمل
 فأرى أنهما اسما مصدر أقيما مقام المصدر . ونظير الأمل العَدَد ، وسيأتي بيانه قريباً- إن
 شاء الله - ، ونظير الإمل الرِّزْق ، والفعل أيضا ، وهو اسم مصدر أقيم مقام المصدر الذى
 هو الفعل .

٤- البذل :

قوله : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ ٥٠ يقول الجوهري : (وبَدَلُ الشيء : غَيْرُهُ .
 يقال : بَدَلٌ وبِدَلٌ لغتان ، مثل شَبَّه وشَبَّه ، ومَثَلٌ ومِثْلٌ ، ونَكَلٌ ونَكَلٌ . قال أبو عبيد : ولم
 يُسْمَعْ فى فَعَلٍ وفَعَلٍ غيرُ هذه الأحرف الأربعة) (٤) ويقول (ابن سيده : بَدَلُ الشيء
 وبَدَلُهُ وبَدَيْلُهُ الخَلْفُ منه ، والجمع أبدال ، قال سيبويه : إنَّ بَدَلَكَ زيدٌ أي إنَّ بَدَيْلَكَ
 زيدٌ) (٥) ويقال : أَبَدَلَ الشيءَ من الشيءِ وبَدَّلَهُ : تَخَذَهُ منه بَدَلًا . وَأَبَدَلْتُ الشيءَ بغيره
 وبَدَّلَهُ اللهُ من الخوفِ أَمْنًا) (٦)

(١) الصحاح ٤/١٦٢٧

(٢) القاموس ١٢٤٤

(٣) المعجم الوسيط ٢٧

(٤) الصحاح ٤/١٦٣٢ وانظر اللسان ١١/٤٨

(٥) اللسان ١١/٤٨

(٦) انظر الصحاح ٤/١٦٣٢ واللسان ١١/٤٨

والذي يظهر لي مما سبق أنّ البَدَل اسم مصدر أْبَدَلَ وَبَدَّلَ ، وأرى أنه اسم مصدر بَدَلَ أيضاً، قال أبو عبيد: هَذَا بَابُ الْمُبْدُولِ مِنَ الْحُرُوفِ وَالْمَحَوَّلِ ، ثم ذكر مَدَّحْتَهُ وَمَدَّحْتُهُ (١) وفي أقرب الموارد : بَدَلَهُ يَبْدُلُهُ بَدْلًا : غَيْرَهُ (٢) وعلى هذا فالبدل بمعنى المبدول أو المُبَدَّل أو المُبَدَّل منه .

٥-الجدل :

قوله : ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴾ ٥٤ الجَدَلُ اسم مصدر جادل. (٣) ، يقول الجوهري: (وَجَادَلَهُ أَي خَاصَمَهُ مُجَادِلَةً وَجِدَالًا ، وَالاسْمُ الْجَدَلُ ، وَهُوَ شِدَّةُ الْخِصْمَةِ . (٤))

٦-الرشد :

قوله : ﴿ وَهَيَّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾ ١٠ ﴿ وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَا رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا ﴾ ٢٤
الرَّشَدُ مصدر قياسي لَرَشِدَ يَرشُدُ ؛ لأن فعله لازم من باب فرح ، يقول سيبويه : (وقالوا: رَشِدَ يَرشُدُ رَشَدًا) (٥)

٧-الزلق :

قوله : ﴿ فَتُصْبِحُ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾ ٤٠ ولم ترد في غير هذه السورة . يقول الجوهري: (مَكَانٌ زَلَقٌ بِالْتَحْرِيكِ ، أَي دَحْضٌ ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ زَلَقْتُ رَجُلَهُ تَزَلَقْتُ زَلَقًا وَأَزَلَقَهَا غَيْرُهُ . (٦))

(١) اللسان ٤٨/١١

(٢) انظر أقرب الموارد (بدل) ٣٣/١

(٣) انظر ديوان الأدب ٢٢١/١

(٤) الصحاح ٤/١٦٥٣ ، ومختار الصحاح ٤١

(٥) الكتاب ٣٤/٤

(٦) الصحاح ٤/١٤٩١

ثم قال: (وقوله تعالى: ﴿ فَتَضَبَّحَ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾ أي أرضًا ملساء ليس بها شيء). (١)

وعليه فالزلق في أصل وضعه مصدر للفعل (زَلَقَ) وهو قياس ؛ لأن فعله لازم من باب فرح ، ثم نُقِلَ من المصدرية إلى الوصفية فغلبت عليه ، لذا وصف به الصعيد .
غير أنه سواء قالوا : إنه وصف في الأصل أو مصدر ، فإن المصدر يوصف به كثيرا في كلامهم إذا أريد به المبالغة.

٨-السرب :

قوله: ﴿ فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا ﴾ ٦١ لم ترد في غير هذه السورة. قال الزجاج : (وَسَرَبًا منصوب على جهتين على المفعول كقولك : اتَّخَذْتُ طَرِيقِي فِي السَّرْبِ ، واتَّخَذْتُ طَرِيقِي مَكَانَ كَذَا وَكَذَا ، فتكون مفعولا ثانيا ، كقولك اتَّخَذْتُ زَيْدًا وَكَيْلًا ، ويجوز أن يكون سَرَبًا مصدرًا يدل عليه اتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ ، فيكون المعنى نسيًا حوتهما فجعل الحوت طريقه في البحر ، ثم يبين كيف ذلك فكأنه قال: سَرِبَ الْحَوْتُ سَرَبًا) (٢)

ومما سبق يتضح أن السَرْبَ في التوجيه الثاني مصدر ، وهو قياس ؛ لأن فعله لازم من باب فرح كما ذكره صاحب اللسان ، ونصر كما ذكره الزجاج وهما بمعنى.

٩-السفر :

قوله : ﴿ لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا ﴾ ٦٢ يقول الفيومي : (سفر الرجل سفراً من باب ضرب... والاسم السَّفَرُ بفتح السين وهو قطع المسافة) (٣) وعليه فالسفر اسم مصدر أقيم مقام المصدر.

(١) الصحاح ٤/١٤٩١

(٢) معاني القرآن للزجاج ٣/٢٩٩ واللسان ١/٤٦٤ والتاج ٣/٤٦-٤٧

(٣) المصباح المنير ١٠٦

١٠- الشطط :

قوله : ﴿ لَقَدْ قُلْنَا إِذَا شَطَطًا ﴾ ١٤ في التهذيب (وقول الله جل وعز: ﴿ لَقَدْ قُلْنَا إِذَا شَطَطًا ﴾ قال أبو إسحاق: يقول لقد قلنا إذا جَوْرًا وشَطَطًا. وهو منصوب على المصدر، المعنى: لقد قلنا إذا قولاً شَطَطًا. يقال: شَطَّ الرجلُ، وأشَطَّ، إذا جار. وقال الليث: الشَطَطُ : مجاوزة القدر في كل شيء. يقال: أعطيته ثَمًّا لاشَطَطًا ولا وَكْسًا، وأشَطَّ الرجل، إذا ماجر في قضيته ، وشَطَّ: بعد. وقال الزجاج في قول الله جل وعز: ﴿ ولا تُشَطِّطْ وَاهْدِنَا ﴾ (١) قال: قرئ ﴿ ولا تُشَطِّطْ ﴾. قال : ويجوز في العريية ولا تُشَطِّطْ ، فمن قرأ لا تُشَطِّطْ بضم التاء، وكسر الطاء، فمعناه لا تبعد عن الحق، وكذلك لا تُشَطِّطْ كمعنى الأولى. وكذلك لا تُشَطِّطْ بفتح الطاء كمعناهما، وأنشد:

تَشَطُّ غَدًا دَارُ جَيْرَانِنَا وَلَلدَّارُ بَعْدَ غَدٍ أَبْعَدُ

...وعن أبي العباس :

* تَشَطُّ غَدًا دَارُ جَيْرَانِنَا * (٢)

وفى الصحاح : (شَطَّتْ الدارُ تَشِيطٌ وَتَشَطُّ شَطًّا وَشَطُوطًا: بَعَدَتْ. ... وحكى أبو عبيد: شَطَطْتُ عليه وَأَشَطَطْتُ ، أي جَرْتُ وفي حديث تميم الدارمي: (إِنَّكَ لَشَاطِي) أي جائر عليّ في الحكم) (٣)

وفي التاج: (شَطَّ المنزِلُ يَشِيطُ وَيَشُطُّ من حد ضرب ونصر) شَطًّا وَشَطُوطًا (٤) وقال أبو زيد وأبو مالك: شَطَّ (فُلَانًا) يَشُطُّهُ شَطًّا وَشَطُوطًا ، إذا شَقَّ عليه وظَلَمَهُ. (٥)

(١) سورة ص ٢٢

(٢) التهذيب ١١/٢٦٤

(٣) الصحاح ٣/١١٣٧

(٤) التاج ١٩/٤١٤

(٥) التاج ١٩/٤١٦

مما سبق يتبين أن فعل الشَطَط جاء على ثلاثة أبواب : نصر وضرب وفرح ، كما جاء بابان منها وهما نصر وضرب متعديين ولازمين ، وجاء المصدر على ثلاثة أوزان : الفعل والفُعُول والفَعَل : الشَطَّ والشُطُوط والشَطَط.

وعليه فالشَطَّ قياس مصدر شَطَّ يَشُطُّ و شَطَّ يَشِطُّ المتعديين والشُطُوط قياس مصدرهما لازمين، وأما الشَطَط فهو قياس مصدر شَطَّ يَشُطُّ من باب فرح اللازم.

غير أن الفارابي يقول: (الشَطَط : الاسم من مجاوزة القدر في كل شيء ...) (١) ويفهم من قوله أن الشَطَط اسم المصدر وليس مصدرا لباب فرح اللازم. ولعله يقصد أنه اسم المصدر لشَطَّه من بابي نصر وضرب اللذين مصدرهما القياسي الشَطَّ. يؤكد ذلك قول عنزة:

شَطَّتْ مَزَارَ الْعَاشِقِينَ فَأَصْبَحَتْ عَسِيرًا عَلَيَّ طِلَابُهَا ابْنَةُ مَحْرَمٍ

أي جاوزت مزار العاشقين فعدها حملا على معنى جاوزت. (٢)

وخلاصة القول أن الشَطَط يجوز أن يكون مصدرا لشَطَّ من باب فرح اللازم و أن يكون اسم مصدر لشَطَّه من بابي نصر وضرب بمعنى جاوز.

ونلاحظ أن بعض العلماء لا يراعون تمييز مصدر فعل عن مصدر فعل آخر، ولعل سبب ذلك بل السر فيه هو أنهم يعاقبون مصادر الأفعال المتفقة المعاني ، ومعلوم لدينا أن أهل العربية يقولون: إذا اتفق الفعلان معنى جاز حمل مصدر أحدهما على مصدر آخر.

(١) ديوان الأدب ٤١/٣

(٢) التاج ٤١٥/١٩-٤١٦

١١-الطلب :

قوله : ﴿ فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلْبًا ﴾ ٤١ ولم ترد في غير هذه السورة. في الصحاح:
 (طَلَبْتُ الشَّيْءَ طَلْبًا ، وكذلك اَطْلَبْتُهُ عَلَى افْتَعَلْتَهُ) (١) ويفهم من قول الصحاح أن
 الطَّلَبُ جاء مصدرًا للفعل (طَلَبَ) ، وكان قياس مصدره أن يكون على (فَعَّلَ) لكون
 فعله متعديا.

غير أنني أرى أن الطَّلَبَ اسم مصدر ، وليس مصدرًا إلا أنه أقيم مقام المصدر
 فاستغني به عن مصدره القياسي وهو (الطَّلَبُ) كما أنه اسم مصدر أيضا لكل من اطلبه ،
 وَتَطَلَّبَهُ ، وَطَلَّبَهُ ، وَطَالَبَهُ ؛ لأنها كلها بمعنى طَلَبَهُ ، ففي القاموس : (طَلَبَهُ طَلْبًا ، وَتَطَلَّبَهُ ،
 واطَلَّبَهُ : حاول وجوده وأخذه ، وَطَلَّبَهُ تَطْلِيْبًا : طلبه في مهلة ، وَطَالَبَهُ مَطَالِبَةً وَطِلَابًا :
 طَلَبَهُ بِحَقِّ ، وَالاسْمُ الطَّلَبُ ، وَالتَّطَلُّبُ) (٢)

يؤكد صحة ما ارتأيته من أن الطَّلَبَ اسم مصدر أقيم مقام المصدر قول السهيلي:
 (كل ما حدد من المصادر فيجوز تثنيته وجمعه وما لم يحدد فعلى الأصل الذي تقدم لا يثنى
 ولا يجمع ، وقولهم : إلا أن تختلف أنواعه [لا تختلف أنواعه] إلا إذا كان عبارة عن
 مفعول مطلق اشتق من لفظ الفعل لا عن مصدر اشتق الفعل منه ، ولذلك تجده على وزن
 (فَعَّلَ) بالكسر ، وعلى وزن (فُعِّلَ) نحو (شُعِّلَ) ، وعلى وزن (فَعَّلَ) نحو (عَمَلَ) .
 والذي هو مصدر حقيقة إنما تجده على وزن (فَعَّلَ) ، نحو (ضَرَبَ) و (قَتَلَ) . وأما
 الشَّرْبُ والشَّرْبُ ، [فالشَّرْبُ] هو المصدر بالفتح ، والشَّرْبُ عبارة عن المشروب أو
 عن الحدث الذي هو مفعول مطلق في الأصل ، وربما اتسع فيه فأجرى مجرى المصدر
 الذي اشتق الفعل [منه] ، كما قال : ﴿ فشاربون شَرَبَ الهيم ﴾ و ﴿ شَرِبَ الهيم ﴾ (٣)

(١) الصحاح ١/١٧٢ ،

(٢) انظر القاموس ١٤٠

(٣) نتائج الفكر ٣٧١-٣٧٢

ومن هنا لعلني لا أجانب الصواب إذا قلت : إن قول سيبويه : (وقد جاء مصدر
فَعَلَ يَفْعُلُ وفَعَلَ يَفْعُلُ على فَعَلَ ، وذلك حَلَبُهَا يَحْلُبُهَا حَلْبًا ، وطردها يطردها طردًا ،
وسرق يسرق سرقةً) (١) وقوله : (وقالوا : عمله يعملُه عملاً فجاء على فَعَلَ كما
جاء السَّرَقَ والَطَّلَبَ) (٢) ، يقصد به أن كلا من الحَلَبِ والطرْدِ والسَّرَقِ والعملِ
والطَّلَبِ أسماء مصادر أجريت مجرى المصدر ؛ لما أوردته من قول السهيلي .

١٢-العجب :

قوله : ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنْ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا ﴾ ٩
﴿ وَأَتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا ﴾ ٦٣
في اللسان : وقد عجب منه يعجب عجبًا . قال الزجاج : أصل العَجَب في اللغة أن
الإنسان إذا رأى ما ينكره وَيَقِلُّ مثله ، قال : قد عَجِبْتُ من كذا . (٣) وفي التاج :
(وقد عَجِبَ منه يَعَجِبُ ... وَتَعَجَّبْتُ منه وَاسْتَعْجَبْتُ منه كَعَجِبْتُ منه أي ثلاثيا . (٤)
وعليه فالعَجَبُ مصدر قياسي ؛ لأن فعله من باب فرح .

١٣-العدد :

قوله : ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾ ١١ افترق أهل العربية في
إعراب العدد ، ففريق يرى أنه منصوب على الوصفية . بمعنى سنين معدودة أو سنين ذات
عدد ، وعليه الفراء بقوله : ﴿ العدد ﴾ هاهنا في معنى معدودة والله أعلم (٥) والطورسي
بقوله : (وقوله : ﴿ سنين عددا ﴾ معناه سنين معدودة) (٦)

(١) الكتاب ٦/٤

(٢) الكتاب ٦/٤

(٣) اللسان ٥٨٠/١

(٤) التاج ٣١٩/٣

(٥) المعاني ١٣٥/٣

(٦) التبيان للطورسي ١٢/٧

وفريق آخر يرى مع تجويزه الأول أنه منصوب على المصدرية بإضمار فعل تقديره: تُعَدُّ عَدَدًا. (١) وقد نسب ابن عطية هذا الرأي للزجاج فقال: (قال الزجاج: ويجوز أن يكون نصب (عَدَدًا) على المصدر) (٢) كما نسب إليه صاحب الفريد بقوله: (وقد جوز أبو إسحاق أن يكون منصوبا على المصدر مع تجويزه ما ذكرت على معنى تُعَدُّ عَدَدًا) (٣)

مما تقدم يتبين لنا أن أهل العربية متفقون على أن العدد اسم المصدر ، وأنه على رأي الزجاج أقيم مقام المصدر.

غير أن جواز إقامة العدد وهو اسم مصدر عد يعد (٤) مقام المصدر قد أشار إليه الفراء عقب قوله المذكور آنفا بقوله: (فإذا كان ما قبل العدد مسمى مثل المائة والألف والعشرة والخمسة كان في العدد وجهان:

أحدهما: أن تنصبه على المصدر فتقول: لك عندي عشرة عددا. أخرجت العدد من العشرة ؛ لأن في العشرة معنى عُدْتُ ، كأنك قلت: أَحْصَيْتِ وَعُدَّتْ عددا وعدًا .

[الثاني]: وإن شئت رفعت العدد تريد: لك عشرة معدودة ، فالعدد هاهنا مع السنين. بمنزلة قوله تبارك وتعالى في يوسف ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾ (٥)؛ لأن الدراهم ليست بمسماة بعدد. وكذلك ما كان يُكَّالُ وَيُوزَنُ تُخْرِجُهُ إِذَا جَاءَ بَعْدَ أَسْمَائِهِ عَلَى الْوَجْهِينِ فتقول: لك عندي عشرة أرطال وَزْنَا وَوَزْنٌ وَكَيْلًا وَكَيْلٌ على ذلك). (٦)

(١) انظر معاني القرآن للزجاج ٢٧١/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٧/٢ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي

٣٧/٢ ، والبيان لابن الأنباري ١٠١/٢ ، والفريد في إعراب القرآن ٣١٥/٣ ، وتبيان العكري ٨٣٩/٢ ،

والبحر الخيط ١٠٣/٦

(٢) احرر الوجيز ٢٤٦/

(٣) الفريد في إعراب القرآن ٣١٥/٣

(٤) انظر الديوان للفراي ٤٠/٣

(٥) سورة يوسف ٢٠

(٦) معاني القرآن ١٣٥/٢

ويقول الأزهرى فى كون العدد اسم المصدر بمعنى المعدود. تنزلة النّفْض بمعنى منفوض ، وأقيم مقام المصدر: (والعدد فى قوله جل وعزّ: ﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ (١) له معنيان: أحدهما: أحصى أى أحاط علمه بكل شيء عددا أى معدودا ، فيكون نصبه على الحال. يقال: عدت الدراهم عدا، وما عدّ فهو معدود وعدد ، كما يقال: نفضت ثمر الشجر نفْضاً ، والمنفوض نَفْضٌ. ويجوز أن يكون معنى قوله ﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ أى أحصاه إحصاء . فالعَدَد اسم من العَدَّ أقيم مقام المصدر الذى هو معنى الإحصاء كما قال امرؤ القيس :

* وَرُضْتُ فَذَلَّتْ صَعْبَةً أَيَّ إِذْلالٍ * (٢)

١٤- العمل:

قوله : ﴿ لِنَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ ٧ ﴿ إِنَّا لَا نَضِيعُ أجرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ ٣٠ ﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا ﴾ ١١٠ فى المصباح : (عَمِلْتَهُ أَعْمَلَهُ عَمَلًا صَنَعْتَهُ ، وَعَمِلْتُ عَلَى الصَّدَقَةِ سَعَيْتُ فِى جَمْعِهَا) (٣) وفى القاموس : (الْعَمَلُ مَحْرُكَةٌ : الْمَهْنَةُ وَالْفِعْلُ ، جَمْعُهُ أَعْمَالٌ . عَمِلَ كَفَرِحَ) (٤)

مما سبق يتبين لنا أن العَمَلَ جاء مصدرا للفعل (عَمِلَ) ، كما يتبين أن فعله يأتى متعديا ولازما. وقياس مصدر المتعدى منه أن يكون على (فَعَلَ) أى عَمَلَ ، وأما اللازم منه فقياس مصدره على فَعَلَ ، وتوجيه مجيء العَمَلَ على (فَعَلَ) ما يلي :

الأول : أن العمل اسم مصدر وليس مصدرا ، ولكنه أقيم مقام المصدر فاستغنى به عن مصدره القياسي ، وهو العَمَلَ . وهذا مدلول قول سيبويه الآتى فى الوجه الثانى ، وعليه أيضا السهيلي ، إلا أنه علل استغناء العَمَلَ عن مصدره القياسي ، بأنه لما كان فعلا

(١) سورة الجن ٢٨

(٢) تهذيب اللغة ١ / ٨٩-٩٠

(٣) المصباح ١٦٣

(٤) القاموس ١٣٣٩

العمل من الأفعال العامة ، فلا حاجة لتأكيده بمصدره الذي هو قياسه أن يكون على (فعل) لشيوعه وعدم ثبوت حقيقته. (١)

الثانى : أن عمله يعمل لما كان فَرَعَ يَفْرَعُ نظيره فى الصيغة ؛ إذ كلاهما على وزن فَعَلَ يَفْعَلُ ، ومصدر فَرَعَ يَأْتِي على وزن فَعَلَ أى فَرَعَ فَحْمِلَ عليه . وإليه أشار سيبويه بقوله: (وقالوا عمله يعمل عملاً؛ فجاء على فَعَلَ كما جاء السَّرَقَ والَطَّلَبَ . ومع ذا أن بناء فعله كبناء فعل الفزع ونحوه ، فشبه به) . (٢)

الثالث: أن العمل جاء على فَعَلَ ؛ لأن فعله يَأْتِي لازماً كما يَأْتِي متعدياً ، وإليه أشار سيبويه بقوله: (وقالوا : لِبَثَ يَلْبَثُ لَبْثًا فجعلوه بمنزلة عمل عملاً وهو لا يثبت كما قالوا: قعد يقعد قعوداً) (٣)

١٦-الفتى:

قوله : ﴿ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ ٦٠ ﴿ فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَاهُ آتِنَا غَدَاءَنَا ﴾ ٦٢ فى الصحاح : (الفتى : الشاب . والفتاة الشابة . وقد فتى بالكسر يفتى فتى ، فهو فتى السن بين الفتاء) (٤) ، وفى المعجم الوسيط: فتى يفتى فتى ، وفتاءً : فتور. (٥) وعليه يتبين أن الفتى فى أصل وضعه مصدر فتى ، وهو قياس ؛ لأن فعله من باب فرح لازماً ، ثم سمي به .

والذي يؤكد أنه فى أصل وضعه مصدر ثم سمي به الشاب ما فى التهذيب (قال أبو عبيد : الفتاء محدود ، مصدر الفتى فى السن وأنشد :

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ أُوْدَى اللَّذَادَةُ وَالْفَتَاءُ

فَقَصَّرَ الْفَتَى فى أول البيت ومده فى آخره واستعاره فى الناس وهو من مصادر الفتى (٦)

(١) انظر النتائج ٣٦١-٣٦٢

(٢) الكتاب ٦/٤

(٣) الكتاب ٩/٤-١٠

(٤) الصحاح ٦/٢٤٥١

(٥) المعجم الوسيط ٦٧٣

(٦) التهذيب ١٤/٣٢٨

١٧- القَبَل:

في قراءة قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾ (٥٥) قَبَلًا. (١) والقَبَل اسم مصدر قَابَلَ. (٢)

١٨- القِصص :

قوله: ﴿فَارْتَدًّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ ٦٤ يقول النحاس: (أى رجعا فى الطريق الذى جاء منه يقصان الأثر قصصا) (٣) ويقول الفارابى: القِصص: الاسم من قص يقص، استعمل فى موضع المصدر حتى صار أغلب منه وهو أيضا اسم من قص أثره (٤) وفى المحكم: (وقص على خبره يقصه قصا وقصصا: أوردته... وقص آثارهم يقصها قصا وقصصا، تتبعها بالليل وقيل: هو تتبع الأثر أى وقت كان. (٥) وعليه فالقَصَّ هو المصدر القياسي للفعل قَصَّ يَقُصُّ؛ لأنه متعد من باب نصر، والقَصَصَّ اسم مصدر أقيم مقام المصدر.

١٨- المدد :

قوله: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ ١٠٩ قال ابن جني: (وأما (مدد) فمنصوب على الحال كقولك: جئتكَ بزيد عونالك ويدا معك، وإن شئت نصبته على المصدر بفعل مضمير يدل عليه قوله: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ﴾ كأنه قال: ولو أمددناه به إمدادا، ثم وضع (مَدَدًا) موضع إمداد (٦)

(١) انظر البحر ١٣٩/٦، والكشاف ٤٨٩/٢

(٢) انظر ص ١٤٦، ١٥١ من الرسالة

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢٨٥/٢ ومعاني القرآن ٢٦٦/٤

(٤) ديوان الأدب ٤١/٣

(٥) المحكم ٦٥/٦

(٦) المختص ٣٥/٢

يفهم من قول ابن جنى أن مَدَّدًا اسم مصدر أمَدَّ يمدُّ إمدادا ، وإذا أعرب حالا فهو بمعنى اسم الفاعل أى ممدِّين وإذا أعرب مصدرا فهو على إضمار فعل تقديره أمددنا إمدادا فأقيم اسم المصدر الذى هو المدد مقام المصدر الذى هو الإمداد .

١٩-النصب :

قوله : ﴿ لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا ﴾ ٦٢ في الدرالمصون : (النَّصَبُ : التَّعَبُ ، يقال منه : نَصَبَ يَنْصَبُ نَصَبًا) (١) ، وفي التاج : (نَصَبَ ، كَفَرِحَ : أَعْيَا ، وَتَعَبَ) (٢) وعليه ، فالنَّصَبُ مصدر قياسي لأن فعله لازم من باب فَرِحَ .

٢٠- الهوى :

قوله : ﴿ وَلَا تَطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ ﴾ ٢٨ الهوى مصدر هَوَيْهِ يَهْوَاهُ : إذا أحببته وعلقت به . (٣) وكان قياسه أن يأتي على فَعَلٍ (هَيَّ) نحو : طواه يطويه طيًّا ، ولواه يلويه ليًّا (٤) ؛ لأن فعله متعد . إلا أنهم لم يأتوا به على القياس بل جاؤوا به على فَعَلٍ (هَوَى) حملا له على نظيره ، وذلك النظير قياس . قال سيبويه : (وجاؤوا بضد الزهد والغرض على بناء الغرض ، وذلك هَوِيَّ يَهْوَى هَوًى ... كما قالوا : غَرِضٌ ، لأن بناء الفعل واحد ، وأنه ضد ترك الشيء) . (٥) وقال الميرد : (فالهوى من هَوَيْتُ مقصور ، وتقديره : فَعَلٌ ، فانقلبت الياء ألفا فلذلك كان مقصورا . وإنما كان كذلك ، لأنك تقول : هَوِيَّ يَهْوَى ، كما تقول : فَرِقَ يَفْرِقُ ، وهو هَوٍ كما تقول : فَرِقَ كما ترى . وكان المصدر على فَعَلٍ بمنزلة الفَرِقَ والحَذَرُ والبَطَرُ ؛ لأن الوزن واحد في الفعل واسم الفاعل) . (٦)

(١) الدرالمصون ١٦٣/٧

(٢) التاج ٢٧٠/٤

(٣) المحكم ٣٢٨/٤ وانظر المصباح ٢٤٦

(٤) انظر اللسان ٢٦٢/١٥

(٥) الكتاب ١٧-١٦/٤

(٦) الكامل ٤٣٠/١

مما سبق يتبين لنا أن قياس مصدر هويه يهواه أن يأتي على فَعَلَ (هَيَّا)؛ لأن فعله متعد، كَلَوَاه يَلُوِيهِ لَيًّا، إلا أنه لم يأت على الفَعْل بل جاء مصدره على فَعَلَ (هَوَّى) حملاً له على الضد، وهو الزَّهْد أو النُّظَيْر في المعنى، وهو الغَرَض عند سيبويه؛ لأن فعلهما زهد يزهد، وغَرَضٌ يَغْرَضُ، وعلى النُّظَيْر في الصيغة عند المبرد وهو الفَرَق والحَذَر والبَطَر؛ لأن فعل الفَرَق والحَذَر والبَطَر على فَعَلَ يفعل.

الرابع- ماجاء على فُعلة:

١-السُّنَّة:

قوله تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةٌ الْأُولَىٰ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا ﴾ ٥٥

في النهاية لابن الأثير: (والأصل فيها : الطريقة والسيرة. وإذا أطلقت في الشرع فإنما يراد بها ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم ونهى عنه وندب إليه قولاً وفعلاً ، مما لم ينطق به الكتاب العزيز) (١) وفي اللسان : (والسُّنَّة : السيرة ، حسنة كانت أو قبيحة) (٢) وفي الدرالمصون : قال بعض أهل اللغة : (هي فُعلة من سنّ الماء يسنّه إذا وإلى صبه. والسنّ صبّ الماء والعرق ونحوهما ... وقيل : سُنَّة : فُعلة بمعنى مفعول كالغرفة والأكلة. وقيل : اشتقاقها من سنتت النصل أسنّه سنّاً إذا حدّدته ، والمعنى أن الطريقة الحسنة مُعْتَنَىُّ بها كما يُعْتَنَىُّ بالنصل ونحوه. وقيل: من سنّ الإبل : إذا أحسن رعيها. والمعنى أن صاحب السُّنَّة يقوم على أصحابه كما يقوم الراعي على إبله) (٣)

وفي اللسان : وسنّ الله سنّة أى بيّن طريقاً قويمًا. قال تعالى : ﴿ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ ﴾ (٤) نصبَ سُنَّةَ اللَّهِ على إرادة الفعل أى سنّ الله ذلك ...) (٥)

الذي يتبين لي أن السُّنَّة اسم مصدر على فُعلة بمعنى مفعول ، سمي به ، وهي من أسماء المصادر التي أقيمت مقام المصدر، كما ذكره اللسان.

(١) النهاية ٤٠٩/٢

(٢) اللسان ٢٢٥/١٣

(٣) الدرالمصون ٤٠٠/٣

(٤) سورة الأحزاب ٦٢

(٥) اللسان ٢٢٥/١٣

٢-القوة :

قوله : ﴿ وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ ٣٩ ﴿ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ ﴾ ٩٥

القُوَّة : خلاف الضَّعْف . (١) وهي اسم مصدر قَوِيَ يَقْوَى ، واستغني به عن مصدره القياسي وهو قَوَى ، لأن فعله لازم من باب فرح ، يقول الفيومي : (قَوِيَ يَقْوَى ... والاسم القُوَّة) (٢) وهي في السورة عبر بها عن المتقَوَّى به كما في التبيان (٣) ، وعن المقَوَّى به كما في البرهان . (٤)

٣-النُّطْفَة:

قوله : ﴿ أَكْفَرْتِ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّأَكَ رَجُلًا ﴾ ٣٧ فى المفردات : النُّطْفَة : الماء الصافي ، ويُعَبَّرُ بها عن ماء الرجل . (٥) . وفى البحر: النُّطْفَة : القليل من الماء ، يقال: ما فى القربة من الماء نُطْفَة ، المعنى ليس فيها قليل ولا كثير ، وسمى المني نُطْفَةً ؛ لأنه يَنْطِفُ : أى يقطر قَطْرَةً بعد قطرة . (٦)

مما سبق يتبين أن النُّطْفَة مأخوذة من الفعل (نَطَفَ) فهي بذلك اسم مصدر بمعنى الناطف أو المنطوف ؛ لأن فعله يأتي من بابي نصر وضرب متعديا ولازما . (٧) ثم سمي بها ماء الرجل ؛ لأنه ينطف أى يقطر .

(١) الصحاح ٦/٢٤٦٩

(٢) المصباح ١٩٩

(٣) انظر التبيان ٢/٨٦١

(٤) انظر البرهان فى علوم القرآن ٢/٢٨٧

(٥) المفردات ٨١١

(٦) البحر ٦/١١٨ الطبعة المحققة

(٧) انظر التاج ٢٤/٤٢١-٤٢٢

الخامس: ماجاء على فعال:

١- الثواب :

قوله : ﴿ نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ ٣١ ﴿ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾ ٤٤
﴿ وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾ ٤٦

الثواب اسم مصدر أثناب ، والمصدر الإثابة على حد أقام إقامة. ويجوز أن يقوم مقام المصدر الذي هو الإثابة ، قال أبوالبقاء العكبري: « ثوابا : مصدر ، وفعله دل عليه الكلام... فكأنه قال: لأثيبنكم ثوابا... والثواب بمعنى الإثابة ، وقد يقع بمعنى الشيء المثاب به » (١)

٢- الجزاء :

قوله : ﴿ وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءٌ الْحَسَنَى ﴾ ٨٨ ﴿ ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمَ ﴾ ١٠٦

يقال : جزى الشيءُ يجزي جزاءً ، وجزاه به. وعليه، وجزى فلانا حقّه: قضاه. (٢) .
وقال صاحب المصباح: (جزى الأمر جزاءً مثل قضى يقضى قضاءً معنى ووزنا. (٣)
يتبين لنا أن الجزاء جاء مصدرًا ، كما أن فعله من باب ضرب يأتي لازماً ومتعدياً.
والقياس في مصدر المتعدي من فعله الجزئي على وزن فَعَلَ ، واللازم منه الجزئي على وزن فعول. ويجيء الجزاء مصدراً للمتعدي واللازم يمكن توجيهه بما يلي:

أولاً- كونه مصدراً للمتعدي يمكن أن يكون الجزاء اسم مصدر بمعنى المجزي أقيم مقام المصدر الذي هو الجزئي واستغنيَ به عنه. وإقامة الاسم مقام المصدر كثيرة وقد سبق بعض الأدلة على ذلك حتى رأى الكوفيون والبغداديون جوازه. (٤)

(١) التبيان للعكبري ٣٢٣/١.

(٢) انظر اخكم ٣٤٧/٧، واللسان ١٤٣/١٤ فمابعدهما والمصباح المنير ٣٩

(٣) المصباح المنير ٣٩

(٤) انظر شرح شذور الذهب ٤١٢

ثانيا - وكونه مصدرا لل لازم ، أصله الجُزِيّ كَبكى يَكِي بُكِيًا ، عدل عنه إلى الجزاء للتخفيف كما قال سيبويه: (وقالوا : نَمِي يَنمِي نَمَاءً وبدا يبدو بَدَاءً ونشا ينشُو نَشَاءً وقضى يقضي قَضَاءً وإنما كثر الفَعَال في هذا كراهية الياءات مع الكسرة ، والواوات مع الضمة). (١)

ثالثا- ويحتمل أن يكون مصدر الل لازم الذي هو الجزاء المعدول إليه عن الفعول لأجل التخفيف حُمِلَ عليه مصدر المتعدي كما يُحمل مصدر الل على المتعدي.

٣- الخراج :

في قراءة قوله : ﴿ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا ﴾ ٩٤ خَرَجًا. (٢) الخراج اسم مصدر خرج يخرج ، وسمي به الإتاوة . (٣)

٤- السماء :

قوله : ﴿ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ ٤٠ ﴿ وَأَضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ ٤٥ يقال : سما يسمو سُمُوًا وَسَمَاءً (٤) يتبين لنا أن السماء على فَعَال في أصل وضعه مصدرٌ لسما يسمو ، والمعلوم أن القياس في مصدر فَعَل الفُعُول كالسُمُو.

غير أننا إذا نظرنا إلى قول سيبويه السابق ذكره في الجزاء: (وقالوا: نما ينمي نَمَاءً وبدا يبدو بَدَاءً ونشا ينشُو نَشَاءً وقضى يقضي قَضَاءً ، إنما كثر الفَعَال في هذا كراهية الياءات مع الكسرة ، والواوات مع الضمة مع أنهم قد قالوا : الثبات والذهاب ، فهذا نظير للمعتل. (٥) .

(١) الكتاب ٤/٤٧

(٢) السبعة ٤٠٠

(٣) انظر ص ٧٥ فما بعدها

(٤) المعجم الوسيط (سمر) .

(٥) الكتاب ٤/٤٧

يتبين لنا أن الفُعُولَ والْفَعَالَ اختان لعدولهم عن الفُعُولِ إلى الفَعَالِ في مصدر المعتل اللام من بايي نصر وضرب كراهية لتوالي الياءين في باب ضرب ولتوالي الواوين في باب نصر. كما تعاقب الفعول والفعال في الصحيح من مثل ثَبَتَ يَثْبُتُ ثُبُوتًا وَثَبَاتًا وَذَهَبَ يَذْهَبُ ذُهُوبًا وَذَهَابًا كما عدلوا عن الفعول إلى الفعال فيما كانت العين منه واوا نحو: قام يقوم قِيَامًا وصام يصوم صِيَامًا. وهذا يوضح لنا وجه التأخي والتقارب بين الفُعُولِ والْفَعَالِ والفعال، غير أن الفعال أكثر شيوعا في الاستعمال من الفعول في المعتل اللام للخفة، كما أن الذهاب أكثر وأشهر استعمالا من الذُهب.

وخلاصة ما تقدم أنهم أرادوا أن يفرقوا بين المعتل اللام بالواو أو الياء وبين الصحيحها فجعلوا الفعال للمعتل اللام أكثر من الفعول وجعلوا للصحيح اللام الفعول أكثر من الفعال كما خصوا المعتل العين بالفعال وهذا للفرق بين المعتل العين أو اللام أو الصحيحهما، وهذا ليس غريبا إذ إنهم يخصون المعتل بصيغ ليست للصحيح كما قالوا في جمع قاض قضاة ولم يقولوا في كامل كُمَّلَة إلى غير ذلك مما اختص به المعتل من الصيغ دون الصحيح. وهذا معنى قول سيبويه: فالمعتل يختص بأشياء. (١)

٥-الشراب :

قوله : ﴿ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ ٢٩ لم أجد فيما اطلعت عليه من المعاجم من صرح بمصدرية الشَّرَابِ بخلاف الشَّرْبِ والشَّرِبِ والشُّرْبِ، فقد ذكروا أنها مصادر لشربه يشربه، والذي قالوا في الشراب : إنه اسم لما يُشْرَبُ كالطعام اسم لما يُطْعَمُ. (٢) غير أنني أرى أن الشَّرْبَ هو المصدر ، أما الشَّرَابُ - إن ورد مصدرا - فهو الاسم مثل الشَّرِبِ والشُّرْبِ ، هما اسما المصدر اشتقا من الفعل لا المصدر الذي اشتق منه الفعل، إلا أنهما أقيما مقام المصدر. (٣)

(١) الكتاب ٤ / ٤٧

(٢) انظر العين ٢ / ٢٥ ، وتهذيب اللغة ١١ / ٣٥٣ ، والبحر ٤ / ١٥٦ ، والناج ٣ / ١١٢

(٣) انظر النتائج ٣٧٢

٦-الطعام :

قوله : ﴿ فَلْيَنْظُرُ أَيُّهَا أَرْكَىٰ طَعَامًا ﴾ ١٩ الطَّعَامُ جاء مصدرا الطَّعِمَ ، يقال: طَعِمَهُ يَطْعِمُهُ طَعْمًا وَطَعَامًا. (١) والذي يظهر لي أن الطَّعْم هو المصدر ، أما الطَّعَام فهو اسم المصدر بمعنى المطعوم أقيم مقام المصدر، ومثله الطَّعْم ، يقول سيبويه: وَطَعِمْتُ طَعْمًا حَسَنًا، وليس له طَعْمٌ ، إنما يريد ليس للطَّعَام طَيْبٌ. (٢) ، ويكون الطعام بمعنى الإطعام(٣) أي اسم مصدر أَطْعَمَ.

٧-العذاب:

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نُّكْرًا ﴾ ٨٧ في الدر المصون : (والعذاب فى الأصل : الاستمرار ثم سمي به كل استمرار ألم ، وقيل: أصله المنع وهذا هو الظاهر ، ومنه قيل : للماء عَذْبٌ ؛ لأنه يمنع العطش والعذابُ يمنع من الجريمة) (٤)

وفى التاج : إن العذاب فى كلام العرب من العَذْب ، وهو المنع ، يقال: عَذَبْتُهُ عَنْهُ أَي مَنَعْتُهُ ، وَعَذَبَ عَذُوبًا أَي مَنَعَهُ ، وَاسْمِي الْمَاءِ الْحُلُوءُ عَذْبًا لِمَنَعَهُ الْعَطَشَ ، وَالْعَذَابُ عَذَابًا لِمَنَعَهُ الْمُعَاقَبَ مِنْ عَوْدِهِ لِمِثْلِ جُرْمِهِ ، وَمَنَعَهُ غَيْرَهُ مِنْ مِثْلِ فَعْلِهِ (٥)

يتبين أن العذاب بمعنى المَنَع ، سمي به العذاب ؛ لأنه يمنع من الجريمة أو يمنع المُعَاقَبَ مِنْ الْعَوْدَةِ لِمِثْلِ جُرْمِهِ كَمَا يَمْنَعُ غَيْرَهُ مِنْ فَعْلٍ مِثْلِ مَا فَعَلَهُ. وهذا هو السرفى قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (٦)؛ لأن القاتل إذا قُتِلَ يَمْتَنَعُ غَيْرَهُ مِنَ الْقَتْلِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قُتِلَ يُقْتَلُ.

(١) انظر كتاب الأفعال للسرقسطي ٢٥٨/٣ ، والمعجم الوسيط ٥٥٧.

(٢) الكتاب ٤٢/٤

(٣) انظر الأصول لابن السراج ١٣٩/١ ، والدر المصون ٢٧٥/٢

(٤) الدر المصون ١١٦/١

(٥) التاج ٣٢٩/٣-٣٣٠.

(٦) سورة البقرة ١٧٩

كما يظهر أن العذاب من حيث نوع اشتقاقه اسم مصدر عَذَّبَ الذي بمعنى منع. وإذا نظرنا إلى أن عَذَّبَهُ وأَعَذَّبَهُ وعَذَّبَهُ بمعنى ؛ إذ يقال: عَذَّبَ فلاناً عن الشيء ، أعذبه عنه وعَذَّبَهُ كله بمعنى منعه وكفّه. (١) فهو للثلاثي بمعنى العاذب ولأعذب بمعنى المُعَذِّب وعَذَّبَ بمعنى المُعَذَّب. والشائع اسم مصدر عَذَّبَ كما ذكره صاحب المصباح (٢)

٨- الغداء :

قوله : ﴿ فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَاهُ آتِنَا غَدَاءَنَا ﴾ ٦٢ الغداء فى أصل وضعه مصدر غَدِيَّ يَغْدِي غَدَى وَغَدَاءٌ : أَكَلَ الغداء. (٣) وقياس مصدر فعله غَدَى ، أما الغداء فلعله جاء على فَعَالٍ ، وَفَعَالٌ مِنَ الْمَصَادِرِ الْقِيَاسِيَةِ لَفَعْلٌ ؛ لِتَأْخِي فَعِيلٌ وَفَعْلٌ فَجَاءَ مَصْدَرُ فَعْلٌ عَلَى مَصْدَرِ فَعِيلٍ.

وقد أشار سيبويه إلى تأخي فَعِيلٌ وَفَعْلٌ وتعارض مصدرهما لتقارب المعنى بقوله: (وقالوا: بَدُوْ يَبْدُو بَدَاءٌ وهو بذي كما قالوا: سَقَمَ سَقَامًا وهو سقيم.... وقالوا: البَدَاءُ كما قالوا: الشَّقَاءُ ، و بعض العرب يقول: بَدَيْتُ كما تقول: شَقَيْتُ ودهوتُ دهاء وهو دَهِيٌّ (٤)

حيث جاء مصدر فَعْلٌ وَفَعِيلٌ عَلَى فَعَالٍ فى كل من بَدُوْ وَبَدِيَّ بَدَاءٌ وَشَقُوْ وَشَقِيَّ شَقَاءٌ وَدَهُوْ وَدَهِيَّ دَهَاءٌ ؛ لِاتِّحَادِ الْمَعْنَى مَعَ أَنَّ الْفَعَالَ قِيَاسٌ مَصْدَرُ فَعْلٌ ، وَقِيَاسٌ مَصْدَرُ فَعِيلٌ لِأَزْمَا فَعْلٌ .

كما يفهم من قول سيبويه مجيء اسم فاعل كل من فَعْلٌ وَفَعِيلٌ عَلَى الْفَعِيلِ مَعَ أَنَّ هَذَا الْوِزْنَ قِيَاسِيٌّ فِي فَعْلٌ ؛ وَقِيَاسٌ فَعِيلٌ فَعِيلٌ نَحْوَ فَرِحَ وَهُوَ فَرِحٌ وَهُوَ بَطِرٌ وَهُوَ بَطِرٌ وَأَشِيرٌ وَهُوَ أَشِيرٌ ؛ لِاتِّحَادِ الْمَعْنَى ، فَجَاءَ مَصْدَرُ إِحْدَى الصَّيغَتَيْنِ لِلْأُخْرَى كَمَا التَّقَى اسْمُ فَاعِلِهِمَا عَلَى صِيغَةٍ وَاحِدَةٍ لِتَقَارُبِ الصَّيغَتَيْنِ وَتَأْخِيهِمَا .

(١) انظر المعجم الوسيط ٥٨٩

(٢) المصباح المنير (عذب) ١٥١

(٣) المعجم الوسيط ٦٤٦

(٤) الكتاب ٤/٤٨

٩-النبات :

قوله : ﴿ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ ﴾ د ٤٤ فى الصحاح : (النَّبْتُ : وَالنَّبَاتُ .
يقال : نَبَتِ الْأَرْضُ وَأُنْبَتَتْ .مَعْنَى . وَنَبَتَ الْبَقْلُ وَأُنْبَتَتْ .مَعْنَى (١))

مما تقدم يظهر لى أن النَّبْتُ وَالنَّبَاتُ جاءا مصدرين للفعل نَبَتَ ، والقياس فى مصدره
النَّبوت لكونه لازما . والنَّبْتُ هو المصدر الأصلي ، أما النَّبَاتُ فأرى أنه اسم المصدر .مَعْنَى
النابت ، ثم أقيم مقام المصدر القياسي الذى هو النَّبوت فغلب عليه المصدرية كما غلب
على النَّبْتُ الذى هو المصدر الأصلي الاسمية . قال الخليل : (النَّبْتُ : الْحَشِيشُ ، وَالنَّبَاتُ
فِعْلُهُ ، وَيَجْرِي مَجْرَى اسْمِهِ ، تقول : أَنْبَتَ اللَّهُ النَّبَاتَ إِنْبَاتًا وَنَبَاتًا) (٢)

ويلاحظ أن النبات يقام أيضا مقام الإنبات ؛ لأن النبات لما أقيم مقام النبوت ،
ونبت وأنبت .مَعْنَى أقيم مقامه ؛ لأن الفعلان إذا اتفق معناهما أو تقاربا فى المعنى جاز
حمل مصدر أحدهما على الآخر . قال ابن عصفور : (وإذا كان الفعلان متقاربين فى
المعنى جاز أن يستعمل كل واحد منهما للآخر فتقول : تطويت انطواءً وانطويت تطويًا ؛
لأن انطويت وتطويت .مَعْنَى (٣))

(١) الصحاح ١/٢٦٨

(٢) العين ٨/١٢٩

(٣) المقرب ٢/١٣٥

السادس-ما جاء على فعال:

١- الإله:

قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ (١١٠)
 وورد جمعاً في قوله: ﴿ هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً ﴾ (١٥)

الإله بمعنى المألوه (١) ، اسم مصدر (أله) . والمصدر إلهة كالعبادة ؛ لأنهما
 بمعنى، جاءت على الفعالة ؛ لكونها كالحرفة ، قال سيبويه: (وقد قالوا:.. عَبْدُهُ عِبَادَةٌ،
 فهذا نظير عَمَرْتُ الدَّارَ عِمَارَةً) (٢)

الذراع:

قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ (١٨) قال الخليل : (الذراع من طرف
 المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى . ذرعت الثوب أذرع ذرعاً بالذراع ، والذراع الساعد
 كله ، وهو الاسم) (٣) وجاء في المعجم الوسيط : الذراع بمعنى المذروع . (٤)

الذي يظهر لي مما تقدم أن الذراع اسم مصدر بمعنى المذروع به ، ناب عن اسم
 الآلة في الدلالة على معناه ، ثم سمي به الساعد ؛ لأنه يستعمل للذراع .

(١) انظر المصباح المنير ٨

(٢) الكتاب ٤٩/٤

(٣) كتاب العين ٩٦/٢-٩٧

(٤) انظر المعجم الوسيط ٣١١

يؤكد صحة القول بأنه اسم المصدر ، وسمي به ، والمصدر الذرع قول الفراء : (قال :

﴿ سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا ﴾ (١) ، وقال الشاعر :

إِذَا التَّيَّارُ ذُو الْعَضَلَاتِ قُلْنَا إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعًا

وإنما قيل : ذرعاً وذراعاً ؛ لأن المصدر والاسم في هذا الموضع يدلان على معنى

واحد ، فذلك كفى المصدر من الاسم (٢)

٢- الغطاء :

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَن ذِكْرِي ﴾ (١٠١) في العين :

(والغطاء ما غطيت به أو تغطيت به) (٣)

فالغطاء اسم مصدر بمعنى المغطي به ، ويجوز أن يكون بمعنى المغطو به ؛ لكون فعله

يأتي متعديا من بابي نصر وضرب. (٤)

(١) سورة هود ٧٧

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٥٦/١

(٣) العين ٤/٤٣٥ ، وانظر المصباح ١٧١

(٤) انظر المصباح ١٧١

٣--الفرار :

قوله : ﴿ لَوْ أَطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا ﴾ ١٨ قال الزجاج : (فرارا) منصوب على المصدر؛ لأن معنى وليت فررت منهم) (١)

قال سيبويه : (ومما تقاربت معانيه فجاؤوا به على مثال واحد نحو: الفِرَار والشِّراد والشماس والنِّفار والطَّماح، وهذا كله مباعدة) . (٢)

وعليه فالفرار مصدر قياسي لأنه يدل على المباعدة كما قال سيبويه أو الامتناع .

٤-الكتاب :

قوله : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ ﴾ ١ ﴿ وَأَتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ كِتَابِ رَبِّكَ ﴾ ٢٧ ﴿ وَيَقُولُونَ مَا لَ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ﴾ ٤٩

الكِتَابُ على وزن فِعَال ، اسم مصدر كَتَبَ يَكْتُبُهُ، وهو فى الأصل اسم مصدر بمعنى مكتوب ، ثم أُجْرِيَ مُجْرَى المصدر ، وقياس مصدره على (الفَعْل) لكونه متعديا ، ونظيره الحِجَاب اسم مصدر حَجَبَهُ يَحْجُبُهُ حَجَابًا بمعنى محجوب ، أقيم مقام المصدر، يقول سيبويه : (وَقَدْ جَاءَ بَعْضُ مَصَادِرِ مَا ذَكَرْنَا عَلَى فِعَالٍ ... وذلك نحو: كَذَّبْتُهُ كِذَابًا، وَكَتَبْتُهُ كِتَابًا، وَحَجَبْتُهُ حِجَابًا ، وبعض العرب يقول: كَتَبًا على القياس.(٣) وفى اللسان كتب الشيء يكتبه كُتْبًا وَكِتَابًا وَكِتَابَةً ، وَكَتَبَهُ : خطه... والكِتَاب أيضا : الاسم) (٤)

(١) معانى القرآن للزجاج ٣/٢٧٥، وانظر معانى القرآن النحاس ٢/٢٧٠، وتفسير الفخر الرازي ٢١/١٠١

(٢) الكتاب ٤/١٢

(٣) الكتاب ٤/٧، وانظر جامع الأحكام ١/١١٢

(٤) اللسان ١/٦٩٨، وانظر القاموس ١٦٥

٥- اللقاء :

قوله : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ ﴾ ١٠٥ ﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ ﴾ ١١٠

قال سيبويه : (وقالوا: لَقِيْتَهُ لِقَاءً كما قالوا : سَفَدَهَا سِفَادًا. (١) وفي المحكم: لَقِيَهُ لِقَاءً، وَلِقَاءَةً ، وَلُقِيًّا، وَلُقِيَانًا، وَلُقِيَانًا، وَلُقِيَانَةً ، وَلُقِيَةً، وَلُقِيًى وَلُقِيًى ، وَلِقَاءَةً، الأخرى عن ابن جني ... وَلَقَاهُ، طائفة أنشد اللحياني:

لَمْ تَلَقْ حَيْلٌ قَبْلَهَا مَا قَدْ لَقَّتْ مِنْ غَيْبِ هَاجِرَةٍ وَسَيْرِ مُسَادٍ (٢)

يتبين لنا أن اللقاء جاء مصدراً للَّقِيَّ وكان حق مصدره أن يكون علي فَعَل (لَقِي) لأن فعله متعد. كما أن اللقاء قياسي في مصدر فاعَل . ونكتة مجيء لِقَاء مصدرًا للقي مع أن القياس لَقِيًى ، أن لقي ولاقي بمعنى ، إذ كل من لقيته فقد لقيك. (٣) لذا جاء مصدر لاقى وهو لقاء على لقي للدلالة على هذا المعنى أي المشاركة بين الاثنين. وهذا المعنى يشير إليه سيبويه في قوله: (وقالوا ضربها الفحلُّ ضرباً كالنكاح، والقياس ضرباً، ولا يقولونه كما لا يقولون نكحاً وهو القياس). (٤)؛ لأن في الفعلين ضرب ونكح معنى المشاركة وإن كانا على غير فاعَل الذي يُدَلُّ عليه هذا المعنى أي المشاركة. لذا جاء مصدرهما على فِعال وهو ضرباب ونكاح مثل لقاء، مع أن القياس في مصدرها الفَعْل : الضَرْبُ وَالنَّكْحُ وَاللَّقِيُّ.

ويؤكد لنا صحة ما ذكرنا قول ابن سيده في قولهم: زنى يزني زُنًى وشري يشري شِرًى (٥) (وقد جاء المد في زَنَا وشِرًّا (أي زِنَاء وشِرَاء علي وزن فِعال) لأنه فعل يقع من اثنين ، كل واحد منهما يفعل مثل فعل الآخر، فصار بمنزلة ضاربه ضراباً وقاتله قِتالاً (٦).

(١) الكتاب ٤/٤٦

(٢) المحكم ٦/٣١٢ وانظر التاج (لقي)

(٣) انظر الحجة ٢/٢٧، والمختص ١/١٦٧-١٦٨، والبحر ٣/٦٧

(٤) الكتاب ٤/٩

(٥) انظر الكتاب ٤/٤٧

(٦) المخصص ١٤/١٦٢

والعرب تقيم مصدر فعل مقام مصدر فعل آخر لاتحاد المعنى . قال سيبويه : هذا باب ماجاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد، وذلك قولك: اجتوروا تجاوروا وتجاوروا اجتوارا، لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحدا. ومثل ذلك انكسر كسرا وكسيرا وانكسارا، لأن معنى كسيرا وانكسرا واحدا. وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَاللّٰهُ اَنْبَتَكُمْ مِنَ الْاَرْضِ نَبَاتًا ﴾ (١) لأنه إذا قال : اُنْبَتَهُ فكأنه قال: قد نبت : وقال عزوجل: ﴿ وَتَبَتَّلْ اِلَيْهِ تَبْتِيْلًا ﴾ (٢) ، لأنه إذا قال تَبَتَّلْ فكأنه قال: بَتَّلْ . وزعموا أن في قراءة ابن مسعود: ﴿ وَاَنْزَلَ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيْلًا ﴾ (٣) ، لأن معنى اُنزِلَ ونزِلَ واحد. وقال القطامي:

وَخَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ
وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَّبِعُهُ اتِّبَاعًا

لأن تَبَعْتُ وَاَتَّبَعْتُ في المعنى واحد، وقال رؤبة:

* وَقَدْ تَطَوَّيْتُ اَنْطَوَاءَ الْحِضْبِ *

لأن معنى تطويْتُ وانطويْتُ واحد، ومثل هذه الأشياء : يدعه تَرْكًا ؛ لأن معنى يدع

ويترك واحد. (٤)

(١) سورة نوح ١٧

(٢) سورة المزمل ٨

(٣) سورة الفرقان ٢٥

(٤) الكتاب ٨١/٤-٨٢، وانظر المخصص ١٤/١٨٦-١٨٧

٦- المداد:

قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ ١٠٩

المدد والمداد قرئ الأول بالثاني (١) كما قرئ الثاني بالأول (٢) قال ابن جني: (وأما ﴿مَدَدًا﴾ فمنصوب على الحال، كقولك: جئتُك بزيد عَوْنًا لك ويدًا معك، وإن شئت نصبته على المصدر بفعل مضمر يدل عليه قوله: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ﴾ كأنه قال: ولو أمددناه به إمدادا، ثم وُضِعَ (مَدَدًا) موضع إمداد (٣) وفي البحر: يجوز أن يكون نصبه على المصدر بمعنى ولو أمددناه بمثله إمدادا، ثم ناب المدد مناب الإمداد مثل أُبْتُكُمْ نَبَاتًا (٤)

يفهم مما تقدم أن المدد والمداد بمعنى (٥)، وهما اسما مصدر أمدد، أقيما مقام المصدر الذي هو الإمداد. ويجوز أن يكون المدد والمداد اسم مصدر الثلاثي (مدد) المتعدي، لأن مدّه وأمدّه بمعنى. إلا أن الثلاثي عددي بنفسه والمزيد عددي بالهمزة؛ لأن الثلاثي يأتي متعديا ولازما. (٦)

(١) البحر ١٦٩/٦

(٢) المرجع السابق ١٦٩/٦

(٣) اختسب ٣٥/٢

(٤) البحر ١٦٩/٦

(٥) انظر اللسان ٣٩٩/٣

(٦) انظر المرجع السابق ٣٩٨/٣

السابع - ماجاء على فُعلول:

١-الرقود :

قوله : ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ ١٨ اختلف أهل العربية في توجيهه (رقود) إلى رأيين ، الأول : جمع راقد (١) ، والثاني : مصدر وصف به الجمع (٢) . والذي يعيننا من الرأيين هو مذهب المصدر. فالرقود مصدر رَقَدَ يَرُقُدُ. (٣) والذين ذهبوا إلى أنه جمع راقد على حق وصواب ، لأن الراقد يجمع على فُعلول كما قالوا : جالس وجلوس .(٤) وفي الصحاح : وقوم رقاد: أى رُقِدَ. (٥) كما أن من ذهب إلى أنه مصدر على حق وصواب؛ لأن المصدر يوصف به المفرد والجمع.

يقول أبو منصورالثعالبي في كتابه فقه اللغة وسر العربية : (فصل فى إقامة الاسم والمصدر مقام الفاعل والمفعول ، تقول العرب : رَجُلٌ عَدْلٌ : أى عَادِلٌ ، وَرِضًا : أى مَرْضِيٌّ ، وبنو فلان لنا سِلْمٌ : أى مُسَالِمُونَ ، وَحَرْبٌ : أى مُحَارِبُونَ). (٦)

وقال المبرد : (والمصدر يقع في موضع اسم الفاعل ، يقال: ماء غَوْرٌ : أى غائر ، كما قال الله عز وجل : ﴿ إِنَّ أَصْبَحَ مَاءُكُمْ غَوْرًا ﴾ (٧) ويقال: رَجُلٌ عَدْلٌ أى عَادِلٌ ، ويوم غَمٌّ أى غَامٌّ ، وهذا كثير جدا) (٨)

(١) انظر الدر المصون ٤٦٠/٧ ، روح المعاني للألوسي ٢٢٤/١٥ ، وتفسير الجلالين ٣٨٢ ،

والفتوحات الإلهية ١٢/٣ ، وجمع البيان ١٢٩/١٣

(٢) القرظي ٢٤٠/١٠ ، وتفسير الفخر الرازي ١٠١/٢١

(٣) انظر الصحاح ٤٧٧/٢

(٤) انظر كتاب ليس لابن خالويه ٣٣٢

(٥) الصحاح ٤٧٧/٢

(٦) فقه اللغة وسر العربية ٣٣١

(٧) سورة الملك ٣٠

(٨) الكامل ١٥٦/١

وقال أبو علي: (والمصادر قد أجريت بحرى أسماء الفاعلين ، ألا ترى أنه قد وصف بها كما وصف بأسماء الفاعلين ، وجمع جمعها فى نحو نُورٌ ونُورٌ وسوائل ؟ فلما كانت مثلها أجراها مجراها ، وعلى هذا قالوا الفضل فى اسم رجل كأنهم جعلوه الشيء الذى هو خلاف النقص) (١) كما قال : (فإن المصادر تقع موقع اسم الفاعل وليس اسم الفاعل فى الاتساع فى وقوعه موقع المصدر كوقوع المصدر موقع اسم الفاعل) (٢) ويقول الإمام عز الدين بن عبد السلام السلمى فى كتابه الإشارة إلى الإيجاز: (وللتعبير عن الفاعل أمثلة :

منها قوله: ﴿ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ (٣) أى يؤمنون بالغائب أو يكون مخففاً من الغيب كالميت من الميت والهين من الهين واللين من اللين . ومنها قوله: ﴿ فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا ﴾ (٤) معناه فاحتمل الماء السائل. وكذلك الحيضُ مصدر حاض الوادي يبيض حيضاً ثم يُتَجَوَّزُ بالمصدر عن لماء الحائض. وكذلك هو فى المرأة فقولك: حاضت المرأة فهى حائض ، كقولك سال الوادي سيلاً فهو سائل. والمعنى: حاضَ دَمُ المرأة ، وسال ماء الوادى. ومنه قوله: ﴿ فَسَأَلَتْ أُوْدِيَةً بِقَدَرِهَا ﴾ (٥). أى فسالت مياه أودية بقدرها. ومنها الرجوع والصدع فى قوله: ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الرَّجْعِ ﴾ والأرض ذات الصدع ﴿ (٦) ومعناهما: والسماوات المطر الراجع فى كل عام، والأرض ذات النبات الصادع أى الشاق للأرض ، وهذا قول ابن عباس. ومنها قوله : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ ﴾ (٧) أى لقول فاصل بين الحق والباطل كقولك : إنه لرجل عدل أى عادل.

(١) الحجة ٣٤١/٣

(٢) المسائل البصريات ٩٠٣/٢

(٣) سورة البقرة ٣

(٤) سورة الرعد ١٧

(٥) سورة الرعد ١٧

(٦) سورة الطارق ١١-١٢

(٧) سورة الطارق ١٣

ومنها لفظ الرب ، فإنه مصدر ربَّ يَرْبُّ رَبًّا فهو رابٌّ ، فمعنى قوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١) أى رابُّ العالمين . (٢)

وقال ابن الشجري : (ومن إعطاء العين حكم المصدر حتى وصفوه بالمصدر ، أو جرى خيرا عنه قوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ (٣) أى مكنوب به ، وقوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾ (٤) أى غائرا ، وقوله: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا﴾ (٥) أى ساعيات ، فَسَعْيًا مصدر وقع موقع الحال ، كقولهم: قَتَلْتُهُ صَيْرًا ، أى مَصْبُورًا (٦)

هذان الرأيان فى (الرقود) يدلان دلالة واضحة على جواز اعتقاب المصدر والجمع وتناوبهما ؛ لأنهما عند التحقيق يرجعان إلى معنى واحد. يقول الفراء فى قوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ (٧) : (ولم يقل سقاة الحج وعمارى ... كمن آمن ، فهذا مثل قوله: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ (٨) يكون المصدر يكفى من الأسماء والأسماء من المصدر إذا كان مُسْتَدَلًّا عليه بهما (٩) لأن السقاية والعمارة وهما مصدران واقعان موقع الجمع ، وهذا الجمع أصله وصف وهو سقاة وعمارون ؛ لأن مفرد الأول ساقٍ ، اسم فاعل سقى ، والثاني عامر اسم فاعل عَمَرَ ، كالرقود فى مذهب الجمع وصف لأن مفرده راقد اسم فاعل رقد.

(١) سورة الفاتحة ٢

(٢) مجاز القرآن لابن عبدالسلام ١١٤-١١٥

(٣) سورة يوسف ١٨

(٤) سورة الملك ٣٠

(٥) سورة البقرة ٢٦٠

(٦) أمالى ابن الشجري ١٠٥/١-١٠٦

(٧) سورة البراءة ١٩

(٨) سورة البقرة ١٧٧

(٩) معاني القرآن للفراء ٤٢٧/١

وذكر ابن خالويه أنه وجد في القرآن ثمانية أحرف تكون جمعا ومصدرا، وهي :

﴿بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ (١) و ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ (٢) و ﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ (٣) و ﴿فَعَلَىٰ إِجْرَامِي﴾ (٤) و ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ﴾ (٥) و ﴿وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾ (٦) و ﴿إِدْبَارَ النُّجُومِ﴾ (٧) و ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ (٨) بكسر الهمزة مصدرا وفتحها جمعا وقرئ بهما. (٩)

هذا الذى ذكره ابن خالويه من اعتقاب الإبكار والأبكار، والإصباح والأصباح، والإيمان والأيمان، والإجرام والأجرام، والإسرار والأسرار، والإدبار والأدبار، والإيمان والأيمان من القرآن، يدل دلالة واضحة على اعتقاب المصدر والجمع على شيء واحد؛ لكون المصدر يدل بلفظه على المفرد والجمع؛ لذا افترق أهل العربية فى توجيه (الرقود) إلى فريقين: الأول القائل بجمعيته والثاني القائل بمصدريته، وكلاهما على حق و صواب.

غير أن لى تعليقا موجزا على اعتقاب الإبكار والأبكار، والإصباح والأصباح، والإيمان والأيمان، والإجرام والأجرام، والإسرار والأسرار، والإدبار والأدبار. فالمعلوم أن الجمع الذى يتعاقب هو المصدر على المعنى الواحد فى الأصل وصف، كما فى الرقود فى مذهب الجمع، ومذهب المصدر. فنلاحظ أن الأبكار، والأصباح والأيمان، والأجرام، والأسرار، ليست بوصف.

(١) سورة آل عمران ٤١

(٢) سورة الأنعام ٩٦

(٣) سورة التوبة ١٢

(٤) سورة هود ٣٥

(٥) سورة محمد ٢٦

(٦) سورة ق ٤٠

(٧) سورة الطور ٤٩

(٨) سورة المنافقون ٢

(٩) انظر كتاب ليس فى كلام العرب ٢٦١-٢٦٢

ولعل السرّ في ذلك أن هذه الكلمات ، وإن لم تكن في الأصل وصفا ، فهي أسماء المصادر ل(أبكر) و(أصبح) و(أيمن) و(أجرم) و(أسرّ) و(أدبر) ، وقد سبق القول في دراسة المصدر واسمه أن اسم المصدر ينوب عن المشتقات في الدلالة على معناها فهي موضوعة لها. كما قال أبو حيان : أسماء المصادر هي أسماء أخذت من مواد المصادر ووضعت للشيء الذي هو متعلق المصدر ، كالثواب لما يثاب به والعطاء لما يعطى والدهن بضم الدال لما يدهن به والخبز بضم الخاء لما يخبز ، والكلام للجمل المقولة ، والكرامة لما يكرم به والكحل لما يكحل به والرعي لما يرعى ، والطحن بكسر الفاء لما يطحن . (١) ؛ لذا جمعت كما تجمع الأسماء بخلاف المصدر فإنه لا يجمع ؛ لأنه اسم جنس يصلح للمفرد والجمع. قال السهيلي : (ألا ترى أن الشُّغل على وزن (فُعْل) كالذُّهن ، فهو عبارة عما يشتغل المرء به ، فهو اسم مشتق من الفعل وليس الفعل مشتقا منه ، إنما هو مشتق من الشُّغل ، والشُّغل هو المصدر ، كما أن الجُعْل والجُعْل كذلك. فعلى هذا ليس (الأشغال) و(الأحلام) بجمع المصدر ، إنما هو جمع اسم ، والمصدر على الحقيقة لا يجمع ؛ لأن المصادر كلها جنس واحد ، من حيث كانت كلها عبارة عن حركة الفاعل ، والحركة تماثل الحركة و لا تخالفها بذاتها) (٢)

٢- الغُور:

قرئ قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَصِحُّ مَاؤُكُمْ غُورًا ﴾ (٤١) غُورًا. (٣) قال سيبويه: وقالوا: غُرْتُ فَأَنَا غُورٌ غُورًا. (٤) فالغُور مصدر قياسي لغار يغور ، ولكنه عدل عنه إلى الغور للتخفيف كما قال ابن الحاج فيما نقل عنه صاحب التصريح : (وقال ابن الحاج يقل [أى فُعُول] فى المعتل العين كغار وسار وغاب وآب وإنما يفرون من ذلك إلى الفُعْل كالصوم والعود والأوب والخيم...والحيض والغيم) (٥)

(١) انظر صفحة ٥١

(٢) نتائج الفكر ٣٦٢-٣٦٣

(٣) انظر البحر ١٢٩/٦

(٤) الكتاب ٤ / ٥٠

(٥) شرح التصريح ٧٢/٢

والغثور هو الأصل مع كونه ثقيلًا ، قال ابن سيده: (والأصل فى مصدر الثلاثي الذى لا يتعدى مما هو على فَعَلَ يَفْعُلُ أو يَفْعِيلُ أن يجيء على فُعُول نحو قَعَدَ يَقْعُدُ قَعُودًا وجلس يجلس جلوسًا فهذا الأصل المطرد وما جاء من مصادره على غير هذا البناء فهو على طريقة النادر الذى يحتاج فيه إلى معرفة النظر حتى يجوز فيه على شرائط النادر ويمتنع مما لا لايجوز مما ليس له نظير فى كلام العرب) (١)

الثامن - ماجاء على فعالة:

-الولاية :

قوله : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾ ٤٤ لم ترد الولاية في القرآن إلا مرتين الأولى في سورة الأنفال (٧٢) في قوله تعالى: ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ ﴾ ، والثانية في سورة الكهف (٤٤) في قوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾

يقال: ولي الشيء وولي عليه ولاية وولاية. (١)

وعليه فالولاية بفتح الواو وكسرها جاءا مصدرا لولي. قال الجوهري: قال سيبويه: الولاية بالفتح المصدر والولاية بالكسر الاسم مثل الإمارة والنقابة؛ لأنه اسم لما توليته ، وقمت به ، فإذا أرادوا المصدر فتحوا. (٢)

وقال الفراء في سورة الأنفال - وهو لم يتحدث عن الولاية في سورة الكهف ولعله اكتفى بالحديث عما في الأنفال حملا لما في الكهف عليها- : وكسر الواو في الولاية أعجب إلي من فتحها ؛ لأنها إنما تفتح أكثر من ذلك إذا كانت في معنى النصره ، وكان الكسائي يفتحها ويذهب بها إلى معنى النصره... ويختارون في وليته ولاية بالكسر ، وقد سمعناهما بالفتح والكسر في معنهما جميعا، وقال الشاعر:

دَعِيهِمْ فَهُمْ أَلْبٌ عَلَيَّ وَلايَةٌ وَحَفْرُهُمْ أَنْ يَعْلَمُوا ذَاكَ دَائِبٌ (٣)

وقال الأزهرى: وقال أبو العباس نحو مما قال الفراء ، وقال الزجاج يقرأ ولايتهم وولايتهم بفتح الواو وكسرها فمن فتحها جعلها من النصره. (٤)

(١) انظر اللسان ٤٠٧/١٥ ، والقاموس ١٧٣٢

(٢) الصحاح ٢٥٣٠/٦

(٣) معاني القرآن الفراء ٤١٨/١-٤١٩ ، وانظر تهذيب اللغة ٤٤٩/١٥ .

(٤) التهذيب ٤٤٩/١٥ والمعاني للزجاج ٢٨٩/٣

مما سبق يظهر لنا أن فى الولاية بقراءتها الفتح والكسر للواو آراءً ثلاثة: الأول: أن فتح الواو : مصدر ، وكسرها اسم مصدر، والثاني: أن كسر الواو مصدر وفتحها اسم المصدر ، والثالث: أن كسر الواو وفتحها بمعنى فهما لغتان فى المصدر .

فالذين قالوا: إن فتح الواو مصدر وكسرها اسم المصدر ذهبوا به إلى أنه مصدر ولىّ الذي بمعنى قُرِبَ ، وليس للحرفة وشبهها التى قياس مصدرها أن يكون على فعالة، وكسر الواو اسم مصدر ولى .

يؤكد صحة هذا القول ما قاله أبو عبيدة فى قوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ ﴾ (٤٤) (مصدر الولي ، فإذا كسرت الواو فهو مصدر وليت العمل والأمر تليه) (١)

هذا ، وقد نقل الجوهري عن سيويه حيث قال: (قال سيويه : النِّقَابَةُ بالكسر الاسم وبالفتح المصدر مثل الولاية والولاية) (٢)

إن كسر النون فى النِّقَابَةُ اسم مصدر نَقَّبَ يَنْقُبُ والمصدر نَقَابَةٌ بفتح النون. قال الفراء: (إذا أردت أنه لم يكن نقيبا ففعل قلت: نَقَّبَ بالضم نَقَابَةٌ بالفتح) (٣) كما أن الولاية مصدر ولى بمعنى قرب والاسم الولاية.

وأما الذين قالوا بأن الولاية مصدر فهم يذهبون به إلى أنه مصدر وليه يليه ؛ لأنه يدل على ما يشبه الحرفة التى يأتى مصدرها قياسا على الفعالة كما ذكره أبو عبيدة ، وأما فتح الواو فهو اسم للعمل الذى توليته ، وليس مصدرا.

(١) مجاز القرآن ١/٤٠٥ ، وانظر شرح لامية الأفعال ٤٦ مع الهامش.

(٢) الصحاح ١/٢٢٧ ، وانظر التاج ٤/٢٩٧

(٣) الصحاح ١/٢٢٧ ، وانظر التاج ٤/٢٩٧

وعليه فالولاية إذا كانت بمعنى القرابة فهو مصدر، والولاية اسم لها ، وإذا كان غير ذلك فهو اسم مصدر الولاية .

وأما الذين قالوا بأن الولاية بالفتح والولاية بالكسر بمعنى أولفتان ، فلأن المصدر واسمه يتعاقبان كثيرا على شيء واحد ؛ إذ يقام تارة اسم المصدر مقام المصدر ، كما يقام المصدر مقام اسمه تارة أخرى ، وله نظائر كثيرة .

بقي أن أشير إلى مجيء الولاية بالفتح مصدرا لـ (وُلِّيَ) مع أن ما جاء على الفعالة قياس مصدر فَعَلَ كما قال سيبويه ونقله عنه العلماء ، وعليه يقال: إنه سماع فيه ، إذ القياس أن يأتي على فَعَلَ ، غير أن وُلِّيَ لما كان بمعنى قَرُبَ حمل مصدره على مصدره ، فقالوا: وُلِّيَ وولاية كما قالوا: قَرُبَ قرابة وعليه يقول المبرد: (واعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر...) (١) هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن فَعَلَ وفَعُلَ أخوان يتقارضان في مصدرهما.

التاسع - ماجاء على فعالة:

١-العبادة :

قوله : ﴿ وَلَا يُشْرِكُ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾ ١١٠ قال سيبويه: وقد قالوا: مع هذا عِبَدَهُ عِبَادَةً ، فهذا نظير عَمَرْتُ الدار عِمَارَةً. (١)

يتبين أن العبادة جاءت مصدرا لعبده ، وقد جاءت على الفعالة لأنها تشبه الحرفة، كما كانت عمارة الدار حرفة ، وذلك أن العبادة تشمل جميع الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة التي يحبها الله ويرضاها، فهي بذلك كالحرفة.

٢-القيامة :

قوله : ﴿ فَلَا يُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴾ ١٠٥ قال الراغب : (والقيامة أصلها ما يكون من الإنسان من القيام دُفْعَةً واحدةً ، أدخل فيها الهاء تنبيها على وقوعها دُفْعَةً(٢) وقال ابن الأثير: (يوم القيامة .. قيل: أصله مصدر قام الخلق من قبورهم قيامة(٣)

يفهم مما سبق أن القيامة في أصل وضعه اسم المرة من قام يقوم ، سمي بها يوم الدين إشعارا لقيام الخلق دفعة واحدة. والمشهور أن قياس بناء اسم المرة من الثلاثي أن يكون على فَعَلَّة ، خلافا لابن الحاجب كما ذكره الرضي (٤)

ويحتمل أن يكون الْقِيَامَةَ على وزن الفِعَالَةِ أصله الفِعَال ، وهو مصدر قام يقوم قيامًا، أصله قووم ؛ لكون فعله لازما من باب فَعَلَ ، ولكن عُدِلَ عنه إلى الْقِيَام ؛ للتخفيف في المعتل العين ، ثم زادوا عليه التاء ؛ للترقية بين القيام من القُبور، والقيام من الجلوس أو القعود.

(١) الكتاب ٤/٤٩

(٢) المفردات ٦٩١

(٣) النهاية ٥/٣٣

(٤) انظر شرح الشافية ١/١٧٩

٣-الولاية :

في قراءة قوله : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾ ٤٤ الولاية (١) الولاية يجوز فيها الوجهان : الأول اسم مصدر ولي بمعنى قرب . والثاني : مصدر ولي كالإمارة والتجارة والعمارة والزراعة. (٣)

غير الثلاثي:

التأويل ٨٢/٧٨ - الفراق ٨٧ - المراء ٢٢ - التقلب ١٨ في قراءة (١)

فكلها قياس لأن التأويل مصدر أول يؤول على وزن فَعَّل يَفْعَلُ تَفْعِيلًا ، والفراق مصدر فارق يفارق ، وكذلك المراء مصدر ماري يمارى على وزن فاعل يفاعل فعلاً. كما أن التقلب مصدر تقلب على وزن تَفَعَّلُ تَفَعُّلاً.

(١) انظر البحر ١٣٠/٦

(٢) انظر ما قبل في الولاية بالفتح ص ١٣٤

الفصل الرابع :

المصادر الواردة في السورة على

الأوزان غير القياسية

الأول- ما جاء على فعل:

١- الإمر :

قوله : ﴿ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا ﴾ ٧١ يقول الجوهري: (قال الأخفش: يقال: أمرَ أمره يأمرُ أمرًا أى اشتد ، والاسم الإمر بكسر الهمزة ، قال الراجز:

قَدْ لَقِيَ الْأَقْرَانُ مِنِّي نُكْرًا دَاهِيَةً دَهِيَاءَ إِذَا إِمْرًا

ومنه قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا ﴾ (١) وفى سر الصناعة : (ألا ترى أن الكسائي ذهب فى قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا ﴾ [الكهف ٧٤] إلى أن معناه «شئنا داهيا منكرا عجا» واشتق له من قولهم : « أمر القوم » إذا كثروا (٢)

يتبين من قول الأخفش الذى نقله الجوهري أن الأمر بالفتح هو المصدر للفعل (أمر) لكونه لازما على فعل ، وأما الإمر بالكسر فهو اسم المصدر . ويؤكد ما جاء فى سر الصناعة كون اسم المصدر مشتقا من الفعل لا من المصدر الذى هو أصل للفعل.

٢- الذكر:

قوله : ﴿ وَلَا تَطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا ﴾ ٢٨ ووردت فى الآيات ١٠١/٨٣/٧٠

قال سيبويه: وقالوا: ذكْرُهُ ذِكْرًا كَحَفِظْتَهُ حِفْظًا. (٣) وقال أيضا: وقالوا: حَجَّ حِجًّا كما قالوا: ذَكَرَ ذِكْرًا. (٤)

يتبين لنا أن الذكر جاء مصدرا لذكره يذكره وكان أصل مصدره ذَكْرٌ ، لأنه متعد. غير أن العرب استغنت عن مصدره الأصلي الذى هو الذَّكْرُ بالذَّكْر الذى هو الاسم للشئ المفعول أي المذكور ، كالعلم الذى هو الاسم للشئ المعلوم لأنهما بمنزلة واحدة ، قال السهيلي: (وأما الذَّكْرُ فبمنزلة العِلْمِ ، لأنه نوع منه). (٥)

(١) الصحاح ٥٨١/٢

(٢) سر صناعة الإعراب ٦٢٣/٢

(٣) الكتاب ٧/٤

(٤) الكتاب ١٠/٤

(٥) نتائج الفكر ٣٦٩

ويؤكد صحة القول بأن الذكر اسم للمذكور استغني به عن المصدر الذي هو الذُّكْر
قول سيبويه : (وقالوا : حَجَّ حِجًّا كما قالوا : ذَكَرَ ذِكْرًا) (١) وقول أبي علي الفارسي:
(الحجَّ المصدر والحجَّ الاسم) (٢)

حيث أن الحجَّ وهو اسم المصدر أقيم مقام المصدر ، والمصدر الحجَّ كما أن الذُّكْر
اسم المصدر أقيم مقام المصدر ، وهو الذُّكْر . إلا أن الفرق بينهما أن الذُّكْر استغني به عن
المصدر الذي هو الذُّكْر فلم يستعمل بخلاف الحجَّ لورود مصدره.

٣- الرزق :

قوله : ﴿ فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ ﴾ ١٩ قال الخليل : (رَزَقَ اللهُ العبادَ رِزْقًا اعتمدوا
عليه ، وهو الاسم أخرج على المصدر ، وقيل : رَزَقَ) (٣)

كما نقل ذلك الأزهرى بقوله : (رَزَقَ اللهُ الخلقَ رِزْقًا ورِزْقًا، فالرِّزْق اسم والرِّزْق
مصدر ، وقد يوضع الاسم موضع المصدر. (٤)

يتبين لنا أن الرِّزْق اسم مصدر وليس فى الأصل مصدرًا ، ولكنه أقيم مقام المصدر
الذى هو الرِّزْق بفتح الراء ، ونظيره الفِعْل ، و هو اسم المصدر أقيم مقام المصدر (الفِعْل)
قال الخليل : (فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلًا ، وَفِعْلًا ، فالفِعْل : المصدر ، والفِعْل : الاسم) (٥)

(١) الكتاب ١٠/٤

(٢) المخصص ١٢٨/١٤

(٣) العين ٨٩/٥

(٤) تهذيب اللغة ٤٣٠/٨ ، وانظر جامع الأحكام ١٢٥/١

(٥) العين ١٤٥/٢

٤- العلم :

قوله : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾ ٥ ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾ ٦٥ قال سيبويه:
وقالوا: عَلِمَ عِلْمًا ، فالفعل كَبَخَلَ يَبْخُلُ ، والمصدر كَالْحِلْمِ. (١)

يتبين لنا أن العلم جاء مصدرا لعلمه يعلمه ، وكان حق فعله أن يأتي مصدره علي
فَعَلَ (عَلِمَ)؛ لأنه متعد. إلا أن العلم وهو اسم للشيء المفعول أي المعلوم - استغني به عن
مصدره القياسي وهو العِلْمِ.

وقال السهيلي معللا بجيء العلم وهو اسم للمعلوم مصدرا لِعِلْمِهِ، وكان قياسه
العِلْمِ: (فَإِنْ قِيلَ: فما قولكم في « عَلِمْتُ عِلْمًا » ، أليس هو مصدرا لِعِلْمْتُ ، فَلِمَ جاء
مكسور الأول كالطَّحْنِ والذَّبْحِ ؟ قلنا: العلم يكون عبارة عن المعلوم ، كما تقول: « قرأ
العلم » ، ويكون عبارة عن المصدر نفسه الذي اشتق منه « عَلِمْتُ » إلا أن ذلك المصدر
مفعول لِعِلْمْتُ ، لأنه معلوم بنفس العلم ، لأنك إذا علمت الشيء فقد علمت ، وعلمت
أنك قد علمته بعلم واحد فقد صار العلم معلوما بنفسه ، فلذلك جاء على وزن الطَّحْنِ
والذَّبْحِ ، وليس له نظير في الكلام إلا قليل ، ولا أعلم فعلاً يتناول المفعول ويتناول نفسه
إلا العِلْمِ والكلام ، لأنك تقول للمخاطب : « تكلم » ، فيقول : « قد تكلمت » ، فيكون
صادقا ، وإن لم ينطق قبل ذلك ... وأما « العِلْمُ » فلم يجيء إلا مكسورا كان مصدرا أو
مفعولا ، لأنه لا يكون أبدا إلا معلوما بنفسه. (٢)

٥- القِبَل :

في قراءة قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا ﴾ (٥٥) قِبَلًا. (٣) في الحجة لأبي
علي: (أبو عبيدة : قِبَلًا مُقَابِلَةٌ . وقال أبو زيد: لقيت فلانا قِبَلًا ومُقَابِلَةٌ وقِبَلًا وقُبَلًا
وقِبَلِيًّا وقِبَلِيًّا كله واحد وهو المواجهة) (٤)

(١) الكتاب ٤/٣٥-٣٦

(٢) نتائج الفكر ٣٦٨-٣٦٩ وانظر البدائع ٩١/٢

(٣) انظر روح المعاني للألوسي ٣٠٢/١٥

(٤) الحجة ٥/١٥٣

يفهم منه أن القِبَل ، والقَبَل ، والقُبَل ، والقَبْل ، والقَبِيل ، والقَبِيلُ ، والقَبِيلِي والمقابلة بمعنى واحد ، وهو المواجهة. وقد قرئ بها إلا القَبِيلِي والمُقَابِلَة. (١) كما يفهم منه أن القِبَل ، والقَبَل ، والقَبْل ، والقَبْلُ ، والقَبِيل ، والقَبِيلِي أسماء المصادر لـ (قَابِل) ، والمصدر المُقَابِلَة.

أما القِبَل فلعله بمعنى القِبَل على لغة تميم ، والقَبَل على لغة أهل الحجاز ، نظيره الضِّلَع والقِمْع والنُّطْع على لغة تميم ، والضِّلَع والقِمْع والنُّطْع على لغة أهل الحجاز. (٢)

ولو صح ما ذكرت فالقِبَل اسم مصدر قَابِل بمعنى مُقَابِل ، كالتَقْتَل بمعنى مُقَاتِل على أحد معناه. (٣)

(١) انظر معجم القراءات القرآنية ٣/٣٧٦-٣٧٧

(٢) انظر تهذيب الإصلاح ٢٥٣

(٣) انظر القاموس ١٣٥٢

الثاني - ماجاء على فَعِلَ :

- الكذب :

قوله : ﴿ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ ٥ ﴿ فَمَنْ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ ١٥ قال سيبويه :
(وقد جاء المصدر أيضا على فَعِلَ ، وذلك خَنْقَهُ يَخْنُقُهُ خَنْقًا ، وَكَذَبَ يَكْذِبُ كَذِبًا
وقالوا: كَذَبًا) . (١)

وفى التاج: (وهو غريب حتى قالوا : إنه لم يأت مصدر على هذا الوزن إلا ألفاظا
قليلة حصرها القزاز فى جامعه فى أحد عشر حرفا لا تزيد عليها ، فذكر : اللَّعِبُ ،
وَالضَّحِكُ ، وَالْحَبِقُ وَالْكَذِبُ وغيرها ، وأما الأسماء التى ليست بمصادر فتأتى على هذا
الوزن كثيرا) (٢)

الذي يظهر أن الكَذِبَ وإن كان قد جاء مصدرا للفعل (كذب) إلا أنه فى الأصل
اسم أقيم مقام المصدر ، واستغني به عن المصدر الأصلي وهو (الكَذِبُ) .

كما يظهر أن هذا الوزن قلت إقامة العرب إياه مقام المصدر ؛ لأنه وزن يأتى عليه
اسم فاعل ما جاء من فَعِلَ يَفْعَلُ دالا على الصفات الباطنة كبطير فهو بطيرٌ ، كما قَلَّ
إجراؤهم ما جاء على فاعل مجرى المصدر (٣) لأن هذا الوزن يطرد عليه اسم فاعل ما جاء
من فَعَلَ مطلقا وفَعِلَ المتعدى لذا عدّوا ما ورد على فَعِلَ من المصادر غريبا ، ولم يزد على
أحد عشر مصدرا .

كما قل مجيء المصدر على فاعل وعلى مفعول بخلاف غير الفَعِلِ والفاعل والمفعول
من الأوزان فقد استعارت العرب منها صيغاً فأقاموها مقام المصدر .

(١) الكتاب ٦/٤

(٢) التاج ١١٤/٤

(٣) الكامل ١٥٦/١

الثالث- ماجاء على فعل:

١- الحول :

قوله : ﴿ لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴾ ١٠٨ اختلف أهل العربية فى (الجَوْل) فقال بعضهم بمعنى تَحَوَّلًا ، وعليه الفراء ، بقوله : (قوله (عنها حولا) : تحوُّلاً) (١) والزجاج بقوله : (أى لا يريدون عنها تحوُّلاً) يقال : قد حال فى مكانه حولا ، كما قالوا فى المصادر صغر صغرا وعظم عظما ، وعادنى حبها عودا) (٢) والجوهري بقوله : (والتحوُّل : التنقل من موضع إلى موضع والاسم الجَوْل ومنه قوله تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴾) (٣)

ويعنى تحويلا ، وعليه أبو عبيدة ، بقوله : (أى لا يريدون ولا يجبون عنها تحويلا) (٤) والفارابي بقوله : (والجَوْل الاسم من حوّل ويحوّل تحويلا) (٥) والأزهري بقوله : (والحول يجرى بجرى التحويل تقول : حوّلوا عنها تحويلا وحولا . فالتحويل مصدر حقيقى من حولت والحول اسم يقوم مقام المصدر) (٦)

مما سبق يتبين لنا أن الجَوْل عند الفراء ، والزجاج ، والجوهري اسم مصدر تحوّل ، وعند أبى عبيدة ، والفارابى ، والأزهري اسم مصدر حوّل .

ولا خلاف فى المعنى بين القائلين بأن الحول بمعنى التحويل والقائلين بأنه بمعنى التحويل ، لأن حوّل وتحوّل بمعنى ، فى القاموس : (حَوَّلَ الشَّيْءُ : تَحَوَّلَ ، لازم متعد) (٧) ولأن من حوّلته فقد تحوّل .

(١) معانى القرآن ٢ / ١٦١

(٢) معانى القرآن للزجاج ٣ / ٣١٥

(٣) الصحاح ٤ / ١٦٨٠

(٤) مجاز القرآن لأبى عبيدة ١ / ٤١٦

(٥) ديوان الأدب للفارابى ٣ / ٣٤٥

(٦) تهذيب اللغة ٥ / ٢٤٢

(٧) القاموس ١٢٧٨

٢- العوج :

قوله : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴾ ١ يقول الفارابي : (والعِوَج الاسم من اعوجَّ يعوجَّ) (١) ويقول الجوهري : (العَوَج .. مصدر قولك : عوج الشيء بالكسر ، فهو أعوج والاسم العِوَج بكسر العين) (٢) وعليه ، العِوَج بكسر العين وفتح الواو اسم مصدر كما ذهب إليه الجوهري . أما الفارابي فيري أنه الاسم لاعوجَّ على وزن (افعلَّ) . وهو تفسير للمعنى ، لأن عوج واعوجَّ بمعنى (٣) كعورٍ وحولٍ وسودٍ بمعنى اغورٍ واحولٍ واسودَّ . (٤) ؛ لذا قال : (الاسم من اعوجَّ يعوجَّ) .

٣- القَبَل :

في قراءة قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ قُبُلًا ﴾ (٥٥) قِبَلًا . في الحجة لأبي علي : (اختلفوا في قوله عز وجل : ﴿ الْعَذَابُ قُبُلًا ﴾ [الكهف ٥٥] في كسر القاف وفتح الباء وضم القاف والباء . فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (قِبَلًا) بكسر القاف . وقرأ عاصم وحمزة والكسائي : (قُبَلًا) رفعا . أبو عبيدة : قِبَلًا مُقَابَلَةٌ . وقال أبو زيد : لقيت فلانا قِبَلًا ومُقَابَلَةٌ وَقِبَلًا وَقَبِيلًا وَقَبِيلًا كله واحد وهو المواجهة . قال أبو علي : فقوله : قِبَلًا : أى مُقَابَلَةٌ فمعنى ﴿ أَوْ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ قِبَلًا ﴾ أى مُقَابَلَةٌ من حيث يرونه ... وأما قراءة عاصم وحمزة والكسائي ﴿ قِبَلًا ﴾ فيحتمل تأويلين : يجوز أن يكون قِبَلًا بمعنى قِبَلًا كما حكاه أبو زيد ، فيكون معنى القراءتين على ما فسره واحدا اختلف اللفظ واتفق المعنى ...) (٥)

يفهم منه أن القِبَل اسم مصدر قَابِلٌ ، كما أن القَبَل والقَبَل كذلك .

(١) ديوان الأدب ٣/٣٤٥

(٢) الصحاح ١/٣٣١ ، وانظر العين ٢/١٨٤ ، والقاموس ٢٥٥

(٣) انظر احكم ٢/٢٠٣

(٤) انظر المقرب ١/٧٢

(٥) الحجة لأبي علي ١٥٢/٥-١٥٣

٤- القِيم :

فى قراءة قوله تعالى : ﴿ قِيمًا يُنذِرَ بِأَسَا شَدِيدًا ﴾ ٢ قِيمًا (١) يقول أبوالبقاء العكبري: (فيه ثلاثة أوجه: أحدها: أنه مصدر مثل الحَوْل والعَوْض ، وكان القياس أن تثبت الواو لتحصنها بتوسطها كما صحت فى الحَوْل والعَوْض ، ولكن أبدلوا ياء حملا على قيام وعلى اعتلالها فى الفعل. والثانى: أنها جمع قيمة ، كديمة وديم. وقال أبو على: هذا لا يصح ، لأنه قد قرئ فى قوله ﴿ دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ (٢) وفى قوله: ﴿ الكَعْبَةَ الْيَتِيمَ الْحَرَامَ قِيمًا ﴾ (٣) ولا يصح معنى القِيمَةَ فيهما. والثالث: أن يكون الأصل قياما فحذفت الألف كما حذفت فى خِيم. (٤)

وقال ابن عصفور: (مقصور من قيام ، ولولا ذلك لكان قِيمًا؛ لأنه من ذوات الواو، ولا تقلب الواو إذا كانت متحركة عينا فى مفرد لانكسار ما قبلها، إلا بشرط أن يكون بعدها ألف، وتكون فى مصدر لفعل اعتلت عينه ، نحو (قام قياما) و (عاذ عيادا) فدل انقلاب الواو ياء فى (قِيم) على أنه مصدر فى الأصل وصف به ، كما وصف بـ(عَدَل) و (زُر) ، وهما مصدران فى الأصل. (٥)

مما سبق يتبين أن قِيمًا إما أن يكون جمع قيمة ، وهذا مردود عند أبى على الفارسي، وإما اسم مصدر قام يقوم ، مثل الحَوْل والعَوْض ، وإطلاق المصدر عليه تجاوز، والعلماء الأقدمون يطلقون كثيرا على اسم المصدر مصدرًا ؛ لأنهما يتعاقبان على شيء واحد ؛ إذ يقيمون اسم المصدر مقام المصدر كما يقيمون المصدر مقام اسم المصدر. وإما أن يكون (قِيمًا) مختصرا من قيام كما حذفوا من الجنن (٦) والورع (٧).

(١) الكشاف ٤٧٢/٢

(٢) سورة الأنعام ١٦١

(٣) سورة المائدة ٩٧

(٤) التبيان ٣٣١/١ وانظر ٤٦٣/١

(٥) المتع ٦٤/١

(٦) انظر ديوان الأدب للفارابي ٤٦/١

(٧) انظر المرجع السابق ٢١٢/٣

والفِعَالِ فِي مَصْدَرِ الْمَعْتَلِ الْعَيْنِ أَخُو الْفُعُولِ فَيُعَدِّلُونَ عَنِ الْفَعُولِ إِلَى الْفِعَالِ ، فَلَا يَقُولُونَ فِي قَامٍ يَقُومُ قَوْمًا مَعَ أَنَّهُ هُوَ الْقِيَاسُ ؛ لِأَنَّهُ ثَقِيلٌ فِي هَذَا الْبَابِ . قَالَ سَيِّبِيهِ:
(وَقَالُوا قَامَ يَقُومُ قِيَامًا ، وَصَامَ يَصُومُ صِيَامًا ، كَرَاهِيَةَ الْفُعُولِ) (١)

وَالْقِيَمَ فِي السُّورَةِ قَامَ مَقَامَ قِيَمٍ ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَعَاقُبِ الْمَصْدَرِ أَوْ اسْمِهِ وَالْوَصْفِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُؤَدِّي مَعْنَى الْآخَرِ .

الرابع - ما جاء على فُعَل:

- الهدى

قوله: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ ١٣ ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى﴾ ٥٥ ﴿وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾ ٥٧

قال سيبويه: (وقد جاء في هذا الباب المصدر على فُعَل . قالوا: هديته هُدًى ، ولم يكن هذا في غير هُدًى ، وذلك لأن الفِعْل لا يكون مصدرا في هديت فصار هُدًى عوضا منه . وقالوا: قلبته قَلًى ، وقريته قِرًى ، فأشركوا بينهما في هذا فصار عوضا من الفُعَل في المصدر ، فدخل كل واحد منهما على صاحبه ، كما قالوا : كِسوة وكُسًى ، وجِدوة وجُدًى ، وِصوَّة وِصوًى ، لأن فَعَلَ وفُعَلَ أخوان . ألا ترى أنك إذا كَسَّرت على فُعَل فُعَلَة لم تزد على أن تحرك العين وتحذف الهاء . وكذلك فِعَلَة في فِعَلَ ، فكل واحد منهما أخ لصاحبه ألا ترى أنه إذا جمع كل واحد منهما بالثاء جاز فيه ما جاز في صاحبه ، إلا أن أول هذا مكسور وأول هذا مضموم ، فلما تقاربت هذه الأشياء دخل كل واحد منهما على صاحبه . ومن العرب من يقول : رِشوة ورِشًا ، ومنهم من يقول : رِشوة ورِشًا ، وحبوة وحبًا ، والأصل رِشًا . وأكثر العرب يقول : رِشًا وكِسًى وجِدًى . (١)

وقال صاحب اللسان: وقد هداه هُدًى وهَدًيًا وهِدَاية وهِدْيَة . (٢) وقال ابن بري: يقال: هديته الطريق . بمعنى عرفته فيعدى إلى مفعولين ، ويقال: هديته إلى الطريق وللطريق على معنى أرشدته إليها فيعدى بحرف الجر كأرشدت . (٣) والمتعدي إلى المفعولين بغير حرف الجر لغة أهل الحجاز وبالْحرف لغة غيرهم (٤)

(١) الكتاب ٤٦/٤ - ٤٧

(٢) اللسان ٣٥٤/١٥

(٣) اللسان ٣٥٥/١٥

(٤) انظر المرجع السابق (هدى)

يتبين لنا مما سبق أن الهدى جاء مصدرا من مصادر الفعل هداه الطريق وهداه للطريق وإلى الطريق. والقياس في مصدره الفعل (الهدى) ؛ لأنه متعد. أما الهدى فهو اسم المصدر واستغني به عن مصدره القياسي وهو الهدى فغلبت عليه الاسمية فصار بمعنى ما أهدي إليه من النعم كما في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ (١) وغلب على الهدى، وهو الاسم المصدرية للاستغناء به عن مصدره القياسي .

يؤكد ما ذكرنا ما قاله أبو علي الفارسي-بعد ذكر قول سيبويه السابق - (٢) وقد يجوز أن يكون فعل مصدرا اختص به المعتل وإن لم يكن في الصحيح ، كما كان كينونة ونحوه مصادر ، ولا يكون فيعلولة عنده ولا فعلولة عند من خالفه مصدرا في الصحيح . ويؤكد الأول ما قاله من أنه قد يستغني بفعلة نحو الجلوسة والركبة عن المصدر. ويقويه أيضا أن ناسا من النحويين يزعمون أنه قد يجري الأسماء التي ليست بمصادر مجرى المصادر فيقولون : عجت من دهنك لحيتك، و ينشدون :

وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرَّثَاعَا

فيجرونه مجرى الإعطاء (٣)

(١) سورة البقرة ١٩٦

(٢) انظر الحجة ١/١٨٠-١٨١:

(٣) الحجة ١/١٨١-١٨٢

الخامس - ماجاء على فُعل:

١- الجُرُز:

قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا﴾ (٨) قال النحاس: (والجرز فى اللغة الأرض التى لا نبات فيها. قال الكسائي: فيقال: جرُزت الأرض وجرزها القوم يجرزونها ، إذا أكلوا ما فيها من النبات والزرع، فهي مجرزة وجرُز) (١) وعليه ، فالجرُز اسم مصدر (جرَزَ) . بمعنى المحروز.

٢- الفُرُط :

قوله : ﴿وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ ٢٨ يقول ابن عطية : (والفراط يَحتمل أن يكون بمعنى التفريط والتضييع... ويحتمل أن يكون بمعنى الإفراط والإسراف) (٢) وعليه فهو إما اسم مصدر فُرَطَ يفرطُ تفریطاً أو أفرطَ يُفرطُ إفراطاً، عبر به عن اسم المفعول أى مُفَرَّطٌ أو مُفَرِّطٌ .

٣- القُبُل :

قوله تعالى: ﴿أَوْيَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾ (٥٥) فى الحجة لأبي علي : اختلفوا فى قوله عز وجل: ﴿العذاب قِبَلًا﴾ [الكهف ٥٥] فى كسر القاف وفتح الباء وضم القاف والباء. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (قِبَلًا) بكسر القاف. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي : (قُبَلًا) رفعا.

أبو عبيدة : قِبَلًا مُقَابِلَةٌ . وقال أبو زيد: لقيت فلانا قِبَلًا ومُقَابِلَةً وَقِبَلًا وَقُبَلًا وَقَبِيلًا وَقَبِيلًا كله واحد وهو المواجهة.

(١) معاني القرآن للنحاس ٢١٦/٤ وانظر القاموس ٦٤٨

(٢) الخرج الوجيز ٢٩٣/٩

قال أبو علي : فقوله: قَبْلًا : أى مُقَابَلَة. ... فمعنى ﴿ أَوْيَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قَبْلًا ﴾ أى مُقَابَلَة من حيث يرونه... وأما قراءة عاصم وحمزة والكسائي ﴿ قَبْلًا ﴾ فيحتمل تأويلين : يجوز أن يكون قَبْلًا بمعنى قَبْلًا كما حكاه أبو زيد ، فيكون معنى القراءتين على ما فسره واحداً اختلف اللفظ واتفق المعنى ... (١)

القُبُل اسم مصدر قَابَلَ. (٢) ويجوز أن يكون القُبُل اسم مصدر أقبل والمصدر الإقبال، وهو مثقل القُبُل وقد قرئ به (٣) يقول ابن قتيبة : (ولأُقْبِلَنَّ قُبْلَكَ و قُبْلَكَ) (٤) وذكر ابن سيده فى المحكم أقبل إقبالا وقُبْلًا ، والإقبال هو المصدر والقُبُل اسم المصدر. (٥)

٤-النزل:

قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ نُزُلًا ﴾ (١٠٢) وقوله: ﴿ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴾ (١٠٧)

قال النحاس : (النُّزُل عند أهل اللغة : ما هَيَّئَ للضيف وما أشبهه) (٦) وفى البحر: النُّزُل موضع النزول أوالنُّزُل أيضا : ما يقدم للضيف ويهيأ له من الطعام) (٧) وإذا كان النُّزُل بمعنى موضع النزول فيجوز أن يكون اسم مصدر نَزَلَ بمعنى المنزول فيه.

(١) الحجة ١٥٢/٥-١٥٣

(٢) انظر ص ١٤٢-١٤٣

(٣) انظر البحر ١٣٩/٦

(٤) أدب الكاتب ٤٣١

(٥) انظر المحكم ٢٦/٢

(٦) معاني القرآن للنحاس ٢٩٨/٤

(٧) البحر ١٦٦/٦

٥- الهزؤ :

قوله : ﴿ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنذِرُوا هُزُؤًا ﴾ ٥٦ ﴿ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُؤًا ﴾

١٠٦

الهزؤ : مخفف من الهزؤ . ففي اللسان : (الهزؤ ، والهزؤ : السخرية . هزئ به ومنه . وهزأ يهزأ فيهما هزءاً وهزؤاً ، ومهزأة ، وتهزأ ، واستهزأ به : سَخِرَ) (١)

مما سبق اتضح أن الهزء والهزؤ جاءا مصدرين للفعل (هزأ) من بابي سمع ومنع ، وقياس مصدر ما جاء من (فَعِلَ) فَعَلَّ ، ومن (فَعَلَ) فَعُول ؛ لكونهما لازمين ، ويأتي مصدر (فَعِلَ) على الفعول أيضا إذا كان علاجيا ، كقَدِمَ قَدوما . وقد ورد الهزؤ في التاج . (٢) على القياس ، ولم يذكره اللسان والقاموس .

وعليه فأرى أن الهزء اسم مصدر ل (هَزَيْ ، وهزأ ، وتهزأ ، واستهزأ) ؛ لاتحاد معانيها ، ثم أقيم مقام المصدر ، يؤكد ذلك تفسيرهم له بالسخرية كما في اللسان ، وهي الاسم لسَخِرَ كما في القاموس . (٣) (سخر) أما الهزؤ بضمتهين فهو تثقيب للهزء كالعُسْر والعُسْر واليُسْر واليُسْر . (٤)

ويحتمل أن يكون الهزؤ على حذف الزائد من فُعُول كما حذفوا الألف من قيام ، كما يحتمل أن يكون الهزء على فُعَل وهو من قياس مصدر فَعَلَّ عند سيبويه جاء مصدرا لهزئ حملا له على مصدر فَعَلَّ لتقارب الصيغتين فحمل مصدر أحدهما على الآخر .

(١) اللسان ١٨٣/١ وانظر القاموس ٧٢

(٢) انظر التاج ٥٠٩/١

(٣) انظر القاموس ٥١٩

(٤) انظر ص ٩٦ و ٩٩

السادس - ماجاء على فعلة:

١- الجنة :

قوله : ﴿ وَدَخَلَ جَنَّتُهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾ ٣٥ ﴿ وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ ٣٩ ﴿ فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ ﴾ ٤٠ وقد وردت في الآيات ١٠٧/٣٣/٣٢/٣١

في المفردات : (قيل : وقد تسمى الأشجار الساترة جنة ... وسميت الجنة إما تشبيها بالجنة في الأرض ، وإن كان بينهما بون ، وإما لستره نعمها عنا المشار إليها بقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ (١)(٢)

وفي اللسان (الجنة : هي دار النعيم في الآخرة من الاجتنان ، وهو السُّتر لتكاثف أشجارها وتظليلها بالتفاف أغصانها ، وسميت بالجنة وهي المرة الواحدة من مصدر جنه جَنًّا إذا ستره ، فكأنها ستره واحدة لشدة التفافها وإظلالها) (٣)

يفهم منه أن الجنة في أصل وضعها اسم المرة لجنه بمعنى ستره ، سمي به الجنة التي هي دار النعيم في الدار الآخرة وهي على فعلة بمعنى مفعول أى مستورة ؛ لتكاثف أشجارها وتظليلها بالتفاف أغصانها أو بمعنى فاعل لحجبها نعمها عن أعين الناس.

(١) السجدة ١٧

(٢) المفردات ٢٠٤

(٣) اللسان ١٠٠، ١٣

٢- الرحمة :

قوله : ﴿ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ﴾ ١٠ ووردت فى الآيات

٨٩/٨٢/٦٥/٥٨/١٦

قال سيبويه: وقالوا: الفَعْلَةُ نحو: الرَّحْمَةَ واللَّقِيَّة ونظيرها : خِلْتُهُ خَيْلَةً. (١) وقال

الفيومي: وَرَحِمْتُ زَيْدًا رُحْمًا بِالضَّمِّ وَرَحْمَةً... إِذَا رَقَقْتَ لَهُ وَحْنْتَ. (٢)

يتبين لنا أن الرَّحْمَ والرَّحْمَةَ مصدران سماعيان ؛ إذ القياس فى مصدر(رَحِمَ) الرَّحْمَ ؛

لأن فعله متعد.

غير أن العرب استغنت عن مصدره القياسي بِالرُّحْمِ وهو من بناء الاسم مثل

الغُسْلُ. (٣) كما استغنت بِالرَّحْمَةِ ، وهو من بناء اسم المرة ونظيره جَيْتَةٌ، قال الجوهري:

يقال: جاء يُجِيء جَيْتَةً ، وهو من بناء المرة الواحدة إلا أنه وضع موضع المصدر مثل

الرَّجْفَةُ والرَّحْمَةُ. (٤)

٣- المرة :

قوله : ﴿ لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ ٤٨ المَرَّةُ هى المصدر المبيّن للعدد

فى الدراسة النحوية ، وهى فى الدراسة الصرفية من أسماء المصادر(٥)

(١) الكتاب ٨/٤

(٢) المصباح المنير ٨٥

(٣) انظر المصباح المنير ٢٦٥

(٤) الصحاح ٤٢/١ ، والتاج ١/١٨٢

(٥) انظر التاج ١٤/١٠٢-١٠٣ ، ودراسة سورة النور ١٦٣

السابع - ماجاء على فِعْلة:

١- الزينة

قوله : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا ﴾ ٧ ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ٢٨ ﴿ الْمَالُ وَالْبُنُوتُ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ٤٨

يقول الفارابي: (والزيينة الاسم من تزين يتزين) (١)، ويقول الفيومي: (زان الشيء صاحبه زيناً من باب سار ، وأزانه إزانة مثله ، والاسم الزينة ، وزينته تزيناً مثله) (٢) مما سبق يتضح لنا أن الزينة اسم المصدر، كما نجد الفيومي يجعلها اسم مصدر زان وأزان وزين لاتحاد المعنى، كما نجد الفارابي يذهب إلى أنها اسم مصدر تزين ، فنفهم من هذا أنها اسم لزان وأزان وزين وتزين ؛ لأن هذه الصيغ الأربعة فى المعنى واحد ؛ إذ كل من زينَ أو أُزِينَ أو زُينَ بشيء فقد تزينَ به، لذا كانت الزينة اسم لما يُتَزَيَّنُ به.

٢- العدة :

قوله : ﴿ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ ﴾ ٢٢ العدة اسم مصدر أجري مجرى المصدر بمعنى العد ، يقال: عدّه يُعدّه عدّاً وعدّةً. (٣) ثم عبر به عن اسم المفعول ، يقول الراغب : (والعدّة هي الشيء المعدود) (٤)

(١) ديوان الأدب ٣/٣٣٠

(٢) المصباح المنير ١٠٠

(٣) انظر الخكم (عدد)

(٤) المفردات ٥٥٠

الثامن: ماجاء على فعلة:

١- الحياة :

قوله: ﴿وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ ٢٨ ووردت فى الآيات

١٠٤/٤٦/٤٥

إذا كشفنا عن الحياة فى المعاجم وجدنا أنها جاءت مصدرا لـ (حَيِّ يَحْيَا) على وزن فَعَلَ يَفْعَلُ. (١) قال أبو عبيدة : الحياة والحيوان ، والحي واحد. (٢) وقال أبو علي بعد ذكره لقول أبي عبيدة: فهذه على ما حكاه أبو عبيدة مصادر فالحياة كالجَلْبَةِ والخدمَة، والحيوان كَالغَلْيَانِ والنزوان والحي كالعي. (٣)

ومن هنا يتبين أن الحياة مصدر كما أن الحيوان مصدر، وأن الحيوان هو القياس فى مصدر فعله؛ لدلالته على الحركة كالغليان والنزوان.

والحياة على وزن فعلة اسم المصدر (٤) أقيم مقام المصدر فغلب عليه المصدرية كما غلب على الحيوان وهو المصدر القياسي الاسمية فصار اسما لكل مخلوق له روح ناطقا كان أو غير ناطق. (٥) والعرب تستغني عن المصدر باسمه فيكون الاسم مصدرا والمصدر اسما.

يؤكدده قول الفراء فى قوله تعالى: ﴿زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ (٦): (٦) ولم يقل (زَيْنَتْ) وذلك جائز، وإنما ذُكِرَ الفعل والاسم مؤنث ؛ لأنه مشتق من فعل فى مذهب مصدر (٧)

حيث يفهم منه أن الحياة اسم مصدر اشتق من الفعل (حَيِّ يَحْيَا) ، وأقيم مقام المصدر.

(١) انظر الحجة /٤ /١٣٠

(٢) مجاز القرآن /٢ /١١٧

(٣) الحجة /٤ /١٣٠

(٤) انظر دراسة سورة النور ١٦٥

(٥) انظر المصباح المنير ٦٢

(٦) سورة البقرة ٢١٢

(٧) معاني القرآن للفراء ١/١٢٥

٢- الزكاة :

قوله : ﴿ فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴾ ٨١ قال ابن الأثير: (وأصل الزكاة في اللغة الطهارة والنماء والبركة والمدح ، وكل ذلك قد استعمل في القرآن والحديث ، ووزنها فَعَلَةٌ كالصدقة ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها انقلبت ألفاء ، وهي من الأسماء المشتركة بين المُخْرَجِ والفعل ، فتطلق على العين ، وهي الطائفة من المال المُزَكَّى بها ، وعلى المعنى ، وهو التزكية . ومن الجهل بهذا البيان أتى من ظلم نفسه بالطعن على قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾ (١) ذاهبا إلى العين ، وإنما المراد المعنى الذي هو التزكية ، فالزكاة طَهْرَةٌ للأموال ، وزكاة الفطر طَهْرَةٌ للأبدان) (٢)

ويقول الفيومي: (الزكاء بالمد :النماء والزيادة ، يقال: زكا الزرع والأرضُ تزكو زكواً من باب قعد وأزكى بالألف مثله، وسمي به المُخْرَجُ من المال زكاة ؛ لأنه سبب يرجي به الزكاة وزكى الرجلُ ماله بالتشديد تزكية والزكاة اسم منه وأزكى الله المال وزكاه بالألف والتثقيب) (٣)

مما سبق يظهر لنا أن الزكاء والزكوة على وزن الفَعَالِ والفُعُولِ مصدران لزكا يزكو والفُعُولُ منهما على الأصل والفَعَالِ في المعتل اللام للتخفيف مثل السمو والسماء من سما يسمو، وأما الزكاة فهو اسم مصدر لزكا وأزكى وزكى بل ولتزكى لأن المعنى واحد، فهو بمعنى المزكو به أو المُزَكَّى به أو المُزَكَّى به أو المُتَزَكَّى به. كما يظهر أن الزكاة من أسماء المصادر المُقَامَةِ مُقَامَ المصدر.

(١) سورة المؤمنون ٤

(٢) النهاية في غريب الحديث ٣٠٧/٢

(٣) المصباح ٩٧

التاسع - ماجاء على فَعُول:

-الْعَدُوّ :

قوله : ﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ﴾ ٥٠ لم أجد فيما اطلعت عليه من المعاجم العربية من صرح بأن العدو مصدر. غير أن الأزهرى يقول: والعداوة اسم عام من العَدُوّ يقال: عدوّ بين العداوة وهو عدوّ وهما عدوّ وهن عدوّ هذا إذا جعلته في مذهب الاسم والمصدر. (١) كما أن ابن الأنباري يقول في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴾ (٢) إنما قال: عدوّ بلفظ المفرد وإن كان ما قبله جمعا؛ لأنه بمعنى المصدر كأنه قال: كانوا ذوي عداوة (٣)

والذي يظهر لي أن العدو اسم مصدر لعدا فلان على فلان يعدو عليه: إذا ظلمه. (٤) بمعنى العادي ووضع موضع المصدر والمصدر القياسي لهذا الفعل العَدُوّ على فَعُول؛ لأنه لازم من باب نصر. (٥)

ويؤكد أن العدو اسم مصدر وضع موضع المصدر قولهم: العدو ضد الصديق للواحد والجمع والذكر والأنثى وقد يثنى ويجمع ويؤنث (٦). فقولهم: (الواحد والجمع والمذكر والأنثى) أن العدو لما كان منقولاً من الاسمية إلى المصدرية، والمصدر يصلح للمفرد والمثنى والجمع كما يصلح للمذكر والمؤنث لكونه اسم جنس أفردوه، فيقال: هو عدوك وهما عدوك وهي عدوك وهم عدوك وهن عدوك، ففي الزاهر: ويقال: محمد عدوك والمحمدان عدوك والمحمدون عدوك، قال الله عز وجل: ﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ﴾ الكهف ٥٠ (٧)

(١) التهذيب ١١٢/٣

(٢) سورة النساء ١٠١

(٣) البيان لابن الأنباري ٢٦٦/١

(٤) انظر التاج (عدو)

(٥) ينظر الزاهر ٢١٦/١ والقاموس مادة (عدو)

(٦) انظر العين ٢١٦/٢، والقاموس ١٦٨٩

(٧) الزاهر ٢١٦/١

وأما قولهم: (وقد يثنى ويجمع ويؤنث) أن العدو لما كان اسماً بمعنى العادي، والعادي وصف يثنى ويجمع ويؤنث كغيره من الأسماء تُثني هو وجمعُ وأنث، فيقال: هو عدوك وهما عدواك وهم أعداؤك وهي عدوتك وهن عدواتك ، وإلى هذا يشير الأزهرى بقوله: فإذا جعلته نعتاً محضاً قلت: هو عدوك وهي عدوتك وهم أعداؤك وهن عدواتك. (١)
كما يؤكد ما ذكرنا قول ابن جني: (والزيد مصدر زاد يزيداً وزياداً وزيادة ، فإن قلت: فقد قال:

وَأَنْتُمْ مَعْشَرٌ زَيْدٌ عَلَى مِائَةٍ

فوصفَ به! قيل: هذا على حد ما يوصف بالمصدر في نحو قولك: هذارجل صوم، وفطر، وعدل، قال زهير:

مَتَى يَشْتَجِرُ قَوْمٌ يَقُلُّ سَرَوَاتُهُمْ هُمْ يَبْنِنَا فَهُمُ رِضًا وَهُمْ عَدْلٌ

نعم، وربما أوغل المصدر في الوصف ، وتمكن هناك ، فأنت لتأنيث ما أجري عليه كالحكاية عن أبي حاتم من قولهم: (فرس طوعة القياد) وقال أمية:
وَالْحَيَّةُ الْحَتْفَةُ الرَّقْشَاءُ أَخْرَجَهَا مِنْ بَيْتِهَا آمِنَاتُ اللَّهِ وَالْكَلِمُ
وقالوا : امرأة عدلة كما ترى). (٢)

حيث أخبر به في قول الشاعر: (فهُمُ رِضًا وَهُمْ عَدْلٌ) عن هم ، وهو ضمير الجمع بالمفرد وهو رضا في الأول وعدل في الثاني ؛ لأنهما مصدران ، كما أخبر به عن (هم) في قوله: ﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ﴾ بالمفرد ، لأنه مصدر ، فأخبر بالعدو كما أخبر بكل من الزيد والصوم والفطر والعدل وهي مصادر، فلما توغل العدو في الوصفية دخلت عليه التاء كما دخلت على الطوع والحف والعدل ، فيقال: العدو كما قالوا: الطوعة والحف والعدلة بمعنى العادية والطاعة والحاففة والعدالة.

غير أن صاحب الصحاح يقول: العدو ضد الولي والجمع الأعداء وهو وصف ولكنه ضارع الاسم فيقال: عدو بين العداوة والمعادة والأنتى عدوة، قال ابن السكيت : فَعُول إذا كان في تأويل فاعل كان مؤنثه بغير هاء نحو رجل صبور وامرأة صبورة ، إلا حرفاً

(١) التهذيب ١١٢/٣

(٢) المبهج لابن جني ٧-٨

واحدا جاء نادرا، قالوا: هذه عدوة الله . قال الفراء : وإنما أدخلوا فيها الهاء تشبيها لها بصديقة ؛ لأن الشيء يبيى على ضده). (١)

هذا القول يفهم منه أن العدو من صيغ المبالغة على وزن فَعُول بمعنى فاعل كصبور بمعنى صابر وشكور بمعنى شاكر وغفور بمعنى غافر ، إلا أن الأول أبلغ معنى من الثاني ، وهذا القول فيه إشكال لدخول التاء في العدو ، والتاء - حسب قواعدهم - لا تدخل على فعول إذا كان بمعنى فاعل ، الأمر الذي حمل أصحاب هذا الرأي على القول بأن قولهم: (هذه عدوة الله) نادر ولا ثاني له.

غير أنني أرى لو أن أصحاب هذا الرأي وجهوا العدو كما وجهناه لما اضطروا إلى القول بندرة (العُدوة) وشدوذها لمخالفتها القواعد التي وضعها أهل العربية لدخول التاء عليها ولكان ذلك أفضل وأجدر؛ لما ذكرناه آنفا ؛ ولأن معنى هذا وذاك لا فرق بينهما ، فكلاهما يؤديان إلى شيء واحد. ومعلوم أن حمل الشيء على الكثير أولى من حمله على القليل أو النادر.

ومثال العدو في كونه اسم مصدر أجرى مجرى المصدر ؛ لذا يقع للواحد والاثنين كما قال أيضا السهيلي : (وأما عُدُوّ فيقع للواحد والاثنين والجمع ، لأنه - والله أعلم - بمنزلة ما جرى من المصادر على فَعُول كالوَلُوع والقَبُول ، فلذلك لم يثن ولم يجمع ، قال الله سبحانه: ﴿ هُمْ الْعُدُوّ قَاتِلُهُمُ اللَّهُ ﴾ (٢)(٣) - الرسولُ فهو اسم مصدر لأرسل بمعنى المرسل وأقيم مقام المصدر . (٤) لذا ورد في كلامهم بالإفراد على مذهب المصدر والجمع على مذهب الاسم . ومن وروده مفردا موصوفا به الجمع قوله تعالى: ﴿ إِنَّا رَسُوْلُ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ ﴾ (٥) ، من وروده جمعا قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ﴾ (٦)

(١) الصحاح ٢٤١٩-٢٤٢٠

(٢) سورة المنافقون ٤

(٣) النتائج ٢٤٧

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن لمكي ٢٠٢/١

(٥) سورة الشعراء ١٦

(٦) سورة الأعراف ١٠١

العاشر- ماجاء على فَعِيل:

١- الرقيم:

قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا ﴾ ٩
 إذا كان الرقيم بمعنى المفعول أو الفاعل كما ذكره أبو حيان (١) فليس ببعيد أن
 يكون من رَقَمَ الكتابَ رَقْمًا أى كتبه (٢) قال أبو البقاء العكبري: (والرقيم بمعنى
 المرقوم على قول من جعله كتابا (٣)

وإذا كان (الرقيم) و (رَقَمَ) كلاهما بمعنى الكتابة ؛ لكونه مشتقا من رَقَمَ ، و رَقَمَ
 مشتقا من الرَّقْمَ ، فأى نوع أو قسم من أقسام المشتقات الصرفية يندرج تحته ؟ عِلْمًا بأنه
 لا يقال فيه : إنه من أسماء الفاعلين على أحد القولين فيه ؛ لأن قياسه من الفعل الثلاثي
 على فاعِل مطلقا إذا كان متعديا ، وإذا كان على فَعَلَ - كما سيأتي بيانه فى دراسة
 المشتقات- فلا يقال فيه: إنه اسم المفعول ؛ لأن قياسه من الثلاثي على مفعول. ولا يقال
 فيه: إنه صفة مشبهة ؛ لأن المعلوم أن بناءها على فَعِيلٍ إذا كان فعله على فَعَلَ ، ولا تُبنى
 من الفعل المتعدي. وبقي القول : إنه مبالغة فاعل على رأي من يقول إنه بمعنى فاعل ؛ لأن
 صيغة (فاعِل) يعدل عنها إلى فَعَالٍ كغَفَّار ، وفَعُولٍ كشكور ، ومِفْعَالٍ كمنحار ، وفَعِيلٍ
 كعليم ، وفَعِيلٍ كحذير ؛ للدلالة على الكثرة والمبالغة فى الحدث. (٤) ولم أجد من قال:
 إن الرقيم مبالغة راقم.

وإذا كان الفَعِيلُ بمعنى مفعول فماذا يصطلح عليه فى الدراسة الصرفية ؟ عِلْمًا بأنه -
 كما سبق - لا يقال فيه : إنه اسم مفعول ؛ لأن قياسه على مفعول . كما لا يقال فيه:
 إنه صفة مشبهة ؛ لأنها لا تبنى من الفعل المتعدي ، ولأن الصفة المشبهة اسم فاعل فى
 الأصل ؛ لذا يطرد بناؤها على فاعل إذا أريد به التجدد والحدوث.

(١) البحر ٩٣/٦

(٢) المعجم الوسيط ٣٦٦

(٣) التبيان ٨٣٨/٢

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ١/٢-٣١ ، وشذا العرف ٧٨

وعليه أرى أن الرقيم فى الأصل اسم مصدر بمعنى مرقوم ، اشتق من رقم الكتاب
أى كتبه ، ثم سمي به . ونظيره النسيء . بمعنى المنسوء والقتيل . بمعنى المقتول ، قال الفراء :
(والنسيء المصدر ، ويكون المنسوء مثل القتيل . بمعنى المقتول) (١)

وعليه فإن إدراج ما جاء من الصيغ . بمعنى مفعول كهشيم . بمعنى مهشوم وولد . بمعنى
مولود فى أسماء المصادر أولى من إبقائه بدون مصطلح ، وإن لم يصرح به أحد من أهل
العربية ، ولكنه مما يفهم من كلامهم كما قال الفراء فى النسيء أنه المصدر . بمعنى المنسوء
كالقتيل . بمعنى المقتول .

وهذا هو دور الباحثين أن يوضحوا ما غمض من كلام العرب ، ويكشفوا أسرار
أقوال أهل العربية ويوجهوا آراءهم ، ويوفقوا اختلافاتهم . بما يتماشى مع طبيعة هذه اللغة ،
ويقبله العقل دون تكلف أو تعسف أو تعصب .

٢- القبيل:

فى قراءة قوله تعالى: ﴿ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا ﴾ (٥٥) قَبِيلًا . (٢) والقبيل : اسم
مصدر قَابِلٍ . بمعنى مُقَابِلٍ . قال الفيروز أبادي : (وَقَبِيلًا كَأَمِيرٍ ، أَيْ عِيَانًا وَمُقَابِلَةً) (٣)
ونظيره شريك . بمعنى مُشَارِكٍ وجليس . بمعنى مجالس .

قال السمين الحلبي : وفعيل له معان كثيرة ، يكون اسما وصفة ، والاسم مفرد وجمع ،
والمفرد اسم معنى واسم عين ، نحو : قميص وظريف وصهيل ، وكليب جمع كلب ،
والصفة مفرد فُعْلَةٌ كعريّ يجمع على عراة ومفرد فَعْلَةٌ كسريّ يجمع على سَراة ويكون

(١) معاني القرآن ٤٣٧/١

(٢) انظر البحر ١٣٢/٦ الطبعة المحققة

(٣) القاموس ١٣١٥

اسم فاعل من فَعَلَ نَحْو: عَظِيمٍ مِنْ عَظُمَ ، ومبالغة في فاعل نَحْو: عَلِيمٍ مِنْ عَالِمٍ ، ومعنى
 أَفْعَلَ كَشَمِيطٍ .معنى أَشْمَطَ ومفعول كَجَرِيحٍ .معنى مَجْرُوحٍ ، ومُفْعِلٌ كَسَمِيعٍ .معنى مُسْمِعٍ ،
 ومُفْعَلٌ كَوَلِيدٍ .معنى مُوَلَّدٍ ، ومُفَاعِلٌ كَجَلِيسٍ .معنى مُجَالِسٍ ومُفْتَعِلٌ كَبَدِيعٍ .معنى مَبْتَدِعٌ ،
 ومُتَفَعِّلٌ كَسَعِيرٍ .معنى مُتَسَعِّرٌ ، ومُسْتَفْعِلٌ كَمَكِينٍ .معنى مُسْتَمَكِّنٌ ، وفَعْلٌ كَرَطِيبٍ .معنى
 رَطَّبَ وفَعْلٌ كَعَجِيبٍ .معنى عَجَبَ ، وفِعَالٌ كَصَحِيحٍ .معنى صَبَّاحٌ، ومعنى الفاعل
 والمفعول كَصَرِيخٍ .معنى صَارَخَ أَوْ مَصْرُوحٌ ، ومعنى الواحد والجمع نَحْوَ خَلِيطٍ ، وجمع
 فاعل كغريب جمع غارب. (١)

الحادي عشر- ما جاء على فُعْلان:

١- البُنيان :

قوله : ﴿ فَقَالُوا ابْنُوا عَلَيْهِم بُنْيَانًا ﴾ ٢١ البُنيان جاء مصدرا لـ بَنَى بِنْيَانِي ، وقياس مصدره أن يكون على فَعْلٍ، لأنه متعد (١) وأرى أنه اسم مصدر بمعنى مبني أقيم مقام المصدر.

٢- الحُسيان :

قوله : ﴿ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ ٤٠ ذكر ابن الجزري أربعة أقوال في (حُسْبَانًا) أحدها: العذاب ، وثانيها : قضاء من الله يقضيه ، وثالثها : المرامي من السماء ، ورابعها : الحساب. (٢) والقول الأخير هو قول الزجاج كما جاء في معانيه. وهو أن الحُسيان بمعنى الحساب (٣) وقال به غيره. (٤)

قال النحاس: (والمعروف في اللغة: أن الحُسيان والحساب واحد ، قال الله جل وعز: ﴿ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾ (٥) وقول قتادة والضحاك صحيح المعنى كأنه قال: أو يرسل عليها عذاب حساب ما كسبت يدها ، وهو مثل قوله تعالى: ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ ﴾ (٦) يفهم منه أن هذه الأقوال الأربعة في الحُسيان يمكن دمجها في رأيين الأول : العذاب، والثاني : الحساب . وهذان الرأيان فيه كلاهما صحيح ، ويرجعان إلى معنى واحد. وذلك أن الأصل في قوله تعالى : ﴿ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا ﴾: (وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا عَذَابَ حُسْبَانٍ) حَذِفَ المضاف وهو (عذاب) ثم أقيم مقامه المضاف إليه وهو (حُسيان) استغناء به عنه؛ لأنهما كالشيء الواحد ؛ لشدة اتصاليهما وقوة ترابطهما ؛ لأن تحقق العذاب كان سببه محسوب الأعمال السيئة. فالحُسيان هو السبب والعذاب هو المُسبَّب.

(١) انظر اللسان ٩٣/١٤

(٢) انظر زاد المسير ١٤٥/٥

(٣) انظر معاني القرآن وإعراجه ٢٩٠/٣

(٤) انظر الكشاف ٤٨٥/٢ ، والدرالمصون ٤٩٦/٧

(٥) سورة الرحمن ٥

(٦) سورة يوسف ٨٢

(٧) معاني القرآن ٢٤٤/٤-٢٤٥

والحسبان فى الأصل اسم مصدر (١). بمعنى المحسوب أقيم مقام المصدر ، يقال :
حَسَبْتُ المَالَ حَسَبًا مِنْ بَابِ قَتَلَ : أَحْصَيْتَهُ عَدَدًا وَفِي الْمَصْدَرِ أَيْضًا حِسْبَةٌ بِالْكَسْرِ
وَحُسْبَانًا. (٢)

٣- السلطان :

قوله : ﴿ لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ ﴾ ١٥ فى التاج : (والسلطان: الحججة
والبرهان ومنه قوله تعالى: ﴿ لَا تَنْفَعُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ﴾ (٣) وقد يراد به المعجزة كقوله
تعالى: ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴾ (٤) وإذا كان بمعنى الحججة لا يجمع لأن
مجراه مجرى المصدر (٥)

وقال أبو بكر: فى السلطان قولان: أحدهما: أن يكون سُمى به لتسليطه. والآخر: أن
يكون سُمى به ؛ لأنه حجة من حجج الله. (٦) وقال ابن عاشور: (والسلطان: اسم مصدر
تسلط عليه ، أى غلبه وقهره) (٧)

فما سبق يتبين أن السلطان بمعنى الحججة أو القدرة، هى اسم مصدر تسلطه أو تسلط
عليه ، ثم سُمى به من يملك الحججة والقدرة لتسليطه أو تسلطه بهذه الحججة والقدرة. مما
يمكنه من قهر المعتدى ورد الظلم ، فيكون بذلك حجة من حجج الله فيأوي إليه كل
ضعيف ومظلوم. ويؤنث إذا قصد به معنى الحججة ، ويُذكر إذا قصد به معنى الرجل. قال
الزبيدي : (فمن ذكره ذهب به إلى معنى الرجل ، ومن أنه ذهب به إلى معنى الحججة) (٨)

(١) انظر معجم متن اللغة (حسب)

(٢) المصباح ٥٢

(٣) سورة الرحمن ٣٣

(٤) الناريات ٣٨

(٥) التاج ١٩/٣٧٣

(٦) المرجع السابق ١٩/٣٧٤

(٧) التحرير والتنوير ١٣/٢١٩

(٨) التاج ١٩/٣٧٤-٣٧٥

٤- الطغيان :

قوله : ﴿ فَحَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا ﴾ ٨٠ قال السمين الحلبي:
(والطُّغْيَان : مصدر طَغَى يَطْغَى طُغْيَانًا ، وَطُغْيَانًا بكسر الطاء وضمِّها ، ولام طَغَى قيل :
ياء ، وقيل : واو، يقال: طَغَيْتُ وَطَغَوْتُ ، وأصل المادة مجاوزة الحد ومنه : طَغَى
الماء). (١)

وقال الفيومي : طغا طَغَوًّا من باب قال وَطَغَى يَطْغَى من باب تعب ومن باب نفع
لغة أيضا .. والاسم الطُّغْيَان وهو مجاوزة الحد ، وكل شيء جاوز المقدار والحد . (٢)
مما سبق يتبين أن الطُّغْيَان جاء مصدرا لَطَغَى ، وفعله يأتي من ثلاثة أبواب الأول من
باب قال يقول والثاني من تعب ، والثالث من باب منع يمنع ، وقياس مصدره أن يكون
على فُعُول لأن ماضيه على فَعَل ، وفَعَل لباب تعب ، ويمكن أن يكون مصدره على
فَعْلان، وقد ورد كما في المفردات : طَغَوْتُ وَطَغَيْتُ طَغَوًّا. (٣) كما يظهر أنه يقال فيه
الطُّغْيَان والطُّغْيَان ، والطُّغْوَان (٤) ؛ لحيء لامة ياء أو واو. وأرى أنه اسم مصدر كما
ذكره صاحب المصباح. إلا أنه أُجْرِي مجرى المصدر.

٥- القرآن :

قوله : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ ﴾ ٥٤ يقول
الجوهري: (وقرأت الشيء قرآنا : جمعته وضممت بعضه الى بعض ... وقرأت الكتاب
قراءة وقرآنا ، ومنه سمي القرآن ، وقال أبو عبيدة سمي القرآن لأنه يجمع السور فيضمها .
وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ أى جَمَعَهُ وَقِرَاءَتَهُ ، ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ
قُرْآنَهُ ﴾ (٥) أى قراءته. (٦)

(١) الدرالمصون ١/١٥٠

(٢) المصباح المنير ١٤٢

(٣) انظر المفردات ٥٢٠

(٤) انظر اللسان ٧/١٥

(٥) سورة القيامة ١٨

(٦) الصحاح ١/٦٥

يتبين أن القرآن جاء مصدراً لقرأ ، بمعنى جمع وضم بعضه إلى بعض ، وفعله جاء من بابي نصر وفتح كما جاء في التهذيب : (يقال: قرأتُ القرآن وأنا أقرؤه قرئاً وقرأه قرأه وقرأنا وهو الاسم) (١)

وقياس مصدره الفَعْل ؛ لأنه متعد ، كما أن القراءة على فعالة قياس ما يدل على الحرفة. أما القرآن ، فأرى أنه اسم مصدر كما جاء في نص التهذيب السابق ذكره بمعنى المقروء كما قال الزجاج : (ومعنى قرآن : مجموع) (٢) ، وهو فُعْلان بمعنى مفعول أى مقروء ، وبه سمي كلامُ الله الذي أنزله على نبيه صلى الله عليه وسلم ، كما سمي بالكتاب والفرقان ، والذكر.

والقرآن عند ابن الأثير بمعنى القارئ أى الجامع ، قال : (والأصل فى هذه اللفظة الجمع . وكل شيء جمعته فقد قرأته . وسمي القرآن قرآنا ؛ لأنه جمع القصص والأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، والآيات والسور بعضها إلى بعض ، وهو مصدر كالغفران والكفران) (٣)

(١) تهذيب اللغة ٢٧٤/٩

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٨٧/٣

(٣) النهاية ٣٠/٤

الثاني العشر : ما جاء على فُعَلَى :

١- الحسنى :

قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ٨٨ قال النحاس :
 قيل: الحُسْنَى هاهنا : الجنة . ويقرأ ﴿ فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى ﴾ أى الإحسان (١)

إذا كانت الحُسْنَى بمعنى الإحسان ففيها بذلك وجهان الأول اسم تفضيل على حد
 أكبر كُبرى ، والثانى اسم مصدر أحسن . قال السمين: (فحُسْنَى مصدر كالبشرى
 والرجعى) (٢)

٢- العُقْبَى :

فى قراءة قوله تعالى : ﴿ هُوَ خَيْرٌ نُّوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾ ٤٤ عُقْبَى (٣) قال النحاس:
 (العُقْب - عند أهل اللغة - والعُقْبَى ، والعاقبة واحد وهو ما يصير إليه الأمر) (٤)

والعُقْب والعُقْب والعُقْبَى . بمعنى واحد ، وهو ما يصير إليه الأمر ، وقد قرئ بها
 جميعا (٥) وهى اسم مصدر عقبه يعقبه عَقْبًا : خلفه وجاء بعقبه . وقد أطلق عليه السمين
 مصدرا كما أطلق على الحسنى والبشرى والرجعى (٦) وهو اسم مصدر أقيم مقام
 المصدر.

(١) معانى القرآن ٢٩٠/٤

(٢) الدر المنصون ٤٦٧/١ وانظر ٤٦٨

(٣) انظر البحر ١٣١/٦

(٤) معانى القرآن ٢٤٨/٤

(٥) انظر البحر ١٣١/٦

(٦) انظر الدر المنصون ٤٦٨/١

الفصل الخامس :

المصادر الميمية الواردة في السورة

يكاد كل ما ورد في السورة من المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان يقال فيه المصدر والزمان والمكان فلم يتفرد المصدر بشيء منها إلا كلمة واحدة، وفيما يلي بيانه:

الأول : ما انفرد به المصدر الميمي :

- المَصْرِفُ (٢) قوله: ﴿ وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا ﴾ ٥٣

الثاني : ما قيل فيه المصدر والزمان :

١- المَهْلِكُ (٣) في قراءة عاصم ﴿ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا ﴾ ٥٩ لِمَهْلِكِهِمْ (٤)
٢- الموعد (٥) في قوله: ﴿ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا ﴾ ٥٩

(١) الكشاف ٤٧٥/٢ والبحر ١٠٩/٦

(٢) التبيان ٨٥٢/٢

(٣) التبيان ٨٥٣/٢ والبحر ١٤٠/٦

(٤) البحر ١٤٠/٦

(٥) الدر المنصور ٥١٧/٧ والتبيان ٨٥٣/٢

٣- المَهْلِك (١) في قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي
لقوله: ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾ ٥٩ لِمَهْلِكِهِمْ (٢)

الثالث: ما قيل فيه المصدر والمكان :

١- المَجْمَع (٣) في قوله : ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ
الْبَحْرَيْنِ﴾ ٦٠، و﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا﴾ ٦١
٢- المَرْفُوق (٤) في قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر ، والكسائي لقوله: ﴿وَيُهَيِّئْ
لَكُمْ مِّنْ أَمْرِكُمْ مَرْفُوقًا﴾ ١٦ مَرْفُوقًا (٥)
٣- المَطْلُوع (٦) في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلٰى
قَوْمٍ﴾ ٩٠

٤- المَرْبُوق (٧) في قوله: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا﴾ ٥٢
٥- المُنْقَلَب (٨) في قوله: ﴿وَلَيْتَن رُدِدْتُ إِلَىٰ رَبِّي لِأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ ٣٦
٦- المُرْتَفَق (٩) في قوله: ﴿نعم الثواب وحسنت مرتفقًا﴾ ٣١
٧- المُلْتَحَد (١٠) في قوله: ﴿ولن تجد من دونه ملتحدا﴾ ٢٧

(١) البحر ١٤٠/٦ والدر ٥١٧/٧ والتبيان ٨٥٣/٢

(٢) البحر ١٤٠/٦

(٣) البحر ١٤٤/٦ وروح المعاني للألوسي ٣١٢/١٥

(٤) التبيان ٨٤٠/٢ ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٨/٢

(٥) انظر البحر ١٠٧/٦

(٦) التبيان ٨٦٠/٢

(٧) التبيان ٨٥١/٢ والدر ٥١٠/٧ وروح المعاني ٢٩٨/١٥

(٨) الفريد ٣٣٨/٣

(٩) الدر ٤٨٠/٧ وروح المعاني ٢٦٩/١٥

(١٠) المفردات ٧٣٧ وروح المعاني ٢٥٧/١٥ والفريد ٣٣٠/٣

الرابع: ما قيل فيه الثلاثة (المصدر والزمان والمكان) :

- ١- المَصْرَف (١) في قراءة زيد بن علي لقوله: ﴿ ورأى المحرمون النار فظنوا أنهم مواقعوها ولم يجدوا عنها مصرفا ﴾ ٥٣ (٢)
 ٢- المَوْتَل (٣) ، في قوله: ﴿ بل لهم موعد لن يجدوا من دونه موثلاً ﴾ ٥٨
 ٣- المُوَعَد (٤) ، في قوله: ﴿ بل لهم موعد لن يجدوا من دونه موثلاً ﴾ ٥٨

فالمصادر الميمية التي وردت في السورة من المَفْعَل : المَجْمَع ، المَصْرَف ، والمَهْلِك ، في قراءة من كل . ومن المَفْعَل : المَرْفِق في قراءة ، المَصْرَف ، والمَطْلِع ، والمَهْلِك ، والموئل ، والموبق ، والموعد. ومن غير الثلاثي : المَهْلِك في قراءة ، والمُنْقَلَب ، والمُرْتَفَق ، والمُلْتَحَد.

فما جاء منه على المَفْعَل : المجمع ، والمصرف ، والمهلك ، كلها قياس ؛ لأنها من الأفعال الصحيحة ، فقياسها المَفْعَل ، سواء كان مضارعها على يَفْعَلُ ، أو يَفْعَلُ . كما أن ما جاء منه على غير الثلاثي : المَهْلِك ، و المُنْقَلَب ، والمُرْتَفَق ، والمُلْتَحَد ، لأنها على وزن اسم مفعولها.

فأما ما جاء منه على المَفْعَل : ففيه تفصيل ، فالمثال السواوي منه : الموئل ، والموبق ، والموعد كلها قياس ؛ لأن الواو في مضارعها تحذف.

وأما المَرْفِق ، والمَصْرَف ، والمَطْلِع ، والمَهْلِك ، فظاھرھا أنها جاءت شاذة كما صرح بشذوذها بعض أهل العربية ؛ لمخالفتها القياس ؛ إذ القياس أن تكون على المَفْعَل ؛ لأنها

(١) التبيان ٨٥٢/٢ والدر ٥١٠/٧ وروح المعاني ٢٩٩/١٥

(٢) انظر البحر ١٣٨/٦

(٣) التبيان ٨٥٣/٢ ، والدر ٥١٣/٧ وروح المعاني ٣٠٦/١٥

(٤) الدر ٥١٣/٧ ، والتبيان ٨٥٣/٢ ، وروح المعاني ٣٠٥/١٥

من الأفعال الصحيحة ، فيبنى منها على وزن المَفْعَل سواء كانت حركة عين مضارعها مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة.

غير أنى أرى أنها فى الأصل أسماء الزمان أو المكان ، أقيمت مقام المصدر. ويؤكد قولى هذا قول الفراء : (وكل موضع مشتق من فعل فهو يقوم مقام الفعل كما قالت العرب: طلعت الشمس مطلعاً وغربت الشمس مغرباً فجعلوهما خلفاً من المصدر وهما اسمان) (١)

كما يقول : (والمطلع كسره يحيى بن وثاب وحده ، وقرأه العوام بفتح اللام (مطلع) وقول العوام أقوى فى قياس العربية ؛ لأن المطلع بالفتح هو الطلوع ، والمطلع المشرق والموضع الذي تطلع منه ، إلا أن العرب يقولون : طلعت الشمس مطلعاً فيكسرون وهم يريدون : المصدر كما تقول: أكرمتك كرامة ، فتحترز بالاسم من المصدر وكذلك قولك : أعطيتك عطاءً احتزى فيه بالاسم من المصدر) (٢)

(١) معانى القرآن للفراء ٤٤/٢

(٢) معانى القرآن ٢٨٠/٣-٢٨١

الباب الثاني : الأفعال

الفصل الأول: حقيقة الفعل وخصائصه

الفصل الثاني : الزمن

الفصل الثالث : الجمود والتصريف

الفصل الرابع: التجرد والزيادة

الفصل الخامس : الصحة والاعتلال

الفصل السادس: التعدي واللزوم

الفصل السابع: البناء للفاعل والمفعول

الفصل الثامن: تأسيس الفعل وتأكيده

الفصل الأول:

حقيقة الفعل وخصائصه

تعريف الفعل لغة واصطلاحاً:

الفعل فى اللغة كناية عن حركة الإنسان. (١) وقال سيبويه: (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى، ولما يكون ، ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك: أمرا اذهب واقتل واضرب ومخيراً : يقتل ويذهب ويضرب ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرته) (٢)

وسمى الفعل فعلاً ؛ لأنه يدل على الفعل الحقيقي ، يقول ابن الأنباري: (ألا ترى أنك إذا قلت : (ضرب) دل على نفس الضرب الذي هو الفعل الحقيقي فلما دل عليه سمي به ؛ لأنهم يسمون الشيء بالشيء إذا كان منه بسبب) . (٣)

وفى كتاب التعريفات : الفعل هو الهيئة العارضة للمؤثر فى غيره بسبب التأثير ، أولاً كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعاً. وفى اصطلاح النحاة : مادل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. والفعل الاصطلاحي : هو لفظ (ضرب) القائم بالتلفظ. والفعل الحقيقي ، هو المصدر ، كالضرب مثلاً . والفعل العلاجي : ما يحتاج حدوثه إلى تحريك عضو كالضرب ، والشم. والفعل غير العلاجي : ما لا يحتاج إليه، كالعلم ، والظهر. (٤)

(١) الخكم ٢/١١٦، والقاموس ١٣٤٨

(٢) الكتاب ١/١٢

(٣) أسرار العربية ١١

(٤) التعريفات ٢١٥-٢١٦

وعرفه ابو القاسم الزجاجي بأنه: (مادل على حدث وزمان ماض أو مستقبل ، نحو: قام يقوم) (١)

وعرفه أبو علي الفارسي بأنه: (كل لفظة دلت على معنى مقترن بزمان محصل (٢)، والمراد بالزمان المحصل هو المحدود بالماضي والحاضر والمستقبل. (٣)

وعرفه ابن جني بقوله: (والفعل: ما حسن فيه (قد) أو كان أمرا، فأما (قد) فنحو قولك : قد قام ، وقد قعد، وقد يقوم ، وقد يقعد ، وكونه أمرا نحو: قم واقعد) (٤)
وتبعه ابن مالك كما تبعه ابن آجروم ، فقال ابن مالك :
بِتَا فَعَلْتَ وَأَنْتَ وَيَا أَفْعَلِي وَتُونُ أَقْبَلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي
كما قال ابن آجروم: (والفعل يعرف بقصد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة). (٥)

وفي شرح عيون الإعراب : (ويقال: ما حدّ الفعل ؟ والجواب أن العلماء اختلفوا فيه : فقال: ابن السراج : ((الفعل مادلّ على معنى وزمان ، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل ، وقلت: ((وزمان)) لأفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط)) وهذا القول كأنه مأخوذ من قول سيبويه : ((أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما كان وما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع))...
وقال علي بن عيسى : ((الفعل ما دل على معنى دلالة الفائدة)) وقال مرّة أخرى: ((مادل على معنى مقترن بزمان محصل)) وهذا كقول ابن السراج. وقيل: ((مادل على حدث وزمان)) وهذا أيضا مغيرٌ عن قول سيبويه الذي قدّمناه.

(١) الإيضاح في علل النحو ٥٢

(٢) دراسات في الفعل ١٢ نقله عن أقسام الكلام العربي ٦٩

(٣) انظر دراسات في الفعل ١٤

(٤) دراسات في الفعل ١٥-١٦ واللمع في العربية ٤٦

(٥) انظر دراسات في الفعل ١٦.

وأسلم هذه الأقوال قول سيبويه ، ألا ترى أن (كان) وإن لم يكن لها حدث فلا خلاف أنها مشتقة من الكون ، وكذلك (عسيْتُ) مشتقة من العَسِي ، وإن لم يستعمل ، ويقال لمن قال : (ما دل على معنى وزمان ، أو حدث وزمان) : كيف تقول في : خلق الله الزمان ؟ أيدلّ على زمان كان قبله ؟ فإن قال ذلك لزمه أن يكون الزمان موجودا قبل خلقه ، وإن قال : لا ، فسد قوله ، ولا يلزم هذا سيبويه ؛ لأنه قال : بُنيَ للزمان ، والآخر قال : دل على زمان (١)

مأخذ الفعل :

قد أشرت فيما تقدم إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين في أي من الفعل والمصدر أصل لغيره (٢) وقد تبين لي أن النظر في تعريف المصدر بالمنظور النحوي يرجح صحة مذهب الكوفيين في أصلية الفعل وفرعية المصدر. والنظر فيه بالمنظور الصرفي يرجح صحة مذهب البصريين في أصلية المصدر وفرعية الفعل؛ لأن دلالة المصدر واحدة ، وهي الحدث فقط ، ودلالة الفعل اثنتان ، وهي الحدث والزمان.

وهذا المصدر الذي يرى الكوفيون أنه مشتق من الفعل وفرع عليه هو المفعول المطلق في الدراسة النحوية واسم المصدر في الدراسة الصرفية. والمصدر الذي يرى البصريون أنه أصل للفعل والفعل مشتق منه دلالاته الحدث فقط. كما أن صيغته (الفَعْل) بفتح الفاء وسكون العين.

وإطلاق المصدر على الضَرْب في قولنا : ضرب عليُّ زيدا ضربا شديدا أو ضرب الأمير تجاوز ، والمراد به اسم المصدر. وكذلك إطلاق المصدر الأصلي على غير (الفَعْل) كالفَعْل والفُعْل والفَعْل وغيرها من الصيغ. (٣)

(١) شرح عيون الإعراب ٣٧-٣٨

(٢) انظر ص ٦ فما بعدها

(٣) انظر نتائج الفكر ٣٧٢

يؤكد صحة القول بأن اسم المصدر مشتق من الفعل قول الفراء فى قوله تعالى: ﴿زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ (١) : (ولم يقل (زُيِّنَتْ) وذلك جائز، وإنما ذكر الفعل والاسم مؤنث ؛ لأنه مشتق من فعل فى مذهب مصدر فمن أنث أخرج الكلام على اللفظ، ومن ذكر ذهب إلى تذكير المصدر) (٢)

وقوله: (وقوله: ﴿رَبِّ السَّجْنِ﴾ (٣) السَّجْنُ : المحبس ، وهو كالفعل. وكل موضع مشتق من فعل فهو يقوم مقام الفعل ؛ كما قالت العرب : طلعت الشمس مطلعاً وغربت الشمس مغرباً فجعلوهما خلفاً من المصدر وهما اسمان ، كذلك السَّجْنُ. ولو فتحت لكان مصدراً بيّناً. وقد قرئ : ﴿رَبِّ السَّجْنِ﴾ (٣)

حيث صرح الفراء فى قوله الأول بأن الحياة وهى اسم المصدر مشتقة من الفعل وأقيمت مقام المصدر ؛ إذ المصدر القياسي لفعله الذى هو حَيَّ حَيَّوان ؛ لما فيه من معنى الحركة والتقلب الذى قياسه على فَعَلان ، ولكن الحياة استغنى بها عن الحَيَّوان ، وقد ورد لفظ الحيوان فى قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَّوانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (٤)

كما يفهم من القول الثانى أن السَّجْنُ وهو اسم المصدر بمعنى المَحْبَسِ أو المسجون فيه أقيم مقام المصدر الذى هو السَّجْنُ كما أقيم المَطْلَعُ والمَغْرِبُ وهما اسم المكان مقام المصدر الذى هو الطلوع والغروب. والسَّجْنُ مشتق من الفعل كما أن المَطْلَعُ والمَغْرِبُ مشتقان من الفعل بخلاف السَّجْنِ فإنه المصدر الحقيقى الذى اشتق منه الفعل. كما يؤكد ذلك أن السهيلي يرى أن المصدر أصل للفعل ، والمفعول المطلق الذى يقابله اسم المصدر فرع للفعل؛ لأنه مشتق منه. (٥) وهذا الرأى الذى ارتآه السهيلي موافق لما ذكره الفراء .

(١) سورة البقرة ٢١٢

(٢) معاني القرآن ١/١٢٥

(٣) سورة يوسف ٣٣

(٤) معاني القرآن ٢/٤٤

(٥) سورة العنكبوت ٦٤

(٦) انظر نتائج الفكر ٣٥٦ فما بعدها

الأمر التي يعبرون بالفعل عنها:

ويعبرون بالفعل عن أمور: الأول: وقوعه ، وهو الأصل. والثاني: مشاركته نحو: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ (١) أى فشاركفن انقضاء العدة. والثالث: إرادته، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ (٢) . والرابع: مقاربتة كقولته:

إِلَى مَلِكٍ كَادَ الْجَبَّالُ لِفَقْدِهِ تَزُولُ زَوَالِ الرَّاسِيَاتِ مِنَ الصَّخْرِ
والخامس: القدرة عليه نحو: ﴿وَعَدْنَا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ (٣) أى قادرين على الإعادة. (٤)

خصائص الفعل :

قال المجاشعي : ويقال: ما خواص الفعل ؟ والجواب : أن خواصه كثيرة ، ولا يخلو أن تكون فى أوله أو فى تضاعيفه أو فى آخره أو فى معناه ، فالتى فى أوله كالسين وسوف وقد ، والتى فى تضاعيفه كالتصريف نحو : ضرب وضارب واضطرب واستضرب ، وما أشبه ذلك ، والتى فى آخره كناء التأنيث نحو: ضربت وقامت ونعمت وبقيت ، وكالضمير نحو: قلتُ وقلتِ وقلتِ وقلنا وقام وقاما وقاموا ، وما أشبه ذلك ، والتى فى معناه كدلالتة على الحدث والزمان : الماضى والمستقبل والحاضر (٥) وله خصائص أخرى وهي:

أولا - أن يحسن اقترانه بالزمان ، إذ الأصل فى الفعل تقييده بالزمان المحصل ، وذلك مثل : سافر محمد أمس ، ويسافر غدا... إلخ. (٦)

(١) سورة البقرة ٢٣١

(٢) سورة النحل ٩٨

(٣) سورة الأنبياء ١٠٤

(٤) الكليات ٦٨١

(٥) شرح عيون الإعراب ٣٨

(٦) انظر الإنصاف / ١٠٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح الشيخ خالد الأزهرى / ١ / ٥٥

ثانيا- الأصل فيه التصرف ، ومن التصرف تقديم المنصوب على المرفوع فى نحو:
أكرم محمدا ولده ، وكذلك اتصال الضمائر المختلفة به

ثالثا- الأفعال نكرات ، وذلك لأنها موضوعة للخبر ، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة،
لأنه الجزء المستفاد ، ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة ، لأن حد الكلام أن
تبتدىء بالاسم الذى يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ، ثم تأتى بالخبر الذى لا يعلمه
ليستفيده . ذكره ابن يعيش فى شرح المفصل . وقال أبو القاسم الزجاجى : أجمع
النحويون كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال نكرات ... والدليل على ذلك
أنها لا تنفك من الفاعلين ، والفعل والفاعل جملة تقع بها الفائدة ، والجمل كلها
نكرات...

رابعا- الأفعال كلها مذكورة نص على ذلك الزجاجى فى الجمل وقد علل الشلوبين
ذلك بقوله: إن التأنيث الحقيقي والمجازي ، وعلامات التأنيث وأحكامه معدومة فيها....

وقال ابن عصفور فى شرح الجمل: الدليل على أن الأفعال كلها مذكورة أنها إذا أخبر
بها عن الأسماء ، فإنما المقصود الإخبار بما تضمنه من الحدث وهو المصدر ، والمصدر مذكر
فدل ذلك على أنها مذكورة ، إذا اللفظ على حسب ما يراد به من تذكير وتأنيث ،
ألا ترى أن لفظ هند لما أريد به المؤنث كان مؤنثا ، ولفظ زيد لما أريد به المذكر كان هو
مذكرا. (١)

خامسا- الفعل لا يتنى ولا يجمع ، وسر ذلك أن الفعل مدلوله جنس ، وهو يقع على
القليل والكثير ، ألا ترى أنك تقول: (ضرب) مرة واحدة ، ويمكن أن يكون ضرب
مرات ، فهذا إذن دليل على القليل والكثير ، والمثنى إنما يكون مدلوله مفردا نحو رجل ،
ألا ترى أن لفظ رجل لا يدل إلا على واحد ، وإذا قلت: رجلان دلت هذه الصيغة على

(١) انظر الأشباه والنظائر ١/٨٥-٨٦

اثنين فقط ، فلما كان الفعل لا يدل على شيء واحد بعينه لم يكن لثنيتيه فائدة ، وأيضا فإن العرب لم تنهه ولم تجمعها. أما نحو (يفعلان) فليس بمثنى ، لأنه لو كان مثنى لجاز أن تقول: زيد قاما، إذا وقع الفعل منه مرتين ، والعرب لم تقل ذلك فبطل أن يكون مثنى. (١) كذلك نلاحظ أن الفعل لا يصغر ولا ينسب إليه.

سادسا- لا يضاف ولا يعرف بشيء من آلات التعريف ، إذ التعريف يتعلق بالشيء بعينه، لا بلفظ يدل على معنى في غيره ، ومن ثم وجب أن لا يثنى وألا يجمع ، وأن يبنى وأن يعمل في الاسم. (٢)

سابعا- أبنية الفعل المجرد إما ثلاثية وإما رباعية ، ولا يكون ثنائيا وضعاً وإن وجد ذلك في الاستعمال نحو قل ، وبع ، فالعين محذوفة لالتقاء الساكنين ، ونحو : دع وذر ، فالفاء محذوفة حملا على مضارعه ، وقد يجيء الفعل على حرف واحد نحو : ل ، ع ، ف ، أوامر وكي ، ووَعَى ، ووَقَى بحذف الفاء حملا على المضارع ، وحذف اللام حملا على مضارعه المجزوم.

ثامنا- لا يبنى من الفعل خماسي بمجرد لزيادة ثقله بما يلحقه اطرادا من أحرف المضارعة، وعلامة اسم الفاعل واسم المفعول ، والضمائر المرفوعة التي تصير معه كالجزء. (٣)

تاسعا - لا يوجد فعل رباعي مجرد معتل الفاء ولا مهموزها.

عاشرا - الفعل الماضي أصل الأفعال الثلاثة في اللفظ .

حادي عشر- الفعل يكون معتلا وصحيحا.

(١) انظر الأشباه والنظائر ١/٢٦١-٢٦٢

(٢) انظر البدائع / ٢٨

(٣) انظر الشافية ٩/١ ، ٣٢

ثاني عشر - لا يشتق الفعل إلا من أسماء الأجناس المعنوية وقلما صيغ من غيرها من أسماء الأجناس المحسوسة نحو: تويّل إذا قال: ويلى ، ونرجس الدواء ، وفلفل الطعام ، وأورقت الشجر.

ثالث عشر-الفعل يكون لازما ، ومتعديا ، ولازما متعديا.

رابع عشر-ويكون مبنيا للمعلوم والمجهول.

خامس عشر-ويكون جامدا ومتصرفا.

سادس عشر-ويكون مؤسسا ومؤكدا.

دلالات الفعل :

للفعل في ذاته دلالات ثلاث لفظية وصناعية ومعنوية ؛ يقول ابن جني : اعلم أن كل واحدة من هذه الدلائل مُعْتَدٌّ مُرَاعِيٌّ مُؤَثَّرٌ ؛ إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواها الدلالة اللفظية ، ثم تليها الصناعية ، ثم تليها المعنوية ، ولنذكر من ذلك ما يصح به الغرض . فمنه جميع الأفعال ، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة ، ألا ترى إلى "قام" ودلالة لفظه على مصدره ، ودلالة بنائه (أى صيغته) على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ، ومعناه ، وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية ، من قبل أنها وإن لم تكن لفظا ، فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ، ويستقر على المثال المعترم بها، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة . وأما المعنى ، فإنما دلالاته لاحقة بعلم الاستدلال ، وليست في حيز الضروريات ، ألا تراك حين تسمع (ضرب) قد عرفت حدثه وزمنه ، ثم تنظر فيما بعد ، فتقول : هذا فعل ، ولا بد له من فاعل ، فليت شعري من هو؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم أن الفاعل من هو ؟ وما حاله ؟ من موضع آخر لا من مسموع (ضرب) ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل مجملا غير مفصل ، فقولك : ضرب زيد، وضرب عمرو... ونحو ذلك شرع سواء ، وليس لضرب بأحد الفاعلين هؤلاء ، ولاغيرهم خصوص ليس له بصاحبه ، كما

يخص بالضرب دون غيره من الأحداث ، وبالماضى دون غيره من الأبنية ، ولو كنت إنما تستفيد الفاعل من لفظ (ضرب) لا معناه، للزمك إذا قلت : قام أن تختلف دلالتهما على الفاعل لاختلاف لفظيهما كما اختلفت دلالتهما على الحدث لاختلاف لفظيهما ، وليس الأمر فى هذا كذلك، بل دلالة ضرب على الفاعل كدلالة قام وقعد ، وأكل وشرب وانطلق

فقد علمت أن دلالة المثال على الفاعل من جهة معناه ، لا من جهة لفظه ، ألا ترى أن كل واحد من هذه الأفعال وغيرها يحتاج إلى الفاعل حاجة واحدة ، وهو استقلاله به ، وانتسابه إليه ، وحدثه عنه أو كونه بمنزلة الحادث عنه على ما هو مبين فى باب الفاعل (١) .

تقسيم الفعل بالنسبة إلى الزمن:

ينقسم الفعل من حيث الزمن إلى ثلاثة أقسام: ماض ، ومضارع ، وأمر عند جمهور البصريين ، وقسمان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر بناء على أنه منقطع من المضارع ، فهو عندهم معرب بلام الأمر مقدره. (٢)

(١) انظر الخصائص ٩٨/٣ فما بعدها

(٢) انظر التصريح ٤٤/١، وشرح الفاكهي ٥٧/١

وإنما كانت الأفعال ثلاثة لانحصار الزمان في ذلك ، لأن الفعل الذي هو الحدث إما متقدم على زمان الإخبار وهو الماضي، أو مقارن له وهو الحال، أو متأخر عنه وهو الاستقبال. (١)

يقول ابن الأنباري: إن قال قائل: لِمَ كانت الأفعال ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل؟ قيل: لأن الأزمنة ثلاثة ، ولَمَّا كانت ثلاثة وجب أن يكون الأفعال ثلاثة: ماضٍ وحاضر ومستقبل. (٢)

ودلل ابن الخباز على أن الأزمنة ثلاثة بقوله تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ (٣) وقول زهير:

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ
وَلَكِنِّي عَنِ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي (٤)

أصل الأفعال الثلاثة (الماضي والمضارع والأمر) :

اختلف العلماء في أي أقسام الفعل أصل لغيره منها إلى المذاهب الآتية :

الأول: قال الأكثرون هو فعل الحال؛ لأن الأصل في الفعل أن يكون خيراً، والأصل في الخير أن يكون صدقاً ، وفعل الحال يمكن الإشارة إليه فيتحقق وجوده ، فيصدق الخير عنه، ولأن فعل الحال مشار إليه ، فله حظه من الوجود ، والماضي والمستقبل معدومان.

الثاني: قال قوم : الأصل: هو المستقبل؛ لأنه يخبر به عن المعدوم ثم يخرج الفعل إلى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده. (٥)

(١) انظر شرح الفاكهي ٥٨/١ فما بعدها

(٢) أسرار العربية ٣١٥

(٣) سورة مريم ٦٤

(٤) انظر شرح الفاكهي ٥٩/١

(٥) انظر الأشباه والنظائر ٢٣/٢

وقد ذهب هذا المذهب الزجاجي في كتابه (الإيضاح في علل النحو) فقال: اعلم أن
 أسبق الأفعال في التقدم الفعل المستقبل ؛ لأن الشيء لم يكن ثم كان ، والعدم سابق ، ثم
 يصير في الحال ، ثم يصير ماضيا فيخبر عنه بالمضي ، فأسبق الأفعال في الرتبة المستقبل ، ثم
 فعل الحال ثم الفعل الماضي. (١)

فإن قيل : هلا كان لفعل الحال لفظ (يعني صيغة) ينفرد به (أى اللفظ) عن
 المستقبل لا يشاركه فيه غيره، ويعرف بلفظه أنه للحال كما كان للماضي لفظ يعرف به
 أنه ماض ؟ .

فالجواب - كما ذكره الزجاجي - أنهم قالوا لما ضارع الفعل المستقبل الأسماء
 بوقوعه موقعها وبسائر وجوه المضارعة المشهورة قوي فأعرب ، وجعل بلفظ واحد يقع
 بمعنيين حملا له على شبه الأسماء كما أن من الأسماء ما يقع بلفظ واحد لمعان كثيرة كالعين
 ونحوها، كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقا بالأسماء حين
 ضارعها، والماضي لم يضارع الأسماء فيكون له قوتها فيبقى على حاله. (٢)

الثالث : قال قوم : «الأصل هو الماضي ، لأنه لازيادة فيه ، لأنه كمل وجوده ،
 فاستحق أن يسمى أصلا» (٣)

وبالنظرة المتأنية يدرك المتأمل أن هذه المذاهب ليس لها سند لا من وحي أو قول
 رسول، أو خبر أخير به واضح اللغة ، وإن كان لكل فريق وجهة عقلية مرضية عندهم .

(١) الإيضاح في علل النحو ٨٥ ، وانظر الأشباه والنظائر للسيوطي ١١٢/١

(٢) انظر الإيضاح في علل النحو ٨٧-٨٨ والأشباه والنظائر للسيوطي ١١٢/١

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٣/٢

غير أن الشائع في أسلوب التربية المعاصرة هو أن المتقدم الماضي ثم الحاضر ثم المستقبل انطلاقاً من ترتيب الأفعال من حيث اشتقاق بعضها من بعض ، وعليه فالماضي هو الأصل؛ لأنه - كما سبق - لازيادة عليه ، ويليه الحاضر والمستقبل لتغير صيغته بزيادة أحرف أنيت ، وتغيير حركة فاء الثلاثي فيه نحو: فَعَلَ يَفْعُلُ وَيَفْعَلُ وَيَفْعَلُ ، فالمضارع المحتمل لزمانين قد زيدت الياء فيه على فَعَلَ كما سكنت فاءه ، وكسرت عينه أو ضمت أو فتحت ، ومن هنا اختلفت الصيغتان ، فالأول (فَعَلَ) ، والثاني (يَفْعَلُ) والأصل مالا زيادة فيه ولانقصان، وهو الماضي ، وأما المضارع فقد اعتوره تغيير بالزيادة ونقص الحركات بل وتغييرها فكان فرعا ، وأما الأمر فهو ثالثهما لما يكثر فيه من تغيير حيث يبنى على مضارعه المجزوم.

إحصاء الأفعال التي وردت في السورة:

أولا: الثلاثي المجرد

أبى

الماضي: ﴿فأبوا أن يضيقوهما﴾ ٧٧

أتي

الماضي: ﴿فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية﴾ ٧٧

المضارع: ﴿فليأتكم يرزق منه﴾ ١٩

﴿أويأتيهم العذاب قبلا﴾ ٥٥

﴿لولا يأتون عليهم بسلطان بين﴾ ١٥

﴿ويستغفروا ربهم إلا أن تأتيهم سنة الأولين﴾ ٥٥

أخذ

المضارع: ﴿وكان وراعيهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا﴾ ٧٩

أوى

الماضي: ﴿إذ أوى الفتية إلى الكهف﴾ ١٠

﴿قال أرأيت إذ أرينا إلى الصخرة﴾ ٦٣

الأمْر: ﴿فأروا إلى الكهف ينشر لكم ربكم من رحمته﴾ ١٦

بئس

الماضي: ﴿بئس الشراب﴾ ٢٩

﴿بئس للظالمين بدلا﴾ ٥٠

برح

المضارع: ﴿لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين﴾ ٦٠

بعث

الماضي: ﴿ثم بعثناهم لنعلم أي الخزيين أحصى﴾ ١٢

﴿وكذلك بعثناهم لیتساءلوا بينهم﴾ ١٩

الأمْر: ﴿فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة﴾ ١٩

بغى

المضارع: ﴿خالدين فيها لا يغيغون عنها حولا﴾ ١٠٨

﴿قال ذلك ما كنا نبغ﴾ ٦٤

بلغ

- الماضي: ﴿ حتى إذا بلغ مغرب الشمس ﴾ ٨٦
 ﴿ حتى إذا بلغ مطلع الشمس ﴾ ٩٠
 ﴿ حتى إذا بلغ بين السدين ﴾ ٩٣
 ﴿ فلما بلغا جمع بينهما ﴾ ٦١
 ﴿ قد بلغت من لدني عذرا ﴾ ٧٦
 المضارع: ﴿ فأراد ربك أن يبلغا أشدهما ﴾ ٨٢
 ﴿ لا أبرح حتى أبلغ جمع البحرين ﴾ ٦٠

بلا

- المضارع: ﴿ لنبلوهم أيهم أحسن عملا ﴾ ٧

بنى

- الأمر: ﴿ فقلوا ابنوا عليهم بيانا ﴾ ٢١

باد

- المضارع: ﴿ قال ما أظن أن تبديد هذه أبدأ ﴾ ٣٥

ترك

- الماضي: ﴿ وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ﴾ ٩٩

تلا

- المضارع: ﴿ قل سأتلو عليكم منه ذكرا ﴾ ٨٣
 الأمر: ﴿ واتل ما أوحى إليك من كتاب ربك ﴾ ٢٧

جوى

- المضارع: ﴿ أولئك هم جنات عدن تجري من تحتهم الأنهار ﴾ ٣١

جعل

- الماضي: ﴿ حتى إذا جعله نارا ﴾ ٩٦
 ﴿ فإذا جاء وعد رب جعله دكاء ﴾ ٩٨
 ﴿ إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها ﴾ ٧
 ﴿ وجعلنا لأحدهما جنتين ﴾ ٣٢
 ﴿ وجعلنا بينهما زرعا ﴾ ٣٢
 ﴿ وجعلنا بينهم موقفا ﴾ ٥٢
 ﴿ إنا جعلنا على قلوبهم أكمة ﴾ ٥٧
 ﴿ وجعلنا لمهلكهم موعدا ﴾ ٥٩

المضارع: ﴿ ولم يجعل له عوجا ﴾ ١

﴿ على أن تجعل بيننا وبينهم سدا ﴾ ٩٤

﴿ أجعل بينكم وبينهم ردا ﴾ ٩٥

﴿ ألن نجعل لكم موعدا ﴾ ٤٨

﴿ لم نجعل لهم من دونها سترًا ﴾ ٩٠

﴿ فهل نجعل لك خرجا ﴾ ٩٤

جمع

الماضي: ﴿ فجمعناهم جمعًا ﴾ ٩٩

جاء

الماضي: ﴿ وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى ﴾ ٥٥

﴿ فإذا جاء وعد ربي جعله دكاء ﴾ ٩٨

﴿ لقد جئت شيئا إمرا ﴾ ٧١

﴿ لقد جئت شيئا نكرا ﴾ ٧٤

﴿ لقد جئتمونا كما خلقناكم أول مرة ﴾ ٤٨

﴿ ولو جئنا بمثله مددا ﴾ ١٠٩

حبط

الماضي: ﴿ فحبطت أعمالهم ﴾ ١٠٥

حسب

الماضي: ﴿ أفحسب الذين كفروا أن يتخذوا عبادي ﴾ ١٠٢

﴿ أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم كانوا من آياتنا عجبا ﴾ ٩

المضارع: ﴿ وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ﴾ ١٠٤

﴿ وتحسبهم أيقاظا وهم رقود ﴾ ١٨

حسن

الماضي: ﴿ نعم الثواب وحسنت مرتفقا ﴾ ٣١

حشر

الماضي: ﴿ وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا ﴾ ٤٧

حفّ

الماضي: ﴿ وحففناهما بنخل ﴾ ٣٢

خرج

المضارع: ﴿ كبرت كلمة تخرج من أفواههم ﴾ ٥

حرق

الماضي: ﴿ حتى إذا ركبا في السفينة حرقها ﴾ ٧١
 ﴿ قال أخرجتها لتغرق أهلها ﴾ ٧١

خشى

الماضي: ﴿ فخشينا أن يرهقهما طغيانا وكفرا ﴾ ٨٠

خلق

الماضي: ﴿ أكفرت بالذي خلقك من تراب ﴾ ٣٧
 ﴿ لقد حثمتونا كما خلقناكم أول مرة ﴾ ٤٨

دخل

الماضي: ﴿ ودخل جنته وهم ظالم ولنفسه ﴾ ٣٥
 ﴿ ولولا إذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة إلا بالله ﴾ ٣٩

دعا

الماضي: ﴿ فدعوه فلم يستجيبوا لهم ﴾ ٥٢
 المضارع: ﴿ واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم ﴾ ٢٨
 ﴿ وإن تدعهم إلى الهدى فلن يهتدوا إذا أبدا ﴾ ٥٧
 ﴿ لن ندعو من دونه إلها ﴾ ١٤

ذرا

المضارع: ﴿ فأصبح هشيمًا تذروه الرياح ﴾ ٤٥

رأى

الماضي: ﴿ ورأى الجرمون النار فظنوا أنهم مواقعوها ﴾ ٥٣
 ﴿ قال أرايت إذ أرينا إلى الصخرة ﴾ ٦٣
 المضارع: ﴿ وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين ﴾ ١٧
 ﴿ إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا ﴾ ٣٩
 ﴿ ويوم نسير الجبا وترى الأرض بارزة ﴾ ٤٧
 ﴿ ووضع الكتاب فترى الجرمين مشفقين مما فيه ﴾ ٤٩

ذكر

المضارع: ﴿ وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره ﴾ ٦٣
 الأمر: ﴿ واذكر ربك إذا نسيت ﴾ ٢٣

رجم

المضارع: ﴿ إنهم ان يظهروا عليكم يرموكم ﴾ ٢٠

ربط

الماضي: ﴿ وربطنا على قلوبهم إذ قاموا ﴾ ١٤

رجا

المضارع: ﴿ فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ﴾ ١١٠

رد

الماضي: ﴿ ولئن رددت إلى ربي لأحدن خيرا منها منقلبا ﴾ ٣٦

المضارع: ﴿ قال أما من ظلم فسوف نعذبه ثم يرد إلى ربه ﴾ ٨٧

ركب

الماضي: ﴿ حتى إذا ركبا في السفينة خرقها ﴾ ٧١

زعم

الماضي: ﴿ بل زعمتم أن نجعل لكم موعدا ﴾ ٤٨

﴿ ويوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم ﴾ ٥٢

زاد

الماضي: ﴿ وزدناهم هدى ﴾ ١٣

سأل

الماضي: ﴿ قال إن سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحبني ﴾ ٧٦

المضارع: ﴿ ويسألونك عن ذي القرنين ﴾ ٨٣

﴿ فلا تسألني عن شيء حتى أحدث لك منه ذكرا ﴾ ٧٠

سجد

الماضي: ﴿ وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس ﴾ ٥٠

الأمر: ﴿ وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ﴾ ٥٠

ساء

الماضي: ﴿ بمس الشراب وساءت مرتقفا ﴾ ٢٩

شوى

المضارع: ﴿ وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوي الوجوه ﴾ ٢٩

شاء

الماضي: ﴿ فمن شاء فليؤمن ﴾ ٢٩

﴿ ومن شاء فليكفر ﴾ ٢٩

﴿ ولولا إذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة إلا بالله ﴾ ٣٩

﴿ قال استجدي إن شاء الله صابرا ﴾ ٦٩

﴿ قال لو شئت لتخذت عليه أجرا ﴾ ٧٧

المضارع: ﴿ إلا أن يشاء الله ﴾ ٢٤

صبر

المضارع: ﴿ وكيف تصبر على ما لم تحط به خبرا ﴾ ٦٨

الأمر: ﴿ واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم ﴾ ٢٨

ضرب

الماضي: ﴿ فضربنا على آذانهم في الكهف سنين عددا ﴾ ١١

الأمر: ﴿ واضرب لهم مثلا رجلين جعلنا لأحدهما جنتين ﴾ ٣٢

﴿ واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء ﴾ ٤٥

ضلّ

الماضي: ﴿ الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا ﴾ ١٠٤

طلع

الماضي: ﴿ وترى الشمس إذا طلعت تراورعن كهفهم ﴾ ١٧

المضارع: ﴿ حتى إذا بلغ مطلع الشمس وحدها تطلع على قوم ﴾ ٩٠

ظلم

الماضي: ﴿ قال أمانن ظلم فسوف نعذبه ﴾ ٨٧

﴿ وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا ﴾ ٥٩

المضارع: ﴿ ولا يظلم ربك أحدا ﴾ ٤٩

﴿ كلنا الجنة آتت أكلها ولم تظلم منه شيئا ﴾ ٢٣

ظنّ

الماضي: ﴿ ورأى المجرمون النار فظنوا أنهم مواقعوها ﴾ ٥٣

المضارع: ﴿ قال ما أظن أن تبيد هذه أبدا ﴾ ٣٥

﴿ وما أظن الساعة قائمة ﴾ ٣٦

ظهر

المضارع: ﴿ إنهم إن يظهروا عليكم يرموكم ﴾ ٣٥

﴿ فما استطاعوا أن يظهروه ﴾ ٩٧

عبد

المضارع: ﴿ وإذا اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله ﴾ ١٦

عدا

المضارع: ﴿ولا تعد عينك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا﴾ ٢٨

عرض

الماضي: ﴿وعرضوا على ربك صفا﴾ ٤٨

﴿وعرضناهم يومئذ للكافرين عرضا﴾ ١٠٠

عسى

الماضي: ﴿وقل عسى أن يهدين ربِّي﴾ ٢٤

﴿فعمسى ربِّي أن يأتين خيرا من حنتك﴾ ٤٠

عصى

المضارع: ﴿ولا أعصى لك أمرا﴾ ٦٩

علم

المضارع: ﴿قل ربِّي أعلم بعدتهم ما يعلمهم إلا قليل﴾ ٢٢

﴿وكذلك أعتزنا عليهم ليعلموا أن وعد الله حق﴾ ٢١

﴿لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا﴾ ١٢

عمل

الماضي: ﴿وأما من آمن وعمل صالحا﴾ ٨٨

﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ ٣٠

﴿ووجدوا ما عملوا حاضرا﴾ ٤٩

﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ ١٠٧

المضارع: ﴿فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا﴾ ١١٠

﴿ويشتر المؤمنون الذين يعملون الصالحات﴾ ٢

﴿أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر﴾ ٧٩

عاب

المضارع: ﴿فأردت أن أعيبها﴾ ٧٩

غرب

الماضي: ﴿وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال﴾ ١٧

المضارع: ﴿حتى إذا بلغ مغرب الشمس وجدها تغرب في عين حمئة﴾ ٨٦

غلب

الماضي: ﴿قال الذين غلبوا على أمرهم﴾ ٢١

فسق

الماضي: ﴿ فسجدوا إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه ﴾ ٥٠

فعل

الماضي: ﴿ وما فعلته عن أمري ﴾ ٨٢

فقه

المضارع: ﴿ إنا جعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه ﴾ ٥٧

﴿ لا يكادون يفقهون قولاً ﴾ ٩٣

قتل

الماضي: ﴿ فانطلقا حتى إذا لقيا غلاما فقتله ﴾ ٧٤

﴿ قال أقتلت نفسا زكية بغير نفس ﴾ ٧٤

قرض

المضارع: ﴿ وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال ﴾ ١٧

قص

المضارع: ﴿ نحن نقص عليك نبأهم بالحق ﴾ ١٣

قال

الماضي: ﴿ قال قائل منهم كم لبثتم ﴾ ١٩

﴿ قال الذين غلبوا على أمرهم لنتخذن عليهم مسجدا ﴾ ٢١

﴿ فقال لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك ما وأعز نفرا ﴾ ٣٤

﴿ قال ما أظن أن تبديد هذه أبدا ﴾ ٣٥

﴿ قال لصاحبه وهو يحاوره أكفرت بالذي خلقك من تراب ﴾ ٣٧

﴿ وإذا قال موسى لفتاه لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين ﴾ ٦٠

﴿ قال لفتاه آتنا غداءنا ﴾ ٦٢

﴿ قال أرأيت إذ أوينا إلى الصخرة ﴾ ٦٣

﴿ قال ذلك ما كنا نبغ ﴾ ٦٤

﴿ قال له موسى هل أتبعك على أن تعلمن مما علمت رشدا ﴾ ٦٦

﴿ قال إنك لن تستطيع معي صبرا ﴾ ٦٧

﴿ قال ستجدني إن شاء الله صابرا ﴾ ٦٩

﴿ قال فإن اتبعني فلا تسألني عن شيء ﴾ ٧٠

﴿ قال أحرقتها لتفرق أهلها ﴾ ٧١

﴿ قال ألم أقل إنك لن تستطيع معي صبرا ﴾ ٧٢

﴿ قال لا تواخذني بما نسيت ﴾ ٧٣

- ﴿ قال أقتلت نفسا زكية بغير نفس ﴾ ٧٤
- ﴿ قال أم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبرا ﴾ ٧٥
- ﴿ قال إن سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحبني ﴾ ٧٦
- ﴿ قال لو شئت لتخذت عليه أحرا ﴾ ٧٧
- ﴿ قال هذا فراق بيني وبينك ﴾ ٧٨
- ﴿ قال أما من ظلم فسوف نعذبه ﴾ ٨٧
- ﴿ قال ما مكني فيه ربي خير ﴾ ٩٥
- ﴿ قال انفخوا ﴾ ٩٦
- ﴿ قال أتوني أفرغ عليه قطرا ﴾ ٩٦
- ﴿ قال هذا رحمة من ربي ﴾ ٩٨
- ﴿ وينذر الذين قالوا اتخذ الله ء ٤
- ﴿ فقالوا ربنا آتنا من لدنك رحمة ﴾ ١٠
- ﴿ فقالوا ربنا رب السموات والأرض ﴾ ١٤
- ﴿ قالوا لبئنا يوما أو بعد يوم ﴾ ١٩
- ﴿ قالوا ربكم أعلم بما لبثتم ﴾ ١٩
- ﴿ فقالوا ابنوا عليهم بنيانا ربهم أعلم بهم ﴾ ٢١
- ﴿ قالوا ياذا القرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض ﴾ ٩٤
- ﴿ ولولا إذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله ﴾ ٣٩
- ﴿ لقد قلنا إذا شططا ﴾ ١٤
- ﴿ وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ﴾ ٥٠
- ﴿ قلنا يا ذا القرنين إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنا ﴾ ٨٦
- ﴿ والمضارع: ﴿ ويقول يا ليتني لم أشرك بربي أحدا ﴾ ٤٢
- ﴿ ويوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم ﴾ ٥٢
- ﴿ إن يقولون إلا كذبا ﴾ ٥
- ﴿ سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ﴾ ٢٢
- ﴿ ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجما بالغيب ﴾ ٢٢
- ﴿ ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم ﴾ ٢٢

قام

﴿ وربطنا على قلوبهم إذ قاموا ﴾ ١٤

كبر

﴿ كبرت كلمة تخرج من أفواههم ﴾ ٥

كسب

الماضي: ﴿لو يواخذهم بما كسبوا لعجل لهم العذاب﴾ ٥٨

كفر

الماضي: ﴿ويجادل الذين كفروا بالباطل﴾ ٥٦

﴿أفحسب الذين كفروا أن يتخذوا عبادي﴾ ١٠

﴿أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه﴾ ١٠٥

﴿ذلك جزاؤهم جهنم بما كفروا﴾ ١٠٦

﴿أكفرت بالذي خلقك من تراب﴾ ٣٧

المضارع: ﴿ومن شاء فليكفر﴾ ٢٩

كاد

المضارع: ﴿لا يكادون يفقهون قولا﴾ ٩٣

كان

الماضي: ﴿وكان أمره فرطا﴾ ٢٨

﴿وكان له ثمرا﴾ ٣٤

﴿وما كان منتصرا﴾ ٤٣

﴿وكان الله على كل شيء مقتدرا﴾ ٤٥

﴿فسجدوا الا إبليس كان من الجن﴾ ٥٠

﴿وكان الانسان أكثر شيء جدلا﴾ ٥٤

﴿وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا﴾ ٧٩

﴿وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين﴾ ٨٠

﴿وأما الجدار فكان لغلامين يتيمين في المدينة﴾ ٨٢

﴿وكان تحته كنز لهما﴾ ٨٢

﴿وكان أبوهما صالحا﴾ ٨٢

﴿وكان وعد ربي حقا﴾ ٩٨

﴿قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر﴾ ١٠٩

﴿فمن كان يرجو لقاء ربه﴾ ١١٠

﴿كانوا من آياتنا عجبا﴾ ٩

﴿أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر﴾ ٧٩

﴿كانت أعينهم في غطاء عن ذكري﴾ ١٠١

﴿كانت لهم جنات الفردوس نزلا﴾ ١٠٧

﴿وما كنت متخذ المضلين عضدا﴾ ٥١

﴿قال ذلك ما كنا نبغ﴾ ٦٤

المضارع: ﴿ ولم يكن له فئة ينصرونه ﴾ ٤٣

لبث

الماضي: ﴿ أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا ﴾ ١٢

﴿ ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنة ﴾ ٢٥

﴿ قل الله أعلم بما لبثوا ﴾ ٢٦

﴿ قال قاتل منهم كم لبثتم ﴾ ١٩

﴿ قالوا ربكم أعلم بما لبثتم ﴾ ١٩

﴿ قالوا لبثنا يوما أو بعد يوم ﴾ ١٩

لبس

المضارع: ﴿ ويلبسون ثيابا خضرا من سنن ﴾ ٣١

لقي

الماضي: ﴿ فانطلقا حتى إذا لقي غلاما فقتله ﴾ ٧٤

﴿ لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا ﴾ ٦٢

مضى

المضارع: ﴿ أو أمضي حقا ﴾ ٦٠

ملأ

الماضي: ﴿ لو اطلعت عليهم لوليت منهم فرارا وملكيت منهم رعبا ﴾ ١٨

منع

الماضي: ﴿ وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى ﴾ ٥٥

ماج

المضارع: ﴿ وتركتنا بعضهم يَوْمئذٍ موج في بعض ﴾ ٩٩

نسي

الماضي: ﴿ فأعرض عنها ونسي ما قدمت يداه ﴾ ٥٧

﴿ فلما بلغا مجمع بينهما نسيا حوتهما ﴾ ٦١

﴿ واذكر ربك إذا نسيت ﴾ ٢٤

﴿ فإني نسيت الحوت ﴾ ٦٣

﴿ قال لا توأخذني بما نسيت ﴾ ٧٣

نشر

المضارع: ﴿ فأووا إلى الكهف ينشر لكم ربكم من رحمته ﴾ ١٦

نصر

المضارع: ﴿ ولم تكن له فئة ينصرونه من دون الله ﴾ ٤٣

نظر

المضارع: ﴿ فلينظر أيها أزكى طعاما ﴾ ١٩

نعم

الماضي: ﴿ نعم الثواب وحسنت مرتفقا ﴾ ٣١

نفخ

الماضي: ﴿ ونفخ في الصور فجمعناهم جمعا ﴾ ٩٩

الأمر: ﴿ حتى إذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا ﴾ ٩٦

نفد

الماضي: ﴿ قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر ﴾ ١٠٩

المضارع: ﴿ قبل أن تنفد كلمات ربي ﴾ ١٠٩

هدى

المضارع: ﴿ من يهد الله فهو المهتد ﴾ ١٧

﴿ وقل عسى أن يهدين ربي لأقرب من هذا رشدا ﴾ ٢٤

وجد

الماضي: ﴿ حتى إذا بلغ مغرب الشمس وجدها تغرب في عين حمئة ﴾ ٨٦

﴿ ووجد عندها قوما ﴾ ٨٦

﴿ حتى إذا بلغ مطلع الشمس وجدها تطلع على قوم ﴾ ٩٠

﴿ حتى إذا بلغ بين السدين وجد من دونهما قوما ﴾ ٩٣

﴿ فوجدنا عبدا من عبادنا آتيناها رحمة ﴾ ٦٥

﴿ فوجدنا فيها حذارا يريد أن ينقض فأقامه ﴾ ٧٧

﴿ ووجدوا ما عملوا حاضرا ﴾ ٤٩

المضارع: ﴿ ولم يجدوا عنها مصرفا ﴾ ٥٣

﴿ بل لهم موعد لن يجدوا من دونه موثلا ﴾ ٥٨

﴿ فلن تجد له وليا مرشدا ﴾ ١٧

﴿ ولن تجد من دونه ملتحداء ﴾ ٢٧

﴿ قال ستجدني إن شاء الله صابرا ﴾ ٦٩

﴿ ولكن رددت إلى ربي لأجدن خيرا منها منقلبا ﴾ ٣٦

وضع

الماضي: ﴿وضع الكتاب فترى المجرمين مشفقين مما فيه﴾ ٤٩

ثانيا: مزيد الثلاثي

١- أفعال

آتى

- الماضي: ﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ﴾ ٣٣
 ﴿ فوجدنا عبدا من عبادنا آتيناه رحمة من عندنا ﴾ ٦٥
 ﴿ وآتيناه من كل شيء سببا ﴾ ٨٥
 المضارع: ﴿ فعسى ربي أن يوتين خيرا من حنتك ﴾ ٤١
 الأمر: ﴿ فقالوا ربنا آتنا من لدنك رحمة ﴾ ١٠
 ﴿ فلما جاوزا قال لفتاه آتنا غداءنا ﴾ ٦٢
 ﴿ آتوني زبر الحديد ﴾ ٩٦
 ﴿ قال آتوني أفرغ عليه قطرا ﴾ ٩٦

آمن

- الماضي: ﴿ وأما من آمن وعمل صالحا فله جزاء الحسنى ﴾ ٨٨
 ﴿ إنهم فتية آمنوا بربهم ﴾ ١٣
 ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا ﴾ ٣٠
 ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا ﴾ ١٠٧
 المضارع: ﴿ فمن شاء فليؤمن ﴾ ٢٩
 ﴿ إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفا ﴾ ٦
 ﴿ وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى ﴾ ٥٥

أبدل

- المضارع: ﴿ فأردنا أن يبدلنا ربهما خيرا منه زكاة وأقرب رحما ﴾ ٨١

أبصر

- الأمر: ﴿ أبصر به ﴾ ٢٦

أتبع

- الماضي: ﴿ فأتبع سببا ﴾ ٨٥
 ﴿ ثم أتبع سببا ﴾ ٨٩
 ﴿ ثم أتبع سببا ﴾ ٩٢

أحدث

- المضارع: ﴿ فلا تسألني عن شيء حتى أحدث لك منه ذكرا ﴾ ٧٠

أحسن

الماضي: ﴿إنا لانضيق أجز من أحسن عملا﴾ ٣٠
 المضارع: ﴿وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا﴾ ١٠٤

أحصى

الماضي: ﴿لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا﴾ ١٢
 ﴿لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها﴾ ٤٩

أحاط

الماضي: ﴿إنا أعتدنا للظالمين نارا أحاط بهم سرادقها﴾ ٢٩
 ﴿وأحيط بثمره فأصبح يقلب كفيه﴾ ٤٢
 ﴿كذلك وقد أحطنا بما لديه خيرا﴾ ٩١
 المضارع: ﴿وكيف تصبر على ما لم تحط به خيرا﴾ ٦٨

أدحض

المضارع: ﴿ويجادل الذين كفروا بالباطل ليدحضوا به الحق﴾ ٥٦

أرسل

المضارع: ﴿ويرسل عليها حسابانا من السماء﴾ ٤٠
 ﴿ومانرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين﴾ ٥٦

أرهق

المضارع: ﴿فخشنا أن يرهقهما طغيانا وكفرا﴾ ٨٠
 ﴿ولا ترهقني من أمري عسرا﴾ ٧٣

أراد

الماضي: ﴿فأراد ربك أن يبلغا أشدهما﴾ ٨٢
 ﴿فأردت أن أعيبها﴾ ٧٩
 ﴿فأردنا أن يبدلها ربهما خيرا منه زكاة وأقرب رحما﴾ ٨١
 المضارع: ﴿فوجدنا فيها جدارا يريد أن ينقض فأقامه﴾ ٧٧
 ﴿واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه﴾ ٢٨
 ﴿ولا تعد عينك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا﴾ ٢٨

أسمع

الأمر: ﴿أبصر به وأسمع﴾ ٢٦

أشرك

المضارع: ﴿ولا يشرك في حكمه أحدا﴾ ٢٦

﴿ولا يشرك بعبادة ربه أحدا﴾ ١١٠

﴿ولا أشرك بربي أحدا﴾ ٣٨

﴿لم أشرك بربي أحدا﴾ ٤٢

أشعر

المضارع: ﴿وليتلطف ولا يشعروا بكم أحدا﴾ ١٩

أشهد

الماضي: ﴿ما أشهدتهم خلق السموات والأرض﴾ ٥١

أصبح

الماضي: ﴿فأصبح يقلب كفيه على ما أنفق فيها﴾ ٤٢

﴿فأصبح هشيمًا تذروه الرياح﴾ ٤٥

المضارع: ﴿أو يصبح ماؤها غورا﴾ ٤١

﴿ويرسل عليها حسبانا من السماء فتصبح صعيدا زلقا﴾ ٤٠

أضلّ

المضارع: ﴿ومن يضلّ فلن نجد له وليا مرشدا﴾ ١٧

أضاع

المضارع: ﴿إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا﴾ ٣٠

أطاع

المضارع: ﴿ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا﴾ ٢٨

أعتد

الماضي: ﴿إنا أعتدنا للظالمين نارا﴾ ٢٩

أعثر

الماضي: ﴿وكذلك أعثرنا عليهم﴾ ٢١

أعاد

المضارع: ﴿أو يعيدوكم في ملتهم﴾ ٢٠

أعان

الأمر: ﴿فأعينوني بقوة﴾ ٩٥

أغرق

المضارع: ﴿ قال أغرقناها لتغرق أهلها ﴾ ٧١

أغفل

الماضي: ﴿ ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا ﴾ ٢٨

أغاث

المضارع: ﴿ وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل ﴾ ٢٩

أفرغ

المضارع: ﴿ قال أتوني أفرغ عليه قطرا ﴾ ٩٦

أفلح

المضارع: ﴿ ولن تفلحوا إذا أبدا ﴾ ٢٠

أقام

الماضي: ﴿ يريد أن ينقض فأقامه ﴾ ٧٧

المضارع: ﴿ فلا تقيم لهم يوم القيامة وزنا ﴾ ١٠٥

أنذر

الماضي: ﴿ واتخذوا آياتي وما أنذروا هروا ﴾ ٥٦

المضارع: ﴿ فيما لينذر بأسا شديدا ﴾ ٢

﴿ وينذر الذين قالوا اتخذ الله ولدا ﴾ ٤٤

أنزل

الماضي: ﴿ الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ﴾ ١

﴿ كما أنزلناه من السماء ﴾ ٤٥

أنسى

الماضي: ﴿ وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره ﴾ ٦٣

أنفق

الماضي: ﴿ فأصبح يقلب كفيه على ما أنفق فيها ﴾ ٤٢

أهلك

الماضي: ﴿ وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا ﴾ ٥٩

أوحى

الماضي: ﴿ واتل ما أوحى إليك من كتاب ربك ﴾ ٢٧

المضارع: ﴿ قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي أنما أفكم إليه واحد ﴾ ١١٠

٢- فاعل:

جادل

المضارع: ﴿ ويجادل الذين كفروا بالباطل ﴾ ٥٦

جاوز

الماضي: ﴿ فلما جاوزا قال لفتاه آتنا غداءنا ﴾ ٦٢

حاور

المضارع: ﴿ فقال لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك مالا ﴾ ٣٤
﴿ قال له صاحبه وهو يحاوره أكفرت بالذي خلقك ﴾ ٣٧

ساوى

الماضي: ﴿ حتى إذا ساوى بين الصدفين ﴾ ٩٦

صاحب

المضارع: ﴿ قال إن سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحبني ﴾ ٧٦

غادر

المضارع: ﴿ لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ﴾ ٤٩
﴿ فلم تغادر منهم أحدا ﴾ ٤٧

مارى

المضارع: ﴿ فلا تمار فيهم إلا مرأوا ظاهرا ﴾ ٢٢

نادى

الأمر: ﴿ ويوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم ﴾ ٥٢

٣- فاعل

بشّر

المضارع: ﴿ ويبشّر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا حسنا ﴾ ٢

حلّى

المضارع: ﴿ يحلّون فيها من أساور ﴾ ٣١

ذكّر

الماضي: ﴿ ومن أظلم ممن ذكر بآيات ربه فأعرض عنها ﴾ ٥٧

سوى

الماضي: ﴿ثم سواك رجلاً﴾ ٣٧

سير

المضارع: ﴿ويوم نسير الجبال وترى الأرض بارزة﴾ ٤٧

صرف

الماضي: ﴿ولقد صرفنا في هذا القرآن من كل مثل﴾ ٥٤

ضيّف

المضارع: ﴿فأبوا أن يضيفوهما﴾ ٧٧

عجل

الماضي: ﴿لو يؤاخذهم بما كسبوا لعجل لهم العذاب﴾ ٥٨

عذب

المضارع: ﴿ثم يرد إلى ربه فيعذبه عذاباً نكراً﴾ ٨٧

﴿إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيه حسناً﴾ ٨٦

﴿قال أما من ظلم فسوف نعذبه﴾ ٨٧

علم

الماضي: ﴿هل أتبعك على أن تعلمن مما علمت رشداً﴾ ٦٦

﴿وعلمناه من لدنا علماً﴾ ٦٥

المضارع: ﴿هل أتبعك على أن تعلمن مما علمت رشداً﴾ ٦٦

فجر

الماضي: ﴿وفجرنا خلالهما نهراً﴾ ٣٣

قدم

الماضي: ﴿ونسى ما قدمت يداه﴾ ٥٧

قلب

المضارع: ﴿فأصبح يقلب كفيه على ما أنفق فيها﴾ ٤٢

﴿وتقلبهم ذات اليمين وذات الشمال﴾ ١٨

مكن

الماضي: ﴿قال ما مكّني فيه ربي خير﴾ ٩٥

﴿إنا مكّنا له في الأرض﴾ ٨٤

نَبَأًا

المضارع: ﴿سَأَنْبِئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ ٧٨

﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ ١٠٣

هَيَّأًا

المضارع: ﴿وَهَيَّأْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرْقًا﴾ ١٦

الأمر: ﴿وَهَيَّأْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رِشْدًا﴾ ١٠

وَلَّى

الماضي: ﴿لَوْ أَطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا﴾ ١٨

٤- انفعل

انطلق

الماضي: ﴿فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ ٧١

﴿فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيَ غُلَامًا فَقَتَلَهُ﴾ ٧٤

﴿فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَبَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَا أَهْلِهَا﴾ ٧٧

انقضَّ

المضارع: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا حِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾ ٧٧

٥- افتعل

اتخذ

الماضي: ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ ٤

﴿فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا﴾ ٦١

﴿وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا﴾ ٦٣

﴿هُوَ لَأَقْبِرَ فِيكُمْ ثُمَّ اتَّخَذُوا آلِهَةً﴾ ١٥

﴿وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُوعًا﴾ ٥٦

﴿وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُوعًا﴾ ١٠٦

﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِمْ أَجْرًا﴾ ٧٧

المضارع: ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ﴾ ١٠٢

﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي﴾ ٥٠

﴿لَتَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾ ٢١

﴿وَأَمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حَسَنًا﴾ ٨٦

اتبع

الماضي: ﴿واتبع هواه وكان أمره فرطاً﴾ ٢٨

﴿قال فإن اتبعني فلا تسألني عن شيء﴾ ٧٠

المضارع: ﴿هل أتبعك على أن تعلمني مما علمت رشداً﴾ ٦٦

اختلف

الماضي: ﴿فاختلف به نبات الأرض﴾ ٤٥

ارتدّ

الماضي: ﴿فارتدّا على آثارهما قصصاً﴾ ٦٤

ازداد

الماضي: ﴿وازدادوا تسعاً﴾ ٢٥

اطلع

الماضي: ﴿لو اطلعت عليهم لوليت منهم فراراً﴾ ١٨

اعتزل

الماضي: ﴿وإذا اعتزلتهم وما يعبدون إلا الله﴾ ١٦

افترى

الماضي: ﴿فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً﴾ ١٥

اهتدى

المضارع: ﴿فلن يهتدوا إذا أبدا﴾ ٥٧

٦- تفعل**تلفف**

المضارع: ﴿وليتلفف ولا يشعرون بكم أحدا﴾ ١٩

٧- تفاعل**تزاور**

المضارع: ﴿وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم﴾ ١٧

تساءل

المضارع: ﴿وكذلك بعثناهم ليتساءلوا بينهم﴾ ١٩

تنازع

المضارع: ﴿إذ يتنازعون بينهم أمرهم﴾ ٢١

٨- استفعل

استجاب

المضارع: ﴿فلم يستجيبوا لهم﴾ ٥٢

استخرج

المضارع: ﴿ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك﴾ ٨٢

استطعم

الماضي: ﴿حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها﴾ ٧٧

استطاع

الماضي: ﴿فما استطاعوا أن يظهروه﴾ ٩٧

﴿وما استطاعوا له نقبا﴾ ٩٧

المضارع: ﴿وكانوا لا يستطيعون سمعا﴾ ١٠١

﴿ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبرا﴾ ٨٢

﴿فلن تستطيع له طلبا﴾ ٤١

﴿قال إنك لن تستطيع معي صبرا﴾ ٦٨

﴿قال ألم أقل إنك لن تستطيع معي صبرا﴾ ٧٢

﴿قال ألم أقل إنك لن تستطيع معي صبرا﴾ ٧٥

﴿سأنبئك بتأويل ما لم تسطع عليه صبرا﴾ ٧٨

استغفر

المضارع: ﴿ومانع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى ويستغفروا ربهم﴾ ٥٥

استغاث

المضارع: ﴿وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل﴾ ٢٩

استفتى

المضارع: ﴿ولا تستفت فيهم منهم أحدا﴾ ٢٢

الفصل الثاني :

الزمن

الفعل الماضي:

تعريفه:

الماضي: هو ما دل وضعا على حدث وزمان انقضى . وسمي ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه. (١) ويتميز ببناء الفاعل سواء كانت لتكلم أو مخاطب وبتاء التانيث الساكنة، وإنما اختص بها لاستغناء المضارع عنها ببناء المضارعة واستغناء الأمر ببناء المخاطبة. (٢)

دلالتة الزمانية:

قد تخرج صيغة الماضي عن طبيعتها في إفادة الماضي وأن حادثة فيه وقعت وانتهت ، فتدل على الماضي والحاضر والمستقبل أو بعبارة أخرى تدل على الاستمرار الزمني، وذلك في :
(١) الحكم والأمثال مثل : (من صبر ظفير - من تأتى نال ما تمنى) فالفعل ماض ولكن ينطبق على كل زمن.

(٢) إذا كانت دلالة الفعل لا تتوقف ولا تنقطع مثل : (وكان الله غفورا رحيمًا - نهى الإسلام عن كل منكر - أجمع الفقهاء على هذا الرأي - اتفق العلماء على أن الأرض كروية) .

وقد تدل صيغة الماضي على المستقبل ، وذلك :

(١) إذا أصبحت إنشائية غير خبرية فلم تعد تحمل الصدق والكذب كطبيعتها ، ويتضح ذلك في العقود مثل : (بعثك كتابي - اشترت دارك) وفي القسم مثل (أقسمت لأذاكرن) وفي الدعاء للشخص أو عليه مثل : (غفر الله له - أتعسه الله) . والفعل في كل ذلك يدل على المستقبل كما هو واضح.

(١) شرح الفاكهي ٥٩/١

(٢) همع الهوامع ٧/١

(٢) إذا وقع في جملة شرطية مثل : إن (إذا) زرتنا فرحت أسرتنا بزيارتك ؛ لأن الجملة الشرطية دائما تتحدث عن المستقبل ، سواء كان معها مضارع أو ماض كالمثال السابق.

(٣) إذا تلا (ما المصدرية الزمانية) مثل : سأظل باراً بوالدتي ما بقيت. أى مدة بقائى فى المستقبل.

(٤) إذا أريد التأكيد بأن ما سيقع فى المستقبل واقع لا محالة مثل الآية الكريمة : ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ﴾ (١) أى أن ذلك سيحدث يوم القيامة حتما ، ولذلك عبّر القرآن بصيغة الماضي بدلا من صيغة المستقبل : (وسينادي) ومثل ذلك فى القرآن ﴿ أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَ الْقَمَرُ ﴾ (٢) (٣)

(١) سورة الأعراف ٤٤

(٢) سورة القمر ١

(٣) تجديد النحو ٢٠١-٢٢ وانظر الأفعال فى القرآن الكريم ١١/١ فما بعدها

ما جاء منه في السورة:

من الثلاثي : أبوا - أتيا - أوى / أوينا - بشس - بعثنا - بلغ / بلغا / بلغت - تركنا -
 جعل / جعلنا - جاء / جئت / جئتم / جئنا - جمعنا - حبطت - حسب / حسبت - حسنت -
 حشرنا - حففنا - حرق / حرقت - خشينا - خلق / خلقنا - دخل / دخلت - دعوا -
 رأى / رأيت - ربطنا - رددت - ركبا - زعمتم - زدنا - سألت - سجدوا - ساءت
 - شاء - ضربنا - ضل - طلعت - ظلم / ظلموا - ظنوا - عرضوا / عرضنا - عسى
 - عمل / عملوا - غربت - غلبوا - فسق - فعلت - قتل / قتلت - قال / قالوا / قلت /
 قلنا - قاموا - كبرت - كسبوا - كفروا / كفرت - كان / كانوا / كانت / كنت / كنا -
 لبثوا / لبثتم / لبثنا - ملكت - منع - نسي / نسيا / نسيت / نسيت - نعم - نفخ - نقد -
 وجد / وجدا / وجدوا - وضع.

ومن غير الثلاثي: آتت / آتينا - آمن / آمنوا - أتبع - أحسن - أحصى - أحاط /
 أحيط / أحطنا - أراد / أردت / أردنا - أشهدت - أصبح - أعتدنا - أعثرنا - أغفلنا -
 أقام - أنذروا - أنزل / أنزلنا - أنسى - أنفق - أهلكنا - أوحى - جاوزا - ساوى -
 ذكر - سوى - صرّفنا - عجل - علمت / علمنا - فجّرنا - قدمت - مكن / مكّنا -
 وليت - انطلقا - اتخذ / اتخذوا / اتخذت - اتبع / اتبعت - اختلط - ارتدّا - ازدادوا -
 اطلعت - اعتزلتم - افترى - استطعما - استطاعوا / استطاعوا.

الفعل المضارع:

تعريفه:

هو ما دل وضعاً على حدث وزمان لم ينقض حاضراً كان أو مستقبلاً ، وسمي مضارعاً من المضارعة وهي المشابهة لمشابهته الاسم في أن كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة. (١) ويتميز بفتتاحه بأحد الأحرف الأربعة : الهمزة والنون والتاء والياء . والتميز بها أحسن من التمييز بسوف وأخواتها للزوم تلك وعدم لزوم هذه. (٢)

صيغته:

عند إرادة اشتقاق صيغة المضارع من الماضي ، يزداد حرف من أحرف المضارعة الأربعة في أول الفعل ، وهي الهمزة ، والنون ، والياء ، والتاء ، ويجمعها قولك: أنيت ، أو نأتي. فالهمزة للمتكلم مفرداً نحو: أكرم ، والنون له جمعا أو مفرداً معظماً نفسه نحو: نحن نقص والتاء للمخاطب مطلقاً مفرداً كان أو مثني أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً، وللغائبة والغائبتين، والياء للغائب مطلقاً مفرداً أو مجموعاً وللغائبات. (٣)

ويقول ابن الأنباري: (فإن قيل: لم زيدت هذه الحروف دون غيرها؟ قيل: الأصل أن تزداد حروف المد واللين وهي الواو والياء والألف، إلا أن الألف لما لم يكن زيادتها أولاً؛ لأن الألف لا تكون إلا ساكنة، والابتداء بالساكن محال أبدلوا منها الهمزة لقرب مخرجيهما ؛ لأنهما هواءان يخرجان من أقصى الحلق، وكذلك الواو أيضاً لما لم يمكن زيادتها أولاً ؛ لأنه ليس في كلام العرب واو زيدت أولاً فأبدلوا منها التاء لأنها تبدل منها كثيراً... وأما الياء فزيدت ؛ لأنها لم يعرض فيها ما يمنع زيادتها كما عرض في الألف والواو، وأما النون ، فإنما زيدت؛ لأنها تشبه حروف المد واللين وتزداد معها في باب الزيدتين والزيدتين). (٤)

(١) شرح الفاكهي ٧١/١-٧٢

(٢) انظر همع الهوامع ٧/١

(٣) الهمع ٧/١

(٤) أسرار العربية ٢٢ فما بعدها

حركة أوله:

قال ابن الناظم : (والأول من المضارع المبني للفاعل مضموم أو مفتوح أو مكسور ، فيضم باتفاق ، ما كان ماضيه رباعيا بزيادة ، أو دونها ، نحو: أَكْرَمَ يُكْرِمُ ، وَعَلَّمَ يُعَلِّمُ ، وضَارِبٌ يُضَارِبُ ، ودَحْرَجٌ يُدَحْرِجُ ، .

ويفتح عند الحجازيين ما ليس ماضيه رباعيا ، نحو ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وشَرِبَ يَشْرَبُ ، وظَرْفٌ يَظْرَفُ ، وتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ ، وَأَنْطَلَقَ يَنْطَلِقُ ، وَأَسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ .

ويُكْسَرُ عند غير الحجازيين ما ليس ياءً مِمَّا كان مَاضِيهِ على (فَعِلَ) بكسر العين، أو أوله همزة وصل ، أو تاءً مزيدةً ، وما كان ياءً أو غيرها من مضارع (أَيْ) ، أو (فَعِلَ) مما فاؤه وار ، ويُفْتَحُ ما سوى ذلك .

أما ما كان ماضيه على (فَعِلَ) ، فنحو: عَلِمْتُ ، فَأَنْتَ تَعْلَمُ ، وَأَنَا إِعْلَمُ ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ .

فأما ما أول ماضيه همزة وصل ، وهي التي بعدها أربعة أحرف أو خمسة فنحو: انْطَلَقْتُ تَنْطَلِقُ ، وَأَسْتَخْرَجْتُ تَسْتَخْرِجُ .

وأما ما أول ماضيه تاءً مزيدةً فنحو: تَكَلَّمْتُ ، فَأَنْتَ تَتَكَلَّمُ ، وَتَدَحْرَجُ فَأَنْتَ تَتَدَحْرَجُ .

وأما (أَيْ) فجاؤوا بمضارعه مفتوح العين على (يَأْيِي)؛ لأن من العرب من يقول في ماضيه: (أَيْبِي) فاستغنوا بمضارع المكسور العين عن مضارع مفتوحها. وكَسَرَ غَيْرُ الحجازيين أوله مُطْلَقًا ، فَقَالُوا: أَنْتَ تَيْبِي ، وهو يَيْبِي .

وهكذا مضارع (فَعَلَ) مما فاؤه واو ، نحو: وَجِلْتَ فَأَنْتَ تَيْجَلُ ، وهو يَيْجَلُ (١) وتفصيل ذلك - كما ذكره عبد الله أمين في كتابه الاشتقاق - مايلي :

١- الضمة بالاتفاق ، فيما كان على أربعة أحرف ، سواء كان كل حروفه أصولا نحو : دحرج يدحرج ، أو بعضها زائدا نحو : أضعف يُضَعِّف ، وضاعف يُضَاعَف ، وضعَّف يُضَعِّف يقول سيبويه: (شبهت هذه الثلاثة [أى أفعال وفاعل و فعل] بينات الأربعة التي لا زيادة فيها نحو: دحرج يُدحرج؛ لأن عِدَّتْهَا كَعِدَّتَيْهَا ، ولأنها في السكون والحركة مثلها فلذلك ضمت الزوائد) (٢)

٢- الفتحة عند أهل الحجاز في غير الرباعي ، وهو الثلاثي ، والخماسي ، والسداسي نحو فتح يفتح وجلس يجلس ونصر ينصر ودعا يدعو ورمى يرمى وحسب يحسب ، وظرف يظرف ، وانطلق ينطلق ، وتعلم يتعلم ، وتغافل يتغافل ، واستخرج يستخرج.

٣- الكسرة عند غير أهل الحجاز ، فجميع العرب إلا أهل الحجاز يكسرون الهمزة ، والنون ، والتاء ، في أوائل الأفعال المضارعة ، في مواضع معينة كثيرة ، ويكسرون الياء أيضا ، ولكن في مواضع معينة قليلة:

١ - مواضع الكثرة:

١- ما كان من الأفعال الثلاثية مكسورة العين في الماضي فحرف المضارعة يكسرون فيه ، نحو علمتُ فأنا إِعْلَمُ ، ونحن نَعْلَمُ ، وأنتِ تَعْلَمِ.

(١) شرح اللامية ٨٨ فما بعدها

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠

٢- وكذلك كل ثلاثي مكسور العين في الماضي من الأجوف والناقص بالواو أو بالياء نحو: شقيتُ فأنا إشقي ، وحشيتُ فأنت تخشي ، وخلصنا فنحن نخال ، ؛ لأن خال أصله خيل .

٣- وكذلك كل ثلاثي مكسور العين في الماضي ، من المضاعف ، نحو: عَضَضْتَنِ فأنتن تعَضَضْنَ ، وعَضِضْتِ فأنتِ تعِضِينَ .

٤- ما كان أول ماضيه همزة وصل ، مما جاوز ثلاثة أحرف نحو: انطلقتُ فأنا إنطَلَقْتُ ، واقتدرنا فنحن نَقْتَدِرُ ، واستغفرتُ ، فأنتِ تَسْتَغْفِرُ ، واحرَّجمتُ فأنتِ تحَرِّجِمِ ، واغْدودنا فنحن نَغْدُودِنُ ، واقْعَسَسْتُ فأنا إقْعَسِسُ .

٥- وما كان أول ماضيه تاء زائدة وهو تَفَعَّلْتُ ، وَتَفَاعَلْتُ ، وَتَفَعَّلْتُ ، نحو تكلمتُ فأنا إتكَلَّمْتُ ، وَتَغَافَلْنَا فَفَحْنُ نَتَغَافَلُ ، وتسللتُ فأنتِ تسَلُّ ؛ لأنه كان عندهم في الأصل مما يجب أن يكون أوله ألف وصل ؛ لأن معناه الانفعال ، وهو بمنزلة انفتح ، وانطلق .

ب- مواضع القلة :

٦- الفعل أَيْبَى : جاعوا بمضارعه مفتوح العين ، على يَأْبَى ؛ لأن من العرب من يقول في ماضيه : أَيْبَى بكسر العين ، فاستغنوا بمضارع المكسور العين عن مضارع مفتوحها ، وكسر غير الحجازيين أوله مطلقا ، فقالوا أنتِ تَيْبِي ، وهو يَيْبِي .

٧- وهكذا مضارع فَعِيلَ ، مما فاؤه واو نحو : وَجِلْتُ ، فأنتِ تَيْجَلُ ، وهو يُجَلُ ؛ لأنهم أرادوا بكسرها قلب الواو ياء استثقالا للواو وكذلك وَجِلَ ووجع وما جرى مجراه .

وجميع ما تقدم ، ماعدا أبي ، ووجِلَ ، وبابه إذا أدخلت عليه ياء المضارعة فهي مفتوحة. وجميع ما تقدم حرف المضارعة فيه مفتوح ، عند أهل الحجاز ، وهو الأصل فإنهم يقولون تَعَلَّم ، وَتَعَلَّمَ الخ.

ولا يكسر حرف المضارعة مما كانت عينه مفتوحة ، نحو ذهب ، وضرب ، وأشباههما.

فيصير جملة ما يجوز كسر حرف المضارعة فيه ، ثلاثة عشر بناء : فَعِلَ المكسور العين في الماضي ، وتسعة أبنية في أوائلها همزة الوصل ، وثلاثة في أوائلها التاء . (١)

(١) انظر الاشتقاق ١٩٧ فما بعدها

حركة ما قبل الحرف الأخير:

كل مضارع مبني للفاعل مما زاد على ثلاثة أحرف ، فواجب كسر ما قبل آخره لفظا ، أو تقديرا ما لم يكن أول ماضيه تاء مزيدة.

ومثال ما يكسر لفظا دحرج يدحرج ، وقاتل يقاتل ، واقتدر يقتدر ، واستعجل يستعجل ، ومثال ما يكسر تقديرا أعدّ يُعدّ ، واستردّ يستردّ ، واستقام يستقيم ، واختار يختار ، وانقاد ينقاد.

وأما ما أول ماضيه تاء مزيدة فباقٍ على حاله من فتح ما قبل الآخر ، نحو تعلّم يتعلّم، وتغافل يتغافل ، و تدحرج يتدحرج. (١)

دلالة المضارع الزمنية :

يقول السيوطي : (في زمان المضارع خمسة أقوال: أحدها: أنه لا يكون إلا للحال وعليه ابن الطراوة ، قال لأن المستقبل غير محقق الوجود فإذا قلت: زيد يقوم غدا فمعناه ينوي أن يقوم غدا.

الثاني: أنه لا يكون إلا للمستقبل وعليه الزجاج وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيا ، وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل.

الثالث: وهو رأي الجمهور وسيبويه أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركا بينهما؛ لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ وإن ركب بخلاف إطلاقه على الماضي فإنه مجاز لتوقفه على المسموع.

الرابع: حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وعليه الفارسي وابن أبي ركب وهو المختار عندي (عند السويطي) بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن وهذا شأن

(١) انظر شرح اللامية ٩١ والاشتقاق لعبد الله أمين ٢١٢ ، وتصريف الأفعال للشيخ عزيمة ١٤٢

الحقيقة ، ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال ولا تدخل العلامة إلا على الفروع كعلامات التثنية والجمع والتأنيث والنسب .

الخامس: عكسه (أى حقيقة في الاستقبال ومجاز في الحال) وعليه ابن طاهر؛ لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرا ثم حالا ثم ماضيا فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال ، وردُّ بأنه لا يلزم من سبق المعنى أسبقية المثال.(١)

وفي حاشية يس على شرح الفاكهي: واختار بعض المحققين أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ؛ لأنه إذا تجرد عن القرائن لم يحمل إلا على الحال ولم يصرف إلى الاستقبال إلا بقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز، وأيضا من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة كما لأخويه.(٢)

قال الدكتور شوقي ضيف : (صيغة المضارع المرفوع تدل زمنيا على الحال والمستقبل ، وكأنها تشغل من الزمن كل ما يتركه الماضي من حاضر أو مستقبل، فإذا قلت: (علي يكتب) كان معنى ذلك أنه يكتب الآن ، وسيستمر يكتب بعد الآن ؛ لأن الآن لحظة سريعة الزوال ، ومن ذلك: (الأستاذ يحاضر- التلميذ يلعب- الأم تطهو الطعام - الأخت تحوك ثوبا- علي يكتب مقالا- أحمد يقرأ صحيفة- حسين يركب سيارة). ويتعين المضارع للحال إذا وقع بعدما النافية ولام الابتداء مثل : (ما أَلعب) أي الآن و (إنسى لأكتب مقالا) أي الآن . وبالمثل يتعين للمستقبل:

- ١- إذا دخلت عليه السين أو سوف مثل: (سأكتب المحاضرة- سوف أقرأ الكتاب).
- ٢- إذا وقع في جملة شرطية مثل : (إن تصبر تنل ما تريد)...
- ٣- إذا أصبح إنشائيا غير إخباري، وذلك كما مر في الماضي إذا وقع قساما مثل: أقسم لأعمل ، أو دعاء مثل : يغفر الله له - يرحمه الله .(٣)

(١) الهمع للسيوطي ٧/١ وحاشية يس على شرح الفاكهي ٧٢/١

(٢) حاشية يس على شرح الفاكهي ٧٢/١

(٣) تجديد النحو ٢٠٣-٢٠٤

ثم قال: (قد يتحول المضارع من دلالاته على الحاضر والمستقبل إلى دلالاته على الماضي وذلك في حالتين :

١- إذا كان حالاً أو مفعولاً به في جملة يسبقه فيها فعل ماضٍ مثل : كان محمد في العام الماضي يتفوق على زملائه - كاد محمد يفوز - علمت علياً بالأمس يلعب . فجملة (يلعب) مفعول به لعلمت ، وكلها أفعال مضارعة تبعت أفعالاً ماضية فأصبحت تدل معها على الزمن الماضي.

٢- إذا أريد استحضار صورة الماضي فإنه يحسن حينئذ عرضه في صيغة المضارع، من ذلك آية فاطر: ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ ﴾ (١) وعدلت الآية عنه إلى المضارع لاستحضار الصورة الرائعة لإثارة الرياح للسحاب وتكوينه (٢)

(١) سورة فاطر ٩

(٢) تجديد النحو ٢٠٤-٢٠٥ وانظر الأفعال في القرآن الكريم ٢٥/١

ماورد منه في السورة:

من الثلاثي : يأتي/ يأتون/ تأتي - يأخذ - أبحر - ييغون/ نيغ - ييلغا/ أبلغ - نبلو -
 تبيد - أتلو - تجري - يجعل/ يجعل/ أجعل/ يجعل - يحسبون/ تحسب - تخرج - يدعون/
 تدع/ ندعو - تذرو - ترى - أذكر - يرحموا - يرحو - يردّ - يسألون/ تسأل -
 يشوي - يشاء - تصبر - تطلع - تظلم - أظنّ - يظهرها - يعبدون - تعد - أعصي -
 يعلم/ يعلموا/ نعلم - يعمل/ يعملون - أعيب - تغرب - يفقهون - تقرض - نقص -
 يقول/ يقولون - يكفر - يكادون - يكن - يلبسون - أمضي - يمجج - ينشر -
 ينصرون - ينظر - تنفذ - يهدي - يجدا/ تجد/ أجدنّ.

من غير الثلاثي : يؤتى - يؤمن/ يؤمنوا - يبدل - أحدث - يحسنون - تحط -
 يدحضوا - يرسل/ نرسل - يرهق/ ترهق - يريد/ يريدون/ تريد - يشرك/ أشرك -
 يشعرونّ - يصبح/ تصبح - يضلل - نضيع - تطع - يعيدوا - تفرق - يغاثوا - أفرغ -
 تفلحوا - نقيم - يندروا - يوحى - يجادل - يحاور - تصاحب - يغادر/ نغادر - تمار -
 بشرّ - يحلونّ - نسّير - يضيّقوا - يعذبّ/ تعذبّ/ نعذبّ - تعلّم - يقلّب/ نقلّب -
 أنبئ/ ننبئ - يهيبئ - ينقضّ - يتخذوا/ تتخذ/ تتخذون/ نتخذنّ - أتبع - يهتدوا -
 يتلطف - تراور - يتساءلوا - يتنازعون - يستجيبوا - يستخرجا - تسطع/ يستطيعون/
 تستطيع - يستغفروا - يستغيثوا - تستفت.

فعل الأمر:

- تعريفه:

الأمر لغة : له معنيان ، أحدهما بمعنى الحال، جمعه أمور، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴾ (١) والثاني : بمعنى الطلب، وجمعه أوامر، فرقا بينهما ، وقيل في تأويله إن الأمر مأمور به ، ثم حول المفعول إلى فاعل كما قيل : أمر عارف وأصله معروف ، وعيشة راضية ، والأصل مرضية إلى غير ذلك ثم جمع فاعل على فواعل ، فأوامر جمع مأمور . (٢)

واصطلاحاً عرفه الفاكهي بقوله : هو كلمة دلت على الطلب بذاتها ... فخرج مالا دلالة له عليه أصلاً كالمضارع وفعل التعجب وما دل عليه بواسطة ، نحو : لاتضرب ، فإن دلالاته عليه بواسطة حرف النهى الذى هو طلب الترك . ولا بد مع ذلك من قبولها (أى الكلمة) ياء المخاطبة أى ياء الفاعل ، وهي اسم مضمرة عند سيبويه والجمهور . (٣)

وخاصة الأمر أن يفهم الطلب ، ويقبل نون التوكيد ، فإن أفهمته الكلمة ولم تقبل النون فهي اسم فعل نحو صه أوقبلتها ولم تفهمه ففعل مضارع . والأمر مستقبل أبداً لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل نحو ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ ﴾ (٤) . قال ابن هشام : إلا أن يراد به الخير نحو : ارم ولا حرج ، فإنه بمعنى رميت ، والحالة هذه ، وإلا لكان أمراً له بتجديد الرمي وليس كذلك ، وقد يدل على الأمر بلفظ الخير نحو : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ (٥) ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ (٦) كما يدل على الخير بلفظ الأمر نحو : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ (٧) أى فَيَمْدُدْ . (٨)

(١) سورة هود ٨٧

(٢) المصباح المنير ٨-٩ .

(٣) انظر شرح كتاب الحدود فى النحو للفاكهي ١١١ .

(٤) سورة الأحزاب ١

(٥) سورة البقرة ٢٣٣

(٦) سورة البقرة ٢٢٨

(٧) سورة مريم ٧٥

(٨) انظر همع الفواعل ١/٧ .

اشتقاقه:

يشترك فعل الأمر من الفعل المضارع المبني للمعلوم ، والمسند إلى المخاطب بحذف حرف المضارعة ، واستبقاء صيغة المضارع ، بعد حذف حرف المضارعة ، في فعل الأمر كما هي ، فيقال في نحو يدع دع.

فإذا كان الحرف الذي بعد حرف المضارعة متحركا ، بقي الأمر متحركا بحركته ، كما هو نحو: من يرُدُّ : رُدُّ ، ومن يفرِّ فرًّا ، ومن يُعُدُّ عُدًّا ، ومن يدحرج دحرجًا ، ومن يعلم علمًا ، ومن يتعلم : تعلم ، ومن يتغافل : تغافل .

وإذا كان الحرف الذي بعد حرف المضارعة ساكنا ، زدت قبل هذا الساكن في الأمر همزة وصل ؛ لتعذر النطق بالساكن بدونها.

أما حركة هذه الهمزة في غير أمر الثلاثي المضموم العين فهي الكسرة نحو من ينزل أنزل ، ومن يصعدُ اصعدُ ، ومن يحسب : احسب ، ومن يفتح : افتح ومن ينصرف : انصرف ، ومن يعتقد : اعتقد ، ومن يستغفر : استغفر ، ومن يخشوشن : اخشوشن.

أما أمر الثلاثي المضموم العين ، فإن همزة الوصل فيه تضم اتباعا لضمة العين كراهية الانتقال من كسر إلى ضم ، وليس بين الكسر والضم إلا حاجز ضعيف ، وهو الحرف الساكن ، فيقال في الأمر: من يسكت : اسكت ، ومن يشرف : اشرف بضم الهمزة فيهما اتباعا لضمة العين.

أما إذا كانت الضمة عارضة ، فلا تضم همزة الوصل ، بل تبقى مكسورة نحو قولك في الأمر : من يمشون : امشوا ، ومن يرمون : ارموا ، بكسر الهمزة فيهما مع ضم العين. وإن كانت همزة الوصل قبل كسرة عارضة ، جاز فيها أمران ، الأول: الضم الخالص ، نحو قولك : أغزى يا هند ، الثاني : إشمام الضم الكسر نحو: اغزى ، بضمه منحوًّا بها نحو الكسرة.

وإن كان في الماضي همزة حذفت في المضارع ، ردت في الأمر ، فيقال: من يكرم: أكرم .

وقد شذت ثلاثة أفعال ، فلم تجلب لها همزة وصل ، بعد حذف حرف المضارعة منها مع سكون ما بعد هذا الحرف بل وحذفت أوائلها ، وهي : خُذْ ، وَكُلْ ، وَمُرْ ، وسل ، وسمعت على القياس ، قيل : أُوْمِرْ ، أُوخُذْ ، أُوْكُلْ ، واسأل ، وكثر ذلك فى الفعل (مُرْ) مع واو العطف كقوله تعالى ﴿ وَأُمِرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ، وَأَصْطَبِرْ عَلَيْهَا ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ﴾ (٢)(٣)

ما ورد منه فى السورة:

من الثلاثي: ﴿فَأُورُوا﴾ ١٦- ﴿ابْعَثُوا﴾ ١٩- ﴿ابْنُوا﴾ ٢١- ﴿اتْلُ﴾ ٢٧-
﴿اذْكُرْ﴾ ٢٣- ﴿اسْجُدُوا﴾ ٥٠- ﴿اصْبِرْ﴾ - ﴿اضْرِبْ﴾ ٤٥/٣٢- ﴿انْفُخُوا﴾ ٩٦.

ومن غير الثلاثي: ﴿آتِ﴾ ١٠- ﴿آتُوا﴾ ٩٦ (مرتين) ﴿أَعِينُوا﴾ ٩٥-
﴿نَادُوا﴾ ٥٢- ﴿هَيِّئْ﴾ ١٠ من غير الثلاثي.

(١) سورة طه ١٣٢

(٢) سورة الأعراف ١٩٩

(٣) انظر الاشتقاق لعبدالله أمين ٢١٣ ، والمعنى للشيخ عزيمة ١٦٢-١٦٣

الفصل الثالث :
الجمود والتصريف

التصرف :

هو مالا يلازم صورة واحدة ولا يشبه الحرف في الجمود. (١) وهو الأصل. (٢) إذ الأصل فى الأفعال التصرف ، لدلالاتها على أنواع الزمن، لأنه لما كان الزمن مختلفا باعتبار الماضي والحاضر والمستقبل فكذلك الفعل لما كانت حقيقته مركبة من الحدث والزمن كان ضروريا أن يتصرف الفعل فيأتي منه الماضي والحاضر والمستقبل ، فتنوعت صورته تبعاً لتنوع الزمن . وهذا النوع قسمان:

الأول : تام التصرف ، وهو أن يأتي منه الماضي والمضارع والأمر. (٣) نحو ضرب وعلم وفهم حيث يأتي منها الماضي والمضارع والمستقبل فنقول: ضرب يضرب اضرب وفهم يفهم افهم وعلم يعلم اعلم، وأكثر الأفعال فى سورة الكهف من هذا الوادي نحو أبى وأتى وأخذ وأوى وبعث وبعى وبلغ وبلأ وبنى وباد وترك وتلا وجرى وجعل وجمع وجاء وحبط وحسب وحشر وحف وخرج وخرق وخشي وخلق ودخل ودعا ورأى ... إلخ.

والثاني : ناقص التصرف ، وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع فقط كزال يزال ، وبرح يبرح ، وفتى يفتأ ، وانفك ينفك ، وكاد يكاد ، وأوشك يوشك. (٤) أو المضارع والأمر ، نحو: يدع ودع ويذر وذر .

(١) انظر جامع الدروس العربية ٦٤/١.

(٢) انظر الإنصاف ١٠٤/١، والأشباه ٢٠٤/١

(٣) شذا العرف ٤٨

(٤) شذا العرف ٤٨-٤٩

وأن هذه الأفعال لا تستعمل إلا بشرط تقدم النفي وشبهه عليها ، والنفي وشبهه لم يقع في كلام العرب و لا يتصور وقوعه ، فلذلك جاءت هذه الأفعال على صورة الماضي والمضارع ولم يأت منها الأمر.

وشيء آخر أنها بعدت عن شبه الأفعال في الأصل حيث لا تكتفي بمرفوعها مثل غيرها من أفعال هذا الباب بل تفتقر دائما إلى المنصوب لكن غيرها من أفعال باب كان لما كانت تكتفي بمرفوعها فيعرب فاعلا صريحا وتستغني به عن المنصوب أشبهت سائر الأفعال فتصرفوا فيها كما تصرفوا في سائر الأفعال التامة بخلاف زال وأخواتها .

كما نرى هذه الأفعال إذا تجردت عن النفي وشبهه وقعت تامة وتصرفوا فيها تصرفا تاما نحو: فتى بمعنى: كسر وأطفأ ، يقال: فتأته عن الأمر كسرتة، والنار فتأتها: أطفأتها. وعليه فيقال فيها: فتى يفتأ افتأ كعلم يعلم اعلم. (١) . وهذا ابن عقيل يقول: وما كان النفي وشبهه شرطا فيه وهو زال وأخواتها لا يستعمل منه أمر ولا مصدر. (٢)

وخلاصة ما تقدم أن هذه الأفعال خالفت غيرها من الأفعال العربية من الوجوه الآتية:

١- أنها لا تستعمل إلا بشرط تقدم النفي و شبهه عليها بخلاف غيرها من أخواتها من أفعال باب كان وسائر الأفعال التامة فإنها تستعمل منفية ومثبتة.

(١) انظر حاشية الصبان ٢٣٥/١

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢٧١/١.

٢- أنها لا تستعمل إلا ناقصة بخلاف أخواتها من باب كان أو غيرها من هذا الباب يستعمل تاما وناقصا باستثناء ليس.

٣- أن هذه الأفعال خالفت سائر الأفعال في تجردها من الحدث دون الزمن ، أما غيرها فإثما يدل على الحدث والزمن معا، فلما نقصت في حقيقتها نقصت في تصرفها.

وأما نكتة يدع ويذر فإن الماضي منهما لم يرد إلا نادرا فاعتبر في حكم الساقط الذي لا يعول عليه. ولذلك استغنوا عن ماضي هذين الفعلين بماضي مرادفهما وهو ترك.

ومنه في سورة الكهف قوله تعالى: ﴿لَا أُرْحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾ (٦٠) وقوله ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ (٩٣) ولا ثالث لهما في السورة.

الجامد:

هو ما أشبه الحرف من حيث أداؤه معنى مجردا عن الزمان والحدث المعتبرين في الأفعال فلزم مثله طريقة واحدة في التعبير ، فهو لا يقبل التحول من صورة إلى صورة ، بل يلزم صورة واحدة لا يزايلها . (١) وهي إما الماضية نحو خلا وعدا وعسي وحاشا وغيرها، وإما الأمرية نحو هب وتعلم وإما جاء على صيغة ليست من صيغ الأفعال مثل مجيء (ليس) على فَعَلْ و(نعم) و(بئس) على فِعْل ، والفَعْل والفِعْل من صيغ الأسماء وليستا من صيغ الأفعال إلا أن تكون من الصيغ الفرعية تخفيفا كما تجيء (ليس) على فَعَلْ في لغة تميم إذ أصلها (لَيْسَ) وكذلك يقال في (نعم) : نَعَمَ و(بئس) بئسَ فنقلت حركة العين إلى الفاء فصارتا على فِعْلَ.

وجاء في السورة من الأفعال الجامدة: نعم ، وبئس من أفعال المدح والذم ، وأبصر به وأسمع وكبر وحسن وساء من أفعال التعجب ، وعسى من أفعال الرجاء .

وينبغي قبل الحديث عن سيرّ ورود بعض الأفعال جامدة أن ألقى الضوء على الأفعال الجامدة ؛ إذ من المعلوم أنه لا يتحقق القول بفعلية لفظة ما إلا إذا تحقق فيها شرطان: الأول الدلالة على الحدث والثاني : الدلالة على الزمن نحو ضرب ، فإنه يدل على وقوع ضرب في زمن مضى . وإذا تفحصنا الأفعال في العربية وجدنا أكثرها يدل على الحدث والزمن معا وهذه هي الأفعال الحقيقية لكن هناك ما يسمى بالأفعال ولا يدل إلا على أحد شطري حقيقة الفعل إذ منها ما لا يدل على الزمن وإنما يدل على مجرد الحدث كأفعال الذم والمدح وفعلي التعجب وأفعال الاستثناء ومنها ما يدل على الزمن دون الحدث في أحد القولين لأهل العربية مثل كان وأخواتها ، فمثل هذه الأفعال التي تدل إما على الزمن فقط أو على الحدث إنما تسميتها بالفعل تسمية صُورِيَّة لا حَقِيقِيَّة.

فما كان منها دالا على الزمن دون الحدث ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ما يتصرف تصرفا تاما كأكثر أفعال باب كان وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو أربعة أفعال: ما برح وما فتى وما انفك وما زال حيث يأتي منها الماضي والمضارع ولا يأتي الأمر أبدا، ومنها مالا يتصرف أبدا وهوليس فقط ومالا يتصرف على الأصح وهو ما دام .

أما ما يدل على الحدث دون الزمن فقد أجمع أهل العربية على جموده سواء أ كان من أفعال التعجب أو أفعال المدح والذم أو أفعال الاستثناء . وإنما سميت جامدة في نظري، لأنها إما شبيهة بالحرف كليس وعسى وإما واقعة موقعه كنعم وبئس حيث وضعت الأولى للمدح والثانية للذم ، ولما كان المدح والذم معنيين كان حقهما أن يوضع لهما حرف إلا أنه يمكن أن يقال إن هذا الحرف مقدر وقد وضعوا نعم وبئس موضعه فأخذا حكمه ؛ إذ الجمود أصل في الحروف وما أشبهها فكذلك ما وقع موقعه ، فالجمود في الأفعال أخ للبناء في الأسماء فما أشبه الأسماء من الحروف مُنِعَ الإعراب ولزم البناء فكذلك ما أشبه الحرف من الأفعال لزم صورة واحدة كما هو الشأن في الحرف . وإليك التفصيل في كل نوع من الأفعال الجامدة:-

سر جمود حاشا وخلا وعدا:

سر جمود حاشا وخلا وعدا أمران:

الأول- أنها ضمّنت معنى إلا الاستثنائية وإلا حرف جامد فكذلك ما ضمن معناها. فجمود هذه الأفعال الثلاثة علته الشبه التضميني لأن الشيء إذا ضمن معنى شيء آخر أخذ حكمه .

والثاني- أنها تتردد بين الفعلية والحرفية . ومن المعلوم أن الحرف جامد لا يتصرف فيه فكذلك ما أشبهه في لفظه . فقد أشبهت حاشا وخلا وعدا الأفعال حاشا وخلا وعدا الأحرف ، فعلة جمود هذه الأفعال الشبه اللفظي للحرف.

سرجمود عسى:

عسى من أفعال الرجاء يدل على الطمع والإشفاق و لا يتصرف لأنه وقع بلفظ الماضي لما جاء في الحال.(١) . وسرجمودها أمران:

الأول- أن ابن هشام نص في أكثر كتبه على أن القول بأن عسى حرف وهو قول الكوفيين وتبعهم على ذلك ابن السراج ونص في المغني وشرح شذور الذهب على أن ثعلبا يرى هذا ، وثعلب أحد شيوخ الكوفيين و ملخص مذهبههم أنهم قالوا : عسى حرف ترج و استدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى لعل ، وبأنها لا تتصرف كما أن لعل كذلك لا تتصرف ولما كانت لعل حرفا بالإجماع وجب أن تكون عسى حرفا مثلها لقوة التشابه بينهما .(٢)

الثاني- أن من العلماء من ذهب إلى أن عسى على ضربين ومنهم سيبويه: الضرب الأول ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل إن وأخواتها وهذه حرف ترج. ومن شواهد قول صخر بن العود الحضرمي:

فَقُلْتُ: عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ، وَعَلَّهَا تَشَكَّى فَأَتَيْ نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا

والضرب الثاني: يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو الذي عليه العمل عند أكثر أهل العربية في باب كاد وأخواتها .

وأما جمودها ودلالاتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجها عن الفعلية ، وكم من فعل يدل على معنى يدل عليه حرف ، وهو مع ذلك جامد و لم يخرج ذلك عن فعليته أليست حاشا وعدا وخلا دالة على الاستثناء وهي جامدة وقد جاءت حروف بألفاظها ومعانيها فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها .

(١) الصحاح ٦/٢٤٢٥، واللسان ١٥/٥٤

(٢) انظر حاشية الصبان ١/٤١

وهذا الذى ذكرته من أن عسى على ضربين وأنها في ضرب منهما فعل وفى الضرب الآخر حرف وهو مذهب شيخ النحاة (١) ومن هذا يتضح أن في (عسى) ثلاثة أقوال للنحاة:

الأول : أنها فعل في كل حال سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما ، وهو قول نحاة البصرة ورجّحه المتأخرون.

والثاني : أنها حرف في جميع الأحوال سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما وهو قول جمهرة الكوفيين ومنهم ثعلب وابن السراج.

والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما في قول الشاعر:

فَقُلْتُ: عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ، وَعَلَّهَا تَشَكَّى فَاتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا

وفعل فيما عدا ذلك هو قول سيبويه شيخ النحاة (٢).

مما تقدم يتبين الآتي:

أولاً- أن أهل العربية مجمعون على جمود عسى فعلية كانت أو حرفية.

ثانياً- أن جمهور مذهب البصريين وتبعهم المتأخرون أن عسى فعل في كل أحوالها.

ثالثاً- أن الكوفيين مجمعون على حرفيتها في جميع أحوالها

وبناء على ما تقدم قد تشابه الحرف والفعل فأشبهت عسى الفعلية عسى الحرفية فأخذت حكمها في الجمود للشبه اللفظي والمعنوي ، هذا أمر . وآخر أنها لما كانت بمعنى لعل ، ولعل حرف والحرف جامد لا يتصرف فكذلك ما أشبهه . فعلة جمود عسى الشبه المعنوي لمرادفتها لعل فى معناها الذى هو أصل لمعنى الرجاء حيث وضعت العرب لهذا المعنى خصيصاً. فلما التقت عسى بلعل فى هذا المعنى عوملت معاملةً فألزمتهما العرب صورة واحدة وهي صيغة الفعل الماضى لا غير.

(١) انظر شرح الأشموني ٤٦٣/١، وما بعدها فى الكلام على الشاهد ٢٥٢ بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد.

(٢) انظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ٣٢٢/١، ٣٤٥ فما بعدها.

سر جمود ليس

من المعلوم أن الفعل في مصطلح النحاة هو ما دل على معنى مستقل بالفهم ، والزمان جزء منه. من هنا نجد أن الفعل تتركب حقيقته من الحدث والزمن، والأفعال في ذلك ثلاثة أقسام: منها ما يدل على الحدث والزمن وهذه أفعال باتفاق وتتصرف تصرفا كاملا وهو الغالب فيها فيما ورد عن العرب نحو: ضرب وعلم وفهم... إلخ.

وكذلك الاسم في مصطلح النحاة هو ما دل على معنى مستقل بالفهم وليس الزمان جزءا منه وهو تارة يكون اسم ذات نحو رجل و فرس وتارة يكون اسم معنى نحو ضرب وعلم وفهم. أما الحرف فهو ما وضع ليدل على معنى غير مستقل بالفهم نحو هل، وبل، ومن، وعن، ولم، ولام الأمر... إلخ.

فأما فعل دل على الحدث بمادته وعلى الزمن بهيئته فإنه يتصرف تصرفا تاما وهذا النوع لا يشبه الاسم ولا الحرف. وهناك نوع آخر ينقص عما سبق أحد مدلوليه فيدل على الزمن دون الحدث كأفعال باب كان وأخواتها ، فكلها أفعال باتفاق إلا ليس، فقد اختلف فيها أهل العربية بين الفعلية والحرفية ، فالجمهور على أنها فعل إلحاقا لها بسائر أخواتها وذلك طردا للباب على وتيرة واحدة ، ولأبي علي الفارسي وأبي بكر بن شقير مذهبان (١)

أحدهما: أنها فعل حملها على أخواتها من أفعال بابها، والآخر على أنها حرف نفي إلحاقا لها بأختها ما النافية.

ومن المعلوم أن الحروف جامدة فكذلك ما أشبهها ، ف(ليس) فعل جامد، إما للشبه اللفظي حيث وردت فعلا وحرفا فلما أشبهت فعليتها حرفيتها في اللفظ جمدت للشبه اللفظي، كما حملت خلا وعدا وحاشا في فعليتها على خلا وعدا وحاشا الحرفية ، أو أن ليس حملت على ما النافية للشبه في المعنى.

(١) انظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢٦٢/١

ويتطلب الحديث عن ليس أن نذكر أقوال النحاة فيها تنمة للفائدة، يقول الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - رحمه الله - : أول من ذهب من النحاة إلى أن ليس حرف هو ابن السراج وتبعه على ذلك أبو علي الفارسي وأبو بكر بن شقير وجماعة ، واستدلوا على ذلك بدليين:

الأول: أن ليس أشبه الحرف من وجهين : الوجه الأول: أنه يدل على معنى يدل عليه الحرف ، وذلك أنه يدل على النفي الذي يدل عليه (ما) وغيرها من حروف النفي. والوجه الثاني: أنه جامد لا يتصرف كما أن الحرف جامد لا يتصرف.

والثاني: أنه خالف سنن الأفعال عامة ، ويبان ذلك أن الأفعال بوجه عام مشتقة من المصدر للدلالة على الحدث دائما والزمن بحسب الصيغ المختلفة وهذه الكلمة لا تدل على الحدث أصلا، وما فيها من الدلالة على الزمن مخالف لما في عامة الأفعال ؛ فإن عامة الأفعال الماضية تدل على الزمن الذي انقضى وهذه الكلمة تدل على نفي الحدث الذي دل عليه خبرها في الزمان الحاضر، إلى أن تقوم قرينة تصرفه إلى الماضي أو المستقبل فإذا قلت: (ليس خلق الله مثله) فليس أداة نفي واسمها ضمير شأن محذوف وجملة الفعل الماضي - وهو خلق- وفاعله في محل نصب خبرها، وفي هذا المثال قرينة - وهي كون الخبر ماضيا - على أن المراد نفي الخلق في الماضي وقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (١) يشتمل على قرينة تدل على أن المراد نفي صرفه عنهم فيما يستقبل من الزمان ، ومن أجل ذلك كله قالوا: هي حرف .

ويؤكد جمود (ليس) أمور : أحدها: منع الكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافي والزجاج والجرجاني وأبي علي الفارسي في الحلييات وأكثر المتأخرين تقدم خبر ليس عليها؛ لضعفها بعدم التصرف وشبهها بما النافية.

ثانيها: أنهم قاسوها على عسى ؛ فإن عسى لا يتقدم خيرها عليها إجماعاً لعدم تصرفها فساوت ليس عسى في ذلك. (١)

ثالثها: قياس (ليس) على بقية أحرف النفي ؛ فإن الفراء يمنع تقديم الخير في جميع حروف النفي. (٢)

رابعها: كما نلاحظ أن العرب ألزمت (ليس) صورة واحدة في باب الاستثناء لتضمنها معنى إلا. (٣) ، وإذا كانوا قد ألزموها صورة الماضي في باب الاستثناء لتضمنها معنى حرف لم يكن بمعناها فلأن يلزموها صورة الماضي أو الجمود لتضمنها معنى حرف من وادبها وهو ما النافية أولى.

خامسها: أنهم ألزموها صيغة فرعية هي مشتركة بين الأسماء والأفعال وهي فَعَلَ فقد نُجِدَها في كل من (شَهَدَ) و(فَجَدَ) في لغة تميم ؛ إذ تقول فيهما شَهَدَ اللهُ وَفَجَدَ ، فهذه الأمور مجتمعة كانت مدعاة لجمود ليس ومنع تصرفها. والله أعلى وأعلم.

(١) انظر قطر الندوي ١٨٥، والأشموني ١/ ٢٣٤-٢٣٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٧-٢٧٨

(٢) انظر الصبان علي الأشموني ١/ ٢٣٤

(٣) انظر حاشية الصبان ١/ ٢٣٤

سر جمود نعم وبئس

يعلل ابن جني سر جمود نعم وبئس بأنهما لما بلغا النهاية في التصريف رجعوا عنه فيهما إلى الجمود على حد الحكمة القائلة (ماتم شيء إلا وبدأ نقصانه) «فإذا بلغوا وتناهوا* منعه التصرف فقالوا نعم الرجل وبئس الغلام فلم يصرفوهما وجعلوا ترك التصرف في الفعل الذي هو أصله وأخص الكلام به أمانة للأمر الحادث له وأن حكما من أحكام المبالغة قد طرأ عليه كما تركوا لذلك أيضا تأنيثه دليلا عليه في قولهم: نعم المرأة وبئس الجارية» (١)

ويقول ابن مالك في باب المدح والذم:

فَعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفِينَ نَعْمَ وَبَيْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ (٢)

فهذا تصريح من ابن مالك رحمه الله بجمود الفعلين نعم وبئس . وعلل الجوهري: جمود نعم وبئس بقولهم: وهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، لأنهما أزيلا عن موضعهما. فنعم منقول من قولك: نَعِمَ فلان إذا أصاب نعمة. وبَيْسَ فلان إذا أصاب بؤسا، فنقلا إلى المدح والذم، فشابها الحروف؛ فلم يتصرفا. (٣) وقال الجوهري في موضع آخر: ونعم وبئس فعلان ماضيان لا يتصرفان تصرف سائر الأفعال؛ لأنهما استعمالا للحال بمعنى الماضي. (٤) فلما لم يتصرفا في الزمان لم يتصرفا في الصيغة.

(١) انظر الخصائص ٢٤٤/٣

(٢) ألفية ابن مالك ٦٣ مكتبة طيبة - المدينة المنورة

(٣) الصحاح ٩٠٧/٣، وانظر اللسان ٢٢/٦، والتاج ٤٣٣/١٥

(٤) الصحاح ٢٠٤٢/٥، وانظر اللسان ٥٨٦/١٢

* والمراد ببلوغ النهاية في تصريف الفعل الأصل حيث جاء مرة من باب فرح نحو نعم ينعم وأخري من باب كرم نحو نعم ينعم ثم أخذوا ماضي نعم الأولى ومضارع الثانية فنشأ من ذلك ثلاث لغات فهو غاية في التصريف فلما بلغا هذا المبلغ تراجعوا به عنه إلى الجمود كما يبلغ الإنسان عمرا يتوقف فيه عن الحركة ويبلغ النبات طورا يتوقف فيه عن النمو .

وفى أمالي ابن الشجري : أجمع البصريون من النحويين على أن نعم وبئس فعلان ،
وتابعهم علي بن حمزة الكسائي . وقال أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء : هما اسمان ،
وتابعه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، وأصحابه على اسميتهما ، وإن كان لهما لفظ الفعل
الماضي ، وذلك لأنهما نقلا إلى المدح والذم عن النعمة والبؤس اللذين يكون فيهما نعم
وبئس فعليين كقولهم : نعم الرجل : إذا أصاب نعمة ، وبئس إذا أصاب بؤسا . (١)

والذي يؤكد مذهب الكوفيين أمور:

أولاً: أنهما جاءا على وزن ليس للأفعال ، وإنما هو من الأوزان المختصة بالأسماء ،
وهو بجيئهما على فَعَلْ .

ثانياً: دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب ما يزيد بنعم الرجل قال حسان

بن ثابت :

أَلَسْتُ بِنِعْمِ الْجَارِ يُؤَلَّفُ نَيْتَهُ أَخَاقِلَةٌ أَوْ مُعْدِمِ الْمَالِ مُصْرِمًا

وحكى عن بعض العرب أنه قال (نعم السيرُ على بئس العيرُ) ، وحكى أبو بكر بن
الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابيا بشر
بمولودة فقيل له: نعم المولودة مولودتك ! فقال : (والله ما هي بنعم المولودة نُصْرَتْهَا
بكاء ، وبرُّها سرقة) فأدخلوا عليهما حرف الخفض ، ودخول حرف الخفض يدل على
أنهما اسمان ، لأنه من خصائص الأسماء .

ثالثاً: ومنهم من استدل على اسميتهما بدخول حرف النداء عليهما تقول: (يا نعم
المولى يا نعم النصير) ، فنداؤهم بنعم يدل على الاسمية ، لأن النداء من خصائص
الأسماء . ولو كان فعلا لما توجه نحوه النداء .

رابعاً: ومنهم من استدل على اسميتهما وأنها ليسا بفعالين بأنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ، ألا ترى أنك لا تقول: نعم الرجل أمس ولا نعم الرجل غداً، وكذلك أيضاً لا تقول: بئس الرجل أمس ولا بئس الرجل غداً. فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما علم أنهما ليسا بفعالين. (١)

مما تقدم يتبين لي أن نعم وبئس قد تجاذبهما شبه الفعل حيث يقبلان بعض علاماته وهي تاء التأنيث الساكنة نحو نعمت الفتاة هند وبئست الفتاة دعد. وشبه الاسم حيث يقبلان بعض علاماته مثل دخول حرف الجر عليهما وحرف النداء كذلك كما سبقت أمثلتهما وكونهما على وزن ليس من أوزان الفعل حيث جاء على وزن جِمل، وكذلك شبههما الحرف في الجمود وعدم التصرف .

فيذا سلمنا بفعاليتهما كما هو مذهب البصريين ، فإنه يؤكد جهودهما وعدم تصرفهما الآتي:

أولاً: كونهما نقلاً من أصلهما وهو إصابة النعمة والبؤس إلى مجرد المدح والذم فشابها الحرف فلم يتصرفا كما أنهما استعمالاً للحال بمعنى الماضي. (٢)

ثانياً: أنهما لما شابها فعلي التعجب وأفعال التفضيل في المبالغة في المدح أو الذم ألزموهما طريقة واحدة فلم يتصرفا كما لم يتصرف ما خرج مخرج المبالغة من الأفعال نحو هيئ الرجل وقضو الرجل ورمو الرجل: إذا حسنت هيئته وجاد قضاؤه و جاد رميه فلم يصرفوها فكذلك نعم وبئس لما لزم المبالغة في المدح أو الذم مثلهما في ذلك مثل صيغتي التعجب وأفعال التفضيل فلم يتصرفا.

ثالثاً: تضمنهما معنى حرف كان حقه أن يوضع لكل من المدح والذم كما وضعوا للتعجب ما ، وللنفي ما ، وللتمني ليت ، وللإستدراك لكنّ ، فلما تضمننا الحرف الذي كان حقه أن يوضع فاستعملوهما في موقعه لزمنا طريقة واحدة وهو الجمود وعدم التصرف

(١) انظر الإنصاف مسألة (١٤) ص ٩٧/١ فما بعدها.

(٢) انظر الصحاح ٩٠٧/٣ واللسان ٢٢/٦ وأمالي ابن الشجري ٤٠٤/٢

لشبه الحرف الذي كان حقه أن يوضع ومثلهما في ذلك مثل أفعال الاستثناء في جمودها لتضمنها معنى حرف قد وضع وهو إلا فلم يصرفوها.

رابعاً: لما كان المدح والذم يجريان مجرى الغرائز والسجايا فلم يصرفوا الأفعال التي تدل عليها نحو: ظُرفٌ وخُبثٌ... إلخ. كذلك لم يصرفوا نعم وبئس.

خامساً: وأبعد مما تقدم أنهم إذا حولوا باباً من أبواب المضارع الخمسة إلى باب كرم قصداً إلى المدح أو الذم ألزموه الفعل الماضي، فلم يصرفوه، نحو فهّم الرجل زيد وعلم الرجل محمد وحسنت مرتفقاً وساءت مرتفقاً، على الرغم من أنها على صيغة الفعل الأصلية، فلأن يلزموا نعم وبئس صورة واحدة، فلم يصرفوها، لأنهما على صيغة فرعية من باب أولى.

أما حبذا ولا حبذا فقد ألزموا حبّ في باب المدح والذم سواء ركب مع ذا نحو حبذا ولا حبذا أو لم يركبا نحو: حُبّ بالزور وذلك لكون حبذا أو لا حبذا جرتا مجرى الأمثال، والأمثال لا تتغير، أما حب بالزور فألزموه صورة الماضي حيث نقل من أصله للمبالغة في المدح والذم. والله أعلم.

سر جمود صيغتي التعجب

قال ابن الحاجب: فعل التعجب ما وضع لإنشاء التعجب ، وهو صيغتان : ما أفعله وأفعل به ، وهي غير متصرفة مثل ما أحسن زيدا! وأحسن يزيد!... وقال الرضي: قوله (ماوضع لإنشاء التعجب) أي فعل وضع لإنشاء التعجب ؛ لأنه في قسم الأفعال ... وقوله (غير متصرفة) لمشابهتها بالإنشاء للحروف وهي غير متصرفة ، وأيضا كل لفظ منها صار علما لمعنى من المعاني وإن كان جملة فالقياس أن لا يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كأسماء الأعلام ، فلهذا لم يتصرف في نعم وبئس وفي الأمثال (١).

ويقول ابن هشام : (وكل من هذين الفعلين ممنوع التصرف ؛ فالأول نظير تبارك وعسى ، وليس ، والثاني نظير هب .معنى اعتقد ، وتعلم ، بمعنى اعلم ، وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع) (٢)

وقال الشيخ محيي الدين عبد الحميد : (علل جماعة من النحويين - ومنهم المؤلف هنا- جمود فعلي التعجب بأنهما دلا على معنى من معاني الحرف ، غاية ما فى الباب أن العرب لم تضع للدلالة على التعجب حرفا ، فهو نظير قولهم فى شبه الاسم للحرف فى المعنى : إن ضابط ذلك أن يدل الاسم على معنى من معاني الحرف سواء أ وضعوا لهذا المعنى حرفا كالأستفهام الذى وضعوا له الهمزة وهل أم لم يضعوا له حرفا كالأشارة ، فهذا هو الذى يشير إليه قول المؤلف (تضمنهما معنى حرف التعجب الذى كان يستحق الوضع) على أن المؤلف قد ذكر فى باب حروف الجر أن من معاني اللام الجارة التعجب فعلى هذا يكون المعنى قدوضع له العرب حرفا ولكننا نذكرك بأننا لم نرتض ذلك فيما قررناه فى باب حروف الجر. وقد علل قوم آخرون جمود فعلي التعجب بأنهما أشبهتا فعل التفضيل شيئا قويا من ثلاثة أوجه أولها الأصل الذى يصاغ منه كلا النوعين، وثانيها وزن كل منهما، وثالثها دلالة كل منهما على زيادة الحدث فإنك لا تتعجب إلا من فاق نظراءه

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٣٠٧/٢

(٢) أوضح المسالك ٢٦٢/٣

في حدث ما فلما قويت المشابهة بين فعلي التعجب واسم التفضيل حملا عليه فأخذنا كثيرا من أحكامه منها الجمود ولزوم صيغة واحدة ، ومنها تصحيح عين الأجراف منهما ، فكما تقول (محمد أقوم كلاما من فلان ، وأبين عبارة منه) تقول : ما أقوم كلام فلان ، وأقوم بكلامه، ومأبين عبارة فلان ، وأبين بعبارته ، وثالثها أنهم صغروا فعل التعجب فقالوا (ما أميلح غزلانا شدن لنا) حملا على ما هو جائز بغير نكير في اسم تفضيل (١)

سر جهود أفعال الشروع

أفعال الشروع هي طفق وجعل وهب وأخذ وشرع وأنشأ وهلهل ، هذه الأفعال إنما لزمّت صورة الماضي دون أنخويه المضارع والأمر في الغالب وإن حكى الجوهري مضارع طفق وحكى الكسائي مضارع جعل. (٢) لأنها أشبهت الحرف في لزومها معنى واحدا وهو الشروع فصارت علما عليه فخرجت عن سائر الأفعال بهذا . وماخرج من الأفعال عن سائر نظائره باختصاصه بمعنى من المعاني كان شبيها بالحرف وما أشبه الحرف لزم الجمود وعدم التصرف لقول ابن مالك:

حَرْفٌ وَشَبِيهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِيٌّ وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيْفٍ حَرِيٌّ

والمراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة وذلك كعسى وليس ونحوهما

كنعم وبتس فإنها تشبه الحروف في الجمود. (٣)

ولما كان الشروع معنى من المعاني وحقه أن يؤدي بالحرف كغيره مثل الاستثناء الذي وضعوا له إلا والرجاء الذي وضعوا له (لعل)... إلخ. فلما أشبهت الحرف الذي كان حقه أن يوضع فلم يوضع ثم تراهم أوقعوا هذه الأفعال موقعه لصارت جامدة لشبهها ذلك الحرف في المعنى.

(١) عدة السالك على تحقيق اوضح المسالك ٢٦٢/٣-٢٦٣

(٢) انظر منحة الجليل في شرح ابن عقيل ٣٤١/١.

(٣) انظر شرح الأشموني على الألفية لجاشية الصبان ٢٣٧/٤.

كما يعلم أن أفعال الشروع اختصت بزمان الحال دون أخويه الماضي والمستقبل
لذلك منعوا دخول أن على خيرها لمنافاتها لزمانها فلما قصرت عن سائر الأفعال في زمانها
قصرت عنها في تصريفها فلزمت طريقة واحدة وهي صورة الفعل الماضي لا غير.

وخلاصة القول أن الاسم إن أشبه الحرف بني وأن الفعل إن أشبه الحرف لزم صورة
واحدة فلم يصرفوه وألزموه الجمود.

الفصل الرابع:
التجرد والزيادة

أولاً- المجرد:

- تعريف المجرد:

ينقسم الفعل من حيث التجرد والزيادة إلى قسمين : مجرد ، ومزيد ، فالمجرد هو ما كانت جميع حروفه أصلية ، لا يسقط حرف منها فى تصاريف الكلمة بغير علة. وينقسم المجرد إلى قسمين : ثلاثي ، ورباعي .(١)

وللرباعي المجرد وزن واحد ، وهو فعّل ، نحو دحرج يدحرج . ولا يتجاوز المجرد فى الفعل أربعة أحرف؛ لثقله عن الاسم ، ولأنه يلحقه من الضمائر ما يصير به كالكلمة الواحدة. (٢)

وذكر له الشيخ الحملاوي ملحقات سبعة أوزان ، وهي : الأول : فَعَّلَلَ نَحْوَجَلْبَبِهِ: أي ألبسه الجلباب، الثاني: فَوَعَّلَ نَحْوِ حَوْرَبِهِ : أي ألبسه الجورب ، الثالث: فَعَوَّلَ نَحْوِ رَهْوَكٍ فِي مَشِيهِ : أي أسرع، الرابع: فَيَعَّلَ نَحْوِ يَنْطَرٍ ، أي أصلح الدواب، الخامس: فَعَيَّلَ نَحْوِ شَرِيفِ الزَّرْعِ ، أي قطع شريانه ، السادس: فَعَلَّى نَحْوِ سَلَقَى : إذا استلقى على ظهره، السابع : فَعَنَلَّ نَحْوِ قَلْنَسُهُ : أي ألبسه القلنسوة.(٣) و أضاف الشيخ عضيمة إلى ما سبق وزنا ثامنا ، وهو فَعَلَّنَ نَحْوِ رَعَشَنَ ، وَضَيَّفَنَ ، وَعَلَّجَنَ.(٤) ولم يرد فى السورة مثال واحد من المجرد الرباعي.

(١) انظر شذا العرف ٢٩

(٢) اللباب للشيخ عضيمة ٢٣

(٣) انظر شذا العرف ٣٧

(٤) انظر المغنى فى تصريف الأفعال ٧٢

أبنية الثلاثي المجرد ومعانيها:

للالثلاثي المجرد ثلاثة أبنية : فَعَلَ ، وَفَعَلَ ، وَفَعِلَ ، وَفَعَّلَ ، نحو ضربه وقتله وجلس وقعد وشربه ووميقه وفرح ووثق وكرّم. (١)

قال الشيخ عزيمة : (انحصرت الأوزان في هذه الثلاثة ؛ لأن أول الفعل لا بد أن يكون متحركا ؛ إذ لا يتبدأ بساكن ، واختيرت الفتحة من بين الحركات ؛ لخفتها وآخره مبي على الفتح لفظا أو تقديرا ، ولم يكن ساكنا ؛ لأنه يتصل به الضمائر ، وبعضها ملازم للسكون ، كواو الجماعة وألف الاثنين ، والعين لا تكون إلا متحركة ؛ لئلا يلزم التقاء الساكنين إذا سكن آخر الفعل ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، والحركات ثلاث : فتحة ، وكسرة ، وضممة ؛ لذلك انحصرت أوزان الفعل الثلاثي المجرد في هذه الصيغ الثلاث) (٢)

ومعنى (فَعَلَ) : قال عبد القاهر الجرجاني : (وَفَعَلَ لأفعال الطبائع ونحوها ، كَحَسَّنَ ، وَقَبَّحَ ، وَكَبَّرَ ، وَصَغَّرَ) . (٣) وقال الرضي : (واعلم أن فَعَلَ في الأغلب للغرائز ، أي الأوصاف المخلوقة كالحسن والقبح والوسامة والقسامة والكبر والصغر والطول والقصر والغلظ والسهولة والصعوبة والسرعة والبطء والثقل والحلم والرفق ، ونحو ذلك . وقد يجري غير الغريزة مجراها إذا كان له لبث ومكث نحو حَلُمَ وبرُعَ وكرّمَ وفحشَ . ويشارك فَعَلَ فَعَلَ في الألوان والعيوب والحلى وفي الأمراض والأوجاع بشرط ألا يكون لامه ياء ؛ فإن فَعَلَ لا يجيء فيه ذلك إلا لغة واحدة ، نحو بهُو الرجل وبهِي أي صار بهيًّا) (٤)

(١) شرح الشافية ٦٧/١

(٢) المعنى في تصريف الأفعال ٩٨

(٣) المفتاح في الصرف ٤٨

(٤) شرح الشافية ٧٤/١

و(فَعَلَّ) : قال عبد القاهر الجرجاني: (وَفَعَلَّ يَكْثُرُ فِيهِ الْعَلَلُ وَالْأَحْزَانُ ،
وَالْأَضْدَادُ ، كَسَقِيمٍ ، وَمَرِيضٍ ، وَحَزِينٍ ، وَفَرِحٍ ، وَتَجَمَّى فِي الْأَلْوَانِ وَالْعَيُوبِ وَالْحَلِيِّ كُلِّهَا
عَلَيْهِ) . (١)

و(فَعَلَّ) : قال الرضي: (اعلم أن باب فَعَلَّ لِحَفْتِهِ لَمْ يَخْتَصْ بِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي بَلْ
اسْتَعْمَلَ فِي جَمِيعِهَا لِأَنَّ اللَّفْظَ إِذَا خَفَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ وَاتَّسَعَ التَّصَرُّفُ فِيهِ) . (٢)

(١) المفتاح في الصرف ٤٨

(٢) شرح الشافية ٧٠/١

تفريعات الفعل الثلاثي:

لصيغ الثلاثي المجرد تفريعات ، فقد تفرعت عن :

١- فَعِلَ :

١- فَعَلَ نحو: عَلِمَ من عَلِمَ ، وقرئ به قوله تعالى : ﴿ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ ﴾ (١)(٢)

ووهنَ من وَهِنَ وقرئ به قوله : ﴿ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ ﴾ (٣)(٤)

٢- فَعَلَ نحو : نَعِمَ ، وقرئ به قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ (٥)(٦)

كما قرئ به قوله : ﴿ فَنِعْمَ عَقَبَى الدَّارِ ﴾ (٧)(٨)

٣- فَعِلَ ، نحو: خَطِيفَ من خَطِيفَ ، وقرئ به قوله : ﴿ إِلَّا مَنْ خَطِيفَ الخَطِيفَةِ ﴾ (٩)(١٠)

ب- فَعَّلَ :

- فَعَّلَ ، نحو: كَبَّرَ من كَبَّرَ قرئ به قوله : ﴿ كَبَّرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ (١١)(١٢)

ج - فُعِلَ :

- فُعِلَ ، نحو: لُعِنَ من لُعِنَ ، قرئ به قوله : ﴿ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا ﴾ (١٣)(١٤) وكُفِّرَ

من كُفِّرَ ، وقرئ به قوله : ﴿ جَزَاءَ لِمَنْ كَانَ كُفِرَ ﴾ (١٥)(١٦)

(١) سورة النساء ٨٣

(٢) انظر البحر ٣٠٧/٣

(٣) سورة آل عمران ١٤٦

(٤) البحر ٧٤/٣

(٥) سورة النساء ٥٨

(٦) الكشاف ٣١٦/١ والبحر ٣٢٤/٢

(٧) سورة الرعد ٢٤

(٨) المختصب ٣٥٦/١ والبحر ٣٨٧/٥

(٩) سورة الصافات ١٠

(١٠) الكشاف ٣٣٦/٣ ، والبحر ٣٥٣/٧

(١١) سورة الكهف ٥

(١٢) التبيان للعكري ٨٣٨ / ٢ والبحر ٩٧/٦

(١٣) سورة المائدة ٦٤

(١٤) البحر ٥٢٣/٣

(١٥) سورة القمر ١٤

(١٦) المختصب ٢٩٨/٢ والبحر ١٧٨/٨

ما ورد على صيغ الثلاثي المجرد من السورة:

- أبنية الثلاثي المجرد قد وردت عليها أفعال السورة ، فقد جاء على (فَعَلَ) : أبى -
 أتى - أوى - بعث - بلغ - ترك - جعل - جمع - جاء - حشر - حفّ - خرق -
 خلق - دخل - دعا - رأى - ربط - رد - زعم - زاد - سأل - سجد - شاء -
 ضرب - ضل - طلع - ظلم - ظن - عرض - عسى - غرب - غلب - فسق - فعل -
 قتل - قال - قام - كسب - كفر - كان - ملأ - منع - نفخ - وجد - وضع .

- وجاء على (فَعَلَ) : بثس (باعتبار الأصل) - حبط - حسب - خشي -
 ركب - ضلّ (احتمال الصيغتين : فَعَلَ وفِعَلَ) - عمل - لبث - لبس - لقي - نسي -
 نعم (باعتبار الأصل) - نفذ .

وجاء على (فَعُلَ) : حسن - ساء - كبير .

تعاقب الصيغ الثلاث:

هذه الصيغ الثلاث وإن كانت في الأصل تختلف لاختلاف معانيها نجد من أفعال
السورة ما تعاقبت فيه على معنى واحد ، كتعاقب فَعَلَ وفَعِلَ في كل من : أَيْ وَأَيْيَ (١)
وَحَبَطَ وَحَبِطَ (٢) وِشَاءَ الَّذِي أَصْلُهُ شَيْئًا وِشَاءَ الَّذِي أَصْلُهُ شَيْئِي (٣) ، وَضَلَّلْتَ
وَضَلَّلْتَ (٤) ، وَعَرَضَ وَعَرِضَ (٥) ، وَلَبَسَ وَلَبِسَ (٦) ، وَنَظَرَ وَنَظِرَ (٧) وَوَجَدَ وَوَجِدَ (٨)

و تعاقب (فَعَلَ) و (فَعَّلَ) في كل من : حَسَنَ وَحَسَّنَ (٩) ، وَفَسَقَ وَفَسَّقَ (١٠) .
قال ابن قتيبة في باب فَعَلْتَ وَفَعَّلْتَ بمعنى : (سَخَنَ يَوْمُنَا) يَسْخُنُ وَ(سَخُنَ) ، وَ(صَلَحَ
الشَيْءُ) وَ(صَلَحَ) ، وَ(شَحَبَ لَوْنُهُ) يَشْحَبُ ، وَ(شَحَبَ) لُغَةً ، وَ(خَثَرَ اللَّبَنُ) يَخْثُرُ ،
وَ(خَثُرَ) ، وَ(رَعَفَ الرَّجُلُ) يَرَعِفُ ، وَ(رَعَفَ) وَ(طَهَّرَتِ الْمَرْأَةُ) وَ(طَهَّرَتْ)
وَ(حَكَى سَبِيوَهُ عَنْ بَعْضِهِمْ) : (جَبَنَ يَجْبُنُ) وَ(جَبِنَ) ، وَ(نَبَهَ) يَنْبُهُ ، وَ(نَبَهَ) . (١١)

(١) انظر شرح اللامية ٩٠

(٢) المصباح المنير ٤٦

(٣) انظر الدر المصون ١٨٣/١ ، ٢٨٣/٢

(٤) انظر التبيان للعكبري ٦٤٣/٢ والأفعال لابن القطاع ٩/١ ومعاني القرآن للفراء ٣٣١/٢

والمصباح المنير (ضلل) والزهر ٣٧/٢-٣٨

(٥) انظر التاج (عرض)

(٦) انظر المرجع السابق (لبس)

(٧) انظر القاموس (نظر)

(٨) انظر أقرب الموارد ١٤٢٧/٢

(٩) انظر اللسان ١١٤/١٣

(١٠) انظر أقرب الموارد ٩٢٥/١

(١١) أدب الكاتب ٣٦٧

وتعاقب فَعِلَ وفَعُلَ فى كل من: بئس وبؤس (١) وفقه وفقه (٢)، ومنه : سفه وسفه، وحرِمَ وحرُمَ ، وسرِي وسرُو ، وسخِي وسخُو ، ولَبِيتَ ولَبِيتَ ، وعجِفَ وعجُفَ ، وحَمِقَ وحَمِقَ ، وسَمِرَ وسَمِرَ ، وخَرِقَ وخَرِقَ . (٣) وأدِمَ وأدُمَ ، ورَعِنَ ورَعِنَ. (٤) ووجد ووجد ، وفَرَدَ وفَرَدَ ، وفقه وفقه ، وسَقِمَ وسَقِمَ ، وسفه وسفه ، وفرِعَ وفرِعَ ، وحرَضَ وحرَضَ . (٥)

كما نجد هذه الصيغ الثلاثة قد تعاقبت على شيء واحد فى كل من : أجنَ الماءَ وأجنَ ، وأجنَ : تغير ولم يمتنع من شربه ، وأمَتِ المرأةَ ، وأميتَ ، وأموتَ : صارت أمة ، وأنسَ ، وأنسَ وأنسَ : ضد توحش ، وبَثَرَ الجسدَ وبَثَرَ وبَثَرَ : حدث فيه بثرٌ : أى جراح صغير ، وبَجَحَ وبَجَحَ وبَجَحَ : فرح ، وبَدَخَ الرجلَ وبَدَخَ وبَدَخَ : عظمَ فخره ، وبرأ من المرضِ وبرئَ وبرؤُ ، وبَهَتَ وبَهَتَ وبَهَتَ : بمعنى بُهِتَ ، وجَدَبَ المكانَ وجَدِبَ وجَدِبَ : ضد أخصب ، وحَصَنَتِ المرأةَ وحَصِنَتِ وحَصُنَتِ : تمتعت مما لا يحِلُّ ، وحَمَضَ اللبنَ وحَمِضَ وحَمِضَ ، وخَثَرَ الشيءَ وخَثِرَ وخَثِرَ ، وخَمَصَ البطنَ وخَمِصَ وخَمِصَ ، ودنأ الرجلَ ودنئىَ ودنؤُ : حسَّ وضعفَ ، ودهأَ ودهيَ ودهؤُ : صار ذا دهاءَ ، ذكىَ وذكييَ وذكؤُ : صار ذكيًا ، وذلقَ السانَ وذلقَ وذلقَ : حدَّ ، ورأفَ اللهَ بنا ورئفَ ورؤُفَ ، ورجنتَ الإبلَ ورجنتَ ورجنتَ : لم تبرح ، ورخفَ العجينَ ورخفَ ورخُفَ : استرخى ، ورخا العيشَ ورخيَ ورخوُ : اتسع ، ورعفَ الإنسانَ ورعِفَ ورعُفَ ، ورَعِنَ ورَعِنَ ورَعِنَ : حَمِقَ ، ورَفَثَ ورَفَثَ ورَفَثَ : غشيَ النساءَ ، أو تكلم بالفحشَ ، وسبَطَ الشعرَ وسبَطَ وسبَطَ ، وسخنَ الماءَ وسخنَ وسخنَ ، وسرا الرجلَ وسريَ و سرؤُ : سادَ جامعا للسخاءِ والمروءة فهو سريٌّ، وسغَبَ وسغِبَ وسغَبَ : جاع ، وشخِمَ الفمَ وشخِمَ وشخِمَ : أنتنَ ، وطهرَ الرجلَ من الذنوبَ ، والمرأةَ من الحيضَ ، وطهرَ وطهرَ ، وعجَفَ

(١) انظر المعجم الوسيط ٣٦/١

(٢) انظر أقرب الموارد ٩٣٩/١

(٣) انظر أدب الكاتب ٣٦٧ وانظر شرح الشافية للرضي ٧١/١

(٤) انظر شرح الشافية للرضي ٧١/١

(٥) انظر التاج ٢٦٥/٩

الحيوان وعجف وعجف: هزل ، و غمق المكان وغمق وغمق: تغيرت رائحته من الندوة،
وفسد الشيء وفسد وفسد ، فهو فاسد وفسيد ، وكمّل وكمّل وكمّل ، ومحق القمر
ومحق ومحق : نقت منتهى نقصه ، ومحل فلان بفلان ومحل ومحل : رفع أمره إلى الحاكم ،
ونبع في الشعر ونبع ونبع : قاله ولا أصل له فيه ، ونبه ونبه ونبه : شرف ، نضر الوجه
ونضر ونضر: حسن ، وبط الرجل ووبط ووبط : ضعف ، ووقح الحافر ووقح ووقح :
صلب ، والوجه قلّ حياؤه كما ذكره ابن مالك.(١)

هذا التعاقب لهذه الصيغ على معنى واحد يدل على قوة القرابة بينها واستغناء بعضها
عن الآخر، ولا غرابة في ذلك ؛ لأن فعل وفعل مشتركان في الألوان والعيوب والحلى
وفى الأمراض والأوجاع - كما سبقت الإشارة إليه - فكان الكسرة في فعل أخت الضمة
في فعل ؛ لذا نجد كما تأختا في الأفعال تأختا في الصفات في كل من : يقظ ويقظ ،
وعجل وعجل ، وطمع وطمع ، وفطن وفطن ، ونطن ونطن ، وحذر وحذر ، وحدث
وحدث ، وأشر وأشر ، وبكر وبكر ، ونكر ونكر ، وعطش وعطش ، وعضد وعضد ،
وعجز وعجز ، ونلس ونلس ، وخبر وخبر ، ونطس ونطس ، وعجر وعجر ونجد
ونجد وقلّ وقلّ.(٢) وقلّ وقلّ.(٣)

كما أنه لا غرابة في تعاقب فعل وأختها فعل وفعل على معنى واحد ، لأن صيغة
(فعل) لم تختص بمعنى من المعاني ، بل استعمل في جميعها لخفتها ، فتصرفوا فيها ما لم
يتصرفوا في أختها فعل وفعل ؛ لثقلهما قال الرضي : (اعلم أن باب فعل خفته لم يختص
بمعنى من المعاني ، بل استعمل في جميعها ؛ لأن اللفظ إذا خفّ كثر استعماله واتسع
التصرف فيه) (٤)

(١) انظر إكمال الإعلام بتلايف الكلام ١ / ١٩ فما بعدها

(٢) انظر تهذيب الإصلاح ٢٥٥-٢٥٦

(٣) انظر أقرب الموارد ٩٣٩/١

(٤) شرح الشافية ٧٠/١

مما تقدم نتبين أن خروج بعض الصيغ عن القياس يرجع إلى تقارب هذه الأبنية الثلاثة وتأخيها . كتعاور مصادرها ؛ لحمل مصدر فَعَلَ على فَعِلَ أو فَعُلَ والعكس لاتحاد المعنى أو تقاربه ، وقد ذكرت أمثلة لذلك في دراسة المصادر . ومجىء اسم فاعل فَعُلَ على فَعَلَ كقولهم : طَهَّرَ فهو طاهر ، وشَعَّرَ فهو شاعر ؛ لأن طَهَّرَ وطَهَّرَ ، وشَعَّرَ وشَعَّرَ . بمعنى ؛ لذا حُمِلَ اسم فاعل (فَعُلَ) على اسم فاعل (فَعَلَ) واستغني عنه به ، وغير ذلك مما راعت فيه العرب المعنى . يقول ابن جني : (وكذلك القول فيمن قال شَعَّرَ فهو شاعر ، وحمض فهو حامض ، وخَثَّرَ فهو خاثر : إنما هي على نحو من هذا . وذلك أنه يقال : خَثَّرَ وخَثَّرَ ، وحمض وحمض ، وشَعَّرَ وشَعَّرَ ، وطَهَّرَ وطَهَّرَ ، فجاء شاعر ، وحمض ، وخاثر ، وطاهر على حمض ، وشَعَّرَ ، وخَثَّرَ ، وطَهَّرَ ، ثم استغني بفاعل عن (فَعِيل) وهو فى أنفسهم وعلى بال من تصورهم . يدل على ذلك تكسيرهم لشاعر : شعراء لما كان فاعلاً هنا واقعا موقع (فَعِيل) كُسِّرَ تكسيه ؛ ليكون ذلك أمارة ودليلا على إرادته ، وأنه مغنٍ عنه وبدل منه) (١)

أبواب الثلاثي المجرد:

للمجرد الثلاثي باعتبار الماضي مع المضارع ستة أبواب ، قال صاحب مختار الصحاح : (وأبواب الأفعال الثلاثية محصورة في ستة أنواع لا غير) (١)

وحسب القسمة العقلية تكون الأبواب تسعة حاصلة في ضرب أحوال عين الماضي في أحوال عين المضارع ؛ فد (فَعَلَ) يأتي مضارعه على : يَفْعَلُ ، و يَفْعِلُ ، و يَفْعُلُ . و (فَعِلَ) يأتي مضارعه على : يَفْعَلُ ، و يَفْعِلُ ، و يَفْعُلُ . و (فَعُلَ) يأتي مضارعه على : يَفْعَلُ ، و يَفْعِلُ ، و يَفْعُلُ . إلا أنهم أسقطوا من هذه الأبواب ثلاثة ، وهي : فَعَلَ يَفْعُلُ ، و فَعُلَ يَفْعِلُ ، و فَعِلَ يَفْعُلُ . و بقيت منها ستة ، وهي : فَعَلَ يَفْعَلُ ، و فَعَلَ يَفْعِلُ ، و فَعَلَ يَفْعُلُ .

وجعل الرازي فَعَلَ يَفْعُلُ الباب الأول ، و فَعَلَ يَفْعِلُ الباب الثاني ، و فَعَلَ يَفْعُلُ الباب الثالث ، و فَعَلَ يَفْعِلُ الباب الرابع : ، و فَعَلَ يَفْعُلُ الباب الخامس ، و فَعَلَ يَفْعِلُ الباب السادس . (٢) و تبعه فيه صاحب أقرب الموارد (٣) وصاحب شذا العرف (٤)

ومثل الرازي لكل باب أمثلة كثيرة ومنها للباب الأول نصر ينصر ودخل يدخل ، وقال يقول ، وعدا يعدو ، وللباب الثاني ضرب يضرب ، وجلس يجلس ، وباع يبيع ، وعد يعد ورمى يرمي ، وللباب الثالث قطع يقطع وخضع يخضع ، وللباب الرابع فهم يفهم ، وطرب يطرب ، وفهم يفهم وصدى يصدى ، وللباب الخامس ظرف يظرف ، وسهل يسهل وللباب السادس وثق يثق . (٥)

(١) مختار الصحاح خطبة المؤلف (ط)

(٢) المرجع السابق خطبة المؤلف (ط)

(٣) انظر أقرب الموارد ٨/١ (المقدمة)

(٤) انظر شذا العرف ٣٠ فما بعدها

(٥) انظر مختار الصحاح الخطبة (ط - ي)

واختصر صاحب أقرب الموارد لكل باب مثالا واحدا ، فمثل للأول : نصر ينصر
 ورمز له حرف (ن) وللثاني ضرب يضرب ، ورمز له (ض) وللثالث قطع يقطع ورمز له
 (ع) وللرابع علم يعلم ورمز له (ل) وللخامس كرم يكرم ورمز له (ر) وللسادس
 حسبَ يحسب ورمز له (س) (١)

(١) انظر أقرب الموارد ٨/١ { المقدمة }

اختلاف حركة عين الماضي والمضارع وتوافقهما:

نلاحظ أن الأبواب الستة منها ما اختلفت حركة عينيها كضرب يضرب وقتل يقتل وعلم يعلم ، ومنها ما اتفقت ككرم يكرم وحسب يحسب وفتح يفتح.

قال ابن جني : (قد دلت الدلائل على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع ؛ إذ الغرض في صيغ هذه المثل إنما هو لإفادة الأزمنة ، فجعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه ، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان . فمن ذلك أن جعلوا يازاء حركة فاء الماضي سكون فاء المضارع ، وخالفوا بين عينيها فقالوا : ضَرَبَ يضرب وقتل يقتل وعلم يعلم .

فإن قلت : فقد قالوا : دحرج يدحرج ؛ فحركوا فاء المضارع والماضي جميعا وسكّنا عينيها أيضا ؛ قيل : لما فعلوا ذلك في الثلاثي الذي هو أكثر استعمالا ، وأعم تصرفا ، وهو كالأصل للرباعي ، لم يبالوا ما فوق ذلك مما جاوز الثلاثة ... لأنهم أحكموا الأصل الأول الذي هو الثلاثي فقل حفلهم بما وراءه) (١)

كما قال : (فإن قال قائل : ولم كان باب (فَعِلْ يَفْعَلْ) وباب (فَعَلْ يَفْعِلْ) ؟ قيل : لأنهم أرادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي ؛ لأن كل واحد منهما بناء على حياله . فجُعِلَ مضارع (فَعِلْ يَفْعَلْ) ومضارع (فَعَلْ) في أكثر الأمر (يَفْعِلْ) ؛ لمقاربة الكسرة الفتحة ، واجتماعهما في مواضع كثيرة ، وإمالة كل واحدة إلى صاحبتهما...) (٢)

(١) الخصائص ١/٣٧٥

(٢) النصف ١/١٨٧

يفهم منه أن الأصل في حركة عيني الماضي والمضارع المغايرة أو المخالفة نحو: فَعَلَ يفعل كضرب يضرب ، وفَعَلَ يفعل كقتل يقتل ، وفَعَلَ يفعل كعلم يعلم ؛ لأن الغرض من صياغة هذه المثل إفادة الأزمنة فيجب اختلافها لاختلاف زمان الماضي والمضارع. هذا التخالف في الثلاثي ، ولم يكن في غيره ؛ لأنه أصل وأعم تصرفاً وأكثر استعمالاً ، فلم يبالوا بمغايرة حركتي العين في الماضي والمضارع لغير الثلاثي ؛ لإحكامهم الأصل.

كما أن القياس والأصل في كل بناء من أبنية الماضي الثلاثي (فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ) أن يكون له مضارع على صيغة خاصة ، فجعل لفعل يفعل ، وفعل يفعل ، وفعل يفعل. قال ابن جني : (لما كان باب ما عينه من الماضي مكسورة أن يجيء بفتح عين مضارعه نحو : (شرب يشرب) وجب أن يكون باب ما عين ماضيه مفتوحة أن يجيء مضارعه مكسور العين نحو : (ضرب يضرب) (١) كما قال : (الضم قد لزم باب ماضيه (فعل) نحو : (ظرف يظرف وكرم يكرم) . أفلا ترى أن الضم قد يستبد به (فعل) كما استبد (فعل) بـ (يفعل) فكذا كان القياس أن يستبد (فعل) بـ (يفعل) (٢)

وفَعَلَ يفعل كقتل يقتل ونحوه داخل على (يفعل) مضارع فعل ؛ لأن يفعل في الأصل ل (فعل) ، ولكن لما وقع الخلاف في حركة العين جاز مجيء مضارع فعل على يفعل ، فصار فيه كالأصل لتحقيق التخالف قال ابن جني : (وإنما جاز (قتل يقتل) ونحوه ؛ لأنه لما كانت حركة عين المضارع أبداً تخالف حركة عين الماضي ، إلا باب (فعل) يفعل) جاز (قتل يقتل) ؛ لأن الخلاف في حركة العين قد وقع. ولكن الباب ما بدأناه به من أن باب (فعل) إنما هو (يفعل) و (يفعل) داخل عليه (٣)

(١) المنصف ١/١٨٦

(٢) المنصف ١/١٨٦

(٣) المنصف ١/١٨٧

ومع كون يفعل صار من مضارع فعل كقتل يقتل ونحوه لتحقيق التخالف إلا أن يفعل مضارع فعل اللازم أقيس من يفعل ، كما أن يفعل للمتعدى أقيس من يفعل أى أن قعد يقعد أقيس من جلس يجلس ، وضرب يضرب أقيس من نصر ينصر؛ لأن يفعل فى الأصل مضارع (فعل) وهو غير متعد أبدا ، ويفعل مضارع ل (فعل) وهو للمتعدى أكثر. قال ابن جني : (وأنا أرى أن يفعل فيما ماضيه فعل فى غير المتعدى أقيس من يفعل؛ فضرب يضرب إذا أقيس من قتل يقتل ، وقعد يقعد أقيس من جلس يجلس. وذلك أن يفعل إنما هي فى الأصل لمالا يتعدى ، نحو كرم يكرم) (١)

أما كثرة تعدي يفعل للمضاعف وكثرة لزوم يفعل فيه ، فقد علله ابن جني بقوله: (فإن قيل: فكيف ذلك ونحن نعلم أن يفعل فى المضاعف المتعدى أكثر من يفعل ؛ نحو شدّه يشدّه ، ومدّه يمدّه ، وقده يقده ، وجزّه يجرّه ، وعزّه يعزّه ، وأزّه يؤزّه ، وعمّه يعمّه ، وأمه يؤمّه وضمه يضمّه ، وحلّه يحلّه ، وسلّه يسلّه ، وتلّه يتلّه. ويفعل فى المضاعف قليل محفوظ ، نحو هرّه يهرّه ، وعلّه يعلّه ، وأحرف قليلة. وجميعها يجوز فيه (أفعله) نحو علّه يعلّه ، وهرّه يهرّه ؛ إلا حبه يحبه فإنه مكسور المضارع لا غير. قيل: إنما جاز هذا فى المضاعف لاعتلاله ، والمعتل كثيرا ما يأتى مخالفا للصحيح ؛ نحو: سيّد ، وميّت ، وقضاة ، وغزاة ، ودام ديمومومة ، وسار سيرورة) (٢)

أما توافق فعل يفعل ككرم يكرم فقد قال ابن جني (فإن قلت : فقد نجد فى الثلاثي ما تكون حركة عينيه فى الماضي والمضارع سواء وهو باب فعل نحو كرم يكرم، وظرف يظرف . قيل : على كل حال فاؤه فى المضارع ساكنة ، وأما موافقة حركة عينيه فلأنه ضرب قائم فى الثلاثي برأسه، ألا تراه غير متعد البتة وأكثر باب فعل وفعل متعد ، فلما

(١) الخصائص/١/٣٧٩

(٢) الخصائص/١/٣٨٠-٣٨٩

جاء هذا مخالفا لهما - وهما أقوى وأكثر منه - خولف بينهما وبينه فوُوفِقَ بين حركتي عينيه ، وخولف بين حركتي عينيهما (١)

كما قال: (فأما قولهم: (كُرُم يكرُم) فإنهم إنما أقروا في عين المضارع حركة الماضي ؛ لأن هذا الباب على حدته، لا يكون متعديا أبدا ، إنما يكون للهيئة التي يكون الشيء عليها ، نحو: (ما كان ظريفا ولقد ظُرِفَ ، وما كان شريفا ولقد شُرِفَ) فتباعد هذا الفعل من باب (فَعِلَ وَفَعَلَ) اللذين قد يكون كل واحد منهما متعديا وغير متعد. فأقرت في عين المضارع حركة عين الماضي ؛ لأنه باب على حياله.(٢)

يفهم منه أن (فَعَلَ) و (فَعِلَ) جعلت لعينيهما الفتحة والكسرة دون الضمة لكثرة تصرفهما واتساع استعمالهما تعديا ولزوما، فكانت الفتحة في (فَعَلَ) دون (فَعِلَ) مراعاة للخفة ؛ لكون الفتحة أخف من الكسرة ، وفَعَلَ أكثر استعمالا من (فَعِلَ). وجُعِلت الضمة وهي حركة ثقيلة في عين (فَعَلَ) ؛ لقلته ، قال ابن جني: (فإن قيل: ولمْ جُعِلت الضمة في هذا الباب دون الفتحة والكسرة ؟ قيل : لأن ما يتعدى من الأفعال أكثر مما لا يتعدى ، فجعلت الضمة في عين ما لا يتعدى لقلته ، وخصوا المتعدي بالفتح والكسر لكثرتهم وخفة الفتحة والكسرة هربا من أن يكثر في كلامهم ما يستثقلونه)(٣)

ولما قلَّ (فَعَلَ) ؛ لعدم تعديه وُوفِقَ بين حركتي عيني الماضي والمضارع فقالوا : كُرُم يكرُم وشُرِفَ يشرُف ؛ ليقل في كلامهم ما يستثقلونه ، ولأن يفَعَلَ ويفَعِل مخصصان بفَعِلَ وفَعَلَ. قال ابن جني: (فلم يدخل في مضارع (فَعَلَ) كسر ولا فتح كما جاء (قتل يقتل ، وفضيل يفضُل) لأن (فَعَلَ) لا يتعدى ، فلم يقو قوة (فَعِلَ ، وفَعَلَ) المتعديين ،

(١) الخصائص ١/٣٦٧

(٢) المنصف ١/١٨٨

(٣) المنصف ١/١٨٩

فدخلا عليه ولم يدخل عليهما (١) بل لا يأتي منه مضارع إذا أريد به المبالغة ؛ لانعدام دلالاته على الزمن الموجبة لمخالفة حركة العين في الماضي حركتها في المضارع.

غير أن الذي في التسهيل خلاف ما ذكره ابن جني حيث قال ابن مالك : (الأصل توافق حركتي عين الماضي والمضارع كما فعل بالأمر والمضارع ، فخص التوافق المشار إليه بفعل لخصته بعدم التعدي ، فإن المتعدي ذو زيادة ، والأصل عدم الزيادة وجعل لفعل حظ من التوافق في حسب وأخواتها بغير سبب ، لتشبيهه فعل بفعل في كون الكسرة أخت الضمة، وأهمل في فعل التوافق إلا بسبب وهو كون عينه أو لامه حرف حلق ؛ لأن من حروف الحلق الألف ، وهي مجانسة للفتحة، فناسب ذلك أن يحرك بها ما هو والألف من مخرج واحد، ويحرك بها متلو ما هو كذلك ، فالأول كسأل يسأل وذهب يذهب ، والثاني كقرأ يقرأ، وجبه يجبه فحصل لفعل نصيب من التوافق ؛ لأجل السبب المذكور ، فإن لم يوجد السبب امتنع التوافق ... وإذا أهمل التوافق عند انتفاء السبب تعين التخالف بكسر أو ضم) (٢)

إذ يرى ابن مالك أن الأصل توافق حركتي عين الماضي والمضارع ؛ لأن فعل يفعل نحو (كرم يكرم) لما لا يتعدى أبدا؛ فلما كان المتعدي ذو زيادة ، لتعديته إلى المفعول ، واللازم لا زيادة فيه لعدم تعديته ، ذهب إلى أن التوافق هو الأصل ؛ لأن مالا زيادة فيه أصل لما فيه زيادة.

(١) المنصف ١/١٨٩

(٢) شرح التسهيل ٣/٤٤٥-٤٤٦

أما توافق حركتي العين في الماضي والمضارع في فعل يفعل ، فهو قسمان الأول :
ما كانت فاؤه واوا ، والثاني : ما ليس كذلك ، وهو أربعة أفعال حسب يحسب ونعم
ينعم وييس ويبس وييس يئس . فالأصل في هذا الباب التخالف . (١)

وما يلزم مجيئه على هذا الباب ثمانية أفعال - كما ذكره ابن الناظم - وهي : ورث ،
ولي ، ورم ، ورع ، ومق ، وفق ، وثق ، وري المخ. (٢) ويزاد عليه وعم كما ذكره
السيوطي. (٣) كما زاد عليها الزبيدي: وجد ووجد. (٤)

وما يجوز فيه الوجهان : وجر ، وله ، وهل ، ولع ، وزع ، وهن ، وبق ، ولغ ،
وصب ، وري الزند. (٥) وحسب ، ونعم ، وييس ، ويئس.

وعللوا مجيء ما كانت فاؤه واوا على باب فعل يفعل بأنه لما كان الأصل في مضارع
فعل يفعل ، ووقعت الواو بين الياء والفتحة في كل من : ورث ، ولي ، ورم ، ورع ،
ومق ، وفق ، وثق ، وري ، وعم ، وجد ، وجر ، وله ، وهل ، ولع ، وزع ،
وهن ، وبق ، ولغ ، وصب ، فاستثقلوها ، وليس لهم أن يحذفوها على أصل بنائها الذي هو
يفعل ، فجاءوا بيفعل على يفعل فحذفوها كما حذفوا من يعد لاستكراهم وقوعها بين
الياء والكسرة. (٦)

(١) انظر المنصف ٢٠٨/١

(٢) انظر شرح اللامية ٤٤

(٣) انظر الزهر ٢٧/٢

(٤) انظر التاج مادتي (وجد) ٢٥٢/٩ و (وجر) ٢٦٤/٩-٢٦٥

(٥) انظر شرح اللامية ٤٦-٤٧ والمزهر ٢٧/٢

(٦) انظر المنصف ١٨٤/١

قال سيبويه (وقالوا : ورم يرم ، وورع يرع ورعاً وورماً ويورع لغة ، ووغر صدره يغر ووجر يجر وحرأ ووغراً ويوحر ، ولا يقال يورم ، وولي يلي ، أصل هذا يفعل فلما كانت الواو في يفعل لازمة وتستثقل صرفوه من باب فعل يفعل إلى باب يلزمه الحذف فشركت هذه الحروف (وعد) كما شركت حسب يحسب وأخواتها ضرب يضرب وجلس يجلس فلما كان هذا في غير المعتل كان [في] [المعتل أقوى] (١)

وقال ابن جني: (جميع ما في كلامهم من (فعل يفعل) في الصحيح ، فيه لغتان : (يفعل) وهو الأصل ، و (يفعل أيضا ، نحو: قولهم: (حسب يحسب ويحسب ، ونعم ينعم وينعم ، ويس يس ويس ، ويس يس ، ويس يس ، ويس يس) .

فهذا كله فيه لغتان : إحداهما الأصل وهي الفتح ، والأخرى لضرب من الاتساع وهي الكسر . فاقصروهم بما كانت فاؤه واوا ، في أكثر ما ذكرنا على (فعل يفعل) دلالة على أنهم معنيون بالكسرة . وإنما عُنوا بها لتحذف الواو .

ألا ترى أن الياء أخت الواو . وقد أجازوا في مضارع (يس ، ويس) الفتح والكسر جميعاً ، ولم نرهم فعلوا ذلك في (يرم و يرث) بل ألزموه الكسر حفاظاً على الكسرة التي عنها يجب حذف الواو المستثقلة (٢)

وقال أيضاً: (إنما جاءت مما فاؤه واو حروف صالحة على (فعل يفعل) لتحذف الواو هرباً من استثقالها ؛ لأنهم لم يصلوا إلى حذفها ، وبعدها فتحة من أصل البناء ، فجاءوا بها على (فعل يفعل) لتحذف الواو (٣)

(١) الكتاب ٥٤/٤

(٢) النصف ٢٠٨/١

(٣) النصف ٢٠٨/١

وقال ابن يعيش : (والعلة في ذلك كراهيتهم الجمع بين واو وياء لو قالوا يُوَلِّي وَيُورَثُ فحملوا المضارع على بناء يسقط الواو فيه) (١)

وخلاصة ذلك أن المثال الواوي الذي جاء على فِعِل يفعل ، الأصل فيه القياس أى يفعل ، ولكن لما وقعت الواو بين الياء والفتحة وجدوها ثقيلة ، ولا يمكن لهم أن يحذفوها على أصل البناء الذي هو فِعِل يفعل ، فصرفوا يفعل إلى يفعل فحذفوها كما حذفوا من يعد ؛ لوقوعها بين الياء والكسرة.

أما مجيء ما ليس فاؤه واوا على فِعِل يفعل على سبيل الجواز كحسب يحسب ، وبئس يبئس، ونعم ينعم ، وبئس يبئس. فقد قال فيه ابن جني بأنه محمول على كَرُم يكرُم حيث يقول: (فكما أن فُعَل بابه يفْعَل ، كذلك شبهوا بعض فِعِل به فكسروا عين مضارعه ، كما ضموا في ظرف عين ماضيه ومضارعه . فنعم ينعم في هذا محمول على كَرُم يكرُم) (٢)

وتفسير قول ابن جني في حمل نِعَم ينعم على كَرُم يكرُم - والله أعلم - أن فِعِل لما كان قريبا من فُعَل ؛ لأنه وإن كان يأتي متعديا ولازما إلا أن لزومه أكثر من تعديه ، فهو بذلك قريب من فُعَل ، وكذلك اشتراكهما في كثير من المعاني حمل نعم وأخواته الثلاثة في توافق حركة عينيها على كَرُم يكرُم.

وقال ابن مالك : (لشبه فِعِل بفُعَل في كون الكسرة أخت الضمة) (٣) وهذا القول منه موافق لما يقصده ابن جني في حمل نعم وأخواته على كَرُم يكرُم لكونهما أختين ، لتعاقبهما كثيرا على معنى واحد ، وقد سبقت الإشارة إلى بعض الأفعال التي تعاقبت فيه فِعِل وفُعَل على معنى واحد.

(١) شرح المفصل ١٥٣/٧

(٢) الخصائص ١/٣٧٩

(٣) شرح التسهيل ٤٤٥/٣

وأما توافق حركتى عين الماضي والمضارع فى باب فعَل يفَعَل كفتح يفتح فليس بأصل كما قال الزمخشري: (وأما فعَل يفَعَل فليس بأصل ومن ثم لم يجئ إلا مشروطا فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق الهمزة والهاء والحاء والعين الخاء والغين) (١) وإنما الأصل فيه التخالف على فعَل يفَعِل ويفَعُل ، ولكن عدلوا عن الأصل إلى التوافق فى فعَل يفَعَل للحلقي العين أو اللام تخفيفا ، قال ابن يعيش : (إنما هو لضرب من التخفيف بتجانس الأصوات) (٢)

وقال ابن سيده معللا مجيء الحلقي العين على فعَل يفَعَل : (واعلم أن هذه الحروف التى من الحلق هي مستفلة عن اللسان والحركات ثلاث الضم والكسر والفتح وكل حركة منها مأخوذة من حرف من الحروف فالضمة مأخوذة من الواو والكسرة مأخوذة من الياء والفتحة مأخوذة من الألف ومخرج الواو من بين الشفتين والياء من وسط اللسان والألف من الحلق فإذا كانت حروف الحلق عينات أو لامات ثقل عليهم أن يضموا ويكسروا لأنهم إذا ضموا فقد تكلفوا الضمة من بين الشفتين لأن منه مخرج الواو وإن كسروا فقد تكلفوا الكسرة من وسط اللسان وإن فتحوا فالفتحة من الحلق فتقل الضم والكسر لأن حرف الحلق مستفل والحركة عالية متباعدة منه فحركوه بحركة من موضعه وهي الفتح لأن ذلك أخف عليهم وأقل مشقة). (٣)

وقال الدكتور إبراهيم أنيس: (وقد فطن الأقدمون من علماء اللغة إلى ميل الأصوات الحلقية إلى الفتحة ،... وقد ظهر هذا الميل بصورة أوضح فى العبرية . أما السر فيه، فهو أن كل أصوات الحلق بعد صدورها ، من مخرجها الحلقي ، تحتاج إلى اتساع فى مجراها بالفم، فليس هناك ما يعوق هذا المجري فى زوايا الفم، ولهذا ناسبها من أصوات اللين أكثرها اتساعا، وتلك هي الفتحة). (٤)

(١) الفصل ١٥٣/٧

(٢) شرح الفصل ١٥٣/٧

(٣) المحصص ٢٠٦/١٤

(٤) فى اللهجات العربية ١٧٠

ويؤكد كون الحلقي العين أو اللام ليس أصلا على فَعَلَ يفعل مجيء بعض الأفعال منه على يفعل ، ويفعل ، ويفعل معاً في كل من نحو: نَحَتَ يَنْحَتُ وينحَت وينحَت ، ودبغ الجلدَ يدبغه ويدبغه ، ونبغ الغلام يَنْبَغُ وينبَغُ وينبَغُ إذا علا شبابه وظهر كيسه ، ونهق الحمار يَنْهَقُ وينهَقُ وينهَقُ ، ورجح الدرهم يَرْجَحُ ويرجَحُ ويرجَحُ ، ونخل جسمه يَنْحَلُ وينحَلُ وينحَلُ ، ومخض اللبن يَمْخِضُهُ ويمخِضُهُ ويمخِضُهُ ، وهنا الإبل ، إذا طلاها بالقطران فهو يَهْنَأُها ويهْنَأُها ويهْنَأُها ، ولغا الرجلُ فهو يَلْغِي ويَلْغِي ويَلْغُو ومحي الله الذنوب يَمْحَاهَا ويمحِئها ويمحوها ، وسحوت الطينَ عن الأرض أسحاه وأسحيه وأسحوه ، وشححت أشحَّ وأشحَّ وأشحَّ إذا بخلت . بل مجيئه على الأصل فقط في نحو : دخل يدخل ، و سعل يسعل ، وطبخ يطبخ ، ونفخ ينفخ ، ورجع يرجع ، ونزع ينزع ، ووأل يثل . (١) قال ابن درستويه : (فإن كان الثاني منه أو الثالث حرفاً من حروف الحلق فإنه يجوز أيضا الفتح و لا يمنع من الكسر والضم ؛ لأنهما الأصل) (٢)

مما تقدم من دراسة أبواب المضارع واختلاف حركة عينه عن حركتها في الماضي وتوافقهما يتبين لنا أن ابن جني أكمل فيه بياناً وأقوى مذهباً . كما يتبين أنه لم يكن لفعل يفعل ، ولا فعل يفعل ، ولا فعل يفعل وجود في أبواب المضارع مع تحقق الخلاف في عين الماضي والمضارع ؛ لأن فعل ليس له مضارع سوى يفعل ؛ لعدم تعديه ، فلا يأتي على يفعل ؛ لأنه مخصوص بفعل ولا على يفعل ؛ لأنه خصّ بفعل ؛ لكونهما متعديين .

ومع إسقاطهم فعل يفعل ، وفعل يفعل ، وفعل يفعل من الأبواب الستة ، فقد ورد عليها بعض الأفعال ، كما ورد على فعل يفعل وليس مثالا واويا ولا من حسب ، ونعم ، ويس ، ويثس . وعلى فعل يفعل وليس حلقي العين ولا اللام .

(١) انظر التاج ٨١/١

(٢) تصحيح الفصح ١٠٥

أما جاء على فعل يفعل كضليلت تضليل فهو مركب من اللغتين : ضللت تضليل ، وضللت تضليل ، فصار ضللت تضليل لغة ثالثة ؛ لاستغناء ضللت عن مضارعه الذى هو تضليل بمضارع ضللت الذى هو تضليل . قال أبو حيان : (قالوا ضللت بكسر العين تضليل بالكسر لأنه يجوز فيه ضللت بفتح العين) (١)

كما أن ما جاء على فعل يفعل وليس حلقي العين أو اللام ، فقد ذكر منه صاحب التاج سبعة عشر فعلا ، تسعة من المعتل ، وهي : أبى يأبى ، وجبى يجبى ، وخظى يخظى ، وسلى يسلى ، وشجى يشجى ، وعثى يعثى ، وعلى يعلى ، وغسى يغسى ، وقلى يقلى . واثنان من المضاعف وهما : بضّ يبضّ ، وعضّ يعضّ . وستة من الصحيح ، وهي : حضر يحضر ، وركن يركن ، وفضل يفضل ، وقنط يقنط ، ونضر ينضر ، وهلك يهلك . (٢) ، وقد اختلف أهل العربية فى توجيه أبى يأبى منها .

فقال سيبويه : (أبى يأبى ، فشبهوه بيقراً . وفى أبى وجه آخر : أن يكون فيه مثل حسب يحسب ، فتحا كما كسيرا . وقالوا : جبى يجبى ، وقلى يقلى ، فشبهوا هذا بقراً يقرأ ونحوه ، وأتبعوه الأول كما قالوا : وعدّه يريدون وعدته ، أتبعوا الأول يعنى فى أبى يأبى ، لأن الفاء همزة) (٣)

قال ابن سيده : (أراد أنهم شبهوا الهمزة التى فى أول أبى ، وهي فاء الفعل منها بالهمزة التى تكون لاما فى مثل قرأ يقرأ فتحوا عين الفعل من أجل الفاء التى هي همزة كما فتحوها من أجل اللام التى همزة .

وفى أبى وجه آخر وهو أن يكون فيه مثل حسب يحسب فتحا كما كسيرا . والفرق بين هذين الوجهين أن الأول كان التقدير فيه أبى يأبى ، ثم فتحت الألف عين الفعل كما

(١) البحر ٣٩٧/١

(٢) انظر التاج (أبى) ٣/١٠ الطبعة القديمة

(٣) الكتاب ١٠٥/٤

قيل : صَنَعَ يصنَع تشبيها للفاء باللام. والوجه الثاني : أنهم بنوه فى الأصل على فَعَلَ يفعل كما بنوا فى الأصل حسب يحسب على فَعَلَ يفعل وقالوا جَبَى يجبى وقَلَى يقلى فشبهوا هذا بقرأ يقرأ وأتبعوه الأول كما قالوا : وعدّه يريدون وعدته(١)

وقال الزجاج : (وأبى يأتى فى اللغة منفرد ، لم يأت مثله إلا قَلَى يقلى ، والذى أتى أبى يأتى لا غير - فَعَلَ يفعل ، وهذا غير معروف إلا أن يكون فى موضع العين من الفعل أو اللام حرف من حروف الحلق ، وقد بينّاها ، ولكن القول فيه أن الألف فى أبى أشبهت الهمزة فجاء يفعل مفتوحا لهذه العلة ، وهذا القول لإسماعيل بن إسحاق ومثله قَلَى يقلى) (٢)

ونقل عنه ابن سيده هذا الرأى بقوله : (وحكى أبو إسحاق الزجاج عن إسماعيل بن إسحاق القاضي : أنه علّل أبى يأتى وقال : إنما جاء على فَعَلَ يفعل ؛ لأن الألف من مخرج الهمزة) (٣)

وقال ابن جني : (وأما غسا يغسى ، وجبى يجبى ، فإنه كآبى يآبى. وذلك أنهم شبهوا الألف فى آخره بالهمزة فى قرأ يقرأ ، وهدأ يهدأ . وقد قالوا : غسى يغسى ، فقد يجوز أن يكون غسا يغسى من التركب الذى تقدم ذكره وقالوا أيضا جبى يجبى ، وقد أنشد أبو زيد :

* يَا إِبِلِي مَاذَامُهُ فَتَأْيِيهِ *

فجاء به على وجه القياس ، كأتى يأتى. (٤)

(١) المخصص ٢١٠/١٤

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٢/١

(٣) المخصص ٢١٠/١٤

(٤) الخصائص ٣٨٢/١

وقال الميرد : (وسيبويه يذهب في أبي إلى أنه إنما انفتح من أجل أن الهمزة في موضع فائه ، والقول عندي على ما شرحتُ لك من أنه إذا فُتِح حدث فيه حرف من حروف الحلق ، فإِنما انفتح ؛ لأنه يصير إلى الألف وهي من حروف الحلق) (١)

وقال ابن الشجري : (وقيل في علة ذلك قولان : أحدهما أنهم حملوه على منع يمنع؛ لأن الإباء والمنع نظيران فحملوه على نظيره ، كما حملوا يذر على يدع ؛ لاتفاقهما، في المعنى ، وإن لم يكن في يذر حرف حلقي.

والقول الآخر : أنهم أجروا الألف مجرى الهمزة ، لأنها من مخرجها ، فقالوا: أبي يأتي ، كما قالوا بدأ يبدأ ، والقول الأول أصح ، لأن ألفات الأفعال لسن بأصول ، وإنما هن منقلبات عن ياء أو واو، وألف (يأتي) إنما وُجِدَتْ بعد وجود الفتحة الملاصقة لها، فلولا الفتحة لم تصير الياء ألفا ، والفتحة في يمنع ويبدأ وبجبهه ، ونحو ذلك إنما حدثت بعد وجود حرف الحلق.

وقال بعض النحويين : إنما فتحوا عين يأتي على سبيل الغلط ، توهموا أن ماضيه على فعل ، وعول أبو القاسم الثماني على هذا القول ، والصواب ما ذكرته أولا (٢)

يتبين من الأقوال السابقة أن في تعليل أبي يأتي الآراء التالية:

١- أن أبي يأتي أصله أبي يأتي ، شبهوا الهمزة التي في أول أبي ، وهي فاء الفعل منها بالهمزة التي تكون لاما في مثل قرأ يقرأ فتحوا عين الفعل من أجل الفاء التي هي همزة كما فتحوها من أجل اللام التي همزة.

(١) الكامل ٧٥٥/٢

(٢) أمالي ابن الشجري ٢٠٩/١

٢- أنه مثل حَسِبَ يحسب ، فتحت العين في الماضي والمضارع كما كسروهما فى حَسِبَ يحسب .

٣- أن أبى يَأبَى أصله يَأبَى فتحت العين فى المضارع حملا له على منع يمنع ؛ لأنهما بمعنى واحد ، كما فتحت العين فى يَذَرُ كيضع وليست عينه أو لامه من أحرف الحلق حملا له على مرادفه الذى هو يَدَعُ .

٤- أن أبى يَأبَى فتحت العين فى المضارع والأصل الكسر حملا له على يقرأ ، لأن المهموز - كما حمل عليه المعتل فى أبى يَأبَى - حُمِلَ على المعتل ، فقالوا : هنا تهنته كما قالوا: وصّى توصية .

٥- أن أبى يَأبَى مركب من اللغتين أبى يَأبَى وأبى يَأبَى . ذكر هذا الرأى محققوا شرح الشافية ، فقالوا: (قال أبو سعيد السيرافى : (يدل كلام سيويه على أنه ذهب فى أبى يَأبَى إلى أنهم فتحوا من أجل تشبيه ما الهمزة فيه أولى بما الهمزة فيه أخيرة) . قال ابن سيده : (إن قوما قالوا فى الماضي أبى - بكسر العين - فَيَأبَى بفتحها على لغتهم جار على القياس ؛ كنسبى ينسى) . قال ابن جنى : وقد قالوا أبى يَأبَى - كضرب يضرب - وأنشد أبو زيد :

يَا إِبِلِي مَاذَا مَهُ فَتَأْبِيَهُ مَاءَ رَوَاءٍ وَنَصْبِي حَوْلِيَهُ

انتهى كلام ابن جنى . وأنت خبير أنه على ما حكاه ابن سيده من مجيء أبى من باب علم ، وما حكاه ابن جنى من مجيئه من باب ضرب يجوز أن يكون قولهم: أبى يَأبَى - بالفتح فيهما - من باب تداخل اللغتين (١) ورجعت إلى المخصص والخصائص فلم أجد فيهما نصا صريحا يدل على ذلك ، وربما قيل فى موطن آخر غير الموضع الذى ظننته فيه .

غير أنني وجدت ابن الناظم يقول: (وأما (أبى) فجاؤوا بمضارعه مفتوح العين على (يَأبَى) لأن من العرب من يقول فى ماضيه: (أبى) فاستغنوا بمضارع المكسور العين عن مضارع مفتوحها) (٢)

(١) شرح الشافية ١/١٢٣ (الهامش)

(٢) شرح لامية الأفعال ٩٠

٦- أن المضارع من أبي يَأبَى فتحت عينه توهما بكسرها في الماضي ، وهذا الرأي يؤيد الرأي الذي سبقه وهو وجود أبي .

٧- ولو ثبت وجود أبي الذي تركب منه ومن أبي اللغة الثالثة التي هي أبي يَأبَى، صح أن يقال : يحتمل أن يكون أبي يَأبَى أصله أَبِي يَأبَى ، جاء على لغة طيء ، لأنهم يجوزون تحويل فَعَلَ الممثل اللام إلى فَعَلْ ، فيقول في عَثِي يَعْنَى ، وغَسِي يَغْسَى ، وشَجِي يَشْحَى ، وسَلِي يَسْلَى و قَلِي يَقْلَى و بَقِي يَبْقَى : عَثَى يَعْنَى ، وغَسَى يَغْسَى ، وشَجَى يَشْحَى ، وسَلَى يَسْلَى، وقَلَى يَقْلَى، وبَقَى يَبْقَى. (١)

وأما غير أبي يَأبَى من الممثل فتوحى الأقوال السابقة أن هذه الأفعال كأبي يَأبَى في تخرجاته ، إلا أن أبي يَأبَى مختلف في تركيبها من اللغتين ، وأما غيره فمتفق عليه أنه مركب من اللغتين اللتين جاءتا على فَعَلَ وفَعِلْ . وأما المضاعف والصحيح فالتركب من اللغتين قولاً واحداً.

وأما ما جاء على فَعَلَ يفعل كنعم ينعم ، وفضل يفضّل ، وحضر يحضّر ، ومِتّ تموت ، ودمت تدوم ، فهو - كسابقه - مركب من اللغتين اللتين : نعم ينعم ، ونعم ينعم ، وفضل يفضّل ، وفضل يفضّل ، وحضر يحضّر ، وحضر يحضّر ، ومِتّ مات ، ومِتّ تموت ، ودمت تدام ، ودمت تدوم على فَعَلَ يفعل في كل من دام ومات ، فصار نعم ينعم ، وفضل يفضّل ، وحضر يحضّر ، ودمت تدوم ، ومِتّ مات لغة ثالثة ، لاستغناء نعم بمضارع نعم ، وفضل بمضارع فضل ، وحضر بمضارع حضر ، ودمت بمضارع دام ، ومِتّ بمضارع مات.

قال أبو حيان : (ويقال: حضر بكسر العين وقياس المضارع أن يفتح فيه فيقال: يحضّر لكن العرب استغنت فيه بمضارع فعل المفتوح العين فقالت حضر يحضّر بالضم وهي

(١) انظر شرح الشافية ١/١٢٥

ألفاظ شذت فيها العرب فجاء مضارع فعل المكسور العين على يفعل بضمها قالوا: نعم
ينعم ، وفضل يفضل ، وحضر يحضر ، ومتمت تموت ، ودمت تدوم ، وكل هذه جاء فيها
فعل بفتح العين فلذلك استغنى بمضارعه عن مضارع فعل كما استغنت فيه بيفعل بكسر
العين عن يفعل بفتحها (١)

يلاحظ من قول أبي حيان أن نعم لغة ثالثة فى نعم ونعم، تستعمل هى كما
تستعملان مع أن الشائع عند أهل العربية نعم ونعم فقط ، فلم يذكر (نعم) بفتح العين
أصحاب المعاجم. قال ابن جني: (فإن قلت فما بالهم كسروا عين ينعم وليس فى ماضيه
إلا نعم ونعم ، وكل واحد من فعل وفعل ليس له حظ من باب يفعل. قيل: هذا طريقه
غير طريق ما قبله ، فإما أن يكون ينعم بكسر العين جاء على ماض وزنه فعل ، غير أنهم
لم ينطقوا به استغناء عنه بنعم ونعم، كما استغنوا بترك عن وذر وودع)

(٢) والوجه عندى ما ذكره أبو حيان وذلك بجانب وجود (يفعل) وهو مضارع
فعل فى الأصل - وجود (ناعم) وهو قياس اسم فاعل نعم ، وليس لنعم ولا لنعم.
يؤكد ما قاله ابن جني: (قال أبو علي بالشام : إذا صحت الصفة فالفعل فى الكف) (٣)
فإن وجود (ناعم) يدل على وجود فعله.

أما ما جاء على فعل يفعل ككُدت تكاد فيقول فيه ابن قتيبة : (كل ما كان على
فعل فمستقبله بالضم ولم يأت غير ذلك إلا فى حرف واحد من المعتل رواه سيويه ؛ قال:
بعض العرب يقول: (كُدت تكاد) فقالوا: فَعُلْتَ تفعل كما قالوا فَعِلْتَ تفعل فى فضل
يفضل.

(١) البحر ١/٣٩٧

(٢) الخصائص ١/٣٧٨

(٣) الخصائص ١/١٢١

وقال الفراء : أما الذين ضموا (كُدْنَا) فإنهم أرادوا أن يفرقوا بين فعل الكيد من المكيدة في فَعَلٍ وبين فعل الكيد في القرب فقالوا : (كُدْنَا نفعل ذلك) وقالوا : (كِدْنَا القوم) من المكيدة ، كما فرقوا بينهما في يَفْعَلُ ؛ فقالوا في الأول (يكاد) والثاني (يكيد) (١)

يفهم منه أن كُدْتُ تكاد فيه وزنان فَعَلٌ يَفْعَلُ كما ذكره ابن قتيبة وَفَعِلٌ يَفْعَلُ كما نقله عن الفراء ، وما نقله عن الفراء فعلى الأصل لأنه على فَعِلٌ يَفْعَلُ . إلا أن ضم الفاء بعد إسناده إلى ضمير الفاعل للفرقة بين فعل المقاربة والمكيدة . فبالضم للمقاربة والكسر للمكيدة ؛ لأن فعل المكيدة من باب ضرب يضرب وتكسر فازه عند اتصال ضمير الفاعل به على حد بَعْتُ من باع يبيع .

أما باب فَعَلْتَّ تَفَعَّلَ فقال فيه ابن جني : (وكأنه إنما جاء (كدت أكاد) على (فَعَلٌ يَفْعَلُ) لأحد أمرين : إما أن يكون اجترأ عليه بأن أخرج عن بابه لضعفه باعتلال عينه . وإما أن يكون غَوَّضَ من اعتلال عينه ، فِقُوِّيَ بضرب من التصرف ليس لنظيره . ويجوز أن يكون لما أتى الماضي على (فَعَلٌ) وعينه ياء ، فخرج عن الأصول أخرج أيضا مضارعه عما عليه الجمهور) . (٢)

وأما جاء على فَعَلٌ يَفْعَلُ كَوَحَّدَ يَحْدُ ، فيقول الزبيدي : (وجد كعلم وكرم ، يحد ، فيهما) قال شيخنا : كلاهما مما لا نظير له ، ولم يذكره أئمة اللغة والصرف فإن وحد كعلم يلحق بباب ورث) (٣)

(١) أدب الكاتب ٣٧٣

(٢) المنصف ١٨٩/١

(٣) التاج ٢٦٤/٩-٢٦٥

هذا التداخل لأبواب المضارع أو تداخل اللغات أو تركبها كما سماه أهل اللغة يؤكد صحة ما ما أثبتنا فيما تقدم من وجود الصلة القربى بين فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ أو تأخيها ؛ لاستغناء بعضها عن مضارعه بمضارع البعض الآخر كاستغناء فَعِلَ عن مضارعه (يَفْعَلُ) بمضارع فَعُلَ (يَفْعُلُ) في نَعِمَ يَنْعُمُ كما قال ابن جني ؛ لأن فَعِلَ وفَعُلَ أختان ، الأمر الذي جعلهم يحملون حسب يحسب ونَعِمَ يَنْعُمُ ويَسِ يَسِيسُ ويَسِ يَسِيسُ في توافق حركة عينيهما على فَعُلَ يَفْعُلُ ككْرُمَ يَكْرُمُ ؛ لأن الكسرة في فَعِلَ أخت الضمة في فَعُلَ كما ذكره ابن مالك . (١)

وأرى أن سبب إسقاطهم باب فَعِلَ يَفْعُلُ من الأبواب التسعة مع ورود بعض الأفعال عليه ؛ للاستغناء عنه بباب عَلِمَ يؤكد مجيء مضارع وُحِدَ على مضارع وُجِدَ المصروف من يَفْعَلُ إلى يَفْعِلُ لحذف الواو تخفيفا فقالوا: وُجِدَ يَجِدُ ووُحِدَ يَحِدُ ولم يقولوا يُوْحِدُ مع أنه القياس كما قالوا: وُضُوْ يُوْضُوْ ، ووَطُّوْ يُوْطُّوْ . (٢) استغناء عنه بمضارع وُجِدَ ؛ لكونهما بمعنى واحد . لذا أرى أنه لو وُجِّهَ ما جاء على فَعُلَ يَفْعَلُ ككادت تكاد وُئِبت تَلَبَّ بتأخي فَعِلَ وفَعُلَ كما شرحت أفضل . والله أعلم .

وكذلك مجيء ماضي يَفْعَلُ على مضارع فَعَلَ في ضَلَّلت تَضِلُّ ؛ لأن ضَلَّلت وضَلَّلت بمعنى واحد . وكذلك قَنَطَ يَقْنَطُ ؛ لأن قَنَطَ وقِنَطَ بمعنى ، فجاء مضارع قِنَطَ على ماضي يَقْنَطُ . (٣)

وغير ذلك مما تداخلت فيه اللغتان ؛ للإشارة إلى تأخي الأبنية الثلاثة ، والدلالة على تعاقبهما على معنى واحد . يؤكد صحة هذا قول ابن مالك : (وروي عن بعض العرب : كدت تكاد ، فجاء بماضيه على فَعُلَ ، ومضارعه على يَفْعَلُ ، وهي عندي من تداخل اللغتين ، فاستغنى بمضارع أحد المثاليين عن مضارع الآخر ، فكان حق كدت بالضم أن

(١) انظر شرح التسهيل ٤٤٥/٣

(٢) انظر الخصائص ٣٧٨/١ والنصف ٢٠٩/١

(٣) انظر الخصائص ٣٨٠/١

يقال في مضارعه تكود ، لكن استغني عنه بمضارع المكسور الكاف ، فإنه على فَعَلٍ ، فاستحق أن يكون مضارعه على يفعل ، فأغناهم يكاد عن يكود ، كما أغناهم ترك عن ماضي يذر ويدع في غير ندور مع عدم اتحاد المادة ، بل إغناء يكاد عن تكود مع كون المادة واحدة أولى بالجواز (١)

وقوله : (والمشهور في فعل الضلال ضللت تَضِلُّ ، وروى عن بعض العرب : ضللت تَضِلُّ بالكسر في الماضي والمضارع ، ومقتضى القياس أن يقال : ضللت تَضَلُّ ، لكن استغني بمضارع المفتوح العين عن مضارع المكسورها . ويقال : وَرَى الزند وَوَرِيَ إذا أخرج ناره ، ولم يقل في المضارع إلا يَرَى بالكسر استغناء بمضارع وَرَى بالفتح . ويقال أيضا : فَضَّلَ الشيءُ وَفَضِلَ ، ولم يقل في المضارع إلا يَفْضُلُ بالضم استغناء بمضارع فَضَّلَ بالفتح) (٢)

(١) شرح التسهيل ٤٣٧/٣

(٢) شرح التسهيل ٤٣٨/٣

أبواب أفعال الثلاثي المجرد في السورة:

أفعال الثلاثي المجرد التي وردت في السورة منها ما جاء على صيغة الماضي فقط، ومنها ما جاء على صيغة المستقبل فقط، ومنها ما جاء على الصيغتين: الماضي والمستقبل معا.

وما ورد على صيغة الماضي: أبقى، بثس، ترك، جمع، جاء، حبط، حسن، حشر، حفّ، حرق، خشي، خلق، دخل، ربط، ركب، زعم، زاد، ساء، ضلّ، عرض، عسى، غلب، فسق، فعل، قتل، قام، كبر، كسب، لبث، لقي، ملأ، منع، نسي، نعم، وضع.

وما ورد على صيغة المستقبل: يأخذ، يبرح، يبغي، ييلو، يبنى، يبيد، يتلو، يجرى، يذرو، يذكر، يرجم، يرجو، يشوى، يصير، يظهر، يعبد، يعدو، يعصى، يعلم، يعيب، يفقه، يقرض، يقص، يكاد، يلبس، يمضى، يموج، ينشر، ينصر، ينظر، يهدى.

وما ورد على صيغة الماضي مع المستقبل: أتى يأتى، أوى يأوى، بعث يبعث، بلغ يبلغ، جعل يجعل، حسب يحسب، دعا يدعوا، رأى يرى، ردّ يرُدّ، سأل يسأل، سجّد يسجّد، شاء يشاء، ضرب يضرب، طلع يطلع، ظلم يظلم، ظنّ يظنّ، عمل يعمل، غرب يغرب، قال يقول، كفر يكفر، كان يكون، نفخ ينفخ، نفذ ينفذ، وجد يجد.

هذه الأفعال إذا عدنا إلى المعاجم نجد منها ما يأتى على باب واحد، وما يأتى على بابين، وما يأتى على ثلاثة أبواب مع اتفاق المعنى.

أولاً - ما يأتي على باب واحد كالتالي :

١- باب نصر ينصر : أخذ يأخذ، بلغ يبلغ ، بلا يبلو ، ترك يترك، تلا يتلو ، حفّ يحفّ، خرج يخرج ، خلق يخلق، دخل يدخل، دعا يدعو، ذكر يذكر، رجم يرمم، رجا يرجو، ردّ يرّد، زعم يزعم ، سجد يسجد ، طلع يطلع ، ظنّ يظنّ، عبد يعبد، غرب يغرب ، قتل يقتل، قصّ يقصّ، قال يقول، قام يقوم، ماج يموج، نصر ينصر، نفخ ينفخ .

٢- باب ضرب يضرب: أوى يأوى ، بغى يبغى، بنى يبني، باد يبدي ، جرى يجرى، زاد يزيد ، شوى يشوي، صبر يصبر ، ضرب يضرب ، ظلم يظلم ، عصى يعصي، عاب يعيب، كسب يكسب، هدى يهدي.

٣- باب فتح يفتح : بعث يبعث ، جعل يجعل ، جمع يجمع، رأى يرى، سأل يسأل، ظهر يظهر ، فعل يفعل ، ملأ يملأ ، منع يمنع، وضع يضع .

٤- باب فرح يفرح: خشي يخشى ، ركب يركب ، علم يعلم، عمل يعمل ، فقه يفقه، لبث يلبث ، لقي يلقى، نسي ينسى ، نفذ ينفذ .

وباب فَعَلَ يفعل ككرم يكرم، لم يرد منه شيء في السورة، وذلك أن حسن، وساء، وكبر ، وإن كانت على وزن فَعَلَ ، إلا أنها لا تأتي منها مضارع ؛ لأنها غير متصرفات ، لإلحاقها بباب بئس ونعم ، وإن كان حسن في الأصل يأتي من بابي نصر وكرم (١) ، وساء من باب نصر ، وكبر من باب كرم.

(١) انظر اللسان (مادة حسن)

ثانيا- ماجاء على باين كالاتي :

- ١- على بابي نصر وضرب : أتى يأتي ، وأتا يأتو(١) - جاء يجيء وجاء يجوء
 (٢)- حشّر يحشّر وحشّر يحشّر(٣) - حرق يحرق وخرق يخرق(٤)- ذرا يذرو وذرى
 يذرى (٥)- ربط يربط وربط وربط (٦)- قرض يقرض وقرض يقرض (٧)- كفر يكفر
 وكفر يكفر(٨) - مضى يمضي ومضا يمضو (٩) - نشر ينشر ونشر ينشر (١٠).

٢- على بابي نصر وعلم : نظر ينظر ، ونظر ينظر(١١)

- ٣- على بابي ضرب وفرح : لبس يلبس ، ولبس يلبس (١٢)-، حبط يحبط ،
 وحبط يحبط (١٣)- عرض يعرض ، وعرض يعرض (١٤).

(١) اللسان ١٧/١٤

(٢) التاج ١٨١/١

(٣) القاموس ٤٨٠

(٤) القاموس ١١٣٣

(٥) اللسان ٢٨٢/١٤

(٦) القاموس ٨٦١

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٧٣/٣

(٨) التاج (كفر) ٥٠/١٤ فما بعدها

(٩) اللسان (مضى) ٢٨٤/١٥

(١٠) القاموس ٦٢٠

(١١) القاموس ٦٢٣

(١٢) قرئ به في السورة . انظر البحر ١٢٢/٦ ، وقال الزبيدي : ونقل شيخنا عن السهيلي في الروض مناسبة لبس

الثوب ، كسمع وليس الأمر ، فقال: لما كان لبس الأمر معناه خلطه أو ستره جاء بوزنه ، ولما كان لبس الثياب

يرجع إلى معنى كسيت وفي مقابلة عريت ، جاء بوزنه ، وهي لطيفة . التاج ١٦/٦٩-٤٧٠

(١٣) القاموس ٨٥٤

(١٤) القاموس ٨٣٢

- ٤- على بابي قطع وعلم: شاء يشاء ، و شاء (الذى أصله شِئَ) يشاء. (١)
 ٥- على بابي علم وحسب : حسب يحسب ، وحسب يحسب .
 ثالثا- ما يأتي على ثلاثة أبواب كما يلي :
- ١- على باب قطع وضرب وعلم: آبي بآبي ، وآبي يآبي ، وآبي يآبي. (٢)
 ٢- على باب نصر وضرب وحسب : وجد يجد ، وجد يجد ، ووجد يجد. (٣)
 ٣- على باب نصر وضرب وكرم : فسق يفسق ، وفسق يفسق ، وفسق يفسق. (٤)
 ٤- على ضرب وعلم حسب : ضل يضل ، وضل يضل ، وضللت تضلل. (٥)

والأفعال التي وردت في السورة وتأتي على أكثر من باب ، منها ما هو استعمال قرآني لورود قراءة به ، ومنها غير ذلك. أما الاستعمال القرآني لهذه الأفعال التي ترد على أكثر من باب، فهي : حِطَّ يَحِطُّ ، وحبَطَ يَحْبِطُ ، وحسب يحسب ، وحسب يحسب ، وحشر يحشر ، وخرق يخرق ويخرق ، وذرا يذرو ويذرى ، ضل يضل ويضل ، وفسق يفسق وفسق يفسق، ولبس يلبس ولبس يلبس. فقد قرئ في السورة بكل من: حبط (٦) وحسب (٧) وذرا (٨) ولبس (٩) كما قرئ في غيرها بكل من حشر (١٠) وخرق (١١) وضل (١٢) وفسق (١٣)

(١) الدر المصون ١/١٨٣ ، ٢/٢٨٣

(٢) انظر صفحة ٢٧٠ فما بعدها

(٣) التاج ٩/٢٥٢ والبصائر ٥/١٦٢

(٤) القاموس ١١٨٥

(٥) شرح التسهيل ٣/٤٣٨

(٦) البحر ٦/١٦٧ والقرطبي ١١/٦٦

(٧) الكشف ٢/٤٧٥

(٨) إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٧٨ والإملاء ٢/٥٨

(٩) البحر ٦/١٢٢

(١٠) البحر ٤/٩٤ ، ٥/٤٥١ ، ٦/٤٨٨

(١١) البحر ٦/٣٧

(١٢) البحر ٦/٢٤٨

(١٣) البحر ١/٢٢٥

أما شاء يشاء من باب فتح وفرح ، فيحتمل الوجهان أو أحدهما؛ لعدم ظهور حركة العين في الماضي والمضارع.

أما لغة أبي يأيى، وأتا يأتو، وجاء يجوء، وربط يربط، وعرض يعرض، وكفر يكفر ومضامضو ونشر ينشر، فلم أجد من قرأ بها، كما لم أجد من قرأ بلغة وجد يجد، ووجد، وفسق. مما يدل على أن كل ماجاز لغة لايجوز قراءة، وأن ماجاز قراءة يجوز لغة.

تعاقب يفعل ويفعل على فَعَل:

إن تعدد أبواب مضارع الفعل الواحد يرجع إلى تعاقب أبنية الماضي ؛ إذ كلما تغيرت حركة عين الماضي تغيرت كذلك حركة عين المضارع وفقا لتحقيق التحالف بين حركتي عينيهما كما يرجع إلى تعاقب مضارع فَعَل على يفعل ويفعل وعلى يفعل أيضا إذا كان حلقي العين أو اللام .

قال ابن مالك : (يَأْجِنُ المَاءُ وَيَأْجِنُ وَيَأْجِنُ ، وَيَأْسِنُ وَيَأْسِنُ وَيَأْسِنُ ، وَيَبْغَمُ وَيَبْغَمُ وَيَبْغَمُ ، وَيَجِبِي وَيَجِبِي وَيَجِبِي ، وَيَجْرُو وَيَجْرُو وَيَجْرُو ، وَيَدْمُ وَيَدْمُ وَيَدْمُ ، وَيَرْجَحُ وَيَرْجَحُ وَيَرْجَحُ ، وَيَسْحَى وَيَسْحَى وَيَسْحَى ، وَيَشْحُ وَيَشْحُ وَيَشْحُ ، وَيَصْبَغُ وَيَصْبَغُ وَيَصْبَغُ ، وَيَقْرُو وَيَقْرُو وَيَقْرُو ، وَيَقْنَطُ وَيَقْنَطُ وَيَقْنَطُ ، وَيَمْحَى وَيَمْحَى وَيَمْحَى ، وَيَمْخُضُ وَيَمْخُضُ وَيَمْخُضُ ، وَيَمَاحُ وَيَمَاحُ وَيَمَاحُ ، وَيَنْبَعُ وَيَنْبَعُ وَيَنْبَعُ ، وَيَنْبِغُ وَيَنْبِغُ وَيَنْبِغُ ، وَيَنْعَمُ وَيَنْعَمُ وَيَنْعَمُ ، وَيَنْهَقُ وَيَنْهَقُ وَيَنْهَقُ. (١)

وفى المخصص : (قال أبو علي : هذان المثالان يعنى يفعل ويفعل جاريان على السواء فى الغلبة والكثرة ... وقال أبو الحسن : يفعل أغلب عليه من يفعل . قال أبو علي : وذلك ظن . إنما توهم ذلك من أجل الخفة فحكم أن يفعل أكثر من يفعل ولا سبيل إلى حصر ذلك فيعلم أيهما أكثر وأغلب غير أنا كلما استقرينا باب فعل الذى يعتقب عليه المثالان يفعل ويفعل وجدنا الكسر فيه أفصح وذلك للخفة كقولنا خفق الفؤاد يخفق ويخفق . وحجل الغراب يحجل ويحجل ، وبرد الماء يبرد ويبرد ويسمط الجدى يسمطه ويسمطه . وقال بعض النحويين : إذا علم أن الماضى على فعل ولم يعلم المستقبل على أى بناء هو ، فالوجه أن يجعل يفعل وهذا أيضا لما قدمت من أن الكسرة أخف من الضمة . وقيل : هما يستعملان فيما لا يعرف . وحكى عن محمد بن يزيد وأحمد بن يحيى أنه يجوز الوجهان فى مستقبل فعل فى جميع الباب . وزعم قوم من النحويين أن ما كثر استعماله على يفعل وشهر لم يجز فيه ما استعمل على غير ذلك نحو ضرب يضرب وقتل يقتل وما لم يكن من المشهور جاز فيه الوجهان . (١)

(١) انظر إكمال الإعلام بتلخيص الكلام ٢٥/١ فما بعدها

(٢) المخصص ١٢٣/١٤ - ١٢٤

وقال ابن درستويه : (اعلموا أن كل ما كان ماضيه من الأفعال الثلاثية على فعلت بفتح العين ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين ولا حروف الخلق فإنه يجوز في مستقبله يفعل العين ويفعل بكسرهما ، كقولنا : ضَرَبَ يضربُ وشكَّرَ يشكرُ ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ، ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف . فمما جاء وقد استعمل فيه الوجهان قولهم : ينفر وينفر ، ويشتم ويشتم ، فهذا يدلکم على جواز الوجهين فيه وأنهما شيء واحد ؛ لأن الضمة أخت الكسرة في الثقل ، كما أن الواو نظيرة الياء في الثقل والاعتلال ، ثم لأن هذا الحرف لا يتغير لفظه ولا خطه بتغير حركته . فإن كان الثاني منه أو الثالث حرفا من حروف الخلق فإنه يجوز أيضا فيه الفتح ولا يمنع من الكسر والضم ؛ لأنهما الأصل وإنما يفتح مع حروف الخلق ؛ لأن حروف الخلق مستعلية ، وكره فيها من الحركات ما ليس بمستعل استتقالا للجمع بين الصعود والهبوط في حرف واحد) (١)

وقال الرضي : (فقالوا قياس مضارع فَعَلَ المفتوح عينه إما الضم أو الكسر ، وتعدى بعض النحاة - وهو أبو زيد - هذا ، وقال : كلاهما قياس وليس أحدهما أولى به من الآخر ، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يُطْرَحَ الآخر ويقبح استعماله ، فإن عرف الاستعمال فذاك ، وإلا استعملوا معا ، وليس على المستعمل شيء ، وقال بعضهم : بل القياس الكسر ؛ لأنه أكثر ، وأيضاً أخف من الضم) (٢)

يتبين مما سبق أن مجيء مضارع فَعَلَ على يفعل ويفعل فيه مذهبان : المذهب الأول : لا يجوز اعتقَابُ يفعل ويفعل على فَعَلَ إذا سمع أحدهما ، ولم يسمع الآخر ، فلا يقال في مضارع قَتَلَ وضَرَبَ : يَقْتُلُ وَيَقْتُلُ وَيَضْرِبُ وَيَضْرِبُ ، لعدم ورود السماع في (يَقْتُلُ) و(يَضْرِبُ) بل يقتصر على المسموع وهو يَقْتُلُ وَيَضْرِبُ . وإن لم يسمع أحدهما جاز الوجهان على السواء عند بعضهم ، وتفضيل يفعل على يفعل عند البعض الآخر ؛ لكون الكسرة في يفعل أخف من الضمة.

(١) تصحيح الفصح ١٠٥-١٠٦

(٢) شرح الشافية ١١٧/١-١١٨

المذهب الثاني: يجوز الوجهان مطلقا سواء سمع أحدهما، أو لم يسمع . وعلى هذا المذهب أبو زيد، وابن درستويه ، وابن عصفور أيضا حيث قال فى المتع: (وهما جائزان سمعا للكلمة أو لم يسمع إلا أحدهما). (١) وذكر له السيوطي هذا الرأى فى المزهري حيث قال: (وقال ابن عصفور : يجوز الأمران سمعا أو لم يسمعا) (٢)

وأجازته ابن جني أيضا ؛ إذ نجده يقول: (ومن ذلك ما يبيحه القياس فى نحو يضرب ، ويجلس ، ويدخل ، ويخرج من اعتقاب الكسر والضم على كل واحدة من هذه العيون أن يقال: يخرج ويخرج ، ويدخل ويدخل ، ويضرب ويضرب ، ويجلس ويجلس ، قياسا على ما اعتقت على عينه الحركتان معا نحو: يعرش ويعرش ، ويشنق ويشنق ، ويخلق ويخلق ، وإن كان الكسر فى عين مضارع فعل أولى به من يفعل ، فإنهما على كل حال مسموعان أكثر السماع فى عين مضارع فعل) (٣)

(١) المتع ١/١٧٥

(٢) لمزهري ١/٣٩

(٣) الخصائص ٣/٨٦-٨٧

ما يطرّد من الأفعال مجيئه على كل باب من الأبواب الستة:

من المعلوم أن الفعل الثلاثي المجرد إما أن تكون عينه فى الماضى مفتوحة ، أو مكسورة، أو مضمومة. فالمضموم العين منه مضارعه يأتى على وجه واحد، وهو يفعل بضم العين، نحو كرم يكرم.

والمكسور العين يأتى مضارعه على وجهين : الأول : يفعل بفتح العين ، والثانى : يفعل بكسرها. وينقسم المضارع مع ذلك إلى قسمين : القسم الأول : جواز مجيئه على الوجهين ، والقسم الثانى : لزوم مجيئه على أحدهما.

فالذى يجوز مجيئه على الوجهين يفعل ويفعل ، كما ذكره ابن الناظم هو : حسب ، وورغ ، ووجر ، ونعم ، وييس ، وييس ، ووله ، وييس ، وهيل . (١) وذكرها السيوطى فى المزهرة زاد عليها ولع ، ووزع ، ووهن ، ووبق ، وولغ ، ووصب ، وضللت ، ووري الزند ، وفضل ، وقنط ، وعرض ، وقدير ، وحفر ، ونكل ، وشمل ، ونجد ، وركن ، وليبت ، ومت ، ودمت ، وجدت ، وكدت . (٢) والملاحظ أن ما زاده السيوطى هو من تركيب اللغات كما صرح به بعد إيرادها.

وأما الذى يلزم مجيئه على أحد الوجهين : يفعل ، فذكر ابن الناظم أنه ثمانية أفعال ، وهى وريث ، وولي ، وورم ، وورع ، وومق ، ووفق ، ووثق ، ووري المسخ . (٣) وذكرها السيوطى وزادها وعم . (٤) كما أضاف إليه الزبيدي وجد (٥) ووجد . (٦)

(١) انظر شرح اللامية ٤٤

(٢) انظر المزهرة ٢٧/٢

(٣) انظر شرح اللامية ٤٦-٤٧

(٤) انظر المزهرة ٢٧/٢

(٥) انظر التاج ٩/٢٥٢

(٦) انظر التاج ٩/٢٦٥

وأما ما يلزم بجيئه على الأصل (يفعل) فقط ، فيظهر أنه ما سوى الأفعال التي سبق ذكرها.

والمتوح العين يأتي مضارعه على ثلاثة أوجه ، الأول : يفعل ، والثاني : يفعل ، والثالث : يفعل. فالذي يأتي على يفعل ما كان حلقي العين أو اللام ، ومرده السماع؛ إذ القياس بجيئه على يفعل ، أو يفعل.

وأما الذي يأتي على يفعل ، فالمثال الواوي نحو وجد يجد ، والأجوف اليائي نحو: باد يبيد ، وجاء يجيء ، وزاد يزيد ، وعاب يعيب ، والناقص اليائي نحو: أتى يأتي ، وبغى يبغى ، وبني يبني ، وجرى يجرى ، وعصى يعصى ، وهدى يهدى . ويلحق بهما اللفيف نحو أوي يأوي و شوى يشوى ، ووفى يوفى ، ووقى يقى. كما يأتي عليه المضعف اللازم ، نحو فرّ يفرّ .

وأما الذي يأتي على يفعل فالأجوف الواوي نحو: قال يقول ، وقام يقوم ، وكان يكون ، وماج يموج ، والناقص الواوي نحو : بلا يبلو ، وتلا يتلو ، ودعا يدعو ، وذرا يذرو ، ورجا يرجو ، وعدا يعدو. كما يأتي عليه الموضوع للمغالبة ما لم يكن فائزاً واوا ولا عينه ولا لامه ياء ككارمته فأنا أكرمه ، وضاربه فأنا أضربه ، وفاهمته فأنا أفهمه ، والمضعف المتعدى نحو حفّ ، وردّ ، وظنّ ، وقصّ.

وأما إذا كان الفعل ليس مما يطرد بجيئه على أحد هذين البابين الأخيرين ففيه خلاف بين العلماء كما سبقت الإشارة إليه غير أن أبا زيد ، وابن درستويه وابن جني وابن عصفور يرون جواز الوجهين نحو حرق يحرق ويحرق ، وفسق يفسق ويفسق على السواء ، وإن كان ابن جني يرى أن المتعدي في باب ضرب أقيس منه في باب نصر كما أن اللازم في باب نصر أقيس منه في باب ضرب.

ثانيا - المزيد:

- تعريفه وانقسامه:

المزيد : هو ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية. و ينقسم إلى مزيد الثلاثي ، ومزيد الرباعي.(١)

ومزيد غير الثلاثي ينقسم إلى قسمين : ما زيد فيه حرف واحد ، وما زيد فيه حرفان ، فالذي زيد فيه حرف واحد وزن واحد ، وهو تَفَعَّلَ كَتَدَخَّرَجَ. والذي زيد فيه حرفان وزنان: الأول : أفعَلَلَّ ، كاحْرَنْجَمَ. والثاني : أفعَلَّلَّ ، كاقشَعَرَّ ، واطمَأَنَّ.

والملحق بما زيد فيه حرف واحد يأتي علي ستة أوزان : الأول: تَفَعَّلَلَّ ، كَتَجَلَّبَبَ . والثاني : تَفَوَّعَلَّ ، كترَهُوَكَ . الثالث: تَفَيَّعَلَّ ، كَتَشَيَّطَنَ. الرابع : تَفَوَّعَلَّ ، كَتَجَوَّرَبَ. الخامس: تَمَفَّعَلَّ ، كَتَمَسَكَنَّ . السادس: تَفَعَّلَى ، كَسَلَّقَى.

والملحق بما زيد فيه حرفان وزنان : الأول: أفعَلَّلَّ ، كاقعَنَسَسَ . والثاني: أفعَنَلَّى ، كاسلَّنَقَى. والفرق بين الوزنين احْرَنْجَمَ وأقعَنَسَسَ أن أقعَنَسَسَ إحدى لاميه زائدة للإلحاق بخلاف احْرَنْجَمَ فإنهما فيه أصليتان.(٢)

ولم يرد في السورة من الرباعي المجرد إلا : ازوَأَرَّ في قراءة ، على وزن اطمَأَنَّ.(٣)

يقول ابن جني: إذا كان موضع زيادة الفعل أوله...وبدلالة اجتماع ثلاث زوائد فيه، نحو استفعل ، وباب زيادة الاسم آخرًا بدلالة اجتماع ثلاث زوائد نحو: عِنْفِيَانٌ وَخِنْدِيَانٌ وَخَنْزُرَوَانٌ ، وَعَنْفُوَانٌ ، فما بالهم جعلوا الميم - وهي من زوائد الأسماء- مَحْصُوصًا بها أوَّل المثال ، نحو: مَفْعَلٌ ، ومفعول ، ومِفعال ، ومُفْعَلٌ ... قيل: لما جاءت لمعنى ضَارَعَتْ

(١) انظر شذا العرف ٢٩

(٢) شذا العرف ٣٩-٤٠

(٣) انظر التبيان للعكبري ٨٤١/٢

بذلك حروف المضارعة فُقِدَّتْ ، وجعل ذلك عوضا من غلبة زيادة الفعل على أول الجزء؛ كما جعل قلب الياء واوا في التَّقْوَى والبَقْوَى عوضا من كثرة دخول الواو على الياء وعلى الجملة فالاسم أحمل للزيادة في آخره من الفعل ، وذلك لقوة الاسم وخفّته، فاحتمل سَحَبَ الزيادة من آخره. والفعل - لضعفه وثقله - لا يتحامل بما يتحامل به الاسم من ذلك لقوته . ويدلك على ثِقَلِ الزيادة في آخر الكلمة أنك لا تجد في ذوات الخمسة ما زيد فيه من آخره إلا الألف لخفتها؛ وذلك مثل قَبَعَتْرَى ، وضَبَّعَطْرَى. (١)

ويفهم من كلام ابن جني أن الاسم لما كان قويا خفيفا جعلوا زيادته آخره ولم تأت أولا إلا للعرض من غلبة زيادة الفعل على أول الجزء منه، وأما الفعل فلما كان ضعيفا ثقيلا جعلوا زيادته أولا فذلك للتعادل والتوازن بين الاسم والفعل حيث الفعل لا يتحامل بما يتحامل به الاسم لقوته. هذا مفاد كلام ابن جني وهو جدير بالقبول والاعتبار ، غير أنني أرى أن الفعل لما كان آخره محل إعرابه ومن أنواعه ما هو جزم والجزم إما بحذف حركة وإما بحذف حرف وكلاهما وجه من أوجه التخفيف من ثقل الفعل وحذف الحرف الزائد لا يؤدي إلى تخفيفه ، والزيادة في آخر الفعل تحول بينه وبين أحص خصائصه وهو الجزم، كما أن الحرف الزائد ليس مطلبا من مطالب الجازم وإنما مطلبه الأصلي أو ما نُزِّلَ منزلته من آخر الفعل فقط، وكما أن الزائد ربما جيء به لغرض وحذفه فيه نقض لذلك الغرض . وعليه تكون زيادة الفعل في آخره ثقلا على ثقل ، وإنما يظل على ثقله ، فأفضى بهم ذلك إلى جعل زيادته أولا كي ينال حظه من التخفيف تعادلا بينه وبين الاسم وتوازنا.

(١) الخصائص ١/٢٣٦

أبنية مزيد الثلاثي ومعانيها:

ينقسم مزيد الثلاثي إلى ثلاثة أقسام ، الأول مزيد بحرف واحد ، والثاني مزيد بحرفين ، والثالث : مزيد بثلاثة أحرف ، فالمزيد بحرف واحد له أوزان ثلاثة ، وهي: (أَفْعَلٌ) و (فاعَلٌ) و (فَعَّلَ) والمزيد بحرفين له خمسة أوزان ، وهي: (انْفَعَلَ) و (اِفْتَعَلَ) و (اَفْعَلَّ) و (تَفَعَّلَ) و (تَفَاعَلَ) والمزيد بثلاثة أحرف له أربعة أوزان ، وهي: (اسْتَفَعَلَ) و (اَفْعَوَّلَ) و (اَفْعَالٌ) و (اَفْعُولٌ) .

واختلاف هذه الأوزان لاختلاف معانيها كما اختلفت أبنية الثلاثي لاختلاف معانيها ، وقد جمع عبد القاهر الجرجاني هذه الأوزان وأكثر معانيها في قوله: (وأفعل للتعدي غالبا ، نحو: أجلسته. وللتعريض ، نحو: أبعته. وللصيرورة ذا كذا ، نحو: أغدّ البعير ، ومنه : أحصد الزرع. ولوجوده عليها ، نحو: أحمدته وأبخلته. وللسلب ، نحو: أشكيتة. ومعنى فَعَلَ نحو: قَلْتُهُ و أَقْلْتُهُ.

وفَعَّلَ للتكثير غالبا ، نحو: غَلَقْتُ ، وقَطَّعْتُ ، وجَوَّلْتُ ، وطَوَّفْتُ. وللتعدي ، نحو: فرَّحْتُهُ ، ومنه فسَقْتُهُ. وللسلب ، نحو: جَلَّدْتُ البعيرَ ، وقرَّدْتُهُ. ومعنى فَعَلَ ، نحو: زَلَّيْتُهُ وزَيْلْتُهُ.

وفاعل لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا ، فيجيء العكس ضمنا ، نحو: ضاربتُه وشاركتُه ، ومن ثم جاء غير المتعدي متعديا ، نحو: كارمته ، وشاعرتُه ، والمتعدي إلى واحد مغاير للفاعل إلى اثنين ، نحو: جاذبته الثوبَ بخلاف شاتمته. ومعنى فَعَلَ ، نحو: ضاعفتُ. ومعنى فعل : سافرتُ.

وتفاعل لمشاركة أمرين فصاعدا في أصله صريحا ، نحو: تشارك ، ومن ثم نقص مفعولا عن (فاعل) ، وليدل على أن الفاعل أظهر أن أصله حاصل له ، ومهو منتف ، نحو: تجاهلتُ وتغافلتُ.

وتفعل لمطاوعة (فعل) نحو: كسرتَه فتكسّر. وللتكلف ، نحو: تشجّع وتحلّم.
وللاتخاذ ، نحو: توسّد. وللتجنّب ، كتحرّج ، وتهجّل.

وانفعل لازم ، مطاوع (فعل) نحو: كسرتَه فانكسر ، وجاز نحو: أزعجته فانزعج قليلا . ويختص بالعلاج والتأثير ، ومن ثم قيل : انعدم خطأ انفق.

واقفعل للمطاوعة غالبا ، نحو: غمّمته فاغمّم . وللاتخاذ ، نحو: اطبخ واشتوى.
وللتصرف ، نحو: اكتسب. وللمفاعلة ، نحو: اجتوروا واختصموا.

واستفعل للسؤال غالبا إما صريحا ، نحو: استكتبته ، أو تقديرا ، نحو: استخرجته.
وللتحوّل ، نحو: استحجر الطين ، و(إن البغاث بأرضنا يستنسر). ومعنى (فعل) ،
نحو: قرّ واستقرّ.

وأفَعَوَعَلَ مبالغة (فعل) ، كاخشوشن ، واعشوشب. وأفَعَوَلْ مثله فى المبالغة ،
نحو: اعلوِّط ، واخروِّط ، واجلوِّذ.

وافعلّ وافعالّ للألوان والعيوب ، نحو: ابيضّ وايباضّ ، واعورّ واعوارّ ، وافعالّ
أبلغ (١)

(١) المفتاح فى الصرف ٤٩ فما بعدها

ماورد عليها من أفعال السورة:

أولاً- أَفْعَلَ :

آتى، آمن، أبدل، أبصر، أتبع، أحدث، أحسن، أحصى، أحاط، أدهض، أرسل، أرهق، أراد،
أسمع، أشعر، أشهد، أصبح، أضلّ، أضاع، أطاع، أعتد، أعثر، أعاد، أعان، أغرق، أغفل، أغاث ،
أفرغ ، أفلح ، أقام ، أنذر ، أنزل ، أنسى ، أنفق ، أهلك ، أوحى .

ثانياً- فَاعَلَ :

جادل ، جاوز ، حاور ، ساوى ، صاحب ، غادر ، مارى ، نادى .

ثالثاً- فَعَلَ :

بشّر، حلّى، ذكر، سوّى، سير، صرف، ضيّف، عجل، عذب، علم، فجر، قدم ،
قلب، مكن، نبأ، هيا، ولى .

رابعاً- انْفَعَلَ :

انطلق ، انقضّ .

خامساً- افْتَعَلَ :

اتخذ ، اتبع ، اختلط ، ارتدّ ، اطلع ، اعتزل ، افترى ، اهتدى .

سادساً- أَفْعَلَّ :

ازورّ فى قراءة. (١)

سابعاً- تَفَعَّلَ :

تلطّف .

ثامناً- تَفَاعَلَ :

تزاور ، تساءل ، تنازع .

تاسعاً- اسْتَفْعَلَ :

استبرق فى قراءة ، استجاب ، استخرج ، استطعم ، استطاع ، استغفر ، استغاث ، استفتى .

عاشراً- أَفْعَالٌ : ازوارّ فى قراءة (٢)

(١) انظر التبيان للعكبري ٨٤١/٢

(٢) انظر التبيان للعكبري ٨٤١/٢

تقارب الثلاثي والمزيد وتقارب صيغ المزيد:

كما وجدنا بين صيغ الثلاثي المجرد تقاربا ؛ لتعاقبها على شيء واحد كذلك نجد بين الثلاثي المجرد والمزيد كما نلاحظ من قول عبدالقاهر السابق ذكره فى أقلته وقلته ، وزيلته وزلته ، وسافر بمعنى سفر ، واستقر وقر ، قال سيبويه: (وقد يجيء فَعَلْتُ وَأَفَعَلْتُ المعنى فيهما واحد ، إلا أن اللغتين اختلفتا) (١) وقال أيضا: (وقالوا قرأتُ واقرأتُ ، يريدون شيئا واحدا... ومثله: حَطِيفٌ وَاخْتِطَفَ) (٢) وذكر أبو منصور الثعالبي تعاقب أفعل وفعل فى أسقى وسقى ، وأخضه ومخضه ، وفاعل وفعل فى قوله تعالى: ﴿ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ ﴾ (٣) أى قتلهم. وتفعل وفعل فى تعلم واعلم ، وافتعل وفعل فى اشتوى وشوى ، واقتنى وقنى ، واكتسب وكسب ، كما ذكر تعاقب استفعل وفعل فى استقر وقر. (٤)

ونجد التقارب بين صيغ المزيد ، قال سيبويه: (وقد يجيء فَعَلْتُ وَأَفَعَلْتُ فى معنى واحد مشتركين... وذلك : وعَزَّتْ إليه و أوعزت إليه ، و كخَبَّرْتُ و أخبرتُ ، و سَمَّيْتُ و أسميتُ) (٥) وقال أيضا: (وشويته فانشوى وبعضهم يقول: فاشتوى، وغممته فاغتم، وانغم) (٦) وقال أبو منصور الثعالبي: (وفعل : يكون بمعنى أفعل ، نحو: خبّر وأخبر وكرم وأكرم، ونزل وأنزل) (٧) كما ذكر تعاقب فاعل وفعل نحو: ضاعف الشيء وضعفه. (٨) وذكر ابن قتيبة فى أدب الكاتب مجيء فعل وأفعل بمعنى وفعل وأفعل، وفاعل وفعل وتفاعل وتفعل ، وتفاعل وافتعل ، واستفعل وفعل ، واستفعل وأفعل... (٩) وفيما يلى ماورد منه فى السورة.

(١) الكتاب ٦١/٤

(٢) الكتاب ٧٤/٤

(٣) سورة التوبة ٣٠

(٤) انظر فقه اللغة وسر العربية ٣٦٣ فما بعدها.

(٥) الكتاب ٦٢/٤

(٦) الكتاب ٦٥/٤

(٧) فقه اللغة وسر العربية ٣٦٣

(٨) انظر المرجع السابق ٣٦٤

(٩) انظر ادب الكاتب ٣٣٣ فما بعده

تقارب الثلاثي والمزيد:

أولاً - تعاقب أفعال وفعل في كل من :

أتبع وتبع (١) ، أذرى وذرا أو ذرى (٢)، أشرك وشرك (٣)، أعدى وعدا (٤)، أغاث
 و غاث (٥) ، أقام وقام (٦)، أوحى ووحى (٧)، أهلك وهلك (٨) ومجىء فعل وأفعل بمعنى
 كثير وقد ألفت فيه مؤلفات كثيرة. منها فعلت وأفعلت للأصمعي وفعلت وأفعلت لأبي
 إسحاق الزجاج.

ثانياً - تعاقب فاعل وفعل:

جاوز وجاز (٩) صاحب وصحب (١٠) قال ابن قتيبة : (تأتي فاعلت بمعنى فعلت
 ... كقولك قاتلهم الله أى قتلهم ... وجاوزته بمعنى جزته) (١١)

ثالثاً - تعاقب فاعل وفعل:

بشّر وبشّر (١٢) ، سبّر وسار (١٣) ، فجّر وفجر (١٤) ، قلب وقلب (١٥) ، ملاً وملاً (١٦)

(١) القاموس ٩١٢

(٢) أدب الكاتب ٣٤٠

(٣) المفردات ٤٥١ ، والدراسات القسم الثاني ١٧٩/١

(٤) القاموس ١٦٨٩ ، و الأفعال في القرآن الكريم ٩٠٩/٢

(٥) أقرب الموارد ٨٩١/١ ، والأفعال في القرآن الكريم ١٠١٠/٢

(٦) في البحر: (وعن أبي عبيد أيضا يقوم بفتح الياء كأنه جعله قام متعديا) البحر ١٦٧/٦

(٧) أدب الكاتب ٣٣٣

(٨) أدب الكاتب ٣٣٧

(٩) البحر ٢٦٠/٢ ، ٢٦٧

(١٠) أقرب الموارد ٦٣٣/١

(١١) أدب الكاتب ٣٥٧

(١٢) اللسان ٦١/٤

(١٣) القاموس ٥٢٨

(١٤) القاموس ٥٨٤

(١٥) القاموس ١٦٢

(١٦) القاموس ٦٦

رابعاً- تعاقب افتعل وفعل:

اتخذ وتخذ (١)، اطلع وطلع (٢)، اهتدى وهدى (٣)، افترى وفرى (٤)، اعتزل وعزل (٥).

خامساً- تعاقب استفعل وفعل:

استبرق وبرق (٦). ونظيره استقر. بمعنى قر. (٧)

(١) يقال: اتخذ اتخذاً، وتخذ يتخذ تحذاً، بمعنى واحد. مجالس العلماء للزجاجي ٢٥٥

(٢) القاموس ٩٦١

(٣) القاموس ١٧٣٣

(٤) القاموس ١٧٠٣

(٥) اللسان ٤٤٠/١١، والأفعال في القرآن ٩٢١/٢

(٦) البحر ١٢٢/٦، والإتحاف ٢١٣/٢ والدراسات القسم الثاني ٦٥٧/١

(٧) انظر أدب الكاتب ٣٦٠-٣٦١، والبحر ١٢٢/٦

تقارب أبنية المزيد:

أولاً- تعاقب أفعال وفاعل :

أغدر وغادر(١)، أسوى وساوى(٢).

ثانياً- تعاقب أفعال وفعل :

أبشر وبشّر (٣)، أبدل وبدّل(٤)، أسار وسيّر(٥)، أضعاض وضّيع(٦)، أضاف
وضيّف(٧)، أعدى وعدّى (٨)، أعلم وعلمّ(٩)، أغرق وغرّق (١٠)، أفجر وفجّر(١١)، أفرغ
وفرّغ(١٢)، أقلب وقلّب (١٣)، أمكن ومكّن(١٤)، أنبا ونبأ(١٥)، أنزل ونزّل(١٦)

(١) القاموس ٥٧٦

(٢) القاموس ١٦٧٣

(٣) أدب الكاتب ٣٣٦

(٤) القاموس ١٢٤٧

(٥) القاموس ٥٢٨

(٦) القاموس ٩٦٠

(٧) اللسان ٢٠٩/٩

(٨) القاموس ١٦٨٨

(٩) القاموس ١٤٧٢

(١٠) القاموس ١١٨٠

(١١) القاموس ٥٨٤

(١٢) القاموس ١٠١٦

(١٣) القاموس ١٦٢

(١٤) القاموس ١٥٩٤

(١٥) القاموس ٦٧

(١٦) القاموس ١٣٧٢

ثالثا- تعاقب فعل وفاعل:

سوى وساوى (١)

رابعا- افتعل وأفعل:

أتبع وأتبع (٢).

خامسا- تعاقب افتعل وفعل:

أتبع وتبع (٣).

سادسا- تعاقب افتعل وتفعل:

اعتزل وتعزل (٤)

سابعا- تعاقب انفعال وتفاعل:

ازورّ وازوارّ (٥)، انقضّ وانقاضّ (٦)

ثامنا- تعاقب تفاعل وافعال:

تزاور وازوارّ (٧)

تاسعا- تعاقب استنعل وأفعل:

استجاب وأجاب (٨)، استطاع وأطاع (٩)

(١) القاموس ١٦٧٣.

(٢) القاموس ٩١١-٩١٢

(٣) القاموس ٩١١-٩١٢

(٤) اللسان ٤٤٠/١١ والأفعال في القرآن الكريم ٩٢١/٢

(٥) القاموس ٥١٦

(٦) القاموس ٨٤١

(٧) القاموس ٥١٦

(٨) القاموس ٩٠

(٩) القاموس ٩٦٢

- وقد أفادني سعادة المشرف تقارب المزيد بحرف واحد (أفعل - فاعل - فَعَل) استوحاه من خلال قراءته كتب المعاجم والصرف ، ومن هذه القرابة:
- ١- اشتراك ثلاثتها في جذر واحد هو (فعل) الذي هو بمثابة الأم لها.
 - ٢- مساواة بعضها بعضا في عدة الأحرف.
 - ٣- الزوائد في كل حرف واحد ، وإن كان مختلفا.
 - ٤- هيئتها عروضيا واحدة وهي (فاعلن) مع مطل الأخير من كل.
 - ٥- حمل ثلاثتها على (فععل) في عدة الحروف والحركة والسكون ، فيمكن أن يقال في جميعها (فععل) بزيادة اللام ، لذا ضم حرف المضارعة في نحو يكرم ويقاتل ويقدم كما ضممه في يدحرج ، قال سيبويه : شبهت هذه الثلاثة بينات الأربعة التي لا زيادة فيها نحو دحرج ؛ لأن عدتها كعدتها ، ولأنها في السكون والحركة مثلها فلذلك ضمت الزوائد. (١)
 - ٦- التقاء جميعها في معنى واحد نحو: ضعفت الشيء وضاعفته وأضعفته ونحو : أبعده غيره وبعده وباعده : جعله يبعد - وأطاره غيره وطيره وطايره : جعله يطير.
 - ٧- مجيء ثلاثتها بمعنى أصلها وهو المجرد ، ولا غرو في ذلك فإن الفرع منجذب إلى أصله وشبيه به . نحو: قاله وأقاله ، وشغله وأشغله وصرّ وأصرّ. (٢)
 - ٨- الاستغناء بثلاثتها عن أصلها ، وهذه فطرة كونية غير منكورة ولا مكفورة فكيف لا تكون لغوية ، إذ اللغة كائن حي ينعكس عليه ما يكون للكائن المحدث. (٣)
 - ٩- ويقول الدكتور عبدالرحمن محمد إسماعيل : وعندى أن فعّل أم فاعل وأفعل ، وهما فرع لها ويبان ذلك أن العرب حولت العين الأولى من فعّل إلى ألف فتولد عن ذلك أن صارت فعّل فاعل نحو: ضعّف وضاعف وبعّد وباعد وصعّر وصاعر ، وقد قرئ بهما في القرآن الكريم . أما أفعل فتحتمل عندى أيضا أن تكون الألف من فاعل قدّمت على

(١) الكتاب ٤٠٠/٢ طبعة الخانجي

(٢) الكتاب ٢٨٢/٢

(٣) الكتاب ٢٨٢/٢

الفاء في (فعل) والألف ساكنة ولا يمكن البدء بساكن فكان لا بد من تحريكها فتحولت إلى همزة فصارت (أفعل) ولا عجب في ذلك فالعرب قد قارضت بين الهمزة وحروف العلة في مسائل كثيرة فنقلت الهمزة إلى حرف علة مجانسا لحركة ما قبله في نحو باس وبير ولوم كما تُبدل حرف العلة همزة كما في رسائل وسماء وبناء ، وشيء آخر وهو أنهم إذا كانوا يبدلون الألف همزة في وسط الكلمة والوسط محصن فمن باب أولى إذا كان في أحد طرفي الكلمة وذلك نحو: الضالين ودأبة وشأبة في لغة بكر بن وائل ، قال الفراء : وقد تجرهم فصاحتهم إلى همز مالا يهمز نحو: حالات السويق وليأت بالحج في حليت ولينت. كما يحتمل أن يكونوا قد بدعوا بالهمزة من أول الأمر لأنها أقرب الحروف الصحيحة إلى حروف العلة.

ويجمع بين فَعَل وفاعل أن فاعل فرع فَعَل حيث حوّلوا العين الأولى إلى ألف فصارت فاعل نحو بَعَد وبعاد وصَعَّر وصاعر ، وعَقَّب وعاقب. (١)

كما يجمع بين أفعل وفَعَل الآتي:

- ١- التقاؤهما في نحو: ما أبطأ بك وما بطأ بك ، وأطابه وطيبه. (٢)
 - ٢- مطاوعة أفعل لفَعَل نحو فطّرتَه فأفطر ، وبشّرتَه فأبشر ، وقرّرتَه فأقرّ ، ومن البين أن المطيع قريب من المطاع ودان منه ، والطاعة جامعة بينهما ورباط لكليهما.
 - ٣- تفسيرهم فَعَل بأفعل مع اختلاف الجذر نحو: حرّبتَه : أغضبته ، ولم يقولوا غضّبتَه مع أنه الأصل لما فيه من تجانس المفسر والمفسر.
- كما وقع العكس وهو تفسير أفعل بفَعَل نحو : أرقأ الله دمه : سكّنه ، وأقمأته : صغّرتَه ، وأكّمأت فلانا السنّ : شيّختَه.

(١) معاني القرآن للفراء ١٥٢/٣

(٢) انظر الكتاب ٢٨٢/٢

ويجمع بين أفعال وفاعل الآتي:

- ١- التقاؤهما في نحو: أيمن الرجل و يامن : أتى جهة اليمين.
- ٢- تلاقيهما في المهموز الفاء في اللفظ لا التقدير نحو: آلف وأمر وأجر ، فإن هذه الأفعال الثلاثة تحتل أن تكون على أفعال أو فاعل والفيصل في ذلك المضارع.
- ٣- تفسيرهم أفعال بفاعل نحو: ما أقرت ذلك : أى ما دانيتة ولا خالطته.

أما أوجه التباين فتتضح من الآتي:

- ١- اختلافهما في الوزن صرفيا.
- ٢- اختلاف نوع الحرف الزائد في كل.
- ٣- الغالب على أفعال التعدية ، وعلى فعل التكثير ، وعلى فاعل المشاركة ، وقد يدخل بعضها على بعض فيجتمع اثنان منها أو جميعها في معنى واحد.
- ٤- فعل صيغة ملازمة للفعل فإذا سمي بها وجبت منع الصرف ، وأما أفعال فتأتى اسما كأفكل ، ووصفا كأحمر ، وفعلا كأحسن ، وهى صيغة غالبية على الفعل وممانعة من الصرف فى الاسم أصلا أو منقولا وفى الوصف بشرط أصالته وعدم قبوله التاء. وأما فاعل فتأتى هى الأخرى فعلا كقاتل ، واسما كطابع وخاتم.

وهذه الصيغ التي تعاقبت على معنى واحد منها ما قد قرئ به في السورة كأذرى
 وذرا (١) ، وأعدى وعدا (٢) وأقام وقام (٣) ، وصاحب وصحب (٤) ، وبشّر وبشر (٥) ، وعدى
 وعدا (٦) وفجّر وفجر (٧) ، وقلّب وقلب (٨) ، وملاً وملاً (٩) واتخذ واتخذ (١٠) ، وأغدر
 وغادر (١١) ، وأبدل وبدّل (١٢) ، وأضاع وضيّع (١٣) ، وأضاف وضيّف (١٤) ، وأعدى
 وعدى (١٥) ، وسوّى وساوى (١٦) ، وأتبع وأتبع (١٧) ، وازورّ وازورّ (١٨) ، وانقضّ
 وانقاض (١٩) ، وتزاور وازورّ (٢٠)

-
- (١) الكشاف ٤٨٦/٢ ، والبحر ١٣٣/٦
 (٢) الكشاف ٤٨٢/٢ ، والبحر ١١٩/٦
 (٣) البحر ١٦٧/٦
 (٤) النشر في القراءات العشر ٣١٣/٢
 (٥) الإتحاف ٢٠٩/٢
 (٦) البحر ١١٩/٦ ، والإتحاف ٢١٣/٢
 (٧) الكشاف ٤٨٤/٢ ، والبحر ١٢٤/٦ ، والإتحاف ٢١٤/٢
 (٨) البحر ١٠٩/٦ ، والإتحاف ٢١١/٢
 (٩) السبعة ٣٨٩ ، والنشر ٣١٠/٢
 (١٠) كتاب السبعة ٣٩٦
 (١١) البحر ١٣٤/٦
 (١٢) كتاب السبعة ٣٩٦-٣٩٧ ، والتذكرة في القراءات الثمان ٤١٨/٢
 (١٣) البحر ١٢٢/٦
 (١٤) البحر ١٥١/٦ ، والتذكرة في القراءات الثمان ٤١٧/٢
 (١٥) الكشاف ٤٨٢/٢ ، والبحر ١١٩/٦
 (١٦) البحر ١٦٤/٦
 (١٧) كتاب السبعة ٣٩٧ ، والتذكرة في القراءات الثمان ٤١٨/٢
 (١٨) البحر ١٠٧-١٠٨
 (١٩) الإتحاف ٢٢٣/٢
 (٢٠) النشر ٣١٠/٢

الفصل الخامس :
الصحة والاعتلال

أولاً- الصحيح:

ماخلت أصوله من أحرف العلة ، وهي الألف ، والواو ، والياء ، نحو: كتب وجلس. (١) وهو ثلاثة أقسام : سالم ، ومهموز ، ومضاعف.

السالم :

ما سلمت أصوله من أحرف العلة والهمزة ، والتضعيف ، كضرب ونصر وقعد وجلس. (٢)

ويحكم على الفعل بالسلامة إذا كانت حروفه الأصلية وهي الفاء والعين واللام غير مهموزة ولا مضعفة. ولا عبرة في الحكم على سلامة الفعل بما فيه من زيادات خارجة عن أصوله. فالأفعال : قاتل ، وأكرم ، وبيطر أفعال سالمة على الرغم مما فيها من زيادات كالألف في الأول والهمزة في الثاني والياء في الثالث. (٣)

وقد ورد منه في السورة: برح - بعث - بلغ - ترك - جعل - جمع - حبط - وجسب - حسن - حشر - خرج - خرق - خلق - دخل - ذكر - رجم - ربط - ركب - زعم - سجد - صبر - ضرب - طلع - ظلم - ظهر - عبد - عرض - علم - عمل - غرب - غلب - فسق - فعل - فقه - قتل - قرض - ركب - كسب - كفر - لبث - لبس - منع - نشر - نظر - نعم - نفخ - نفذ.

وأبدل - أبصر - أتبع - أحدث - أحسن - أدحض - أرسل - أرهق - أسمع - أشرك - أشعر - أشهد - أصبح - أعتد - أعثر - أغرق - أغفل - أفرغ - أفلح - أنذر - أنزل - أنفق - أهلك - جادل - صاحب - غادر - بشر - ذكر - صرف - عجل - عذب - علم - فجر - قدم - قلب - مكن - انطلق - اتبع - اختلط - اطلع - اعتزل - تلتف - تنازع - استخرج - استطعم - استغفر.

(١) شذا العرف ٢٧

(٢) شذا العرف ٢٧

(٣) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٠٦

المهموز :

ما حَلَّتْ بفائه أو عينه أو لامه همزة. المهموز الفاء يقال له: القِطْع، والمهموز العين يقال له: النَّبْر، والمهموز اللام، يقال له: الهمْز. (١) وقد جاء منه في السورة: أخذ، وبس، وملاً. وآمن، ونبأ، واتخذ، وتساءل.

المضاعف :

ما كان أحد أحرفه الأصلية مكرراً لغير زيادة. وهو قسمان : مضاعف ثلاثي ، ومضاعف رباعي. (٢)

المضاعف الثلاثي :

هو ما كان عينه ولامه من جنس واحد مُدْغَم ، كـ(سِرّ) و(فِرّ). (٣) ورد منه في السورة : حفّ - ردّ - ضلّ - ظنّ - قصّ، أضلّ - انقضّ - ارتدّ.

والمضاعف الرباعي :

هو ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد ، وعينه ولامه الثانية كذلك ، غير مدغم، للفاصل بين المثليين ، كـ(زحزح) و(زلزل). ويسمى مطابقا. (٤) ولم يرد منه في السورة شيء.

(١) المفتاح في الصرف ٤٠

(٢) جامع الدروس العربية ٥٣/١

(٣) المفتاح في الصرف ٣٩

(٤) المفتاح في الصرف ٣٩

ثانيا - المعتل :

ما كان أحد أصوله حرف علة ، نحو: وجد ، وقال ، وسعى. (١) وهو أربعة أقسام :
مثال ، وأجوف ، وناقص ، ولفيف.

المثال:

ما حلت بفائه واو أو ياء ، نحو: وعد ويسر. (٢) ورد منه في السورة : وضع ،
ووجد.

الأجوف :

ما كان عينه حرف علة ، ك قال ، وباع ، يقال له: (أجوف) لخلو جوفه من
الحرف الصحيح ، أو لوقوع حرف العلة في جوفه ، ويقال : ذو الثلاثة أيضا لصيرورته
على ثلاثة أحرف في المتكلم ، كقلت. (٣) ورد منه في السورة : باد - جاء - زاد - ساء -
- عاب - قال - قام - كان - كاد - ماج. وأحاط - أراد - أضاع - أطاع - أعاد -
أعان - أغاث - أقام - جاز - حاور - سير - ضيف - هيا - ازداد - تزاور -
استجاب - استطاع - استغاث.

الناقص :

ما كان لامه حرف علة ، واوا كان أو ياء ، كدعا ورمى. ويقال له: ذو الأربعة ؛
لصيرورته على أربعة أحرف في المتكلم ، وهو دعوت ورمى. (٤) ورد منه في السورة :
أبى ، وآتى ، وبلا ، وبني ، وتلا ، وجرى ، وخشي ، ودعا ، وذرا ، ورأى ، ورجا ، و
عدا ، وعسى ، وعصى ، ولقي ، ومضى ، ونسى ، وهدى . وآتى ، وأحصى ، وأنسى ،
ومارى ، ونادى ، وحلى ، وافترى ، واهتدى ، واستفتى.

(١) شذا العرف ٢٧

(٢) المفتاح في الصرف ٤٠

(٣) المفتاح في الصرف ٤١

(٤) المفتاح في الصرف ٤٢

اللفيف : هو كل كلمة اجتمع فيه حرفا علة.(١) وهو قسمان: لفيف مقرون ، ولفيف مفروق.

فاللفيف المقرون : ما اعتل عينه ولامه ، كـ(قوي). (٢) وورد منه فى السورة أوى، وشوى ، وساوى ، وسوى.

واللفيف المفروق: ما اعتل فاؤه ولامه ، كـ (وَعَى).(٣) وورد منه فى السورة : أوحى ، ولّى.

(١) المفتاح فى الصرف ٤٢

(٢) المفتاح فى الصرف ٤٢

(٣) المفتاح فى الصرف ٤٢

الفصل السادس:

التعدي واللزوم

الشائع عند الصرفيين في تبويهم لموضوعات علم الصرف أنهم يقصرون الحديث على الفعل اللازم والمتعدي ، لكن حين نرجع إلى بعض أسفار العربية نجد ضربين آخرين في هذا المضمار وهما الفعل اللازم المتعدي ، ومالا يوصف بالتعدي واللزوم. ذكر ابن هشام أن الفعل من حيث التعدي واللزوم ثلاثة أنواع الأول: مالا يوصف بتعد ولا لزوم ، والثاني المتعدي ، والثالث: اللازم. (١) وقال السيوطي: (الفعل أربعة أقسام ، لازم ، ومتعد ، وواسطة لا يوصف بلزوم ولا تعد ، وما يوصف بهما ، أي باللزوم والتعدي معا...)(٢)

القسم الأول: الفعل اللازم

- تعريفه:

هو مالا يتعدى أثره فاعله ، ولا يتجاوزه إلى المفعول به ، بل يبقى في نفس فاعله ، مثل: ذهب سعيد ، وسافر خالد. (٣) ويسمى أيضا الفعل القاصر لقصوره عن المفعول به، واقتصاره على الفاعل ، والفاعل غير الواقع ؛ لأنه لا يقع على المفعول به ، والفعل غير المجاوز لأنه لا يجاوزه فاعله. (٤)

علاماته:

قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي: هو الذي لا يبني منه اسم مفعول ولا يصح السؤال عنه بأي شيء وقع، نحو: جلس وقام، فلا يبني منهما اسم مفعول ، فيقال: مجلس، أو مقوم، ولا يقال بأي شيء وقع قيام زيد، ولا بأي شيء وقع جلوس بكر. (٥)

(١) انظر أوضح المسالك ١٧٥/٢

(٢) انظر همع الهوامع ٩/٥

(٣) جامع الدروس ٤٦/١

(٤) انظر همع الهوامع ١٠/٥ وجامع الدروس ٤٦/١ وشذا العرف ٥٠ ومعجم المصطلحات ٢٠٣

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٩/١

مواطن لزوم الفعل:

ذكر ابن هشام عشرين موطناً للزوم الفعل ، وهذه المواطن العشرون هي : (كونه على (فَعَلَ) نحو: شَرُفَ ، وظُرِفَ ، وسمع (رحبتكم الطاعة) و (إن بشرا طلع اليمن) ، أو على وزن (فَعَلَ) بالفتح ووصفه على فعيل نحو ذل فهو ذليل ، أو على وزن (فَعِلَ) بالكسر والوصف منه على فعيل نحو قَوِي فهو قَوِيٌّ ، أو على (أفعل) بمعنى صار ذا كذا نحو: أَعَدَّ البعير ، وأحصَد الزرع ، إذا صار ذا غدة وحصاد، أو على (افعلل) كاقشعرَّ واشمأزَّ ، أو على (افوعلَّ) كاكوهدَّ الفرخ إذا ارتعد، أو على (افعللل) بأصالة اللامين كاحرنجم ، أو على (افعللل) بزيادة إحداهما كاقعنسس ، أو على (افعللي) كاحرنبي الديك ، إذا انتفش، وشذ قوله:

قَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ يَغْرُنْدِينِي أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرُنْدِينِي

أو على (استفعل) وهو دال على التحول ، كاستحجر الطين ، أو على (انفعل) نحو: انطلق ، أو مطاوعاً لمتعد إلى واحد، نحو: كسرتَه فانكسر، وضاعفت الحسنات فتضاعفت وعلمته فتعلم ، أو رباعياً مزيداً فيه ، نحو: تَدَخَّرَجَ وَأَقْشَعَّرَ ، أو يتضمن معنى فعل قاصر، أو يدل على سجية : كلؤم، وجبن ، وشجع ، أو عرض، كفرح وبطر ، وأشر ، وحزن ، وكسل ، أو على نظافة ، كطهر ، ووضع ، أو على دنس ، كنجس ، أو على لون ، كاحمرَّ ، واسوادَّ ، أو على حلية ، كدعج ، وكحل ، وسمن وهزل). (١)

(١) انظر مغني اللبيب لابن هشام ٦٧٤ فما بعدها، وأوضح المسالك ١٧٨/٢ والأشباه والنظائر للسيوطي ١٧٣/٢-

القسم الثاني : الفعل المتعدي

- تعريفه:

هو ما يتعدى أثره إلى فاعله ، ويتجاوزه إلى المفعول به ، مثل: فتح طارق الأندلس.
ويسمى الفعل الواقع لوقوعه على المفعول به ، والفعل المجاوز لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به. (١) والمراد بالفعل المتعدي الذي يتعدى بنفسه وضعا لأنه المراد عند الإطلاق لا المعدى بالحرف ولا بنزع الخافض . (٢)

- علامته:

وعلامته أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر نحو: زيد ضربه عمرو، قال ابن مالك:
عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي أَنْ تَصِلَ هَا غَيْرَ مُصَدَّرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلُ
فَانْصَبْ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يُنْبَ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبُ
كما يصاغ منه اسم مفعول تام أي غير مقترن بحرف جر أو ظرف نحو: مضروب. (٣)

الأمور التي يتعدى بها الفعل اللازم:

ذكر ابن هشام في المعنى الأمور التي يتعدى بها الفعل اللازم ، وهذه الأمور ،
أحدها : همزة أفعال : كذهب زيد وأذهبت زيدا. وثانيها : ألف المفاعلة : كجلس زيد ،
وجالسته . وثالثها : صوغه على فَعَلْتُ أَفْعُلُ لإفادة الغلبة ، نحو : كَرَمْتُ زيدا أَكْرَمَهُ
أي غلبته في الكرم. ورابعها: صوغه على (استفعل) للطلب ، أو النسبة إلى الشيء،
كاستخرجت المال واستحسننت زيدا. الخامس: تضعيف العين ، كفرح زيد وفرحته.
السادس: التضمين . وسابعها : إسقاط الجار توسعا. وثامنها : تحويل حركة العين ، نحو
شَبَّرْتُ عينه بالكسر ، وشَتَّرَهَا اللهُ بالفتح. (٤)

(١) جامع الدروس ٣٤/١

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٤٨/٢ أو حاشية الحضري على ابن عقيل ١٧٨/١

(٣) انظر شرح ابن عقيل بحاشية الحضري ١٧٨/١، والتصريح بحاشية يس ٣٠٩/١ وشذا العرف ٤٩-٥٠، وألفية

ابن مالك باب تعدي الفعل ولزومه

(٤) انظر المعنى ٦٧٨ فما بعدها ، والأشباه والنظائر ١٧١/٢ فما بعدها

وقد وضع السهيلي أصلاً للتعديّة حيث قال: ((أَعْطَى زَيْدٌ عَمْرًا دِرْهَمًا)): وهذا وأشباهه من المنقول الذي صَيَّرَ فاعله مفعولاً. وقد اختلفوا: أهو قياس مُسْتَتَبٌ في جميع الأفعال أم لا؟ وليس مذهب سيبويه فيه طردَ القياس في جميع الأفعال، وهو الصحيح. ولكنني أشير لك إلى أصل يَنْبِيّ عليه هذا الباب، وهو أن تنظر إلى كل فعل حصل منه في الفاعل صفة ماهو الذي يجوز فيه النقل؛ لأنك إذا قلت: أفعَلته، فإنما معناه: جعلته على هذه الصفة. وقلما ينكسر هذا الأصل في غير المتعدي إذا كان ثلاثياً نحو: قعد وأقعدته، وطال وأطلته. وأما المتعدي فمنه ما يحصل للفاعل منه صفة في نفسه ولا يكون اعتماده في الثاني على المفعول فيجوز نقله، مثل طَعِمَ زيد الخبزَ وأطعمته، وكذلك: جَرَعَ الماءَ وأجرعته، وكذلك بَلَعَ وشمّ وسمع؛ لأنها كلّها يحصل منها للفاعل صفة في نفسه غير خارجة عنه. ولذلك جاءت أو أكثرها على فَعَلٍ - بكسر العين - مشابهة لباب فزِع وحذِر وحزِنَ ومَرِضَ، إلى غير ذلك مما له أثر في باطن الفاعل وغموض معنى فيه؛ ولذلك كانت حركة العين كسراً؛ لأن الكسر خفض للصوت وإخفاء له، فشاكل اللفظ المعنى. ومن هذا النحو: لِبِسَ الثوبَ وألبسه إياه؛ لأن الفعل - وإن كان متعدياً - فحاصل معناه في نفس الفاعل، كأنه لم يفعل بالثوب شيئاً، وإنما فعل بنفسه، ولذلك جاء على فَعَلٍ في مقابلة لِعَرِيَ، وكذلك كَسِيَ، ولم يقولوا: أكسبته؛ لأن الكسوة ستر للعورة، فجاء على وزن سترته وحجبتُه ونحو ذلك. وأما أكل وأخذ وضرب فلا تُنْقَلُ؛ لأن الفعل واقع بالمفعول، ظاهر أثره فيه غير حاصل في الفاعل منه صفة، فلا تقول: أضربتُ زيداَ عمراً، ولا: أقتلته خالداً؛ لأنك لم تجعله على صفة في نفسه كما تقدّم. وأما ((أعطيته)) فمنقول من ((عطا يعطو)) إذا أشار للتناول، وليس معناه الأخذ؛ ألا تراهم يقولون: ((عاطٍ بغير أنواط)) فنَقَوْا أن يكون وقع هذا الفعل بشيء، فلذلك نُقِلَ كما نُقِلَ غير المتعدي لقربه منه، فقالوا: أعطيتُ زيداَ درهماً، أي جعلته عاطياً له. وأما (أنلت) فمنقول من (نال) المتعدية، وهي بمنزلة (عطا يعطو)، لا تنبئ إلا عن وصول إلى المفعول دون تأثير فيه ولا وقوع ظاهر به، ألا ترى إلى قوله سبحانه: ﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا ﴾ (١) ولو كان فعلاً مؤثراً في مفعوله لم يجز هذا؛ وإنما هو منسبى عن

الوصول فقط. وأما (آتيتُ المالَ زَيْدًا) فمَنْقُولٌ من « آتَى » ؛ لأنها غير مؤثرة في المفعول، وقد حصل منها للفاعل صفة. فإن قيل : يلزمك أن تميز : (آتيتُ زيداَ عمراً أو المدينة) أى : جعلته يَأْتِيهِمَا ؟ قلنا: بينهما فرق ، وهو أن إتيان المال زيداَ كسب و تمليك، فلما اقتزن به هذا المعنى صار كقولك : « أكسبته مالا » أو « أملكته إياه » وليس كذلك « آتَى زيد عمرا » فهذا الفرق بينهما. وأما « شرب زيد الماء » فلم يقولوا فيه : أشربته؛ لأنه بمثابة الأكل والأخذ ومعظم أثره في المفعول ، وإن كان قد جاء على « فَعِلَ » مثل يلع ، ولكنه ليس مثله ، إلا أن تريد أن الماء خالط أجزاء الشارب له وحصلت من الشرب صفة في الشارب فيجوز حينئذ ، كما قال سبحانه: ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ (١) . وعلى هذا يقال : أشربتُ الخبزَ اللبنِ ؛ لأن شُرْبَ اللبنِ والماء ليس كشرِب زيد له ، فتأملهُ. وأما « ذكر زيد عمراً » فإن كان من ذكر اللسان لم تنقله لأنه بمنزلة شتم ولطم . وإن كان من ذكر القلب نقلته فتقول: « أذكرته الحديث » بمنزلة أفهمته وأعلمته أى : جعلته على هذه الصفة(٢)

٤

(١) سورة البقرة ٩٣

(٢) نتائج الفكر ٣٢٧ فمابعدا

أقسام الفعل المتعدي:

ينقسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أقسام : الأول : المتعدي إلى مفعول به واحد ،
والثاني : المتعدي إلى مفعولين ، والثالث: المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل.

فالمتعدي إلى مفعول به واحد وهو كل فعل يطلب مفعولا به واحدا لا على معنى
حرف من حروف الجر نحو : ضرب وأكرم.

والمتعدي إلى مفعولين ، وهو كل فعل يطلب مفعولين بنفسه ، وهو قسمان : ما
أول مفعوليه فاعل في المعنى نحو: كسوته جبة ، وأعطيته دينارا ؛ فإن المفعول الأول لابس
وآخذ ، ففيه فاعلية معنوية. وما أصلهما مبتدأ وخبر ، وهو أفعال القلوب وأفعال التصيير.
والمتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ، وهو أعلم وأرى ، نحو: أريت زيدا عمرا فاضلا ،
وأعلمت زيدا عمرا فاضلا. وما ضمن معنى أعلم وأرى أنبأ ونبأ و أخبر وخبر و حدث.

القسم الثالث: اللازم المتعدي:

ذكر ابن قتيبة في كتابه أدب الكاتب بعض الأفعال اللازمة والمتعدية في (باب فعل الشيء، وفعل الشيء غيره) ومن هذه الأفعال: ثرم الرجل وثرمه الله، وجيرت اليد وجير الرجل اليد، وخسأ الكلب وخسأته، وخسف المكان وخسفه الله، ودلع لسان الرجل ودلع الرجل لسانه، وذرى الحب وذرته الريح، ورجع الشيء ورجعته، ورجنت الناقة ورجنتها، ورعت الماشية ورعيتها، ورفع البعير في السير ورفعته، وزاد الشيء وزدته، وسرحت الماشية وسرحتها، وسار الدابة وسار الرجل الدابة، وصد الشيء وصدته، وعفا الشيء أي كثر: وعفوته، وعفا المنزل وعفته الريح، وعاب الشيء وعبته، وعجت بالمكان وعجت غيري، وغاض الماء وغاض الرجل الماء، وفتن الرجل وفتنته، وفغر فم الرجل وفغر الرجل فمه، وقمس في الماء وقمسته، وكسفت الشمس وكسفها الله، ومد النهر ومده نهر آخر، ونشر الشيء ونشره الله، ونزفت البئر ونزفتها، ونفى الرجل ونفيته، ونقص الشيء ونقصته، وهبط ثمن السلعة وهبطته، وهجمت على القوم وهجمت عليهم غيري، وهدر دم الرجل وهدرته، ووفر الشيء ووفرته. (١)

وجاء في شرح الكافية الشافية لابن مالك وهمع الهوامع: شكرته وشكرت له، وعددته وعددت له، ونصحته ونصحت له، واكلته واكلت له، ووزنته ووزنت له. (٢)

وعليه، يمكن أن نقسم الأفعال اللازمة المتعدية إلى قسمين:

القسم الأول: لازم تارة ومتعد أخرى نحو: نشر الشيء ونشره الله، ووفغر فوه، ووفغر فاه، وشحا فوه وشحا فاه، وسار الدابة وسرت الدابة، وعاب الشيء وعبت الشيء وغيره.

والقسم الثاني: متعد بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى، نحو شكره وشكر له، ونصحته ونصح له.

(١) انظر أدب الكاتب ٣٤٩-٣٥٠

(٢) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٣٦/٢، وهمع الهوامع ١٠/٥

ولأهل العربية فى هذا النوع من الفعل ثلاثة آراء :

الأول: أن هذا النوع قسم مستقل قائم بذاته ، فليس هو من قبيل المتعدي ، وليس من قبيل اللازم .

الثاني: أن المتعدي بحرف الجر أصل ، والمتعدي بنفسه منقول عن اللازم بحذف حرف الجر.

الثالث: أن المتعدي بنفسه أصل ، والمتعدي بحرف الجر زائد. (١)

القسم الرابع: الواسطة

وهو مالا يوصف بالمتعدي ولا اللزوم من الأفعال ، وهو كان وكاد وأخواتهما؛ فى حال نقصها ؛ فإن منصوبها خبر لهما على قول البصريين وحال أو شبيه به على قول الكوفيين. (٢)

غير أن لبعض أهل العربية تقسيمات أخرى للفعل من حيث التعدي واللزوم ، فيقول السيوطي فى الأشباه والنظائر: (قال ابن عصفور فى شرح الجمل : الأفعال بالنظر إلى التعدى وعدم التعدى تنقسم ثمانية أقسام: فعل لا يتعدى التعدى الإصطلاحي ، والمتعدى، ينقسم سبعة أقسام : قسم يتعدى إلى واحد بنفسه ، وهو كل فعل يطلب مفعولا به واحدا لا على معنى حرف من حروف الجر نحو ضرب وأكرم. وقسم يتعدى إلى واحد بحرف جر ، نحو مرّ ، وسار. وقسم يتعدى إلى واحد تارة بنفسه ، وتارة بحرف جر ، وهى أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها ، نحو: نصح ، وشكر ، وكال ، ووزن ، تقول : نصحت زيدا ولزيد، وشكرت زيدا ولزيد . وقسم يتعدى إلى اثنين : أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف جر ، نحو: اختار واستغفر وأمر ، وسمى ، وكنى ، ودعا. وقسم يتعدى إلى مفعولين بنفسه ، وليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون الأول منهما فاعلا فى المعنى ، نحو: أعطى وكسا. وقسم يتعدى

(١) انظر مع المراجع ٩/٥ ، وانظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١٧٦/٢

(٢) شرح التصريح على التوضيح ٣٠٨/١-٣٠٩

إلى مفعولين ، وأصلهما المبتدأ والخبر ، وهو ظننت وأخواتها. وقسم يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وهو أعلم وأرى وأخواتهما). (١)

وذكر ابن هشام هذه التقسيمات وقال: (وقد قسمت الفعل بحسب المفعول به تقسيما بديعا ، فذكرت أنه سبعة أنواع :

النوع الأول: مالا يطلب مفعولا به البتة ، وعلاماته : الأولى: أن يدل على حدوث ذات ، كقولك : (حدث أمرٌ) و(عرض سفرٌ) و(نبت الزرع) و(حصل الخصب) وقوله:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفُقُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ

فإن قلت فإنك تقول: حدث لي أمرٌ ، وعرض لي سفرٌ ، فعندي أن هذا الظرف صفة المرفوع المتأخر ، تقدم عليه فصار حالا ؛ فتعلقه أولا وآخرا بمحذوف وهو الكون [المطلق] ، أو متعلق بالفعل المذكور على أنه مفعول لأجله، والكلام فى المفعول به. الثانية: أن يدل على حدوث صفة حسية ، نحو طال الليل ، وقصر النهار ، وخلق الثوب ، ونظف ، وطهر ، ونجس ، واحتزرت بالحسية من نحو علم وفهم وفرح ، ألا ترى أن الأول منها متعد لاثنين ، والثاني لواحد بنفسه ، والثالث لواحد بالحرف ، تقول: علمت زيدا فاضلا ، وفهمت المسألة ، وفرحت بزيد. الثالثة: أن يكون على وزن فَعَل - بالضم - كظرف ، وشرف ، وكرم ، ولوم ، وأما قولهم: (رحبتكم الطاعة) و (طلع اليمن) فضمنا معنى وسيع ، وبلغ. الرابعة : أن يكون على وزن انفعَل ، نحو انكسر ، وانصرف. الخامسة : أن يدل على عرض ، كمرض زيد ، وفرح ، وأشير ، وبطر. السادسة والسابعة: أن يكون على وزن فَعَلَ وفعل اللذين وصفهما على فعيل ، كذل فهو ذليل ، وسمن فهو سمين ، ويدل على أن ذلّ بالفتح قولهم : يذلّ بالكسر ، وقلت فى نحو ذلّ احتزازا من نحو بجل فإنه يتعدى بالجار ، تقول : بجلّ بكذا.

(١) الأشباه والنظائر ٢/١٧٠-١٧١

النوع الثاني: ما يتعدى إلى واحد دائما بالجار ، ك (غضبت من زيد) و (مررت به) أو (عليه) . فإن قلت : وكذلك تقول: فيما تقدم : ذلّ بالضرب ، وسمن بكذا . قلت: المجروران مفعول لأجله ، لا مفعول به.

النوع الثالث : ما يتعدى لواحد بنفسه دائما ، كأفعال الحواس ، نحو: (رأيت الهلال) و (شَمِمْتُ الطَّيْبَ) و (ذُقْتُ الطعام) و (سَمِعْتُ الأَذَانَ) و (لَمَسْتُ المرأة) وفي التنزيل: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ ﴾ (١) ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ ﴾ (٢) ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ ﴾ (٣) ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ (٤).

النوع الرابع: ما يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار كشكر ونصح وقصد ، تقول: شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له وقصدته وقصدت له أو إليه. قال تعالى: ﴿ وَأَشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ ﴾ (٥) ﴿ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾ (٦) ﴿ وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾ (٧)

النوع الخامس: ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار. وذلك: نحو فغر وشحا... تقول فغرفاه وشحاه بمعنى ، فتحه ، وفغر فوه وشحاه فوه بمعنى انفتح .

(١) سورة الفرقان ٢٢

(٢) سورة ق ٤٢

(٣) سورة الدخان ٥٦

(٤) سورة النساء ٤٣

(٥) النحل ١٤

(٦) لقمان ١٤

(٧) الأعراف من الآيتين ٧٩، ٩٣

النوع السادس: ما يتعدي إلي اثنين وهو قسمان : أحدهما: ما يتعدي إليهما تارة ولا يتعدي أخرى ، نحو نقص، تقول: نقص المال ونقصت زيدا دينارا ، بالتخفيف فيهما قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصْكُمْ شَيْئًا ﴾ (١) الثاني: ما يتعدي إليهما دائما وهو ثلاثة أقسام: الأول: ما ثاني مفعوليه كمفعول شكر كأمر واستغفر تقول: أمرتك الخير وأمرتك بالخير. والثاني: ما أول مفعوليه فاعل في المعنى نحو: كسوته حبة وأعطيته دينارا فإن المفعول الأول لابس وأخذ ففيه فاعلية معنوية. الثالث: ما يتعدي لمفعولين أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل وهو أفعال القلوب وأفعال التصيير وشاهد الأولى قوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴾ (٢) ﴿ فَإِنِ عَلِمْتَ مُمْرُؤِينَ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ (٣) ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ ﴾ (٤) ﴿ لَاتَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ ﴾ (٥) ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ ﴾ (٦) أي اعتقدوهم، وشاهد الثانية ﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ (٧) وقوله تعالى: ﴿ وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ (٨) ﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا ﴾ (٩) ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ (١٠)

النوع السابع: ما يتعدي إلي ثلاثة مفاعيل ، وهو أعلم وأري وما ضمن معناهما مثال أعلم تقول: أعلمت زيدا عمرا فاضلا ومثال أري: أريأت زيدا عمرا فاضلا... ومثال ما ضمن معنى أعلم وأري أنبأ ونبأ وأخب وخبر وحدث فتقول: أنبأت زيدا عمرا فاضلا. بمعنى أعلمته (١١)

(١) سورة التوبة ٤

(٢) سورة الإسراء ١٠٢

(٣) سورة الممتحنة ١٠

(٤) سورة المزمل ٢٠

(٥) سورة النور ١١

(٦) سورة الزخرف ١٩

(٧) سورة الفرقان ٢٣

(٨) سورة النساء ١٢٥

(٩) سورة البقرة ١٠٩

(١٠) سورة الكهف ٩٩

(١١) انظر شذور الذهب لابن هشام ٣٥٤ فما بعدها ، والأشباه والنظائر ٦٨/٢

ومما سبق تكون تقسيمات الفعل من حيث التعدي واللزوم كما يلي:

أولاً: الفعل اللازم ، وينقسم إلى قسمين : الأول: اللازم دائماً ، نحو: نبت الزرع، وحدث أمر . والثاني المتعدي بحرف الجار ، نحو: غضبت من زيد.

ثانياً: الفعل المتعدي ، وينقسم إلى ثلاثة أقسام : المتعدي إلى واحد ، المتعدي إلى اثنين ، المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل.

الأول : المتعدي إلى واحد وينقسم إلى :

١- المتعدي دائماً بنفسه ، نحو: شمّ ، وذاق، وأخواتهما من أفعال الحواس.

٢- والمتعدي بنفسه تارة ، وبحرف الجر أخرى . نحو: نصحته ونصحت له. وشكرته وشكرت له.

٣- والمتعدي بنفسه تارة وغير متعد أخرى لا بنفسه ولا بالجار ، نحو فغر فوه وشحا، وفغر فاه وشحاه.

والثاني : المتعدي إلى اثنين ، وينقسم إلى :

١- المتعدي إليهما تارة ، وغير متعد أخرى ، نحو : نقص الماء ، ونقصتُ زيدا دينارا. وزدته دينارا.

٢- والمتعد إليهما دائماً ، وهوثلاثة أقسام:

١- ما ثاني مفعوليه كمفعول شكر وأمر واستغفر ، تقول أمرتك الخير وأمرتك بالخير.

ب - ما أول مفعوليه فاعل في المعنى نحو: كسوته جبة وأعطيته دينارا فإن المفعول الأول لايس وأخذ ففيه فاعلية معنوية.

ج - ما أول مفعوليه مبتدأ والثاني خبر في الأصل ، وهو أفعال القلوب وأفعال التصيير ، نحو ، ظننت زيدا حاضرا ، وجعلت الطين إبريقا.

والملاحظ عندي أن تقسيمات ابن عصفور وابن هشام غير اصطلاحية أوغيرصرفية، وإنما هي تقسيمات نحوية؛ لأن الفعل في المنظورالصرفي لا يقال فيه:متعد إلا إذا تعدى إلى المفعول به بنفسه، بينما هو في المنظور النحوي يقال فيه متعد إذا تعدى إلى المفعول به سواء كان تعديه إليه بنفسه أو بواسطة حرف الجر.

ماورد من أقسام الفعل الأربعة في السورة:

الأول- الفعل اللازم :

من الثلاثي : بنس - باد - جرى - حبط - حسن - خرج - سجد - ساء - عسى
-غرب - فسق - قام - كبر - لبث - مضى - ماج - نعم - نفذ.

ومن غير الثلاثي: أحاط - أفلح - ولى - انطلق - انقض - اختلط - ارتدّ - اطلع -
اهتدى - تقلّب (ق) - تلطّف - تزاور - استبرق (ق) - ازورّ (ق) - ازوارّ (ق) - من
مزيد الثلاثي - ازوارّ (ق).

الثاني - الفعل المتعدي :

١- ما يتعدى إلى مفعول واحد :

من الثلاثي : أخذ - بلا - بنى - تلا - جمع - حشر - خشي - حفّ - خرق -
دعا - ذكر - رجم - رجا - رد - شوى - شاء - ظلم - عبد - عصى - عمل -
غلب - قال - لبس - لقي - ملأ - نسي - نصر - وضع.

من غير الثلاثي : أبشر - أحدث - أحسن - أحصى - أدهض - أرسل - أراد -
أشرك - أشعر - أشهد - أضل - أضع - أطاع - أعتد - أعتز - أعاد - أعان - أغرق
- أغفل - أعات - أفرغ - أقام - أنزل - أنفق - أهلك - أوحى - جادل - جاوز -
حاور - ساوى - صاحب - ماري - نادى - بشرّ - سوّى - سيرّ - صرفّ - ضيّف
- عجلّ - عذبّ - فجرّ - قدّم - قلبّ - هيأ - ازداد - اتخذ - اتبع - اعتزل - افترى
- تساءل - تنازع - استخرج - استطعم - استطاع - استغاث - استفتى.

٢- ما يتعدى إلى اثنين .

وينقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما أول مفعوليه فاعل في المعنى :

من الثلاثي : كسب - منع .

ومن غير الثلاثي : أتى - أتبع - أرهق - أعلم - أنسى - حلّى - ذكرّ - علّم - نبأ .

وثانيهما: ما أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل: جعل - حسب - رأى - ظن - علم - وجد .

٣- ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل :

أعلم ونبأ .

الثالث - اللازم المتعدي:

أتى (١) وأوى (٢) وبعث (٣) وجاء (٤) ودخل (٥) وذرى (٦) وركب (٧) وسار (٨)
وزاد (٩) وصبر (١٠) وضل (١١) وظهر (١٢) وعرض (١٣) وعاب (١٤) وكفر (١٥) ونشر (١٦)
ونظر (١٧) ونفخ (١٨) وهدى (١٩) واعتزل (٢٠) استحباب (٢١).

الرابع: الواسطة :

كان - لا أبرح - أصبح - كاد.

-
- (١) المصباح المنير (أتى) ٢ والأفعال في القرآن الكريم ٩٧/١
(٢) القاموس (أوى) ١٦٢٨
(٣) إذا كان المفعول به يتصرف بنفسه فهو متعد بنفسه وإلا فيحرف الجر. انظر درة الغواص ٢١
(٤) المصباح المنير (جاء) ٤٥ والأفعال في القرآن الكريم ٩٧/١
(٥) الأفعال في القرآن الكريم ٩٧/١
(٦) أدب الكاتب ٣٥٠ والمخصص ٥٥/١٥
(٧) المصباح المنير (ركب) ٩٠
(٨) أدب الكاتب ٣٤٩ والمخصص ٥٥/١٥ والقاموس (سار) ٥٢٨
(٩) أدب الكاتب ٣٤٩ والمخصص ٥٥/١٥ والمصباح المنير (زاد) ٩٩
(١٠) المصباح المنير (صبر) ١٢٦ والأفعال في القرآن الكريم ٩٧/١
(١١) المصباح المنير (ضلل) ١٣٨
(١٢) الأفعال في القرآن ٩٧/١
(١٣) القاموس (عرض) ٨٣٢ والمعجم الوسيط (عرض) ٥٩٣
(١٤) العين (عيب) ٢٦٣/٢ وأدب الكاتب ٣٥٠ والمخصص ٥٥/١٥ والمصباح المنير (عيب) ١٦٧
(١٥) القاموس (كفر) ٦٠٥ والأفعال في القرآن الكريم ٩٧/١
(١٦) أدب الكاتب ٣٥٠ والقاموس (نشر) ٦٢٠
(١٧) القاموس (نظر) ٦٢٣
(١٨) التاج (نفخ) ٣٥٩/٧
(١٩) القاموس (هدى) ١٧٣٣
(٢٠) القاموس (عزل) ١٣٣٣
(٢١) البحر ١٤٣/٣ والقاموس (جوب) ٩٠

الفصل السابع:

البناء للفاعل والمفعول

تعريفهما:

ينقسم الفعل إلى مبني للفاعل ، ويسمى معلوما وهو ما ذكر معه فاعل. نحو: حفظ محمد الدرس. وإلى مبني للمفعول ويسمى مجهولا وهو ما حذف فاعله وأنيب عنه غيره .
نحو: حَفِظَ الدرسُ. (١)

الغرض من حذف الفاعل

الغرض من حذف الفاعل إما للعلم به ، أو لجهله ، أو للخوف منه ، أو للخوف عليه ، أو للتعظيم إذا كان المفعول حقيرا ، أو للتحقير إذا كان المفعول عظيما ، أو لإشارة لغرض السامع ، أو لإقامة الوزن ، أو لتوافق القوافي ، أو لتقارب الأسجاع.(٢)

ما يجوز فيه بناء المفعول

تنقسم الأفعال التي تبني للمفعول إلى ثلاثة أقسام:

الأول: لايجوز بناؤه للمفعول باتفاق ، وهو الأفعال غير المتصرفة ، نحو: نعم وبئس.

الثاني: فيه خلاف لأهل العربية بين الجواز وعدمه ، وهو كان وأخواتها المتصرفة ، والصحيح عند ابن عصفور أنها تبني للمفعول بشرط أن تكون قد عملت في ظرف أو مجرور.

الثالث: لاخلاف في جواز بنائه للمفعول ، وهو بقية الأفعال المتصرفة .(٣)

(١) شذا العرف ٥٢-٥٣

(٢) انظر المقرب ١/٨٠

(٣) انظر المقرب ١/٧٩

كيفية بنائه للمفعول:

أولاً- الماضي :

١ - الصحيح:

متى حذف الفاعل من الكلام وجب أن تتغير صورة الفعل المبني للمعلوم فإن كان ماضياً صحيح العين يضم أوله ويكسر ما قبل آخره سواء كان ثلاثياً مجرداً نحو: نصر. أو مزيداً فيه ، نحو: أكرم ، واستغفر ، أو رباعياً مجرداً نحو: بعث ، أو مزيداً فيه كتدحرج. ويضم مع الأول الثانى فى المبدوء بباء زائدة نحو تَعَلَّمَ العِلْمُ ، ويضم مع الأول ثالثه إن كان مبدوءاً بهمزة وصل نحو: انْطَلَقَ بريد ، اجْتَمَعَ فى المدرسة ، اسْتُخْرِجَ الذهب.

ب - الأجوف:

إن كان الفعل ثلاثياً أجوف ولم تعمل عينه فحكمه حكم الصحيح فى البناء للمجهول، وأما إذا كانت عينه معلة ففيه ثلاث لغات.

الأولى- كسر فاء الأجوف فتسلم الياء وتقلب الواو ياء نحو صِيغَ الخاتم ، ويَعُجُّ المتاع، والأصل صُوغَ فأعلت العين بنقل حركتها إلى الفاء ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة. وأصل يَبِعُ يَبِعُ فأعلت العين بنقل حركتها إلى الفاء وسلمت الياء.

الثانية- الإشمام وهو أن تنحو بكسر فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً إذ هي تابعة لحركة ما قبلها.

الثالثة- إخلاص ضمة الفاء فتسلم الواو ، وتقلب الياء واوا نحو قَوْلَ وُبُوعَ. (١)
وإن اتصل ضمير رفع متحرك بالأجوف الثلاثي فإن كان أوله يضم فى المبني للمعلوم نحو: سُمْتُ الأَمْرَ ، ورُمْتُ الخَيْرَ ، وقُدْتُ الجَيْشَ ، كُسِرَ فى المبني للمجهول ، فيقال: سِمْتُ الأَمْرَ ، ورِمْتُ بَخِيرَ ، وقُدْتُ للقضاء. وإن كان يكسر فى المعلوم نحو: بَعَثَ الفرسَ وضمُّته ، ونلته بمعروف فإنه يضم فى المجهول ، فيقال: بَعَثَ الفرسَ ، وضمُّتُ ، ونلْتُ بمعروف ؛ كيلاً يلتبس معلوم الفعل بمجهوله. (٢)

(١) انظر الباب للشيخ عضية ٧٢

(٢) انظر جامع الدروس ٥١/١-٥٢

وتجرى هذه اللغات الثلاث فى الثلاثى المضعف ، نحو ردّ ، كما تجرى فى باب
انفعل وافتعل المعلى العين نحو: أنْفَيْدَ له أُخْتَيْرَ خالد ، وانْقُودَ ، واختُورَ ، كما يجىئ
الإشمام. (١)

ثانيا- المضارع:

وإذا كان الفعل مضارعا يضم أوله ويفتح ما قبل آخره نحو: يُنصِرُ ، ويُكرِمُ ، ويُتعلَّمُ
وَيُستَغْفِرُ ، وإن كان قبل آخره حرف مد يقلب ألفا إن كان واوا أو ياء ، نحو
يُقال، وَيُبَاع، وَيُختار ، وَيُستَخار، وَيُستطاع. (٢)

(١) انظر جامع الدروس ٥١/١ واللباب للشيخ عزيمة ٧٣

(٢) انظر جامع الدروس ٥١/١ واللباب ٧٣

ماورد منه فى السورة:

ورد فى السورة من الأفعال المبنية للمجهول :

﴿رُدِدْتُ ٣٦﴾ ، ﴿عَرِضُوا ٤٨﴾ ﴿مُلِئْتَ ١٨﴾ من الماضى الثلاثى .
 ﴿أَحِيطَ ٤٢﴾ ﴿أُنزِرُوا ٥٦﴾ ﴿أَوْحَى ١١٠﴾ ﴿ذُكِّرَ ٥٧﴾ ﴿عُلِّمْتَ ٦٦﴾ من
 الماضى غير الثلاثى .

﴿يُرَدُّ ٨٧﴾ من المضارع الثلاثى ﴿يُغَاثُوا ٢٩﴾ ﴿يُوحَى ١١٠﴾ ﴿يُحَلَّلُونَ ٣١﴾
 من المضارع غير الثلاثى .

الفصل الثامن:

تأسيس الفعل وتأكيده

ينقسم الفعل إلى مؤكّد وغير مؤكّد. فالمؤكّد : ما لحقته نون التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة . وغير المؤكّد: ما لم تلحقه. (١)

ونونا التوكيد ، إحداهما ثقيلة مفتوحة ، والآخر خفيفة ساكنة. وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جُنًّا وَلَيْكُونًا مِنَ الصَّاعِرِينَ﴾ (٢)

ويجوز أن تكتب النون المحففة بالألف كما في الآية الكريمة ، وهو مذهب الكوفيين ، فإن وقفت عليها وقفت بالألف . ويجوز أن تكتب بالنون ، كما هو شائع ، وهو مذهب البصريين. ولا يؤكّد بهما إلا فعل الأمر ، والمضارع.

فأما فعل الأمر فيجوز توكيده مطلقا ، مثل : (اجتهدنّ ، وتعلمنّ) . وأما الماضي فلا يجوز توكيده مطلقا . وقال بعضهم : إن كان ماضيا لفظيا ، مستقبلا معنى ، فقد يؤكّد بهما على القلة. ومنه الحديث: (فِيمَا أَدْرِكَنَّ أَحَدًا مِنْكُمُ الدَّجَالَ) فإنه على معنى : (فِيمَا يَدْرِكَنَّ) . ومنه قول الشاعر:

دَامَنَّ سَعْدُكَ ، لَوْ رَجِمْتَ مُتَيْمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا

لأنه على معنى (ليدومنّ) فهو في معنى الأمر. والأمر مستقبل. (٣)

(١) انظر شذا العرف ٥٧

(٢) سورة يوسف ٣٢

(٣) جامع الدروس ١/٨٨

وللمضارع ست حالات: الحالة الأولى : أن يكون توكيده واجبا، والثانية: أن يكون قريبا من الواجب ، والثالثة: أن يكون كثيرا، والرابعة: أن يكون قليلا ، والخامسة: أن يكون أقل، والسادسة: أن يكون ممتنعا.

فيجب تأكيده إذا كان مثبتا ، مستقبلا ، في جواب قسم ، غير مفصول من لامه بفاصل ، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ (١) وحيث يجب توكيده باللام والنون عند البصريين ، وخلوه من أحدهما شاذ أو ضرورة.

ويكون قريبا من الواجب إذا كان شرطا لإن المؤكدة بما الزائدة ، ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ (٢) - ﴿فَأَمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ (٣) - ﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ (٤) ومن ترك توكيده قوله:
يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ فَمَا التَّحَلِّي عَنِ الْخُلَّانِ مِنْ شِيَمِي
وهو قليل في النثر، وقيل : يختص بالضرورة.

ويكون كثيرا إذا وقع بعد أداة طلب : أمر ، أو نهي ، أو دعاء ، أو عرض ، أو استفهام ، نحو: ليقومن زيد ، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ (٥) وقول خرنق بنت هفان:

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَّةُ الْجُرُزِ

(١) سورة الأنبياء ٥٧

(٢) سورة الأنفال ٥٨

(٣) سورة الزخرف ٤١

(٤) سورة مريم ٢٦

(٥) سورة إبراهيم ٤٢

وقول الشاعر:

هَلَا تَمَنَّ بَوَعْدٍ غَيْرِ مُخْلِفَةٍ كَمَا عَهْدْتِكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ

وقوله:

فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرَيْنِي لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكَ هَائِمٌ

وقوله:

أَفْبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلًا

ويكون قليلا إذا كان بعد لا النافية ، أو ما الزائدة التي لم تسبق بيان الشرطية ، كقوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ (١) وإنما أكد مع النافي ؛ لأنه يشبه أداة النهي صورة ، وقوله:

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبَغُ شَكِيرُهَا

وكقول حاتم:

قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَعْنَمًا

ومازائدة في الجميع ، وشمل الواقعة بعد رب كقول جذيمة الأبرش:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ تَوْبِي شَمَالَاتٌ

وبعضهم منعها بعدها ، لمضي الفعل بعد ربّ معنى ، وخصه بعضهم بالضرورة.

ويكون أقل إذا كان بعد (لم) وبعد أداة جزاء غير (إمّا) شرطا كان المؤكّد أو

جزاء ، كقوله في وصف جبل:

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَالَمٌ يَعْلَمًا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا

أى يعلمن ، وكقوله:

مَنْ تَتَّقَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَتْبٍ أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي

وقوله:

وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَمْنَعَا

أى تَمْنَعُنْ.

ويكون ممتنعا إذا انتفت شروط الواجب ، ولم يكن مما سبق ، بأن كان فى جواب قسم منفي ، ولو كان النافي مقدرا ، نحو: تالله لا يذهب العرف بين الله والناس ، ونحو قوله تعالى: ﴿ تَاللّٰهِ تَفْتَنُوا تَذَكَّرْ يُوْسُفَ ﴾ (١) أى لا تفتأ . أو كان حالا كقراءة ابن كثير: ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ (٢) وقول الشاعر:

يَمِينًا لَا بَغِضُ كُلِّ امْرِئٍ يُزَخَرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ

أو كان مفصولا من اللام ، نحو: ﴿ وَلَئِنْ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلٰهِ اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ (٣)

ونحو: ﴿ وَلسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ (٤)(٥)

(١) سورة يوسف ٨٥

(٢) سورة القيامة ١

(٣) سورة آل عمران ١٥٨

(٤) سورة الضحى ٥

(٥) شذا العرف ٥٨-٥٩

ما ورد منه فى السور:

وقد جاء منه فى السورة فى الحالة الأولى قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ رُدِدْتُ إِلَىٰ رَبِّي
لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ ٣٦ وقوله: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمُ
مَسْجِدًا﴾ ٢١

كما جاء فى الحالة الثالثة قوله ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ ٣٦ وقوله:
﴿وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ ١٩

هذا القسم من أقسام الفعل لم يك من مباحث علم الصرف وإنما يذكره المتأخرون
تتمة لأقسام الفعل وكان حرياً بهم أن يذكروه فى مباحث علم النحو كما فعل ابن
مالك فى الألفية ، وقد رأيت إضافته هنا وإن كان النحو أولى به تكملة للفائدة.

الباب الثالث: المشتقات

الفصل الأول : اسم الفاعل والصفة المشبهة

الفصل الثاني: اسم التفضيل

الفصل الثالث: اسم المفعول

الفصل الرابع : اسما الزمان والمكان

الفصل الخامس : اسم الآلة

الفصل السادس: نيابة اسم المصدر عن المشتقات في الدلالة على معناها

الفصل السابع : المذكر والمؤنث

الفصل الثامن: الاسم المقصور والممدود والمنقوص

الفصل التاسع : المثني والجمع

ينبغي قبل الحديث عن المشتقات وتفصيل القول فيها أن أقدم لها بتقسيم الاسم إلى جامد ومشتق ، وما يكثر فيه الاشتقاق من الجوامد وما يندر، وما هو الاشتقاق وأقسامه ، ثم بيان المشتقات والخلاف في أيها أصل لغيره وأيها فرع على آخر.

من المعلوم أن الأسماء العربية تنقسم من حيث الجمود والاشتقاق إلى قسمين :
الجامد وهو ما لم يؤخذ من غيره كأسماء الأجناس المحسوسة مثل رجل وشجر وبقر ، وأسماء الأجناس المعنوية ، كَنَصْرُ وَفَهْمُ وَضَرْبٌ . والمشتق وهو ما أخذ من غيره ، كَنَصْرٍ مِنْ النَّصْرِ وَفَهْمٍ مِنَ الْفَهْمِ ، وَضَرْبٍ مِنَ الضَّرْبِ ، وَنَاصِرٍ مِنْ نَصَرَ ، وَمَفْهُومٍ مِنْ فَهَمَ . (١)

ولا يكون الاشتقاق إلا في دائرة الكلم العربية ، قال الجواليقي: قال أبو بكر بن السراج في رسالته في الاشتقاق في (باب ما يجب على الناظر في الاشتقاق أن يتوقاه ويحترز منه) : (مما ينبغي أن يحذر منه كل الحذر أن يشتق من لغة العرب لشيء من لغة العجم ، فيكون بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت) (٢) وأما نحو مقاله ابن جني : (يقال: دَرَهَمَتِ الحُبَازِي، أى صارت كالدراهيم ، فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي)(٣) فهو من قبيل النادر.

كما يندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة ، مثل: استنوق الجمل واستحجر الطين واستنسر البغاث. (٤) ومثل قولهم : أورقت الأشجار ، وأسبعت الأرض: من الورق والسبع، وعقربت الصدغ ، وفلقت الطعام ، ونرجست الدواء : من العقرب ، والنرجس ، والفلقل ، أى جعلت شعر الصدغ كالعقرب وجعلت الفلقل فى الطعام ، والنرجس فى الدواء.(٥)

(١) انظر شذا العرف ٧٠، ومختصر الصرف ٤٩

(٢) المعرب ٩١ وانظر تصريف الأسماء للطنطاوي ٣٧

(٣) الخصائص ٣٥٨/١

(٤) انظر الخصائص ١٢٣/١، ٤٧٩/٢، ٢٦٧/٣

(٥) انظر شذا العرف ٧٠

والاشتقاق - كما عرفه الشيخ الحملاوي - هو أخذ كلمة من أخرى ، مع تناسب بينهما فى المعنى وتغيير فى اللفظ . (١) وعرفه عبدالله أمين بأنه : أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه فى اللفظ والمعنى جميعاً . (٢) وينقسم إلى أربعة أقسام :

الأول : الاشتقاق الصغير ، وهو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير فى الصيغة مع تشابه بينهما فى المعنى واتفاق فى الأحرف الأصلية وفى ترتيبها .

الثانى : الاشتقاق الكبير ، وهو انتزاع كلمة من أخرى بتغيير فى بعض أحرفها مع تشابه بينهما فى المعنى واتفاق فى الأحرف الثابتة وفى مخارج الأحرف المعبرة ، نحو : جشا وجذا ، وبعثر وبعثر ، وشأس وشأز .

الثالث : الاشتقاق الكُبار ، وهو انتزاع كلمة من أخرى بتغيير فى ترتيب أحرفها بتقديم بعضها على بعض مع تشابه بينهما فى المعنى واتفاق فى الأحرف . وهو ما سماه ابن جني الاشتقاق الكبير أو الأكبر ، نحو جذبه وجبذه : إذا شده إليه وشج رأسه وجشته : إذا كسره .

الرابع : الاشتقاق الكُبار ، وهو المعروف عند اللغويين بالنحت ، كالدعزة من أدام الله عزك ، والطلقة من أطال الله بقاءك . (٣)

والقسم الأول هو أهم الأقسام عند الصرفى (٤)

(١) شذا العرف ٧٠

(٢) الاشتقاق لعبدالله أمين ١

(٣) انظر الاشتقاق لعبدالله أمين ١-٢ ، والاشتقاق لابن دريد (مقدمة المحقق ٢٨)

(٤) شذا العرف فى فن الصرف ٧٠

والمشتقات من الأسماء - كما ذكره صاحب شذا العرف - : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسما الزمان والمكان ، واسم الآلة. (١) وذكر صاحب جامع الدروس العربية أن الأسماء المشتقة هي: اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، ومبالغة اسم الفاعل ، واسم التفضيل ، واسم المفعول ، واسما الزمان والمكان ، واسم الآلة، والمصدر الميمي ، ومصدر الفعل فوق الثلاثي المجرد. (٢) والمشتقات فى المنظور النحوي مقصورة على اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسم المفعول. (٣)

واختلَفَ فى أصل هذه الأسماء المشتقات ، فمذهب البصريين أن المصدر هو أصل المشتقات كما كان أصلاً للفعل (٤) . ورأى السيرافي والفارسي أن الفعل أصل الأسماء المشتقات، والفعل أصله المصدر. ونسب للكوفيين أن الفعل هو الأصل للأسماء المشتقات وكذلك المصدر. (٥)

غير أنى أرى أن هذه الآراء الثلاثة فى أصل المشتقات تتلخص فى رأيين: الأول: مذهب البصريين وحاصله أن المصدر هو الأصل لجميع المشتقات ومنها الفعل. والثاني: مذهب السيرافي والفارسي وحاصله أن الفعل هو الأصل لجميع المشتقات وعليه ابن جني كما يفهمه قوله: (منها وجودك أسماء مشتقة من الأفعال نحو قائم من قام ومنطلق من انطلق) (٦) والفعل الذى اشتقت منه أنواع الأسماء المشتقة - عند أصحاب هذا المذهب - أصله المصدر.

(١) انظر شذا العرف ٧١

(٢) انظر جامع الدروس العربية ٢/٥٠٦

(٣) دراسات فى علم الصرف ٤٥

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٢/٦٥٣-٦٥٤

(٥) انظر شرح ابن عقيل ١/٥٥٩ وعدة السالك ٢/٢٠٨،

والصرف الميسر ٦-٧

(٦) الخصائص ٢/٣٤

وأرى أن هذا الرأي هو مذهب الكوفيين ؛ لأن المصدر - عندهم - الذى هو مشتق من الفعل ، هو المسمى المفعول المطلق فى الدراسة النحوية واسم المصدر فى الدراسة الصرفية.

يؤكد قول الفراء فى قوله تعالى: ﴿زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ (١) : () ولم يقل (زَيْنَتْ) وذلك جائز، وإنما ذُكِرَ الفعل والاسم مؤنث ؛ لأنه مشتق من فعل فى مذهب مصدر (٢)

حيث يفهم من قول الفراء هذا - وهو من كبار رؤساء الكوفيين - أن الحياة اسم مصدر اشتق من الفعل (حَيَّيَ يَحْيَا) لا من المصدر الذى هو أصل للفعل ، وأقيم مقام المصدر.

وكون اسم المصدر مشتقا من الفعل لا من المصدر الذى هو أصل للفعل عليه السهيلي (٣) وهو الوجه عندي . فالمصدر هو الأصل للفعل ، والفعل هو الأصل لجميع المشتقات ومنها اسم المصدر.

والحديث عن المشتقات - فى هذا الباب من الدراسة - يتناول اسم الفاعل، والصفة المشبهة، ومبالغة اسم الفاعل ، واسم التفضيل ، واسم المفعول ، واسمى الزمان والمكان ، واسم الآلة . أما اسم المصدر وإن كان من المشتقات فقد تحدثتُ عنه مع المصدر. وأشار عقب الحديث عن هذه الأسماء إلى نيابته عنها فى الدلالة على معناها.

(١) سورة البقرة ٢١٢

(٢) معانى القرآن ١/١٢٥

(٣) انظر ص ١٠ فما بعدها

الباب الثالث: المشتقات

الفصل الأول : اسم الفاعل والصفة المشبهة

الفصل الثاني: اسم التفضيل

الفصل الثالث: اسم المفعول

الفصل الرابع : اسما الزمان والمكان

الفصل الخامس : اسم الآلة

الفصل السادس: نيابة اسم المصدر عن المشتقات في الدلالة على معناها

الفصل السابع : المذكر والمؤنث

الفصل الثامن: الاسم المقصور والمدود والمنقوص

الفصل التاسع : المثني والجمع

الفصل الأول :

اسم الفاعل والصفة المشبهة

تعريفهما:

وعرف الشيخ مصطفى الغلاييني اسم الفاعل بأنه: (صفة تؤخذ من الفعل المبني للمعلوم؛ لتدل على معنى وقع من الموصوف بها أو قام به على وجه الحدوث لا الثبوت، ككاتب ومجتهد).

ثم قال: (وإنما قلنا على وجه الحدوث؛ لتخرج الصفة المشبهة، فإنها قائمة بالموصوف بها على وجه الثبوت والدوام، فمعناها دائم ثابت، كأنه من السجايا والطبائع اللازمة. والمراد بالحدوث: أن يكون المعنى القائم بالموصوف متجددا بتجدد الأزمنة، والصفة المشبهة عارية عن معنى الزمان) (١)

وعرف ابن الحاجب الصفة المشبهة بأنها: (ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت). (٢) وقوله: (من فعل) أي مصدر. قوله: (لازم) يخرج اسمي الفاعل والمفعول المتعديين. وقوله: (لمن قام به) يخرج اسم المفعول اللازم المعدي بحرف الجر كمعدول عنه واسم الزمان والمكان والآلة. وقوله: (علي معنى الثبوت): أي الاستمرار واللزوم: يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد، فإنه مشتق من لازم لمن قام به ولكن على معنى الحدوث، ويخرج عنه نحو ضامر وشارب وطالق وإن كان بمعنى الثبوت لأنه في الأصل للحدوث، وذلك لأن صيغة الفاعل موضوعة للحدوث والحدوث فيها أغلب. ولهذا اطرده تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل كحاسن وضايق عند قصد النص على الحدوث. (٣)

(١) جامع الدروس ١/ ١٧٨

(٢) الكافية لابن الحاجب ٢/ ٢٠٥

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٠٥

وعرفها ابن مالك بأنها المصوغة من فعل لازم صالحة للإضافة إلى ماهر فاعل في المعنى. (١).

ويرى أن ضبطها بصلاحيته للإضافة أولى من ضبطها بالدلالة على معنى ثابت ، لأن دلالتها على معنى ثابت غير لازمة لها؛ إذ لو كانت لازمة لها لم تبين من (عرض) و(طراً) ونحوهما. (٢).

و يرى الرضي مثل ما يراه ابن مالك في عدم لزوم دلالة الصفة المشبهة على الثبوت بقوله: (والذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست أيضا موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع إلا ذوحسن سواء كان في بعض الأزمنة أو في جميع الأزمنة ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن. (٣).

وشبهت باسم الفاعل في الدلالة على معنى ماهر له وفي قبول التأنيث والتثنية والجمع. (٤).

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٥٤/٢

(٢) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٥٥/٢

(٣) شرح الكافية للرضي ٢٠٥/٢

(٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك. ١٠٥٥/٢

صوغه:

١- من غير الثلاثي:

يقول ابن عصفور: (لا يخلو اسم الفاعل والمفعول من أن يكون من فعل ثلاثي أو أزيد فإن كانا أزيد على ثلاثة أحرف ، فاسم الفاعل واسم المفعول يكونان على وزن المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف ، إلا أن أولها أبدا ميم مضمومة ، وما قبل الآخر من اسم الفاعل مكسور لفظا أو تقديرا) (١)

ويقول ابن الناظم: (بناء اسم الفاعل من الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف بأن تأتي بمثال المضارع وتجعل مكان أوله ميم مضمومة وتكسر ما قبل آخره كقولك : أَكْرَمَ يُكْرِمُ فهو مُكْرِمٌ ، ودحرج يدحرج فهو مُدَحْرَجٌ ، وانطلق ينطلق فهو مُنْطَلِقٌ وتعلم يتعلم فهو مُتَعَلِّمٌ) (٢)

يتبين مما تقدم أن بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي يكون على وزن مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر لفظا نحو: مُكْرِمٌ و مُدَحْرَجٌ ، أو تقديرا نحو: مُحَابٌّ ، ومختار ، الأول على وزن مُفَاعِلٌ والثاني على وزن مُفْتَعِلٌ.

وجاء على خلاف الأصل أبقل فهو باقل ، وأعشب فهو عاشب ، وأغضى فهو غاض وأحمل فهو محل ، وأورس فهو وارس كما في كتاب ليس في كلام العرب . (٣)
وقال الزبيدي (ونقل الجوهرى عن ابن الأعرابي كلام العرب أفعل فهو مُفْعِلٌ إلا ثلاثة أحرف : أَلْفَجٌ فهو مُلْفَجٌ وأحصن فهو مُحْصَنٌ ، وأسهب فهو مُسْهَبٌ فهذه الثلاثة جاءت بالفتح نواذر) (٤)

(١) المقرب ١٤٢/٢

(٢) شرح اللامية ١١١ وانظر همع الهوامع ٥٧/١ وجامع الدروس ١٧٩/١

(٣) انظر كتاب ليس في كلام العرب ٤٩-٥٠

(٤) التاج ١٨٩/٦

والسَّرُّ في ذلك أنّ (فاعِلاً) أقيم مقام (مُفْعِل) لاتحاد المعنى ؛ إذ كل من بَقَلَ وأبقل ، وَعَشِبَ وأعشب وَغَضَى وأغضى ، ومحل وأحمل وورس وأورس ، ويفع وأيفع بمعنى ، فجاء اسم فاعل الثلاثي على اسم فاعل أفعل ؛ لاتحاد المعنى.

ففي اللسان : (قال ابن سيده: وَبَقَلَ الرَّثْمُ يُبْقَلُ بَقْلًا وَبُقُولًا وَأَبقل فهو باقل، على غير قياس كلاهما: في أول ما يَنْبُتُ قَبْلَ أَنْ يَحْضَرَ) (٢) وفيه أيضا: (قال ابن جنى : مكان مبقل هو القياس وباقل أكثر في السماع والأول مسموع أيضا) (٣)

وفي المصباح: (وعشِبَ الموضع يعشِبُ من باب تَعِبَ نَبَتَ عُشْبُهُ وَأَعشَبَ بالألف كذلك فهو عاشب على تداخل اللغتين وعشِبَتِ الأرضُ وَأَعشَبَتِ فَهِيَ عَشِيبَةٌ وَمُعشِيبَةٌ) (٤)

وفي اللسان : (وَغَضَى الليل غضوا وأغضى : ألبس كل شيء ، وأغضى الليل : أظلم. وليل مغض لغة قليلة وأكثر ما يقال ليل غاضٍ) (٥)

(٢) اللسان ٦١/١١

(٣) اللسان ٦٠/١١ انظر المصباح ٢٣

(٤) المصباح ١٥٦

(٥) اللسان ١٢٨/١٥

وفي المصباح : (مَجَلَّ البَلَدُ يَمْجَلُّ من باب تَعَبَّ فهو ماحل وأمحل بالألف واسم
الفاعل ماحل أيضا على تداخل اللغتين وربما قيل في الشعر: محلل على القياس) (١) وفي
الصحاح : (قال ابن السكيت : أمحل البلد فهو ماحل ولم يقولوا محلل ، وربما جاء ذلك
في الشعر ، قال حسان بن ثابت :

إِمَاتَرِي رَأْسِي تَغْيِيرَ لَوْنِهِ شَمَطًا فَأَصْبَحَ كَالثَغَامِ الْمُجَلِّ (٢)

وفي اللسان: (وقد أَوْرَسَ الرَّمْثُ فهو مُورِسٌ وَأَوْرَسَ المكانُ فهو وَارِسٌ والقياسُ
مُورِسٌ) (٣) وقال عبد الله أمين: (والذي أراه أن وارسا مشتق من وَرَسَ ، وقد استغني
عنه بِأَوْرَسَ ، فمات ، واستغني بِوَارِسٍ عن مُورِسٍ فمات الأخير ، لأنَّ وارسا أخف من
مُورِسٍ ، وَأَوْرَسَ أخفُ من وَرَسَ) (٤) . غير أن ما في التاج خلاف ما رآه عبد الله أمين
حيث جاء فيه: (وَرَسَ النَّبْتُ وَرُؤْسًا: اخضرَّ حكاها أبوحنيفة رحمه الله تعالى عن أبي
عمرو وأنشد:

* فِي وَارِسٍ مِنَ النَّجِيلِ قَدْ ذَفِرَ*

...وَوَرَسَ الشَّجَرُ : أورق لغة في أَوْرَسَ (٥) وفيه أيضا: (وَأَوْرَسَ الرَّمْثُ ، وهو
وَارِسٌ ومُورِسٌ قليل جدا) ، وقد جاء في شعر ابن هرمة:
وَكَأَنَّمَا خَضِيَتْ بِحَمْضٍ مُورِسٍ أَبَاطُهَا مِنْ ذِي قُرُونٍ أَيَابِلِ. (٦)

(١) المصباح ٢١٦

(٢) الصحاح ١٨١٧/٥

(٣) اللسان ٢٥٤/٦

(٤) الاشتقاق ٢٤٩

(٥) التاج ١١/١٧

(٦) التاج ١٠/١٧

وفي المصباح: (وَأَيْفَعُ الْغُلَامُ شَبَّ وَيَفَعُ يَيْفَعُ بفتحين يُفَوِّعًا فهو يَافِعٌ ولم يستعمل اسم الفاعل من الرباعي) (١)

مما سبق يتبين أن جريان كل من الباقل على أبقل والعاشب على أعشب والغاضى على أغضى والماحل على أمحل والوارس على أورس واليافع على أيفع مع أنها قياس اسم فاعل الثلاثي وقياس الرباعي : مُعْشِبٌ ، وَمُغْضٍ ، وَمُمَجِّلٌ ، وَمُورِسٌ ، وَمُوفِعٌ ؛ لأن ثلاثيها ورباعيها بمعنى؛ فاستغنى باسم فاعل الثلاثي عن اسم فاعل المزيد بالهمزة

كما جاء على خلاف الأصل أحصن فهو مُحْصَنٌ ، وأسهب فهو مُسَهَّبٌ ، وألفج فهو مُلْفَجٌ ، لمجيء أفعال فيها متعديا ولازما ، فجاء اسم فاعل المتعدي على مُفْعَلٍ كما جاء اسم فاعل اللازم على مُفْعِلٍ ؛ فيقال فى كل منها أحصن فهو مُحْصَنٌ ومُحْصِنٌ، وأسهب فهو مُسَهَّبٌ ومُسَهِّبٌ ، وألفج فهو مُلْفَجٌ وملْفِجٌ بمعنى كقولهم: عاب الشيء فهو عائبٌ ، وعبته فهو معيبٌ، فالمُحْصِنُ ، والمُسَهِّبُ ، والملْفِجُ منها فلكون أفعالها لازمة ، والمُحْصَنُ ، والمُسَهَّبُ ، والملْفَجُ فلكونها متعدية.

ففي اللسان : (وأصل الإحصان المنع والمرأة تكون محصنة بالإسلام والعفاف والحرية والتزويج ، يقال: أحصنت المرأة فهي محصنةٌ و محصنةٌ ، وكذلك الرجل، والمحصن بالفتح يكون بمعنى الفاعل والمفعول) (٢)

(١) المصباح ٢٦١ وانظر التاج ٤٣١/٢٢

(٢) اللسان ١٢٠/١٣

وفي التاج : (وألْفَج الرجلُ وألْفَجَ : لَزِقَ بالأرض من كرب أو حاجة وقيل : المُلْفَجُ الذي أفلس وعليه الدين... قال ابن الأثير : المُلْفَجُ بكسر الفاء أيضا الذي أفلس وعليه الدين) (١) وفيه أيضا: (والإلْفاج : الإلْجاء والإحْواج بالسؤال إلى غير أهله فهو مُلْفَجُ قال أبو زيد: أَلْفَجَنِي إلى ذلك الاضطرار إلْفاجا) (٢)

وفي اللسان: (والمُسْهَبُ والمُسْهَبُ : الكثير الكلام ... قال ابن الأعرابي : أسهب الرجل : أكثر الكلام فهو مُسْهَبٌ بفتح الهاء) (٣) وفيه أيضا: (وأسهبْتُ الدابةَ إسهابا إذا أهملتها ترعى فهي مُسْهَبَةٌ ... قال بعضهم: ومن هذا قيل للمكثار: مُسْهَبٌ ، كأنه ترك والكلام يتكلم بما شاء كأنه وَسَّعَ عليه أن يقول ما شاء) (٤)

ومن هنا اتضح أن المسألة هي مسألة تعدى أفعال ولزومها ، فمُحْصِنٌ من أحصن اللازم ، ومُحْصَنٌ من المتعدي ، كما أن المُسْهَبُ من أسهب اللازم والمُسْهَبُ من المتعدي، والمُلْفَجُ من ألْفَجَ اللازم ، والمُلْفَجُ من المتعدي ، فلم يخرج المُفْعَلُ على كونه اسم مفعول من أفعال ، إلا أنهم نظروا إلى المعنى لا الصيغة كما قالوا في تفسير قوله تعالى ﴿وَعَرَّضُوا عَلَيَّ رَبِّكَ صَفًّا﴾ في السورة السابق ذكرها في دراسة المصادر ، الصف : بمعنى مصفوف ، وقال بعضهم بمعنى مصطفين ، لأن من صففتهم فقد اصطفوا لذا فسّر الثلاثي بالمزيد ، ونظائر ما ذكرنا كثيرة.

(١) التاج ١٩٠/٦

(٢) التاج ١٩٠/٦

(٣) اللسان ٤٧٥/١

(٤) اللسان ٤٧٦/١

والذى يؤكد صحة ما ذكرته قول ابن جنى فى الخصائص : (قال لى أبو علي بالشام: إذا صححت الصفة فالفعل فى الكف) (١) أى أن وجود اسم فاعل على وزن (فاعل) يدل على وجود فعله وهو الثلاثى الذى اشتق منه ، ووجود اسم فاعل على وزن (مُفْعِل) يدل على وجود فعله وهو أفعل ، وكذلك اسم المفعول ، كما استدلوا بوجود المصدر على وجود الفعل كما قال ابن جنى : (إذا ثبت أمر المصدر الذى هو الأصل لم يتخالف شك فى الفعل الذى هو الفرع) (٢)

والعرب كما تراعى اللفظ تراعى المعنى كذلك ؛ إذ تعاقب بين الشيتين أحيانا إذا كانا بمعنى كما فعلوا فى المصادر، فعاقبوا مصادر بعض الأفعال لاتحاد المعنى فقالوا: اجتوروا تجاورا ، وتجاوزوا اجتوارا ، وانكسر كسرا ، كُسِرَ انكسارا ، وتبتل تبتلا ، وأنزل تنزيلا ، وتبَّعه اتباعا ، وتطوى انطواء ، ويدعه تركاً. (٣)

(١) الخصائص ١/١٢١

(٢) الخصائص ١/١٢١

(٣) انظر الكتاب ٤/٨١-٨٢ والمخصص ١٤/١٨٦-١٨٧

٢- من الثلاثي:

١- فَعِلَ المتعدي ، وَفَعَلَ مطلقا:

أما صوغه من الثلاثي فيقول ابن الناظم : (بناء اسم الفاعل من (فَعَلَ) مطلقا، ومن (فَعَلَ) المتعدي على (فاعِل) ، نحو ضربه فهو ضارب ، وقتله فهو قاتل ، وجلس فهو جالس ، وقعد فهو قاعد ، ولقمه فهو لاقم ، وقضمه فهو قاضم ، وشربه فهو شارب) (١) (وكذلك يكون من فَعَلَ وَفَعَلَ ، بضم العين وكسرها ، إن ذُهِبَ به مذهب الزمان) (٢) وقال ابن الناظم: (إذا قُصِدَ باسم فاعل الثلاثي مطلقا الحدوث والتجدد جاز بناؤه على (فاعل) ، فيقال: زيدٌ شاجعٌ أمسٍ ، وجابنُ اليومِ ، وجاذلٌ غداً ، قال الشاعر:

بِمَنْزِلَةٍ، أَمَا اللَّيْمُ فَسَامِنٌ بِهَا، وَكَرَامُ النَّاسِ بَادٍ شُحُوبَهَا

وقال آخر:

وَمَا أَنَا مِنْ رُزْءٍ-وَإِنْ قَلَّ-جَارِعٌ وَلَا بَسْرُورٍ بَعْدَ مَوْتِكَ فَارِحُ

وقال آخر:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالْحَمْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَّاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ تَأْقِلًا (٣)

مما تقدم يتبين أن بناء اسم الفاعل من الثلاثي سواء كان على فَعَلَ أو فَعَلَ أو فَعِلَ متعديا كان أو لازما يكون على (فاعل) مطلقا إذا قصد منه الحدوث والتجدد.

(١) شرح اللامية ١٠٠

(٢) المقرب ١٤٣/٢ وانظر شرح الجمل ٤٠٢/٢

(٣) شرح اللامية ١٠٨-١٠٩

وتنقلب عين اسم الفاعل همزة إن كانت معلة في فعله نحو: قام يقوم قائم، وباع
بيع بائع ، وإن كانت غير معلة تبق على حالها نحو: عَوْرَ يعور عاور ، وأيسَ يئأس
أيس. (١)

ب- فَعْلٌ وَفَعِلٌ اللَّازِمُ:

(فإن لم يذهب به ذلك المذهب [أى إفادة الحدوث والتجدد من فَعْلٌ وَفَعِلٌ اللَّازِمِ
كما فى سامن وجازع وفارح وثاقل] فإنه يكون من فَعْلٌ بضم العين على وزن فعييل ،
نحو: ظريف) (٢)

وأما فَعِلٌ اللَّازِمِ فيأتى قياسا على وزن فَعِلٌ نحو: فَرِحَ فَرِحٌ ، و على أفعل فعلاء ،
نحو: أحمر حمراء ، وعلى فَعْلَانِ فَعْلَى نحو : عطشان عطشى.

قال الرضي: (اعلم أن قياس نعت ما ماضيه على فَعِلٍ - بالكسر - من الأدوية
الباطنة كالوَجَعِ واللَّوْمِ وما يناسب الأدوية من العيوب الباطنة كالنَّكَدِ والعَسَرِ واللَّحْزِ ،
ونحو ذلك من الهيجانات والخفة غير حرارة الباطن والامتلاء كالأَرَجِ والبَطَرِ والجَذَلِ
والفَرَحِ والقلق والشَّلَسِ - أن يكون على فَعِلٍ.

وقياس ما كان من الامتلاء كالسُّكْرِ والرِّيِّ والغرث والشَّبع ، ومن حرارة الباطن
كالعَطَشِ والجُوعِ والغَضَبِ واللَّهْفِ والثَّكَلِ - أن يكون على فَعْلَانِ.

(١) انظر جامع الدروس ١٩٧/١

(٢) المقرب ١٤٣/٢ وانظر شرح الجمل ٤٠٢/٢

وما كان من العيوب الظاهرة كالعور والعمى ، ومن الخلى كالسواد والبياض
والزيب والرّسح والجرد والمضم والصلع - أن يكون على أفعل ، ومؤنثه فعلاء ،
وجمعهما فُعَلٌ .

فمن ثم قيل في عمى القلب عم لكونه باطنا ، وفي عمى العين أعمى ، وقيل: الأقطع
والأحزم ، بناءً على قطع وجذع ، وإن لم يستعملا ، بل المستعمل قطع وجذم - على
ما لم يسم فاعله - والقياس مقطوع ومجدوم .

وقد يدخل أفعل على فعل قالوا في وجر - أى خاف - وهو من العيوب الباطنة ،
فالقياس فعل : وجر وأوجر ، ومثله حمق وأحمق ، وكذا يدخل فعل على أفعل في
العيوب الظاهرة والخلى ، نحو: شعث وأشعث ، وحذب وأحذب ، وكدر وأكدر ،
وقعس وأقعس وكذا يدخل أيضا فعل على فعلان في الامتلاء وحرارة الباطن ، كصد
وصديان وعطش وعطشان .

ويدخل أيضا أفعل على فعلان في المعنى المذكور ، كأهيم وهيمان ، وأشيم وشيمان .
وقد ينوب فعلان عن فعل ، كغضبان ، والقياس غضب ؛ إذ الغضب هيجان ، وإنما كان
كذلك ؛ لأن الغضب يلزمه في الأغلب حرارة الباطن ، وقالوا: عجل وعجلان ، فعجل
باعتبار الطيش والخفة ، وعجلان باعتبار حرارة الباطن . والمقصود أن الثلاثة المذكورة إذا
تقاربت فقد تشترك وقد تتناوب (١)

مما تقدم يتبين أن صيغ اسم فاعل الثلاثي القياسية خمسة ، وهي : فعل ، وفعل ،
وفعيل ، وأفعل الذي مؤنثه فعلاء ، وفعالان الذي مؤنثه فعلى ، وأن هذه الصيغ تتعاقب
لتقارب معناها واشتراكها .

(١) شرح الرضي على الشافية ١/١٤٣ فما بعدها

ماورد منه في السورة:

١- من الثلاثي:

على فاعل من فَعَلَ المتعدي وفَعَلَ : باخَع ﴿ فلعلك باخَع نفسك ﴾ ٦ - بارز ﴿ وترى الأرض بارزة ﴾ ٤٧ - باسَط ﴿ وكلبهم باسَط ذراعيه ﴾ ١٨ - باطَل ﴿ ويجادل الذين كفروا بالباطل ﴾ ٥٦ - باق ﴿ والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا ﴾ ٤٦ - ثامن ﴿ وثامنهم كلبهم ﴾ ٢٢ - حاضر ﴿ ووجدوا ما عملوا حاضرا ﴾ ٤٩ - حائمة وحامية في قراءة ﴿ ووجدها تغرب في عين حمئة ﴾ ٨٦ (١) - خالِد ﴿ خالدين فيها ﴾ ١٠٨ - خاو ﴿ وهي خاوية ﴾ ٤٢ - رابع ﴿ ويقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ﴾ ٢٢ - راقِد [ورد بصيغة الجمع على أحد وجهيه] ﴿ وهم رقود ﴾ ١٨ - زاك في قراءة ﴿ أقتلت نفسا زكية ﴾ ٧٤ (٢) - سادس ﴿ ويقولون خمسة سادسهم كلبهم ﴾ ٢٢ - صابر ﴿ قال ستجدني إن شاء الله صابرا ﴾ ٦٩ - صاحب ﴿ فقال لصاحبه... ﴾ ٣٤ ﴿ قال له صاحبه ﴾ ٣٧ ﴿ أم حسبت أن أصحاب الكهف... ﴾ ٩ - صالح ﴿ وكان أبوهما صالحا ﴾ ٨٢ ﴿ وأما من آمن وعمل صالحا ﴾ ٨٨ ﴿ فليعمل عملا صالحا ﴾ ١١٠ ﴿ الذين يعملون الصالحات ﴾ ٢ ﴿ وعملوا الصالحات ﴾ ٣٠ ﴿ والباقيات الصالحات ﴾ ٤٦ ﴿ وعملوا الصالحات ﴾ ١٠٧ - ظالم ﴿ وهو ظالم لنفسه ﴾ ٣٥ ﴿ إنا أعتدنا للظالمين نارا ﴾ ٢٩ ﴿ بمس للظالمين بدلا ﴾ ٥٠ - ظاهر ﴿ فلا تمار فيهم وراء ظاهرا ﴾ ٢٢ - فاعل ﴿ ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا ﴾ ٢٣ - قاتل ﴿ قال قاتل منهم ﴾ ١٩ - قائم ﴿ وما أظن الساعة قائمة ﴾ ٣٦ - كافر ﴿ وعرضنا جهنم يومئذ للكافرين عرضا ﴾ ١٠٠ ﴿ إنا أعتدنا جهنم للكافرين نزلا ﴾ ١٠٢ - ماكث ﴿ ماكثين فيه أبدا ﴾ ٣ واحد ﴿ أنما إلهكم إله واحد ﴾

١١٠

(١) انظر البحر ١٥٩/٦

(٢) المرجع السابق ١٥٠/٦

وعلى فَعِلَ من (فَعِلَ) اللّازم : حمئة ﴿ وجدها تغرب فى عين حمئة ﴾ ٨٦ -
يقظ [ورد بصيغة الجمع] ﴿ وتحسبهم أيقاظا ﴾ ١٨

وعلى أفعل فعلاء من (فَعَلَ) : حضراء [ورد بصيغة الجمع] ﴿ ويلبسون ثيابا
حُضْرًا ﴾ ٣١ - دكاء ﴿ فإذا جاء وعد ربى جعله دكاء ﴾ ٩٨

وعلى فَعِيل من (فَعَّلَ) : صغير ، وكبير ﴿ لا يغادر صغيرة ولا كبيرة ﴾ ٤٩ - يتيم
﴿ وأما الجدار فكان لغلامين يتيمين ﴾ ٨٢

وجاء على فَعِيل ليس من (فَعَّلَ) : يَبِّ ﴿ لولا يأتون عليهم بسطان يَبِّ ﴾ ١٥ -
حديث ﴿ إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفا ﴾ ٦ - حديد ﴿ أتونى زبر الحديد ﴾ ٩٦ -
زكي ﴿ قال أقتلت نفسا زكية ﴾ ٧٤ - شديد ﴿ فيما لينذر بأسا شديدا ﴾ ٢ - قليل
﴿ ما يعلمهم إلا قليل ﴾ ٢٢ - قِيم ﴿ فيما لينذر بأسا شديدا ﴾ ٢ - ولي ﴿ فلن تجد له
وليا مرشدا ﴾ ١٧ ﴿ أفتتخذونه وذريته أولياء ﴾ ٥٠ ﴿ أفحسب الذين كفروا أن
يتخذوا عبادى من دونى أولياء ﴾ ١٠٢

ويطلق على ما جاء من أسماء الفاعلين على وزن فاعل : اسم الفاعل ، كما يطلق
على ما جاء منها على فَعِل ، وفَعِيل ، وَأَفْعَلَ فَعْلَاءَ ، وفَعْلَانَ فَعْلَى : الصفة المشبهة ، ولم
يرد فى الأخير شيء فى السورة.

ب- ما جاء من غير الثلاثي :

وما جاء فى السورة من اسم الفاعل من غير الثلاثي من (أفعل) : مؤمن ﴿ وأما
الغلام فكان أبواه مؤمنين ﴾ ٨٠ ﴿ ويشتر المؤمنين ﴾ ٢ - مجرم ﴿ ورأى الجرمون
النار ﴾ ٥٣ ﴿ فترى الجرمين مشفقين ﴾ ٤٩ - مرشد ﴿ فلن تجد له وليا مرشدا ﴾

١٧- مشفق ﴿ فترى المحرمين مشفقين ﴾ ٤٩ - مفسد ﴿ إن يأجوج ومأجوج مفسدون ﴾ ٩٤- منذر ﴿ وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين ﴾ ٥٦

ومن (فعل) مبذل ﴿ لا مبذل لكلماته ﴾ ٢٧ - مبشّر ﴿ وما نرسل المرسلين إلا مبشّرين ومنذرين ﴾ ٥٦- مضلّ ﴿ وما كنت متخذ المضلين عضدا ﴾ ٥١ ومن (فاعل): مُواقع ﴿ فظنوا أنهم مواقعوها ﴾ ٥٣

ومن (افتعل) متخذ ﴿ وما كنت متخذ المضلين عضدا ﴾ ٥١- مقتدر ﴿ وكان الله على كل شيء مقتدرا ﴾ ٤٥ - منتصر ﴿ وما كان منتصرا ﴾ ٤٣ - مهتد ﴿ ومن يهد الله فهو المهتد ﴾ ١٧- متكئ ﴿ متكئين فيها على الأرائك ﴾ ٣١

دراسة أسماء الفاعلين الواردة في السورة:

وجملة القول أن هذه الأوزان جاءت على القياس سواء كانت لاسم الفاعل أو للصفة المشبهة ، إلا أن بعضها يحتاج إلى توضيح وتوجيه.

وتوجيه ماجاء منها على (فاعِل) أن ماضيها جاء على فَعَلَ ، وهو الباع (١) ، والبارز (٢) ، والباسط (٣) ، والباطل (٤) ، والباقي (٥) ، والحاضر (٦) ، والخالد (٧) ، والخاوي (٨) ، والراقد (٩) ، والزاكي (١٠) ، والصابر (١١) ، والصالح (١٢) ، والظالم (١٣) ، والظاهر (١٤) ، والفاعل (١٥) ، والقاتل (١٦) ، والقائم (١٧) ، والكافر (١٨) ، والواحد (١٩)

-
- (١) انظر القاموس ٩٠٦
 - (٢) انظر القاموس ٦٤٦
 - (٣) انظر القاموس ٨٥٠
 - (٤) انظر القاموس ١٢٤٩
 - (٥) انظر القاموس ١٦٣١
 - (٦) انظر القاموس ٤٨١
 - (٧) انظر القاموس ٣٥٧
 - (٨) انظر القاموس ١٦٥٣
 - (٩) انظر اللسان ١٨٣/٣
 - (١٠) انظر القاموس ١٦٦٧
 - (١١) انظر القاموس ٥٤١
 - (١٢) انظر القاموس ٢٩٣
 - (١٣) انظر القاموس ١٤٦٤
 - (١٤) انظر القاموس ٥٥٧
 - (١٥) انظر القاموس ١٣٤٧
 - (١٦) انظر القاموس ١٣٥٨
 - (١٧) انظر القاموس ١٤٨٧
 - (١٨) انظر القاموس ٦٠٥
 - (١٩) انظر المعجم الوسيط ١٠١٦

أما قراءة الحامئة والحامية فالحامئة اسم فاعل حَمِيََ الماء ، كفروح . (١) والحامية يمكن أن يكون الأصل الحامئة ، فسهلت الهمزة ، كما يمكن أن يكون اسم فاعل حَمَى وحَمِيََ بمعنى اشتد حره. (٢)

وفى البحر : يقال: حمئت البئر تحماً حمأ فهي حمئة وحماتها نزعت حماتها وأحماتها أبقيت فيها الحمأة ، ولا تنافي بين الحامية والحمئة إذ تكون العين جامعة للوصفين ، وقال أبو حاتم وقد تمكن أن تكون حامية مهموزة بمعنى ذات حمأة فتكون القراءتان بمعنى واحد يعني أنه سهلت الهمزة بإبدالها لكسرة ما قبلها. (٣)

وعليه فالحامية بمعنى حارة قياس ؛ لمجيء فعلها على فَعَلَ ، وأما الحامئة فالظاهر أنها سماع لكون فعلها على فَعَلَ . غير أنه يمكن توجيهها بأنها جاءت على فاعل ، وهو قياس اسم فاعل فَعَلَ مطلقاً وفَعَلَ المتعدي حملاً لاسم فاعل فَعَلَ على اسم فاعل فَعَلَ كما جاؤوا باسم فاعل نَعِمَ على فاعل (ناعم) ؛ لتقارب فَعَلَ وفَعَلَ.

وأما الصاحب فهو من فَعَلَ متعد (٤)، وهو قياس ، إلا أن الشيخ الحملاوي عدّه من الصفات المشبهة. (٥) وهذا الرأى فيه شذوذ وهو مجيء فعله متعدياً ، وقد صرح أهل العربية أن الصفة المشبهة لا تأتي من الفعل المتعدي. ولعل الذى جعل الشيخ الحملاوى يرى هذا الرأى أن الصاحب اسم فاعل صحبه يصحبه ، وصحب بمعنى صاحب ، ثم نُقِلَ الصاحب من الوصفية ؛ لذا لا يعمل كما يعمل غيره من أسماء الفاعلين فلا يقال: زيد صاحبٌ عمراً (٦) كما يقال: زيد ضاربٌ عمراً الآن أوغدا . فكان فى الصاحب الذى بمعنى المصاحب معنى الثبوت والبدوام.

(١) انظر القاموس ٤٨

(٢) انظر المعجم الوسيط ٢٠٠

(٣) البحر ١٥٦/٦

(٤) انظر التاج ١٨٥/٣

(٥) انظر شذا العرف ٨١

(٦) انظر التاج ١٨٥/٣

وأما العدد الترتيبي الثامن والرابع والسادس فهو قياس، وقد عمل في المضاف إليه لاختلاف المضاف والمضاف إليه ، فمعنى ﴿ثَامِنُهُمْ﴾ كَمَلَّهُمْ ثمانية بنفسه و﴿رَابِعُهُمْ﴾ كَمَلَّهُمْ أربعة بنفسه ﴿سَادِسُهُمْ﴾ كَمَلَّهُمْ ستة بنفسه. ففي تهذيب الإصلاح : (وتقول: هو ثاني اثنين ، أى : هو أحد اثنين ، وهو ثالث ثلاثة ، إلى العشرة، ولا يتوّن . فإذا اختلفا فقلت: هو رابع ثلاثة ، كان لك فى ذلك الوجهان : الإضافة ، إن شئت ، والتنوين إن شئت ، كما تقول: هو ضاربٌ عمراً ، وهو ضاربٌ عمرو ؛ لأن معناه الوقوع أى كَمَلَّهُمْ أربعة بنفسه . وإن اتفقا فالإضافة لا غير لأنه فى مذهب الأسماء) (١)

وأما توضيح وتوجيه ما جاء على فَعِل ، كحمئة ، ويقظ ، فلأن حمئة من فَعِلَ اللّازم، وكذلك اليقظ ، إلا أنهما قد دخلتا على أفعل بالصفات الظاهرة لمحيتهما على الوصف الخاص بالصفات الباطنة لأن الحمئة بمعنى كدراء ، وهى صفة ظاهرة ، كما أن اليقظ وهو ضد النائم صفة ظاهرة وليست باطنة.

وأما ما جاء على أفعل فعلاء كخضُر جمعاً لحضراء على فعلاء التى هى مؤنث أفعل، ودكاء الذى هو مؤنث أدك ، فلأنهما من فَعِل اللّازم ، والدال على الصفات الظاهرة كما هو واضح. وقال الراغب : (وأرض دكاء : مسواة ، والجمع دُكٌّ ، وناقاة دكاء : لا سنام لها ؛ تشبيها بالأرض الدكاء) (٢)

وأما ما جاء على فعيل كالصغيرة والكبيرة واليتيم ؛ فلأنها من (فَعُل)، ولأن الصغير والكبير ضدان يصلح أحدهما أن يحمل على آخر.

(١) تهذيب الإصلاح ٦٤٤ وانظر إعراب القرآن ٥٧٠/٥-٥٧١

(٢) المفردات ٣١٦

وأما ما جاء على فعيل وليس من فَعَّل ، وهو الحديث ، والحديد ، والزكي ،
والشديد ، والقليل ، والولي ، فتوجيهه : أن كلاً من الحديد ، والشديد ، والقليل الأصل
فيها أن تكون على فاعِل ، ولكن جاءت على فعيل استغناء به في المضاعف لخفته عن
فاعل لثقله . قال ابن قيم : ولما كان فعيل أخف استغنى به عن فاعل في المضاعف كجليل
وعزيز وذليل ، كراهية منهم لثقل التضعيف إذا قالوا : جالل وعازز وذالل فأتوا بفعيل
مفصولا فيه بين المثلين بالياء الساكنة (١)

وفي الشديد وجه آخر وهو حملة على القوي الذي حُمِلَ على الضعيف ؛ لأنه نظيره
كما أن القوي ضد الضعيف . (٢) والعرب تحمل الشيء على نظيره كما تحمل على ضده .
كما أن القليل فيه وجه آخر وهو حملة على الكثير ؛ لأنه ضده . (٣)

أما الحديث فهو محمول على القديم ؛ لأنه ضده . (٤) وفي المعجم الوسيط : حَدَثَ
الشيء يحدث حدوثا وحدائفة : نقيض قَدَمَ ، وإذا ذُكِرَ مع قَدَمَ ضُمَّ للمزاوجة كقولهم :
أخذته ما قَدَمَ وما حَدَثَ ، يعنى همومه وأفكاره القديمة والحديثة . (٥)

وأما الولي فالأصل فيه أن يأتي على وال ، وقد جاء فيه أيضا ؛ لأن فعله يأتي متعديا
من (فَعِلَ) كما يأتي لازما . غير أن بعض أهل العربية يرى أنه على فعيل بمعنى فاعل كما
أنه بمعنى مفعول . (٦) ، والذي يهمننا فيه هو كونه فعلا بمعنى فاعل .

(١) البدائع ١٩/٣

(٢) انظر أدب الكاتب ٤٧١

(٣) انظر أدب الكاتب ٤٧٢

(٤) انظر أدب الكاتب ٤٧٢

(٥) المعجم الوسيط ١٥٩/١

(٦) انظر المصباح (ولي) ٢٥٨

وأرى أن يجيء على فعيل وليس مما يأتي على هذه الصيغة ؛ لأن فعله من باب فرح-
أنه حمل على نظيره وهو قريب ؛ لأن وليه وولي عليه : بمعنى قرب منه. (١) ، لذا جاء
مصدره أيضا على فعالة وهو قياس مصدر فَعَلَ ، كما جاء مصدره على فعالة بالكسر ؛
لأنها كالإمارة.

فليس غريبا أن يأتي اسم فاعل فَعَلَ على اسم فاعل فَعَلَ أو فَعِلَ والعكس ؛ لأن أبنية
الفعل الثلاثي المجرد تتعاقب أسماء فاعليها كما تتعاقب مصادرهما لالتحاد المعنى أو تقاربه.

يؤكد ذلك قولهم : شَعْرٌ فهو شاعر ، ولم يقولوا: شعير مع أنه قياسه استغناء عنه
بشاعر وهو قياس اسم فاعل شَعَرَ ؛ لأن شَعَرَ وشَعُرَ. قال ابن جني : (وكذلك القول
فيمن قال : شَعْرٌ فهو شاعر ، وحمض فهو حامض ، وختَرٌ فهو خائر: إنما هي على نحو
هذا . وذلك أنه يقال: خَتَرَ وختَرَ وحمضَ وحمضَ ، وشَعَرَ وشَعَرَ ، وطَهَّرَ وطَهَّرَ ، فجاء
شاعرٌ ، وحامِضٌ ، وخائِرٌ ، وطاهرٌ على حمضَ وشَعَرَ وختَرَ وطَهَّرَ ثم استغني بـ (فاعل)
عن (فعيل) وهو في أنفسهم وعلى بال من تصورهم. يدل على ذلك تكسيرهم لشاعر:
شعراء لما كان (فاعل) هنا واقعا موقع (فعيل) كُسِّر تكسيره ؛ ليكون ذلك أمارة
ودليلا على إرادته ، وأنه مغنٍ عنه ، وبدل منه) (٢)

وأما ما جاء من غير الثلاثي من أسماء الفاعلين في السورة فواضح ، وليس فيه أي
إشكال ؛ لأنها جاءت كلها على القياس ، كما كان شأن المصادر لغير الثلاثي.

(١) انظر شرح اللامية ٤٦

(٢) الخصائص ١/٣٨١

على أن هناك صيغا أخرى مما ورد في السورة عدها الشيخ عزيمة من الصفات المشبهة ؛ منها : رَسُوْلٌ ، وَعَدُوٌّ ، وَهَشِيْمٌ ، وَصَفٌّ ، وَإِمْرٌ ، وَنُكْرٌ ، وَزَلَقٌ ، وَسَرَبٌ ، وَجُرْزٌ ، وَفُرْطٌ . (١) قد تحدثت عنها في دراسة المصدر واسمه .

(١) انظر الدراسات القسم الثاني ٥٢/٤ فمابعلها في باب (نحات عن دراسة الصفة المشبهة)

صيغ مبالغة اسم الفاعل:

عرف الشيخ مصطفى الغلاييني صيغ المبالغة بأنها: ألفاظ تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل بزيادة. كعلامة وأكول ، أى عالم كثير العلم ، وآكل كثير الأكل .(١)

وذكر لها أحد عشر وزناً ، وهى : فَعَّال كجبار ، و مِفْعَال كمفضال ، و فِعْيَل كصديق ، و فَعَّالَة كفَهَّامة ، و مِفْعِيل ، كمسكين ، و فَعُول كشروب ، و فِعِيل كعليم ، و فَعِيل كحذر ، و فَعَّال ككَبَّار ، و فَعُول كقَدَّوس ، و فِعُول كقَيِّوم .(٢) وزاد عليه عبد الله أمين : فَعَّلَة ككنكحة ، و فَعُولَة كملولة ، و مِفْعَالَة كمجازفة ، و فَاعِلَة كراوية ، و فَعَّالَة كبقاقة ، و فاعول كحطوم .(٣) كما ذكر أهل التفسير والبيان أن صيغة فَعَّالان كرحمان تدل على المبالغة .(٤)

وهذه الصيغ السالفة الذكر منها ما هو قياسي ، ومنها ما هو سماعي ، وتتضح الصيغ القياسية فى قول الشيخ الحملاوي : (وقد تحول صيغة (فاعل) للدلالة على الكثرة والمبالغة فى الحدث ، إلى أوزان خمسة مشهورة ، تسمى صيغ المبالغة ، وهى فَعَّال : بتشديد العين ، كأكَّال ، وشرَّاب ، و مِفْعَال : كمنحار ، و فَعُول كغفور ، و فِعِيل كسميع ، و فَعِيل : بفتح الفاء وكسر العين كحَلِيل) .(٥)

ويفهم من قول الشيخ الحملاوي أن الأوزان الخمسة التى هي : فَعَّال و مِفْعَال ، و فَعُول ، و فِعِيل ، و فَعِيل ، قياسية وأن ما عداها سماعي يحفظ ولا يقاس عليه .

(١) جامع الدروس ١/١٩٣

(٢) انظر جامع الدروس ١/١٩٣

(٣) انظر الاشتقاق ٢٥٢-٢٥٣

(٤) انظر الكشف ١/٤١

(٥) شذا العرف ٧٨

ويقول الشيخ مصطفى الغلاييني : (وصيغ المبالغة ترجع عند التحقيق ، إلى معنى الصفة المشبهة ؛ لأن الإكثار من الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النفس) (١)

والذي يبدو لي أن الصفات المشبهة فيها معنى المبالغة من جهة كونها ملازمة لموصوفها في الغالب وهذا لزوم لموصوفها يلتقى تماما مع صيغ المبالغة فتحو رجل كريم تدل لفظة فاعيل على كثرة كرم الرجل كما أن وصف الرجل بعليسم يدل على كثرة علمه.

ويزيد ذلك توكيدا أمران : أحدهما : أن الصيغتين مشتركتان بين صيغ المبالغة والصفات المشبهة وإن كان الغالب اختلاف صيغ كل منهما. وثانيهما: قرابتهما باسم الفاعل ، فصيغ المبالغة محولة عن اسم الفاعل والصفات المشبهة نظيرة اسم الفاعل ومعدولة عنه كذلك ، والعرب تتركب التحويل والعدول في كلامها لقصد المبالغة ، كما قالوا : سريع وسراع ، وطويل وطُوال وعريض وعُراض (٢) قال ابن جني : كان فاعيل هو الأصل وفعال مدخل عليه لأنه أشد مبالغة منه (٣)

ماورد منها في السورة:

الملك في قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ ٧٩ قال أبو علي : (فملك يجمع مالكا ومالك لا يجمع ملكا) (٤)

الزكري في قوله تعالى : ﴿ أَقْتَلْتُمْ نَفْسًا زَكِيَّةً ﴾ ٧٤ ، والبين في قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ ﴾ ١٥ والقيم في قوله تعالى : ﴿ قِيَمًا يُنذِرَ بِأَسَا شَدِيدًا ﴾ ٢

(١) جامع الدروس ١/١٩٣

(٢) انظر المنصف ١/ ٢٤٠-٢٤١

(٣) المنصف ١/ ٢٤١

(٤) الحجة لأبي علي ١/ ٩

والمسكين جمعاً في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ ٧٩ على وزن مَفْعِيل.

فالملك على وزن فَعِيل من الأوزان القياسية. كما أن الزكيّ على فَعِيل كذلك، قال أبو زرعة: (وقال آخرون منهم الكسائي: (وهما لغتان مثل عالم وعليم، وسامع وسميع؛ إلا أن فعيلاً أبلغ في الوصف والمدح من (فاعل). ويقويّ التشديد قوله ﴿عَلَامًا زَكِيًّا﴾ (١) (٢)

أما البين والقيم، فقد اختلف في وزنهما فعند سيبويه: فَعِيلٌ، وعند الفراء فَعِيلٌ. (٣)

(١) سورة مريم ١٣

(٢) حجة القراءات لأبي زرعة ٤٢٤

(٣) انظر الزاهر ١/٩٠-٩١، والبيان لابن الأنباري ١/٦٠-٦١، ٣٧٧

الفصل الثاني:

اسم التفضيل

تعريفه:

يقول ابن الحاجب : اسم التفضيل: ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره وهو أفعال. يقول الرضي : ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب ، ولو احتز عن مثله بأن قال: ما اشتق من فعل لموصوف لزيادة صاحبه على غيره فيه، أى فى الفعل المشتق منه لانتقض بنحو طائل أى زائد فى الطول على غيره ، وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة، والأولى أن يقال: هو المبني على أفعال زيادة صاحبه على غيره فى الفعل أى فى الفعل المشتق هو منه، فيدخل فيه خير وشر ، لكونهما فى الأصل أخير وأشر ، فحذفنا بالحذف بكثرة الاستعمال، وقد يستعملان على القياس . (١)

وعرفه الدكتور محمد المختار المهدي بأنه: اسم مصوغ على (أفعل) ولو تقديرا ، للدلالة على أن شيئين اشتركا فى صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها .

وقال : بهذا التعريف تبين معالم الصيغة الدالة على التفضيل ، فقولنا مصوغ على (أفعل) : أخرج كل المشتقات ما عدا الصفة المشبهة الواردة على (أفعل) التى مؤنثها (فعلاء). وقد خرجت هذه الصيغة أيضا بالقييد الثانى وهو : للدلالة على أن شيئين اشتركا فى صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها ؛ لأن الصفة المشبهة لا تدل على الزيادة ولا على المقارنة.

وكما خرج بالقيدين السابقين كل ما عدا الصفة المشبهة ، دخل بكلمة (ولو تقديرا) كلمتان كثر استعمالهما لدى العرب فحذفوا منهما الهمزة للتخفيف ، فبدت صورتها بعيدة عن هذا الوزن ، وهما (خير وشر)(٢)

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٤٤٧/٣

(٢) الصرف الميسر ١٢٥

وكذلك حبّ كما فى قول الأحوص:

قَدْ زَادَهُ كَلْفًا بِالْحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ وَحَبُّ الشَّيْءِ إِلَى الْإِنْسَانِ مَأْمِنَعًا

إلا أن ظهور الهمزة فيه هو الغالب كما فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا، وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ ﴾ (١)

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ وَأَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ سُرُورٌ تُدْخِلُهُ عَلَى مُسْلِمٍ تَكْشِفُ عَنْهُ كُرْبَةً، أَوْ تَقْضِي عَنْهُ دَيْنًا أَوْ تَسُدُّ عَنْهُ جُوعًا) (٢)

(و) أفعل (للمذكر ومؤنثه (فُعَلَى) ، ومثال صيغة المؤنث : الدراسات العليا هى مرحلة النضج الفكرى. (٣)

يقول الخضرى : هذه الترجمة (أى أفعل التفضيل) صارت فى الاصطلاح اسما لكل ما دل على الزيادة تفضيلا كأحسن أو تنقيصا كأقبح وإن لم يكن على وزن أفعل كخبر وشر فلا اعتراض. (٤)

(١) سورة التوبة ٢٤

(٢) انظر الصرف الميسر ١٢٦

(٣) انظر المرجع السابق ١٢٦

(٤) حاشية الخضرى ٤٦/٢

دلالة اسم التفضيل:

يدل اسم التفضيل على أحد ثلاثة أمور: الأول: أن شيئين اشتركا في صفة واحدة ، وزاد أحدهما على الآخر فيها ، نحو: التين أحلى من العنب ، وهذا هو الأصل .

الثاني: أن شيئين لم يشتركا في صفة واحدة ، وزاد أحدهما في صفته ، عن الآخر في صفته ، نحو: العسل أحلى من الخَلِّ ، والصيف أحر من الشتاء ، بمعنى أن العسل زائد في حلاوته عن الخَلِّ في خموضته ، والصيف زائد في حره عن الشتاء في برده .

الثالث: أن الوصف ثابت للموصوف من غير نظر إلى تفضيل ، نحو: الناقص والأشج أعدلا بني مروان : أى ليس فى بني مروان عادل غيرهما فليس هنا تفضيل. (١)

شروط ما يشتق منه اسم التفضيل:

ذكر بعض أهل العربية لما يشتق منه اسم التفضيل شروطا سبعة ، وهذه الشروط :
هى: أن يكون فعلا، وثلاثيا مجردا، ومتصرفا ، وقابلا للتفاوت ، وتاما ، ومثبتا ، وليس الوصف منه على أفعل الذى مؤنثه فعلاء.

غير أن أكثر هذه الشروط فيه خلاف ، فالذى لا خلاف فيه هو كونه فعلا، ومتصرفا ، وقابلا للتفاوت. وأما كونه ثلاثيا ، وتاما ، ومثبتا ، وليس الوصف منه على أفعل فعلاء ففيها خلاف.

(١) انظر الاشتقاق ٢٧٠ لعبدالله أمين

فيرى الأخفش جواز اشتقاقه من مزيد الثلاثي مطلقا ؛ لأن أصلها ثلاثي وتابعه

المبرد (١)

كما تبعه قوم فيما جاء على أفعل فقط واختاره ابن مالك ونسبه لسيبويه . واشترط لأفعل قوم آخرون شرطا آخر وهو عدم كون الهمزة فيه للنقل ، وعلى هذا رأى ابن عصفور .

كما أجاز قوم اشتقاقه من الناقص، قال ابن الأنباري نقول: (ما أكون عبدا لله قائما وأكون بعبدا لله قائما)

وأجاز خطّاب الماوردي وابن مالك اشتقاقه من المبني للمجهول إذا أمن اللبس نحو: ما أجنه من جنّ ، وما أشغله من شغل ، وما أزهاه من زهي . قال ابن مالك : وهو في التفضيل أكثر منه في التعجب ، كأزهي من ديك ، وأشغل من ذات النحيين .

كما جوّز بعضهم اشتقاقه من الفعل الذي الوصف منه على أفعل، فأجازه الأخفش في العاهات نحو : ما أعوره ، و الكسائي وهشام في العاهات والألوان نحو : ما أحمره ، وقصر الكوفيون الجواز على السواد والبياض فقط دون سائر الألوان . (٢)

يقول ابن يعيش : اعلم أن هذا البناء لا يكون إلا من فعل ثلاثي دون ما زاد عليه وكذلك بناء أفعل التعجب نحو ما أفعله وأفعل به فكل ما لا يجوز فيه ما أفعله لا يجوز فيه هذا أفعل من هذا ، وإنما جرى هذا أفعل من هذا مجرى التعجب لاتفاقهما في اللفظ وتقاربهما في المعنى ، أما اللفظ فبناؤهما على أفعل فكما لا يكون أفعل في التعجب مما زاد على الثلاثة فكذلك لا يكون هذا في باب أفعل من هذا لاستحالة أن يكون هذا البناء مما زاد على الثلاثة ؛ لأن ذلك إنما يكون بهمزة زائدة أولا ، وثلاثة أحرف أصول بعدها ، فلو رمت بناء مثل ذلك مما زاد على الثلاثة لزمك أن تحذف منه شيئا فيكون حينئذ هدا لا بناء . وأما المعنى فإنه تفضيل كما أنه تفضيل ألا ترى أنك إذا قلت ما أعلم زيدا كنت مخبرا بأنه فاق أشكاله ، وإذا قلت : زيد أعلم من عمرو فقد قضيت له بالسبق والسمو عليه . (٣)

(١) انظر الاشتقاق لعبدا لله أمين ٢٧٢ .

(٢) انظر الجمع ٤١/٦ فما بعدها

(٣) شرح المفصل ٩١/٦

مما تقدم يتبين لنا أن ما أفعله في التعجب نظير أفعال التفضيل وزنا ومعنى ، كما أن حكمهما في الاشتقاق واحد فما يشتق منه أحدهما يشتق منه الآخر وما يمتنع منه أحدهما يمتنع منه الآخر، لذلك يقول ابن هشام في القاعدة الأولى من الباب الثامن قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما. (١)

ماورد منه في السورة:

أول ، في قوله: ﴿ كما خلقناكم أول مرة ﴾ ٤٨ وقوله: ﴿ إلا أن تأتيهم سنة الأولين ﴾ ٥٥

أحسن ، في قوله: ﴿ لنبلوهم أيهم أحسن عملا ﴾ ٧ وقوله: ﴿ فله جزاء الحسنى ﴾ ٨٨ مؤنث أحسن.

وأحصى في قوله: ﴿ أى الحزين أحصى لما لبثوا أمدا ﴾ ١٢

وأخسر ، في قوله: ﴿ قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا ﴾ ١٠٣

وخير ، في قوله: ﴿ لأجدن خيرا منها منقلبا ﴾ ٣٦ ﴿ فعسى ربي أن يؤتين خيرا من جنتك ﴾ ٤٠ ﴿ هو خير ثوابا وخير عقبا ﴾ ٤٤ ﴿ والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير أملا ﴾ ٤٦ ﴿ فأردنا أن يبدلها ربهما خيرا منه زكاة وأقرب رحما ﴾ ٨١ ﴿ قال ما مكنى فيه ربي خير ﴾ ٩٥

ودنيا مؤنث أدنى ، في قوله: ﴿ ولا تعد عينك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا ﴾ ٢٨

﴿ واضرب لهم مثل الحياة الدنيا ﴾ ٤٥ ﴿ المال والبنون زينة الحياة الدنيا ﴾ ٤٦ ﴿ الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا ﴾ ١٠٥

وأزكى ، في قوله: ﴿ فلينظر أيها أزكى طعاما ﴾ ١٩

وأظلم ، في قوله: ﴿ فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا ﴾ ١٥ وقوله: ﴿ ومن أظلم

من ذكر آيات ربه فأعرض عنها ﴾ ٥٧

وأعز ، في قوله: ﴿ أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا ﴾ ٣٤

وأعلم، فى قوله: ﴿ قَالَ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَيْسْتُمْ ﴾ ١٩ ، وقوله: ﴿ رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ ﴾ ٢١ ، وقوله: ﴿ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ ٢٢ ، وقوله: ﴿ قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا ﴾ ٢٦

وأقرب ، فى قوله: ﴿ وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَّ رَبِّي لِأَقْرَبٍ مِنْ هَذَا رَشْدًا ﴾ ٢٤ ﴿ فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رَحْمًا ﴾ ٨١
وأقل ، فى قوله: ﴿ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ ٣٩
وأكثر ، فى قوله: ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ﴾ ٣٤ وقوله: ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴾ ٥٤

هذا ، وإن اسم التفضيل الذى ورد فى السورة ، لا خلاف فيه لجيئه على القياس ، إلا خير فإنه جاء على حذف الهمزة ؛ لكثرة استعمالها ، وأحصى فقد اختلف فى توجيهه أهل العربية.

قد ذكرنا اختلاف أهل العربية فى بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي ، فيرى الأخص بناءه منه وتبعه المبرد ، ويرى بعضهم جوازه من أفعل ، إلا أن فى جواز بنائه من أفعل ثلاثة مذاهب الأول : الجواز مطلقا ، والثاني : المنع مطلقا ، الثالث : التفصيل. والمذهب الأول عليه سيبويه والزجاج. والمنع مطلقا عليه أبوعلی الفارسي والزنجشيري وابن عطية وما ورد منه فشاذ ، والثالث عليه ابن عصفور ، وهو أن أفعل إذا كانت همزته ليست للنقل فجائز وإلا فلا. (١)

وكما اختلفوا فى بناء اسم التفضيل على (أفعل) فقد اختلفوا فى أحصى إلى ثلاثة آراء:

الأول : جواز الوجهين فيها ، فيما أن تكون للتفضيل ، وإما أن تكون فعلاً ماضياً وعليه الحوفي وأبوالبقاء.

والثاني: أنها للتفصيل ، وعليه الزجاج والتبريزي.

والثالث: أنها فعل ماضٍ . وعليه أبو علي الفارسي ، والزنجشيري ، وابن عطية. (١)

وفهم من هذه الآراء الثلاثة المذكورة أن الذين يرون فعلية أحصى لا يجيزون بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي ، ولا من أفعل مطلقا. والذين يذهبون إلى أن أحصى اسم التفضيل يجيزون بناء اسم التفضيل على أفعل مطلقا. والذين ذهبوا إلى جواز الوجهين فلعلهم ممن يشترطون لبناء اسم التفضيل على (أفعل) أن تكون الهمزة ليست للنقل.

ورجح صاحب إعراب القرآن الكريم وبيانه كون (أحصى) فعلاً ماضياً ؛ لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي غير قياس ، ولأن إعراب أمدا لا يصح إلا بكون (أحصى) فعلاً ماضياً ؛ إذ لو جعل اسم تفضيل احتيج إلى تقدير فعل ؛ لأن اسم التفضيل لا يعمل. (٢).

مجيء اسم التفضيل بمعنى اسم الفاعل:

قد يأتي اسم التفضيل بمعنى اسم الفاعل كما يقول النحاس في معانيه : ﴿ قُلْ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا ﴾ (٣) أى هو أعلم به من المختلفين فيه . وقول آخر أحسن من هذا : أن يكون ﴿ أعلم ﴾ بمعنى عالم ، وذلك كثير موجود فى كلام العرب . قال الله جل وعز ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ (٤) أجود الأقوال فيه أن معناه : هو هين عليه ، وهو اختيار أبى العباس ، ومنه (الله أكبر) بمعنى كبير ، ومنه قول الفرزدق:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا نَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

(١) انظر البحر ١٠٤/٦ ، الدر المصون ٤٤٩/٧ وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٥٤٦/٥

(٢) انظر إعراب القرآن الكريم وبيانه ٥٤٦/٥

(٣) سورة الكهف ٢٦

(٤) سورة الروم ٢٧

وقول الآخر:

أَصْبَحْتُ أَمْنَحُكَ الصُّدُورَ وَإِنِّي - قَسَمًا إِلَيْكَ - مَعَ الصُّدُورِ لِأَمِيلُ

وقول الآخر:

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لِأَوْجَلُ عَلَى آيِنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ (١)

الفصل الثالث:

اسم المفعول

تعريفه:

هو صفة تؤخذ من الفعل المبني للمجهول ، للدلالة على حدث وقع على الموصوف بها على وجه الحدوث والتجدد ، لا الثبوت والدوام ، كمكتوب ، وممرور به ، ومُكْرَم ، ومُنْتَطَلَقَ به. (١)

والمراد باسم المفعول اسم الذات الواقع عليها الحدث ، لا اسم الحدث ، وإن كان هو المفعول حقيقة ، ففي العنوان حذف وإيصال ، وأصله اسم المفعول به ، كالمحصول بمعنى الحصول عليه. (٢)

ولا يصاغ اسم المفعول إلا من المتعدي أو من اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر بالشروط كما هو موضح في كتب النحو والصرف. (٣)

صوغه من الثلاثي:

يصاغ اسم المفعول من الثلاثي على وزن (مفعول) إن كان فعله صحيحاً نحو مقتول.

فإن كان أجوف أو يائياً فكذلك أصلاً ، لكن يجب إعلال عينه بالتسكين والنقل وإعلاله بالحذف ، وذلك نحو مقول ومبيع.

(١) جامع الدروس ١٨٢/١

(٢) انظر تصنيف الأسماء ٨٨

(٣) انظر شذا العرف ٧٩ تصنيف الأسماء للطنطاوي ٨٨

وأصل مقول : مَقُولٌ استثقلت الضمة على العين (الواو الأولى) فنقلت إلى الساكن الصحيح قبلها فالتقى ساكنان: الواو الأولى الأصلية وواو المفعول الزائدة، ولا طريق للتخلص إلا بحذف إحداهما فحذفت الواو الثانية عند سيبويه والأولى عند الأخفش، ووزنه عند سيبويه مَفْعُلٌ وعند الأخفش مَقُولٌ.

وأصل مبيع : مَبِيعٌ أعل بالنقل ثم الحذف على منوال الخلاف السابق ثم قلب الضمة المنقولة كسرة لسلامة العين (الياء) عند سيبويه ، ولقلب واو المفعول ياء عند الأخفش للفرق بين الواوي واليائي، ووزنه عند سيبويه : مَفْعُلٌ ، وعند الأخفش : مَبِيعٌ.

وقد اشتهر تصحيح اليائي واطرد عند بني تميم ، نحو: مَدْيُونٌ ، وَمَبِيعٌ ، وَمَعْيُونٌ ، قال العباس بن مرداس السلمي :

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا وَإِحَالُ أَنْكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ

وندر تصحيح الواوي للثقل ، وقد سمع منه ثوب مَصُونٌ ، وفرس مَقُونٌ ، ومسك مَدُونٌ ، والمريض مَعُونٌ ، ولا يقاس عليه عند المبرد.

وإذا كان ناقصا فكذلك أيضا غير أن اليائي منه تبقى لامه فتقلب واو المفعول ياء لإدغامها في تلك الياء على حد العمل في سيّد ، ثم تقلب الضمة التي على العين كسرة لسلامة الياء المشددة سواء في ذلك أكان فعله مفتوح العين كرمي وجزى ، أم مكسورها كغشي وهوي . قال صلى الله عليه وسلم (المرء مجزى بعمله) وقال تعالى ﴿ نَظَرَ الْمَغْشَى ﴾ (١)

أما الواوي فإن كان فعله مفتوح العين كدعا وعدا فالمختار بقاء اللام حملا على فعله المبني للمعلوم فتدغم فيها واو المفعول وقل إعلاها بالقلب ياء حملا على المبني للمجهول فيجري حينئذ العمل السابق في اليائي ، وإن كان مكسورها فإن كان غير واوي العين كرضى وحظي فالمختار إعلال اللام بقلبها ياء نظرا لفعله مبنيا للمعلوم أو للمجهول ويجرى بعد العمل السابق قال تعالى ﴿ رَاضِيَةٌ مَّرْضِيَّةٌ ﴾ (١) ، وإن كان واويها كقوى تحتم الإعلال بقلب اللام ياء لاستثقال ثلاث واوات زيادة على مقتضى الإعلال. (٢)

ويقول ابن يعيش: (فالميم في مفعول بدل من حرف المضارعة في يفعل ، وخالفوا بين الزيادتين للفرق بين الاسم والفعل، والواو في مفعول كالمدة التي تنشأ للإشباع لا اعتداد بها ، فهي كالياء في الدراهم ونحوه أتوا بها للفرق بين مفعول الثلاثي ومفعول الرباعي). (٣)

ما جاء على خلاف الأصل :

جاء على خلاف الأصل على أفعلته فهو مفعول كأجنه الله فهو مجنون وأزكمه فهو مزكوم وأحزنته فهو محزون ، وأحبيته فهو محبوب . (٤) وزاد عليه محقق كتاب ليس في الهامش : أحمه فهو محموم وأبرزته فهو مبروز وأعله فهو معلول ، وأسعده فهو مسعود . (٥) وليس ما ذُكرَ فحسب بل توجد أشياء منشورة في بطون المعاجم كأضاده فهو مضوود. (٦) وأضعفه فهو مضعوف. (٧) قال ابن فارس : وجه ذلك أنهم يقولون في هذا كله : فَعِلَ بغير ألف ثم بني مفعول على فَعِلَ وإلا فلا وجه له (٨)

(١) سورة الفجر ٢٨

(٢) انظر تصريف الأسماء ٨٨ فما بعدها

(٣) شرح المفصل ٨٠/٦

(٤) انظر كتاب ليس ١٢١-١٢٢

(٥) انظر هامش كتاب ليس ١٢١

(٦) انظر اللسان ٤١٥/٨

(٧) انظر الصحاح مادة (ضعف)

(٨) هامش كتاب ليس ١٢١

وفى اللسان : (ونظير هذا أعنى مجيء اسم الفاعل على حذف الزوائد مجيء اسم
المفعول على حذفها أيضا نحو أجنه فهو مجنون وأضاده فهو مضرود ونحوه) (١)

يتبين لى مما سبق أنه لما كان أجن وجنّ ، وأزكم وزكم ، وأحزن وحزن ، وأحب
وحب ، وأحم وحمّ وأبرز وبرز ، وأعلّ وعلّ ، وأسعد وسعد ، وأضاد وضاد ، وأضعف
وضعف . بمعنى جاءت العرب باسم مفعول أفعل على صيغة اسم مفعول الثلاثي استغناء
باسم مفعول الثلاثي عن اسم مفعول أفعل .

وهذا هو معنى قول سيبويه : (هذا باب فَعَلَ منه على غير فعلته وذلك نحو: جُنّ ،
وسُلّ ، وزُكِمَ ، ووُرِدَ . وعلى ذلك قالوا : مجنون ، ومسلول ، ومزكوم ، ومحمووم ،
ومورود .

وإنما جاءت هذه الحروف على جنته وسلته وإن لم يستعمل فى الكلام ، كما أن
يدع على ودعت ، ويذر على وذرت ، وإن لم يستعملا ، استغني عنهما بتركت ، واستغني
عن قَطَعَ بِقَطَعَ ، وكذلك استغني عن جنتت ونحوها بأفعلت

وكذلك أحزنته وأحببته . فإذا قلت: محزون ومحبوب جاء على غير أحببت . وقد قال
بعضهم ، حببْتُ ، فجاء به على القياس) (٢)

ومجيء اسم مفعول الثلاثي على المزيد بالهمزة يدل على تداخل لغات العرب - كما
تداخلت فى الثلاثي نفسه - ؛ لأن فعل وأفعل لغتان . والذين قالوا فعله جعله متعديا
بنفسه . والذين قالوا: أفعله على خلاف الأول ؛ لأنه عداه بالهمزة وجعل فعلَ لازما . ثم
لما أُريدَ بناء اسم مفعول أفعل جُعِلَ على مفعول ، والقياس مُفْعَل ، استغناء باسم مفعول

(١) اللسان ٨/٤١٥

(٢) الكتاب ٤/٦٧

الثلاثي الذي هو مفعول عن اسم مفعول المزيد بالهمزة الذي هو مُفْعَل ؛ لأن أفعل وفعل بمعنى واحد. فلولا اتحادهما أو تقاربهما في المعنى لما حُمِل اسم مفعول أفعل على اسم مفعول فعل . ولا غرابة في ذلك لأن العرب تراعي المعنى كثيرا .

صوغه من غير الثلاثي:

يبني اسم مفعول من غير الثلاثي على وزن مضارعه ، بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة، وفتح ما قبل الآخر ، نحو : مُكْرَم ، وَمُعْظَم ، ومُحْتَرَم ، ومُسْتَعْفَر. (١)

ولا فرق بينه وبين اسم الفاعل في البناء إلا فتح ما قبل الآخر في اسم المفعول نحو: مُكْرَم ومُدْخَرَج وكسره في اسم الفاعل نحو: مُكْرَم ومُدْخَرَج .

قال الطنطاوي: وفتح ما قبل الآخر للفرق بينه وبين اسم الفاعل، وليكون كمضارعه المبني للمفعول ، فعلى حركة ما قبل الآخر يدور الفرق بينهما قال ابن مالك:
وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرِ (٢)

هذا ، ولم يرد في السورة اسم المفعول سوى مرسلين ، في قوله: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ ٥٦ ﴿وَمُهَلِّكٍ فِي أَحَدٍ وَجْهِي قِرَاءَةَ قَوْلِهِ: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾ ٥٩ كما في التبيان للعكبري حيث يقول: ﴿وَلِمُهْلِكِهِمْ﴾ : مُفْعَل بضم الميم وفتح اللام ، وفيه وجهان: أحدهما: هو مصدر بمعنى الإهلاك ، مثل المدخل. والثاني : هو مفعول ؛ أي لمن أَهْلِكَ ، لما أَهْلِكَ منها (٣)

(١) انظر الهمع ٥٧/٦، وتصريف الأسماء ٩١، وجامع الدروس العربية ١٨٢/١

(٢) انظر تصريف الأسماء ٩١ فما بعدها

(٣) التبيان للعكبري ٨٥٣/٢

تقارب اسم الفاعل واسم المفعول :

أولاً- اشتراك معناهما في الصيغ التالية :

- ١- فَعُول ، نحو : صبور . بمعنى صابر ، و ركوب . بمعنى مركوب .
 - ٢- فَعِيل ، نحو : قدير . بمعنى قادر ، و أسير . بمعنى مأسور .
 - ٣- مُفْعَل ، نحو : أحسن الرجلُ فهو مُحْصَنٌ ، و أكرم زيدا فهو مُكْرَمٌ .
 - ٤- فَعْلٌ ، نحو : غور . بمعنى غائر ، و زرع . بمعنى مزروع .
 - ٥- فِعْلٌ ، نحو : ستر . بمعنى ساتر ، و علم . بمعنى معلوم .
 - ٦- فَعَلٌ ، نحو : أسف . بمعنى آسف ، و عدد . بمعنى معدود .
 - ٧- فَعَالٌ ، نحو : نبات . بمعنى نابت ، و حصاد . بمعنى محصود .
 - ٨- فِعَالٌ ، نحو : حجاب . بمعنى حاجب ، و كتاب . بمعنى مكتوب .
- وغير ذلك من الأوزان التي يشترك فيها معنى اسم فاعل واسم مفعول .

ثانياً- اشتراكهما لفظاً لا تقديراً :

- ١- محابٌّ على وزن مُفَاعِلٍ لاسم الفاعل ، و مُفَاعِلٌ لاسم المفعول .
- ٢- منقاد ، و منصبٌّ : على وزن مُنْفَعِلٍ لاسم الفاعل و مُنْفَعَلٌ لاسم المفعول .
- ٣- ممتدٌّ ، و مختارٌ : على وزن مُفْتَعِلٍ لاسم الفاعل و مُفْتَعَلٌ لاسم المفعول .
- ٤- متحابٌ ، على وزن مُتْفَاعِلٍ لاسم الفاعل و مُتْفَاعَلٌ لاسم المفعول .

ثالثاً- تقارضهما في الصيغة :

تقول العرب : سر كاتم : أى مكتوم ، و مكان عامر أى معمور . وفى القرآن :

﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (١) : أى لا معصوم . وقال تعالى : ﴿ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ (٢)

أى مدفوق . وقال : ﴿ عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ﴾ (٣) أى مرضية . وقال الله سبحانه : ﴿ حَرَمًا آمِنًا﴾ (٤) أى مأمونا .

(١) سورة هود ٤٣

(٢) سورة الطارق ٦

(٣) سورة الحاقة ٢١ ، و سورة القارعة ٧

(٤) سورة القصص ٥٧

وقال جرير:

إِنَّ الْبَلِيَّةَ مَنْ تَمَلُّ كَلَامُهُ فَانْقَعُ فَوَادَكَ مِنْ حَدِيثِ الْوَامِقِ

أى من حديث الموموق. (١)

ومجيء صيغة اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾ (٢) أى آتيا ، وكما قال جل جلاله : ﴿ حِجَابًا مَسْتُورًا ﴾ (٣) أى ساترا. (٤)

فى اللسان : (فإن قلت طريق مأتى فهو مفعول من أتيت . قال الله عز وجل : إنه كان وعده مأتيا ؛ كأنه قال آتيا ، كما قال : حجابا مستورا أى ساترا ؛ لأن ما أتيت فقد أتاك ، قال الجوهري: وقد يكون مفعولا لأن ما أتاك من أمر الله فقد أتيت أنت) (٥)

(١) فقه اللغة وسر العربية ٣٣٠-٣٣١

(٢) سورة مريم ٦١

(٣) سورة الإسراء ٤٥

(٤) فقه اللغة وسر العربية ٣٣١

(٥) اللسان ١٤/١٤

الفصل الرابع :
اسماء الزمان والمكان

تعريفهما:

كل ما اشتق من فعل اسما لما فُعِلَ فيه الفعل من زمان أو مكان (١) وعرفهما
الحملاوي بأنهما اسمان مصوغان من الفعل لزمان وقوعه أو مكانه. (٢)

وقد جمعا في مبحث واحد لاتحاد الصيغة فيهما من الثلاثي ومن غيره. (٣) قال
الفيومي : وكان الأصل أن يؤتى بلفظ الفعل ولفظ الزمان والمكان فيقال: هذا الزمان أو
المكان الذي كان فيه كذا، ولكنهم عدلوا عن ذلك واشتقوا من الفعل اسما للزمان
والمكان إيجازا واختصارا. (٤)

صوغهما:

قال سيبويه : (أما ما كان من فَعَلٍ يَفْعَلُ فإن موضع الفعل مَفْعِلٌ ، وذلك قولك: هذا
مَحْسِنًا ، ومضْرِبنا ، كأنهم بنوه على بناء يَفْعَلُ ، فكسروا العين كما كسروها في
يَفْعَلُ ...

قال الله عزوجل: ﴿ أَيْنَ الْمَقَرِّ ﴾ (٥) يريد أين الفرار فإذا أراد المكان قال: المَقَرُّ،
كما قالوا المبيت حين أرادوا المكان لأنها من بات ببيت .. (٦)

(١) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٦٦٤

(٢) انظر شذا العرف ٨٨، وتصريف الأسماء ١٢٠، وتصريف الأفعال لمحيسن ٤٠٦

(٣) تصريف الأسماء للطنطاوي ١٢٠

(٤) المصباح المنير ٢٦٨

(٥) سورة القيامة ١٠

(٦) الكتاب ٤/٨٧-٨٨

وقد يجيء المفعول يراد به الحين . فإذا كان من فَعَلَ يفعل بنيته على مَفْعَل ، تجعل الحين الذى فيه الفعل كالمكان . وذلك قولك: أتت الناقة على مضربها ، وأتت على متبجها ، إنما تريد الحين الذى فيه التاج والضراب. (١)

وأما ما كان يفعل منه مفتوحا فإن اسم المكان يكون مفتوحا، كما كان الفعل مفتوحا. وذلك قولك: شرب يشرب . وتقول للمكان: مشرب. وليس يلبس ، والمكان الملبس. (٢)

وأما ما كان يفعل منه مضموما فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحا ، ولم يبنوه على مثال يفعل لأنه ليس فى الكلام مَفْعَل ، فلما لم يكن إلى ذلك سبيل وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما . وذلك قولك : قتل يقتل وهذا المقتل وقالوا: يقوم وهذا المقام. وقالوا: أكره مقال الناس وملامهم. (٣) . هذا فى الفعل الصحيح مع الأجوف الواوي.

وأما بقية الأفعال المعتلة فيقول فيه سيبويه : (هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الياء والواو التى الياء فيهن لام فالموضع والمصدر فيه سواء ، وذلك لأنه معتل ، وكان الألف والفتح أخف عليهم من الكسرة مع الياء ، ففروا إلى مفعَل إذ كان مما يبنى عليه المكان والمصدر.... وأما بنات الواو فيلزمها الفتح لأنها يفعل ، ولأن فيها ما فى بنات الياء من العلة.

ويقول أيضا: هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الواو التى الواو فيهن فاء، فكل شيء كان من هذا فَعَلَ فإن المصدر منه من بنات الواو والمكان يبنى على مفعَل ، وذلك قولك للمكان : الموعد ، والموضع ، والمورد... وقد يبين أمر فَعَلَ هناك ، وذلك

(١) الكتاب ٤/ ٨٨

(٢) الكتاب ٤/ ٨٩

(٣) الكتاب ٤/ ٩٠

من قبل أن فَعَلَ من هذا الباب لا يجيء إلا على يَفْعِل ، ولا يصرف عنه إلى يَفْعُل ... فلما كان لا يصرف عن يَفْعُل وكان معتلا ألزموا مفعلا منه ما ألزموه يَفْعِل ، وكرهوا أن يجعلوه بمنزلة ما ليس بمعتل ويكون مرة يَفْعِل ومرة يَفْعُل ، فلما كان معتلا لازما لوجه واحد ألزموا المفعِل منه وجهها واحدا.

وقال أكثر العرب فى وِجِلَ يوجِل ، ووِجِلَ يوجِل : موجِل وموجِل ؛ وذلك أن يوجِل ويوجِل وأشباههما فى هذا الباب من فِعِل يَفْعُل قد يعتل ، فتقلب الواو ياء مرة وألغا مرة، وتعتل لها الياء التى قبلها حتى تكسر ؛ فلما كانت كذلك شبهوها بالأول لأنها فى حال اعتلال ، ولأن الواو منها فى موضع الواو من الأول . وهم يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله فى جميع حالاته.

وحدثنا يونس وغيره أن ناسا من العرب يقولون فى وِجِلَ يوجِل ونحوه: موجِل وموجِل ، وكأنهم الذين قالوا يوجِل ، فسلموه ، فلما سلم وكان يَفْعُل كيركب ونحوه شبهوه به . وقالوا مودّة لأن الواو تسلم ولا تقلب.(١)

وأما بنات الياء التى الياء فيها فاء فإنها بمنزلة غير المعتل ، لأنها تتم ولا تعتل ، وذلك أن الياء مع الياء أخف عليهم ، ألا تراهم يقولون : ميسرة كما يقولون المعجزة.(٢)

مما سبق يتبين أن سيبويه يربط بناء اسمى الزمان والمكان من الثلاثي بحركة عين المضارع ، فإذا كانت حركة عين المضارع مفتوحة بنيا منه على (مَفْعُل) ، وإذا كانت مكسورة بنيا على (مَفْعِل) وإذا كانت مضمومة عدل عن (مَفْعُل) إلى أحد البنائين (المَفْعِل) و(المَفْعِل) بفتح العين وكسرها ، ثم نظروا إلى أخفهما حركة فاختروا (المَفْعِل) فبنوا عليه ؛ لحفته.

(١) الكتاب ٩٢/٤-٩٣

(٢) الكتاب ٩٤/٤

وأما ما كان معتل اللام فالإيائي منه مما يبنى مضارعه على يفعل فكان يناسب أن يكون على (مفعِل) لكسر العين فى المضارع ، لكن عدلوا عنه إلى (مفعَل) لثقل الكسرة مع الياء. وأما الواوي منه ؛ فإنه يُبنى على (المَفْعَل) ؛ لكون عين مضارعه مضمومة ، وللعلة التى فى الياء.

وفى الإيضاح فى شرح المفصل : (ولا يخلو من أن يبنى من ثلاثي أو غيره ، فإن كان ثلاثيا فلا يخلو) من أن يكون معتل الفاء أو اللام أو لا ، فإن لم يكن معتل الفاء واللام فلا يخلو) من أن يكون مضارعه بالكسر أو لا ، فإن كان بالكسر ، فالاسم بالكسر أيضا وإن لم يكن بالكسر فالاسم بالفتح على مفعَل وإن كان معتل الفاء فالاسم على مفعِل بالكسر لا غير ، وإن كان معتل اللام فالاسم بالفتح لا غير ، فالأول مثل مضرب ، والثانى مثل مقتل ومذبح ، والثالث مثل موعِد ومورد ، والرابع مثل مأتى ومسعى ، وما جاء على غير ذلك فشاذ ، وقد ذُكِرَ ، وكأنهم كسروا تشبيها له بالمضارع لأنه جار عليه ، وفتحوا فيما كان المضارع مفتوحا أو مضموما إلا أنهم حملوا المضموم على المفتوح لأنه أخف ، وكسروا فى معتل الفاء مطلقا لأنه أخف مع الواو إذ موعِد أخف من موعَد ، وفتحوا مع المعتل اللام لما يؤدي الكسر فيه إلى الثقل المؤدى إلى الإعلال) (١)

بيد أن بعض القبائل تبنى ما كانت عين مضارعه مضمومة على (مَفْعِل) وإليه أشار سيبويه بقوله: (وقد كسروا الأماكن فى هذا أيضا كأنهم أدخلوا الكسر أيضا كما أدخلوا الفتح ، وذلك المنبِت والمطلع لمكان الطلوع ، وقالوا : البصرة مسقط رأسي للموضع) (٢)

(١) الإيضاح فى شرح المفصل ٦٦٤/١

(٢) الكتاب ٩٠/٤

ولعل السبب في ذلك يرجع إلى اختلافهم في مضارع فَعَل ، وتجويزهم بناءه على يفعل أو يفعل وخاصة إذا جاوز الفعل المشاهير ؛ لأجل التحالف بين حركة العين في الماضي والمضارع ، بل يرى بعضهم أن يفعل أغلب من يفعل . (١)

فكأن الذين كسروا العين في مَفْعِل نظروا اتفاق يفعل ويفعل في المعنى ، نحو : حَشَرَ يَحْشُرُ ويَحْشِرُ ، فاسمي الزمان والمكان منه يجوز بحيته على الوجهين المَفْعَل والمَفْعِل تبعاً لحركة العين في المضارع.

ويؤكد صحة هذا التعليل ما ذكره الفراء في معانيه في مجيء ﴿مَجْمَع البحرين﴾ في قراءة على مَفْعِل (مجمع) حتى أطلق عليه القياس مع أن مضارعه على يَفْعَل حيث قال: (فإذا كان يفعل مفتوح العين آثرت العرب فتحها في مَفْعَل اسماً كان أو مصدرًا. وربما كسروا العين في مَفْعِل إذا أرادوا به الاسم . منهم من قال: ﴿مَجْمَع البحرين﴾ وهو القياس وإن كان قليلاً) (٢)

وأطلق القياس على قراءة الكسر في (مجمع) ، لأن الفتح في حركة عين مضارعه طارئ ، لأجل حلقية العين ، والأصل ضم العين أو كسرها ، إلا أن الكسر أقيس ؛ لكون فعله متعدياً ، كما أن اللازم فيما كان عين مضارعه مضمومة أقيس من المكسور بمعنى أن ضرب يضرب أقيس من قتل يقتل كما أن قعد يقعد أقيس من جلس يجلس . (٣)

(١) انظر المخصص ١٢٤/١٤

(٢) معاني القرآن للفراء ١٤٨/٢

(٣) انظر الخصائص ٣٧٩/١

ويقول الفراء: (فإذا كان يفعل مضموما مثل يدخل ويخرج آثرت العرب في الاسم منه والمصدر فتح العين إلا أحرفا من الأسماء ألزموها كسر العين في (مَفْعِل) من ذلك المسجد والمطلع والمغرب والمشرق والمسقط والمفرق والمسكين والمرفق من رفق يرفق والمنسك من نسك ينسك والمنبت فجعلوا الكسر علامة للاسم والفتح علامة للمصدر وربما فتحه بعض العرب في الاسم وقد قرئ مسكين ومسكن وقد سمعنا المسجد والمسجد وهم يريدون الاسم والمطلع والمطلع، والنصب في كله جائز وإن لم تسمعه فلا تنكره إن أتى). (١)

وهذا الكلام من الفراء وما سبقه من كلام سيبويه يدلنا على أن المَفْعِل والمَفْعِل لما مضارعه على يفعل ويفعل سواء ؛ لأنهما أصلان في مضارع ما ماضيه على فَعَلَ، فقالوا: المسار والمسير والمعاش والمعيش والمعاب والمعيب للاسم. (٢) كما تعاقب المَفْعِل والمَفْعِل على المضموم العين في المضارع.

فلا يُستحسن إطلاق الشذوذ على ما جاء على المَفْعِل لما مضارعه على يفعل أو يفعل ولا سيما ماجاء في القرآن بقراءاته المتعددة ؛ لأن كليهما قياس بل ما مضارعه على يفعل متعديا أقيس على المَفْعِل من المَفْعِل ، إلا أن إيثار المَفْعِل وتفضيله على المَفْعِل ليس إلا لأن المَفْعِل أخف من المَفْعِل.

وأما المثال الواوي الذي ماضيه على (فَعَلَ) بفتح العين ، فإن مضارعه يلزم أن يأتي على يفعل ، فاسم الزمان والمكان منه يُبنى على (المَفْعِل) لانكسار عين مضارعه. وأما الذي ماضيه على (فَعَلَ) ففيه الوجهان : (المَفْعِل) و (المَفْعِل) ، فالمَفْعِل منهما فعلى المَشْرَب من شَرِبَ يَشْرَب ، والمَرَكَب من رَكِبَ يَرَكِب. وأما المَفْعِل فعلى التشبيه بالأول ، أي الموعد، ولأن الأجوف الواوي الذي ماضيه على (فَعَلَ) يأتي مضارعه على يفعل ، وعلى يفعل.

(١) معاني القرآن للفراء ١٤٨/٢-١٤٩

(٢) انظر تاج العروس ٤٤٨/٣

ومع أن الفتحة يُعَدَّل إليها في بناء اسمي الزمان والمكان في المضموم العين فهناك لهجة تكسر فتبني منهما في المضموم العين على مَفْعِل وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله: (وقد كسروا الأماكن في هذا أيضا ، كأنهم أدخلوا الكسر أيضا ، كما أدخلوا الفتح ، وذلك: المنبت والمطلع لمكان الطلوع وقالوا: مسقط رأسى للموضع. (١)

وأما غير الثلاثي فيقول سيبويه: (هذا باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة بزيادة أو بغير زيادة فالمكان والمصدر بينى من جميع هذا بناء المفعول ، وكان بناء المفعول أولى به ، لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه ، فيضمون أوله كما يضمون المفعول ، لأنه قد خرج من بنات الثلاث فيفعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله ، كما أن أول ما ذكرت لك من بنات الثلاثة كأول مفعوله مفتوحا ، وإنما منعك أن تجعل قبل آخر حرف من مفعوله واوا كواو مضروب ، أن ذلك ليس من كلامهم ولا مما بنوا عليه ، يقولون للمكان : هذا مُخْرَجْنَا ومُدْخَلْنَا ، ومُصَبَّحْنَا ، ومُمْسَاْنَا) (٢)

وخلاصة بناء اسمي الزمان والمكان أنه إذا كان الفعل ثلاثيا كانت حركة العين في (مَفْعَل) تتبع حركة عين مضارعه فإذا كانت حركة العين في المضارع مكسورة كسرت العين في المفعول ، وإذا كانت مفتوحة في المضارع فتحت في اسمي الزمان والمكان ، وإذا كانت مضمومة في المضارع حمل مَفْعَل على (مَفْعَل). كما يحمل عليه الناقص اليائي واللفيف بتوعيه المفروق والمقرون ، إلا إذا كان مثالا واويا تحذف الواو في المضارع فإنهما يكونان على (مَفْعِل) وإذا كان الفعل غير ثلاثي فاسما الزمان والمكان على وزن اسم المفعول.

ويشترك المصدر واسما الزمان والمكان في (مَفْعَل) بفتح العين ، إن كان من (فَعْل) نحو: (المَكْتَر) ، أو من (فَعْل يَفْعَل) نحو: (المَشْرَب) ، أو من (فَعْل يَفْعَل) نحو: (المَذْهَب) ، أو من معتل اللام مطلقا نحو: المسعى ، والمرمى ، والملهى ، والمرعى. (١)

(١) الكتاب ٩٠/٤

(٢) الكتاب ٩٥/٤

(٣) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٢٤٣/٤

ماورد منهما في السورة :

اسما الزمان والمكان في السورة- كما سبق أن قلت في دراسة المصدر الميمي - يكاد يجتمع الزمان والمكان مع المصدر الميمي أو أحدهما كما يأتي بيانه:

أولا : ما تفرد به اسم الزمان:

- الموعد(١) في قوله تعالى: ﴿ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا ﴾ ٤٨

ثانيا: ما تفرد به اسم المكان :

١- المجمع (٢) في قراءة الضحاك وعبدالله بن مسلم لقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ

لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ ٦٠ (٣)

٢- المسجد ، في قوله: ﴿ قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَسْجِدًا ﴾ ٢١

٣- المَغْرِبِ في قوله: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ ﴾ ٨٦

ثالثا : ما قيل فيه الزمان والمصدر :

١- المَهْلِك (٤) في قراءة عاصم ﴿ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا ﴾ ٥٩ (٥)

٢- الموعد(٦) في قوله: ﴿ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا ﴾ ٥٩

٣- المَهْلِك (٧) في قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي

لقوله: ﴿ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا ﴾ ٥٩

(١) تفسير الألوسي ٢٩٠/١٥

(٢) معاني الفراء ١٤٨/٢

(٣) البحر/٦/١٤٤

(٤) التبيان ٨٥٣/٢ والبحر ١٤٠/٦

(٥) البحر/٦/١٤٠

(٦) الدر المصون ٥١٧/٧ والتبيان ٨٥٣/٢

(٧) البحر/٦/١٤٠

رابعاً: ما قيل فيه المكان والمصدر:

- ١- المَجْمَع (١) فى قوله: ﴿لَا أَبْرُحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾ ﴿٦٠﴾ فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا ﴿٦١﴾
- ٢- المَرْفِق (٢) فى قراءة نافع وأبى عمرو وابن عامر ، والكسائي لقوله: ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرْفَقًا﴾ ﴿١٦﴾
- ٣- المَطْلَع (٣) فى قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلَعُ عَلَىٰ قَوْمٍ﴾ ﴿٩٠﴾
- ٤- المَوْبِق (٤) فى قوله: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ مَوْبِقًا﴾ ﴿٥٢﴾
- ٥- المُنْقَلَب (٥) فى قوله: ﴿وَلَكِنْ رُدِدْتُ إِلَىٰ رَبِّي لِأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ ﴿٣٦﴾
- ٦- المُرْتَفَق (٦) فى قوله: ﴿نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ ﴿٣١﴾
- ٧- المُلْتَحَد (٧) فى قوله: ﴿وَلَنْ تَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا﴾ ﴿٢٧﴾

خامساً: ما قيل فيه الثلاثة (الزمان والمكان والمصدر):

- ١- المَصْرَف (٨) فى قراءة زيد بن على لقوله: ﴿وَرَأَى الْمَجْرُمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا﴾ ﴿٥٣﴾
- ٢- المَوْتَل (٩) فى قوله: ﴿بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْتَلًا﴾ ﴿٥٨﴾
- ٣- المَوْعِد (١٠) ، فى قوله: ﴿بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْتَلًا﴾ ﴿٥٨﴾

(١) البحر ١٤٤/٦

(٢) التبيان ٨٤٠/٢ ، ومعانى القرآن للأخفش ٤٢٨/٢

(٣) التبيان ٨٦٠/٢

(٤) التبيان ٨٥١/٢ والدر ٥١٠/٧ روح المعاني ٢٩٨/١٥

(٥) الفريد ٣٣٨/٣

(٦) الدر ٤٨٠/٧ ، وروح المعاني ٢٦٩/١٥

(٧) المفردات ٧٣٧ وروح المعاني ٢٥٧/١٥ والفريد ٣٣٠/٣

(٨) التبيان ٨٥٢/٢ ، الدر ٥١٠/٧ ، وروح المعاني ٢٩٩/١٥

(٩) التبيان ٨٥٢/٢ والدر ٥١٣/٧ وروح المعاني ٣٠٦/١٥

(١٠) الدر ٥١٣/٧ ، التبيان ٨٥٣/٢ ، وروح المعاني ٣٠٥/١٥

فأسماء الزمان والمكان في السورة من المَفْعَل : المَجْمَع ، والمَهْلِك في قراءة . ومن المَفْعَل : المَجْمَع ، والمَرْفُوق في قراءة لكل منهما ، والمسجد ، والمصرف ، والمطلع ، والمغرب ، والمَهْلِك ، والموئِل ، والموبِق ، والموعد . ومن غير الثلاثي : المَهْلِك في قراءة ، والمُنْقَلَب ، والمرْتَفِق ، والمتحد.

فأما ما جاء منه من غير الثلاثي فقياس كله ؛ لأنه جاء على وزن اسم المفعول ، فلا إشكال فيه ، كما أن ما جاء على (المَفْعَل) : المَجْمَع ، والمَهْلِك ، قياس أيضا ، وذلك أن المَجْمَع مضارعه يأتي على يفعل لحلقية لامة ، وأما المَهْلِك ففيه لغتان : الأولى : من باب ضرب ، والثانية : من باب فرح ، وهاتان اللغتان تركبت منهما لغة ثالثة ، وهي هَلَك يَهْلِك (١) ؛ ومن هنا يكون المَهْلِك قياسا من وجهين الأول كون فعله من باب فرح ، والثاني كونه من باب فتح.

وأما ما جاء على المَفْعَل منه ففيه تفصيل : المثال الواوي منه : الموئِل ، والموبِق ، والموعد ، قياس ؛ لأن مضارعه يأتي على يفعل . كما أن كلا من المَصْرِفِ والمَهْلِك قياس ؛ لأن مضارع فعلهما يأتي على يفعل .

وأما المَجْمَع في قراءة ، والمسجد ، والمطلع ، والمغرب ؛ فإنها في الظاهر شاذة ، وقد صرح بذلك بعض أهل العربية ، وذلك أن قياسها على (المَفْعَل) ؛ لأن المجمع من جمع يجمع ، والمسجد من سجد يسجد ، والمطلع من طلع يطلع ، والمغرب من غرب يغرب .

غير أننا لو نظرنا إلى الرأي القائل بأن فَعَلَ يأتي مضارعه على يَفْعَل و يَفْعَلُ سواء سمع أحدهما أم لم يُسْمَع كما ذهب إليه ابن عصفور (٢) ، وكما نقل عنه السيوطي في الزهر (٣) هذا المذهب ، وأشار إليه أبو حيان في البحر ونسبه إلى بعض أصحابه (٤)

(١) انظر اللسان مادة (هلك)

(٢) المتع ١/١٧٥

(٣) الزهر ١/٣٩

(٤) البحر ٦/٤٨٨

فلا شذوذ في كل منها؛ لأن المجمع من جمع ، والمسجد من سجد ، والمطلع من طلع ، على فَعَلَ كلها ، فجاءت أسماء زمانها ومكانها على مَفْعَل لأن مضارعها كمايأتي على يفعل ، يأتي كذلك على يفعل ، وإن لم يكن أصحاب المعاجم قد ذكروها.

وهذا الذي ذكرته يؤيده قول الفراء في (قراءة المجمع) من أنه أقيس من بجمع، لأنه يأتي مضارع ماضيه على يفعل ويفعل ، وبجيهته على يفعل طارئ لخلقية لامه وليس أصلا . فمجيئ مضارع فَعَلَ على يفعل إذا كان متعديا كجمع أقيس من بجيهته على يفعل؛ لأن يفعل يأتي مضارعا (فَعَلَ) اللازم كما ذكره أيضا ابن جني(١) والله أعلم.

وإذا ثبتت بالأدلة صحة ما ذكرته فلا شذوذ لهذه الأمثال ؛ فهي قياس كلها في كل من المسجد والمطلع والمغرب وأقيس للمجمع كما ذكره الفراء وبالشرح الذي شرحت .

(١) الخصائص ٨٦/٣-٨٧ والختسب ٩٢/١ .

تعريفه:

قيل فى تعريفه : هو اسم مصوغ من مصدر ثلاثي لما وقع الفعل بواسطته. (١) كما قيل: هو اسم مصوغ من مصدر الفعل الثلاثي المتعدي لما وقع الفعل بواسطته. (٢) وقيل : هو اسم مشتق من مصدر الفعل الثلاثي المجرد المتصرف المتعدي ، للدلالة على الآلة التى يكون بها الفعل ، نحو مقرض ومثقب ومحراث ومفتاح ومِرْاة ومِرْاة. (٣)

وقيل: هو اسم يشتق من الفعل للدلالة على الآلة ، وهو لا يشتق إلا من الفعل الثلاثي المتعدي. (٤) وقيل : هو اسم يؤخذ غالبا من الفعل الثلاثي المجرد المتعدي للدلالة على أداة يكون بها الفعل كَمِبرَد ومنشار ومِكنسة. (٥)

وقيل: اسم مصوغ للدلالة على ما حصل بواسطته الفعل. (٦) كما قيل: هو الاسم المشتق للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته ويؤخذ من الفعل المتعدي. (٧)

هذه التعريفات لاسم الآلة تنقسم من حيث بيان اشتقاقه إلى ثلاثة أقسام : الأول أن اسم الآلة مشتق من المصدر ، والثاني أنه مشتق من الفعل ، والثالث لم يُبين اشتقاقه ، هل هو من المصدر أم من الفعل. ويلاحظ من هذه التعريفات أن منها ما قيّد بكون الفعل ثلاثيا ومتصرفا ومتعديا.

(١) شذا العرف ٨٩

(٢) تصريف الأفعال والأسماء لمحيسن ٤١٢

(٣) تصريف الأسماء والأفعال لقباوة ١٧٣

(٤) التطبيق الصرفي ٨٨

(٥) جامع الدروس العربية ٢٠٤/١

(٦) دراسات فى علم الصرف ٧٢

(٧) مختصر الصرف ٦٢

الفصل الخامس :

اسم الآلة

قال ابن الحاجب: وقد يقولون مصدر واسم المصدر فى الشيئين المتقاربين لفظاً وأحدهما للفعل ، والآخر للآلة التى يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور والأكل والأكل ، فالطهور : المصدر ، والطهور اسم ما يُطَهَّرُ به. والأكل : المصدر ، والأكل : ما يُؤْكَلُ. (١)

يفهم من قول ابن الحاجب أن الطهور مصدر طهر الذى بمعنى طهر ، والطهور على وزن فَعُول اسم مصدره بمعنى مَطْهُور به ، وناب مناب اسم الآلة القياسية. وهذا يدل على أن التعدي ليس شرطاً لبناء اسم الآلة .

والتعريف المختار - عندى - لاسم الآلة : هو الاسم المشتق من الفعل للدلالة على ما تحقق به الحدث.

أوزانه القياسية:

لاسم الآلة أوزان قياسية ، وهى : مِفْعَل ، نحو : مِبْرَدٌ ومِحْلَبٌ ، ومِفْعَالٌ ، نحو: مِفْتاحٌ ومنشارٌ ، ومِفْعَلَةٌ نحو: مِكنَسَةٌ ، ومِقْرَعَةٌ. (٢) هذه الأوزان الثلاثة لاخلاف فى قياسيتها.

وذكر عبده الراجحي ثلاث صيغ أخرى زيادة على ما تقدم ، وهى : فاعلة مثل: ساقية ، وفاعول مثل : ساطور ، وفَعَّالَةٌ مثل ثلاجَةٌ ، وقال: أقرها المحدثون. (٣) كما ذكر الدكتور فخرالدين قباوة قياسية هذه الأوزان الثلاثة ، وأضاف إليها وزناً رابعاً وهو فِعْعَالٌ ، نحو حِزَامٌ ، وِلْجَامٌ. (٤)

(١) الأمل النحوية ١٢٦/٤

(٢) انظر شذا العرف ٩٠ ، ومختصر الصرف ٦٣ ، ودراسات فى علم الصرف ٧٢ ، وتصريف الأسماء والأفعال ١٧٣ ، التطبيق الصرفي ٨٨ ، وتصريف الأفعال والأسماء ٤١٢

(٣) انظر التطبيق الصرفي ٨٨

(٤) انظر تصريف الأسماء والأفعال ١٧٤

هذا ، ولم يرد فى السورة اسم الآلة سوى كلمة واحدة على وزن مِفْعَل ، وهو المِرْفَق فى قوله : ﴿ وَيَهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرْفَقًا ﴾ (١) ١٦

(١) انظر الدراسات للشيخ عزيمة ٣/٣٤٨ القسم الثانى

الفصل السادس:

نيابة اسم المصدر عن المشتقات

في الدلالة على معناها

سبق في الباب الأول تعريف اسم المصدر بأنه (الاسم المشتق من الفعل الموضوع
لمتعلق المصدر ، والدال على الحدث نيابة) ومعنى كونه موضوعا لمتعلق المصدر نيابته عن
أنواع الأسماء المشتقات الاصطلاحية - التي هي اسم الفاعل وما يدخل في معناه وهو
الصفة المشبهة ومبالغة اسم الفاعل واسم التفضيل ، واسم المفعول وما يدخل في معناه
وهو اسما الزمان والمكان واسم الآلة - في الدلالة على معناها.

ونلاحظ أن أهل العربية يطلقون المصدر على الألفاظ التي وقعت بمعنى اسم الفاعل
أو اسم المفعول مرادا به اسم المصدر ولو كانت هذه الألفاظ على الصيغ القياسية للمصدر.
وليس المراد من هذا المصدر الذي أطلقوه على الألفاظ الواقعة بمعنى اسم الفاعل أو اسم
المفعول المصدر في المنظور الصرفي الذي هو أصل للفعل ، والفعل منه اشتق ؛ لأن دلالة
المصدر الحدث فقط وليست الذات.

وهذه الألفاظ التي وقعت بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول دلالتها الذات ، كما
أنها مشتقة من الفعل لا من المصدر ، كما اشتقت منه أنواع الأسماء المشتقة الاصطلاحية
التي ينوب عنها اسم المصدر في الدلالة على معناها ولو كانت هذه الألفاظ على (فعل)
التي هي الصيغة الأصلية للمصدر ، فهي واقعة موقع اسم المصدر أيضا. وقد أطلق عليها
أبو القاسم السهيلي المفعول المطلق. (١) وفيما يلي تفصيل القول في ذلك.

يقول أبو منصور الثعالبي في كتابه فقه اللغة وسر العربية : (فصل في إقامة الاسم
والمصدر مقام الفاعل والمفعول ، تقول العرب : رجل عدل : أى عادل ، ورضا : أى

(١) انظر نتائج الفكر ٣٥٦، ٣٦٧، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤

مرضي ، وبنو فلان لنا سلم : أى مسألون ، وحرب : أى محاربون . وفى القرآن ﴿وَلَكِنَّ
الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ (١) وتقديره: ولكن البرّ برّ من آمن بالله ، فأضمر ذكر البرّ ،
وحذفه (٢) والبرّ بمعنى البار .

وقال المبرد : (والمصدر يقع فى موضع اسم الفاعل ، يقال : ماء غور : أى غائر ،
كما قال الله عز وجل : ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾ (٣) ويقال : رجل عدل أى عادل ،
ويوم غمّ أى غامّ ، وهذا كثير جدا) (٤)

وقال أبو علي : (والمصادر قد أجريت مجرى أسماء الفاعلين ، ألا ترى أنه قد وصف
بها كما وصف بأسماء الفاعلين ، وجمع جمعها فى نحو نُورٌ ونُورٌ وسوائل ؟ فلما
كانت مثلها أجراها مجراها ، وعلى هذا قالوا الفضل فى اسم رجل كأنهم جعلوه الشيء
الذى هو خلاف النقص) (٥)

كما قال : (فإن المصادر تقع موقع اسم الفاعل وليس اسم الفاعل فى الاتساع فى
وقوعه موقع المصدر كوقوع المصدر موقع اسم الفاعل) (٦)

وكما ينوب اسم المصدر عن اسم الفاعل فى الدلالة على معناه ، ينوب أيضا عن
الصفة المشبهة ؛ لأن الصفة المشبهة فى الأصل اسم الفاعل ، واختلفت صيغهما لاختلاف
معنهما ؛ لأن اسم الفاعل يفيد الحدوث والتجدد ، والصفة المشبهة تفيد الثبوت والدوام ؛
لذا كانت الصفة المشبهة عند إرادة إفادة الحدوث والتجدد تبنى على صيغة (فاعِل)
قياسا .

(١) سورة البقرة ١٧٧

(٢) فقه اللغة وسر العربية ٣٣١

(٣) الملك ٣٠

(٤) الكامل ١٥٦/١

(٥) المحجة ٣٤١/٣

(٦) المسائل البصريات ٩٠٣/٢

قال ابن العزّ السلمي: (وأما وصف الفاعل والمفعول بالمصدر ، فقد قيل إنه من مجاز الحذف ، وقيل إنه من مجاز المبالغة في الصفة) (١)

وإذا كانت نيابة اسم المصدر عن اسم الفاعل تفيد المبالغة في الصفة كما ذكره ابن أبي العزّ السلمي فقد أفاد التفضيل أيضا ؛ لأن التفضيل والمبالغة معنيان متقاربان ؛ لأننا إذا قلنا: زيد عدلٌ ليس بعيدا عن معنى زيد أعدل ؛ لأن (زيدٌ عدل) فيه ادعاء أنه هو العدل نفسه.

يؤكد صحة قولنا من أن اسم المصدر ينوب عن اسم التفضيل أيضا قول المبرد في قول الخنساء:

تَرْتَعُ مَارَتَعَتْ حَتَّى إِذَا اذْكُرْتَ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

(أى ذات إقبال وإدبار ، ويكون على أنه جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذاك منها. وكذلك قوله عز وجل: ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ الوجه ولكن البر من آمن بالله. ويجوز أن يوضع البر في موضع البار) (٢)

ويقول عبد القاهر الجرجاني في البيت السابق: (وذاك أنها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معانها ، فتكون قد تجوّزت في نفس الكلمة ، وإنما تجوّزت في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر ، ولغلبة ذاك عليها واتصاله منها وأنه لم يكن لها حال غيرهما كأنها قد تجسّمت من الإقبال والإدبار). (٣)

(١) مجاز القرآن المسمى الإشارة إلى الإنجاز في بعض أنواع المجاز ١١٤

(٢) المقتضب ٢٣١/٣

(٣) دلائل الإعجاز ٣٠٠-٣٠١

وقد ذكرنا قول أبى منصور الثعالبي: (فصل فى إقامة الاسم والمصدر مقام الفاعل والمفعول، تقول العرب: رجل عدل: أى عادل، ورضا: أى مرضى...)

وجاء فى مجاز القرآن (الإشارة إلى الإيجاز): (وللتعبير بالمصدر عن المفعول أمثلة منها قوله: ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾ (١) أى مخلوق الله. ومنها قوله: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٢) أى فى مخلوقهما. ومنها قوله: ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ ﴾ (٣) أى المصيد. ومنها قوله: ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ ﴾ (٤) أى أحلَّ لكم أكل مصيد البحر. ومنها قوله: ﴿ لِيُبَلِّغَنَّكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ ﴾ (٥) أى من المصيد. ومنها قوله: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ (٦) يحتمل أن يراد بالصيد الاصطياد. ومنها قوله: ﴿ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ (٧) أى المَفْزُوزُ به. ومنها قوله: ﴿ كِتَابٌ كَرِيمٌ ﴾ (٨) أى مكتوب كريم. ومنها قوله: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ (٩) أى المكتوب. ومنها قوله: ﴿ وَلَا تَعْرَضُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ (١٠) معناه حتى يبلغ ما كتبه الله عليهن من العدة أجله أى آخره.... ومنها قوله: ﴿ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ ﴾ (١١) أى وتفصيل ما كتبه الله على عباده من أحكامه. ومنها قوله: ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا ﴾ (١٢) أى كانت على المؤمنين مكتوباً موقوتاً.

(١) سورة لقمان ١١

(٢) سورة البقرة ١٦٤

(٣) سورة المائدة ٩٥

(٤) سورة المائدة ٩٦

(٥) سورة المائدة ٩٤

(٦) سورة المائدة ٩٦

(٧) سورة التوبة الآيات ٨٩ - ١٠٠

(٨) سورة النمل ٢٩

(٩) سورة البقرة ٢

(١٠) سورة البقرة ٢٣٥

(١١) سورة يونس ٣٧

(١٢) سورة النساء ١٠٣

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيْلًا ﴾ (١) أى شيئاً مَنِيْلًا كالقتل والغنيمة. ومنها قوله : ﴿ يَلْقَوْنَ السَّمْعَ ﴾ (٢) ومنها قوله : ﴿ إِلَّا مَنْ اسْتَرَقَ السَّمْعَ ﴾ (٣) أى المسموع من الملائكة اختطافاً. ومنها قوله : ﴿ يُخْرِجُ الْخَبَاءَ ﴾ (٤) أى المخبوء. ومنها قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا ﴾ (٥) تجوز بالوصية عن المال الموصى به والتقدير من بعد أداء وصية أو إخراج وصية وقد تكون الوصية مصدرًا مثل الفريضة أو تكون من مجاز التعبير بالقول عن المقول فيه لأن الوصية قول. ومنها قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ (٦) أى من يكفر بالمؤمن به تجوز بالإيمان عن متعلقه وهو التوحيد، وقيل ومن يكفر بموجب الإيمان. ومنها قوله : ﴿ وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٧) أى لَمَنْزَلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ أو لنزول تنزيل رب العالمين. ومنها قوله : ﴿ إِلَّا تَذَكُّرَةً لِمَنْ يَخْشَى ﴾ (٨) تنزيلاً مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى (٨) معناه إلا تذكرة ذات تنزيل مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ العلى. ومنها قوله : ﴿ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا ﴾ (٩) أى ما يتخذونك إلا مهزوءاً. ومنها قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخِذُوا آيَاتِي وَمَا أُنذِرُوا هُزُوًا ﴾ (١٠) أى مهزوءاً ابهما. ومنها قوله : ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ﴾ (١١) أى مهزوءاً بها وملعباً بها. ومنها قوله : ﴿ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا ﴾ (١٢) أى ملهوا وملعبوا به، ولك أن تقدر اتخذوها ذات هزء ولعب أو محل هزء ولعب وكذلك اتخذوا دينهم ذا لهو ولعب أو محل لهو ولعب. ومنها قوله : ﴿ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ﴾ (١٣) أى فخرج عن مأمور به وهو أمره به من السجود لآدم.

(١) سورة التوبة ١٢٠

(٢) سورة الشعراء ٢٢٣

(٣) سورة الحجر ١٨

(٤) سورة النمل ٢٥

(٥) سورة النساء ١١-١٢

(٦) سورة المائدة ٥

(٧) سورة الشعراء ١٩٢

(٨) سورة طه ٣-٤

(٩) سورة الأنبياء ٣٦

(١٠) سورة الكهف ٥٩

(١١) سورة المائدة ٥٨

(١٢) سورة الأعراف ٥١

(١٣) سورة الكهف ٥٠

ومنها قوله: ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ (١) أى إلى ما أمر الله به من الصلح. ومنها قوله: ﴿وَكَايْنُ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾ (٢) أى عمّا أمرها به من الطاعة والإيمان. ويجوز أن يكون من مجاز الحذف، تقديره: عَتَتْ عَنْ اتِّبَاعِ أَمْرِ رَبِّهَا أَوْ عَنْ امْتِثَالِ أَمْرِ رَبِّهَا. ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: (إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ) (٣) أى إذا أمرتكم بمأمور فأتوا من ذلك المأمور ما استطعتم، ويجوز أن يكون هذا من مجاز التعبير بالمتعلق عن المتعلق به، لأن الأمر قول مُتَعَلِّقٌ بِالْمَأْمُورِ بِهِ. ومنها قوله: ﴿ثُمَّ يُحْزَاهُ الْجَزَاءُ الْأَوْفَى﴾ (٤) أى المَجْزِيءُ الْأَوْفَى. ومنها قوله: ﴿أَلَا تَرَوْنَ أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ﴾ (٥) أى أُوفِي الْحَبَّ الْمَكِيلَ أَوْ الطَّعَامَ الْمَكِيلَ. ومنها قوله: ﴿مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ﴾ (٦) أى الطَّعَامَ الْمَكِيلَ أَوْ الْحَبَّ الْمَكِيلَ. ومنها قوله: ﴿فَأَوْفٍ لَنَا الْكَيْلُ﴾ (٧) أى الطَّعَامَ الْمَكِيلَ أَوْ الْحَبَّ الْمَكِيلَ. ومنها قوله: ﴿أَوْفُوا الْكَيْلَ﴾ (٨) أى المكيل (٩)

(١) سورة الحجرات ٩

(٢) سورة الطلاق ٨

(٣) صحيح البخاري ١١٧/٩، وصحيح مسلم ١٠٤/٤، وابن ماجه ٣/١

(٤) سورة النجم ٤١

(٥) سورة يوسف ٥٩

(٦) سورة يوسف ٦٣

(٧) سورة يوسف ٨٨

(٨) سورة الشعراء ١٨١

(٩) مجاز القرآن المسمى بالإشارة إلى الإيجاز ١١٦ فمابعدا

وقال الفراء : (وقوله : ﴿ رَبِّ السَّجْنِ ﴾ (١) السَّجْنُ : المَحْبِسُ . وهو كالفعل ، وكل موضع مشتق من فِعْلٍ فهو يقوم مقام الفعل ، كما قالت العرب : طلعت الشمس مطلعاً وغربت الشمس مغرباً ، فجعلوهما خلفاً من المصدر وهما اسمان ، كذلك السَّجْنُ . ولو فتحت السين لكان مصدراً تيناً وقد قرئ : ﴿ رَبِّ السَّجْنِ ﴾ (٢)

مما يفهم من قول الفراء أن السَّجْنَ . بمعنى المَحْبِسِ اسم مصدر ناب عن اسم المكان الاصطلاحي وهو المَسْجَنُ . بمعنى المسجون فيه . والمصدر السَّجْنُ .

وقال الجوهري : (مكان زلق بالتحريك ، أى دحض وهو فى الأصل مصدر زلقت رجله تزلق زلقاً ... والمزلق والمزلقة : الموضع الذى لا تثبت عليه قدم ، وكذلك الزلاقة ، وقوله : ﴿ فَتُصْبِحُ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾ أى أرضاً ملساء ليس بها شيء) (٣) وقال الزمخشري : ﴿ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾ أرضاً بيضاء يُزَلَقُ عليها لملاستها زلقاً و (غورا) كلاهما وصفا بالمصدر (٤)

وقال الراغب : (القرية اسم للموضع الذى يجتمع فيه الناس) (٥) وفى الصحاح والمفردات : قرية الماء فى الحوض : أى جمعته ، كما جاء ذلك فى اللسان : فيقال : قرية الماء فى الحوض قرياً و قرى : جمعته . وقيل قرية الكتاب لغة فى قرأت . (٦)

(١) سورة يوسف ٣٣

(٢) معاني القرآن ٤٤/٢

(٣) الصحاح ١٤٩١/٤

(٤) الكشاف ٤٨٥/٢

(٥) المفردات ٦٦٩ وانظر البصائر ٢٦٦/٤

(٦) انظر الصحاح والمفردات واللسان مادة (قرى)

يفهم من قول صاحب الصحاح والكشاف : أن الزَلَقَ فى أصل وضعه مصدر زَلَقَ يُزَلَقُ ، ثم وصف به ، بمعنى يُزَلَقُ عليه ، وإذا كان بمعنى يُزَلَقُ عليه فهو بمعنى المزلق عليه وإذا كان بمعنى المزلق عليه فهم منه أنه كالمزلق ، وإذا كان كذلك ثبت أنه ناب عن اسم المكان الذى هو المَزَلَقُ على وزن (مَفْعَل) .

كما يفهم من قول صاحب المفردات والصحاح واللسان قرابة القرية والفعل (قرى)؛ إذ فيهما معنى الجمع فهما بذلك من أصل واحد ؛ لاتحادهما فى الاشتقاق والمعنى ، وإذا كان الأمر كذلك صح أن يقال: إن القرية اسم مصدر على وزن (فَعْلَة) بمعنى المقرى فيه وإذا كانت بمعنى المقرى فيه فقد ناب عن اسم مكان فعله الذى يشتق منه على وزن (مَفْعَل) أى المَقْرَى.

ومنه فى السورة قوله: ﴿ نَزُلًا ﴾ ١٠٢/١٠٧ فى أحد توجيهاته اسم موضع النزول (١) ناب عن اسم المكان الاصطلاحي الذى هو المنزل.

وقال الزجاج: (وقوله: ﴿ وقودها ﴾ الوقود هو الحطب ، وكل ما أوقد به فهو وقود... فالمصدر مضموم) (٢)

وفى المفردات: (الستْر: تغطية الشيء ، والستْر والسترة : ما يُستتر به) (٣)

(١) الدرالمصون ٧/ ٥٥٢ ، ٥٥٦

(٢) المعانى للزجاج ١٠١/١

(٣) المفردات ٣٩٦

وقال الخليل : (والغطاء ما غطيت به أو تغطيت به) (١) وقال الفيومي : (غطوت الشيء أغطوه وغطيته أغطيه من بابي علا ورمى ، والتثقيل مبالغة ، وأغطيته بالالف أيضا... والغطاء مثل الكتاب : السِتر) (٢)

وفي المصباح : (سددت الثلثة ونحوها سدّاً من باب قتل ، ومنه قيل سددت عليه باب الكلام سدّاً أيضا إذا منعت منه ، والسّداد بالكسر ما تَسَدُّ به القارورة وغيرها) (٣)

وفي التهذيب : الوَضوء : الماء والطهور مثله . (٤) وفي التاج : (والوَضوء بالضم الفعل ، وبالفتح ماؤه المُعَدُّ له) (٥) وقال ثعلب : (الوَضوء : المصدر ، والوَضوء ما يُتَوَضَّأُ به) (٦)

مما تقدم يتبين أن كلا من الوقود بمعنى : الموقد به ، والغطاء بمعنى : المغطّي به أو المغطّي به ، والستر والسترة بمعنى : المُستتر به ، والسّداد بمعنى : المسدود به ، والوَضوء بمعنى : المُتَوَضَّأُ به ، والطهور بمعنى : المُتَطَهَّرُ به .

ويلاحظ من أقوالهم أنهم يفسرون الثلاثي بالمزيد ؛ لكون الثلاثي ومزيده في كل منها بمعنى ، والأصل في الوقود أنه بمعنى الموقود به والغطاء بمعنى المغطّو به أو المغطّي به ، والستر والسترة بمعنى المستور به ، والوَضوء بمعنى الموضوع به والطهور بمعنى المطهور به . فلا غرابة فيه ؛ لأنهم يراعون المعنى كما يراعون اللفظ ، وسبقت أمثلة مراعاتهم المعنى ، في دراسة المصادر وفي اسم الفاعل والمفعول .

(١) العين ٤/٤٣٥

(٢) المصباح ١٧١

(٣) المصباح ١٠٣

(٤) التاج ١/٤٩١

(٥) التاج ١/٤٩٠

(٦) التاج ١/٤٩١

وهي أسماء المصادر نابت عن اسم الآلة الاصطلاحية الذى قياسه على مِفْعَلٍ ومِفْعَالٍ ومِفْعَلَةٌ فى الدلالة على معناه ، قال ابن الحاجب : (وقد يقولون: مصدر واسم المصدر، فى الشيئين المتقاربين لفظاً واحدهما للفعل والآخر للآلة التى يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور... والطهور: المصدر ، والطهور اسم ما يُتَطَهَّرُ بِهِ) (١)

وقد مرّ فى دراسة المصادر وأسماء المصادر التى وردت فى السورة بعض الصيغ التى وقعت بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول. ومنها الهدى بمعنى الهادي ، والعدد بمعنى المعلوم. ولا أرى داعياً لذكرها هنا اكتفاء بذكرها هناك.

هذا الذى ذكرته من نيابة اسم المصدر عن أخواته هو معنى قول أبي حيان : (وأسماء المصادر هى أسماء أُخِذَتْ من مواد المصادر ووضعت للشيء الذى هو متعلق المصدر ، كالثواب لما يثاب به والعطاء لما يعطى والدُّهن بضم الدال لما يُدْهَنُ به ، والخُبْز بضم الخاء لما يخبز ، والكلام للجمل المقولة، والكرامة لما يكرم به والكُحْل لما يكحل به والرُّعْي بـ كسر الراء لما يرعى ، والطحن بـ كسر الفاء لما يطحن)

الفصل السابع :
المذكر والمؤنث

إن قضية التذكير والتأنيث في العربية لها شأنها وخطرها اللذان لا يستهان بهما ؛ إذ يجد الباحث في هذا المضمار مصاعب عديدة لا يستطيع أن يستقل بفهمها ولا يمكنه أن يسر غورها إلا إذا أمعن النظر في مدلول الاسم في العربية إمعانا دقيقا بحيث يتعرف بوجه خاص مدلول اللفظة ومسامها حيث نجد العلامة وحدها غير كافية في الدلالة على تأنيث مصحوبها.

ويحسن هنا أن أعرض لنماذج متعددة من مشاكل التأنيث في العربية حيث إنها لا يحيط بها الضبط ولا يأتي عليها القياس وماورد فيها من قواعد إنما هي قُلّ من كُثُرٌ وَغَيْضٌ من فيض وَقَطْرَةٌ من بحر.

من تلك المشاكل أنه قد يرد في الشيء الواحد التذكير والتأنيث فيكون أحدهما بطريق الحمل على اللفظ والآخر بطريق الحمل على المعنى ، والحمل على الشيء لا يؤخذ بقياس. (١)

يقول ابن جني في فصل الحمل على المعنى: اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فصيح قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منشورا ومنظوما لتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصوّر معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعاً وغير ذلك مما تراه بإذن الله.

فمن تذكير المؤنث قوله:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

(١) انظر المخصص ٧٩/٦١-٨٢ ، ٢٧/٧١ فما بعدها

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان . ومنه قول الله عز وجل: ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ
بَارِغَةً قَالَهُ هَذَا بِرَبِّي ﴾ (١) أي هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه. وكذلك قوله
تعالى: ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ ﴾ (٢) لأن الموعظة والوعظ واحد. وقالوا في قوله
سبحانه: ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (٣) إنه أراد بالرحمة هنا المطر (٣) ثم
قال: (وتذكير المؤنث واسع جدا لأنه رد فرع إلى أصل . لكن تأنيث المذكر أذهب في
التناكر والإغراب.

وأما تأنيث المذكر فكقراءة من قرأ ﴿ تَلْتَفِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ (٤) وكقولهم: ماجأت
حاجتك، وكقولهم: ذهبت بعض أصابعه . أنت ذلك لَمَّا كان بعض السيارة سيارة في
المعنى ، وبعض الأصابع إصبعا ، ولما كانت (ما) هي الحاجة في المعنى . وأنشدوا :
أَتَهَجُرُنِيَّتًا بِالْحِجَارِ تَلْفَعَتْ بِهِ الْخَوْفُ وَالْأَعْدَاءُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ
ذهب بالخوف إلى المخافة . (٥)

ومن ذلك أيضا تأنيثهم المذكر إذا كان بمعنى المؤنث قول أعشي تغلب :
أَلَمْ يَلِكْ غَدْرًا مَّا فَعَلْتُمْ بِشِمْعَلٍ وَقَدْ خَابَ مَنْ كَانَتْ سَرِيرَتَهُ الْغَدْرُ
فأنت الغدر لما كان السريرة في المعنى لأن الخير المفرد هو في المعنى ما أخبرت عنه
ومثل هذا في التنزيل فيما وردت به الرواية عن نافع وأبي عمرو وعاصم فيما رواه عنه أن
أبي بكر بن عياش ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ (٦) ينصب الفتنة وإسناد ﴿ تَكُنْ ﴾
إلى ﴿ أَنْ قَالُوا ﴾ ، فالتقدير: ثم لم تكن فِتْنَتَهُمْ إلا قولهم ، وجاز تأنيث القول لأنه الفتنة في
المعنى . (٧)

(١) سورة الأنعام ٧٨

(٢) البقرة ٢٥٧

(٣) الأعراف ٥٦

(٤) الخصائص ٤١١/٢-٤١٢

(٥) يوسف ١٠

(٥) الخصائص ٤١٥/٢

(٦) سورة الأنعام ٢٣

(٧) انظر الأمالي الشجرية ١٨٧/١ ، ١٩٦

وقد يكون الشيء مذكرا أو مؤنثا ثم يعرض له عكس ما وضع عليه بسبب الاستعمال كالإضافة إلى مذكر أو مؤنث فهذا التذكير والتأنيث لم يك وضعيا بل سياقيا مكتسبا، وقد سبقت أمثلة لتأنيث المذكر بطريقة الاكتساب من المضاف إليه.

يقول الشيخ خالد الأزهرى: (قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه وبالعكس فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر تذكيره وشرط ذلك في صورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف إليه مع صحة المعنى فى الجملة.

فمن التصوير الأول قولهم: (قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ) فبعض نائب فاعل قطعت وأنت الفعل المسند إليه لكونه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهي الأصابع لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف إليه فيقال: قطعت أصابعه تعبيرا عن الجزء بالكل مجازا... ومن التصوير الثاني وهو أن يكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر تذكيره قوله:

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوَى وَعَقْلٌ عَاصٍ الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا
فذكر مكسوبا مع أنه خبر عن مؤنث وهو إنارة إلا أنها اكتسبت التذكير من إضافتها إلى العقل. ويحتمله ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (١)
مما تقدم يتبين أن التأنيث والتذكير بطريق الحمل أو الإضافة يجعل علامة التأنيث لا قيمة لها ولا أثر فيما لحقته من الأسماء حيث نجد الكلمة مؤنثة بالعلامة ومع ذلك ذكّرت أو العكس، وإنما أنت المذكر أو ذكر المؤنث بطريق الحمل علي المعنى أو المرادف أو بطريق الاكتساب في باب الإضافة ضرورة تجانس المضاف والمضاف إليه لأنهما متجاوران.

(١) سورة الأعراف ٥٦

(٢) انظر التصريح. مضمون التوضيح ٣١/٢ فما بعدها ومعنى اللبيب ٥١٢/٢ - ٥١٣

ومن مشكلات التأنيث تذكيرهم المؤنث أو حذف التاء منه لكثرة الاستعمال، من ذلك المثل (أعق من ضب) قال بعض أهل اللغة : قولهم: (أعق من ضب) أصله من ضبة وكثر ذلك في كلامهم فأسقطوا الهاء ، قال : وعقوقها أنها تأكل أولادها ، وذلك أنها إذا باضت حرس بيضها من الحية والورل وغير ذلك مما يقدر عليه ، فإذا نقيت أولادها وخرجت من البيض ظنتها شيئاً يريد بيضها فوثب عليها فقتلتها وأكلتها فلا ينجو منها إلا الشريد. (١)

كما نراهم يطلقون اللفظ الواحد المجرد من العلامة علي الذكر والأنثى نحو حضاجر يقال علي الذكر والأنثى من الضباع ومنه في المثل خامري حضاجر أتك ما تحاذر. ومن أسجاعهم : لم تُرْعُ يا حضاجر، كفاك ما تحاذر. (٢)

وفيما تقدم وجدنا حضاجر يقال علي الذكر والأنثى وليس مرّة التأنيث فيه إلى العلامة وإنما ذلك يرجع إلي تعدد الواضع حيث وضع بعضهم حضاجر للمذكر والآخر للمؤنث فصارت تطلق علي كليهما بالاشتراك.

وعكس ما تقدم نجد الكلمة فيها علامة التأنيث ومع هذا تطلق علي الذكر والأنثى نحو الفيقاء وهو طائر معروف الاسم مجهول الجسم ومثل العنقاء في ذلك : الدابة والحية. (٣)

ومن عجيب أمر التأنيث أننا نجد الكلمة خالية من العلامة وهي مؤنثة وإن كان مرادفها مذكراً نحو النعل فهي مؤنثة ، وهي الحذاء أما النعل فتجمع علي أنعل ونعال بينما حذاء يجمع علي أحذية لأنه مذكر. انظر المصباح مادة (نعل).

(١) الأملالي الشجرية ٢٠٥/١

(٢) انظر مجمع الأمثال للميداني ٤٧/٢

(٣) انظر المرجع السابق ٢٣٩/١

وأعجب مما تقدم أنه يذكرون الشيء صغيرا ويؤثثونه كبيرا مثل الجراد يقال عنه صغيرا: الجراد وكبيرا الحلمة. (١)

وقد نجد الكلمة الواحدة تأتي للمذكر والمؤنث علي لغتين وجود العلامة ودونها نحو: بصير وبصيرة وحق وحقة وبياض وبياضة ومعنى ومعناة. (٢)

كذلك نجدهم يذكرون الشيء الواحد ويؤثثون باعتبارين نحو اللسان فهو مذكر إن أريد به العضو المعروف في الإنسان بدليل جمعه علي أفعله السنة و مؤنث إن أريد به اللغة بدليل جمعه علي السن. (٣)

مما تقدم يتبين أن أثر العلامة غير مطرد إذ نجدها في بعض الأسماء وهي مذكرة نحو أسامة وطلحة وحمزة و معاوية كما نجد بعض الأسماء مجردا منها وهي مؤنثة نحو سعاد وزينب وهند ودعد وما شابه ذلك الأمر الذي جعل بعض أهل العربية يجوز تذكير مثل ذلك حيث يقول كل اسم ليس فيه علم التأنيث فتذكيره جائز ولو كان لمؤنث نحو سماء وأرض والشمس والنار والبئر والحرب ونحوها. قال الفراء : العرب تجتزئ علي تذكير كل مؤنث ليس فيها علم التأنيث. (٤)

وفي إشارة الفراء هذه نستنتج أن تذكير المؤنث المجرد عن العلامة إنما يكون بالحمل علي اللفظ وتأنيثه إنما يكون بالحمل علي المعنى.

كما يفيد ما أسلفت التقليل من أثر علامة التأنيث في الكلمة حيث نجدها في الاسم وهو مذكر ونجد الاسم مجردا منها وهو مؤنث سواء أكانت تلك العلامة تاء أو ألفا. وإنما الذي يعول عليه في تذكير الكلمة أو تأنيثها أمران :

(١) النظر المخصص ١٠٢/١٦-١٠٣

(٢) انظر التاج في المواد المذكورة.

(٣) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ١٤٦.

(٤) غريب الحديث للخطابي ٢٥١/١

أحدهما: مراعاة المسمى ذكرا أو أنثى ثم يحكم للفظ بالتذكير إن كان مسماه مذكرا ولو لحقته العلامة والعكس صحيح. والآخر نص أئمة اللغة على ذلك فما قالوا بتأنيثه أو تذكيره قلنا به .

تعريف المذكر والمؤنث :

ينقسم الاسم بالنظر لمدلوله إلى قسمين: مذكر ومؤنث ، فما كان في معناه التذكير فالمدال عليه مذكر ، وما كان في معناه التأنيث فالمدال عليه مؤنث... أما المذكر فهو ما خلا من علامتي التأنيث غالبا نحو رجل وإنسان ... وإنما لم يحتج لعلامة لأنه أصل المؤنث لأمرين:

الأول: أن مدلوله أسبق وجودا من مدلول المؤنث وهذا معروف.
الثاني: أنه يتغلب على المؤنث ويشمله في الاستعمال ، ألا ترى لفظ (شيء) وهو مذكر يقع على المذكر والمؤنث معا، ولم يقع عكسه . فكان المذكر بالنسبة للمؤنث كالنكرة بالنسبة للمعرفة ، فلا غرابة أن كان الافتقار إلى العلامة خاصا بالمؤنث.

أما المؤنث فهو ما فيه علامة التأنيث غالبا ظاهرة أو مقدره. (١)

أقسام المؤنث باعتبار مدلوله:

ينقسم المؤنث باعتبار مدلوله إلى قسمين :

الأول: حقيقي التأنيث وهو ما كان من الحيوانات ذات الفروج، سواء أكان ظاهر العلامة نحو فاطمة وحُبلى ونفساء أو مقدرها نحو زينب وعَنَاق.

ويُعرف المؤنث المقدر فيه العلامة سواء أكان حقيقيا كهند ودعد أو مجازيا كنار ودار بالأمر الآتية:

(١) انظر تصريف الأسماء للطنطاوي ١٣٩

الأول: عود الضمير عليه مؤنثا نحو النار وعدّها الله الذين كفروا - حتي تضع الحرب أوزارها - وإن جنحوا للسلم فاجنح لها- فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود الضمير عليها.

الثاني: الإشارة إليها نحو هذه جهنم فجهنم مؤنثة بدليل الإشارة إليها بإشارة المؤنث وهي (هذه).

الثالث: ثبوت التاء في تصغيرها نحو عيينة وأذينة مصغره عين وأذن من الأعضاء المزدوجة فإن التصغير يرد الأشياء إلي أصولها.

الرابع: ثبوت التاء في فعله نحو قوله: ﴿وَلَمَّا فَصِلَتُ الْعَيْرُ﴾ (١) فالعير مؤنثة بدليل تأنيث فعلها.

الخامس: سقوط التاء من عدده كقول حميد الأرقط يصف قوسا عربية:
أرض عليها وهي فرع أجمع وهي ثلاث أذرع وأصبع

فأذرع جمع ذراع وهي مؤنثة بدليلين سقوط التاء من عددها وهو (ثلاث) وجمعها على أفعل ، وأفعل مما يختص بالمؤنث ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وفى أسام قدروا التاء كالكتف ويعرف التقدير بالضمير ونحوه كالرد في التصغير(٢)

والثاني: مجازي : وهو ما لم يكن كذلك إلا أن العرب أجرت عليه أحكام المؤنث في المعاملة مثال ظاهر العلامة غرفة وبشري وصحراء ومثال مقدر العلامة كتف ودار ونار وحرب وعقرب وغيرها مما هو موقوف علي السماع.(٣)

(١) سورة يوسف ٧٠

(٢) انظر التصريح ٢٨٦/٢ وشرح جمل الزجاجي ٣٩١/٣ فما بعدها

(٣) انظر تصريف الأسماء للطنطاوي ١٣٩-١٤٠

علامات التأنيث

ممالا شك فيه أن المؤنث لا بد له من علامة تميزه من المذكر وهذه العلامة إما ظاهرة وإما مقدرة ولا تكون إلا تاء ، وهي نوعان :

النوع الأول : التاء فهي في نظري الأصل في التأنيث بدليل توسع العرب فيها حيث تدخل الأسماء نحو فاطمة والأفعال نحو قامت هند وتقوم هند والحروف نحو ثمت وربت ولات كما أنها لا يقدر من علامتي التأنيث سواها وشيء آخر وهو أنهم توسعوا فيها حيث جعلوها مع دلالتها علي التأنيث تكون في الأمور التالية:

الأول: دخولها علي الصفات فرقا بين المذكر والمؤنث ، وذلك إذا كانت جارية علي الأفعال نحو قائم وقائمة وضارب وضاربة . (١)

الثاني: دخولها علي اسمين غير وصفين للفرق بين المذكر والمؤنث نحو قولهم: امرؤ وامرأة وغلّام وغلّامة . (٢)

الثالث: دخولها علي الاسم فرقا بين الجمع والواحد نحو قولهم: تمر وتمرّة وبقر وبقرّة وشعير وشعيرة وجراد وجرادة . (٣)

الرابع: ما لحقته التاء لتكثير اللفظ نحو غرفة وقرية وبلدة . (٤)

الخامس: ما لحقته التاء من صفات المذكر للمبالغة في الوصف لا للفرق بين المذكر والمؤنث نحو قولهم: رجل علامة ونسابة وسآلة وراوية . (٥)

السادس: أن تدخل الجمع المبني علي مفاعيل للمعاني التالية:

١- دلالتها علي النسب نحو المهالبة والمناذرة والأشاعرة.

ب- دلالتها علي الأعجمية والمعرب من الأسماء نحو السياجحة والموازجة والجواربة.

(١) انظر شرح الشافية للرضي ١٧٤/٣

(٢) انظر المخصص ٩٩-٩٨/١٦

(٣) انظر المخصص ١٠١-١٠٠/١٦

(٤) المخصص ١٠٣-٢-١/١٦

(٥) المرجع السابق ١٠٣/١٦

ج- دلالتها علي التعويض من الياء التي تلحق مثال مفاعيل وذلك نحو فرزان وفرازنة وجحجاح وجحاححة وزنديق وزنادقة.

السابع: دلالتها علي التعويض عن المحذوف سواء أكان فاء نحو عدة وزنة وصفة أو عينا علي رأي نحو إقامة واستعانة أو لاما نحو سنة وعضة ومئة وما إليه. كما ترد عوضا عن حرف زائد كما في تركية وتربية وما إلي ذلك. (١)

فهذه هي التاء في العربية وتوسع العرب فيها والشيء إذا توسعوا فيه جعلوه أم الباب كما هو الشأن في لفظ (كان) ولفظ (أن) المصدرية و(إن) الشرطية فهذه الأدوات لها اختصاصاتها وتوسعاتها بما لا يكون لأخواتها مما يعمل عملها.

والنوع الثاني: الألف وهي إما مقصورة وإما ممدودة وهذه الألف لا تخرج عن دائرة الأسماء فلا تلحق الأفعال ولا الحروف كما لا تدل علي شيء غير التأنيث مما جاءت له التاء في العربية مثال التأنيث بالألف مقصورة وممدودة ليلي وحبلي وصحراء وحمراء غير أن أئمة اللغة جعلوا التأنيث بالألف أبلغ من التأنيث بالتاء حيث الألف تقوم مقام تأنيثين كما صرح بذلك أئمة العربية. (٢)

كما أن الألف أبلغ في منع الصرف من التاء حيث تقوم الألف مقام العلتين ويمنع مصحوبها نكرة أو معرفة بينما التاء لا تمنع الصرف إلا بشرط اللزوم وأن تكون مع العلمية.

هذا، وللألف المقصورة أوزان وللممدودة أخرى صرفت النظر عنها خشية الإطالة .

(١) انظر التعويض وأثره في الدراسات النحوية للدكتور عبدالرحمن محمد إسماعيل ٨٠
فما بعدها ، وشرح الشافية ١٨٥/٢-٩٠، وشرح الكافية بتحقيق يوسف عمر ٣/٣٢٤
(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/١ وقطر الندى ٧١

ماورد في السورة من المؤنث:

لم يرد في السورة مؤنث حقيقي ، والذي ورد فيها المؤنث المجازي ، وهو إما له علامة، كالألف المقصورة ، والألف الممدودة، والهاء ، وإما لا علامة له . وما يذكر ويؤنث.

أولاً: مؤنث مجازي:

١ - ما له العلامة:

١- الألف المقصورة: الحسنى ٨٨- الدنيا ٢٨/٤٥/٤٦/١٠٤

٢- الألف الممدودة: الدكاء ٩٨-

٣- تاء التأنيث: الأرائك ٣١- الآيات ٩/١٧/٥٦/٥٧/١٠٥/١٠٦- البارزة

٤٧- الباقيات ٤٦- الثلاثة ٢٢- الجنة ٣٥/٣٩/٤٠- والجنتين ٣٢/٣٣- والجنات

١٠٧/٣١- الحمئة ٨٦- الحياة ٢٨/٤٥/٤٦/١٠٤- الخمسة ٢٢- الخاوية ٤٢- الرحم

١٠/١٦/٥٨/٦٥/٨٢/٩٨- الزبر ٩٦- الزكاة ٨١- الزكية ٧٤- الزينة ٧/٢٨/٤٦-

السبعة ٢٢- السفينة ٧١/٧٩- السنة ٥٥- السنين ١١/٢٥- الساعة ٢١/٣٦-

الصخرة ٦٣- الصغيرة ٤٩- الصالحات ٢/٣٠/٤٦/١٠٧- الصور ٩٩- العبادة ١١٠-

العدة ٢٢- الغداة ٢٨- الفئة ٤٣- الفحوة ١٧- القرية ٧٧ ، والقرى ٥٩- القائمة ٣٦-

القيامه ١٠٥- القوة ٣٩/٩٥- الكبيرة ٤٩- الكلمة ٥- الكلمات ٢٧/١٠٩- المائة ٢٥-

المدينة ١٩/٨٢- المرة ٤٨- الملة ٢٠- النطفة ٣٧- الولاية ٤٤- الويلة ٤٩-

ب - ما ليس له علامة:

- الأذن (١) ٥٧/١١ - الأرض (٢) ٧/١٤/٢٦/٤٥/٤٧/٥١/٨٤/٩٥ - الجن (٣) ٥٠ -
 جهنم (٤) ١٠٠ / ١٠٢ / ١٠٦ - الرياح (٥) ٤٥ - الشمس (٦) ١٧/٨٦/٩٠ - الشمال (٧)
 ١٧/١٨ - العقب (٨) ٤٤ - العين (٩) ٨٦ والعينان / ٢٨ والأعين ١٠١ - الكفين (١٠) ٢٤ -
 اليدان (١١) ٥٧/٥ - اليمين (١٢) ١٧/١٨.

ثانيا: ما يؤنث ويذكر:

- الإنسان (١٣) ٥٤ - الأشد (١٤) ٨٢ - البشر (١٥) ١١٠ - الثمر ٣٤ (١٦) - ٤٢ الحمد (١٧) ١
 - الذرية (١٨) ٥٠ - الذراعين (١٩) ٥٠ - الذهب (٢٠) ٣١ - الرسل جمع رسول (٢١) ١٠٦ -

-
- (١) المذكر والمؤنث للفراء ٧٣ ، ولاين جني ٤٥ ، ٥٦
 (٢) المذكر والمؤنث لابن جني ٥٧
 (٣) معجم المذكر والمؤنث للدكتور محمد أحمد القاسم ٤٧
 (٤) المذكر والمؤنث لابن جني ٦٣
 (٥) المذكر والمؤنث للفراء ٩٧ ، ولاين جني ٦٩
 (٦) المذكر والمؤنث للفراء ٩٦ ، ولاين جني ٤٦ ، ٧٤
 (٧) المذكر والمؤنث للفراء ٩٨ ، ولاين جني ٤٧ ، ٧٣
 (٨) معجم المذكر والمؤنث للدكتور محمد أحمد القاسم ١٣٦
 (٩) المذكر والمؤنث للفراء ٨٣ ، ولاين جني ٤٥ ، ٨٣
 (١٠) المذكر والمؤنث للفراء ٨٠ ، ولاين جني ٨٩
 (١١) المذكر والمؤنث للفراء ٨٠ ، ولاين الأنباري ١/٣٥٦ ، ولاين جني ٤٥ ، ٩٧
 (١٢) المذكر والمؤنث للفراء ٩٨ ، ولاين جني ٤٧ ، ٩٧
 (١٣) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٣٢٢ ، ومعجم المذكر والمؤنث للدكتور محمد أحمد القاسم ٢٨
 (١٤) المخصص ١٧/٢٦
 (١٥) معجم المذكر والمؤنث للدكتور محمد أحمد القاسم ٣٥
 (١٦) المذكر والمؤنث ١٠١ ، ومعجم المذكر والمؤنث للدكتور محمد أحمد القاسم ٤٢
 (١٧) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٣٠٤
 (١٨) معجم المذكر والمؤنث للدكتور محمد أحمد القاسم
 (١٩) معجم المذكر والمؤنث للدكتور محمد أحمد القاسم ٧٧
 (٢٠) معجم المذكر والمؤنث للدكتور محمد أحمد القاسم ٧٩
 (٢١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٢٨٨

السييل (١) ٦٣/٦١ - السلطان (٢) ١٥ - السماء (٣) ٤٠/٤٥ - العبدو (٤) ٥٠ -
 العضد (٥) ٥١ - غير (٦) ٧٤ - القوم (٧) ١٥/٨٦/٩٣ - المال (٨) ٤٦/٣٩/٣٤ - مثل (٩)
 ٤٥/٥٤/١٠٩/١١٠ - النخل (١٠) ٣٢ - النفس (١١) ٦/٢٨/٣٥/٧٤ - والأنفس ٥١ -
 النار (١٢) ٢٩/٥٣/٩٦ - الهدى (١٣) ١٣/٥٥/٥٧ - الورا (١٤) ٧٩ - الولد (١٥) ٣٩/٤ -
 اليوم (١٦) ١٩/٤٧/٥٢.

-
- (١) المذكر والمؤنث للقراء ٨٧ ، ولاين الأنباري ٤٢٣/١ ، ولاين جني ٧٢
 (٢) المذكر والمؤنث للقراء ٨٣ ، ولاين جني ٧٢
 (٣) المذكر والمؤنث للقراء ١٠٢
 (٤) معجم المذكر والمؤنث للدكتور محمد أحمد القاسم ١٣٠
 (٥) المنخصص ١٧ / ١٤ ، ومعجم المذكر والمؤنث للدكتور محمد أحمد القاسم ١٣٤
 (٦) المذكر والمؤنث لابن جني ٨٤ ، ولاين التسري ٩٤
 (٧) معجم المذكر والمؤنث للدكتور محمد أحمد القاسم ١٦٣
 (٨) معجم المذكر والمؤنث للدكتور محمد أحمد القاسم ١٧٣-١٧٤
 (٩) المذكر والمؤنث لابن جني ٩٢ ، ولاين التسري ١٠٣
 (١٠) المذكر والمؤنث لابن جني ٩٣
 (١١) معجم المذكر والمؤنث للدكتور محمد أحمد القاسم ١٩٠-١٩١
 (١٢) معجم المذكر والمؤنث ١٨٧
 (١٣) المذكر والمؤنث للقراء ٨٧ ، ولاين الأنباري ٤٣٠/١ ، ولاين جني ٩٦
 (١٤) معجم المذكر والمؤنث للدكتور محمد أحمد القاسم ١٩٨
 (١٥) معجم المذكر والمؤنث للدكتور محمد أحمد القاسم ١٩٨
 (١٦) المصباح المنير ٢٥٧

الفصل الثامن:

الاسم المقصور والممدود

والمنقوص

الاسم إما صحيح الآخر: وهو ما ليس آخره حرف علة، ولا ألفا ممدودة كالرجل والمرأة والكتاب والقلم. وإما شبه الصحيح الآخر: وهو ما كان آخره حرف علة ساكنا ما قبله كدلو وظي وهدي وسعي. سمي بذلك لظهور الحركات الثلاث علي آخره ، كما تظهر علي الصحيح الآخر، مثل: هذا ظي يشرب من دلو . ورأيت ظيبا ، فملأت له دلوا. وإما مقصور ، وإما ممدود وإما منقوص.

الأول- الاسم المقصور:

تعريفه:

هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة ، كاهدى والمصطفى. فخرج بالاسم : الفعل والحرف ، كدعا وإلى ، وبالمعرب : المبني ، كأنا وهذا وبما آخره ألف : المنقوص ، وبلازمة: الأسماء الخمسة في حالة النصب ، والمثنى في حالتى الرفع.(١)

وقد اختلف النحويون في سبب تسمية الأسماء التي في آخرها ألف مقصورة : فمنهم من زعم أنه سمي مقصورا ؛ لأنه قُصِرَ عن الإعراب أى مُنِعَ منه ، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ (٢) أى ممنوعات ، وعليه سيبويه. ومنهم من ذهب إلى أنه سمي مقصورا ؛ لأنه قُصِرَ عن الغاية التي للمد ألا ترى أن الألف أطول ما تكون مدا إذا كان بعدها همزة ، فإذا لم يكن بعدها همزة قُصِرَت عن الغاية التي كانت لها من المد مع الهمزة، وقد اختار هذا المذهب ابن عصفور .(٣)

ولا تكون ألفه أصلية أبدا : وإنما تكون منقلبة ، أو مزيدة . والمنقلبة ، إما عن واو : كالعصا ، وإما عن ياء: كالفتى ، فإنك تقول في تثنيتهما : عصوان وفتيان.

(١) شذا العرف ٩٦

(٢) سورة الرحمن ٧٢

(٣) انظر شرح الجمل ٣٦٠/٢

والمزيدة ، إما أن تزداد للتأنيث ، كحبلى وعطشى وذكرى ، فإنها من الحبل والعطش والذكر. وإما أن تزداد للإلحاق كأرطى وذفرى. الأولى ملحقة بجعفر والأخرى بدرهم.

وتسمى هذه الألف: الألف المقصورة ، وتُرْسَمُ بصورة الياء ، إن كانت رابعة فصاعداً : كِبْشَرَى ومُصْطَفَى ، ومُسْتَشْفَى ، أو كانت ثالثة أصلها الياء : كَالْفَتَى والهُدَى والنَّدَى ، وتُرْسَمُ بصورة الألف إن كانت ثالثة أصلها الواو : كَالعَصَا ، والعَلَا ، والرَبَا.

وإذا نَوِّنَ المقصور حذف ألفه لفظاً ، وثبتت خطأ ، مثل : (كُنْ فَتَى يدعو إلى الهدى). (١).

الاسم المقصور القياسي:

وينقسم إلى قسمين : قياسي ، وسماعي ، فالقياسي يكون فيما يلي من الأسماء المعتلة ، وهي:

الأول: مصدر الفعل اللازم على وزن (فَعِلَ) ، بكسر العين ، فإن وزنه (فَعَلَ) ، بفتحتين : مثل : جَوِيَّ جَوَى.

الثاني: ما كان على وزن (فَعَلَ) بكسر ففتح ، مما هو جمع (فَعْلَةٌ) بكسر فسكون ، مثل : (مِرَى ، وحِلَى) جمع مِرْيَةٍ وحِلْيَةٍ.

الثالث: ما كان على وزن (فَعَلَ) بضم ففتح ، مما هو جمع (فَعْلَةٌ) بضم فسكون مثل : عُرَا ومُدَى ودُمَى جمع عُرْوَةٍ ومُدْيَةٍ ودُمْيَةٍ.

الرابع: ما كان على وزن (فَعَلَ) بفتحتين ، من أسماء الأجناس التي تدل على الجمعية ، إذا تجردت من التاء ، وعلى الوحدة إذا لحقتها التاء ، مثل : حَصَاة وحصى ، وقَطَاة وقطى.

الخامس: اسم المفعول المعتل اللام الذى ماضيه زائد على ثلاثة أحرف ، مثل :
(مُعْطَى ، وَمُسْتَدْعَى).

السادس: وزن (مَفْعَل) يفتح الميم والعين ، مدلولا به على المصدر أو الزمان أو المكان ، مثل المَحْيَا ، والمَأْتَى والمرْقَى.

السابع: وزن (مِفْعَل) بكسر الميم وفتح العين ، مدلولا به على الآلة ، مثل المِكْرَى ، والمِهْدَى ، والمرْمَى.

الثامن: وزن (أفعال) صفة للتفضيل ، مثل : الأذْنَى والأَقْصَى ، أو لغير التفضيل مثل : الأَحْوَى ، والأَعْمَى.

التاسع: جمع المؤنث من (أفعال) للتفضيل مثل : الدُّنَا والقُصَا ، جمع الدُّنْيَا والقُصْوَى.

العاشر: مؤنث (أفعال) للتفضيل من الصحيح الآخر أو معتله مثل: الحُسْنَى والْفُضْلَى تأنيث الحسن والأفضل ، والدُّنْيَا والقُصْوَى تأنيث الأذْنَى والأَقْصَى. (١)

الحادي عشر: جمع فعيل على مفعول نحو: جَرِيحٌ وجَرَحَى ، وصَرِيحٌ وصَرَعَى .
والثاني عشر: جمع أفعال مما هو آفة على وزن فَعْلَى ، نحو: أَحْمَقٌ وَحَمَقَى ، وَأَنْوَكٌ وَنَوَكَى. (٢)

والسماعي يكون في غير هذه المواضع الاثنا عشر ، وما ورد منه يحفظ ولا يقاس عليه، وذكر منه الشيخ مصطفى الغلاييني : الفَتَى والحِجَا والثَّرَى والسَّنَا والهْدَى والرَّحَى. (٣)

(١) انظر شرح الجمل ٣٦٠/٢ فما بعدها والمقرب ١٣٩/٢-١٤٠ وجامع الدروس ١٠٣/١-١٠٤ وشذا العرف ٩٧

(٢) انظر شرح الجمل ٣٦١/٢ فما بعدها

(٣) انظر جامع الدروس ١٠٤/١

ماورد منه في السورة:

هذا ، وقد ورد في السورة من الأسماء المقصورة : الحُسْنَى ٨٨ ، والأخْصَى ١٢ ، في أحد وجهيه ، والدُّنْيَا ٢٨-٤٥-٤٦-١٠٤ ، والأزْكَى ١٩ ، والفتَى ٦٠-٦٢ ، والقُرَى ٥٩ ، ومُوسَى ٦٠-٦٦ ، والهْدَى ١٣-٥٥-٥٧ ، والهَوَى ٢٨ .

وإذا نظرنا إلى الأسماء المقصورة التي وردت في السورة نجد أن كلا من من الحُسْنَى والأخْصَى ، والدُّنْيَا والأزْكَى قياس ؛ وذلك أنّ الأَخْصَى والأزْكَى والحُسْنَى والدُّنْيَا أسماء للتفضيل ، فالأَخْصَى والأزْكَى للمذكر ، والحُسْنَى والدُّنْيَا للمؤنث .

كما أن الهَوَى قياس أيضا ؛ لأنه مصدر هَوِيَ يَهْوَى إلا أن مجيئه على هذا الوزن للحمل على نظائره التي جاءت عليه كالجَوَى والأشْر والبَطْر ، أو للحمل على ضده كزهيد يزهد زهداً كما سبقت الإشارة إليه في دراسة المصادر فيما جاء على (فَعَلَ) إذ أصل مصدره على (فَعَلَ) لكون فعله متعديا .

وأما القُرَى فظاهاها أنها سماع ؛ لأن فَعَلَ قياس جمع فُعْلَة كدُمِيَّة ودُمِي . غير أنني أنها جاء جمعها على فَعَلَ ؛ لأن القَرِيَّة فيها لغتان القَرِيَّة بفتح القاف والقَرِيَّة بكسرها ، وهي لغة يمانية ففي الصحاح : (ويقال : قَرِيَّة لغة يمانية ، ولعلها جمعت على ذلك مثل ذِرْوَةٌ وذرِيٌّ ولحِيَّةٌ ولُحِيٌّ) (١) فجاء جمع القرية على فَعَلَ حملا لجمع فُعْلَة الذي هو فَعَلَ على جمع فُعْلَة الذي هو فَعَلَ ؛ لأن فَعَلَ وفَعَلَ أخوان ، وإلى ذلك أشار ابن سيده بقوله : (كما قالوا كِسْوَةٌ وكُسِيٌّ وجِدْوَةٌ وجُدًا وصوَةٌ وصَوِيٌّ وفَعَلَ وفَعَلَ أخوان ؛ لأنك إذا جمعت فُعْلَة قلت فَعَلَ وإذا جمعت فُعْلَة قلت فَعَلَ فلم تزد على فتح الثاني فيهما وكذلك إذا جمعتهم بالتاء جاز في كل منهما ثلاث لغات الاتباع وفتح الثاني وتسكينه كما في ظَلْمَةٌ وظَلَمَاتٌ وظَلَمَاتٌ وفي كِسْرَةٌ كِسْرَاتٌ وكِسْرَاتٌ وكِسْرَاتٌ فهما يجريان مجرِيَّ واحدًا وفي المعتل يقال : رُشْوَةٌ ورُشًا ورُشًا ورُشْوَةٌ ورُشًا ورُشًا وكذلك في كِسْوَةٌ وجِدْوَةٌ) (٢)

(١) الصحاح ٦/٢٤٦٠

(٢) المخصص ١٤/١٦١-١٦٢

كما أن الأولياء والشركاء قياس أيضا ؛ لأن الأولياء جمع ولي كما أن الشركاء جمع شريك.

وأما الفَتَى فذكره الشيخ الغلاييني أنه مقصور سماعي كما ذكره أيضا الشيخ الحملاوي .(١)

غير أننا إذا نظرنا إلى أصل الفَتَى نجد - كما في المعجم الوسيط - أنه مصدر فَتَى يَفْتَى فَتًى ، على حد جَوِي جَوًى و عَمِي عَمًى ، ثم نقل من المصدرية فسمي به ، وقد أثبت كونه مصدرا في الأصل في دراسة المصادر فيما جاء على فَعَلَ.

وإذا كان الأمر كذلك فالفَتَى قياس كما يقال في كل من الجوى و العمى : قياس ؛ لو نُقِلَ من المصدر فسمي بهما. ولعل العالمين الجليلين لم ينظرا إلى أصله ، إذ يقال: فَتَوُ يَفْتُو فَتَاءً ، وَفُتُوًا : صار فَتًى ، وَفَتِيَّ يَفْتِي فَتًى ، وَفَتَاءً : فَتَوُ .(٢)

وأما الهُدَى فقد سبقت الإشارة إليه في دراسة المصادر فيما جاء على فَعَلَ ، كما سبق أن هذا الوزن يكثر في جمع فُعْلَةٌ ، حتى قيل : إنه لم يرد في المصادر إلا هُوَ وَالسُرَى عند الأكثرين ، فقد أثنهما بنو أسد على توهم أنهما جمع هُدْيَةٌ وَسُرْيَةٌ وإن لم تُسْمَعَا لكثرة فَعَلَ في جمع فُعْلَةٌ.(٣) وعلى هذا فهُدًى وَسُرًى قياس عند بنى أسد على توهم أنهما جمع هُدْيَةٌ وَسُرْيَةٌ.

وأما مُوسَى فهو من الأسماء الأعجمية فلا يجري عليه القياس لعدم كونها عربية ، ولو كانت عربية من أَوْسَى يُوسِي فهو مُوسَى لكان قياسا ؛ لأنه اسم مفعول ما ماضيه معتل اللام وزائد على ثلاثة أحرف كأعطاه فهو مُعْطَى.

(١) انظر شذا العرف ٩٨

(٢) انظر المعجم الوسيط ٦٧٣

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ١٥٧/١

الثاني - الاسم الممدود:

تعريفه:

هو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة ، مثل : (السماء والصحراء).

فإن كان قبل آخره ألف غير زائدة فليس باسم ممدود ، وذلك مثل : (الماء والساء). فهذه الألف ليست زائدة ، وإنما هي منقلبة . والأصل : (مَوءٌ ودَوءٌ). بدليل جمعهما على (أمواء وأدواء).

وهمزته ، إما أن تكون أصلية ، كقراء ، ووُضَاءٌ ؛ لأنهما من قرأ و وَضُوْ . وإما أن تكون مبدلة من واو أو ياء . فالمبدلة من الواو مثل : (السماء وعداء) وأصلهما : (سماء وعداؤ) لأنهما من (سما يسمو ، وعدا يعدو). والمبدلة من الياء مثل : (بناء ومشاء) وأصلهما : (بناي ومشاي) ؛ لأنهما من بَنَى يَبْنِي و مَشَى يَمْشِي (وإما أن تكون مزيدة للتأنيث : كحَسَنَاءٍ و حَمْرَاءٍ ؛ لأنهما من الحُسْنِ والحُمْرَةِ . وإما أن تكون مزيدة للإلحاق : كجِرْبَاءٍ و قُرْبَاءٍ . (١)

والممدود إما قياسي وإما سماعي ، فالقياسي يكون فيما يلي من الأسماء المعتلة الآخر:

الأول: مصدر الفعل المزيد في أوله همزة سواء أكانت قطعاً ، نحو أَعْطَى إِعْطَاءً ، أو وصلاً نحو: أَنْجَلَى أَنْجِلَاءً ، وَاِرْعَوَى اِرْعَوَاءً ، وَاِسْتَقْصَى اِسْتَقْصَاءً.

الثاني: ما دل على صوت ، من مصدر الفعل الذي على وزن: (فَعَلَّ يَفْعَل) نحو: رغا البعير يرغو رُغَاءً ، وثغت الشاة تنغو نُغَاءً.

الثالث: ما كان من المصادر على (فِعَال) مصدرال (فاعل) ، نحو : عَادَى عِدَاءً ، وَنَادَى نِدَاءً .

الرابع: ما كان من الأسماء على أربعة أحرف ، مما يجمع على (أَفْعَلَةٌ) مثل: كِسَاءٍ وَأَكْسِيَّةٍ ، وِرْدَاءٍ وَأَرْدِيَّةٍ.

الخامس: ما صيغ من المصادر على وزن (تَفَعَّال) أو (تَفَعَّال) نحو: عَدَا يَعْدُو
تَعْدَاء ، وَمَشَى يَمْشِي تَمْشَاءً .

السادس: ما صيغ من الصفات على وزن (فَعَّال) أو (مِفْعَال) للمبالغة ، مثل:
العَدَاء ، والمِعْطَاء .

السابع: مؤنث (أفعال) لغير التفضيل ، سواء أكان صحيح الآخر ، مثل (أحمر
وحَمْرَاء ، وأعرج وعَرَجَاء ، أم معتلة ، نحو: أحوى وحوَاء ، وأعمى وعمِيَاء .
الثامن: كل جمع على وزن أَفْعِلَاء وفُعَلَاء فهو ممدود ، نحو أنبياء وخُلَفَاء .(١)

وماعدا المواضع السبعة المذكورة ، فهو سماعي يحفظ ولا يقاس عليه ، وذكروا منه :
الْفَتَاء ، وَالسَّنَاء وَالغَنَاء وَالشَّرَاء .(٢)

وقد أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة ، كقوله:
لَا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ وَإِنْ تَحَنَّى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبِيرٍ

واختلفوا في مد المقصور ؛ فمنعه البصريون ، وأجازوه الكوفيون ، وحجتهم قول
الشاعر:

سَيُغْنِيَنِ الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ (٣)

ماورد منه في السورة:

هذا ، وقد جاء في السورة من الأسماء الممدودة: الجزء ٨٨-١٠٦ ، والدكاء ٩٨ ،
والسما ٤٥-٤٠ والغداء ٦٢ ، والغطاء ١٠١ ، واللقاء ١٠٥-١١٠ ، والمرء ٢٢ ،
والوراء ٧٩ ، والأولياء ٥٠-١٠٢ ، والشركاء ٥٢ .

(١) انظر شرح الجمل ٣٦٣/٢ والمقرب ١٤٠/٢-١٤١ جامع الدروس ١٠٦/١-١٠٧

(٢) انظر جامع الدروس ١٠٧/١

(٣) انظر شذا العرف ٩٨

وإذا نظرنا إلى الأسماء الممدودة في السورة نجد أن كلا من الدَّكَّاء والغِطَاء والمِرَاء جاءت على قياس ، وذلك أن الدَّكَّاء مؤنث الأَدَكِّ كأخْمَرَ حَمْرَاء ، وأن الغِطَاء يجمع على أغطية على فِعالٍ وأفْعَلَةٍ. وأنَّ المِرَاء مصدر ماري يماري مِرَاءً على وزن فَاعِلٌ يُفَاعِلُ فِعَالاً.

كما أن كلا من الشركاء والأولياء قياس أيضا ، وذلك أن الشركاء جمع شريك والأولياء جمع وليّ. وأن اللِّقَاء وإن كان مصدرا لِلْقِي يَلْقَى فهو قياس أيضا ، إذا نظرنا إلى أنه جاء على هذا الوزن لأن لَقِيَ بمعنى لاقى ففيه معنى المشاركة التي تجعل مصدره يأتي على فِعالٍ إشارة إلى هذا المعنى، وقد سبقت الإشارة إليه في دراسة المصدر فيما جاء على فِعالٍ.

أما الجَزَاء والسَّمَاء والغَدَاء فقد أُشِرْتُ إليها في دراسة المصادر فيما جاء على فِعالٍ، وأثبت أن الفِعالٍ أخت الفِعالٍ لِمَا كَانَ معتل اللام ، ويعدل إليها للخفة، وإذا كان الأمر كذلك يمكن اعتبار الجزاء والسماء والغداء قياسا أيضا ؛ لأن لها نظائر من الصحيح كما قالوا : ثبت يثبت ثبوتا وثباتا و ذهب يذهب ذهبيا وذهابا. وأما الورا فاحسب أنه من هذا القبيل إذا اعتبرنا أنه من وَرِيّ، وإلا فهو من الأسماء الممدودة التي سمعت.

الثالث: الاسم المنقوص:

تعريفه:

هو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها . كالداعي ، والمنادى
فخرج بالاسم : الفعل كرضي ، وبالمعرب : المبني ، كالذى ، وبالذى آخره ياء :
المقصور، وبلازمة : الأسماء الخمسة فى حالة الجر ، وبمكسور ما قبلها: نحو ظَبِيٌّ ورَمِيٌّ ؛
فإنه ملحق بالصحيح ؛ لسكون ما قبل يائه (١)

وإذا تجرد من (ال) والإضافة تحذف ياءه لفظا وخطا فى حالتى الرفع والجر ، نحو:
حكم قاضٍ على جانٍ بالقتل ، وثبت فى حال النصب ، نحو: جعلك الله هاديا إلى الحق
، وداعيا إليه .

وإذا كان مع (ال) والإضافة تثبت فى جميع الأحوال ، نحو: حكم القاضى على
الجانى بالقتل ، وجاء قاضى القضاة .

وترد إليه ياءه المحذوفة عند تثنيته ، فتقول فى قاضٍ : قاضيان .(٢)

قال ابن الأنباري: فإن قيل: فلم سمي منقوصا ؟ قيل: لأنه نقص الرفع والجر ، تقول:
هذا قاضٍ يا فتى ، ومررت بقاضٍ . والأصل: هذا قاضيٌ ، ومررت بقاضيٍ ، إلا أنهم
استثقلوا الضمة والكسرة على الياء فحذفوهما ، فبقيت الياء ساكنة ، والتنوين ساكنة ،
فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين ، وكان حذف الياء أولى من حذف التنوين لوجهين :
أحدهما أن الياء إذا حذفت بقي فى اللفظ ما يدل عليها وهي الكسرة ، بخلاف
التنوين فإنه لو حذف، لم يبق فى اللفظ ما يدل على حذفه ، فلما وجب حذف أحدهما،
كان حذف ما فى اللفظ دلالة على حذفه أولى .

والثانى أن التنوين دخل معنى وهو الصرف، وأما الياء فليست كذلك، فلما وجب
حذف أحدهما، كان حذف ما لم يدخل معنى أولى من حذف ما دخل معنى . وأما إذا كان
منصوبا فهو بمنزلة الصحيح، لخفة الفتحة .(٣)

(١) شذا العرف ٩٦

(٢) انظر جامع الدروس ١/١٠٧-١٠٨

(٣) أسرار العربية ٣٧-٣٨ .

هذا ، ولم يرد في السورة من الأسماء المنقوصة سوى : المُهْتَدِ . محذوف الياء في قوله:
﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾ ١٧ .

قال مكّي : (اعلم أن جميع ما اختلف القراء فيه من الياءات الزوائد التي لم تثبت في خط المصحف إحدى وستون ياء كلها زوائد على خط المصحف ، وهي على ثلاثة أقسام: قسم من ياءات الإضافة التي تصحبها النون ، وذلك إذا اتصلت بالأسماء نحو: هُدَانِي وَاَتَقُونِي وَاخْشَوْنِي . وقسم لا تصحبها النون ، وذلك إذا اتصلت بالأسماء نحو: وَعَيْدِي وَنَكِيرِي وَنَذِيرِي ، وشبهه ، فهذان قسمان ، الياء فيهما ياء إضافة ، أصلها الزيادة . والقسم الثالث من الزوائد أن تكون الياء فيه أصلية ، لام الفعل ، وذلك نحو: الدَاعِ وَالْهَادِ وَالْوَادِ وشبهه . وكلها حذفت الياء فيها من المصحف استخفافاً ، لدلالة الكسرة التي قبلها عليها ، وهي لغة للعرب مشهورة فيها الحذف لهذه الياءات ، يقولون : مررت بالقاضِ وجاءني القاضِ ، فيحذفون الياء لدلالة الكسرة عليها ولسكونها) (١)

وقال ابن الأنباري: (فإن وقفت على المرفوع والمجرور من هذا الضرب كان لك فيه مذهبان: إسقاط الياء وإثباتها واختلف النحويون في الأجود منهما، فذهب سيبويه إلى أن حذف الياء أجود إجراء للوقف على الوصل، لأن الوصل هو الأصل، وذهب يونس إلى أن إثبات الياء أجود، لأن الياء إنما حذفت لأجل التنوين ، ولا تنوين في الوقف، فوجب رد الياء ، وقد قرأ بعض القراء قوله تعالى: ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٌ ﴾ (٢) بغير ياء وقد قرأ بعضهم بالياء فإن كان منصوباً ، أبدلت من تنوينه ألفاً كسائر الأسماء المنصرفة الصحيحة فتقول: رأيت قاضياً كما تقول رأيت ضارباً . وإن كان فيه ألف ولام ، كان حكمه في الوصل حكم ما ليس فيه ألف ولام في حذف الضمة والكسرة ودخول الفتحة، وكان لك أيضاً في الوقف في حالة الرفع أو الجر إثبات الياء وحذفها، وإثباتها أجود الوجهين ، لأن التنوين لا يجوز أن يثبت مع الألف واللام) (٣)

(١) الكشف ٣٣١/١

(٢) سورة النحل ٩٦

(٣) أسرار العربية ٣٩

الفصل التاسع :

المثنى والجمع

المثنى

تعريفه:

قبل تعريف المثنى يحسن بى أن أعرف أولا المفرد ، وهو : مادل على واحد ، كرجل ، وامرأة ، وقلم ، وكتاب . أو هو ما ليس مثنى ولا مجموعا ، ولا ملحقا بهما .

فالمثنى لغة : أصله المعطوف ، من ثنيت العود : إذا عطفته . (١) وفى الاصطلاح : لفظ دال على اثنين بزيادة فى آخره ، صالح للتجريد وعطف مثله عليه (٢)

ومن هذا الحد يبدو لنا أن الغرض من التثنية هو الاقتصاد أو الإيجاز حيث قامت الزيادة وهى حرفان (الألف والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا) مقام العاطف والمعطوف نحو جاء الشاهدان ورأيت الشاهدين ومررت بالشاهدين ،

يقول عبد القاهر الجرجاني : اعلم أن التثنية والجمع يقصد بهما الاختصار والإيجاز ، فكان الأصل أن يقال : جاءنى زيد وزيد ، إلا أنهم رأوا ذلك يطول إذا كانت التثنية يتبعها الجمع فكان يجب أن يقال : زيد وزيد وزيد إلى ما يطول جدا فقالوا : الزيدان ، والزيدون ، فجعلوا الألف (يعنى فى المثنى) والواو (يعنى فى جمع المذكر) عوضا عن ضم الاسم إلى الاسم فحصل المعنى مع اختصار اللفظ . (٣)

شروط الاسم الذى يراد تثنيته:

ويشترط فى الاسم الذى يراد تثنيته عدة شروط:

الأول: أن يكون مفردا ، فلا يثنى المثنى ولا المجموع ، فلا يقال: رجلانان ، وزيدانان ، ولارجلانان ولا زيدونان.

(١) التصريح ٦٦/١

(٢) ابن عقيل بحاشية الخضرى ٣٦/١ انظر الدراسات الواقية ٤

(٣) انظر شرح المقتصد للجرجاني ١٨٣/١ انظر الدراسات الواقية ٤

الثاني: أن يكون معربا ، وأما اللذان وهذان ، فليسا بمشنيين ، وكذا مؤنثهما ، وإنما هما على صورة المثنى.

الثالث: أن يكونا متفقين فى اللفظ والوزن والمعنى ، فلا يقال: العمران ، بضم ففتح فى أبى بكر وعمر، لعدم الاتفاق فى اللفظ ، ولا العمران ، بفتح فسكون، فى عمرو وعُمَر، لعدم الاتفاق فى الوزن ، ولا للعينان فى الباصرة والجارية ، لعدم الاتفاق فى المعنى.

الرابع: أن يكون منكرا ، فلا يثنى العلم باقيا على علميته.

الخامس: أن يكون له مماثل ، فلا يثنى الشمس والقمر ، لعدم المماثلة ، وقولهم: القمران للشمس والقمر تغليب.

السادس: ألا يستغنى بثنية غيره عنه ، فلا يثنى سواء ، للاستغناء عن تثنيته بثنية سي. (١)

كيفية التثنية:

إذا تثبت الصحيح الآخر كرجل وامرأة وضوء أو شبهه : كظَّبِيٍّ ودَلْوٍ ، أو المنقوص: كالقاضي والداعي ألحقت بآخره علامة التثنية بلا تغيير فيه، فتقول: (رجلان وامرأتان وضوءان وظبيان وداعيان.

وإذا تثبت مقصورا ، فإن كان ثلاثيا قلبت ألفه واوا ، إن كان أصلها الواو ، وياءً إن كان أصلها الياء ، فتقول فى تثنية عصاً : عصوان ، وفى تثنية فتى : فتيان.

وقد يكون للألف أصلان ، فيجوز فيها وجهان ، وذلك كالرَّحَى ، فإنها يائية فى لغة من قال: رحيتُ ، وواوية فى لغة من قال: رحوتُ ، فيجوز أن يقال فى تثنيتهما : رحيان ورحوان.

وإن كان مقصورا فوق الثلاثي ، قلبت ألفه ياء على كل حال ، فتقول فى تثنية : حُبَلَىٍّ ومصطفى ومستشفى : حبلان ومصطفيان ومستشفيان.

(١) انظر شذا العرف ٩٩-١٠٠ والدراسات الوافية ٩ فما بعدها وتصريف الأفعال والأسماء نخسن ٤٤٤-٤٤٥

٤٤٥ وحاشية الحضر ٦٧/١ والتصريح على التوضيح ٤٠/١

وإذا تئيت ممدودا ، فإن كانت همزته أصلية ، تبق على حالها ، فتقول فى تثنية قراء
ووضاء : قراءان ، ووضاءان.

وإن كانت مزيدة للتأنيث ، قلبت واوا ، فتقول فى تثنية حسناء ، وصحراء :
حسناوان ، وصحراوان.

وإن كانت مبدلة من واو أو ياء أو كانت مزيدة للإلحاق ، جاز فيها الوجهان :
بقاؤها على حالها ، وانقلابها واوا ، فتقول: فى المبدلة: كساوان وكساءان ، وغطاوان
وغطاءان. وتقول فى المزيدة للإلحاق : علباوان وعلباءان ، وقوباوان وقوباءان ، وجرباوان
وجرباءان. وتصحيح الهزمة (أى تركها على حالها) فى المبدلة من واو أو ياء أولى ،
وقلبها واوا فى المزيدة للإلحاق أحسن.

وما كان قبله ألفه - التى للتأنيث - واو ، جاز تصحيح همزته ، لئلا تجتمع واوان ،
ليس بينهما إلا الألف ، فتقول: فى عشوا : عشواوان وعشواان.

وإن كان ما يراد تثنيته محذوف الآخر ، فإن كان ما حذف منه يرد إليه عند
الإضافة ، رد إليه عند التثنية فتقول فى تثنية : أب ، وأخ ، وحم (وأصلها أبو وأخو
وحمو) : أبوان وأخوان وحموان ، وفى تثنية : قاضٍ ، وداعٍ ، وشحٍ ، قاضيان ، وداعيان ،
وشحيان ، كما تقول فى الإضافة أبوك وأخوك وحموك وقاضيك وداعيك وشحيك.

وإن لم يكن يرد إليه المحذوف عند الإضافة ، لم يرد إليه عند التثنية بل يثنى على
لفظه ، فتقول فى تثنية: يد وغد ودم وفم واسم وابن وسنة ولغة ، (وأصلها: يدي وغدو
ودمؤ أو دمئي ، وفوه ، وسؤمو ، وبنو ، وسننو ولغو أو لغئي) يدان ، وغدان ، ودمان ،
وفمان ، واسمان ، وابنان ، وستنان ، ولغتان ، ، كما تقول فى الإضافة: يدك وغدك ،
وفمك ، واسمك ، وابنك ، وستنك ، ولغتك. (١)

(١) انظر جامع الدروس ١٤/٢ فما بعدها والاشتقاق ٢٧٩ فما بعدها.

ما ورد منه في السورة:

المتنى في السورة قد جاء على ثلاثة أنواع:

أحدها : المتنى الاصطلاحي وهو مرفوع في قوله ﴿ وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ ﴾ ٢٨ ﴿ وَيَدَاهُ ﴾ ٥٧ ومنصوب في قوله ﴿ وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ ﴾ ٣٢ وقوله : ﴿ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ ﴾ ٤٢ وبحرور في قوله : ﴿ أَيُّ الْجَزَيْنِ ﴾ ١٢ ﴿ وَكَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ ﴾ ٣٣ ﴿ وَمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ ﴾ ٦٦ ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ ﴾ ٨٢ ﴿ وَذِي الْقُرْنَيْنِ ﴾ ٨٣ ﴿ وَذَا الْقُرْنَيْنِ ﴾ ٩٤/٨٦

والثاني : المعنوي ، وقد جاء منه : ﴿ كَلَّمَا ﴾ ٣٢ و﴿ كَلَّا ﴾ في قراءة.

والثالث : مجازي ، وهو ما جاء تغليبا لأحد الشيئين ، وقد جاء منه في السورة قوله : ﴿ وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾ ٨٠ وإنما كان أبواه مؤمنين من قبيل التغليب لأن مفرديهما ليس متحدا في التذكير والتأنيث إذ أحد الأبوين أب والآخر أم.

كما أن أحد المؤمنين مؤمن والآخر مؤمنة فالأول منهما وصف للمذكر والآخر وصف للمؤنث فغلب المذكر ؛ لأنه الأصل ، والأخف على المؤنث لأنه الفرع وأثقل ، وهذه هي عادة العرب في باب التغليب حيث تغلب الأشرف على الأخس والأخف على الأثقل ، والعاقل على غيره.

ومن تغليب المذكر على المؤنث قول الشاعر:

لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِعُ

أراد لنا شمسها وقمرها. (١)

ومثال تغليب العاقل على غيره ، وذلك إذا اختلط العقلاء بغيرهم قوله تعالى:

﴿ يَسْجُدْ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ (٢) وقوله : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى

أَرْبَعِ ﴾ (٢)

(١) انظر الخزانة ٢/٢٤٠

(٢) سورة الحج ٢٨

(٣) سورة النور ٤٥

يقول الفراء: (فإذا قلت : هؤلاء قومك وإبلهم قد أقبلوا ذهباً بالفعل إلى الناس خاصة، لأن الفعل لهم ، وهم الذين يقبلون بالإبل ، ولو أردت إقبال هؤلاء وهؤلاء لجاز - قد أقبلوا لأن الناس إذا خالطهم شيء من البهائم صار فعلهم كفعل الناس كما قال ﴿وَنَبِّئُهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ﴾ (١) - فصارت الناقة بمنزلة الناس.

ومنه قول الله عز وجل: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾ (٢) و ﴿مَنْ﴾ ﴿إِنَّمَا تَكُونُ لِلنَّاسِ﴾ ، فلما فسروهم وقد كانوا اجتمعوا في قوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ فسروهم بتفسير الناس (٣)

ومن المعلوم أن المذكر أشرف من المؤنث فإذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب حكم المذكر على حكم المؤنث لأنه هو الأصل والمؤنث فرع عنه إلا في موضعين:

أحدهما: أنك متى أردت تنية الذكر والأنثى من الضباع قلت: ضَبْعَانِ ، وإنما فعل ذلك فرارا مما كان يجتمع من الزوائد إن ثني على لفظ المذكر لأن لفظه (ضَبْعَانِ) والأنثى ضَبْعٌ فيغلب جانب الأنثى لحفته على جانب المذكر لثقله.

والثاني: أنهم في باب التاريخ أرخوا بالليالي وهي مؤنثة دون الأيام التي هي مذكرة. وإنما فعلوا ذلك مراعاة للأسبق والأسبق من الشهر ليلته.

وقال الحريري في الدرّة : إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر إلا في التاريخ فإنه بالعكس ، و في تنية ضَبْعٌ و ضَبْعَانِ فيقال: ضَبْعَانِ : ضَبْعَانِ تغليبا للفظ الأنثى لحفته ولم يقولوا ضَبْعَانَانِ لثقله فكأنه ثني المثني وهو مرفوض في العربية. (٤)

(١) سورة القمر ٢٨

(٢) سورة النور ٤٥

(٣) انظر المعاني ١١٢/٣-١١٣

(٤) انظر حياة الحيوان الكبرى للدميري ٨١/٢

الجمع

تعريفه:

فى التاج : (الجمع ، كالمُنع : تأليف المتفرق . وفى المفردات للراغب وتبعه المصنّف فى البصائر: الجمع : ضم الشيء بتقريب بعضه من بعض. يقال: جمعته فاجتمع) (١)

وفى الأمالى لابن الحاجب: (المجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما) . و (مادل على آحاد) يدخل فيه باب تمر وقوم وركب . وقوله (مقصودة) يخرج منه باب تمر لأنه لحقيقة التمرية، لا للأعداد قصدا لقولك : تمر ، ورطل تمر. وقوله (بحروف مفردة) يخرج منه باب قوم، لأنه ليس بحروف مفردة ، ويخرج منه باب ركب، لأنه لم تقصد الدلالة على جماعة الركبان بوضع ركب مأخوذا من راكب وإنما وافق الحروف من غير قصد. والدليل عليه أمران أحدهما: أن (فعلاً) لم يثبت كونه من أبنية المجموع بثبت، ولا يستقر أصل مع الاحتمال. والثاني: أنهم صغروه تصغير المفردات ولو كان جمعا لكان جمع تكسير ولو كان جمع تكسير لوجب رده إلى المفرد ثم جمعه. ولما لم يفعل ذلك دل على أنه اسم جمع لاجمعا. وقوله (بتغيير ما) تنبيه على أن (فُلُكا) إذا قصد به الدلالة على الجمعية صح ويلزم تقدير التغيير . ولو لم يقل بتغيير ما لم يكن فيه تنبيه على مذهب من جعله جمعا ، لأن القائلين بأنه جمع متفقون على أنه مغيرّ تغييرا تقديريا والقائلون بأنه ليس بجمع متفقون على أنه لا تغيير فيه...) (٢)

وبعضهم يعرف الجمع بأنه: اسم ناب عن ثلاثة فأكثر ، بزيادة فى آخره ، مثل (كاتِبِين و كاتِبَات) أو تغيير فى بنائه ، مثل: (رجال ، وكتب ، وعلماء) وهو قسمان: سالم ومكسر. (٣)

(١) التاج ٤٥١/٢٠

(٢) الأمالى النحوية لابن الحاجب ٤٥٣-٤٦

(٣) جامع الدروس ١٦

الأول: الجمع السالم:

وهو ما سلم بناء مفردة عند الجمع ، وإنما يزداد في آخره واو ونون ، أو ياء ونون ،
مثل: عالمون ، وعالمين ، أو ألف وتاء ، مثل: عالمات وفاضلات. وهو قسمان : جمع
مذكر سالم ، وجمع مؤنث سالم.(١)

١- جمع المذكر السالم:

تعريفه:

هو ما دل على أكثر من اثنين مع سلامة بناء مفردة.(٢) وهو يعرف بالجمع الذى
جاء على هجائين أى : حرفين ، وهما الواو رفعا ، والياء نصبا وجرا فى اللغة العالية ،
وقد يقال : الهجاءان : الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا .(٣)

الغرض منه :

مما لاشك فيه أن تلك الزيادة التى تتمثل فى الواو والنون رفعا ، والياء والنون نصبا
وجرا ضرب من الإيجاز فى العربية حيث استغنت العرب بهذه الزيادة عن طول الكلام
بتلك المعطوفات التى قد لاتنتهى عن قرب زما وعددا ، فعدلوا عن ذلك كراهية التطويل
والتكرار ولا يجوز الرجوع إليه ، لأن الرجوع إلى أصل مرفوض ممنوع إلا فى
الضرورة.(٤)

هذا هو القياس الشائع فى لسان العرب وقد تجمع العرب بالعطف استصحابا للأصل
وعدولا عن القياس الشائع ويتضح ذلك من الآتى :

(١) جامع الدروس ١٧/٢

(٢) حاشية يس على شرح الفاكهى على القطر ٠٨٣/١

(٣) حاشية يس على التصريح ٠٦٩/١ والأمالى الشجرية ٢٢١/١

(٤) حاشية ياسين على شرح الفاكهى على القطر ٨١/١

١- إرادة التكثير نحو قول الحكم ابن المنذر للحرمازي الشاعر: (بل مائة ومائة ومائة)

والقياس الاستعمالي: مئات ، فعدل عنه إلى المعطوفات وإن كانت أصلا مرفوضا حيث أراد الكثرة .

ب - إذا فصل بين المتعاطفات بصفات مذكورة نحو مررت برجال رجل كريم ورجل عالم ورجل شجاع ، أو مقدره نحو قول اسماعيل بن أبي الجهم لهشام بن عبد الملك حين قال له : وما يجبر كسرك وينفي فقرك ؟ فقال ألف وألف ، ثم ذكر لكل ألف يصرفه فيه لما استفسره .

ج - أو في ضرورة الشعر نحو قوله

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحُلِ حَامِسًا .

د - إذا كانت أعلاما باقية على عالميتها ، نحو : زيد بن فلان وزيد بن فلان وزيد بن فلان ، هذا إذا اتفقت الألفاظ ولم تتفق المعاني ولا المعنى الموجب للتسمية نحو قولك هلال ، وهلال وهلال ، فالعطف لاغير ، تعنى بأحدها الحية الذكر ، وبالأخر الغبار ، وبالأخر هلال السماء . (١) وهذا ما يسمى بالمشترك في الظواهر اللغوية .

فضيلته :

يقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني في فضيلة هذا الجمع وهذا الجمع فيه فضيلة لأن الواحد يعرف منه ألا ترى أنك إذا قلت : الزيدون ، عرف أن الواحد زيد وليس كذلك رجال، لأنه لا يعرف من لفظه أنه جمع (فَعَلَ) أو (فِعْل) أو (فُعِل) (٢)

(١) المقرب لابن عصفور ٤٨/٢ وما بعدها

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١٩٤/١

شروطه:

الذى يجمع هذا الجمع : إما أن يكون جامدا أو مشتقا ، ولكل منهما شروط ، فالجامد يشترط فيه : أن يكون علما لمذكر عاقل ، خاليا من التاء ، ومن التركيب ، فلا يقال فى رجل : رجلون ، لعدم العلمية ، ولا فى زينب : زينبون ، لعدم التذكير ، ولا فى لاحق علما لفرس : لاحقون ، لعدم العقل ، ولا فى طلحة : طلحتون ، لوجود التاء ، ولا فى سيويه : سيويهون ؛ لوجود التركيب.

ويشترط فى المشتق : أن يكون صفة لمذكر عاقل ، خالية من التاء ، ليست على وزن أفعل الذى مؤنثه فعلاء ، ولا فعلان الذى مؤنثه فعلى ، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، فلا يقال : فى مرضع مرضعون ، ولا فى فاره صفة فرس فارهون ، لعدم العقل ، ولا فى علامة علامتون ، لوجود التاء ، ولا فى أحمر أحمرتون ، لحيثه على وزن أفعل الذى مؤنثه فعلاء ، ولا فى نحو : عطشان عطشانون ، لكونه على فعلان الذى مؤنثه فعلى ، ولا فى نحو : عدل وصبور وجريح : عدلون ، وصبورون ، وجريحون ، لاستواء المذكر والمؤنث فيها. (١)

وقد أجاز المجمع اللغوي بالقاهرة جمع صبور ونحوه جمع تصحيح بعد أن أجاز إلحاق التاء به للترفة بين المذكر والمؤنث. (٢) فيقال : صبورون وصبورين. (٣) كما جوز الكوفيون أن يجمع على هذا الجمع من الصفات مالا يقبل التاء محتجين بقول الشاعر:

منا الذى ما إن طر شاربه والعانسون ومنا المرء والشيب

(١) شذا العرف ١٠٠-١٠١ وانظر جامع الدروس ١٧/٢-١٨ والدراسات الوافية ٩٤-٩٥

(٢) انظر قضايا اللغة والنحو لأحمد مختار عمر ١٥٣

(٣) انظر الدراسات الوافية ٩٥

فجمع الشاعر (عانسا) على (عانسون) وهو من الصفات التي تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، حيث يقال: امرأة عانس ورجل عانس) وهذا على مذهب البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه. (١)

وأجاز ابن كيسان أحمر و سكران و سكرانون محتجا بقول حكيم الأعور بن عياش الكلبي:

فَمَا وَجَدْتُ بَنَاتَ بِنِي نِزَارَ حَلَالِئِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

حيث جمع أسود وأحمر على أسودين وأحمرين. (٢)

وحجة ابن كيسان في إجازته جمع فعلان صفة جمع تصحيح لمذكر أن بني أسد تلحقها التاء فتقول: سكران وسكرانة ، وهم مجتمعون على أن الصفة إذا لحقتها التاء جمعت جمعا سالما ، فصفة المذكر تجمع جمع مذكر نحو: جوعانون وسكرانون وصفة المؤنث تجمع جمع مؤنث نحو: سكرانات وجوعانات ، وقد أقر ذلك المجمع اللغوي بالقاهرة. (٣)

ويختص هذا الجمع بأولى العلم لأنهم أشرف من غيرهم ، والصحة في الجمع أشرف من التكسير . (٤)

الملحق بجمع المذكر السالم:

يلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه ، ما ورد عن العرب مجموعا هذا الجمع ، غير مستوف للشروط. وذلك مثل: (أولى وأهلين ، وعالمين ، ووابلين ، وأرضين ، وبنين ، وعشرين ، إلى التسعين) ومثل: (سنين ، وعضين ، وعززين ، وثبين ، ومئين ، وكريين

(١) انظر حاشية يس ٨٤/١

(٢) انظر البيان ٣٨٤/١ ، والمقرب لابن عصفور ٥٠/٢ والخزانة ٨٦/١ ، ٢٩٥/٣ والدراسات الوافية ٩٥

(٣) انظر الدراسات الوافية ٩٦

(٤) انظر الكافية ١٨١/٢ وحاشية ياسين على الفاكهي ٨٣/١

فجمع الشاعر (عانسا) على (عانسون) وهو من الصفات التي تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، حيث يقال: امرأة عانس ورجل عانس) وهذا على مذهب البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه. (١)

وأجاز ابن كيسان أمهرون وسكرانون محتجا بقول حكيم الأعور بن عياش الكلبي:

فَمَا وَجَدْتُ بَنَاتَ بَنِي نِزَارٍ حَلَالِئِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

حيث جمع أسود وأحمر على أسودين وأحمرين. (٢)

وحجة ابن كيسان في إجازته جمع فعلان صفة جمع تصحيح لمذكر أن بني أسد تلحقها التاء فتقول: سكران وسكرانة ، وهم مجمعون على أن الصفة إذا لحقتها التاء جمعت جمعا سالما ، فصفة المذكر تجمع جمع مذكر نحو: جوعانون وسكرانون وصفة المؤنث تجمع جمع مؤنث نحو: سكرانات وجوعانات ، وقد أقر ذلك المجمع اللغوي بالقاهرة. (٣)

ويختص هذا الجمع بأولى العلم لأنهم أشرف من غيرهم ، والصحة في الجمع أشرف من التكسير . (٤)

الملحق بجمع المذكر السالم:

يلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه ، ما ورد عن العرب مجموعا هذا الجمع ، غير مستوف للشروط. وذلك مثل: (أولى وأهلين ، وعالمين ، ووابلين ، وأرضين ، وبنين ، وعشرين ، إلى التسعين) ومثل: (سنين ، وعضنين ، وعزيين ، وثبين ، ومئين ، وكريين

(١) انظر حاشية يس على الفاكهي ٨٤/١

(٢) انظر البيان ٣٨٤/١ ، والمقرب لابن عصفور ٥٠/٢ والخزانة ٨٦/١ ، ٢٩٥/٣ والدراسات الوافية ٩٥

(٣) انظر الدراسات الوافية ٩٦

(٤) انظر الكافية ١٨١/٢ وحاشية ياسين على الفاكهي ٨٣/١

وظبين) ونحوها ومفردها: (سنة وعضة وعزة وثبة ومئة وكرة وظبة) قال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا
الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ (١) وقال جل شأنه: ﴿عَنِ اليمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾ (٢)

ويلحق بهذا الجمع أيضا ما سمي به من الأسماء المجموعة جمع المذكر السالم مثل:
(عليين وزيدين) قال تعالى: ﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيْنِ﴾ (٣) وتقول فيمن يسمى:
(عابدين وزيدين): (جاء عابدون وزيدون ، ورأيت عابدين وزيدين ، ومررت بعابدين
وزيدين). (٤) على أحد المذاهب فيه.

كيفية جمع الاسم على هذا الجمع:

إذا كان المراد جمعه هذا الجمع صحيح الآخر ، أو شبهه ، زيدت فيه الواو والنون
أو الياء والنون بلا تغيير فيه فيقال: في جمع كاتب : (كاتبون وكاتبين وفي جمع ظي
علما لرجل : ظييون وظييين.

وإذا كان ممدودا فهمزته تعطى حكمها في الثنية : أى إذا كانت همزته للتأنيث
وجب قلبها واوا ، فتقول في جمع (ورقاء) علما لرجل مذكر عاقل : ورقاؤون) وفي
جمع زكرياء : (زكرياؤون) وإن كانت أصلية تبق على حالها ، فتقول في جمع وضاء
وقراء : (وضأؤون وقرأؤون) وإن كانت مبدلة من واو أو ياء ، أو مزيدة للإلحاق جاز
فيها الوجهان: إبقاؤها على حالها وقلبها واوا ، فتقول في جمع : (رجاء وغطاء وعلباء)
أعلاما لمذكر عاقل: رجاؤون ورجاؤون ، وغطاؤون وغطاؤون ، وعلباؤون وعلباؤون)
والهمزة في المبدلة من واو أو ياء أفصح .

(١) سورة الحجر ٩١

(٢) سورة المعارج ٣٧

(٣) سورة المطففين ١٨

(٤) جامع الدروس ١٨/٢-١٩

وإن جمع المقصور هذا الجمع تحذف ألفه وتبقى الفتحة بعد حذفها دلالة عليها ،
فتقول في جمع مصطفى : مصطفىون ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ (١) وقوله :
﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ الْأَخْيَارِ ﴾ (٢) وتقول في جمع رضا ، علما لمذكر عاقل :
رِضَوْنَ في الرفع ، وِرِضِيْنَ في النصب والجر .

وإن كان ما يجمع هذا الجمع منقوصا تحذف ياؤه ، وتضم ما قبلها إن جمع بالواو ،
وتبقى الكسرة إن جمع بالياء والنون ، فتقول في جمع القاضي : القاضون والقاضين . (٣)

(١) سورة آل عمران ١٣٩

(٢) سورة ص ٤٧

(٣) انظر جامع الدروس العربية ١٩/٢ - ٢٠

ماورد منه فى السورة:

بالواو والنون : المجرمون ٥٣/٤٩ ، جاعلون ٨ ، مُفسِدون ٩٤ مواقعوها
 ٥٣، وبالياء والنون: مؤمنين ٢ ، الأولين ٥٥ ، مُبشِّرِين ٤٦ ، الأخسرين ١٠٣ ، خالدين
 ١٠٨ ، المرسلين ٥٦ ، مساكين ٧٩ فى قراءة كمافى البحر ، مشفقين ٤٩ ، المضلين
 ٥١ ، الظالمين ٥٠/٢٩ ، الكافرين ١٠٢/١٠٠ ، ساكثين ٣ ، منذرين ٥٦ ،
 متكثين ٣١. والملحق به : البنون ٤٦ ، سنين ٢٥/١١.

والملاحظ أن جمع المذكر السالم الذى ورد فى السورة قياس ؛ لأنه كله صفة. أما
 الملحق به فقال ابن السراج: (والمؤنث لا يجمع بالواو والنون إلا أن يكون منقوصا
 كمئة وثبة وقلة وكرة لا بد أنها كانت هاء فى الأصل فلذلك جاءت الواو والنون
 عوضا) (١) وقال ابن جني: (إنما جمعوا بالواو والنون ما ليس مذكرا عاقلا ؛ لأنهم
 عوضوه ذلك من الحذف أو الإعلال العارض له) (٢)

يفهم من قول ابن السراج وابن جني أن علة جمع (سنين) و(بنين) وغيرهما بالواو أو
 بالياء مع النون أنه عوض للمحذوف ؛ إذ الأصل فى مفرد السنين (سنهة) أو (سَنَوَة)
 على خلاف (٣) وفى مفرد (البنين) بَنَوٌ . (٤)

(١) الأصول ٤١٤/٢

(٢) سر صناعة الإعراب ٦٢٣/٢

(٣) انظر اللسان ٥٠١/١٣

(٤) انظر الصحاح ٢٢٨٦/٦ وسر الصناعة ٦٠٣/٢

جمع المؤنث السالم:

تعريفه:

لغة: هو ضم شيء إلى أكثر منه ، فالتثنية والجمع شريكان من جهة الجمع والضم وإنما يفترقان في المقدار والكمية.(١)ومعناه اصطلاحا: ما جمع بألف وتاء زائدتين، مثل : هندات ، ومرضعات وفاضلات .(٢)

الغرض منه:

يقصد بالجمع الإيجاز والاختصار ، كما كان في التثنية كذلك إذ التعبير باسم واحد أخف من الإتيان بأسماء متعددة ، وربما تعذر إحصاء جميع آحاد ذلك الجمع ، وعطف أحدها على الآخر.(٣)

وذلك كأن يكون العدد أكثر من ثلاث نساء فنقول جاءت هند وهند وهند... فيشق علينا تعداد ذلك بالعطف إلى نهاية المعداد فيطول به الكلام، لهذا اجتزأت العرب بحرفين اثنين في جمع المؤنث السالم، وهما الألف والتاء عن تكرار العاطف والمعطوف إيجازا واختصارا، فقالت : الهندات.(٤)

(١) شرح المفصل ٢/٥

(٢) انظر جامع الدروس ٢١/٢ شرح الشيخ حسن الكفراوي على الأخرومية ٢٢ والتحفة السنية ٢٧

(٣) شرح المفصل ٢/٥

(٤) انظر الدراسات الوافية ١٧٢

ما يطرد فيه جمع المؤنث السالم:

قال ابن مالك فى شرح عمدة الحفاظ وعدة اللاقط: (وينبغى أن يعلم أن هذا الجمع مقيس وغير مقيس ، فالمقيس ستة أضرب:

أحدها: جمع أعلام المؤنث مطلقا أى بقاء التأنيث كانت كـ « مِيَّة » أو بألفه كـ«سُعْدَى» أو بلا علامة كـ « هند ».

والثاني: جمع أعلام المذكر المؤنث بالثناء كـ « طلحة ».

والثالث: جمع الشائع الذى فيه علامة تأنيث اسما كان كـ « بقرة » أو صفة كـ«حسنة » ما لم تكن الصفة فعلاء أنشئ أفعل كـ « حمراء » أو فعلى أنشئ فعلان كـ«سَكْرَى»

والرابع: جمع صفة المذكر الذى لا يعقل كـ ﴿ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ ﴾ (١)

والخامس : جمع ما صُغِرَ من مذكر مالا يعقل كـ « دُرَيْهَمَاتٍ » .

والسادس: جمع ما صُدِّرَ بـ « ابن » أو « ذو » من أعلام المذكر الذى لا يعقل

كـ«بنات عرس» و « ذوات القعدة ».

وغير المقيس على ضربين : شاذ وأشد منه ، وكلاهما مقصور على السماع.

فالأول : كـ « نِيَّاتٍ » و « خَوْدَاتٍ » و « سَمَاوَاتٍ » مما واحده شائع مؤنث بلا علامة.

والثاني: كـ « حَسَامَاتٍ » و « حَمَامَاتٍ » و « سَرَادِقَاتٍ » مما واحده مذكر مجرد من

علامة . ويكون هذا النوع أشد من الذى قبله.(٢).

وذكر صاحب جامع الدروس اطراد هذا الجمع فى عشرة أشياء: الأول: علم

المؤنث ، كدعد ، ومريم ، وفاطمة الثانى: ما ختم بقاء التأنيث : كشجرة ، وثمره ،

وطلحة ، وحمزة. الثالث: صفة المؤنث ، مقرونة بالثناء ، كمرضعة ومرضعات ، أو دالة

على التفضيل كفضليات (جمع فضلى مؤنث أفضل) الرابع: صفة المذكر غير العاقل :

كجبل شاهق وجبال شاهقات ، وحصان سابق وحصن سابقات.الخامس: المصدر المجاوز

ثلاثة أحرف ، غير المؤكِّد لفعله كإكرامات وإنعامات وتعريفات.السادس: مصغَّر مذكر

(١) سورة البقرة ١٩٧

(٢) شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ ٩١٢/٢-٩١٣

مالا يعقل . كدريهم ودريهمات، وكتيب وكتيبات. السابع: ما ختم بألف التأنيث الممدودة : كصحراء وصحراوات وعذراء وعذراوات، إلا ما كان على وزن (فعلاء) مؤنث (أفعل) فلا يجمع هذا الجمع كحمراء (مؤنث أحمر) وكحلاء (مؤنث أكحل) وصحراء (مؤنث أصحر) وإنما يجمع هو ومذكره على وزن (فُعْل) : كحُمُر و كُحُل وصُحُر. وأما جمعهم : (خضراوات) كما في حديث (ليس في الخضراوات صدقة) فلنقلها من الوصفية إلى الاسمية أو إجرائها مجرى الأسماء. الثامن: ما ختم بألف التأنيث المقصورة كذكرى وذكريات ، وفضلى وفضليات ، وحلبى وحلبى وحلبيات ، إلا ما كان على وزن (فَعْلَى) مؤنث (فَعْلَان) فلا يجمع هذا الجمع: كسكرى (مؤنث سكران) . التاسع: الاسم لغير العاقل المصدر بابن أو ذى: كابن آوى وبنات آوى وذى القعدة وذوات القعدة. العاشر: كل اسم أعجمي لم يعهد له جمع آخر: كالتغراف والتلفون والفنغراف والبرنامج.

ويلحق بجمع المؤنث السالم فى إعرابه شيثان: الأول: (أولات) بمعنى صاحبات، والثاني: ما سمي به من هذا الجمع ، مثل: (عرفات وأذرعان). (١)

(١) انظر جامع الدروس ٢١/٢ فما بعدها

دلالة جمع المؤنث السالم:

لأهل العربية فى دلالة جمع المؤنث السالم مذاهب: الأول: أن جمع المؤنث السالم من قبيل جموع القلة ، وعليه سيبويه. والثانى: أن جمعى المذكر والمؤنث السالمين مشتركان بين القلة والكثرة ، وعليه ابن خروف والررضي. والثالث: أن الاسم إذا كان له جمعان أحدهما للقلة والثانى للكثرة استعمل جمع السلامة للقلة ، وجمع التكسير للكثرة ، وإن لم يكن له إلا جمع السلامة فهو مشترك بين القلة والكثرة ، وهذا الأخير توفيق للمذهبين السابقين ، وهو الأصح. (١)

كيفية جمع الاسم على هذا الجمع:

المختوم بالتاء ، تحذف وجوبا ، فتقول: فى جمع فاطمة وشجرة: فاطمات ، وشجرات.

والممدود تعطى همزته حكمها فى التثنية ، فتقول: فى جمع عذراء وصحراء: عذراوات وصحراوات ، وتقول فى جمع قرّاء ووضّاء ، إن سميت بهما أنثى : (قرّاءات ووضّاءات) وتقول فى جمع علباء وسماء وحياء (أعلاما لمؤنث): (علباءات وسماءات وحياءات ، وعلباوات، وسموات وحياوات.

والمقصور تعطى ألفه حكمها فى التثنية أيضا فتقول فى جمع حبلى حبليات وفضلى : فضليات وفى جمع رجا وهدى (علمين لمؤنث) رجوات وهديات .

وإن جمعت نحو صلاة وزكاة وفتاة ونواة مما ألفه مبدلة من الواو أو الياء تحذف منه التاء وتقلب الألف المبدلة من الواو واوا ، والمبدلة من الياء ياء ، فيقال: صلوات وزكوات وفتيات ونويات.

وإن جمعت نحو: حياة مما ألفه المبدلة من الياء مسبوقه ياء قلبت ألفه واوا ، وإن كانت ثلاثة أصلها الياء : كحيوات ولا يقال: حيايات ، كراهية لاجتماع ياءين مفتوحتين.

(١) انظر الدراسات الوافية لجمعى التصحيح والتثنية ١٩٠ فما بعدها

والاسم الثلاثي المفتوح الأول ، ساكن الثاني ، صحيحه ، خاليا من الإدغام يجب فتح ثانيه إتباعا لأوله ، فيقال فى نحو: دَعُدْ وَسَجْدَةٌ وَطَبِيَّةٌ : دَعْدَات ، وَسَجْدَات ، وَطَبِيَّات . قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ (١)

وإذا كان مضموم الأول أو مكسوره ، ساكن الثاني ، صحيحه ، خاليا من الإدغام، مثل خُطُوَةٌ وَجُمْلٌ ، وَهِنْدٌ ، وَقِطْعَةٌ وَفُقْرَةٌ يجوز فيه ثلاثة أوجه: الأول: إتباع ثانيه لأوله كخُطُوَات ، وَجُمْلَات ، وَهِنْدَات ، وَقِطْعَات ، وَفُقْرَات . والثاني: فَتْحُ ثانيه ، كخُطُوَات ، وَجُمْلَات ، وَهِنْدَات ، وَقِطْعَات ، وَفُقْرَات . والثالث: إبقاء ثانيه على حاله من السكون ، كخُطُوَات ، وَجُمْلَات ، وَهِنْدَات ، وَقِطْعَات ، وَفُقْرَات .

أما الاسم فوق الثلاثي ، كزَيْنَب ، وَسَعَاد ، وَالاسم الصفة كضَحْمَةٌ ، وَالاسم المحرك الثاني : كَشَجْرَةٌ وَعَنْبَةٌ ، وَالاسم الثلاثي الذى ثانيه حرف علة كجوزة وبيضة وسورة ، وَالاسم الثلاثي الذى فيه إدغام كحجة ومرة فكل ذلك لا يتغير فيه . فيقال: زَيْنَبَات وَسَعَادَات ، وَضَحْمَات وَشَجَرَات وَعَنْبَات وَجُوزَات وَبِيضَات وَسُورَات وَحِجَات وَمِرَات .

إلا بنو هذيل فإنهم يحركون ثاني الاسم الثلاثي ، إذا كان حرف علة عند جمعه بالألف والتاء ، وبالفتح فيقولون فى جمع سورة وصورة وديمة وبيعة : سُورَات ، وَصُورَاتُ دِيمَات ، وَبِيَعَات . (٢)

ما ورد منه فى السورة:

آيات ١٧/٩/٥٦/٥٧/١٠٥/١٠٦ ، الباقيات ٤٦ ، الجنات ١٠٧/٣١ ، السموات ١٤/٢٦/٥١ ، الصالحات ٢/٣٠/٤٦/١٠٧ ، الكلمات ٢٧/١٠٩ وكلها قياس . إلا السموات ففيها خلاف نظرا لاختلافهم فى مفردها ، إذ قيل: إن مفردها السماء وأصلها سماوة ، وقيل: إنها تذكر توثث (٣) وعلى سماعيتها ابن مالك كما سبق ذكره ، وحملها على القياس أولى عندى .

(١) سورة البقرة ١٦٧

(٢) انظر جامع التروس ٢/٢٥ لما بعدها وشذا العرف ١٠٤ لما بعدها .

(٣) انظر اللسان ١٤/٣٩٨

جمع التكسير:

إن جمع التكسير في العربية يختلف اختلافا كثيرا عن أخويه حيث يخضع لأمر كثيرة كالقلة والكثرة والسماع والقياس والندرة وما اختلف فيه منه هل هو جمع أو مفرد نحو هُراء ، ونخيل ، وما إليهما ، ومفهومه إذا كان نكرة أو معرفة بعد الإثبات ومالا نظير له وما جمع منه على ما قبل علامة التأنيث نحو جمعهم جُفرة على جفار.

كما يلاحظ أن ما يدل على القلة يتميز بعود الضمير إليه جمعا وما يدل على الكثرة يعود الضمير إليه مفردا مؤنثا في الغالب كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَزَلُمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ﴾ (١) فلما كان الاثنا عشر شهرا من العدد الكثير عاد الضمير إليها مفردا مؤنثا في قوله ﴿ مِنْهَا ﴾ ولما كانت الأربعة الحرم عددا قليلا عاد الضمير إليها جمعا مؤنثا في قوله ﴿ فِيهِنَّ ﴾.

والكثير في العربية تذكير فعل العدد القليل نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ (٢) فذكر الفعل لقلة النسوة ووقع هؤلاء عليهن كما يقع على الرجال ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرْمَ ﴾ (٣) ولم يقل : أَنْسَلَخْتُ ، وكل صواب. (٤)

وكذلك نجد بين المفرد وجمع التكسير تقاربا من ذلك التقارب مجيء المفرد والجمع على صيغة واحدة نحو: أفعل من جموع القلة فقد جاءت مفردة نحو آنتق كما في الحديث (مَنْ اسْتَمَعَ إِلَيَّ قَيْنَةَ صُبَّ فِي أُذُنَيْهِ الْأَنْك) وهو الرصاص ونجد أبهّل وأنعم وأذرع والأتمد ... أسماء مواضع . (٥)

(١) سورة التوبة ٣٦

(٢) سورة يوسف ٣٠

(٣) سورة التوبة ٥

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٤٣٥/١

(٥) انظر المزهر ٧٧/٢ وكتاب ليس في كلام العرب ٩٨

وكذلك جاءت صيغة فعال مشتركة بين المفرد نحو كتاب وزمام وجمع الكثرة نحو رجال ورمال كما ذكره سيبويه في لفظة الطرفاء أنها واحد وجمع. (١) ومنها الفلك ودلاص وهجان. (٢)

ومن أوجه التقارب بين المفرد والجمع تعاقبهما على الموضع الواحد وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾ (٣) قرأها حمزة وخلف بالإفراد ، نحو ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾ قال الفراء : فمن قال الريح لواقح ، والريح واحدة لأن الريح في معنى الجمع ، ألا ترى أنك تقول : جاءت الريح من كل مكان فليل لواقح لذلك ، كما قيل تركته في أرض أغفال وسبابس ... وثوب أخلاق (٤)

كما نلاحظ نيابة المفرد عن الجمع والعكس فمن الأول قوله: كلوا في بعض بطونكم تعفوا. أراد في بطونكم وقاسه الكوفيون وتبعهم ابن مالك. (٥)
ومن الثاني قولهم: شابت مفارقه قال البغدادي : اعلم أن العرب قد توقع كلام من المفرد والمثنى والجمع موقع كل من الآخر. (٦)

كما نلاحظ أيضا أن الغالب في جمع التكسير أن يكون في الأسماء دون الصفات إلا ما غلبت عليه الاسمية أو جرى مجرى الأسماء بخلاف أخويه فإنه يكون في الأسماء والصفات، قال الرضي : اعلم أن الأصل في الصفات ألا تكسر لمشايتها الأفعال وعملها عملها فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل وهو الواو والنون فيتبعه الألف

(١) انظر الكتاب ٢/٢٠٩

(٢) انظر الخصائص ٢/٩٤-٩٥ ، ١٠١ ومجمع الأمثال للميداني ٢/٣٢٠

(٣) سورة الحجر ٢٢

(٤) انظر معاني القرآن ٢/٨٧

(٥) انظر الأمالي الشجرية ١/٣١١-٢٤/٢-٢٥، ٣٤٣ وخزانة الأدب ٣/٤٣١ ومعاني الأخفش ٢/٤٩٢

والمقتصر في شرح الإيضاح ٦٩٧

(٦) انظر خزانة الأدب ٣/٤٣١

والتاء لأنه فرعه ، وأيضاً تتصل الضمائر المستكنة بها والأصل أن يكون فى لفظها ما يدل على تلك الضمائر وليس فى التفسير ذلك فالأولى أن تجمع بالواو والنون ليدل على استكنان ضمير العقلاء ، وبالألف والتاء ليدل على جماعة غيرهم ثم إنهم مع هذا كله كسروا بعض الصفات لكونها أسماء كالجوامد وإن شابهت الفعل. (١)

ثم نراه يقول : واعلم أن الأسماء أشد تمكناً فى التفسير والصفات محمولة عليها فإذا اشتبه عليك تكسير شيء من الصفات فإن كنت فى الشعر فاحملها على الأسماء وكسرها تكسيها وإن كان فى غير الشعر فلا تجمع إلا جمع السلامة. (٢)

كما يفترق جمع تكسير عن أخويه بتعدد أقسامه لاعتبارات مختلفة وذلك كزيادة لفظ الجمع على مفرده بدءاً وغاية أو نقصانه عنه كذلك أو مساواته له فى الحروف دون الحركات أو مساواته له فيهما معا ، كما تلحقه هاء التأنيث جوازاً أو وجوباً وقد لا تلحقه كما أنه يرد فيه جمع الجمع على القياس وغيره ومنه ما يختص بالذكر وما يختص بال مؤنث وما يشترك بينهما . ومنه ما يختص بالأسماء وما يختص بالصفات التى تجرى بحرى الأسماء وما يشترك بينهما ومنه ما يختص بالبلايا وما يجرى مجراها ومالا يختص ومنه ما يكون للقلة فقط وما يكون للكثرة فقط وما يصلح لهما معا بحسب دلالة السياق.

ومنه ما يختص بالصحيح الآخر نحو فَعَلَةٌ وفُعَالٌ وفُعُلٌ وما يختص بالمعتل نحو فَعَلَةٌ وما يصلح لهما ومنه ما يختص بالعاقل نحو فَعَلَةٌ وفُعَلَةٌ وفُعَلَاءٌ وأفُعَلَاءٌ ، وما يشترك بين العاقل ، وغيره إلى غير ذلك من القضايا التى تتصل بدراسة جمع التفسير والتى تحتاج إلى دراسة متخصصة تصلح أن تكون رسالة أو كتاباً.

(١) انظر شرح الشافية للرضي ١١٦/٢-١١٧

(٢) المرجع السابق ١١٩/٢

تعريفه:

هو ما دل على أكثر من اثنين بصيغة تخالف صيغة مفردة مخالفة ظاهرة أو مقدره. فالمخالفة الظاهرة ستة أنواع: الأول: بزيادة نحو: صنو وصنوان والثاني: بنقص نحو: تخمة وتخم والثالث: بتبديل شكل نحو: أسد وأسد والرابع: بزيادة وتبديل شكل نحو: رجل ورجال والخامس: بنقص وتبديل شكل نحو: قضيب وقُضْب ، والسادس: بزيادة ، ونقص وتبديل شكل نحو: غلام وغلما. والمخالفة المقدره مثل: فُلك ، ودِلاص ، وهِجان ، وشِمال ، وعِفْتان ، فكل لفظ من هذه الألفاظ الخمسة مفرد وجمع ، وقد قُدِّرَ في جمعها زوال حركات المفرد ، وتحركها بحركات الجمع ففُلك المفرد كقُفْل ، والجمع : كِبُدُن ، وهِجان ، ودِلاص وشمال المفرد منها: كعِقال ، والجمع كجبال وعفتان المفرد : كسرحان، والجمع كغلما. (٢) وينقسم باعتبار القلة والكثرة إلى قسمين:

جمع القلة :

وهو ما وضع للعدد القليل من ثلاثة إلى عشرة والحدان داخلان (أى الثلاثة والعشرة) وألفاظه على الصحيح أربعة، وهي: أفعلة ، وأفعل ، وفعللة ، وأفعال نحو: أزمنة وأنسر ، وقتية وأجمال وقد جمعها ابن مالك في قوله:

أَفْعَلَةٌ أَفْعُلٌ نُمُ فِعْلَةٌ نُمَةُ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قِلَّةٌ

ويدل على وضعها للقلة أمران: الأول: تصغيرها على لفظها بخلاف جموع الكثرة التى تُرَدُّ إلى واحدها ، وتصغير الجمع يدل على التقليل ، والثاني: غلبة استعمالها فى تمييز الثلاثة إلى العشرة ، واختيارها فيه على سائر الجموع إن وجدت. (١) قال ابن هشام: الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وحق ما تضاف إليه أن يكون جمعا مكسرا من أبية القلة نحو: ثلاثة أفلس ، وأربعة أعبد وسبعة أبحر. (٣)

(١) الاشتقاق لعبدالله أمين ٢٨٦

(٢) انظر تصنيف الأسماء للطنطاوي ٢٠٤ وانظر الكتاب ٢/٢٠٤ ، ٢٠٥

(٣) أوضح المسالك ٢٥٢/٤

ويضيف ابن مالك إلى جمع القلة نوعين آخرين زيادة على ما ذكره في الألفية حيث يرى أن الجمع بالألف والتاء وجمع المذكر السالم من جموع القلة قال: (حكم العدد من ثلاثة إلى عشرة في التذكير ومن ثلاث إلى عشر في التأنيث أن يضاف إلى أحد جموع القلة الستة وهي أفعال وفعله وأفعلة والجمع بالألف والتاء وجمع المذكر السالم ، فإن لم يجمع المعدود بأحد هذه الستة جيء بالجمع المستعمل كقولك : ثلاثة سباع وثلاثة ليوث ومنه قول أم عطية رضي الله عنها: جعلن رأس بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة قروء. (١)

وقال الفيومي: جموع القلة خمسة جمعت أربعة منها في قولهم:

بِأَفْعُلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعَلَةٍ وَفَعْلَةٌ يُعْرَفُ الْأَدْنَى مِنَ الْعَدَدِ

والخامس: جمع السلامة مذكره ومؤنثه ، ويقال: إنه مذهب سيبويه ، وذهب إليه ابن السراج [وهذا الذي قاله الفيومي يوافق تماما الذي قاله ابن مالك في شواهد التوضيح] وعليه قول حسان:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا

ويحكى أن النابغة لما سمع البيت ، قال لحسان: قللت جفانك وسيوفك ، وذهب جماعة إلى أن جمعي السلامة كثرة ، قالوا ولم يثبت النقل عن النابغة وعلى تقدير الصحة فالشاعر وضع أحد الجمعين موضع الآخر للضرورة ولم يرد به التقليل . وقيل: جمع السلامة مشترك بين القليل والكثير (أى صالح لهما) وهذا أصح من حيث السماع ، قال ابن الأنباري: كل اسم مؤنث يجمع بالألف والتاء فهو جمع قلة نحو: الهندات والزينات، وربما كان للكثير وأنشد بيت حسان ، وقال ابن خروف : جمعا السلامة مشتركان بين القليل والكثير ، ويؤيد هذا القول قوله تعالى : ﴿ وَأذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ (٢) المراد : أيام التشريق وهي قليلة، وقال تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾ (٣) وهذه كثيرة.

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ٩٠

(٢) سورة البقرة ٢٠٣

(٣) سورة البقرة ١٨٤

وقيل : اسم الجنس وهو ما بين واحده وجمعه بالهاء وكذلك اسم الجمع نحو قوم ورهط من جموع القلة وبعضهم يسقط (فعلة) من جموع القلة لأنها لا تنقاس ولا توجد إلا في ألفاظ قليلة نحو: غلمة وصبية وفتية. وهذا كله إذا كان الاسم ثلاثيا وله صيغة الجمع ، أما إذا كان زائدا على الثلاثة نحو: دراهم ودنانير ، أو ثلاثيا وليس له إلا جمع واحد نحو: أسباب وأرجل وكتب فجمعه مشترك بين القليل والكثير ، لأن صيغته قد استعملت في الجمع استعمالا واحدا ، ولانص أنه حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر ، ولا وجه لترجيح أحد الجانبين من غير مرجح فوجب القول بالاشتراك ولأن اللفظ إذا أطلق فيما له جمع واحد نحو: دراهم وأتواب توقف الذهن في حمله على القليل والكثير حتى يحسن السؤال عن القلة والكثرة ، وهذا من علامات الحقيقة ، ولو كان حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر لتبادر الذهن إلى الحقيقة عند الإطلاق ، وقد نصوا على ذلك على سبيل التمثيل ، فقالوا ويجمع فَعْلٌ على أَفْعُلٍ نحو: رجل تجمع على أرجل ويكون للقليل والكثير . قال ابن السراج : وقد يجيء أفعال في الكثرة قالوا : قَتَبَ وأقْتَابَ ورَسَنَ وأرسان ، والمراد: أن يستعمل في الكثرة كما استعمل في القلة . وأما إذا كان له جمعان نحو: أفلس وفلوس فهنا يحسن أن يقال : وضع أحد الجمعين موضع الآخر ، وأما ماله جمع واحد فلا يحسن أن يقال فيه ذلك ؛ إذ ليس له جمعان وضع أحدهما موضع الآخر ، بل يقال فيه: إنه هنا جمع قلة أو كثرة. (١)

هذا وقد جعل الكوفيون (فَعَلٌ) بضم الفاء وفتح العين، وفِعْلا بكسر الفاء وفتح العين من جموع القلة واحتج لهم ابن مالك في شواهد التوضيح فقال: ويعضد قولهم في (فَعَلٌ) بكسر الفاء وفتح العين قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ﴾ (٢) ويعضد قولهم في (فَعَلٌ) بضم الفاء وفتح العين قول عائشة - رضي الله عنها - (ثم يَصُبُّ عَلَيَّ رَأْسِي ثَلَاثَ غُرَفٍ) وقوله تعالى: ﴿فَأَتَوْا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾ (٣) فإضافة ثمانى إلى حجج وثلاث إلى غرف وعشر إلى سور دليل على أن فِعْلا وفَعْلا جمعاً قلة للاستغناء بهما عن الجمع بالألف والتاء. (٤)

(١) المصباح للقبومي ٢٦٦ (الخاصة)

(٢) سورة القصص ٢٧

(٣) سورة هود ١٣

(٤) انظر شواهد التوضيح والصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ٩٠-٩١ وجمع الهوامع ١٧٦/٢

ومما سبق يتبين لنا أن ما يدل على القلة عشرة على القول بأن جمعي التصحيح ،
 وفَعَلَ وفُعِلَ عند الكوفيين ، واسم الجنس واسم الجمع من قبيل جمع القلة إضافة إلى الصيغ
 الأربع المشهورة والتي لا نزاع فيها بين النحاة باستثناء (فَعَلَةٌ).

والحق أن جمعي التصحيح للقلة والكثرة كما ذكره صاحب المصباح وهو مذهب ابن
 خروف ، وأن اسمي الجنس والجمع مشتركان وضعا بين القلة والكثرة صالحان لهما. وتعتبر
 القلة والكثرة في نكرات الجموع ، أما ما كان معرفاً بأل أو مضافاً إلى جمع فهو صالح
 للقلة والكثرة إذا كان من صيغ جمع القلة نحو: الجففات وأسيافنا في قول حسان رضي
 الله عنه:

لَنَا الْجَفَفَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرُونَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا

هذا، ويرى الرضي أن جمع القلة ليس بأصل في الجمع ، لأنه لا يذكر إل حيث ا
 يراد به القلة ، ولا يستعمل مجرد الجمع كما يستعمل له جمع الكثرة ، يقال: فلان حسن
 الثياب في معنى حسن الثوب ولا يحسن حسن الأثواب ، وكم عندك من الثوب أو
 الثياب، ولا يحسن من الأثواب وتقول: هو أنبل الفتيان ولا تقل: هو أنبل الفتية مع قصد
 بيان الجنس. (١)

(١) انظر شرح الشافية ٩٨/٢ - ١١٧

الثاني: جمع الكثرة:

وهو ما وضع للعدد الكثير من أحد عشر إلى مالا نهاية له. (١) وصيغته كما ذكره ابن مالك بقوله: (والأبنية الموضوعة للكثرة (فُعَل) ك (حُمِر) و(فُعَل) ك (سُقُف) و(فُعَلان) ك(غُلَمان) و(فُعَلان) ك(قُفزان) و(فُعَلَى) ك (جَرَحَى) و(فُعَل) ك(فِرَق) و(فُعَل) ك(صُومام) و(أفُعلاء) ك(أولياء) و(فُعَل) ك(حِيض) و(فَواعِل) ك(صواحب) و(فُعَلَى) ك(حِجَلَى) و(فُعَل) ك(رجال) و(فُعَل) ك(غُرَف) و(فُعَلَة) ك(بِرَرَة) و(فُعائل) ك(ترايب) و(فُعَلَة) ك(قُضاة) و(فُعَالَى) ك(يتامَى) و(فُعَالَى) ك(أسارى) و(فُعَلَة) ك(قِرطَة) و(فُعُول) ك(وجوه) و(فُعِيل) ك(عييد) و(فُعلاء) ك(ظُرُفَاء) و(فُعَال) ك(ظُؤار) و(فُعَالَى) ك(سَعَالَى) و(فُعَالَى) ك(بِخَاتَى). (١)

وقال محمد الطنطاوي: (وألفاظه على الصحيح ثلاثة وعشرون منها ستة عشر لغير منتهى الجموع ، وهي : فُعَل ، وفُعَل ، وفُعَل ، وفُعَل ، وفُعَلَة ، وفُعَلَة ، وفُعَلَى ، وفُعَلَة إلى آخر ما يأتي ، ومنها سبعة تمتاز باسم صيغة منتهى الجموع وهي فواعل وأخواتها ، وقد أشار بعضهم إلى ضبط الأولى بالأمثلة مع التنبيه على الثانية إجمالاً فقال:

فِي السُّفْنِ الشُّهُبِ البُّغَاةِ صُورٌ مَرَضَى القُلُوبِ والبِّحَارِ عِبَرٌ
غُلَمَانُهُمُ لِلأَشْقِيَاءِ عَمَلُهُ قُطَاعُ قُضْبَانٍ لِأَجْلِ الفَيْلَةِ
وَالعُقَلَاءِ شُرْدٌ وَمنتهى جَموعُهُمُ فِي السَّبْعِ والعِشْرَانِ

فجملة أوزان التكسير سبعة وعشرون (٢) وتكلمة أوزان جموع الكثرة التي ذكرها الطنطاوي: فِعَلَة ، وفُعَل ، وفُعَال ، وفعال ، وفُعُول ، وفُعَلان ، وفُعَلان ، وفُعَلَاء ، وأفُعِلَاء ، وفواعل ، وفُعائل ، وفُعَالَى ، وفُعَالَى ، وفُعَالَى ، وفُعَالِل وشبهه (٣) وهذه التي ذكرها الطنطاوي نفس ما في شذا العرف وترتيبها (٤) وتابع الشيخ الحملاوي صاحب المصطلحات النحوية والصرفية، إلا أن صيغة (فُعَالَى) لم يذكرها ، وربما سقطت سهواً. (٥)

(١) وذهب السعد الفخراني إلى أن مدلول القلة من ثلاثة إلى العشرة ومدلول الكثرة من الثلاثة إلى مالا نهاية بمعنى أن الفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة البداية. معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٥١

(٢) شرح الكافية الشافية ١٨١٢/٤

(٣) تصريف الأسماء ٢٠٤-٢٠٥

(٤) انظر تصريف الأسماء ٢٢٤

(٥) انظر شذا العرف ١٠٩ فما بعدها

(٥) انظر المصطلحات النحوية والصرفية ٥١

ويلاحظ أن صيغة (فَعَلَى) و(فَعَالَى) و(فَعِيل) و(فُعَال) التي ذكرها ابن مالك أنها من أبنية الكثرة أسقطها منها الشيخ الحملاوي والطنطاوي وصاحب المصطلحات النحوية والصرفية؛ لعدم ذكرهم لها. وذكروا صيغة (فَعَالِل) وشبهها ولم يذكرها ابن مالك.

ماورد من جمع التكسير في السورة:

أولا : جمع القلة:

- ١- أفْعُل : أعين ١٠١ - أنفس ٥١
- ٢- أفعال : آباء ٥ - آثار ٦/٥٧/٦٤ - آذان ١١ - أصحاب ٩ - أعمال ١٠٣/١٠٥ - أعناب ٣٢ - أفواه ٥ - أنهار ٣١ - أيقاظ ١٨.
- ٣- أفْعَلَة : آلهة ١٥ - أسورة ٣١ قرئ بها - أكثة ٥٧.
- ٤- فَعْلَة : فتية ١٠/١٣.

ثانيا : جمع الكثرة:

- ١- فُعُل : خُضْر ٣١ .
- ٢- فُعُل : ثُمُر ٣٤ - رسل ١٠٦ - قُبُل ٥٥ .
- ٣- فُعُل : زُبُر ٩٦ - قرى ٥٩ .
- ٤- فُعَال : ثياب ٣١ - جبال ٤٧ - رياح ٤٥ - عباد ٦٥/١٠٢ .
- ٥- فُعُول : رقود ١٨ على رأى - عروش ٤٢ - قلوب ١٤/٥٧ - وجوه ٢٩ .
- ٦- فُعَلَاء : شركاء ٥٢ .
- ٧- أفْعَلَاء : أولياء ٥٠/١٠٢ .
- ٨- فَعَائِل : أرائك ٣١ .
- ٩- مَفَاعِيل : مساكين ٧٩ .
- ١٠- أفَاعِيل : أساور ٣١ .
- ١١- مَفَاعِلَة أو مَعَاظِلَة : ملائكة ٥٠ .

وبيان هذه الصيغ لجمع التكسير بنوعيه القلة والكثرة التي وردت في السورة من حيث القياس والسماع ما يلي:

أولاً- ما جاء على أفْعُل ، وهو أعين وأنفس. قال ابن مالك: (فالقياسي من أفْعُل) ما كان جمعا لثلاثي ، مجرد ، مفتوح الفاء ، ساكن العين ، صحيحها ، غير صفة كفلَس و أفْلَس ونَفَس وأنْفَس (١)

وعليه فالأنفس قياس ، لأن مفردة نَفَس توفر عليه شروط جمعه على أفْعُل. أما الأعين فقد قال فيه ابن مالك: (وإن كان معتل العين لم يجمع على (أفْعُل) إلا أن يسمع فيحكم بشذوذه كأعين و أثوب) (٢)

ثانياً- ما جاء على أفعال ، وهو آباء ، وآثار ، وآذان ، وأصحاب ، وأعمال ، وأعنان ، وأفواه ، وأنهار ، وأيقاظ . قال فيه ابن مالك : (ولما تقرر المطرد جمعه على أفْعُل من الثلاثي تَبَّهت أن ما سواه من الثلاثي إذا كان اسما غير صفة اطرده جمعه على (أفعال) فبان بهذا أن نحو: (بيت) و (أبيات) و (ثوب) و (أثواب) مطّرد؛ لأن اعتلال العين مانع من جمع (فَعْل) على (أفْعُل) قياسا. وبان - أيضا - أن الجمع على (أفعال) مطّرد في غير (فَعْل) المقيّد كحِرْز و أحزاب ، وصُلْب وأصلاب ، وجَمَل وأجمال ، ووعِل وأوعال ، وعَضُد وأعضاد ، وعُنُق وأعناق ، وعِنَب وأعنان ، وإِبِل وآبال ورُطْب وأرطاب) (٣)

(١) شرح الكافية الشافية ١٨١٥/٤

(٢) شرح الكافية الشافية ١٨١٦/٤

(٣) شرح الكافية الشافية ١٨١٧/٤ - ١٨١٨

وعليه فإن الآباء والآثار والأصحاب والأعمال والأعنان والأفواه والأنهار والأيقاظ كلها قياس ؛ لأن كلا من الآباء والآثار والأعمال والأفواه والأنهار مفردها على فَعَلَ وهو: أبٌ أصله أبُو (١) وأثر ، وعمَل ، وقَمَّ أصله قَوَّة. (٢)، ونَهَرَ. والأعنان مفرده على فَعَلَ وهو عَنَبٌ ، كما أن مفرد الأيقاظ يَقِظ على فَعَلَ. وأما مفرد الأصحاب فصَحَبٌ على فَعَلَ وهو صفة.

ثالثا- ماجاء على أفَعَلَة ، وهو آلهة وأسورة في قراءة (٣) وأكْنَة ، . قال ابن هشام : (أفَعَلَة وهو لاسم مذكر رباعي ، بمدة قبل الآخر - نحو طعام ، وجمار وغراب ، وعمود. والتزم في فَعَال - بالفتح - وفَعَال - بالكسر - مضعفي اللام أو معتلبيها. فالأول كَبَتَات وزمام ، والثاني كَقَبَاء وإِنَاء) (٤)

وعليه فالآلهة والأسورة قياس ؛ لأن مفرد الآلهة إله والأسورة سوار على فَعَال رباعي ، كما أن الأكْنَة قياس ؛ لأن مفرده على فَعَال ، بل بجيء جمعه على أفَعَلَة لازم لكونه مضعف اللام.

رابعا- ماجاء على فَعَلَة ، وهو فِتْيَة ، قال أبو حيان : (والفِتْيَة جمع فتي جمع تكسير جمع قلة ، وكذلك كانوا قليلين ، وعند ابن السراج أنه اسم جمع لا جمع تكسير) (٥)

(١) انظر القاموس ١٦١٣

(٢) انظر القاموس ١٦١٤

(٣) والمحرر الوحيز ٣٠١/٩ والبحر ١٢٢/٦

(٤) أوضح المسالك ٣١٢/٤

(٥) البحر ١٠٢/٦

قال ابن هشام: (فُعْلَةٌ - بكسر أوله وسكون ثانيه - وهو محفوظ في نحو ولد وفتى، وشيخ، وثور، ونحو ثنى، ونحو غزال، ونحو غلام، ونحو صبيّ وخصبيّ، ولعدم اطراده قال أبو بكر: هو اسم جمع لا جمع) (١)

خامسا- ماجاء على فُعْلٌ، وهو حُضِرَ، قياس؛ لأن مفرده حضراء مؤنث أحضر، وأفعل الذي مؤنثه فعلاء كأحمر حمراء، وأسود سوداء يجمعان (أى أفعل فعلاء) على فُعْلٍ. (٢)

سادسا- ماجاء على فُعْلٌ، وهو ثُمِرَ فى قراءة (٣) رُسُلٌ وقُبِلَ، قال ابن مالك: (فُعْلٌ، والقياسي منه ما كان جمعا ل (فَعُولٌ) بمعنى (فاعل) صحيح اللام. ولاسم صحيح اللام رباعي بمدة زائدة ثلاثة، مذكرا كان كل واحد من النوعين أو مؤنثا. فالأول كصَبُورٍ و صُبْرٍ. والثاني: كقَدَالٍ و قُدْلٍ، وأتَانٍ وأُتْنٍ، و حِمَارٍ و حُمْرٍ، وذراع و ذُرْعٍ، و قُرَادٍ و قُرْدٍ، و كُرَاعٍ و كُرْعٍ، و عَمُودٍ و عُمُدٍ، و قَلُوصٍ و قُلُوصٍ، و قَضِيبٍ و قُضْبٍ) (٤)

وعليه فالثُمِرُ والرُّسُلُ قياس، لأن مفردهما ثِمَارٌ (٥) ورسول على فَعُولٍ كَعَمُودٍ و قَلُوصٍ. كما أن القُبْلُ قياس؛ لأن مفرده قَبِيلٌ على فَعِيلٍ كقَضِيبٍ و كَثِيبٍ.

سابعا- ماجاء على فُعْلٌ وهو زَبْرٌ، وقُرَى، قال ابن مالك: (فُعْلٌ، والقياسي منه ما كان ل (فُعْلَةٌ) - اسما - كغُرْفَةٍ و غُرْفٍ و عُدَّةٍ و عُدَدٍ، و غُرُورَةٍ و غُرْرَى...) (٦)

(١) أوضح المسالك ٣١٢/٤

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ١٨٢٨/٤، وأوضح المسالك ٣١٢/٤

(٣) انظر السبعة ٣٩٠

(٤) شرح الكافية الشافية ١٨٣٣/٤-١٨٣٤، وانظر أوضح المسالك ٣١٢/٤-٣١٣

(٥) انظر الحجة فى القراءات لابن خالويه ٢٢٣ وحجة القراءات لأبي زرع ٤١٦، والبيان للعكبري ٨٤٧/٢

(٦) شرح الكافية الشافية ١٨٣٧/٤ وانظر أوضح المسالك ٣١٣/٤

وعليه فالزُبْرُ قياس ؛ لأن مفرده زُبْرَةٌ . أما القُرَى فمفردها قَرْيَةٌ ، فيها لغة ثانية ، وهي قَرْيَةٌ (١) على فَعْلَةٍ ، وَفَعْلَةٌ أخت فُعْلَةٌ فحُمِلَ جمع الفِعْلَةُ على جمع فُعْلَةٌ ؛ لأنهما أختان . قال ابن مالك : (وقد ينوب (فَعَلٌ) عن (فَعَلَ) و (فَعَلَ) عن (فَعَلٌ) فالأول : كحِجْلِيَّةٍ وَحُلِّيٍّ ، وَلِحْيَةٍ وَلُحْيِيٍّ ، والثاني : صُوْرَةٌ وَصُوْرٌ ، وَقُوَّةٌ وَقُوِيٌّ) (٢)

ثامنا- ماجاء على فِعَالٍ ، وهو ثِيَابٌ ، وَجِبَالٌ ، وَرِيَّاحٌ ، وَعِبَادٌ ، قال ابن مالك :
 (ف) فِعَالٌ (مقيس في جمع (فَعَلَ) و (فَعْلَةٌ) اسمين كانا أو صفتين نحو : (كَعَبٌ) و (كِعَابٌ) و (صَعْبٌ) و (صِعَابٌ) و (نَعَجَةٌ) و (نِعَاجٌ) و (خَدَلَةٌ) و (خِدَالٌ) (٣) كما قال : (و (فِعَالٌ) - أيضا - مقيس في (فَعَلَ) و (فَعْلَةٌ) مالم يضاعفا أو تعتل لامها وذلك نحو : (جَمَلٌ) و (جِمَالٌ) و (رَقَبَةٌ) و (رِقَابٌ) (٤) وقال أيضا : (و (فِعَالٌ) - أيضا - مقيس في (فَعَلَ) و (فَعْلَةٌ) اسمين نحو (ذَيْبٌ) و (ذَيْبٌ) و (رُمُوحٌ) و (رِمَاحٌ) مالم يكن (فَعَلَ) واوي العين كحُوتٌ أو يائي اللام كمُدَى) (٥)

وعلى ذلك فثِيَابٌ قياس ؛ لأن مفرده ثُوْبٌ ككَعَبٌ وَكِعَابٌ ، كما أن العِبَادٌ قياس ؛ لأن مفرده عِبْدٌ إما لكونه ككَعَبٌ وَكِعَابٌ أو كصَعْبٌ وَصِعَابٌ . كما أن الجِبَالٌ قياس ؛ لأن مفرده جَبَلٌ كجَمَلٌ وَجِمَالٌ ، كما أن الرِيَّاحٌ أيضا قياس ؛ لأنه مفرده رِيْحٌ ، كذَيْبٌ وَذَيْبٌ .

(١) انظر التهذيب والصحاح (مادة قرى)

(٢) شرح الكافية الشافية ١٨٤٠/٤

(٣) شرح الكافية الشافية ١٨٤٩/٤

(٤) شرح الكافية الشافية ١٨٥٠/٤

(٥) شرح الكافية الشافية ١٨٥٠/٤

تاسعا- ماجاء على على فُعُول ، وهو رُقود على مذهب الجمع ، وعروش ، وقلوب ، ووجوه، أما الرقود فقد قال فيه ابن مالك : (أن (فُعُولًا) قد يكون جمعا ل (فاعِل) على قلة نحو راعع وركوع ، وشاهد وشهود ، وبك وبكبي وصال وصلي) (١)

أما العروش والقلوب والوجوه فقياس ؛ لكونها الاسم الثلاثي الساكن العين المفتوح الفاء. قال ابن هشام: (فُعُول - بضمين - ويطرد في أربعة أحدها: اسم على فَعِل... نحو نمر نمور.. والثلاثة الباقية الاسم الثلاثي الساكن العين مفتوح الفاء نحو كعب وفلس، ومكسورها نحو حِمْل وضيرس ، ومضمومها نحو: جُنْد وبُرْد...) (٢)

عاشرا: ماجاء على فُعَلَاء ، وهو شركاء ، قياس . قال ابن هشام: (فُعَلَاء - بضم أوله وفتح ثانيه - ويطرد في فعيل بمعنى فاعل غير مضاعف ، ولا معتل اللام كظريف وكريم وبخيل) (٣)

حادي عشر: ماجاء على أفعِلَاء ، وهو أولياء ، قياس . قال ابن هشام: (وأفعلاء - بكسر ثالثه - وهو نائب عن فُعَلَاء في المضعف كشديد وعزيز ، وفي المعتل كولي وغني) (٤)

ثاني عشر: ماجاء على فعائل ، وهو أرائك ، قياس . قال ابن هشام : (فعائل ، ويطرد في كل رباعي ، مؤنث ثالثه مدة سواء كانت تأنيثه بالتاء كسحابة وصحيفة وحلوبة أو بالمعنى كشمال وعجوز وسعيد علم امرأة) (٥)

(١) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٣

(٢) أوضح المسالك ٤/٣٢٧-٣١٨

(٣) أوضح المسالك ٤/٣٢٠

(٤) أوضح المسالك ٤/٣٢٠

(٥) أوضح المسالك ٤/٣٢١

ثالث عشر: ماجاء على مفاعيل ، وهو مساكين ، قال ابن مالك:

وَأِنْ يُزْدُ بَعْضُ الَّذِي زَادَ عَلَيَّ أَرْبَعَةٌ فَالزَّائِدُ اخْتِزَفَ إِنْ خَلَا
مِنْ أَنْ يَكُونَ رَابِعًا إِذَا لَيْتَ كَوَاوِرَ (عُصْفُورٍ) وَيَا (مِسْكِينٍ)
وَبِ (مَفَاعِيلٍ) اجْمَعَنَّ ذَيْنِ وَمَا ضَاهَاهُمَا نَحْوُ (تَمَائِيلِ الدَّمِيِّ) (١)

رابع عشر: ماجاء على أفاعيل ، وهو أساور. قال ابن عطية : (وواحد الأساور: إسوار ، وحذفت الياء من الجمع ؛ لأن الباب : أساور ، وهي ما كان في الذراع من الخلي. وقيل: أساور جمع أسورة ، وأسورة جمع سوار) (٢)
يتبين أن الأساور فيه تحريجان الأول : أنه جمع الإسوار والأصل أساور كتمثال وتمائيل ، حذفت منه الياء فصار أساور ، والثاني جمع الجمع ؛ إذ الأصل سوار جمع على أسورة ثم جمع أسورة على أساور.

وجمع الجمع سماع قال الصيمري: (اعلم أن جمع الجمع ليس بمطرد ولا يتجاوز ما جمعته العرب) (٣) ومما سمع عن العرب من جمع الجمع : أكُلب وأكالب ، وأوطب وأواطب ، وأيد وأياد ، وأنعام وأناعم ، وأقوال وأقاويل ، وأرواح وأراويح ، وأسقية وأساق. (٤) ومنه في السورة أيضا الثمر كما قال العكبري: (والثمر - بضمين - : جمع ثمار ، فهو جمع الجمع ، مثل كتاب وكتب) (٥)

خامس عشر: ماجاء على مفاعلة : ملائكة. في الدراسات للشيخ عزيمة : الملائكة ملك: إن أخذ من (لأك) كان غير مقلوب ، وفيه تخفيف الهمزة لا غير وإن أخذ من (ألك) كان مقلوبا ومخفف الهمزة فعلى هذا وزن ملائكة مفاعلة أو معافلة. (٦)

(١) شرح الكافية الشافية ١٨٧١/٤

(٢) المحرر الوجيز ٣٠١/٩

(٣) التبصرة والتذكرة ٦٨١/٢

(٤) انظر التبصرة ٦٨١/٢

(٥) التبيان ٨٤٧/٢

(٦) الدراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٧٩/٤ من القسم الثاني

اسم الجمع واسم الجنس:

يوجد نوعان من المجموع وهما اسم الجمع واسم الجنس الجمعي ، وعُرف اسم الجمع بأنه: ما دل على ثلاثة فأكثر ، ولم يكن له مفرد من حروفه غالبا، وذلك نحو: قوم ورهط ونفر، وإبل ، وغنم.(١)

واسم الجنس بأنه : ما دل على الماهية وضعا وله واحد من لفظه غالبا وفرق بينه وبين واحده بالتاء أو بالياء غالبا أيضا. وقسموه إلى ثلاثة أقسام:

الأول: اسم الجنس الجمعي وهو ما يدل على أكثر من اثنين أو اثنتين ويفرق بينه وبين واحده بالتاء التي تكون غالبا في المفرد نحو كلمة وكلم ، وشجرة وشجر ، وبقرة وبقر، أو بالياء كرومي وروم ، وتركي وترك ، وزنجي وزنج.

والثاني: اسم الجنس الإفرادي وهو: ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد نحو: زيت وخل وماء وذهب.

والثالث: اسم الجنس الآحادي ، وهو الذي يقصد منه فرد في نحو رأيت أسدا.(٢)

وجاء في الدراسات لابن عزيمة :اسم الجمع دال على الجماعة ، لا يستعمل في الواحد وفي الاثنين ، وليس له واحد من لفظه غالبا ، وإن وجد له واحد فرُق بينهما بغير التاء والياء ، ولا يكون على وزن من أوزان المجموع .(٣)

كما جاء فيه : اسم الجنس موضوع للماهية ، فيصلح للواحد وللثنتين والجمع ، وليس على وزن من أوزان المجموع غالبا ، والكثير أن يكون له واحد من لفظه ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء أو بالياء .(٤)

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٥٢

(٢) جموع التكسير بين القياس والسماع ٢٢-٢٣

(٣) الدراسات القسم الثاني ٤/٥٩٦-٥٩٧

(٤) الدراسات القسم الثاني ٤/٦١٨-٦١٩

ويقول ابن مالك: (كل ما دل على جمع وليس له واحد من لفظه فهو اسم جمع أو اسم جنس ما لم يكن على وزن مختص كـ (أبايل) فإنه لواحد مهمل. وماله واحد من لفظه ولم يكن على وزن من الأوزان التي تقدم ذكرها فليس يجمع - أيضا - بل هو اسم جمع أو اسم جنس. فإن كان واحده بالتاء أو ياء كياء النسب فهو اسم جنس كـ (جدًا) و (جدأة) و (مجوس) و (مجوسي) (١)

ويفهم من قول ابن مالك أن اسم الجمع واسم الجنس بمعنى ، وهو كل ما دل على جمع وليس له واحد من لفظه. وأن الفرق بينه وبين الجمع أنه ليس له صيغ خاصة ، بخلاف الجمع فإن له صيغا معدودة.

وإذا كان اللفظ الدال على الجمع يدل بزيادته تاء أو ياء في آخره - على المفرد فهو اسم الجنس كالجِدَاءُ اسم الجنس يدل على الجمع ، والجِدَاءَةُ يدل على المفرد بزيادته التاء في آخره. والمجوس اسم الجنس يدل على الجمع ، والمجوسي يدل على المفرد بزيادة الياء وهو ياء النسب في آخره.

ولفظ الجِدَاءُ والمجوس في دلالتهما على الجمع أصل وزيادة التاء في الجِدَاءُ وياء النسب في المجوس طائفة عليهما ليدلا على المفرد. كما زادوا التاء في المصدر، وهو اسم جنس يدل على الواحد والجمع ؛ ليدل على المرة الواحدة ، وقد أشار إليه سيبويه بقوله: (فإذا جاعوا بالمرة جاعوا بها على فَعَلَّة كما جاعوا بتمرة على تَمَّر) (٢)

(١) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٨٤

(٢) الكتاب ٤/٤٥

كما أشار إليه ابن قيم الجوزية بقوله: (ولزم مصدر فَعَّلَ الذى هو طبع وخصلة وزن
 الفَعَال كالجَمال والكَمال والبهاء والسناء والجلال والعلاء هذا إذا كان المعنى عاما
 مشتملا على خصال لا تختص بخصلة واحدة فإن اختص بخصلة واحدة صار كالمحدود
 ولزمته تاء التأنيث ؛ لأنها تدل على نهاية ما دخلت عليه كالضربة من الضرب وحذفها
 فى هذا الباب وفى أكثر الأبواب يدل على انتفاء النهاية ألا ترى أن الضرب يقع على
 القليل والكثير إلى غير نهاية وإنما استحقت التاء ذلك لأن مخرجها منتهى الصوت وغايته
 فصلحت للغايات ولذلك قالوا علامة ونسابة أى غاية فى هذا الوصف فإذا عرفت هذا
 فالجمال والكمال كالجنس العام من حيث لم تكن فيه التاء المخصوصة بالتحديد والنهاية
 وقولك: ملح ملاحه وفصح فصاحه هو على وزنه إلا فى التاء ؛ لأن الفصاحة خصلة من
 خصال الكمال وكذلك الملاحه فحددت بالتاء ؛ لأنها ليست بجنس عام كالكمال
 والجمال فصارت كباب الضربة والثمرة من الضرب والثمر (١)

هذا الذى ذكرته يمكن عدّه أيضا فرقا بين اسم الجمع أو اسم الجنس وبين الجمع ؛
 إذ يقال فى جمع عُرْفَة عُرْفٌ ، فالعُرْفُ أصلها مفرد وهو العُرْفَة ، وقد دلّ على الجمع
 لتغيير الأصل الذى هو العُرْفَة بحذف التاء منه ، والتَمْر وهو اسم الجنس يدل على الجمع ،
 ثم زيد عليه التاء ليبدل على المفرد كما حُدِّدَ مدلول المصدر بعد أن كان اسم جنس صالحا
 للمفرد والجمع بزيادة التاء عليه.

ماورد منهما فى السورة:

الاستبرق ٣١:

فى التبيان : والسندس جمع سندسة ، واستبرق جمع استبرقة ، وقيل : هما

جنسان(١)

الأهل ٧٧/٧١:

فى المفردات (أهل الرجل : من يجمعه وإياهم نسب أو دين ، أو ما يجري مجراهما

من صناعة وبيت وبلد ، وأهل الرجل فى الأصل : من يجمعه وإياهم مسكن واحد ثم تجوز

به) .(٢)

البشر ١١٠:

فى المفردات (البشرة : ظاهر الجلد... وجمعها بشر وأبشار ، وعبر عن الإنسان

بالبشراعتبارا بظهور جلده من الشعر... واستوى فى لفظ البشر الواحد والجمع وثني

... وخص فى القرآن كل موضع اعتر من الإنسان جثته وظاهره بلفظ البشر). (٣) وفى

البحر : (البشر : يطلق على الواحد والجمع ... وسمي بشرا لظهور بشرته وهو جلده

وبشرت الأديم قشرت وجهه وأبشرت الأرض : أخرجت نباتها). (٤)

الثمر ٣٤:

فى المفردات (الثمر اسم لكل ما يتطعم من أحمال الشجر الواحدة ثمرة). (٥)

(١) التبيان للعكري ٨٤٦/٢

(٢) المفردات ٩٦

(٣) المفردات ١٢٤

(٤) البحر ٤٦٢/٢

(٥) المفردات ١٧٦ وانظر التبيان للعكري ٨٤٧/٢

الجنّ ٥٠:

والجن يقال على وجهين : أحدهما للروحانيين المستترّة عن الحواس كلها بإزاء الإنس فعلى هذا تدخل فيه الملائكة والشياطين فكل ملائكة جن وليس كل جن ملائكة وعلى هذا قال أبو صالح: الملائكة كلها جنّ . وقيل: بل الجن بعض الروحانيين. (١)

الحزب ١٢:

فى المفردات (الحزب : جماعة فيها غلظ) . (٢) وأصل الحزب القوم يجتمعون لأمر حزبهـم . (٣)

الحسبان ٤٠:

قيل : الحسبان الواحد منها حسبانة. (٤)

الذرية ٥٠:

فى المفردات (والذرية : أصلها الصغار من الأولاد ، وإن كان قد يقع على الصغار والكبار معا فى التعارف ، ويستعمل للواحد والجمع وأصله الجمع) . (٥) وفى البحر: (الذرية النسل مشتقة من ذروت أو ذريت أو ذراً الله الخلق أو الذرّ) (٦)

(١) المفردات ٢٠٤

(٢) المفردات ٢٣١

(٣) الكشاف ٦٢٤/١

(٤) انظر الفخر الرازي ١٢٨/٢١ والتبيان ٨٤٨/٢

(٥) المفردات ٣٢٧

(٦) البحر ٣٧٢/١

الذهب ٣١:

فى المفردات (الذهب معروف ، وربما قيل : ذهبه) . (١)

السماء ٤٥/٤٠:

والسماء المقابل للأرض مؤنثة ، وقد تذكر ، ويستعمل للواحد والجمع . (٢)

السندس ٣١:

فى التبيان : والسندس جمع سندسة . (٣)

العدة ٢٢:

فى المحكم : (والعدة كالعدد . وقيل : العدة مصدر كالعَدَّ . والعدة أيضا : الجماعة ، قلت أو كثرت) (٤)

العدو ٥٠:

فى المفردات (يقال رجل عدو وقوم عدو) (٥) وفى المصباح (يقع العدو بلفظ واحد على الواحد المذكور والمؤنث والمجموع) (٦)

الفتية ١٣/١٠:

قال أبو حيان : (والفتية جمع فتى جمع تكسير جمع قلة ... وعند ابن السراج أنه اسم جمع لا جمع تكسير) (٧)

(١) المفردات ٣٣١

(٢) المفردات ٤٢٧

(٣) التبيان ٨٤٦/٢

(٤) المحكم ٣٦/١

(٥) المفردات ٥٥٣

(٦) المصباح ١٥١

(٧) البحر ١٠٢/٦

الفئة ٤٣ :

فى المفردات : (والفئة : الجماعة المتظاهرة التى يرجع بعضهم إلى بعض فى التعاضد). (١) وفى الإملاء للعكبري: (وأصل فئة فيئة ؛ لأنه من فاء يفاء إذا رجع ، فالحذوف عينها ، وقيل أصلها فتوة ؛ لأنها من فأوت رأسه إذا كسرتة ، فالفئة قطعة من الناس) (٢)

القوم ٩٣/٩٠/٨٦/١٥ :

فى المفردات (والقوم جماعة الرجال فى الأصل دون النساء ، ولذلك قال: ﴿لَا يَسْتَخِرُّ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾ (٣) ، قال الشاعر:
أَقَوْمٌ آلُ حِصْنِ أُمِّ نِسَاءٍ (٤)

(١) المفردات ٦٥٠

(٢) إملاء ما من به الرحمن ١١٢ والتبيان ٢٠٠/١

(٣) سورة الحجرات ١١

(٤) المفردات ٦٩٣

الناس ٥٥/٥٤:

فى المفردات : الناس : قيل: أصله أناس ، فحذف فاءه لما أدخل عليه الألف واللام. وقيل: قلب من نسي وأصله إنسيان على إفعالان . وقيل: أصله من ناس ينوس: إذا اضطرب(١) وفى الكشف (وأصل ناس أناس ، حذفته همزته تخفيفا كما قيل : لوقة فى ألوقة، وحذفها مع لام التعريف كاللزام ، لا يكاد يقال: الأناس ...، ووزن ناس فعال، لأن الزنة على الأصول... وهو من أسماء الجموع كرخال). (٢)

وفى البحر: (الناس اسم جمع لا واحد له من لفظه ، ومرادفة أناسي جمع إنسان أو إنسي... ومادته عند سيبويه رحمه الله والفراء همزة ونون وسين ، وحذفت همزته شذوذا وأصله أناس ... ومادته مادة الإنس واحدة وذهب الكسائي إلى أن مادته نون وواو وسين ووزنه فعل مشتق من النوس وهو الحركة يقال ناس ينوس نوسا إذا تحرك... وذهب قوم إلى أنه من نسي وأصله نسي ثم قلب فصار نيس تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فقيل ناس ثم دخلت الألف واللام) (٣)

النخل ٣٢:

فى تهذيب اللغة : (النَّخْلَة : شجرة التمر ، والجماعة نَخْل ...) (٤) وفى المفردات: (النخل معروف وقد يستعمل فى الواحد والجمع). (٥)

(١) المفردات ٨٢٨

(٢) الكشف ١٦٥/١-١٦٦

(٣) البحر ٥٢/١

(٤) التهذيب ٧/٣٩١

(٦) المفردات ٧٩٦

النفر ٣٤:

فى الكليات : (والنفر : من الثلاثة إلى التسعة ولا يستعمل فيما فوق العشرة ولا فى طائفة النساء ، وإذا استعمل فيما فوقها أو فى طائفة الرجال والنساء يفسر حينئذ بالنفس. (١) وفى الكشاف (والفرق بين الرهط والنفر أن الرهط من الثلاثة إلى العشرة أو من السبعة إلى العشرة والنفر من الثلاثة إلى التسعة. (٢)

الهشيم ٤٥:

فى الكشاف : (والهشيم ما تهشّم وتحطم الواحدة هشيمة) . (٣)

الورق ١٩:

فى المفردات (والورق بالكسر : الدراهم ، قال تعالى : ﴿ فَأَبَعْتُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ ﴾ وقرئ ﴿ بورقكم ﴾ و ﴿ ورقكم ﴾ ويقال : ورق وورق ، وورق نحو: كبد وكبد وكبد (٤)

الولد ٣٩/٤:

فى المفردات (الولد : المولود يقال : للواحد والجمع والصغير والكبير... قال أبو الحسن : الولد: الابن والابنة والولد هم الأهل والولد). (٥)

(١) الكليات ٦٨٦

(٢) الكشاف ١٠١٣

(٣) الكشاف ٤٨٦/٢

(٤) المفردات ٨٦٦

(٥) المفردات ٨٨٣

خاتمة

وبعد أن أَلَقْتُ بنا عصا التَّسيار إلى ما انتهى إليه القلم من الدراسة الصرفية بأنواعها المختلفة في سورة الكهف من القرآن الكريم يمكن أن نلخص الدراسة وأهم النتائج التي توصلت إليها فيما يلي :

إن سورة الكهف قد جمعت من صيغ المصدر والفعل والمشتقات وغيرها من مباحث علم الصرف ما هو جدير بالبحث والدراسة. ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها في النقاط التالية:

أولاً- إن اختلاف أهل العربية في صيغ المصدر ولا سيما الثلاثي ، فمنهم القائل بأن المعول عليه في عرفة صيغه السماع؛ لكثرة ما ورد منها كثرةً تمنع من إجراء القياس عليها، وإخضاعها لقاعدة مُعَيَّنَة. ومنهم القائل بقياسيته ، وأوزانه المقيس عليها في الثلاثي :

١- الفُعْلُ، والفَعَّالُ، والفَعَّالَةُ، والفُعُولَةُ ل(فَعَّلَ) عند سيوييه، وتبعه ابن يعيش ، والرضي.

٢- الفَعَّلُ ، ل(فَعَّلَ يَفْعَلُ) اللازم.

٣- الفُعْلَةُ ، لما يدل على اللون.

٤- الفِعَالُ ، لما يدل على الإباء أو الامتناع.

٥- الفُعَالُ ، لما يدل على الصوت والداء.

٦- الفَعِيلُ ، لما يدل على الصوت والسير.

٧- الفِعَالَةُ ، لما يدل على الحرفة والولاية.

٨- الفَعَّالان ، لما يدل على التقلب والاضطراب.

٩- الفَعْلُ للمتعدي ، والفُعُولُ للآزم ، ما لم يدل على أحد المعاني السابقة.

وأصل هذه الصيغ الفَعْلُ ، وما عداه فرع عليه ؛ جيء به لإفادة معنى من المعاني

التي سبق ذكرها.

وبالرغم مما نُسِبَ إلى سيبويه من عدم إجازته القياس على الأكثر عند ورود السماع المخالف للقياس ، وإجازة الفراء ذلك ؛ فإنه بهذه الدراسة يتبين أنه لا خلاف بينهما فى جواز القياس على الأكثر سواء سُمِعَ للفعل مصدر أم لا ، فإنه يجوز القياس على الأكثر .

وما خرج عن الأوزان السابقة للمعاني التى جيئت بها يُخَرِّج بأحد التخريجات

الآتية:

١- الحمل على النظير فى الصيغة أو المعنى أو على الضد نحو: هَوَيْه يَهْوَاه هَوَى ، حُمِلَ عَلَى زَهْدٍ يَزْهَدُ زَهْدًا ؛ لالتحادهما فى المعنى والصيغة. وَعَمِلَهُ يَعْمَلُهُ عَمَلًا ، حُمِلَ عَلَى فَرْعٍ يَفْرَعُ فَرْعًا لاتفاقهما فى الوزن.

٢- تعاقب مصدر صيغتي فَعَلٍ وَفَعَّلَ ؛ لتقارب معنهما ؛ إذ الكسرة فى (فَعَلٍ) أخت الضمة فى (فَعَّلَ) قال سيبويه: وقالوا: سَعِدَ يَسْعَدُ سَعَادَةً، وَشَقِيَ يَشْقَى شَقَاوَةً. وقالوا الشَّقَاءُ كَمَا قَالُوا: الْجَمَالُ. وقالوا: فَهَمَ يَفْهَمُ فَهَمًا وَنَقِهَ يَنْقَهُ نَقْهًا، وقالوا: النَّقَاهَةُ وَالْفَهَامَةُ.

٣- تعاقب مصادر الأفعال عامة ثلاثية كانت أو رباعية ؛ لاتفاق المعنى. نحو: لَقِيَهُ لِقَاءً ؛ لَأَن لَقِيَهُ بِمَعْنَى لَاقَى ، فَجَاءَ مَصْدَرُ فَاعِلٍ عَلَى مَصْدَرِ فَعَلٍ ؛ لِاتِّحَادِ الْمَعْنَى. وَانكسر كسرا ، وَكُسِرَ انكسارا ؛ لَأَن مَعْنَى كُسِرَ وَانكسر واحد. واجتورا وتجاورا ، وَاجْتُورَا وَاجْتُورَا ؛ لَأَن اجْتُورَا وَاجْتُورَا واحد، وَأُنزِلَ تنزيلا ؛ لَأَن مَعْنَى أُنزِلَ وَنُزِلَ واحد ، وَتَبَّعَ اتباعا ؛ لَأَن تَبَّعَ وَاتَّبَعَ فى الْمَعْنَى واحد. وَتَطَوَّى انطواء ؛ لَأَن مَعْنَى تَطَوَّى وَانطوى واحد. وَنَحَوَ : يَدْعُهُ تَرْكًا ؛ لَأَن مَعْنَى يَدْعُ وَيَتْرَكَ واحد. قال المبرد: (واعلم أن الفعلين إذا اتفقا فى المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر).

٤- العدول عن الأصل الذى هو القياس إلى صيغة أخرى ؛ لأجل التخفيف، كعدولهم عن الفَعُولِ إِلَى الْفَعْلِ وَالْفَعَالِ وَالْفِعَالِ لِلْمَعْتَلِ الْعَيْنِ ، وَالْفَعَالِ لِلْمَعْتَلِ اللَّامِ وَالْعَيْنِ . كقَامَ يَقُومُ قَوْمًا وَقِيَامًا ، وَزَالَ يَزُولُ زَوَالًا . وَأَصْلُ الْقَوْمِ وَالْقِيَامِ الْقَوْمُ كَالْقَوْمِ كَمَا أَنَّ أَصْلَ الزَّوَالِ الزُّوُولُ. قال سيبويه: (وقالوا قام يقوم قِيَامًا وصام يصوم صِيَامًا كراهية للفُعُولِ) (وقالوا: دام يدوم دواما ...وزال يزول زوال...وراح يروح

رَوَاحًا... كراهية للفعول) كما قال: (وقالوا: حاضت حيضاً ، وصام صوماً ، وحال حَوْلًا؛ كراهية للفُعُول). وقال أيضاً: (وقالوا صاح صياحا وغابت الشمس غيباً ، كراهية للفُعُول في بنات الياء كما كرهوا في بنات الواو).

٥- حذف الزائد من الأصل كحذف الألف من القِيم ، والواو من الجُنن والوُرُوع؛ إذ الأصل القيام ، والجنون ، والوُرُوع.

٦- إقامة الاسم مقام المصدر كرزقه رزقاً ، ورحمته رحمةً ، وعدّه عدداً ، وفعله فعلاً. فالرِّزْق ، والرَّحْمَة ، والعدَد ، والفِعْل أسماء مصادر أقيمت مقام المصدر؛ إذ المصدر الحقيقي : الرِّزْق والرَّحْم ، والعدّ والفعل.

ثانياً- المصدر في المنظور النحوي يرجح صحة مذهب الكوفيين في أصلية الفعل وفرعية المصدر ، وهذا المصدر عندهم الذي هو فرع للفعل هو المفعول المطلق في المنظور النحوي واسم المصدر في المنظور الصرفي. والمصدر في المنظور الصرفي يرجح صحة أصلية المصدر وفرعية الفعل . ولا خلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين . وهذا المصدر الذي هو أصل للفعل صيغته (الفَعْل) لاغير، كما أن دلالاته الحدث فقط. وقد ذكر أبو القاسم السهيلي في نتائج الفكر أكثر من مرة أن المفعول المطلق مشتق من الفِعْل لا من المصدر الذي هو أصل للفعل. يؤكد ذلك قول الفراء في قوله تعالى : ﴿ زَيْنٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ﴾ : (ولم يقل (زَيْنٌ) وذلك جائز ، وإنما ذكر الفعل والاسم مؤنث ؛ لأنه مشتق من فعل في مذهب مصدر) حيث صرح أن الحياة وهي اسم المصدر مشتق من الفعل ، وهذا الفعل الذي اشتق منه هو حَيِيَ ، ثم أقيم مقام المصدر الذي قياسه أن يكون على الفَعْلان ﴿ وَإِنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ .

ثالثاً- إن أبنية الفعل الثلاثي المجرد (فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ) وإن كانت تختلف صيغها ؛

لاختلاف معانيها ، إلا أن بينها تقاربا . ومن هذا التقارب ما يلي:

١- اعتقابها على معنى واحد كاعتقَاب فَعَلَ وَفَعِلَ في نحو: أبى وأبى ، حَبَطَ وَحَبِطَ ، وَضَلَّتْ وَضَلَّتْ. وَفَعَلَ وَفَعُلَ في نحو: حَسَنَ وَحَسُنَ ، وَفَسَقَ وَفَسُقَ. وَفَعِلَ وَفَعُلَ

نحو: سَفِهَ وَسَفِهَ ، وَفَقِهَ وَفَقِهَ . وَفَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ في نحو: أُنْسَ وَأُنْسَ وَأُنْسَ ، وَسَخَنَ وَسَخِنَ وَسَخِنَ .

٢- تقارضا في أسماء الفاعل ، نحو : شَعُرَ فهو شاعر ، وَحَمُضَ فهو حامض ، وَخَثِرَ فهو خائر ، وَطَهَّرَ فهو طاهر ، والعكس نحو : بَخِلَ فهو بخيل ، وَرَشِدَ فهو رشيد ، وَسَعِدَ فهو سعيد ، وَفَقِهَ فهو فقيه ؛ لأن صيغتي فَعِلَ وَفَعُلَ فيها بمعنى . لذا كُسِّرَ عالم تكسير عليم ؛ لأنهما بمعنى ، فقالوا : عالم وعلماء .

٣- إن سر إسقاط ثلاثة أبواب من الأبواب التسعة للماضي مع المضارع التي هي فَعَلَ يَفْعَلُ ، وَفَعُلَ يَفْعُلُ ، وَفَعِلَ يَفْعَلُ هو تأخري هذه الأبنية الثلاثة ؛ لذا استغني بمضارع فَعِلَ عن مضارع فَعُلَ في نحو : وَجِدَ وَوَجِدَ ، وَوَجِدَ وَوَجِدَ ، فلا يقال فيهما إلا يَجِدُ وَيَجِدُ ، وعليه فَوَجِدَ وَوَجِدَ مما يستدرك على الأفعال التي يلزم مجيء مضارعها على يَفْعَلُ كما سيأتي بعد قليل .

رابعاً: إن مضارع فَعَلَ يأتي قياساً على يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ - ما لم يوجد ملزم لأحدهما - سواء سمع لأحدهما أم لم يسمع ، وهذا مذهب أبي زيد ، وابن درستويه ، وأبي علي الفارسي ، وابن عصفور ، وقد أجازاه ابن جني ، وإن كان عنده يَفْعُلُ للآزم أقيس من يَفْعُلُ ، كقعد يقعد أقيس من جلس يجلس . وَيَفْعُلُ في المتعدي أقيس من يَفْعُلُ كضرب يضرب أقيس من قتل يقتل . وعلى الرأي القائل بجواز مجيء مضارع فَعَلَ على يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ كانت أسماء الزمان والمكان التي فيها إنها سماع كالمسجد والمشرق والمطلع والمغرب وغيرها كانت على هذا المذهب قياس فليست بسماع .

خامساً - كشفت الدراسة أن الأصل في حركة العين في الماضي والمضارع التخالف كما في ضرب يضرب وقعد يقعد وعلم يعلم . وأما ماخرج عن الأصل ، ويأتي على فَعَلَ يَفْعَلُ ، وَفَعِلَ يَفْعَلُ ، وَفَعُلَ يَفْعُلُ ، فيوجه بمايلي :

١- أما ما جاء على فَعَلَ يَفْعَلُ ؛ فلأجل التخفيف للحلقي العين أو اللام ، فالأصل على يَفْعُلُ وَيَفْعَلُ .

٢- أما ما جاء على فعل يفعل فلأجل التخفيف أيضا للمثال الواوي ، والأصل يفعل، وما يرد على هذا الباب يأتي أيضا على الأصل إلا أفعال معدودة يلزم مجيئها على يفعل، حصرها ابن الناظم والسيوطي في الأفعال التالية : وريث ، وولي ، وورم ، وورع ، ووميق ، ووفيق ، ووثيق ، ووري المخ ، ووعيم ، وزاد عليها الزبيدي: وجد ، ووحد.

٣- أما ما جاء على (فَعَلٌ يَفْعُلُ) فقد توافقت فيه حركتا عينيه ؛ لأنه غير متعد، ولأنه يلحق أحيانا بباب نعم وبئس ، فلا يأتي منه المضارع الموجب إلى ضرورة تخالف حركتى عينيه ، لذا ألزموا عينه فى الماضي والمضارع الضمة ، وهي حركة ثقيلة ؛ لمناسبتها له؛ لقلّة تصرفه وعدم تعديه، بخلاف فَعَلٌ وفِعِلٌ ، فإن أغلبهما التعدي ويأتى منهما المضارع باطراد فلزم فيهما التخالف ، وهو إما الفتح فى الماضي والكسر فى المضارع، أو الكسر فى الماضي والفتح فى المضارع. وضم العين فى مضارع فَعَلٌ داخل على يفعل ؛ لأنه فى الأصل لـ (فَعَلٌ) وقد جاز ذلك ؛ لوقوع الخلاف بين حركة العين فى الماضي والمضارع.

سادساً: كشفت الدراسة عن سر جهود الفعل بما لم يكن ميسورا فى كتاب واحد ، وخلاصة ما ذكرت أن الفعل إن أشبه الاسم أعرب كما هو شأن المضارع وإن أشبه الحرف سواء أكان ذلك الحرف وضعته العرب أم كان حقه أن يوضع فلم تضعه كان الفعل جامدا. مثال ذلك ليس وعسى ونعم ، وبئس وما إليه.

سابعاً: فى دراسة المشتقات لاحظت أن الأصل فى صيغة اسم الفاعل من الثلاثي أن تكون على فاعل من الفعل الذى على فَعَلٌ مطلقا وفي فِعِلٌ المتعدي. وأما فَعِلٌ وفَعُلٌ فصيغة الفاعل من تلك الصيغة نادرة. وأنه من غير الثلاثي يكون بزنة المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر. غير أنه قد ورد فى كلام العرب اسم الفاعل على زنة اسم المفعول من أحصن وألفج وأسهب حملا على المعنى ، كما جاء اسم الفاعل من أفعل على زنة فاعل وذلك لمواخاة أفعل وفعل فاستعاض العرب باسم فاعل فعل عن اسم فاعل أفعل نحو أيفع الغلام فهو يافع وأعشب المكان فهو عاشب. والله أعلم.

الفهارس العامة

١٣٠	٢٦٠	﴿ ثم ادعهن يأتينك سعيًا ﴾
٤٠٧	٢٧٥	﴿ فمن جاءه موعظة من ربه ﴾

سورة آل عمران

١٣١	٤١	﴿ بالعشي والإبكار ﴾
٢١٣	٤٤	﴿ ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار ﴾
١٦١	١٠١	﴿ ولقد جاءتهم رسلهم بالبينات ﴾
٤٤٠	١٣٩	﴿ وأنتم الأعلون ﴾
٢٤٩	١٤٦	﴿ فما وهنوا لما أصابهم ﴾
٣٣٠	١٥٨	﴿ ولإن متم أو قتلتم لألى الله تحشرون ﴾

سورة النساء

٣٩٩	١٢-١١	﴿ من بعد وصية يوصى بها ﴾
٣١٥	٤٣	﴿ أو لامستم النساء ﴾
٢٤٩	٥٨	﴿ إن الله نعيمًا يعظكم به ﴾
٢٤٩	٨٣	﴿ لعلمه الذين يستنبطونه ﴾
٢١٦١، ٢١	٩٥	﴿ وفضل الله المجاهدين على القاعدین أجرا عظيمًا ﴾
١٥٩	١٠١	﴿ إن الكافرين كانوا لكم عدوا مبينًا ﴾
٣٩٨	١٠٣	﴿ إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابًا موقوتًا ﴾
٣١٦	١٢٥	﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلًا ﴾

سورة المائدة

٣٩٩	٥	﴿ ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله ﴾
٣٩٩	٥٨	﴿ وإذا ناديتم إلى الصلاة اتخذوها هزوا ولعبًا ﴾
٢٤٩	٦٤	﴿ ولعنوا بما قالوا ﴾
٣٩٨	٩٤	﴿ ليلونكم الله بشيء من الصيد ﴾
٣٩٨	٩٥	﴿ لا تقتلوا الصيد ﴾

٣٩٨	٩٦	﴿ أحل لكم صيد البحر ﴾
٣٩٨	٩٦	﴿ وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما ﴾
١٤٧	٩٧	﴿ جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما ﴾
٣٩٨	١٠٠ ، ٨٩	﴿ ذلك الفوز العظيم ﴾

سورة الأنعام

٨٣	١٩	﴿ قل أي شيء أكبر شهادة ﴾
٤٠٧	٢٣	﴿ ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا ﴾
٤٠٧	٧٨	﴿ فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي ﴾
١٣١	٩٦	﴿ فالتق الإصباح ﴾
١٤٧	١٦١	﴿ دينا قِيمًا ملة إبراهيم ﴾

سورة الأعراف

٣٩٩	٥١	﴿ الذين اتخذوا دينهم هوا ولعبا ﴾
٤٠٨ ، ٤٠٧	٥٦	﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾
٣١٥	٩٣ ، ٧٩	﴿ ونصحت لكم ﴾
٢٢٦	١٩٩	﴿ خذ العفو وأمر بالعرف ﴾

سورة الأنفال

٣٢٩	٢٥	﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾
٣٢٨	٥٨	﴿ فإما تخافن من قوم خيانة ﴾

سورة التوبة

٣١٦	٤	﴿ ثم لم ينقصوكم شيئا ﴾
٤٤٨	٥	﴿ فإذا انسلخ الأشهر الحرم ﴾
١٣١	١٢	﴿ إنهم لا إيمان لهم ﴾
١٣٠	١٩	﴿ أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله ﴾

٣٦٣	٢٤	﴿ قل إن كان آباؤكم... أحب إليكم من الله... ﴾
٢٩١	٣٠	﴿ قاتلهم الله ﴾
		﴿ إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم ﴾
٤٤٨	٣٦	
٣٩٩	١٢٠	﴿ ولا ينالون من عدو نيلا ﴾

سورة يونس

٣٩٨	٣٧	﴿ وتفصيل الكتاب ﴾
-----	----	-------------------

سورة هود

٢٣٦	٨	﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ﴾
٤٥٣	١٣	﴿ فأتوا بعشر سور من مثله ﴾
١٣١	٣٥	﴿ فعلي إجرامي ﴾
٣٧٦	٤٣	﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله ﴾
١٢٣	٧٧	﴿ سيء بهم وضاق بهم ذرعا ﴾
٢٢٤	٨٧	﴿ وما أمر فرعون برشيد ﴾

سورة يوسف

٤٠٧	١٠	﴿ تلتقطه بعض السيارة ﴾
١٣٠	١٨	﴿ وجاءوا على قميصه بدم كذب ﴾
١٠٨	٢٠	﴿ وشروه بثمن بخس دراهم معدودة ﴾
٤٤٨	٣٠	﴿ وقال نسوة في المدينة ﴾
٣٢٧	٣٢	﴿ ليسجنن وليكونا من الصاغرين ﴾
٤٠١	٣٣	﴿ رب السجن ﴾
٤٠٠	٦٣	﴿ منع منا الكيل ﴾
٤٠٠	٥٩	﴿ ألا ترون أني أوفي الكيل ﴾

٤١٢	٧٠	﴿ ولما فصلت العير ﴾
١٦٥	٨٢	﴿ وأسأل القرية ﴾
٣٣٠	٨٥	﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾
٤٠٠	٨٨	﴿ فأوف لنا الكيل ﴾

سورة الرعد

٨٣	١٦	﴿ قل الله خالق كل شيء ﴾
١٢٩	١٧	﴿ فسالت أودية بقدرها ﴾
١٢٩	١٧	﴿ فاحتمل السيل زبدا رابيا ﴾
٢٤٩	٢٤	﴿ فنعم عقبى الدار ﴾

سورة إبراهيم

٣٢٨	٤٢	﴿ فلا تحسبن الله غافلا... ﴾
-----	----	-----------------------------

سورة الحجر

٣٩٩	١٨	﴿ إلا من استرق السمع ﴾
٤٤٩	٢٢	﴿ وأرسلنا الرياح لواقح ﴾
٤٤٠	٩١	﴿ الذين جعلوا القرآن عضين ﴾

سورة النحل

٣١٥	١١٤	﴿ واشكروا نعمة الله ﴾
١٨١	٩٨	﴿ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ﴾

سورة الإسراء

٢٠	٤٣	﴿ سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا ﴾
٣٧٧	٤٥	﴿ حجابا مستورا ﴾
٣١٦	١٠٢	﴿ وإني لأظنك يا فرعون مشبورا ﴾

سورة الكهف

٢٤٩	٥	﴿ كبرت كلمة تخرج من أفواههم ﴾
٣٦٨	٢٦	﴿ قل الله أعلم بما لبثوا ﴾
٣٩٩	٥٠	﴿ ففسق عن أمر ربه ﴾
٣٩٩	٥٩	﴿ واتخذوا آياتي وما أنذروا هزوا ﴾
٣١٦	٩٩	﴿ وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ﴾

سورة مريم

٣٦٠	١٣	﴿ غلاما زكيا ﴾
٣٢٨	٢٦	﴿ فإما ترين من البشر أحدا... ﴾
٣٧٧	٦١	﴿ إنه كان وعده مأتيا ﴾
١٨٦	٦٤	﴿ له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك ﴾
٢٢٤	٧٥	﴿ فليمدد له الرحمن مدا ﴾

سورة طه

٣٩٩		﴿ إلا تذكرة لمن يخشى تنزيلا ممن خلق الأرض والسماوات الأولى ﴾ ٣-٤
٢٢٦	١٣٢	﴿ وأمر أهلك بالصلاة واصطر ﴾

سورة الأنبياء

٣٩٩	٣٦	﴿ إن يتخذونك إلا هزوا ﴾
٣٢٨	٥٧	﴿ وتالله لأكيدن أصنامكم ﴾
١٨١	١٠٤	﴿ وعدا علينا إنا كنا فاعلين ﴾

سورة الحج

٤٣٣	٢٨	﴿ يسجد له من في السموات ومن في الأرض ﴾
٣٠٩	٣٧	﴿ لن ينال الله حومها ﴾

سورة المؤمنون

﴿ والذين هم للزكاة فاعلون ﴾ ٤ ١٥٨

سورة النور

﴿ لا تحسبوه شرا لكم ﴾ ١١ ٣١٦
 ﴿ والله خلق كل دابة من ماء ﴾ ٤٥ ٤٣٤
 ﴿ فمنهم من يمشي على بطنه ﴾ ٤٥ ٤٣٤
 ﴿ ومنهم من يمشي على أربع ﴾ ٤٥ ٤٣٣
 ﴿ فسلموا على أنفسكم تحية من عندنا لله ﴾ ٦١ ٢١

سورة الفرقان

﴿ يوم يرون الملائكة ﴾ ٢٢ ٣١٥
 ﴿ فجعلناه هباء منثورا ﴾ ٢٣ ٣١٦
 ﴿ ونزل الملائكة تنزيلا ﴾ ٢٥ ١٢٦، ٢٠

سورة الشعراء

﴿ إنا رسول رب العالمين ﴾ ١٦ ١٦١
 ﴿ أووفوا الكيل ﴾ ١٨١ ٤٠٠
 ﴿ وإنه لتنزيل رب العالمين ﴾ ١٩٢ ٣٩٩
 ﴿ يلقون السمع ﴾ ٢٢٣ ٣٩٩

سورة النمل

﴿ يخرج الخبء ﴾ ٢٥ ٣٩٩
 ﴿ كتاب كريم ﴾ ٢٩ ٣٩٨
 ﴿ ما عندكم ينفد وما عندنا لله باق ﴾ ٩٦ ٤٢٨

سورة القصص

٤٥٣	٢٧	﴿ على أن تأجرني ثماني حجج ﴾
٣٧٦	٥٧	﴿ حرماً آمناً ﴾

سورة العنكبوت

١٨٠	٦٤	﴿ إن الدار الآخرة هي الحيوان لو كانوا يعملون ﴾
-----	----	--

سورة الروم

٣٦٨	٢٧	﴿ وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه ﴾
-----	----	--

سورة لقمان

٣٩٧	١١	﴿ هذا خلق الله ﴾
٣١٥	١٤	﴿ أن اشكر لي ولوالديك ﴾

سورة السجدة

١٥٤	١٧	﴿ فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين ﴾
٨٠	٢٧	﴿ فنخرج به زرعا ﴾

سورة الأحزاب

٢٢٤	١	﴿ يا أيها النبي اتق الله ﴾
٦٢	٤٤	﴿ تحيتهم يوم يلقونه سلام ﴾
١١٤	٦٢	﴿ سنة الله في الذين خلوا من قبل ﴾

سورة سبأ

٢٢	٣٧	﴿ تقربكم عندنا زُلْفَى ﴾
----	----	--------------------------

سورة فاطر

٢٢٢	٩	﴿ والله الذي أرسل الرياح فتثير صحابا فسقناه ﴾
-----	---	---

سورة الصافات

﴿إلا من خطف الخطفة﴾ ١٠ ٢٤٩

سورة ص

﴿ولا تُشْطِطْ واهدنا﴾ ٢٢ ١٠٤

﴿وإنهم عندنا لمن المصفيين الأخيار﴾ ٤٧ ٤٤١

سورة الزخرف

﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن﴾ ١٩ ٣١٦

﴿فإما نذهبن بك﴾ ٤١ ٣٢٨

سورة الدخان

﴿لا يذوقون فيها الموت﴾ ٥٦ ٣١٥

سورة محمد

﴿نظر المغشي﴾ ٢٠ ٣٧٢

﴿والله يعلم إسرارهم﴾ ٢٦ ١٣١

سورة الحجرات

﴿حتى تفيء إلى أمر الله﴾ ٩ ٤٠٠

﴿لا يسخر قوم من قوم﴾ ١١ ٤٦٩

سورة ق

﴿وأديار السجود﴾ ٤٠ ١٣١

﴿يوم يسمعون الصيحة﴾ ٤٢ ٣١٥

سورة الذاريات

﴿ إذ أرسلناه إلى فرعون بسليمان ميين ﴾ ٣٨ ١٦٦

سورة الطور

﴿ وإدبار النجوم ﴾ ٤٩ ١٣١

سورة النجم

﴿ ثم يجزاه الجزاء الأوفى ﴾ ٤١ ٤٠٠

سورة القمر

﴿ اقتربت الساعة وانشق القمر ﴾ ١ ٢١٣

﴿ جزاء لمن كان كفر ﴾ ١٤ ٢٤٩

﴿ ونبتهم أن الماء قسمة بينهم ﴾ ٢٨ ٤٣٤

سورة الرحمن

﴿ الشمس والقمر بحسبان ﴾ ٥ ١٦٥

﴿ لا تنفدون إلا بسليمان ﴾ ٣٣ ١٦٦

﴿ حور مقصورات في الخيام ﴾ ٧٢ ٤١٩

سورة الواقعة

﴿ ليس لوقعتها كاذبة ﴾ ٢ ٩٧

﴿ فشاربون شرب الهيم ﴾ ٥٥ ١٣

﴿ أنتم تزرعونوه أم نحن الزارعون ﴾ ٦٤ ٨٠

سورة المجادلة

﴿ اتخذوا أيمانهم جنة ﴾ ١٦ ١٣١

		سورة الممتحنة	
٣١٦	١٠	﴿ فَإِن عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾	
		سورة المنافقون	
١٣١	٢	﴿ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً ﴾	
١٦١	٤	﴿ هُمُ الْعَدُوُّ قَاتِلُهُمُ اللَّهُ ﴾	
		سورة الطلاق	
٤٠٠	٨	﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا ﴾	
		سورة الملك	
٣٩٦، ١٣٠، ١٢٨	٣٠	﴿ إِنَّ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾	
		سورة الخاقعة	
٣٧٦	٢١	﴿ عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾	
		سورة المعارج	
٤٤٠	٣٧	﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ ﴾	
		سورة نوح	
١٢٦، ٢٠	١٧	﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾	
		سورة الجن	
١٠٩، ١٩	٢٨	﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾	
		سورة المزمل	
١٢٦، ٢١، ٢٠، ٥	٨	﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾	
٣١٦	٢٠	﴿ تَجَلَدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾	

		سورة القيامة	
٣٣٠	١	﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾	
٣٧٩	١٠	﴿ أين المفر ﴾	
١٦٧	١٨	﴿ فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ﴾	
		سورة النبأ	
٦٣،٤٦،٤٥	٢٨	﴿ وكذبوا بآياتنا كذابا ﴾	
		سورة المطففين	
٤٤٠	١٨	﴿ إن كتاب الأبرار لفي عليين ﴾	
		سورة الطارق	
٣٧٦	٦	﴿ خلق من ماء دافق ﴾	
١٢٩	١١-١٢	﴿ والسماء ذات الرجوع والأرض ذات الصدع ﴾	
١٢٩	١٣	﴿ إنه لقول فصل ﴾	
		سورة الفجر	
٣٧٢	٢٨	﴿ راضية مرضية ﴾	
		سورة الضحى	
٣٣٠	٥	﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾	
		سورة البينة	
١٠٠	٨	﴿ خالدین فیها أبدا ﴾	
		سورة القارعة	
٣٧٦	٧	﴿ عیشة راضية ﴾	

ثانياً- الحديث الشريف

- أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس وأحب الأعمال إلى الله سرور تدخله على مسلم
تكشف عنه كربة أو تقضي عنه ديناً أو تسد عنه جوعاً
٣٦٣
- إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
٤٠٠
- فإذا قتلتم فأحسنوا القِتْلَةَ وإذا ذبحتم فأحسنوا الذَّبْحَ
٦٦
- اقتلوا القتال واصبروا الصابِر
٨٣

ثالثاً - الأمثال وأقوال العرب

- ٤٠٩ - أَعْقَ مِنْ ضَبِّ -
 ١١ - حَدَّثَ حَدِيثَيْنِ امْرَأَةً -
 ٤٠٩ - خَامِرِي حَضَاجِرِ أَتَاكَ مَا تَحَاذِرُ -
 ٤٠٨ - قَطَعْتَ بَعْضَ أَصَابِهِ -
 ٢٣٨ - مَا تَمَّ شَيْءٌ إِلَّا وَبَدَأَ نَقْصَانَهُ -
 ٢٣٩ - نَعَمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْتِ الْعَيْرِ -
 ٢٣٩ - وَاللَّهِ مَا هِيَ بِنَعَمِ الْمَوْلُودَةِ نَصَرْتَهَا بِكَاءٍ وَبِرَّهَا سَرَقَةٌ -

رابعاً - الأشعار والأرجاز

٢٣	بداءُ
١١٠	والفتاءُ
٣١٤	الشتاءُ
٤٢٥	غناءُ
٤٦٩	نساءُ
٢١	إجراءِ
٣٠٨	الكتبُ
٧٩	ثَوْبِي
١٢٦٠٦٢٠٢١٠٢٠	الحِضْبُ
١٣٤	دائبُ
٤٣٨	والشيبُ
٣٤٦	شحوْبُها
٣٢٩	شَمَالَاتُ
٤٤	الموتُ
٣٢٧	جانحاً
٣٤٦	فارحُ
١٠٤	أبعْدُ
٢٣٣	فأعوْدُها
١٢٥	مُسَادِرُ
٤٥٢	العدْدُ
٤٢٥	دبرُ
٣٧٥	المنتظرُ
١٨١	الضجرُ

٣٤٢	ذفر
٤٠٧	تنويرا
١٤٠	إمرا
٨٧	أطوارا
٢٠	مُنْفِرٌ
٢٠	مُطِيرٌ
٣٢٨	الجزر
٢٤٣	بري
٣٩٧	إديار
٤٠٧	الغدر
٣٢٩	شكيرها
٤٣٧	خامس
١٢٣	ذراعا
١٥٠٠٠٦٦٠٦٠٠١٩٠١٨	الرتاعا
١٢٦٠٢١٠٢٠	اتباعا
٣٦٣	مامنعا
٣٣٠	تَمَنَعَا
٤١٢	أصبع
٤٣٣	الطوالع
٣٢٩	شافبي
٣٧٧	الوامق
٣٠٨	عمل
٣٠	لَفْعَالًا
٣٢٩	قَبِيلًا

٣٤٦

٤٦٢

٢٣٤

٣٦٨

٣٦٩

٣٦٩

٥٥

١٦٠

٣٣٠

٨٧

١٠٩

١٧٨

٣٤٢

٣٤٢

٣٢٩

٣٢٩

٤٥٤٤٤٥٢

٢٣٩

٥٨

٣٢٩

١٦٠

٦٥

١٠٥

١٨٦

٣٢٨

٣٢٩

ثاقلا

خلا

وعَلَّها

أَطْوَلُ

لَأَمِيلُ

أَوَّلُ

قَتِيلُ

عَدْلُ

يَفْعَلُ

وتحويل

إِذْلالِ

ينجلي

آيَاتِ

المحلِّ

مَعْنَمَا

مَعْمَمًا

دما

مُضْرِمًا

فَاعْلَمًا

هائمٌ

والكلمُ

ظُلْمٌ

مُخْرَمٌ

عمي

شَيْمِي

سَلَمٌ

٥٠٤	أَمِينُ
٤٣٩	أَحْمَرِينَا
١٠٤	جِيرَانُنَا
٩٧	وَالْجَنُّنُ
٣٧٢	مَعِيُونُ
٢٣٨	اسْمِينِ
٣٠٧	وَيْسِرِنْدِينِي
٤٦٢	مَسْكِينِ
٢٦٨	فَتَايِيَهْ
٢٧٠	حَوْلِيَهْ
٤١	صَبِيَّآ
٤٦٢	الدمى

خامسا: الأعلام

- ابن آجروم ١٧٨ .
 إبراهيم أنيس ٢٦٥
 ابن الأثير ٨٨ ، ١١٤ ، ١٣٧ ، ١٥٨ ، ١٦٨ ،
 أحمد بن يحيى ٢٨١ ،
 الأحوص ٣٦٣
 الأخفش ١٥ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ١٧٧ ، ١٨٦ ،
 ٢١٥ ، ٢٣٩ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢
 الأزهرى ١٩ ، ٧٥ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٠٩ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٥٩ ، ٤٠٨ ،
 ابن الأعرابي ٨١ ، ٣٤٤ ، ٣٤١ ،
 أمية ١٦٠ ،
 ابن الأنباري ١٠ ، ١٥٩ ، ١٧٧ ، ١٨٦ ، ٢١٥ ، ٢٣٩ ، ٣٦٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٥٢ ،
 إسماعيل بن أبي الجهم ٤٣٧
 امرؤ القيس ١٠٩ ،
 ابن بري ١٤٩ ،
 أبو البقاء العكبري ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ٩٢ ، ١١٦ ، ١٤٧ ، ١٦٢ ، ٣٦٧ ، ٣٧٥ ، ٤٦٢ ،
 أبو بكر بن الأنباري ١٦٦
 أبو بكر بن شقير ٢٣٥ ، ٢٣٦ ،
 تمام حسان ٤ ، ٥ ،
 تميم الدارمي ١٠٤ ،
 أبو العباس ثعلب ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٩ ،
 الجاربردي ٢٥ ،
 الجرجاني ٢٣٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ،
 ابن الجزري ١٦٥
 أبو جعفر الرعيبي ٥١ ،
 ابن جماعة ٢٦ ،
 ابن جني ٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٩ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٢٧ ، ١٦٠ ، ١٧٨ ، ١٨٤ ، ٢٣٨ ،
 ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ،

- ٢٧٤ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٩ ، ٣٨٩ ،
٤٤٢ ، ٤٠٦
- الجواليقي ٣٣٣
ابن جودي ١٥ ،
الجوهري ٧٧ ، ٧٩ ، ٩٢ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٤٥ ، ١٦٧ ،
٢٣٨ ، ٢٤٣ ، ٣٤١ ، ٣٧٧ ، ٤٠١
- أبو حاتم ١٦٠ ، ٣٥٣
ابن الحاجب ٣ ، ٤ ، ١٥ ، ٢٦ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ١٣٧ ، ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ٣٦٢ ، ٣٩٢ ،
٤٣٥
- ابن الحاج ٢٦ ، ١٣٢ ،
الحريري ٤٣٤
- حسان بن ثابت ٢٣٩ ، ٣٤٢ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤
حكيم الأعمور بن عياش الكلبي ٤٣٩
حمزة ١٤٦ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٧٢ ، ٣٨٦ ، ٤٤٩
- الحملاوي ٢٦ ، ٢٤٦ ، ٣٣٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥٨ ، ٣٧٩ ، ٤٢٣ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦
الخوفي ٣٦٧
- أبو حيان ٢٦ ، ٥١ ، ١٣٢ ، ١٦٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٣٨٨ ، ٤٠٤ ، ٤٥٨ ، ٤٦٨
خالد الأزهري ٣٠ ، ٣٤ ،
خالد بن زهير الهزلي ٧٩ ،
ابن الخباز ١٨٦ ،
ابن خالويه ١٣١ ،
ابن خروف ٤٤٦ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤
الخضري ٣٦٢
خلف ٤٤٩
- الخليل ١٩ ، ٢٥ ، ٤٠ ، ٨٠ ، ٨١ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٤١ ، ٤٠٣ ،
ابن درستويه ٣٧ ، ٣٨ ، ٨٥ ، ٢٦٦ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ،
الراغب الأصفهاني ٧٨ ، ٧٩ ، ١٠٠ ، ١٣٧ ، ١٥٦ ، ٣٥٤ ، ٤٠١ ،
رؤبة ٢٠ ، ٢١ ، ٦٢ ، ١٢٦ ،

- الرضي
 ، ٤٤ ، ٤٤ ، ٤٢ ، ٣٩ ، ٣٧ ، ٣٢ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ١٩ ، ١٥ ، ٤
 ، ٣٣٩ ، ٢٨٢ ، ٢٥٣ ، ٢٤٨ ، ٢٤٢ ، ١٣٦ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦١ ، ٥٦ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٤٦
 ، ٤٥٤ ، ٤٤٩ ، ٤٤٦ ، ٣٦٢ ، ٣٤٧
- ابن أبي ركب ٢٢٠
- الزبيدي
 ، ٢٨٤ ، ٢٦٢ ، ٧٩ ، ٧٢ ، ٦٥ ، ٣٦
- الزجاج
 ، ٧٥ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٢٤ ، ١٤٥ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ، ٢٢٠
 ، ٢٣٦ ، ٢٦٨ ، ٢٩٢ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٤٠١
- الزنجشري
 ٢٦٥
- زهير
 ، ١٦٠
- زيد بن علي
 ٣٦٠
- أبوزيد
 ، ٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٢٧٠ ، ٢٦٨ ، ١٥٢ ، ١٥١ ، ١٤٦ ، ١٠٤ ، ٧٩ ، ٤٢ ، ٤١
 ، ٢٨٥
- ابن زيد
 ١٧٢
- ابن السراج
 ، ٤٦٨ ، ٤٥٨ ، ٥٤٣ ، ٤٥٢ ، ٤٤٢ ، ٣٣٣ ، ٢٣٦ ، ٢٣٤ ، ٢٣٣ ، ١٧٨
- ابن السكيت
 ٣٤٢ ، ١٦٠
- سلمة
 ٢٣٩
- السمين الخلي
 ، ١٦٩ ، ١٦٧ ، ١٦٣ ، ٦٤
- ابن سهل
 ، ١٥
- السهيلي
 ، ١٦١ ، ١٤٢ ، ١٤٠ ، ١٠٩ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ٩٨ ، ٦٨ ، ٥٥ ، ٥١ ، ١٤ ، ١٠
 ، ٣٩٥ ، ٣٠٩ ، ١٨٠
- ابن السيد
 ١٣
- سيويه
 ، ٣١ ، ٢٩ ، ٢٧ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٢ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٢
 ، ٨٠ ، ٧٦ ، ٦٦ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٠ ، ٤٥ ، ٤٢ ، ٤٠ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ،
 ، ٨١ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ،
 ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ،
 ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ،
 ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٤ ، ٢٥١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧

٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٩١ ، ٢٩٦ ، ٣٠٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ،

٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٤٢٨ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ ، ٤٦٤ ،

ابن سيده ٣٢ ، ٣٥ ، ٦٢ ، ١٠١ ، ١٢٥ ، ١٣٣ ، ١٥٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ،

٢٧٠ ، ٣٤١ ، ٤٢٢ ،

السيرافي ٨ ، ٢٣٦ ، ٢٧٠ ، ٣٣٥ ،

السيوطي ٣٧ ، ٣٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٣٠٦ ، ٣١٣ ، ٣٨٨ ،

ابن الشجري ١٣٠ ، ٢٦٩ ،

صخر بن العود الحضرمي ٢٣٣ ،

الصيمري ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦٢ ،

الضحاك ١٦٥ ،

ابن ظاهر ٢٢١ ،

ابن ظراوة ٢٢٠ ،

ابن طلحة ٨ ،

الطنطاوي ٣٧٥ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ،

الطوسي ١٠٧ ،

أبو الطيب ٥٥ ،

ابن عاشور ١٦٦ ،

عاصم ١٤٦ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٧١ ، ٣٨٧ ، ٣٨٦ ،

ابن عامر ١٤٦ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٧٢ ،

أبو العباس ١٠٤ ، ٣٦٨ ،

العباس بن مرداس السلمي ٣٧٢ ،

عبدالرحمن محمد إسماعيل ٢٩٦ ،

عبدالله أمين ٢١٧ ، ٣٣٤ ، ٣٤٢ ، ٣٥٨ ،

عبدالمطلب ٧٢ ،

أبو عبيد ١٠٤ ، ١١٠ ،

أبو عبيدة ١٠٢ ، ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥١ ، ١٥٧ ، ١٦٧ ،

ابن عثمان المازني ١٤ ،

عزالدين بن عبدالسلام ١٢٩ ،

- ابن عصفور ٢١ ، ٢٦ ، ٦٢ ، ١٢١ ، ١٤٧ ، ١٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٣٠٦ ، ٣١٣ ، ٣١٧ ،
 ٣٢٢ ، ٣٤٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧
- عضيمة ٢٤٦ ، ٣٥٧ ، ٤٦٢
- ابن عطية ١٠٨ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٤٦٢
- ابن عقيل ٢٢٩ ،
- أبو علي الفارسي ٨ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٥٠ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٣ ، ١٢٩ ، ١٤١ ،
 ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٧٨ ، ٢٢٠ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٧٢ ،
 ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٣٣٥ ، ٣٤٥ ، ٣٥٩ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٩٦
- أبو عمرو ١٤٦ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٧٢ ، ٣٤٢ ، ٣٨٧ ، ٣٨٦ ، ٤٠٧ ،
- ابن فارس ٣٧٣
- الفاكهي ٢٢٤ ،
- الفخر الرازي ١٠٠ ،
- الفراء ١٥ ، ٢٦ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٧٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٢٣ ، ١٣٠ ،
 ١٣٤ ، ١٤٥ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ، ٢٣٩ ، ٢٧٣ ، ٢٩٧ ، ٣٣٦ ، ٣٦٠ ، ٣٨٤ ،
 ٣٨٩ ، ٤٠١ ، ٤١٠ ، ٤٣٤ ، ٤٤٩
- الفرايبي ٢٦ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٥ ، ١١١ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٦ ،
- الفرزدق ٣٦٨
- الفيروز أبادي ١٦٣ ،
- الفيومي ١٥ ، ٢٥ ، ٧٦ ، ٩٦ ، ١١٥ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٦٧ ، ٣٧٩ ، ٤٠٣ ،
 ٤٥٢
- أبو القاسم الزجاجي ٧٣ ، ١٧٨ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ، ٣٠٦
- ابن القبيصي ٢١ ، ٤٦ ،
- قتادة ١٦٥
- ابن قتيبة ١٥٢ ، ٢٥١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٣١٢ ،
- القرطبي ١٩ ، ٨٧ ،
- القرزاز ١٤٤ ،
- القطامي ٢٠ ،
- ابن القوطية ١٥ ،

- ابن قيم الجوزية ٤٦٥، ٣٥٥ ، ٨٥ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٣٢ ، ٢٥ ، ٥
- ابن كثير ٣٨٦ ، ١٧٢ ، ١٥٢ ، ١٥١ ، ١٤٦
- الكسائي ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٦٥ ، ٣٦٠ ، ١٧٢ ، ١٥١ ، ١٤٦ ، ١٤٠ ، ٨١ ، ٨٠
- ابن كيسان ٤٣٩
- اللحاني ١٢٥ ،
- الليث ١٠٤ ،
- ابن مالك ٥٣ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٣٩ ، ٣٧ ، ٣٣ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٦ ، ١٥ ، ٨ ، ٥ ، ٤ ، ٣
- ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٩٥ ، ١٧٨ ، ٢٣٨ ، ٢٤٣ ، ٢٥٣ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٧٤ ، ٢٨١ ،
- ٣١٢ ، ٣٣٩ ، ٣٦٥ ، ٣٧٥ ، ٤٤٤ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ،
- ٤٦٤ ، ٤٦٢ ، ٤٦١
- الماوردي ٣٦٥
- المبرد ١٧ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٩ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٦٣ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٨ ، ١٣٦
- ٢٣٦ ، ٢٦٩ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧
- محمد بن يزيد ٢٨١ ،
- محي الدين عبدالحميد ٢٤٢ ، ٢٣٦
- مصطفى الغلابي ٦٤ ، ٣٣٨ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٤٢٣ ،
- ابن معط ٥١
- محمد المختار المهدي ١٦ ،
- أبو منصور الثعالبي ١٢٨ ، ٢٩١ ، ٣٩٥ ، ٣٩٨
- ابن الناظم ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٥٤ ، ٥٧ ،
- ٦٠ ، ٢١٦ ، ٢٦٢ ، ٢٧٠ ، ٢٨٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤٦ ، ٤١٢
- نافع ١٤٦ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٧٢ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٤٠٧
- النحاس ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ٣٦٨
- ابن نفظويه ١٥ ،
- ابن هرمة ٣٤٢
- هشام ٣٦٥
- هشام بن عبدالملك ٤٣٧

ابن هشام ٤ ، ٢٦ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٢٢٤ ، ٢٣٣ ، ٢٤٢ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ،

٣١٤ ، ٣١٧ ، ٣٦٦ ، ٤٥١ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ،

ياسين ١٣ ، ٥٢ ،

يحيى بن وثاب ١٧٤ ،

ابن يعيش ٣١ ، ١٨٢ ، ٢٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٧٣ ،

يونس بن حبيب ٣٨١ ، ٤٢٨ ،

سادسا- القبائل والطوائف ونحوها

٢١٩ ، ٢١٧ ، ٢١٦ ، ٢٧ ، ٢٦	أهل الحجاز (الحجازيون)
٧٢ ، ٢٦	أهل نجد
٣١٣ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩ ، ٢٣٤ ، ١٨٥ ، ١٨٢ ، ١٧٩ ، ٥٩ ، ١٢ ، ١٠ ، ٨ ، ٦	البصريون
٦٦ ، ٦٥ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥١ ، ١٥٠ ، ١٩	البغداديون
٢٩٧	بكر بن وائل
٢٣٧ ، ٢٣١	تميم
٢٧١	ظيء
٢٣٦ ، ٢٣٤ ، ٢٣٣ ، ١٨٥ ، ١٨٢ ، ١٧٩ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٥٩ ، ٥١ ، ٥٠ ، ١٢ ، ١٠ ، ٦	الكوفيون
	٣١٣ ، ٢٣٩
٢٨١ ، ٢٤٢ ، ٢٣٩ ، ١٨٢	النحويون

سابعاً - المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر تأليف العلامة الشيخ أحمد بن محمد البنا ، تحقيق وتقديم الدكتور شعبان محمد إسماعيل - عالم الكتب بيروت ، ومكتبة الكليات بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- أدب الكاتب لابن قتيبة - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - الطبعة الرابعة - ١٣٨٢هـ. - مطبعة السعادة.مصر.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي - تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- أسرار العربية - لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري - تحقيق بهجت البيطار - دمشق - مجمع اللغة العربية - ١٣٧٧هـ.
- أسرار ومفاهيم دقيقة حول ظاهرة التنوين في العربية للدكتور عبدالرحمن محمد إسماعيل - مطبعة الأمانة - ١٤٠٥هـ.
- الأسماء في التصريف للدكتور السيد عبد المقصود - مطبعة الأمانة بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- الأشباه والنظائر للسيوطي - تحقيق جماعة من الباحثين - من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - الاشتقاق لابن دريد - تحقيق عبد السلام محمد هارون - الطبعة الأولى ١٤١١هـ. - دار الجيل - بيروت
- الاشتقاق لعبدالله أمين - الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة
- الأصول لابن السراج - تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ. - مؤسسة الرسالة - بيروت
- إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحيي الدين الدرويش - ١٤٠٨هـ دار اليمامة ودار ابن كثير
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس - تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ. - عالم الكتب.
- الأفعال للسرقسطي - تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٤١٣هـ.
- الأفعال في القرآن الكريم للدكتور عبدالحميد مصطفى السيد - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ دار البيان العربي
- الأفعال لابن القطاع - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - عالم الكتب - بيروت

- أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد لسعيد الشرتوني - مكتبة لبنان
- إكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك تحقيق الدكتور سعد حمدان الغامدي - مكتبة المدني -
الطبعة الأولى - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ألفية ابن مالك
- أمالي ابن الشجري - تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - مطبعة
المدني - الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة
- الأمالي النحوية لابن الحاجب - تحقيق هادي حسن حمودي - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - عام
الكتب - بيروت
- إملاء ما من به الرحمن للعكبري - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - دار الكتب العلمية - بيروت
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري - تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار
الفكر
- أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - بيروت
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب - تحقيق الدكتور موسى بناي العليبي - مطبعة العاني -
بغداد
- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية - مكتبة الرياض الحديثة -
- بصائر ذوى التمييز للفيروز أبادي - تحقيق الأستاذ محمد علي النجار - المكتبة العلمية - بيروت
- البيان في روائع القرآن للأستاذ الدكتور تمام حسان - عالم الكتاب - الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ
١٩٩٣م.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري - تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه -
الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٤٠٠هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي - تحقيق عبد العليم الطحاوي وغيره - ١٣٨٧هـ -
- التبصرة والتذكرة للصيمري - تحقيق الدكتور فتحي مصطفى علي الدين - الطبعة الأولى
١٤٠٢هـ - من منشورات جامعة أم القرى
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري - تحقيق علي محمد البجاوي - عيسى البابي الحلبي
- التثمة في التصريف لابن القبيصي تحقيق الدكتور محسن بن سالم العميري - مطبوعات نادي مكة
الأدبي - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- تجديد النحو للدكتور شوقي ضيف - دار المعارف - ١٩٨٢م.

- التذكرة في القراءات الثمان للإمام أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون المقرئ الحلبي - دراسة وتحقيق أيمن رشدي سويد - الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمجدة -
- تصحيح الفصح لعبد الله بن جعفر بن درستويه - تحقيق عبد الله الجبوري - مطبعة الإرشاد - الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- تصريف الأسماء لمحمد الطنطاوي - الطبعة الخامسة ١٣٧٥هـ - مطبعة وادي الملوك
- تصريف الأسماء والأفعال للدكتور فخر الدين قباوة - الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - مكتبة المعارف - بيروت
- تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن للدكتور محمد سالم محيسن - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - دار الكتاب العربي - بيروت
- التعريفات للحرجاني علي بن محمد بن علي - تحقيق إبراهيم الأبياري - دار الكتاب العربي - الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي - دار الفكر
- وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض وآخرون - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- تفسير التبيان للطوسي - تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي - مكتبة الأمين ١٣٨٥هـ
- التفسير الكبير للفخر الرازي - الطبعة الثانية - دار الكتب العلمية - طهران
- تهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - من منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت
- تهذيب اللغة للأزهري - تحقيق عبد السلام هارون ورفاقه - الدار المصرية للتأليف والترجمة
- ثلاثية الأفعال المقول فيها أفعال أو أفعال بمعنى واحد - تحقيق الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد - دار الطباعة والنشر الإسلامية
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
- جموع التكسير بين القياس والسماع للدكتور عبد الواحد سليم - دار النهضة للطباعة
- جهود الفراء الصرفية - رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير للطالب محمد علي الدغري بجامعة أم القرى - ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي للشافية لابن الحاجب - عالم الكتب - بيروت
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك - دار الفكر
- حاشية الصبان على شرح الأشموني - دار الفكر

- حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي لقطر الندى - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - ١٣٥٣ هـ.
- الحجة في القراءات لابن خالويه - تحقيق عبد العال سالم مكرم - الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ - دار الشروق
- الحجة لأبي علي الفارسي - تحقيق بدرالدين قهوجي و بشير جويجاتي - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - دار المأمون للتراث - دمشق
- حجة القراءات لأبي زرعة - تحقيق سعيد الأفغاني - الطبعة الرابعة ١٤٠٤ هـ - مؤسسة الرسالة - خزائن الأدب للبغدادي - طبعة بولاق
- الخصائص لابن جني - تحقيق محمد علي النجار - الناشر دار الكتاب العربي - بيروت
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عزيمة - مطبعة حسان - القاهرة
- دراسات في الفعل للدكتور عبدالهادي الفضلي - الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - دار القلم - بيروت
- الدراسات الوافية لجمعي التصحيح للدكتور عبدالرحمن محمد إسماعيل
- درة الغواص في أوام الخواص للقاسم بن علي الخريزي - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر بالقاهرة -
- الدر المصون للسمين الحلبي - تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط - الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - دار القلم - دمشق
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني - تعليق محمود شاكر - الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة
- ديوان الأدب للفارابي - تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر ، مراجعة الدكتور إبراهيم أنيس، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم للألوسي - الطبعة ١٤٠٣ هـ - دار الفكر
- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي القرشي - المكتب الإسلامي للطباعة والنشر
- الزاهر في معاني كلمات الناس للأتباري - تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - مؤسسة الرسالة
- السبعة في القراءات لابن مجاهد - تحقيق الدكتور شوقي ضيف - دار المعارف - الطبعة الثانية -
- سر صناعة الإعراب لابن جني - تحقيق الدكتور حسن هندراوي - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - دار القلم - دمشق
- سورة النور دراسة نحوية لعلي محمد النوري - رسالة الماجستير - مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملوي - المكتبة التجارية - مكة المكرمة.

- شرح ابن عقيل على الألفية تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار اللغات
- شرح ألفية ابن معط للرعييني (مخطوط) ويقوم بتحقيقه الزميل الأخ عبد الله عمر حاج إبراهيم لنيل درجة الدكتوراة في جامعة أم القرى.
- شرح التسهيل لابن مالك - تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون - هجر للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ. - ١٩٩٠م.
- شرح الجمل لابن عصفور - تحقيق الدكتور صاحب أبي جناح - الفيصلية
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ورفاقه - دار الكتب العلمية - ١٤٠٢هـ
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ لجمال الدين محمد بن مالك - مطبعة العاني - بغداد - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- شرح عيون الإعراب للإمام أبي الحسن علي بن فضال الجاشعي ، تحقيق الدكتور عبدالفتاح سليم - دار المعارف - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك - تحقيق الدكتور عبدالمنعم هريدي - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - من منشورات جامعة أم القرى
- شرح قطر الندى للشيخ أحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - ١٣٥٣هـ -
- شرح قطر الندى لابن هشام - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية - مكة المكرمة
- شرح كتاب الحدود في النحو للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي - تحقيق الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري -
- شرح لامية الأفعال لابن الناظم - تحقيق محمد أديب جمران - الطبعة الأولى ١٤١١هـ - دار قتيبة - دمشق
- شرح المفصل لابن يعيش - عالم الكتب - بيروت - مكتبة التنبي بالقاهرة
- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش - تحقيق الدكتور فخرالدين قباوة - الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - المكتبة العربية بجلب

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
- الصحاح للجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ
- صحيح مسلم بشرح النووي - تحقيق عبد الله أحمد أبي زينة - دار الشعب - القاهرة
- الصرف الميسر للدكتور محمد المختار محمد المهدي - الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ -
- عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- العين للخليل - تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين تأليف سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل - مطبعة الاستقامة بالقاهرة -
- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب حسين بن أبي العز همداني - تحقيق الدكتور محمد حسن النمر وغيره - دار الثقافة -
- فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي - تحقيق مصطفى السقا ورفاقه - دار الفكر
- فهارس كتاب سيبويه لمحمد عبد الخالق عضيمة - الطبعة الأولى ١٣٩٥ - در الحديث بالقاهرة
- القاموس المحيط للفيروز أبادي - الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - مؤسسة الرسالة
- القرآن الكريم
- الكتاب لسيبويه - تحقيق عبد السلام محمد هارون - عالم الكتب - بيروت
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل للزمخشري - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - دار الفكر
- الكافية في النحو لابن الحاجب - دار الكتب العلمية - بيروت
- الكامل للمبرد - تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي - الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - مؤسسة الرسالة
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي - تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان
- الطبعة الرابعة - ١٤٠٧ هـ - مؤسسة الرسالة
- الكليات لأبي البقاء الكفوي - الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - مؤسسة الرسالة
- اللباب من تصريف الأفعال للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة - دار الحديث
- لسان العرب لابن منظور - الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - دار صادر - بيروت

- اللمع في العربية لابن جني - تحقيق فائز فارس - دار الكتب الثقافية - الكويت ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ليس في كلام العرب لابن خالويه - تحقيق أحمد عبدالغفور عطار - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - مؤسسة عبدالحفيظ البساط
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني - تحقيق الدكتور حسن هندايي - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - دار القلم ودار المنارة
- مجمع الأمثال للميداني - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - دار الفكر
- مجاز القرآن لأبي عبيدة - تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين - مكتبة الخانجي بالقاهرة
- مجاز القرآن ويسمى الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع الجواز للإمام أبي محمد عز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام السلمي - تحقيق الدكتور محمد مصطفى بن الحاج - منشورات كلية الدعوة و لجنة الحفاظ على التراث الإسلامي طرابلس - الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨٢م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي (ج ٩) - تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، والسيد عبدالعال إبراهيم - الدوحة قطر - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م. الطبعة الأولى.
- المحتسب لابن جني - تحقيق علي النجدي ناصف ورفاقه - ١٣٨٦ هـ القاهرة
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده - تحقيق مصطفى السقا وغيره - الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ - المكتبة التجارية - مكة المكرمة
- مختار الصحاح للرازي - إخراج دائرة المعاجم في مكتبة لبنان - طبعة جديدة ١٩٩٢م - مكتبة لبنان
- مختصر الصرف لعبد الهادي الفضلي - دار الشروق - الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- المخصص لابن سيده - دار الكتاب الإسلامي - القاهرة
- المذكر والمؤنث للفراء - تحقيق الدكتور رمضان عبدالنواب - مكتبة التراث - ١٩٧٥
- المذكر والمؤنث لابن جني - تحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله - دار البيان العربي -
- المزهري في علوم اللغة العربية وأنواعها للسيوطي - تحقيق محمد أحمد جاد المولى وغيره - دار الفكر
- المساعد على تسهيل الفوائد - تحقيق الدكتور محمد كامل بركات - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - من منشورات جامعة أم القرى
- مشكل إعراب القرآن لمكي - تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن - الطبعة الثالثة - ١٤٠٧هـ - مؤسسة الرسالة -

- المصباح المنير للفيومي - مكتبة لبنان -
- معاني القرآن للأخفش - تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة - الطبعة الأولى ١٤١١هـ - الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة -
- معاني القرآن للفراء - تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلي ورفاقه -
- معاني القرآن الكريم للنحاس - تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - من منشورات جامعة أم القرى
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج - تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلي - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - عالم الكتب
- معجم الخطأ والصواب في اللغة للدكتور إميل يعقوب - الطبعة الأولى ١٩٨٣هـ. دار العلم للملايين
- معجم القراءات القرآنية للدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبدالعال سالم مكرم - مطبوعات جامعة الكويت - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- معجم المذكر والمؤنث في اللغة العربية للدكتور محمد أحمد قاسم - الطبعة الأولى ١٩٨٩م - دار العلم للملايين
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي - الطبعة الثانية ١٤-٩هـ - مؤسسة الرسالة
- معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن للدكتور أحمد محمد الخراط - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - دار القلم بدمشق
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم وضعه محمد فؤاد عبد الباقي - دار المعرفة - بيروت
- المعجم الوسيط تأليف الدكتور إبراهيم أنيس ورفاقه - الطبعة الثانية
- المغنى في تصريف الأفعال للدكتور محمد عبد الخالق عزيمة - دار الحديث
- مغنى اللبيب لابن هشام - تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - الطبعة الخامسة ١٩٧٩م. - دار الفكر - بيروت
- المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - مؤسسة الرسالة
- مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني - تحقيق صفوان عدنان داوودي - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - دار القلم

- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، بغداد ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد - تحقيق الشيخ عبد الخالق عضية - عالم الكتب - بيروت
- الممتع فى التصريف لابن عصفور - تحقيق الدكتور فخرالدين قباوة - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - دار المعرفة - بيروت لبنان
- المقرب لابن عصفور - تحقيق أحمد عبدالستار الجوارى و عبد الله الجبوري - الطبعة الأولى ١٣٩١هـ
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل محمد محيي الدين عبد الحميد - دار اللغات
- المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني - تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين - الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ مكتب ومطبعة مصطفى البابى الحلبي
- نتائج الفكر للسهيلي - تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا - دار الرياض ١٤٠٤هـ
- النشر فى القراءات العشر لابن الجزري - دار الفكر -
- النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير - تحقيق ظاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي - دار إحياء الكتب العربية -
- الهادي فى الإعراب لابن القبيصي - تحقيق الدكتور محسن العميري - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - دار التراث - مكة المكرمة
- همع الهوامع للسيوطي - تحقيق الدكتور عبدالعالم سالم مكرم - دار البحوث العلمية - ١٤٠٠هـ.

ثامنا - الفهرس الإجمالي لموضوعات البحث

(١٧٤-١)	الباب الأول : المصادر
٤٧-٢	الفصل الأول : المصدر
٦٨-٤٨	الفصل الثاني : اسم المصدر
١٣٨-٧٠	الفصل الثالث : المصادر الواردة فى السورة على الأوزان القياسية
١٦٩-١٣٩	الفصل الرابع : المصادر الواردة فى السورة على الأوزان غير القياسية
١٧٤-١٧٠	الفصل الخامس : المصادر الميمية الواردة فى السورة
(٣٣١-١٧٥)	الباب الثاني : الأفعال
١٨٨-١٧٦	الفصل الأول : حقيقة الفعل وخصائصه
٢٢٦-٢١١	الفصل الثاني : الزمن (الماضي والمضارع والأمر)
٢٤٤-٢٢٧	الفصل الثالث : الجمود والتصريف
٢٩٩-٢٤٥	الفصل الرابع : التجرد والزيادة
٣٠٤-٣٠٠	الفصل الخامس : الصحة والاعتلال
٣٢٠-٣٠٥	الفصل السادس : التعدي واللزوم
٣٢٥-٣٢١	الفصل السابع : البناء للفاعل والمفعول
٣٣١-٣٢٦	الفصل الثامن : تأسيس الفعل وتأكيده
(٤٧١-٣٣٢)	الباب الثالث : المشتقات
٣٦٠-٣٣٧	الفصل الأول : اسم الفاعل والصفة المشبهة
٣٦٩-٣٦١	الفصل الثاني : اسم التفضيل
٣٧٧-٣٧٠	الفصل الثالث : اسم المفعول
٣٨٩-٣٧٨	الفصل الرابع : اسما الزمان والمكان
٣٩٣-٣٩٠	الفصل الخامس : اسم الآلة
٤٠٤-٣٩٥	الفصل السادس : نيابة اسم المصدر عن المشتقات فى الدلالة على معناها
٤١٧-٤٠٥	الفصل السابع : المذكر والمؤنث
٤٢٨-٤١٨	الفصل الثامن : الاسم المقصور والممدود والمنقوص
٤٧١-٤٢٩	الفصل التاسع : المثني والجمع
٤٧٦-٤٧٢	الخاتمة

تاسعا-الفهرس التفصيلي لموضوعات البحث

(أ-د)	المقدمة
	الباب الأول : المصادر (١-١٧٤)
	الفصل الأول : المصدر (٢-٤٧)
٣	تعريفه
٦	الخلاف في أصليته
٩	الفرق بينه وبين المفعول المطلق
١٥	الخلاف في مصادر الثلاثي من حيث القياس والسمع
٢٤	أوزان مصادر الثلاثي القياسية
٣٤	معنى القياس في مصادر الثلاثي
٣٩	مصادر غير الثلاثي
	الفصل الثاني : اسم المصدر (٤٨-٦٨)
٤٩	تعريف اسم المصدر
٤٩	تعقيب على تعريف اسم المصدر
٥١	التعريف الجديد لاسم المصدر
٥٤	اسما المرة والهيئة وقياس بنائهما وتعريفهما
٦٤	المصدر الميمي تعريفه ، وقياس صوغه
٦٧	الفرق بين المصدر واسم المصدر
(٦٩)	صيغ المصادر وماورد عليها من السورة
	الفصل الثالث : المصادر الواردة في السورة على الأوزان القياسية (٧٠-١٣٨)
٧١	١- ماجاء على فَعَل
٩١	٢- ماجاء على فُعَل
١٠٠	٣- ماجاء على فَعَل
١١٤	٤- ماجاء على فُعَلَة

١١٦	٥- ماجاء على فَعَال
١٢٢	٦- ماجاء على فِعَال
١٢٨	٧- ماجاء على فُعُول
١٣٤	٨- ماجاء على فَعَالَة
١٣٧	٩- ماجاء على فِعَالَة
١٣٨	- مصدر غير الثلاثي

الفصل الرابع : المصادر الواردة في السورة على الأوزان غير القياسية (١٣٩-١٦٩)

١٤٠	١- ماجاء على فِعْل
١٤٤	٢- ماجاء على فِعِل
١٤٥	٣- ماجاء على فِعَل
١٤٩	٤- ماجاء على فُعَل
١٥١	٥- ماجاء على فُعَل
١٥٤	٦- ماجاء على فَعْلَة
١٥٦	٧- ماجاء على فِعْلَة
١٥٧	٨- ماجاء على فَعْلَة
١٥٩	٩- ماجاء على فُعُول
١٦٢	١٠- ماجاء على فَعِيل
١٦٥	١١- ماجاء على فُعْلَان
١٦٩	١٢- ماجاء على فُعْلَى

الفصل الخامس : المصادر الميمية الواردة في السورة (١٧٠-١٧٤)

١٧١	١- ما انفرد به المصدر الميمي
١٧١	٢- ما قيل فيه المصدر والزمان
١٧٢	٣- ما قيل فيه المصدر والمكان
١٧٣	٤- ما قيل فيه المصدر والزمان والمكان

الباب الثاني : الأفعال (١٧٥-٣٣١)

الفصل الأول : حقيقة الفعل وخصائصه (١٧٦-١٨٨)

١٧٧	تعريف الفعل لغة واصطلاحاً
١٧٩	مأخذ الفعل
١٨١	الأمور التي يعبرون به عنها
١٨١	خصائصه
١٨٤	دلالاته
١٨٥	تقسيمه بالنسبة إلى الزمن
١٨٦	أصل الأفعال الثلاثة

إحصاء الأفعال التي وردت في السورة (١٨٩-٢١٠)

١٨٩	أولاً - الثلاثي المجرد
٢٠٢	ثانياً - مزيد الثلاثي

الفصل الثاني - الزمن (الماضي والمضارع والأمر) (٢١١-٢٢٦)

	الفعل الماضي :
٢١٢	تعريفه
٢١٢	دلالاته الزمانية
٢١٤	ما جاء منه في السورة
	الفعل المضارع :
٢١٥	تعريفه
٢١٥	صياغته
٢١٦	حركة أوله :
٢١٧	-مواضع الكثرة
٢١٨	-مواضع القلة
٢٢٠	حركة ما قبل الحرف الأخير
٢٢٠	دلالاته الزمنية
٢٢٣	ماورد منه في السورة

الفعل الأمر:

٢٢٤	تعريفه
٢٢٥	اشتقاقه
٢٢٦	ماورد منه في السورة

الفصل الثاني : الجمود والتصرف (٢٢٧-٢٤٤)

٢٢٧	تعريف المتصرف
٢١٣	تعريف الجامد
٢٣٢	سر جمود حاشا ونحلا وعدا
٢٣٣	سر جمود عسى
٢٣٥	سر جمود ليس
٢٣٨	سر جمود نعم وبتس
٢٤٢	سر جمود صيغتي التعجب
٢٤٣	سر جمود أفعال الشروع

الفصل الرابع : التجرد والزيادة (٢٤٥-٢٩٩)

٢٤٦	تعريف المجرد
٢٤٧	أبنية الثلاثي المجرد ومعانيها
٢٤٩	تفريعات الثلاثي المجرد
٢٥٠	ماورد على صيغ المجرد من السورة
٢٥١	تعاقب الصيغ الثلاث
٢٥٥	أبواب الثلاثي المجرد
٢٥٧	اختلاف حركة عين الماضي والمضارع وتوافقهما
٢٧٦	أبواب أفعال الثلاثي المجرد في السورة
٢٨١	تعاقب مضارع فَعَلَ على يفعل ويفعل
٢٨٤	مايطرد من الأفعال مجيئه على كل باب من الأبواب الستة
	المزيد:
٢٨٦	تعريفه

٢٨٨	أبنيته و معانيها
٢٩٠	ماورد عليها من أفعال السورة
٢٩١	تقارب الثلاثي والمزيد

الفصل الخامس : الصحة والاعتلال (٣٠٠-٣٠٤)

	أولا- الصحيح :
٣٠١	تعريفه ، وأقسامه ، وتعريف كل قسم ، وما ورد منه في السورة ثانيا - المعتل :
٣٠٣	تعريفه ، وأقسامه ، وتعريف كل قسم ، وما ورد منه في السورة

الفصل السادس : التعدي واللزوم (٣٠٥-٣٢٠)

	الأول - الفعل اللازم:
٣٠٦	-تعريفه ، وعلامته
٣٠٧	-مواطن لزوم الفعل
	الثاني - الفعل المتعدي:
٣٠٨	-تعريفه ، وعلامته
٣٠٨	-الأمور التي يتعدى بها الفعل اللازم
٣١١	-أقسامه
٣١٣	الثالث - اللازم المتعدي
٣١٣	الرابع - الواسطة
	ماورد من أقسام الفعل الأربعة في السورة:
٣١٨	- اللازم
٣١٨	- المتعدي
٣٢٠	- اللازم المتعدي
٣٢٠	- الواسطة

الفصل السابع : البناء للفاعل والمفعول (٣٢١-٣٢٥)

٣٢٢	تعريفهما
٣٢٢	الغرض من حذف الفاعل
٣٢٢	ما يجوز فيه بناء المفعول
٣٢٢	كيفية بنائه للمفعول
٣٢٥	ماورد منه في السورة

الفصل الثامن : تأسيس الفعل وتأكيده (٣٢٦-٣٣١)

٣٢٧	انقسام الفعل إلى مؤكد وغير المؤكد وتعريفهما
٣٢٧	ما يجوز تأكيده
٣٢٨	أحوال المضارع من حيث تأكيده
٣٣١	ماورد منه في السورة

الباب الثالث : المشتقات (٣٣٢-٤٧١)

تقسيم الاسم إلى جامد ومشتق وتعريفهما ، وما يكثر فيه الاشتقاق من الجوامد
وما ينذر ، وأقسامه ، وبيان الخلاف في أي منها أصل لغيره وفرع لآخر (٣٣٣-٣٣٦)

الفصل الأول : اسم الفاعل والصفة المشبهة (٣٣٧-٣٦٠)

٣٣٨	تعريفهما
	صوغ اسم الفاعل :
٣٤٠	-من غير الثلاثي
	-من الثلاثي :
٣٤٦	١- فَعِلَ المتعدي ، وفَعَلَ مطلقاً
٣٤٧	ب- فَعُلَ وفَعِلَ اللازمين :
٣٤٩	- ماورد منه في السورة
٣٥٢	- دراسة أسماء الفاعلين الواردة في السورة
٣٥٨	- صيغ مبالغة اسم الفاعل
٣٥٩	- ماورد منها في السورة

الفصل الثاني : اسم التفضيل (٣٦٩-٣٦١)

٣٦٢	تعريفه
٣٦٤	دلالة اسم التفضيل
٣٦٤	شروط ما يشتق منه اسم التفضيل
٣٦٦	ما ورد منه في السورة
٣٦٨	مجيء اسم التفضيل بمعنى اسم الفاعل

الفصل الثالث : اسم المفعول (٣٧٧-٣٧٠)

٣٧٠	تعريفه
٣٧١	صوغه من الثلاثي
٣٧٣	ما جاء على خلاف الأصل
٣٧٥	صوغه من غير الثلاثي
٣٧٦	تقارب اسم الفاعل واسم المفعول

الفصل الرابع : اسما الزمان والمكان (٣٧٨-٣٨٩)

٣٧٩	تعريفهما
٣٧٩	صوغهما
٣٨٦	ما ورد منهما في السورة ودراسته

الفصل الخامس : اسم الآلة (٣٩٣-٣٩٠)

٣٩١	تعريفه
٣٩٢	أوزانه

الفصل السادس : نيابة اسم المصدر عن المشتقات الصرفية في الدلالة على معناها (٣٩٥-٤٠٤)

٣٩٥	نيابة اسم المصدر عن اسم الفاعل
٣٩٨	نيابة اسم المصدر عن اسم المفعول في الدلالة على معناه
٤٠١	نيابة اسم المصدر عن اسم المكان في الدلالة على معناه
٤٠١	نيابة اسم المصدر عن اسم الآلة في الدلالة على معناه

الفصل السابع : المذكر والمؤنث (٤١٧-٤٠٥)

٤٠٦	مشكلات المذكر والمؤنث
٤١١	تعريف المذكر والمؤنث
٤١١	أقسام المؤنث باعتبار مدلوله
٤١٣	علامات التأنيث
٤١٥	ماورد من المؤنث في السورة

الفصل الثامن : الاسم المقصور والمدود والمنقوص (٤٢٨-٤١٨)

	الاسم المقصور:
٤١٩	-تعريفه ، و ما ورد منه في السورة
	الاسم المدود:
٤٢٤	-تعريفه : ماورد منه في السورة
	الاسم المنقوص:
٤٢٧	-تعريفه ، وماورد منه في السورة

الفصل التاسع : المثني والجمع (٤٢٩-٤٧١)

	المثني :
٤٣٠	تعريفه
٤٣٠	شروط الاسم الذي يراد تثنيته
٤٣١	كيفية التثنية
٤٣٣	ماورد منه في السورة
	الجمع:
٤٣٥	تعريفه ، وأقسامه
	الجمع السالم:
٤٣٦	تعريفه ، وأقسامه
	المذكر السالم:
٤٣٦	تعريفه
٤٣٦	الغرض منه

- ٤٣٧ فضيلته
- ٤٣٨ شروطه
- ٤٣٩ الملحق بجمع المذكر السالم
- ٤٤٠ كيفية جمع الاسم عليه
- ٤٤٢ ماورد منه في السورة
جمع المؤنث السالم:
- ٤٤٣ تعريفه
- ٤٤٣ الغرض منه
- ٤٤٤ مايطرد فيه جمع المؤنث السالم
- ٤٤٥ مايلحق به
- ٤٤٦ دلالة جمع المؤنث السالم
- ٤٤٦ كيفية جمع الاسم عليه
- ٤٤٧ ماورد منه في السورة
- ٤٤٨ جمع التكسير
- ٤٥١ تعريفه ، وأقسامه
جمع القلة:
- ٤٥١ تعريفه ، ودلالته ، وصيغه
جمع الكثرة
- ٤٥٥ تعريفه ، وصيغه
- ٤٥٦ ماورد من جموع التكسير (القلة والكثرة) في السورة
- ٤٥٧ بيان هذه الجموع الواردة في السورة من حيث القياس والسماع
- ٤٦٣ اسم الجمع والجنس وتعريفهما
- ٤٦٦ ماورد منهما في السورة
- ٤٧٢ الخاتمة
- (٤٧٧-٥٢٩) الفهارس العامة :
- ٤٧٨ ١- الآيات
- ٤٩٠ ٢- الحديث الشريف
- ٤٩١ ٣- الأمثال وأقوال العرب

- ٤٩٢ - ٤- الأشعار والأرجاز
- ٤٩٦ - ٥- الأعلام
- ٥٠٣ - ٦- القبائل والطوائف ونحوها
- ٥٠٤ - ٧- المصادر والمراجع
- ٥١٣ - ٨- الفهرس الإجمالي لموضوعات البحث
- ٥١٤ - ٩- الفهرس التفصيلي لموضوعات البحث